

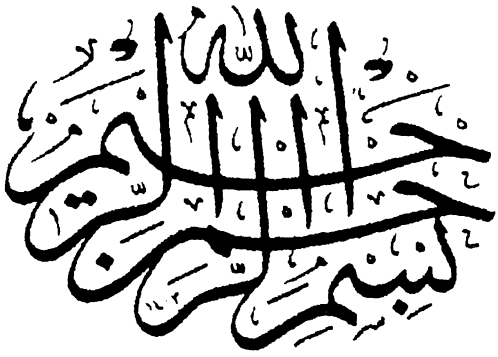
فقه القرآن

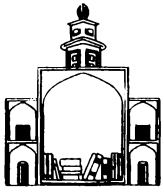
تأليف

آية الله الشيخ محمد اليزدي

الجزء الأول

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة





شبكة الفكر
alfeker.net

فقه القرآن

تأليف
آية الله الشيخ محمد اليزدي

الجزء الأول

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

سرشناسه: یزدیّ، محمّد، ۱۳۱۰ ـ.
عنوان و نام پدیدآور: فقه القرآن / محمّد الیزدیّ.
مشخّصات نشر: قم: جماعة المدرّسین في الحوزة العلمیّة بقم، مؤسّسة النشر الإسلامي، ۱۳۹٤.
مشخّصات ظاهری: ۲ ج.
فروست: جماعة المدرّسین في الحوزة العلمیّة بقم، مؤسّسة النشر الإسلامي؛ ۱۲۹۵، ۱۲۹٦.
شابك: (الدورة) ۳ ـ ۱٦۲ ـ ۱٤۳ ـ ٦۰۰ ـ ۹۷۸؛ ج. ۱: ۰ ـ ۱٦۳ ـ ۱٤۳ ـ ٦۰۰ ـ ۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی: فیپا.
یادداشت: عربی.
موضوع: قرآن ـ ـ احکام و قوانین.
موضوع: تفاسیر فقهی ـ ـ شیعه.
شناسه افزوده: جامعهٔ مدرّسین حوزهٔ علمیّه قم. دفتر انتشارات اسلامی.
رده بندی کنگره: ۱۳۹٤ ۷ ف ٤ ی / ٦ / BP ۹۹
رده بندی دیویی: ۱۷٤ / ۲۹۷
شماره کتابشناسی ملّی: ٤۱۳۳۸۵۲



فقه القرآن

(ج ۱)

■ تألیف: آیة الله الشیخ محمّد الیزدي □
■ الموضوع: الفقه □
■ طبع و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي □
■ عدد الصفحات: ۷۹۲ □
■ الطبعة: الأُولی □
■ المطبوع: ۷۰۰ □
■ التاریخ: ۱٤۳۷ هـ. ق □
■ شابك ج ۱: ۰ ـ ۱٦۳ ـ ۱٤۳ ـ ٦۰۰ ـ ۹۷۸ □
ISBN 978 - 600 - 143 - 163 - 0

مؤسّسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرّسین بقم المشرّفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ربّ العطاء والآلاء ومفيض الجود والنعماء، وبلطفه الطاعة والاهتداء وبخذلانه الشقاء والعماء، ثمّ الصلاة والسلام على محمّدٍ خير الرسل وأفضل النجباء، وعلى آله سادة السادة الكرماء وأشرف الشرفاء.

قال تعالى: ﴿اَتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَاتَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَآءَ قَلِيلاً مَّاتَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف: ٣). وقال أميرالمؤمنين عليه السلام في وصف القرآن: «في القرآن نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحُكم ما بينكم»، فجعله ثلاثة أقسام، الثالث منها مختصّاً بالفقه، وبمرور الزمن وتقادم الأيّام صار فقه القرآن شعبة خاصّة من علم الفقه، وفنّاً قائماً بذاته من فنون الإسلام، يعتني به جهابذة الفقهاء، ويكتبون فيه تارةً تحت عنوان «أحكام القرآن» وأُخرى باسم «آيات الأحكام» وثالثة بعنوان «فقه القرآن» وذلك منذ أن كانت العلوم الإسلامية تجتاز الأشواط الأُولى من حياتها، وتقطع دَور الطفولة من عمرها، فصار لهذا الفنّ تاريخ عريق، وسابقة مجيدة، حتّى أحصى آية الله العظمى السيّد المرعشي النجفي قدس سره سبعة وخمسين كتاباً في هذا الباب، ممّا أسعفه الوقت إحصاءه وسمح المقام بذكره، مراعياً للاختصار، فعدّ ثلاثة وعشرين كتاباً لعلماء المذاهب الأربعة، وخمسة كتب لعلماء الزيدية، وتسعة وعشرين كتاباً لعلماء الإمامية، وأوّل ما ذكره في قائمة علماء المذاهب الأربعة كتاب «أحكام القرآن» للشافعي المتوفّى سنة ٢٠٤ هـ. ثمّ عطف على قائمة كتب علماء الإمامية فذكر في أوّلها كتاباً لمحمّد بن السائب الكلبي الكوفي المتوفّى سنة ١٤٦ هـ، وقد كان من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، له كتاب في تفسير آيات الأحكام، روى فيه عن ابن عبّاس بالواسطة وأكثر النقل عنه وهو أوّل من صنّف في هذا الموضوع، وهو مقدّم على الشافعي في هذه الخدمة للقرآن الكريم (كما ذكره قدس سره في مقدّمته على كتاب مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام للفاضل الكاظمي رحمه الله).

إنّ أهمّية التصنيف والاشتغال في فقه القرآن تأتي من أنّ القرآن الكريم هو المصدر الأوّل لعموم المعارف الإسلامية وخصوص الأحكام الشرعية منها. ومن بعده تأتي السنّة الشريفة وسائر المصادر. وأنّ دَور السنّة هو التبيين لما في الكتاب العزيز والتفريع عليه والتوسّع فيه. الأمر الذي يقتضي بطبيعة الحال فرز آيات الأحكام وجعلها موضوعاً لشعبة خاصّة من علم الفقه تُعنى بدراسة المداليل الفقهية لهذه الآيات. وما يمكن أن يستنبط منها من أحكام. فتشكّل بذلك قاعدة قرآنية لعلم الفقه يرتكز عليها الفقيه ويطلّ من خلالها على عمليات الاستنباط في تلك الأبواب والمسائل عند ما يريد التعمّق أكثر والوصول إلى نتائج نهائية من خلال الاستعانة بمصادر الاستنباط الأُخرى.

وممّن اشتغل في هذا المضمار في زماننا هذا وخاض عبابه وميّز قشوره عن لبابه وخصّه بعناية فائقة هو سماحة آية الله الشيخ محمّد اليزدي الرئيس الأسبق للسلطة القضائية في الجمهورية الإسلامية. فكانت حصيلة ذلك الجهد كتاب «فقه القرآن» في مجلّدين. وكان قد بدأ الاشتغال به في أيّام نفيه من قبل النظام الطاغوتي الشاهنشاهي إلى مدينة «كنگان» إحدى توابع محافظة بوشهر في جنوب إيران. وقد طُبع الكتاب لأوّل مرّة قبل أكثر من عشرين عاماً. ثمّ بدا لسماحة المؤلّف حفظه الله أن يتوسّع فيه ويضيف إليه فوائد علمية جديدة يدرجها في الطبعة الثانية الّتي تتشرّف بتحقيقه وتقديمه لروّاد العلم والمعرفة.

وممّا امتاز به هذا السِفر المبارك عن أقرانه وأمثاله تبويبه الخاصّ للكتب الفقهية الّتي يشتمل عليها القرآن الكريم. حيث أضاف في الجزء الأوّل فيه بعد كتاب الحجّ كتاباً باسم «كتاب الولاية والحكومة» أدرج فيها المباحث القرآنية المرتبطة بالزعامة والدولة. وأضاف في الجزء الثاني كتاباً بعنوان «كتاب أحكام المجتمع وآدابه» أدرج فيه المباحث القرآنية المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الإسلامي.

نسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق لمؤلّفه المجاهد وأن يجعل كتابه هذا ممّا ينتفع المسلمون به في دنياهم وآخرتهم. وقرّة عينٍ له في يومٍ لا ينفع مالٌ ولا بنون إلّا من أتى اللهَ بقلبٍ سليم. والحمدلله ربّ العالمين.

مؤسّسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرّفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله على آلائه والشكر على نعمائه، والصلاة والسلام على محمّد وآله.

ثمّ اعلم أيها القارئ العزيز انّ هذا المجهود من بركات الثورة الإسلاميّة؛ حيث وفّقنا الله لجمع آيات الأحكام من القرآن الكريم، وتفريقها في السجن والمنفى وترتيبها حسب أبواب الفقه إجمالاً.

ثمّ بعد نجاح الثورة واستقرار نظام ولاية الفقيه: «الجمهورية الإسلاميّة في إيران» بيد المؤسّس الإمام الخميني ﵀ واشتغالنا بشؤون الحكومة: من مجلس الخبراء للدستور ومجلس الشورى الإسلامي انتهضنا الفرصة للتنظيم والطبع في مجلدين، وبعد زعامة العامة والولاية المطلقة للفقيه الجامع الكامل آية الله الخامنهاي دام ظلّه العالي وتصدّي رئاسة السلطة القضائيّة طيلة عشر سنين من ناحيته الشريفة والعضوية لشورى الصيانة للشرع والدستور، جعلنا هذا المجهود أساساً للبحث مع الأصدقاء في الحوزة العلميّة المقدّسة بقم على منهج المتعارف فيها، فظهر وطبع في أربع مجلّدات. وفي النهاية فوّضنا أمر تطبيقه وتحقيقه وطبعه ونشره إلى المؤسّسة التابعة لجماعة المدرّسين، فتحقّق بعد التأمّل والدقة اللازمه في مجلدين كماترى. ولذلك لابدّ من ملاحظة المصادر المذكورة فيها إلى الكتب المطبوعة أخيراً. ومن الجدير الشكر والتقدير لكل من ساعدنا في هذا الطريق ونرجو من الله تعالى القبول وأن يكون ذخراً ليومٍ لا ينفعُ فيه مالٌ ولا بنونٌ.

محمّد يزدي

٩٤/٦/٤

تمهيد

لا شكّ في أنّ كتاب الله تعالى هو المصدر الأساس للتشريع الإسلامي، بل هو الركن الوثيق للمسلمين والرحمة الإلهيّة على الخلق أجمعين.

فإن جعلوه أمامهم قادهم إلى الجنّة، والاّ ساقهم إلى النار، فهل أهو كافٍ بنفسه وبمفرده في استنباط الأحكام او الاهتداء به حتّى يمكن الاستدلال بظاهره، أم لابدّ من العترة الطاهرة والسنّة الشريفة حتّى يكونا معاً؟ فإنّما يعرف القرآنَ مَنْ خوطب به وهما معاً قد شركهما رسول الله صلى الله عليه وآله لهداية الأُمّة، ما إن تمسّكوا بهما لن يضلّوا أبداً؟

قد يُستدلّ للأوّل بجواز الاستنباط من ظاهر الآيات في الأحكام، بل مطلقاً بأُمور:

الأوّل: آيات تدلّ على ذلك صراحةً أو ظهوراً، نشير إلى بعضها:

١ ـ ﴿ذٰلِكَ الْكِتٰابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾[1].

٢ ـ ﴿... قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتٰابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ...﴾[2].

(١) البقرة ٢: ٢.

(٢) المائدة ٥: ١٥ و١٦.

٣ ـ ﴿...وَنَزَّلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (١).

٤ ـ ﴿وَ قُرْآناً فَرَقْناهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النّاسِ عَلىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْناهُ تَنْزِيلاً﴾ (٢).

٥ ـ ﴿وَكَذٰلِكَ أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً وَ صَرَّفْنا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْراً﴾ (٣).

٦ ـ ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ آياتٍ مُبَيِّناتٍ وَ مَثَلاً مِنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾ (٤).

٧ ـ ﴿كِتابٌ أَنْزَلْناهُ إِلَيْكَ مُبارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آياتِهِ وَ لِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبابِ﴾ (٥).

٨ ـ ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلىٰ قُلُوبٍ أَقْفالُها﴾ (٦).

وغيرها من الآيات الّتي تأمر بالتعقّل، كقوله تعالى:

﴿... لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (٧).

أو تجعل القرآن ذكراً، كقوله تعالى:

﴿إِنّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ...﴾ (٨).

﴿هٰذا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أَنْزَلْناهُ ...﴾ (٩).

﴿... وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ (١٠).

﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ (١١).

وغير ذلك من الآيات المباركات، فإنّ القرآن إذا كان هادياً بلا ريب ونوراً يهدي إلى سبل السلام وتبياناً لكلّ شيء مشتملاً على الوعظ والوعد والوعيد ... .

وإذا أمر الله تعالى عباده بالتدبّر في آياته والتعقّل في مغزاه، ووصفه بذي

---

(١) النحل ١٦: ٨٩. (٢) الإسراء ١٧: ١٠٦. (٣) طٰه: ٢٠: ١١٣.
(٤) النور: ٢٤: ٣٤. (٥) صٓ: ٣٨: ٢٩. (٦) محمّد: ٤٧: ٢٤.
(٧) يوسف: ١٢: ٢ والزخرف ٤٣: ٣. (٨) الحجر ١٥: ٩. (٩) الأنبياء ٢١: ٥٠.
(١٠) صٓ ٣٨: ١. (١١) القمر ٥٤: ١٧ و٢٢ و٣٢ و٤٠.

الذِّكر وكونه ذكراً مباركاً، وسأل إنكاراً: هل من مدَّكر؛ فلا معنى لذلك كلّه إلّا أنّه هو الملجأ والدليل الأدلّ الأوّل يُعلِّم الإنسان ما لم يعلم، وذلك أبين بيان لجواز الاستدلال به وحجّية ظواهره.

الثاني: الأخبار العلاجية الآمرة بعرض الأخبار على القرآن الكريم والأخذ بما يوافقه؛ فإنّ ذلك لا يتمّ إلّا بعد التسليم بحجّيّة ظواهره وإمكان الأخذ بها، ففيها ـ أي الأخبار ـ: «**ما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه**»[١] و«**كلّ شيء لا يوافق كتاب الله فهو زخرف**»[٢].

إلّا أنّ للشيخ الحرّ (رضوان الله عليه) نظراً في ذلك؛ بحمل المطلق هذا على المقيّد في بعض روايات الباب من العرض على الكتاب والسنّة، كما في مقبولة عمر بن حنظلة[٣] وغيرها.

فلا يتمّ العرض على الكتاب وحده؛ لذا لا يمكن التمسّك به حتّى يكون ظاهره حجّة.

وفيه: أنّه لا وجه لذلك الحمل بعد كونهما مثبتين مع التصريح بالعرض عليه وحده.

الثالث: إرجاع الأئمّة عليهم السلام الى كتاب الله والاستنباط منه بعد سيرتهم العملية في ذلك مثل قولهم في باب الوضوء جواباً لعبد الأعلى حينما قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: عثرتُ فانقطع ظفري، فجعلتُ على إصبعي مرارة، فكيف أصنع

---

(١) وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٩، الباب ٩ أبواب صفات القاضي ح ١٠.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١١١، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ح ١٤، وغيرهما في روايات الباب والجامع لها الرواية ٢١ من الباب، وسائل الشيعة ٢٧: ١١٣، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ح ٢١.

(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٦، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ح ١.

بالوضوء؟ قال: يُعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عزّ وجلّ؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[1] امسح عليه»[2]. وذلك دليل على حجّيّة ظاهر الكتاب.

وأمّا ما يمكن الاستدلال به على الثاني وأنّه لابدّ من مراجعة السنّة مع الكتاب معاً في استنباط الأحكام وعدم حجّيّة ظاهر الكتاب وحده، فأُمور:

الأوّل: وجود آيات في كتاب الله لا يُعلم ظواهرها بالنسبة للأحكام والمعارف الإلهيّة، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[3] وأمثالها، وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾[4] و: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾[5] و: ﴿لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾[6] وأمثالها، في حين لا يُعلم عددُ الركعات في الصلاة، بل وكثيرٌ من خصوصيّاتها، كما لا يُعلم المفطرات في الصيام، وعدد مرّات الطواف وأشواطه وسائر الخصوصيّات في الحجّ، وليس لنا أن نبدع من عند أنفسنا في شيء، إذن لابدّ من السنّة والعترة معاً.

الثاني: حديث الثقلين[7] المرويّ عن الفريقين الدالّ على امتناع انفكاكهما إلى يوم القيامة، وأنّ المتمسّك بهما هو الناجي دون المتمسّك بأحدهما.

الثالث: وجود الروايات الناهية عن تفسير القرآن بالرأي.

مثل ما عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال لقتادة: «ويحك يا قتادة! إن كنت فسّرتَ القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكت وأهلكت، وإن كنت فسّرته من الرجال فقد

---

(١) الحجّ ٢٢: ٧٨.
(٢) وسائل الشيعة ١: ٤٦٤، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء ح ٥.
(٣) الحديد ٥٧: ٣.
(٤) البقرة ٢: ٤٣.
(٥) البقرة ٢: ١٨٣.
(٦) آل عمران ٣: ٩٧.
(٧) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٣ ـ ٣٤، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ح ٩. وفيه: أقول: وقد تواتر بين العامّة والخاصّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله.

هلكت وأهلكت، ويحك يا قتادة! إنّما يَعرِفُ القرآنَ مَنْ خُوطبَ بـه»[١]. وعـن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «سمعت جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: مَن قال فـي القرآن بغير علم فليتبوّأ مقعده من النار»[٢].

وقوله عليه السلام: «مَن فسّر القرآن برأيه فقد افترى على الله الكذب»[٣] وغيرها.

ولكن بعد ذلك كلّه هناك أُمور يرتفع بها الخلاف، ويتمّ الأمر مـن الطـرفين لتماميّة الاستدلال بظواهر الكتاب وحجّيتها وصحّة الروايات أيضاً:

الأوّل: قوله تعالى: ﴿*هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ*﴾[٤].

فإنّ صريح الآية تقسّم آيات الكتاب إلى قسمين:

١ ـ المحكمات الّتي لا شبهة فيها، فهي المرجع والأساس لسائر الآيات؛ فإنّها أُمّ الكتاب.

٢ ـ المتشابهات الّتي تحتمل وجوهاً وتحمل معاني و لها ظاهر وباطن، فهي تحتاج إلى التأويل والتفسير، وهو استخراج ما في الخفاء وإرجاع الظاهر إلى الباطن وكشف القناع والسرّ، ولا يعلم ذلك إلّا مَنْ خوطب به، ونفس المخاطب ظاهر.

وحينئذٍ فالتمسّك بظواهر الآيات المحكمات الظاهرة في بيان المراد غير المحتمل للمعاني لا بأس به، كما أنّ التفسير والتأويل فيما يحتاج إليهما ممّا

(١) وسائل الشيعة ٢٧: ١٨٥، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٢٥.
(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٨٩، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٣٥.
(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١٩٠، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٣٧.
(٤) آل عمران ٣: ٧.

يتحمّل الوجوه لا يجوز بالرأي أو الاحتمال، وإنّما يعرِف القرآن مَن خوطب به، والمعرفة غير العلم.

الثاني: الأخبار الخاصّة الواردة في المقام؛ فإنّها تدلّ على جواز الاستدلال بظواهر الكتاب في الجملة مع لزوم الاتّكال على السنّة في الموارد اللازمة، فعن أبي جعفر عليه السلام «أنّ رجلاً قال له: أنت الّذي تقول: ليس شيء من كتاب الله إلّا معروف؟ قال: ليس هكذا قلت، إنّما قلت: ليس شيء من كتاب الله إلّا عليه دليل ناطق عن الله في كتابه ممّا لا يعلمه الناس... إلى أن قال: إنّ للقرآن ناسخاً ومنسوخاً، ومُحكماً ومتشابهاً، وسنناً وأمثالاً وفصلاً ووصلاً، وأحرفاً وتصريفاً، فمَن زعم أنّ الكتاب مبهم فقد هلك وأهلك»[1].

وما عن النبيّ صلى الله عليه وآله في احتجاجه يوم الغدير على تفسير كتاب الله: «معاشر الناس تدبّروا وافهموا آياته وانظروا في محكماته، ولا تتّبعوا متشابهه ...»[2] الحديث.

وغيرها ممّا لا يخفى على المتتبّع فإنّها تدلّ على جواز الاتّكال على ظواهر الكتاب بل لزومه.

الثالث: إنّ سيرتهم العمليّة (صلوات الله عليهم أجمعين) ـ مع أنّهم هم الراسخون في العلم، وهم الّذين يُستنبط منهم معالم القرآن الحكيم، وهم الأبواب الّتي أمر الله تعالى إتيانها في قوله تعالى: ﴿*وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا*﴾[3] ـ كان الاستدلال بظواهر الكتاب والاستنباط من آياته، والإرجاع الى كتاب الله، وأمر

(١) وسائل الشيعة ٢٧: ١٩١، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٣٩.
(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٩٣، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٤٣.
(٣) البقرة ٢: ١٨٩.

الناس بالاستنباط من ظواهره، كما تراه في شراشر الفقه وشتات الأحكام كثيراً، مثل ما جاء في أحكام الوضوء، كما ذكرناه من قوله: «يُعرف هذا واشباهه من كتاب الله»[١].

والحاصل: لزوم التمسّك بالعترة الطاهرة (صلوات الله عليهم) في تفسير القرآن وتأويله والاستنتاج من مشكلاته ومتشابهاته مع بقاء الظواهر على الحجّية، وجواز التمسّك بل الوجوب في المحكمات الظاهرات كما تعلم.

وممّا ذكرنا تعرف الجواب عمّا روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «مَنْ فسّر القرآن أو قال في القرآن برأيه فأصاب الحقّ فقد أخطأ»[٢] فإنّه راجع إلى التفسير وكشف القناع؛ فإنّ الرأي والميل ولو أصاب الحقّ قد تدخل فيه ويورث ذلك الاعتماد على الاستحسان مع أنّه عامّي، وقد ذهب إلى ذلك الطوسي والطبرسي (رحمهما الله تعالى) في «التبيان»[٣] و«مجمع البيان»[٤] وأشار إليه المحقّق في «الزبدة»[٥].

فالقرآن أوّل الأدلّة وحجّة في الاستدلال به، والسنّة ثانيها وحجّة بنفسها ومع القرآن في مقام الاستدلال بها.

---

(١) وسائل الشيعة ١: ٤٦٤، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء ح ٥.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٠٥، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ح ٨٩، سنن أبي داود ٣: ٣٢٠ ح ٣٦٥٢.

(٣) التبيان ١: ٢٧١، القول في القرآن بالرأي.

(٤) مجمع البيان ١: ١٣، الفنّ الثالث في المقدّمات.

(٥) زبدة البيان: ص ٢ و٣.

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمةٌ في تأسيس الأصل قبل ورود البحث ليرجع إليه عند الشكّ.

من المعلوم أنّ الله تعالى قد جعل الأرض مهاداً، وأنزل من المعصرات ماءً، وجعل من الماء كلّ شيء حيّ، وقد فرش الحياة على بسيط الأرض، وخلق الإنسان الّذي يعيش عليها بفطرته، وينتفع من نعمه تعالى بما ألهمه من فجوره وتقواه في مأكله ومشربه ومسكنه وكثير من غرائزه حسب الإمكانات الموجودة حوله وبين يديه، كما كان يحترز عن كثير من المنفِّرات والمستقذرات على علمه وتشخيصه الفردي والجمعي، إلّا أن يمنعه الطبع أو الشرع إن كان متشرِّعاً.

وهذا هو الأساس في المقام وفي كتاب الطهارة، الطهارة من الخبث والنظافة الظاهريّة ما لم يكن هناك مجعول شرعي، فكلّ شيء طاهر حلال جائز ما لم يُعلم خلافه[1].

نعم في المخترعات الشرعيّة لابدّ من تحصيل البراءة بعد العلم بالاشتغال على ما فُصِّل في محلّه.

---

(١) عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كلّ شيء نظيف حتّى تعلم أنّه قذر، فإذا علمت فقد قُذّر، وما لم تعلم فليس عليك». وسائل الشيعة ٣: ٤٦٧، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ح ٤.

وعليه فكثير من مسائل الطهارة والنجاسة والمطهّرات وما يرتبط بها هي من الأُمور المتعارفة بين الناس بما هم عقلاء حسب شرائط الزمان والمكان، مثل: أنّ الماء طاهر ومُطهّر[١]، والبول والخرء من كلّ حيوان ذي نفس سائلة غير مأكول اللحم نجس. نعم، في مطهّرية الأرض والاستحالة والتثليث أو نجاسة الدم من ذي النفس السائلة والميتة منه والكلب والخنزير وما أشبه ذلك لابدّ من الدليل والتعبّد.

* * *

الطهارة من الحدث

في الباب آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضىٰ أَوْ عَلىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ مٰا يُرِيدُ اللّٰهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَ لِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ*﴾[٢].

يستفاد من الآية أُمور:

الأوّل: وجوب غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين عند إرادة الصلاة بالأمر بها، وحيث لا معنى لزمن القيام فلابدّ أن يكون قبلها وعند إرادتها، وغسل الوجه لا يصدق إلّا على غسل ما اشتملت عليه الإبهام والسبّابة وهو ما يُغْسَلُ لدى عامّة الناس من غير التفات الى ذلك الاشتمال، فالواجب غسل

(١) قال الصادق عليه السلام: «كلّ ماءٍ طاهر إلّا ما علمت أنّه قذر». وقال: «الماء يطهِّر ولا يُطهَّر». وسائل الشيعة ١: ١٣٤، الباب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٢ و٣.

(٢) المائد ٥: ٦.

المقدار ويزيد عليه شيئاً للعلم بحصوله[١]، وتحقُّقه عرفيّ، فلا فرق بين إجراء الماء على الوجه أو غمسه فيه فلا يجب التخليل في الشعر الكثيف.

ثمّ يجب غسل اليدين وهي مجموع الكتف والعضد والمرفق والساعد والزند والكفّ والأنامل ـ حسب معناها اللغوي ـ وقد حُدّدت بقوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ لإخراج الكتف والعضد والمرفق وأنّ الواجب غسل باقيها[٢]، والمرفق يغسل من باب المقدّمة العلميّة.

والإنسان بطبعه يغسل يده الى جهة الأنامل، فلا دلالة في الآية على جهة الغسل، كما توهّمه بعض فقهاء العامّة من كلمة: «إلى» ولم يذكر مبدأها، وقد فُصّل ذلك في السنّة المباركة، وأمّا احتمال إشراب الإجراء أو الإمرار على البشرة في صدق الغسل فلا شاهد له لا في اللغة ولا في الشرع، كما أشار إليه الراوندي رحمه الله قال: والغسل جريان الماء أو كالجريان وقد رخّص عند عوز الماء مثل الدهن[٣].

---

(١) وقد حُدّد به في السنّة كما في صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام: «الوجه الّذي أمر الله عزّ وجلّ بغسله الّذي لا ينبغي لأحدٍ أن يزيد عليه، ولا ينقص منه، إن زاد عليه لم يؤجر وإن نقص منه أثم: ما دارت عليه الوسطى والإبهام من قصاص الشعر إلى الذقن، وما جرت عليه الإصبعان من الوجه مستديراً فهو من الوجه، وما سوى ذلك فليس من الوجه. فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال: لا». وسائل الشيعة ١: ٤٠٣، الباب ١٧ من أبواب الوضوء ح ١.

(٢) ومن ذلك اختلف فقهاء العامّة بمحضر الخليفة العبّاسي المعتصم في تطبيق آية السرقة: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ...﴾ (المائدة ٥: ٣٨) وأنّ القطع من الزند أو الساعد أو فوقه. واستدلّ الإمام عليه السلام بعد طلب الخليفة وإصراره على أنّه من الأنامل بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ (الجن ٧٢: ١٩) والكفّ منها، فلا يجوز قطعه وحلّ الأمر، ولو لم تكن اليد شاملة للجميع لم يتمّ البحث والاستدلال عليه. كما في وسائل الشيعة ٢٨: ٢٥٢، الباب ٤ من أبواب حدّ السرقة ح ٥.

فهو بيان لغاية المغسول دون الغسل، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ لبيان غاية الممسوح قطعاً والسياق واحد.

(٣) فقه القرآن ١: ١٣ و٧٥.

وظاهر الأمر بعد الوجوب المباشرة بنفسه، فلا يتوقّف نفي التولّي مع القدرة على ذلك الإشراب، كما في «الكنز»[١]. وكذلك لا وجه لوجوب الدلك وإيصال الماء إلى أُصول الشعر؛ لصدق الغسل عرفاً بدونه أيضاً، كما في الارتماسي من الوضوء وخلال الأصابع، وإن كان الواجد لهما من أجلى مصاديق الغسل وهو المتعارف في العمل كثيراً.

وأمّا جواز الغسل من الأنامل إلى المرفق كما نُسب إلى المرتضى[٢] وابن إدريس[٣] (رحمهما الله تعالى)، وعدم جوازه كما عن المشهور، وكذلك ما عن عدّة من متأخّري المتأخّرين[٤] من استحباب الابتداء من المرفق إلى الأنامل وكراهة العكس، فلا يستفاد شيء منها في الآية؛ لإطلاق الغسل.

ثمّ إنّ ما ذكره الراوندي[٥] من وجوب غسل المرفق بما هو جزء من اليد لا مقدّمةً، ومن وجوب الابتداء منه إلى الأنامل، وعدم جواز العكس، مستدلاً بأنّ الوضوء كذلك مجمع على صحّته وأنّه في خلافه خلاف.

ففيه ما لا يخفى من رجوع كلامه إلى التمسّك بالاشتغال ونفي البراءة قبل انقطاع اليد عن الأدلّة الاجتهاديّة؛ فإنّ الإجماع على صحّة الوضوء كذلك لكونه مصداق المتيقّن لا يستلزم بطلان سائر المصاديق مع إطلاق الدليل.

فمَن توضّأ مبتدئاً بالأنامل وغَسَلَ المرفق مقدّمةً للعلم بغسل الواجب من اليد أو لم يغسله فقد امتثل الأمر حسب ظاهر الآية وصحَّ وضوؤه،

---

(١) كنز العرفان ١: ٤٣.
(٢) الانتصار: ٩٩ مسألة ٩.
(٣) السرائر ١: ٩٥.
(٤) انظر مفتاح الكرامة ٢: ٣٨٢ ـ ٣٨٣ و٣٩٣ ـ ٣٩٤، والحدائق الناضرة ٢: ٢٣٠ و٢٤٠.
(٥) فقه القرآن ١: ١٥ و١٦.

كما عرفت من العَلَمين(١).

وفي مسالك الأفهام: الآية صالحة لكلّ من الوجهين، والامتثال بها متحقّق على كلّ من التقديرين، ومن ثمّ ذهب بعض أصحابنا إلى ذلك(٢).

نعم، المستفاد من السنّة فعلاً ونقلاً غسل المرفق والابتداء منه سيّما الروايات الّتي تحكي عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله(٣). فعن أبي جعفر عليه السلام قال: «ألا أحكي لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله: فأخذ بكفّه اليُمنى كفّاً من ماء فغسل به وجهه، ثمّ أخذ بيده اليسرى كفّاً فغسل به يده اليمنى، ثمّ أخذ بيده اليمنى كفّاً من ماء فغسل به يده اليسرى، ثمّ مسح بفضل يديه رأسه ورجليه»(٤).

ومسح الرأس يجب بمقدار الصدق، ويتحقّق في البعض منه بمقدّمة الرأس لمكان الباء وإن تحقّق بغيره مع معونة زائدة لغةً، فالواجب الأوّل، ولا دليل على الزائد، والأرجل إلى الكعبين في ملتقى القدم ويكفي البعض عرضاً كذلك، كما في الحديث(٥).

الظاهر أنّ المراد من الكعب هو العظم الرابط بين قصبة الساق وعظم القدم المنتهي ذيله إلى المشط وعظم العقب، وله زائدتان في أعلاه داخلتان في حفرتي قصبة الساق، وزائدتان في أسفله داخلتان في عظم العقب، وناتئ في مقدّمه

---

(١) كما مرّ آنفاً عن السيّد المرتضى وابن إدريس.

(٢) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٤٣.

(٣) وسائل الشيعة ١: ٣٨٧، الباب ١٥ من أبواب الوضوء ح ٢ و٣.

(٤) وسائل الشيعة ١: ٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء ح ٤.

(٥) عن زرارة قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت وقلت: إنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين؟ فضحك فقال: يا زرارة قاله رسول الله صلى الله عليه وآله ونزل به الكتاب من الله عزّ وجلّ ـ إلى قوله: ـ فعرفنا حين قال: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ أنّ المسح ببعض الرأس؛ لمكان الباء، ثمّ وصل الرجليين بالرأس». وسائل الشيعة ١: ٤١٢ ـ ٤١٣، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء ح ١.

يرتبط به عظم القدم. وإرادة ذلك هو الطريق الوحيد للجمع بين ظهور الكعبين في التثنية لكلّ قدم[١] وبين إطلاق أهل اللغة وكلمات الفقهاء (رضوان الله عليهم) من أنّه أصل الساق او المفصل.

وأمّا إرادة قبّة القدم فلا تساعد ظهور التثنية ومساواته الجمع في المرفق بعد أن جمع الوجوه والأيدي، وكذا الرؤوس والأرجل بلحاظ المكلّفين.

والمسح بمقدار الصدق دون مجموع الرأس والرجل لمكان الباء، ويعبّر عن ذلك بقولهم: «غسلتان ومسحتان» بلسان السنّة في الوضوء، والترتيب يستفاد من الترتيب كالموالاة.

وأمّا هل هذا التكليف يشمل غير المحدث المتطهّر أيضاً لإطلاق الأمر، كما في مسالك الأفهام[٢]؟ ففيه كلام.

وذلك لما قلنا مراراً: أنّ مقام جعل الأحكام وتشريعها غير مقام الامتثال والإجراء، ففي الأوّل: يُحكم على العناوين والطبائع الكلّيّة من غير نظر إلى الحالات وخصوصيّات المكلَّف وشمول الطبائع للمصاديق سيّما لمجمع العنوانين محكومين بحكمين من غير التفات الشارع لذلك في مقام استعمال اللفظ.

والمقام لا يفيد وجوب الوضوء للصلاة، ومن كان متوضأً لا معنى لتكليفه به؛ فإنّه أمر بتحصيل الحاصل، فلا تصل النوبة إلى استعمال اللفظ الواحد في أكثر من معنى، من وجوب الأمر للمحدث واستحبابه للمتوضّي، فلا تغفل.

(١) بلحاظ الزائدتين في اسفله:ملتقى القدم والساق بعد مقارنته مع المرافق ـ ولكلّ يد مرفق ـ بل سائر الجموع في الآية وروايات الباب ١٥ (من أبواب الوضوء ح ٣ و٩) في إرادة العظمين الناشزين في طرفي القدم المضمومين و التصريح بأنّهما من عظم الساق.

(٢) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٣٦.

ثمّ إنّ في الباب روايات كثيرة نتبرّك بذكر شيءٍ:

منها: محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، وعن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «ألا أحكي لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقلنا: بلى، فدعا بقعبٍ[١] فيه شيء من الماء، فوضعه بين يديه، ثمّ حسرَ عن ذراعيه، ثمّ غمس فيه كفّه اليُمنى، ثمّ قال: هكذا، إذا كانت الكفّ طاهرة، ثمّ غرف ملأها ماءً، فوضعها على جبهته، ثمّ قال بسم الله وسَدَله[٢] على أطراف لحيته، ثمّ أمرَّ يده على وجهه وظاهر جبهته مرّة واحدة، ثمّ غمس يده اليسرى فغرف بها ملأها، ثمّ وضعه على مرفقه اليمنى، فأمرَّ كفّه على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه، ثمّ غرف بيمينه ملأها فوضعه على مرفقه اليسرى، فأمرَّ كفّه على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه، ومسح مقدَّم رأسه وظهر قدميه ببلّة يساره وبقيّة بلّة يمناه. قال: وقال أبو جعفر عليه السلام: إنّ الله وِترٌ يحبّ الوتر، فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات: واحدة للوجه، واثنتان للذراعين، وتمسح ببلّة يمناك ناصيتك، وما بقي من بلّة يمينك ظهر قدمك اليمنى، وتمسح ببلّة يسارك ظهر قدمك اليسرى.

قال زرارة: «قال أبو جعفر عليه السلام: سأل رجلٌ أمير المؤمنين عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فحكى له مثل ذلك»[٣].

وفي الباب روايات أُخر قريبة منها، وسائر الأبواب الراجعة إلى موارد

(١) القعب: القدح الضخم، الغليظ، الجافي. لسان العرب ١: ٦٨٣، مادة «قعب»، وتاج العروس ٢: ٣٣٣، مادة «قعب».

(٢) سدله: أرسله وأرخاه. لسان العرب ١١: ٣٣٣، مادّة «سدل»، والقاموس المحيط ٣: ٣٩٥، مادّة «سدل»، وتاج العروس ١٤: ٣٤٢، مادّة «سدل».

(٣) وسائل الشيعة ١: ٣٨٧ ـ ٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء ح ٢.

استحباب الوضوء ونواقضه وسائر الأُمور سيّما في الدوام على الطهارة والوضوء على الوضوء لكلّ صلاة لا سيّما المغرب والعشاء؛ فإنّ «الوضوء على الوضوء نورٌ على نور»[١] وكان النبيّ صلى الله عليه وآله يجدّد الوضوء لكلّ فريضة[٢].

هذا كلّه ما عند أصحابنا الإماميّة كتاباً وسنّةً واتّفقت عليهما الفتاوى خلافاً لما عند العامّة من عطف الأرجل على الأيدي والقول بوجوب غسلهما. وقد أُجيب عن ذلك في المفصّلات، ولا نعدل عن الكتاب والسنّة الثقلين إلى ما لا نرى له وجهاً شرعيّاً ومبدأً صحيحاً غير الاستحسانات الموهونة.

نشير إلى كلمات بعضهم حتّى نعرف فقههم ممّا رووه:

١ ـ قال القدوري[٣] في ذيل الآية: ففرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس، المرفقان والكعبان يدخلان في الغسل، والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية؛ لما روى المغيرة بن شعبة أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله انتهى إلى سباطة قوم فبال وتوضّأ ومسح على ناصيته وخفّيه. انتهى.

أقول: إنّك ترى نقله من وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه مسح على خفّيه الدالّ على وجوب مسح الرجل وعلى الخفّ عند الضرورة، ومع ذلك أفتى بوجوب الغسل وعطف الرجل على الأيدي.

٢ ـ وقال علاء الدين أبو بكر بن مسعود القاساني الحنفي[٤] في «بدائع الصنائع»: فالوضوء اسم للغسل والمسح؛ لقوله تبارك وتعالى: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ...*﴾ أمر بغسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس، فلابدّ من معرفة معنى الغسل والمسح. فالغسل إسالة المائع على المحلّ، والمسح هو

(١ و٢) وسائل الشيعة ١: ٣٧٧، الباب ٨ من أبواب الوضوء ح ٨ و٩.

(٣) المصادر ١: ٣.

(٤) بدائع الصنائع ١: ٣.

الإصابة... إلى آخر ما قال.

ولم ينقل من رواية المغيرة إلّا المسح على الناصية حيث حذف مسح الخفّ[١].

وأعجب من ذلك أنّه قال: لو أصاب رأسه المطر مقدار المفروض أجزأه، [سواء] مسحه بيده أو لم يمسحه؛ لأنّ الفعل ليس بمقصود في المسح، وإنّما المقصود هو وصول الماء إلى ظاهر الشعر وقد وُجد[٢].

وقريب من كلامهما ما عن غيرهما في المتقدّمين منهم والمتأخّرين، فراجع تعرف ضعف ما عندهم وحلاوة فقه الشيعة وعمق ما عند الأصحاب وصحّته واستحكامه، والحمد لله.

الثاني: وجوب التطهّر من الجنابة عند إرادة الصلاة بمقتضى العطف والاستئناف بقرينة ذيل الآية،فهو غيريّ لانفسي.وعن الأُستاذ رحمه الله أنّ الآية لا تدلّ إلّا على اشتراط الطهارة بأقسامها للصلاة[٣] ولعلّه هو الحقّ بمقتضى أداة الشرط.

والتطهّر (متعدّياً ومزيداً) ظاهر في رفع الحدث والقذارة النفسيّة كما ترشد إليه موارد استعماله في الكتاب الكريم حيث قال تعالى: ﴿... *إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ*...﴾[٤]، وقال: ﴿... *أُولٰئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ*...﴾[٥]، وقال: ﴿... *أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ*...﴾[٦]، وقال: ﴿*خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا*...﴾[٧]، وقال: ﴿... *فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَ اللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ*﴾[٨]، وقال:

---

(١) بدائع الصنائع ١: ٥. (٢) المصادر ١: ٢.

(٣) كتاب الطهارة للإمام الخميني رحمه الله ١: ١٤٧ و٢: ٣ و١٣٣ و١٩٣ في ذيل الآية.

(٤) آل عمران ٣: ٤٢. (٥) المائدة ٥: ٤١.

(٦) الأعراف ٧: ٨٢. (٧) التوبة ٩: ١٠٣. (٨) التوبة ٩: ١٠٨.

﴿إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[١]. وغير ذلك في موارد كثيرة[٢].

واللازم المجرّد فيه ظاهر في رفع الخبث والنجاسة، كما هو معناه اللغوي في قولهم: «طهر» ضدّ «نجس». وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنا مِنَ السَّماءِ مَاءً طَهُوراً﴾.

والأمر في الآية المبحوث عنها تعلّق بالتطهّر متعدّياً فيعطي زائداً على الغسل والتنظيف لزوم تطهير النفس، والظاهر أنّ خبثها الذي لابدّ من إزالته في المقام هو البُعد عن الإنسانية، والتوغّل في الحيوانيّة المتحقّق حال الإجناب والمباشرة، وذلك معنى الجنابة دون البُعد عن أحكام الطاهرين، كما قيل[٣]، ولا يرتفع ذلك إلّا بالتقرّب الى الله تعالى حين امتثال أمره بوجوب النيّة، ليعود إلى الإنسانيّة، فيعتدل، والإنسان ينجذب وينتهي الى قطبٍ بالتكرار والإصرار، كما يرتفع خبثه الظاهري الحاصل تحت كلّ شعرة من جسمه بتنظيفه واغتساله، فإنّ الغسل ظاهر فيه، بل صريح قوله تعالى في قصّة أيّوب: ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هٰذا مُغْتَسَلٌ بارِدٌ وَشَرابٌ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ...﴾[٥] و﴿حَتّىٰ تَغْتَسِلُوا...﴾[٦]، فتزيد الآية على سابقتها بذلك.

وعليه يترتّب اختلاف الفقهاء في جواز مباشرة النساء بعد انقطاع الدم وقبل الغسل؛ لاحتمال كلّ من اللازم والمتعدّي في القراءة.

الثالث: وجوب التيمّم على من لم يجد الماء حقيقةً أو حكماً؛ بأن كان مريضاً

(١) الأحزاب ٣٣: ٣٣.
(٢) كما في سورة النمل ٢٧: ٥٦، وسورة الأنفال ٨: ١١ و... .
(٣) السرائر ١: ١١٠، المعتبر ١: ١٧٧، ذخيرة المعاد ١: ٤٩، جواهر الكلام ٣: ٦.
(٤) ص ٣٨: ٤٢. (٥) المائدة ٥: ٦. (٦) النساء ٤: ٤٣.

يضرّه الماء أو على سفرٍ لا يوجد فيه الماء عادةً، كما إذا لم يجد في الحضر وكان محدثاً بأن جاء من الغائط أو لامسَ النساء ـ أي جامعهنّ ـ كما في الحديث عن ابن مريم قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في الرجل يتوضّأ، ثمّ يدعو جاريته، فتأخذ بيده حتّى ينتهي إلى المسجد، فإنّ من عندنا يزعمون أنّها الملامسة، فقال: لا والله ما بذلك بأس، وربما فعلته وما يعني بهذا ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾(١) إلّا المواقعة في الفرج»(٢).

وعن أبي عبدالله عليه السلام قال: «اللّمس هو الجماع، ولكن الله ستيرٌ يحبّ الستر، فلم يسمّ كما تسمّون»(٣).

فيقصد الصعيد الطيّب ـ أي وجه الأرض ـ سواء كان زلقاً أو عليه الغبار أو التراب، فيضرب عليها كفّيه، ثمّ ينفض ويمسح ببعض وجهه ـ أي جبينه ـ ثمّ بالأيدي يمسح ظهر كلّ يد بكفّ الآخر، ويبدأ باليمين.

ولا دلالة في ضمير «منه» على لزوم تعلّق شيء من الأرض بكفّيه مع تصريح النصّ بالنفض كما سيأتي(٤).

كلّ ذلك يستفاد من الآية التالية أيضاً، بإضافة الضمير الراجع إلى الصعيد المؤكّد للأمر(٥) الدالّ على الضرب على الأرض.

الرابع: إنّ التيمّم تطهير بدليّ من الماء أراده الله تعالى تتميماً للإحسان،

---

(١) النساء ٤: ٤٣، والمائدة ٥: ٦.

(٢) وسائل الشيعة ١: ٢٧١، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء ح ٤.

(٣) نفس المصدر السابق: ٢٧٣ ح ١٢. (٤) في ص ٣٨.

(٥) وقد يستفاد منه لزوم تعلّق شيء من التراب باليد، وفيه كلام بعد جواز النفض، بل استحبابه، كما ثبت في محلّه وأشارت إليه روايات الباب زائداً على تضاربه مع الصدر؛ فإنّ الصعيد نصّ في مطلق وجه الأرض لا يقيّد بخصوص التراب لظهور منه.

وما يريد ليجعل على الناس من حرج و«إنّ ربّ الماء هو ربّ الصعيد» كما في الحديث[١].

وعليه، فلا تجوز المبادرة مع احتمال زوال العذر؛ لعدم صدق: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ على الإطلاق عرفاً بعد الأمر بأصل العبادة والالتفات إلى سعة الوقت، كما إذا علم بزوال العذر آخر الوقت، وإن كان يصدق فيهما في الجملة.

الخامس: إنّ الماء المطهّر لابدّ أن يصدق عليه اسم الماء على الإطلاق من غير فرق بين أقسامه: المطر والنهر والبئر، فلا يصحّ الوضوء أو الغسل بالمضاف ممّا لا يصدق عليه الماء إلّا مع الإضافة، كماء الورد وماء الفواكه.

وليس في الآيات الكريمة غير السنّة ما يدلّ على عباديّة الطهارات حتّى تحتاج إلى قصد القربة، وليس في الآيات لو لا السنّة المباركة ما يدلّ على عباديّة الطهارات الثلاث، وغاية ما يمكن تقريبه في المقام أنّ المخترعات الشرعيّة ـ حيث إنّها غير معهودة لدى العقلاء لا سيّما اذا كانت مربوطة بالعبادات ـ لا يأتي بها المكلّف إلّا لأمر الشارع، والإتيان بالشيء للأمر به يرجع إلى رجاء الثواب أو خوف العقاب أو أهليّة الآمر لامتثال أمره، ولا معنى للقربة إلّا هذا، والطهارات من تلك المخترعات بعد ما عرفت من إفادة التطهّر متعدّياً في الغُسل وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ في الثلاثة من إزالة الحدث المتوقّف على التقرّب.

وبعبارة أُخرى: الإنسان في إتيان الأعمال الإراديّة الاختياريّة الجوارحيّة[٢] لا ينبعث نحوها إلّا بعد ما تحقّق في نفسه تصوّر غاية العمل ثمّ

---

(١) وسائل الشيعة ١: ١٧٧، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢٢، و٣: ٣٤٤ و٣٧٠ و٣٨٦، الباب ٣ و١٤ و٢٣ من أبواب التيمّم ح ٢ و١٣ و٦.

(٢) احتراز عن الأعمال الصادرة عن السهو والغفلة وفي الندم، وكذلك الأعمال النفسيّة مثل التكفّر ونفس التصوّر والتصديق قبل العمل.

التصديق بلزوم تحصيلها إلى العزم والجزم والإرادة، فيشتغل بالإتيان والعمل.

ولذلك قيل[١]: العلّة الغائية في كلّ عملٍ إراديّ هي العلّة الفاعليّة في التكوين وأنّ الأوّل في النظام النفسي، والآخر في النظام العيني الخارجي، إن لم يـمنعها الموانع في ساحة التكوين.

وعليه، فلا يمكن الاشتغال بالعمل الإرادي بدون قصده، ولا يمكن الإطاعة في المخترعات الشرعيّة بدون إرادة الامتثال، ولا نعني بـالنيّة والقـربة إلّا ذلك، فلا يلزم التكليف بالنيّة والقصد بعد التكليف بنفس العمل، بل لا يصلح ذلك فـإنّه أمرٌ بتحصيل الحاصل تكويناً، ولعلّه لغو.

كلّ ذلك لا يحتاج إلى دليل، والحكم بوجوبها في العبادات أيضاً لا يحتاج إلى دليل بعد الدليل على عباديّة العمل.

ثمّ لا يخفى أنّ القصد هذا هو روح العمل وقيمته كائناً ما كان، وإلى ذلك يشير قــول الإمــام عـليّ بـن الحسـين عليهما السلام: «لا عـمل إلّا بـنيّة»[٢]، وقـول جـده رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا قول إلّا بعمل، ولا قول ولا عمد إلّا بنيّة، ولا قول وعمل ونيّة إلّا بإصابة السنّة»[٣]. وسائر روايات الباب مثل: «إنّما الأعمال بالنيّات»[٤]، ونيّة المؤمن خيرٌ من عمله»[٥]، وغير ذلك فراجع.

فإنّ تلك الروايات لا علاقة لها بإيجاب النيّة في العمل، بل تعود إلى تقويم

---

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ١٩٨، المسألة ١٥، والحكمة المتعالية في الأسفار العقليّة الأربعة ٧: ٢٧، تحقيق في العلّة الغائيّة. شرح الأسماء الحسنىٰ ٢: ٤٢.
(٢) وسائل الشيعة ١: ٤٦، الباب ٥ من أبواب مقدّمات العبادات ح ١.
(٣) وسائل الشيعة ١: ٤٧، الباب ٥ من أبواب مقدّمات العبادات ح ٢.
(٤) وسائل الشيعة ١: ٤٨، الباب ٥ من أبواب مقدّمات العبادات ح ٧.
(٥) وسائل الشيعة ١: ٥٠، الباب ٦ من أبواب مقدّمات العبادات ح ٣.

الأعمال واختلاف قيمتها حتّى مع تساوي ظواهرها كما لا يخفى.

ولعلّ ما ذكرنا هو ظاهر كلمات الأصحاب سيّما ما صرّح به صاحب الجواهر ﵀ قال: النيّة: لغةً وعرفاً إرادة مؤثّر في وقع الفعل، وبها يكون الفعل فعل مختار، وهو المراد ممّن فسّرها بالقصد... إلى قوله: ولا نعرف لها معنىً جديداً شرعيّاً. وقوله: والأمر فيها في غاية السهولة. وقال: والتحقيق أنّ النيّة: عبارة عن الداعي الّذي يحصل للنفس بسببه انبعاث وميل إلى الفعل فلا تنحصر في الصورة المخطرة بالبال[١].

وقال السيّد الأُستاذ ﵀: النيّة: عبارة عن قصد الفعل، ويعتبر فيها التقرّب إلى الله تعالى وامتثال أمره، ولا يجب فيها التلفّظ؛ لأنّها أمرٌ قلبيٌّ، كما لا يجب فيها الإخطار أي الحديث الفكري والإخطار بالبال[٢].

وقال ﵀ في كتاب الصوم: الأقوى أنّه لا محلّ للنيّة شرعاً في الواجب المعيّن رمضاناً كان أو غيره، بل المعيار حصول الصوم عن عزم وقصد باقٍ في النفس[٣].

وفي حاشيته على كلام صاحب العروة: و(لا يجب نيّة الوجوب) قال: بل لا معنى لها على ما هو الأقوى من عدم وجوبه الشرعي المقدّمي[٤]، وذلك لما قال في كتاب الطهارة بأنّ الآية لا تدلّ إلّا على الشرطيّة للصلاة[٥].

وقريب من ذلك ما في كلمات كثير من الأصحاب.

وأمّا الإخلاص وخلوّها عن الغير، فإن كان ذلك الغير تبعاً وغير مفسدٍ شرعاً مثل التبريد في الوضوء فلا بأس، وأمّا إن كان أصلاً أو مفسداً شرعاً مثل الرياء

---

(١) جواهر الكلام ٢: ٧٥ و٧٦ و٧٨ و٨٠.
(٢) تحرير الوسيلة ١: ١٥٦، مسألة ١.
(٣) تحرير الوسيلة ١: ٢٧٩، مسألة ٤.
(٤) العروة الوثقى ١: ٤٢٩.
(٥) العروة الوثقى ١: ٤٣١.

فتبطل العبادة. ويقوّم العمل بقيمة النيّة. قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾[١].

هذا، ولكن ما فهمنا وجه ما ذكره ﷺ في مسألة يوم الشكّ في أنّه من شعبان أو رمضان: من أنّه لو صامه بنيّة أنّه من رمضان لم يقع لا له ولا لغيره[٢].

فإذا فرضنا تمشّي القصد إلى أنّه من رمضان وبانَ أنّه منه لِمَ لم يقع له؟ فالتفت.

والصوم لا يكون من الأفعال والأعمال الإيجابيّة، فإنّه ليس إلّا الإمساك عن المفطرات المعيّنة طول زمنٍ خاصّ.

إلّا أنّ كثيراً ما ينطبق عليه أكثر من عنوان واحد ممّا لا يتحقّق إلّا بالقصد، ويُعبّر عنها بالعناوين القصدية من الوجوب والاستحباب، أو الأداء والقضاء أو الأصالة والنيابة وأشباه ذلك[٣].

الثانية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ الصَّلاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّباً فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُوراً﴾[٤].

المستفاد من الآية الكريمة أُمور:

الأوّل: النهي عن الصلاة في حال كون المكلّف لا يعلم ما يقول ـ من أيّة علّة

---

(١) الماعون ١٠٧: ٤ ـ ٦.
(٢) تحرير الوسيلة ١: ٢٨٠، مسألة ٥.
(٣) فالحكم ببطلانها لولا القربة مستفاد من السنّة في أبواب مختلفة لا سيّما روايات الباب ٨ إلى ١٢ من أبواب مقدّمة العبادات من الوسائل.
(٤) النساء ٤: ٤٣.

كانت ولو من النوم أو الغضب وغيره ـ كما هو مقتضى معنى السكران، وقد صرّحت بذلك السنّة المباركة، بل باختصاصه بسكر النوم ونفي سكر الخمر، كما في صحيحة حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «... ولا تقم إلى الصلاة متكاسلاً ولا متناعساً ولا متثاقلاً فإنّها من خلال النفاق؛ فإنّ الله سبحانه نهى المؤمنين أن يقوموا إلى الصلاة وهم سكارى، يعني سكر النوم، وقال للمنافقين: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1]»[2].

وفي الحديث: وإنّما للعبد من صلاته ما أقبل عليه منها بقلبه[3].

ثمّ الظاهر من النهي الحرمة؛ والنهي في العبادات يفيد الفساد، والالتزام به في مطلق: «مَن لا يعلم ما يقول...» لمطلق السكر مشكل، وإن كان يتمّ في الخمر لزوال العقل وعدم التكليف، ولا بدّ من حضور القلب والخشوع ما أمكن، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾[4].[5] وإن لم نقل بدلالة الأمر بالشيء على النهي عن ضدّه[6]، فإنّ النهي في المقام بعد الأمر بأصل الصلاة

---

(١) النساء ٤: ١٤٢.

(٢) وسائل الشيعة ٥: ٤٦٤، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٥.

(٣) وسائل الشيعة ٥: ٤٧٧، الباب ٣ من أبواب أفعال الصلاة ح ٤.

(٤) المؤمنون ٢٣: ٢. انظر: وسائل الشيعة ٥: ٤٧٣، الباب ٢ من أبواب أفعال الصلاة ح ١.

(٥) التأمّل في سياق الآية يفيد عدم ارتباطها بالصلاة حال السكر من شرب الخمر، لا كما توهّم البعض، واستدلّ به على التدرّج في تحريمه وهو غير تامّ، كما فصّلناه في باب الأطعمة والأشربة؛ والآية في مقام بيان لزوم الطهارة ولزوم التوجّه والخضوع نفسيّاً، ولا بأس باستعمال اللفظ في المعنيين على استخدام بعد القرينة.

(٦) الأمر بالخضوع والعلم بما يقول هو المستفاد من مجموع الغاية. وعلى القول بالاقتضاء لابدّ من الفساد بدونه، فإنّ النهي عن العبادة يقتضيه.

يعطي لزوم ذلك، وعلى القول به بالأمر بالخضوع المستفاد من مجموع الغاية والمغيّىٰ يقتضي النهي عن تركه، الظاهر في الفساد بدونه. نعم، لا يجب العلم بمفهوم ما يقال في الصلاة وما يؤدّىٰ من أعمال، كما هو الحال في أكثر المصلّين لا سيّما في غير العرب منهم؛ لعدم تمكّنه على ذلك إلّا الأوحدي من الناس، وقد يعدّ ذلك قرينة على إرادة الكراهة حتّى يستحبّ الحضور، كما لا يبعد فقهيّاً، ولكن الأقوى بقاؤه على ظاهره فيجب المراعاة لا سيّما على شمول إطلاق سكر الخمر على نزولها قبل تحريمه صريحاً كما لا يخفى[١]، ويقابله قوله تعالى في المنافقين: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلاً﴾[٢].

الثاني: النهي عن التقرّب إلى الصلاة في حال كون المكلّف مجنباً، فلا صلاة له قبل الاغتسال؛ لأنّه محدث، فيجب عليه إذن رفعه عند إرادة الصلاة والتقرّب إليها، وذلك صريح في كفاية غسل الجنابة عن الوضوء للصلاة من غير افتقار إلى جعل الطهارة عن الجنابة قسيماً للوضوء، كما سيأتي البحث عنه إن شاء الله في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَٱطَّهَّرُواْ﴾[٣] لإمكان الخلل في تفسير التطهير بالغسل، ولا يحتمل في المقام بعد التصريح بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ﴾ أو في كونه واجباً للصلاة[٤].

---

(١) كما يفيد ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ (المؤمنون ٢٣: ١ و٢)، فإنّ فلاح المؤمن مشروط بالخضوع في صلاته، والصلاة بلا خشوع ليست بصلاة، فلا فلاح فيها إذن، وسيأتي تفصيل الكلام عنه في كتاب الصلاة إن شاء الله (ص ٧٠ ـ ٧١).

(٢) النساء ٤: ١٤٢.

(٣) المائدة ٥: ٦.

(٤) لإمكان الوجوب النفسي كما عن بعض الأعلام (الوسيلة: ٥٤، منتهى المطلب ٢: ٢٥٦، مختلف الشيعة ١: ٣٢١، التحرير ١: ٩٣، إيضاح الفوائد ١: ٤٧، مجمع الفائدة والبرهان ←

الثالث: الاستثناء وهو في قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ حيث لا يناسب نفس الصلاة، كما لا يساعد إرادة السفر منه لغةً واستعمالاً في القرآن، ألا ترى في ذيل الآية نفسها وآية الوضوء والصوم والقصر في الصلاة من تعبير السفر والضرب في الأرض، وقول أهل اللغة في السفر أنّه ضدّ الحضر، وفي العبور الجواز من عبرة إلى عبرة، والمِعبر ما عبر به النهر، والمَعبر الشط المهيّأ للعبور[١].

فعبور السبيل غير السفر أوّلاً، مع لزوم التكرار على إرادته لضرورة التقييد بالتيمّم، ويكون المعنى: لا تقربوا الصلاة جنباً إلّا أن تكونوا مسافرين، فلا بأس بالتقرّب إليها جنباً مع التيمّم، ويشعر بأنّه مباح لا رافعٌ للحدث ـ كما عن الطبرسي رحمه الله[٢] وغيره[٣] ـ فلابدّ وأن يرجع إلى مصلّاه بتعميم المستثنى منه؛ ولا ينطبق إلّا على المسجد، فإنّه لا إشكال في جواز الوقوف أو العبور ـ وهو جنب ـ في غيره (أي في غير المسجد) ومنه (أي المسجد) ضرورة فتدلّ على حرمة وقوف الجنب في المسجد وعبوره منه حتّى يتمّ الاغتسال والتطهّر بالماء أو بالصعيد، كما في ذيل الآية[٤]. وإطلاق الاغتسال يدلّ على لزوم غسل جميع البدن.

الرابع: إنّ من لم يجد الماء أو كان مريضاً يضرّه الماء فهو غير واجد باعتبار

← ١: ١٣٦، كفاية الفقه ١: ١٩، ذخيرة المعاد: ٥٥ س ٣٠ و٥٣ س ٤٤، وغيرها) دون المقام فإنّه لا يحتمل.

(١) على ما في القاموس المحيط ٢: ٨٢، مادّة «عبر». وفي غيره قريبٌ منه.

(٢) مجمع البيان ٣: ٩٣ ذيل الآية ٤٣ من سورة النساء.

(٣) منتهى المطلب ٢: ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٤) وأمّا استعمل لفظ الصلاة في أكثر من معنى فلا بأس به لا سيّما على وجه الاستخدام كما ورد في محلّه.

أو كان مسافراً فلم يجد الماء أوّلاً ـ فإنّها من المصاديق المعتبرة ـ وكان محدثاً بأن جاء من الغائط أو لامسَ النساء مثلاً[١]، فعليه التيمّم على الصعيد الطيّب وهو وجه الأرض، ثمّ مسح الوجه واليدين.

وحيث إنّ المرض والسفر ممّا يورث عدم وجدان الماء اعتباراً أو حقيقةً دون الحدث، فلا يبعد أن يكون «أو» في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ...﴾ بمعنى الواو[٢]. ومع بقائه على ظاهره، كما هو الأقرب كون المريض والمسافر محدثاً مفروغ عنه، وقيل: إنّهما للغلبة.

ومسح اليدين يتحقّق عادةً بمسح كلّ يد على ظهر الأُخرى، وإن كان يصدق مسح البعض الآخر على أيّ جزء وطرف لغةً، إلّا أنّه غير طبيعي يحتاج إلى معونة زائدة لا سيّما بعد الإطلاق، فالانصراف وكفاية الوجه الطبيعي منه يعيّن ذلك في التيمّم، وهو قصد الشيء لغةً. وليس قصد الصعيد ـ أي وجه الأرض ـ المسح بالوجه واليدين على الإطلاق، بل ضربهما عليها ومسحهما على الوجه ثمّ مسح كلّ يد على ظهر الأُخرى، يبدأ باليمين طبعاً، كما هو الظاهر، ولا يلزم الاستيعاب فيهما لمكان الباء[٣]، والترتيب يستفاد من الترتيب [الّذي في الآية].

---

(١) إنّ من أدب القرآن الكريم ذكر القبائح بلوازمها، فذَكر التخلّي بالغائط أي بالمكان المنخفض، والمواقعة باللمس والمسّ، وذلك في آية الطلاق ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ وبالمباشرة في الصوم والاعتكاف كما في سورة البقرة ٢: ١٨٧ و٢٣٧، وليس المدار معنى اللمس مطلقاً قطعاً مع التصريح به (في الرواية، الحديث ٤، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء) وبالرفث وهو كلام متضمّن لما يُستقبح ذكره من دواعي الجماع كناية عن الجماع في ليلة الصيام (البقرة ٢: ١٨٧).

(٢) ويبعده عدم بيان حكم السالم الحاضر الفاقد للماء.

(٣) فلا يتمّ ما عن ابن بابويه ﵀ من وجوب الاستيعاب، وفي روايات الباب صراحة بحمد الله، فراجع وسائل الشيعة ٣: ٣٦٤، الباب ١٣ من أبواب التيمّم ح ١.

ومن المعلوم أنّ عدَم الوجدان غيرُ الفقدان، فيجب التفحّص، كما جرى عليه الفقهاء العظام(رضوان الله عليهم)وقدحدّدت السنّة حدوده بالغلوتين أو الغلوة[١].

وكذلك لابدّ من صدق الصعيد بأنّه وجه الأرض، فلا يصحّ التيمّم على معادن لايطلق عليهااسم الأرض لدى العرف كما لايخفى،والأرض المطبوخةأو السحيقة أو الخليطة، ما لم يمنع صدق الأرض عليها، فيجوز التيمّم على الخزف والجصّ والإسمنت[٢]، إلّا مع الشكّ في الصدق العرفي بعد الطبخ، كما في الأخيرين.

والمستفاد من رواية السكوني معه جواز التيمّم على الجصّ والنورة حيث إنّ الملاك هو الأرضية ولو بأصله، ولا يضرّ لغيره ما في ظاهره إلّا ما كان مخرجاً؛ ولذا لا يجوز في الرماد فإنّ أصله الشجر، والسنّة هي المعتمد، كما حقّقناه. كما أنّه لابدّ من الطهارة؛ لصدق كلمة الطيّب، كما هو الظاهر[٣].

ولنتبرّك بذكر الروايات الراجعة إلى بيان الأحكام الخاصّة:

١ ـ محمّد بن عليّ بن الحسين قال: «قال النبيّ صلى الله عليه وآله: أُعطيتُ خمساً لم يُعطها أحدٌ قبلي، جُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»[٤]. وقريبٌ منه غيره في الباب.

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٣٤١، الباب ١ من أبواب التيمّم. والأقرب أنّ الغرض حصول الاطمئنان بعدمه ليصدق عدم الوجدان، ولذلك اختلف حدّ التفحّص حسب اختلاف المحل والحال.

(٢) كما تقتضيه رواية السكوني أيضاً. والسنّة معتمدة عندنا كما حقّقناه. فراجع وسائل الشيعة ٣: ٣٥٢، الباب ٨ من أبواب التيمّم ح ١، فإنّه لا تعبّد فيها، بل بما أنّ أصل الجصّ والنورة هو الأرض دون الرماد الّذي أصله الشجر فيتمّ الأمر في الإسمنت وما يُصنع منه.

(٣) وعن الأُستاذ دام ظله في الميزان: إنّ الطيّب من الشيء: الباقي على حاله الطبيعي، فيخرج الخارج بالطبخ وغيره كالخزف والمعادن، فراجع. والحقّ أنّ الأمر ليس كذلك كما تراه في موارد استعمال القرآن الكريم كثيراً ولم نجد فيها ـ مع كثرتها ـ ما يساعد على ذلك المعنى وإنّما يساعد ذلك الصحّة قبال الفساد دون الطيّب الطاهر الّذي يستلِذّ به الحسّ كما لا يخفى.

(٤) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٠، الباب ٧ من أبواب التيمّم ح ٢.

٢ ـ عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلُب مادام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمّم وليُصلِّ»[١]. وفي رواية أُخرى أُضيفت عبارة: «في آخر الوقت»[٢].

٣ ـ عن السكوني عن جعفر بن محمّد عن أبيه عن عليّ عليهم السلام قال: «يُطلب الماء في السفر إن كانت الحزونة فغلوةٌ، وإن كانت سهولة فغلوتين، لا يُطلب أكثر من ذلك»[٣].

٤ ـ عن داود الرقّي قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أكون في السفر فتحضر الصلاة وليس معي ماء، ويُقال: إنّ الماء قريبٌ منّا. فأطلب الماء وأنا في الوقت يميناً وشمالاً؟ قال: لا تطلب الماء ولكن تيمّم، فإنّي أخاف عليك التخلّف عن أصحابك فتضلّ ويأكلك السبع»[٤].

وفي رواية أُخرى: «لا آمره أن يُغرّر بنفسه فيعرض له لصّ أو سبع»[٥].

٥ ـ عبيد الله بن عليّ الحلبي أنّه «سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يمرُّ بالركيّة وليس معه دلو؟ قال: ليس عليه أن يدخل الركيّة؛ لأنّ ربّ الماء هو ربّ الأرض فليتيمّم»[٦].

وفي أُخرى: «إذا أتيت البئر وأنت جُنب فلم تجد دلواً ولا شيئاً تغرف به فتيمّم بالصعيد، فإنّ ربّ الماء هو ربّ الصعيد، ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم»[٧].

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٢٤١، الباب ١ من أبواب التيمّم ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمّم ح ٢.
(٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٤١، الباب ١ من أبواب التيمّم ح ٢.
(٤ و٥) وسائل الشيعة ٣: ٣٤٢، الباب ٢ من أبواب التيمّم ح ١ و٢.
(٦) وسائل الشيعة ٣: ٣٤٣، الباب ٣ من أبواب التيمّم ح ١.
(٧) وسائل الشيعة ٣: ٣٤٤، الباب ٣ من أبواب التيمّم ح ٢.

٦ ـ عن زرارة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمّم؟ فضربَ بيده على الأرض ثمّ رفعها فنفضها، ثمّ مسح بها جبينه وكفّيه مرّةً واحدة»[١].

٧ ـ وعن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن التيمّم؟ فقال: مرّتين مرّتين، للوجه واليدين»[٢].

٨ ـ وعن الرضا عليه السلام قال: «التيمّم ضربةٌ للوجه، وضربة للكفّين»[٣].

٩ ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قيل له: إنّ فلاناً أصابته جنابة وهو مجدور فغسّلوه فمات؟ فقال: قتلوه. ألا سألوا ألا يمّموه؟! إنّ شفاء العيّ السؤال»[٤].

فقه الأحاديث ظاهر يستفاد منها بعد بيان أنّ الأرض طهورٌ أيضاً مثل الماء، وأنّ ربّ الماء هو ربّ الأرض والصعيد: وهو الّذي جعلهما طهوراً كلّاً في موضعه، ومَنْ لم يجد الماء ـ حاضراً كان أو مسافراً ـ فليتيمّم. نعم، لا يجوز بصرف عدم وجدان الماء، بل لابدّ من الفحص في السفر وتحصيله في الحظر مع الاحتمال والإمكان، وأمّا طول المسير للفحص غلوة أو غلوتين، الظاهر أنّ ذلك راجع إلى شرائط الزمان، فإنّ الفحص راجلاً غيره راكباً، وبالبغل والبعير غيره مع السيّارة والطيّارة، وكأنّ الأمر راجعٌ إلى احتمال وجود الماء وإمكان تحصيله عقلائيّاً من غير تعبّدٍ في مقدار المسير.

وعند الفحص لابدّ من الأمن من الخطر والضرر، فإذا خاف التخلّف عن الرفقة أو الوسيلة مثل القطارات والسيّارات إلى القوافل أو خاف اللص أو الضلال وما أشبه ذلك فليس عليه الوضوء أو الغسل، وكذلك الأمر لدى خوف الضرر

(١) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، الباب ١١ من أبواب التيمّم ح ٣.
(٢ و٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، الباب ١٢ من أبواب التيمّم ح ١ و٣.
(٤) وسائل الشيعة ٣: ٣٤٦، الباب ٥ من أبواب التيمّم ح ١.

للجسم لمرض أو جرح لا، بل لا يجوز استعمال الماء فإنّ النهي في العبادة يفيد الفساد، والضرر يشمل الماليّ العقلائي أيضاً عند تحصيل الماء.

وأمّا بالنسبة إلى الوقت أيضاً، فلا يجوز التيمّم أوّل الوقت مع احتمال وجدان الماء إلى آخره. نعم، لا بأس مع القطع بعدم الوجدان إلى آخر الوقت.

وكيفيّة التيمّم لا تكون إلّا بضرب الكفّين على الأرض الطاهرة ونفضهما ومسح الجبين واليدين مرّتين؛ الأوّل: لمسح الجبهة والجبين دون تمام الوجه، والثاني: لمسح اليدين ظهر كلّ منهما بكفّ الآخر، فيبدأ باليمنى على اليسرى.

❊ ❊ ❊

ثمّ إنّ الطهارة هذه ـ مائيّةً كانت أو ترابيّة ـ لا صلاة إلّا بها، وهي افتتاحها وثلثها، ولابدّ من تحصيلها لها، ومهما كان أسرع إلى وقتها كان أحسن، ولا تنقض إلّا بما يخرج عن أحد الطرفين أو بالنوم، كما هو مصرّح في روايات الباب، نشير إلى بعضها:

قال أبو جعفر عليه السلام: «لا صلاة إلّا بطهور»(١).

وعن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: افتتاح الصلاة الوضوء، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»(٢).

وقال الصادق عليه السلام: «الصلاة ثلاثة أثلاث: ثلثٌ طهور، وثلثٌ ركوع، وثلثٌ سجود»(٣).

وقال الشهيد في الذكرى: روي «ما وقّر الصلاة من أخّر الطهارة لها حتّى يدخل وقتها»(٤).

(١ و٢ و٣) وسائل الشيعة ١: ٣٦٦، الباب ١ من أبواب الوضوء ح ٦ و٤ و٨.

(٤) ذكرى الشيعة ٢: ٣٣٨، وعنه وسائل الشيعة ١: ٣٧٤، الباب ٤ من أبواب الوضوء ح ٥.

وعن أبي عبدالله عليه السلام: «ليس ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك الأسفلين اللذين أنعم الله عليك بهما»[١].

وعن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: «لا ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك أو النوم»[٢].

الطهارة من الخبث

ثمّ اعلم أنّ ذلك كلّه كان دليلاً على لزوم الطهارة من الحدث بالماء، وإذا لم يجد فبالتراب للصلاة. وأمّا من الخبث، وهو كلّ ما يستقذره الإنسان بطبعه من البول والغائط والمني والدم والميتة وما ألحق بها الشرع المقدّس؛ لوجود القذارة فيها مثل الكلب والخمر والخنزير والكافر، فيجب التطهّر منها بالأولويّة **أوّلاً**، وبقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[٣] **ثانياً**: لو قلنا بأنّ المقصود من التكبير هو التكبيرة الافتتاحية للصلاة، ليقوى ظهور تطهير الثياب فيما هو المبحوث عنه بالطهارة عن الخبث، كما ذكره الأكثرون، بتقريب أنّ التكبير الواجب المأمور به لا يكون إلّا تكبيرة الإحرام للصلاة، والأمر هنا ظاهر في الوجوب.

وعندنا ليس الأمر كذلك، والمسألة تعود الى ترغيب النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله عند شروعه بالتبليغ بتكبير الله تعالى والتوجّه الى عظمته وسعة قدرته وأنّ الأُمور بيده تعالى؛ فعليه يبدو القيام له وخلع الدثار للقيام وتكبير الملك العلّام وتنظيف

(١) وسائل الشيعة ١: ٢٤٩، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء ح ٤.
(٢) وسائل الشيعة ١: ٢٤٨، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء ح ١.
(٣) المدّثر ٧٤: ٣ و ٤.

الثياب، ذُكِر في مقابل الدثار والتدثّر وكلّ ما لا يساعد على القيام، أو ترك ما ينافي الدعوة والإنذار ممّا يعدّ مانعاً من الاقبال على الله.

ويؤيّد ذلك: قوله تعالى بعده: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[١] فإنّه بالضمّ: صنمٌ، أو كناية عن الذنب، وبالكسر: الاضطراب والقلق أو العذاب كما في المفردات[٢]، فالأمر راجع إلى تطهير القلب بوجه تتحصّل فيه سكينتة ينزلها الله على قلوب المؤمنين، ترغيباً لهم ومقدّمةً لقيام أمره مع حفظ مقامه (عليه وعلى آله الصلاة والسلام). وذلك إلى حدٍّ قيل[٣]: إنّ هذه الآيات هي أوّل ما أُنزل عليه ﷺ؛ خلافاً للمشهور من أنّه قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ...﴾.

ويُتطهّر من الخبث بالماء أيضاً بعد عرفيّة الأمر وعقلائيّته؛ لقوله تعالى: ﴿... وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمٰاءِ مٰاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَ يُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطٰانِ...﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿... وَأَنْزَلْنٰا مِنَ السَّمٰاءِ مٰاءً طَهُوراً﴾[٥] [٦]. ومن المعلوم أنّ الآيتين لم تكونا بصدد بيان تشريع المطهّرية للماء ولا نفيه عن غيره كما قيل[٧]؛ فإنّ ذلك من الأوصاف الذاتيّة له تكويناً وهي غير قابلة للوضع والرفع، ولا مفهوم لمثل الوصف، ولذلك لا تعارض بينهما مع أدلّة مطهّريّة الأرض مثلاً.

---

(١) المدّثر ٧٤: ٥. (٢) المفردات في غريب القرآن: ١٨٧ ـ ١٨٨، مادة «رجز».

(٣) أُنظر الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ٤: ١٨، سورة المدّثر، وتفسير الميزان ٢٠: ٧٩، وسورة المدّثر.

(٤) الأنفال ٨: ١١. (٥) الفرقان ٢٥: ٤٨.

(٦) الظاهر أنّ الأُولى ناظرة إلى أمر آخر مِن منّ الله تعالى عليهم بإنزال الماء عليهم في ظرف الحاجة بعد الفراغ عن كونه مطهّراً عن الحدث والخبث، كما في توصيف الثانية فلا تأسيس في الأصل، والخصوصيّات راجعة إلى السنّة، فلا يتمّ الاستدلال بهما لإثبات المطهّريّة؛ والأمر سهل.

(٧) زبدة البيان: ٣١، مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٨٧.

نعم، بالنسبة إلى رفع الحدث يقبل التشريع إثباتاً ونفياً، فيصحّ أن يقال: الماء إذا كان غصباً لا يصلح معه الوضوء أو الغسل، ولا يصحّ أن يقال: لا يطهر به المتنجّسس كما لا يخفى.

وكذلك لم تكن الآيتان بصدد بيان اشتراط الصلاة بالطهارة من الحدث أو الخبث، فإنّ المسلمين إذ ابتلوا بتدنّس الأقدام ورجز الشيطان من الاحتلام حينما غشيهم النعاس أمنةً منه تعالى في وادي «كثيب أعفر» فأنزل الله تعالى عليهم الماء، كانوا يرونه لطفاً خفيّاً من الله تعالى ونصرةً لهم، كنصرهم وإمدادهم بألفٍ من الملائكة مردفين، فتطهّروا من الحدث والخبث حسب اعتقادهم بذلك من قبل، لا من الآية.

والمطهّر هنا ما صدق عليه الاسم من غير فرق بين المطر وماء البحر والنهر والبئر لإطلاق الوصف في الآية، والأخيران أيضاً منزلان من السماء، وماء البحر لا يصدق معه ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ فلا يطهّر غير الماء من المضاف لمقام الامتنان.

والحاصل: أنّه لا يجب التطهير من الخبث إلاّ لما يشترط فيه الطهارة من الحدث ـ كالصلاة كما عرفت[1] والطواف ـ كما سيأتي الحديث عنه في الحجّ إن شاءالله ومسّ كتابة القرآن لو قلنا بدلالة قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾[2] عليه كما لا يبعد[3]؛ أخذاً بالإطلاق وان كان الطاهر غير المطهّر[4].

---

(١) في ص ٢٤.

(٢) الواقعة ٥٦: ٧٩.

(٣) فإنّ هذا القرآن نزل تبياناً لكلّ شيءٍ وهو ظاهر غيرمكنون، وهو في كتابٍ مكنون لا يدركه ولا يمسّه إلاّ الطاهرون المطهّرون بالطهارة المعنويّة.

(٤) فإنّ الأوّل يُطلق على مغسول الظاهر دون الثاني المستعمل في طاهر الباطن كثيراً في الكتاب.

وأمّا وجوب التطهّر في المأكول والمشروب والإناء المتناول فيها فلحرمة أكل الخبائث تكليفاً كما سيأتي البحث عنه في باب الأطعمة والأشربة إن شاء الله؛ ولتقييد الحلال في كثير من الآيات بالطيّب منها: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾[١] وحرمة الأكل غيرُ وجوب التطهير في اعتبار التكليف، وفي الحقيقة أنّ أكل النجس وشربه حرام لا أنّ تطهيره واجب، فإنّه مقدّم يحكم به العقل كما هو ظاهر.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَ اللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ بعد قوله: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[٢]. وهي ـ لا سيّما مع ملاحظة السياق ـ تنهى عن القيام في مسجد ضرار المبني من قِبَل الّذين اتّخذوه إرصاداً لمَن حارب الله ورسوله، وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين ويحلفون أنّهم محسنون والله يشهد إنّهم لكاذبون.

ومركز ثقل الكلام أحقّية إقامة الصلاة في مسجد (قبا) الّذي بناه عمر بن عوف من قبيلة الأوس، وقد صلّى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أُسّس على التقوى ونصر الإسلام، عن الصلاة في مسجد ضرار الّذي بُني بأمر أبي عامر الراهب بيد بني غنم بن عوف من الخزرج حسداً وتبييناً للتآمر، وكما عبّر القرآن الكريم: ﴿ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِّمَنْ حَارَبَ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾[٣]. وقد طلبوا من الرسول أن يصلّي فيه، فاعتذر حتّى يعود من تبوك، فنزل عليه خبر مسجد ضرار، ونهي عن إقامة الصلاة فيه؛ قال تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً﴾ فأمر الرسول صلى الله عليه وآله بهدمه وإحراقه.

وهناك أمران:

---

(١) المائدة ٥: ٥.

(٢) التوبة ٩: ١٠٨.

(٣) التوبة ٩: ١٠٧.

الأوّل: الأحقّيّة وهي التقدّم والفضل، ولا يمنع ذلك عن أصل الإقامة في غيره، ولو كان مفضولاً كمسجد المحلّة بالنسبة إلى مسجد الجامع.

الثاني: النهي عن إقامة الصلاة في مسجد ضرار أبداً، ولذلك أمر صلى الله عليه وآله بهدمه وإحراقه.

ثمّ ذكرت الآية تأييداً للأحقّيّة، وتعليلاً للنهي عن إقامة الصلاة في مسجد ضرار، زائداً على أنّ مسجد قبا قد أُسّس على التقوى، أنّ في ذلك المسجد رجالاً مسلمين واقعاً يحبّون أن يتطهّروا ويريدون أن يهتدوا، في حين أنّ رجال مسجد ضرار مُبَيِّتون للكفر وهدفهم التفريق وهدم الإسلام، والله يحبّ المتطهّرين.

فلا يرتبط ذلك بالطهارة عن الأخباث والأرجاس الظاهريّة؛ فإنّ الآية تريد التقوى الّتي بُني عليها ذلك المسجد وهي الطهارة الّتي هي غاية البناء، وأنّها لله تعالى، وأنّها طهارة من كلّ شرك و ظلمة وخبث وشيطنة وإن كانت الطهارة الظاهريّة في طريقتها الثابتة بأدلّتها العقلائيّة أو الشرعيّة كما لا يخفى[1]، وإن كان قد يحتمل شمولها لها بالإطلاق والسياق فإنّه يوجب الانصراف فراجع السنّة[2].

وكيف كان، فإنّه يستفاد من المقام لزوم اجتناب زعماء الدين والعلماء العاملين عن المؤسّسات والمنظّمات الّتي تدعو بظاهرها إلى الإسلام ونشره، وباطنها وساوس ودسائس شيطانيّة يُراد بها هدم الإسلام ومحوه.

فعليهم إذن الاجتناب والتحرّز من هذه المؤسّسات والمنظّمات على وجه

---

(١) فإنّ أهل قبا كانوا يستنجون بالماء رجالاً ونساءً عوالي الآلي ٢: ١٢ ح ٢٤، سنن ابي داود ١: ١١، تذكرة الفقهاء ١: ١٣٢.

(٢) عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا معشر الأنصار إنّ الله قد أحسن إليكم الثناء، فماذا تصنعون؟ قالوا: نستنجي بالماء». وسائل الشيعة ١: ٣٥٤، الباب ٣٤ من أبواب الخلوة ح ١.

يوجب ضعفها حتّى الانحلال والانعدام، لا على وجه ينتهي إلى التفرّق والتشعّب، بأن يتصدّى كلّ جمع لآخر حول مسائل جزئيّة، عند ذلك تنهدم كرامتهم وتذهب ريحهم.

وعليهم تقوية المدارس والمعاهد والجوامع والمساجد التي اُسّست على الحقّ والتقوى، والّتي فيها رجال ونساء طلّاب وطالبات وعلماء وقضاة واُمراء وحكّام لا يريدون إلّا حكم الله تعالى وشريعته الحقّة، يريدون ان يتطهّروا والله يحبّ المطهّرين، اللّهمّ طهّرنا من كلّ رجس ورجز ودنس واجعلنا من المتطهّرين.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿*يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرامَ بَعْدَ عامِهِمْ هٰذا ...*﴾[١].

تفيد الآية اُموراً:

الأوّل: أنّ المشركين نجس، والمشرك: من أشرك بالله تعالى غيره من مطلق الطبيعة، أو مخلوق سماوي أو أرضي أو غير ذلك[٢]، والمُنكِر له تعالى: إمّا بالأولويّة فهو ملحق به في الحكم، أو لرجوعه إليه حقيقةً في الموضوع فإنّه قد جعل ما انتهى إليه في البدء شريكاً له واقعاً من غير التفات.

والمنكر لأصل من الاُصول كالنبوّة أو الإمامة أو لفرع من الفروع كالصلاة والصوم يرجع إلى الشرك بالله إن كان ملتفتاً إليه.

والنجس: هو المستقذر المجتَنب عنه طبعاً، كالخبث يجب الاجتناب عنه[٣].

---

(١) التوبة ٩: ٢٨.

(٢) في الاُلوهيّة والمبدأ كالثنويّين، أو الربوبيّة النفسيّة لا به تعالى فإنّه بإذنه وهو توحيد أيضاً.

(٣) فيعمّ الأقذار الروحيّة كما صرّح به أهل اللغة(القاموس المحيط ٢: ٢٥٣، مادّة «نجس»، ←

الثاني: حرمة قربهم من المسجد الحرام لوجود النهي، فيحرم الدخول قطعاً، ولعلّه كناية عنه فلا يحرم نفس التقرّب بما هو، كما لا يخفى.

الثالث: يستفاد من التفريع أنّه يحرم دخول كلّ نجس أو إدخاله في المسجد مطلقاً[١]، ولا خصوصيّة للكفر في ذلك، وذلك مع السراية أو هتك الحرمة ظاهر، وأمّا بدونهما فمشكل وان كان الاحتياط يقتضي الترك.

وهنا فروع:

الأوّل: أنّ أهل الكتاب بعد إنكارهم نبوّة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله وإن كانوا يعترفون بوجود الله فهم من المشركين حكماً، والكلام عنهم في زماننا هذا أنّهم محرِّفون لكتبهم ومعتقدين بما هو أنكر من الشرك[٢] مع أنّ إنكارهم راجع إلى إنكار نبيّهم أيضاً، بل إلى إنكار الله تعالى كما تعلم.

ولا يضرّ الحكم عدم التفات أكثرهم بذلك الارتباط، فإنّه معه لا إلحاق، بل هم منهم، كما هو ظاهر من قولهم: عُزيرٌ ابن الله والمسيح ابن الله.

وأمّا ضرورة المعاشرة والارتباط بهم في الحياة الاجتماعيّة اليوم، لكون العالم كالبيت الواحد، والبشر كالعائلة الواحدة الّتي يؤثّر بعض أفرادها في بعض

← كتاب العين ٦: ٥٥، مادّة «نجس»، مجمع البحرين ٢: ٢٧٢، مادّة «نجس» وغيرها). ولا يختصّ في الآية بها كما توهّمه الراغب، صاحب «المفردات: ٤٨٢ مادّة «نجس»» فراجع. والظاهر أنّ حمله لذلك كان لفتوى علماء العامّة (المجموع ١: ٢٦٤، المبسوط للسرخسي ١: ٤٧، نيل الأوطار ١: ٢٥) به كذلك.

(١) المسجد الحرام وغيره بإلغاء الخصوصيّة المتفاهم عرفاً من طرفي المشرك والمسجد الحرام، وتنقيح المناط فيهما نفي الأوّل: بما أنّه نجس فيشمل كلّ نجس، وفي الثاني: بما أنّه مسجد فيحيط كلّ مسجد، وقيد الحرام بما هو أجلى المصاديق أو لإفهام ما ذكر في المتن.

(٢) وقد جمع ذلك في كتب ومؤلّفات منهم و من غيرهم، فلا يتمّ ما يقال: من أنّهم الموحّدون، كما كانوا في زمن نبيّهم، ومن أنّ عدم اعترافهم بنبوّة محمّد صلى الله عليه وآله لعدم الثبوت لديهم ظاهراً.

ويتأثّر به، فلا يغيّر الحكم، بل يقدّر بقدرها، وستأتي زيادة في التوضيح بهذا الصدد في طعام أهل الكتاب إن شاء الله.

ويؤيّد ذلك: ذيل الآية بغية حفظ الاستقلال ونفسية الأُمّة الإسلاميّة[١].

الثاني: هل نجاسة المشركين ذاتيّة أو عرضيّة أو سياسيّة؟ وقد ذهب إلى كلّ واحد من ذلك ذاهب، والأقوى عندنا الأوّل، كما يؤيّد ذلك: معنى النجاسة لغةً؛ فإنّه القذارة الأعمّ من الظاهر وما يدرك بالبصيرة، كما عن القاموس[٢] وغيره[٣].

وأمّا ما اختاره صاحب المفردات[٤] المتفرّد في لغات القرآن من الاختصاص بالثاني، فلما أفتى به فقهاء العامّة[٥] من أنّ نجاسة الشرك راجعة إلى الباطن؛ فإنّ الشرك انحراف عن الفطرة التوحيديّة الإنسانية الّتي فطر الله الناس عليها[٦]، وهو ملاك الاستقذار لدى مَن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، ولذلك فإنّ مطهّره الاسلام فقط.

وأمّا العرضيّة الناشئة من عدم اجتنابهم عن شرب الخمر وأكل لحم الخنزير فلا يختصّ بهم، بل المسلم غير المبالي مع العلم بعدم اجتنابه أيضاً كذلك، ومطهّره

---

(١) وتمام الكلام في نجاسة أهل الكتاب أو طهارتهم ذكرناه بالتفصيل في كتاب المحرّمات (٢: ١٢٢) فراجع، تجد الحكم بطهارتهم وأنّهم ليسوا بكفّار ولا مشركين.

(٢) القاموس المحيط ٢: ٢٥٣، مادّة «نجس».

(٣) كتاب العين ٦: ٥٥، مادّة «نجس»، الصحاح ٣: ٩٨١، مادّة «نجس»، معجم مقاييس اللغة ٥: ٣٩٣، مادّة «نجس»، مجمع البحرين ٤: ٢٧٢، مادّة «نجس» وغيرها.

(٤) المفردات في غريب القرآن: ٤٨٢، مادّة «نجس».

(٥) المجموع ١: ٢٦٤، المبسوط للسرخسي ١: ٤٧، نيل الأوطار ١: ٢٥.

(٦) قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم ٣٠: ٣٠) فهم بما هم نجس لا شيء آخر كما هو ظاهر الآية.

الماء. ويلزم ذلك التخصيص في المشرك مع أنّه غير مخصّص به.

وأمّا النجاسة السياسيّة: فهي أمرٌ آخر أعظم من ذلك وأشدّ نهياً وإنكاراً في الكتاب والسنّة، كما سيأتي الحديث عنها إن شاء الله في حرمة اتّخاذ الكفّار أولياء في باب المحرّمات، ولا علاقة لها بباب الطهارة والنجاسة، كما أنّها أصعب نكالاً في الدنيا والآخرة، ولزوم الاجتناب عنها أوسع نطاقاً من الطعام والشراب، كما سيأتي البحث عن ذلك مفصّلا في كتاب المجتمع إن شاء الله.

ولا يخفى أنّ نجاستهم لا تنافي حلّيّة طعامهم، كما سيأتي في باب الأطعمة والأشربة إن شاء الله تعالى.

الثالث: أنّ النهي عن قربهم المسجد الحرام[1] بما هو مسجد، كما هو مقتضى الملاك، أو يختصّ به بعظمة الكعبة، وظاهر القيد دخالته في موضوع الحكم، فالحكم بعدم قربهم من كلّ مسجد من دون رطوبة أو هتك مشكل، لا سيّما إذا كان في البين مصلحة أقوى كمصلحة التآلف، أو بيان شؤون الإسلام وظرائفه ومزايا معابده لدى المقارنة مع غيره، كما هو المتعارف في زماننا هذا، إلاّ أن يمنعه مانع آخر ممّا قد أشرنا إليه من النجاسة السياسيّة[2].

وأمّا في المسجد الحرام حتّى مع ذلك فلا؛ لأنّ في المنع وحفظ الحرمة مصلحة لا يقابلها شيء في علم الله تعالى؛ للنصّ[3].

---

(١) الخطاب متوجّه إلى المؤمنين كما هو مصرّح به في صدر الآية، والمنهي تقرّب المشركين، فعليهم منعهم إن أرادوا التقرّب والدخول.

(٢) مرّ آنفاً.

(٣) إن لم نقل هذا تفقُّهاً لافقهاً، فعندنا لحرمة مؤتمر الأُمّة وتستر قطب رحى حياة كلّ شعب ←

ولا تهافت بين ما ذكرنا وحرمة دخول كلّ نجس أو إدخاله في كلّ مسجد مع السراية أو الهتك، كما عرفت(١).

ولكن مع ذلك كلّه؛ فإنّ التحقيق والتأمّل يقتضي الحكم بأنّ الآية لا تدلّ على نجاستهم الذاتيّة؛ فإنّ الذاتيّات لا تقبل الرفع والوضع، لأنّ الشيء بما هو هو نفسه لا يقبل غيره بالوضع عليه في ذاته، فإنّ ذلك يجعله غيره، وكذلك لا يمكن سلب نفسه عنه بسلب شيء من ذاتيّاته، فإنّه يُبدّله إلى غيره.

والطهارة والنجاسة في كثير من الأشياء من أوصاف ذواتهم، ولذلك قلنا: إنّ قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء طَهُوراً﴾ لا يكون بصدد تشريع الطهارة أو المطهّريّة للماء بما هو ماء، وأنّ ذلك إخبارٌ عن وصفه الذاتي له. وكذلك لا يصلح جعل النجاسة الذاتيّة للبول والغائط ولا للمشركين، فإنّ ما يصحّ ويمكن تشريعه حرمة الدخول أو إدخال النجس في المسجد وعدم حرمته في زمن دون زمن.

وحيث إنّ الآية جعلت الحرمة مرتبطة بالنجاسة لمكان الفاء في قوله تعالى: ﴿فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـذَا﴾ ويرجع ذلك إلى جعل النجاسة من هذا الزمان لهم ولا يصحّ ذلك في النجاسة الذاتيّة. نعم، لا إشكال في العرضيّة.

فإن قيل: لو كانت النجاسة لهم ذاتيّاً ثبوتاً لم يعلم الناس، وقد أخبر به الشارع

← لئلّا يتقرّب إليه أجنبي؛ فكيف يدخله من أعلى المسالك السياسيّة في تحفّظ مصالح الأُمّة وتنمية عروقها الحيويّة، فروعيَ ذلك في الإسلام بأعلى وجه، وجُعِل من الواجبات الاجتماعيّة، والمسجد لا سيّما المسجد الحرام منه هو مركز ثقل المجتمع الإسلامي، ومجمع المؤتمرات النافذة المنتجة، فلا بدّ من تحصّنه عن الأعداء. فالحرمة تعود الى أمر آكد من الظاهريّة المقدّميّة.

(١) فلا يتمّ إلغاء الخصوصيّة في طرفي المشرك والمسجد الحرام، ثمّ الحكم بحرمة دخول كلّ نجس أو إدخاله في كلّ مسجد مطلقاً، فإنّ ملاك الحكم ظاهر في الجملة مع القيد في الظاهر.

أوّلاً، ثمّ بيّن حرمة الدخول من ذلك الزمان، فلا جعل في الذاتي والمجعول وهو حرمة الدخول أمرٌ اعتباريّ.

قلنا: لو كان الأمر كذلك لكانوا مستقذرين لدى المسلمين مثل الكلاب والخنازير، مع أنّهم لم يكونوا كذلك، فتأمّل.

والحقّ أنّه بالنسبة إلى غير المسجد الحرام من جواز دخول غير المسلم ومشاهدته البناء سواءً كان تعلّماً أو تفريجاً ـ كما هو المتعارف اليوم بالنسبة إلى الأبنية القديمة والجديدة الممتازة، ويقال لهم: السياحيّون ـ ما لم يكن هتكاً له.

الرابعة: قوله تعالى:

﴿*قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ ....*﴾[1].

الآية تدلّ على نجاسة الميتة والدم ولحم الخنزير، أمّا المذبوح بغير اسم الله تعالى فسقاً وعمداً لا سهواً ونسياناً بيد مسلم فهو حرام وملحق بالميتة شرعاً فيكون نجساً أيضاً، ووجه الدلالة ظاهر. فإنّ الرجس في اللغة[2] هو القذِر الخبيث، واستعماله في العصيان والخبث الباطني بالعناية كما لا يخفى.

هذا، ولكن الإنصاف أنّ الآية لا تدلّ على نجاسة ما أهلّ لغير الله به، وإن كانت دلالتها على الحرمة لا إشكال فيها، فإنّ كلمة رجس ذُكرت بعد الثلاثة ثمّ عطف ذلك عليها، فالمذبوح من دون رعاية الشرائط الشرعيّة عمداً وفسقاً سواء أكان ذكر اسم الله تعالى عليه أم الاستقبال أم غيرها ملحق بالميتة في الحرمة

---

(١) الأنعام ٦: ١٤٥.

(٢) مجمع البحرين ٢: ١٤٩، مادّة «رجس»، كتاب العين ٦: ٥٢، مادّة «رجس»، الصحاح ٣: ٩٣٤، مادّة «رجس» وغيرها.

دون النجاسة، فيصحّ صرفها في غير الأكل حتّى فيما يشترط فيه الطهارة مثل تغذية الطيور.

والضمير راجع الى المستثنى، إلّا أن يُقال برجوعه الى أكل لحم الخنزير فقط، لتدلّ الآية على نجاسته بعد حرمته وحرمتهما. وأمّا نجاسة الميتة والدم فلا، ولا تلازم بينهما، لكنّه خلاف الظاهر، فإنّه تعليلٌ للاستثناء. وتمام الكلام سنتعرّض له في باب الأطعمة والأشربة إن شاء الله.

وعليه فلا يبعد دلالة قوله تعالى: ﴿*إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ*﴾[١] على نجاسة الخمر أيضاً بعد حرمته، وسيأتي الكلام عنه في محلّه[٢] إن شاء الله. وقد فصّلنا البحث فيه في كتاب المحرّمات، وقلنا: إنّ الحكم بالنجاسة بما هو حكم الله مشكل.

ثمّ إنّ قيد «المسفوح» يعطى تقييد الدم بالسائل[٣] لا مطلقاً بعد إفادته لطهارة الباقي في المذبوح أو عدم نجاسته فإنّه غير مسفوح أيضاً، ولا أقلّ من أنّ السائل هو المتيقّن والحكم بنجاسة غيره غير معلوم، والسنّة بحمد الله قد أوضحت الأمر[٤]، وتفصيل الكلام هو في ملاك الحرمة وأنّه نجساً أم هناك تلازم.

ولنتبرّك بذكر شطرٍ من روايات الباب.

---

(١) المائدة ٥: ٩٠.

(٢) في ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٣) فإنّ السفح هو السفك والصب والإراقة لغةً (كتاب العين ٣: ١٤٧، مادّة «سفح»، معجم مقاييس اللغة ٣: ٨١، مادّة «سفح»، مجمع البحرين ٢: ٣٧٧، مادّة «سفح»، تاج العروس ٤: ٩٠، مادّة «سفح»). والمسفوح المراق السائل.

(٤) أُنظر وسائل الشيعة ٣: ٤٣٥ و٥٢٧، الباب ٢٣ و٨٢ من أبواب النجاسات.

١ ـ البول

عن أحدهما عليهما السلام قال (الراوي): «سألته عن البول يصيب الثوب قال: اغسله مرّتين. وفي الآخر يصيب الجسد؟ قال: صبّ عليه الماء مرتّين»(١).

وقال الكليني رحمه الله: روي «أنّه يُجزى أن يُغسل بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفة أو غيره»(٢).

وعن محمّد بن مسلم قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله في المِركن مرّتين، فإن غسلته في ماء جارٍ فمرّةً واحدة»(٣).

يظهر من فقه تلك الأحاديث أنّ البول نجس إذا أصاب الثوب وما أشبه، فإن كان يغسل في المركن والإجانة بماء قليل فلابدّ من التعدّد والغسل مرّتين، ويستلزم ذلك العصر وخروج الغُسالة، وأمّا إذا كان بماءٍ جارٍ وما يشبَهه من الكُر والمطر فيكفي مرّة واحدة بأن اشتمله الماء من غير عصر وخروج الغُسالة.

وإذا كان على جسد من مجراه وغيره فيجزي بمثله يمرّ عليه؛ فإنّه ليس بوسخ فيحتاج أن يُدلك؛ لما روى(٤) أو أنّه ماء.

وعن الحلبي قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن بول الصبيّ؟ قال: تصبّ عليه الماء فإن كان قد أكل فاغسله بالماء غسلاً، والغلام والجارية في ذلك شرعٌ سواء»(٥).

ومن المعلوم أنّ صبّ الماء عليه غير غسله بالماء فكأنّه ليس بنجس، فإذا

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٣٩٥، الباب ١ من أبواب النجاسات ح ١ و٣.
(٢) الكافي ٣: ٢٠ ح ٧، وعنه وسائل الشيعة ٣: ٣٩٦، الباب ١ من أبواب النجاسات ح ٥.
(٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٩٧، الباب ٢ من أبواب النجاسات ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ٣: ٣٩٦، الباب ١ من أبواب النجاسات ح ٦.
(٥) وسائل الشيعة ٣: ٣٩٧ ـ ٣٩٨، الباب ١ من أبواب النجاسات ح ٢.

غلب عليه الماء فقد نظف أو يطهر بذلك لضعف النجاسة.

ثمّ إنّ في المقام روايات تعطي القواعد الكلّية ويسهل معها الأمر، فلابدّ من التأمّل في جميعها.

عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه‌السلام قال: «اغسل ثوبك من بول كلّ ما لا يؤكل لحمه»[١]. وفي رواية أُخرى: «من أبوال ما لا يؤكل لحمه»[٢].

وعن حريز وزرارة أنّهما قالا: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه»[٣].

وعن عمّار، عن أبي عبدالله عليه‌السلام قال: «كلّ ما أُكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه»[٤]. وفي رواية أُخرى: «وكلّ ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله»[٥].

وقريبٌ منها غيرها في طرفي المنطوق والمفهوم من وجوب غسل أبوال ما لا يؤكل لحمه، وعدم وجوب الغسل فيما يؤكل لحمه.

وهناك قاعدة أُخرى بسندٍ صحيح، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه‌السلام قال: «كلّ شيء يطير فلا بأس ببوله وخرئه»[٦].

وأنت ترى أنّ هذه القاعدة تعمّ ما لا يؤكل لحمه أو يؤكل، وقد حمله الشيخ على التقيّة على ما نقله صاحب الوسائل رحمه‌الله مستدلاًّ بما دلّ على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه، وخصّص العموم به حتّى يكون المعنى أنّ كلّ شيء يطير إذا لم يكن ممّا لا يؤكل لحمه فلا بأس ببوله[٧].

(١ و٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٥، الباب ٨ من أبواب النجاسات ح ٣ و٢.

(٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٧، الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٤.

(٤) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٩، الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٢.

(٥) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٩، الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٩ و١٠.

(٦) وسائل الشيعة ٣: ٤١٢، الباب ١٠ من أبواب النجاسات ح ١.

(٧) وسائل الشيعة ٣: ٤١٣، الباب ١٠ من أبواب النجاسات، ذيل الحديث ٥.

ولكن التحقيق عندنا يقتضي العكس، وهو تخصيص قاعدة الحكم بنجاسة بول ما لا يؤكل لحمه بهذا الخبر وحفظ قاعدة طهارة بول كلّ شيءٍ يطير، فإنّ ذلك مقتضى العمل بجميع الأخبار، فلو قلنا بمقالة الشيخ ﷺ يرجع الأمر إلى قاعدة واحدة وهي نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه وطهارة ما يؤكل من غير فرق بين الطائر والخائر[١] والماشي بما يمشي على أربع، من الدوابّ أو غيرها، فكأنّ حديث الطائر لغوٌ لا طائل تحته، وليس كذلك، فالحقّ أنّ كلّ طائر لا بأس ببوله سواء كان مأكولاً أو غير مأكول.

وأمّا الخفافيش، سواء عُدّ من الطيور أو لا، ففيها روايتان متعارضتان متساقطان[٢]، وتبقى تحت القاعدة، والشبهة مصداقيّة يُعمل فيها حسب القواعد الأُصوليّة حيث إنّ المرجع هو كلّ شيء طاهر حتّى تعلم أنّه قذر، من غير فرق بين الحكم والموضوع. هذا كلّه في البول.

٢ ـ الكلب

١ ـ محمّد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن حريز، عن الفضل أبي العبّاس قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «إن أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله، وإن مسّه جافّاً فاصبب عليه الماء. قلت: ولِمَ صار بهذه المنزلة؟ قال: لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أمر بغسلها»[٣].

(١) خار البقر: أي صاح، وفي القرآن: ﴿عِجْلاً جَسَداً لَّهُ خُوَارٌ﴾ الأعراف ٧: ١٤٨ وطه ٢٠: ٨٨.
(٢) وسائل الشيعة ٣: ٤١٢ و٤١٣، الباب ١٠ من أبواب النجاسات ح ٤ و٥.
(٣) وسائل الشيعة ٣: ٤١٤، الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ١، إسناد الشيخ ﷺ إلى الحسين بن سعيد صحيح كما في جامع الرواة (٢: ٤٧٠) وهو أيضاً جليل القدر وثّقه الشيخ والعلّامة، صَحِبَ الأئمّة الرضا والجواد والهادي عليهم السلام كما في الفهرست (ص ١٤٩ الرقم ٢٣٠) ←

٢٢ ـ وبالإسناد عن الفضل بن العبّاس (في حديث) أنّه «سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الكلب، فقال: رجسٌ نجسٌ، لا يتوضّأ بفضله، واصيب ذلك الماء، واغسله بالتراب أوّل مرّة ثمّ بالماء»(١).

وقريبٌ منهما غيرهما تراها في الباب والحكم منها ظاهر.

٣ ـ الخنزير

عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام: «... وسألته عن الخنزير يشرب من إناء، كيف يصنع؟ قال: يُغسل سبع مرّات»(٢).

وقال: «كتبتُ إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الثوب يُصيبه الخمر ولحم الخنزير، أيُصلّى فيه أم لا؟ ـ إلى أن قال: ـ فكتب عليه السلام: لا تصلِّ فيه، فإنّه نجس»(٣).

٤ ـ المنيّ

محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن المذي يُصيب الثوب؟ فقال: ينضحه بالماء إن شاء. وقال: في المنيّ يُصيب الثوب، قال: إن عرفت مكانه فاغسله، وإن خفي عليك فاغسله كلّه»(٤).

← وخلاصة الأقوال (ص ١١٤ الرقم ٢٧٨). والفضل هو فضل بن عبدالملك أبو العبّاس البقباق ثقة عين كما في رجال النجاشي (ص ٣٠٨ الرقم ٨٤٣). ورجال ابن داوود (ص ١٥٢ الرقم ١٢٠٢) فالسند صحيح والظاهر أنّ ذيل الحديث: الأمر بالغُسل أصحّ من الأمر بالقتل (حيث اختلفت النسخ).

(١) وسائل الشيعة ٣: ٤١٥، الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٢.

(٢ و٣) وسائل الشيعة ٣: ٤١٨، الباب ١٣ من أبواب النجاسات ح ١ و٢.

(٤) وسائل الشيعة ٣: ٤٢٣، الباب ١٦ من أبواب النجاسات ح ١. وقد ورد بأسانيد أُخر مع اختلاف في الألفاظ في ح ٣ و٥ و٦.

٥ ـ الدم

قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: «الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به، ثمّ يعلم فينسى أن يغسله فيصلّي، ثمّ يذكر بعد ما صلّى، أيعيد صلاته؟ قال: يغسله ولا يعيد صلاته، إلّا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة»[١].

٦ ـ الميتة من كلّ ما له نفس سائلة

١ ـ إبراهيم بن ميمون قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يقع ثوبه على جسد الميّت؟ قال: إن كان غسل الميّت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، وإن كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه»[٢].

٢ ـ عن أبي عبدالله عليه السلام: «سُئل عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك يموت في البئر أو الزيت والسمن وشبهه؟ قال: كلّ ما ليس له دمٌ فلا بأس»[٣]. وقال: «لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائلة»[٤].

٧ ـ الخمر وكلّ مسكر

عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أصاب ثوبك خمرٌ أو نبيذ مسكر فاغسله إن عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاغسله كلّه، وإن صلّيت

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٤٢٩، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ١. وقد ورد بإسناد آخر مع اختلاف في الألفاظ في ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٦١، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٣، الباب ٣٥ من أبواب النجاسات ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٤، الباب ٣٥ من أبواب النجاسات ح ٢ و٥.

فيه فأعد صلاتك»[١].

والبحث في حديث عليّ بن مهزيار معروف عند قوله عليه السلام: «خُذ بقول أبي عبدالله عليه السلام»[٢]. فإنّ طرفي البحث منقول عنه عليه السلام.

ثمّ بعد ما عرفت النجاسة الذاتيّة منها والعرضيّة فالمُطهّر: الماء، والشمس، والأرض، والاستحالة، وتفصيل ذلك في المُفصّلات.

خلاصة الباب

الفروع المستفادة من الآيات:

الأوّل: يجب الوضوء للصلاة وهو: «غسلتان ومسحتان»، فالغسلتان هما: غسل الوجه بما اشتملت عليه الإبهام والسبّابة، وغسل اليدين إلى المرافق، والمسحتان هما: مسح مقدّم الرأس ومسح ظاهر القدمين من أطراف الأصابع إلى الكعبين.

الثاني: يجب التطهّر من الجنابة ومن الحدث عند إرادة الصلاة، وفي الجنابة يجب غَسل جميع البدن.

الثالث: على المحدث ـ عند عدم وجدان الماء ـ التيمّم؛ بعد استنجائه أو ملامسته للنساء، وكيفيّته: ضرب اليدين على الأرض، ثمّ مسحهما على الجبهة والجبينين وظاهر الأنف، ثمّ مسح اليمنىٰ على ظاهر اليسرى، ومسح اليسرى على ظاهر اليمنى من غير فرق بين الحدثين.

الرابع: يجب على المحدِث الفحص عن الماء، فإن لم يجدْ فعليه التيمّم.

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٩، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٣.

(٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٨ ـ ٤٦٩، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٢.

الخامس: لا يصحّ التيمّم على المعادن ولا على الارض النجسة.

السادس: يصحّ التيمّم على الجصّ والخزف وأمثالهما. والأحوط مع الشكّ في صدق الأرض ترك التيمّم عليها، فإنّ الجصّ الّذي على الجدار وكذا خزف الكوز لا يصدق عليهما الأرض عرفاً.

السابع: أنّ التيمّم تطهير بدليّ، فلا يجوز المبادرة مع احتمال زوال العذر عقلاً، ويجوز مع الاطمئنان ببقائه كذلك.

الثامن: يحرم دخول الجنب ووقوفه في المسجد، ويجوز عبوره منه.

التاسع: يجب في الصلاة حضور القلب والخشوع ما أمكن.

العاشر: يجب تطهير البدن و اللباس والمسجد للصلاة من كلّ خبث، وهو ما يستقذره الإنسان من البول والغائط والمني أو ما ألحق بها الشرع من الدم والخمر والميتة ولحم الخنزير والكلب وغيره، كما وضّح في السنّة الشريفة.

الحادي عشر: المشركون نجس، لابدّ من الاجتناب عنهم فيما يشترط فيه الطهارة، ونجاستهم ذاتيّة لا عرضيّة ولا سياسيّة، والتحرّز عنهم في الأُمور الاجتماعيّة أمرٌ آخر. ولا يبعد نظر الأُستاذ المرحوم الخميني قدّس سرّه أنّها سياسيّة.

الثاني عشر: يحرم دخول المشرك ومَن أُلحِقَ به، المسجدَ الحرام مطلقاً، ويجوز دخولهم غيره عند وجود مصلحة أقوى مع عدم السراية والهتك.

الثالث عشر: يحرم إدخال النجس في المسجد مع السراية أو الهتك عرفاً.

الرابع عشر: البول من كلّ حيوان لا يؤكل لحمه نجس يغسل بالقليل مرّتين وبالكثير مرّة واحدة، وهو من الطائر طاهر سواء كان ممّا لا يؤكل أو لا.

الخامس عشر: الكلب والخنزير والمنيّ والدم السائل من النجاسات الذاتيّة، ولعلّ الخمر كذلك والميتة من كلّ ما له نفس سائلة نجس.

تنبيه: ما تراه من الأحكام المعدودة الموجودة في القرآن الكريم في باب الطهارة من دون ذكر الخصوصيّات والحدود في النجاسات والمطهّرات حتّى ماء الكرّ وحدّه والماء القليل وعدّه، المبحوث عنها في المفصّلات لهو ممّا يرشد جليّاً إلى الافتقار إلى عِدل الكتاب وهي السنّة المباركة؛ حيث إنّهما لن يفترقا الى يوم القيامة، وقد أخطأ وضلّ وأضلّ مَن قال: حسبنا كتاب الله. وقد أشرنا إلى بعض روايات الباب، والتفصيل في المفصّلات.

اللّهمّ اجعلنا من المتمسّكين بهما بحقّهما يا الله، واهدنا بهما الى سبيل الحقّ والرشاد آمين يا ربّ العالمين.

كتاب الصلاة

الصلاة

تعريفها

الصلاة لغة: هي الدعاء والثناء[1] كما نراه في موارد عديدة من القرآن الكريم، فقد قال تعالى: ﴿أُولَـٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾. فإنّ البشارة للصابرين ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[2] بأنّ عليهم صلاة من ربّهم، لا يناسب إلّا الدعاء والثناء بغفران ذنوبهم وعلوّ درجاتهم. وإن فُسّر في كلمات بعض بالغفران نفسه[3].

وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[4] وإرادة الدعاء ظاهر فإنّ دعاءه صلى الله عليه وآله هو الّذي يورث السكون والرضا عند المنفق.

---

(١) مجمع البحرين ١: ٢٦٦ ـ ٢٦٨، مادّة «صلا» ولسان العرب ١٤: ٤٦٤ و٤٦٦، مادّة «صلا».

(٢) البقرة ٢: ١٥٧ و١٥٦.

(٣) كما في تفسير الجلالين: ٣٢، ذيل الآية ١٥٧ من سورة البقرة، مع أنّك تعلم أنّه لا يناسب العفو والغفران لمن آمَن بالله تعالى واليوم الآخر على حدٍّ إذا ابتلى بالمذكورات في الآية يقول: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ﴾ بل الأنسب الدعاء والثناء له كما في نصّ الآية.

(٤) التوبة ٩: ١٠٣.

وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[1] ففي مثل تلك الموارد سياق واحد يعطي المراد من المعنى.

وفي المفردات: الصلاة: قال كثيرٌ من أهل اللغة: هي الدعاء والتبريك والتمجيد، يُقال: صلّيت عليه؛ أي دعوت له وزكّيت ـ ثمّ استشهد بالآيات إلى قوله: ـ والصلاة من العبادات الّتي لم تنفكّ شريعة منها وإن اختلفت صورتها[2].

وأمّا اصطلاحاً: فهي عبادة خاصّة تشتمل على الدعاء، كما يفيد ذلك آيات بيّنات في باب الصلاة، ومن المعلوم أنّ هذه العبادة الخاصّة لها حقيقة شرعيّة فإنّها مجعولة من ناحية الشرع مركّبة من أفعال وأقوال لها مقدّمات وشرائط ومقارنات وموانع وآداب وخلل يستفاد كثيرٌ منها من خلال الآيات، وهي أوضح عبادة ورد فيها الكتاب والسنّة القوليّة والعمليّة على ما في المفصّلات، والبحث فيها في فصول.

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٥٦.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٢٨٥، مادّة «صلا».

الفصل الأوّل

وجوبها

نبحث في هذا الفصل فيما يدلّ على وجوب إقامة الصلاة بطبيعتها إجمالاً، وعندنا أنّ إقامتها أوسع نطاقاً ومفهوماً من قراءتها والإتيان بها، وأثبتُ أثراً في الأُمّة الإسلاميّة، فإقامتها تعني إتيانها، وتهيئة مقدّماتها، وإعداد الغير لها فرداً وجماعة، ولذلك فإنّ الأمر بها أتى بلفظ الإقامة، ولم نجد حثّاً عليها بغيره، مع وجود الآيات الكثيرة في هذا الباب، وذلك لتكون الطبيعةُ قائمةً على صلابتها في حياة المسلم شعباً وفرداً وجماعة بنفسها وآثارها.

نعم، قد استعمل غيره في مواضع خاصّة مشيراً إلى أنّ ذلك ليس بصلاة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً...﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾[2].

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ

---

(١) الأنفال ٨: ٣٥.

(٢) التوبة: ٩: ٥٤.

﴿هُمْ يُرَاؤُنَ * وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾[١]؛ فإنّ الإتيان والصلاة في المقامات لبيان نفي الصلاة أو نفي كمالها، فلا يوجد في الكتاب الكريم أمر وحثّ إلّا بإقامة الصلاة.

وكيف كان، فهي من ضروريّات الإسلام، بل من كلّ شريعة إلهيّة[٢]، وفي المقام آيات مباركات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[٣].

الثانية: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدىٰ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[٤].

تصرّح الآيتان بوجوب اقامة الصلاة في الجملة، والظاهر أنّها مورد الأمر.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَ عَلىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * أُولٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[٥].

ووجه الدلالة أنّ ارتباط إقامة الصلاة والمعطوف عليه بالإيمان مع الحصر يفيد الوجوب للمؤمن.

ولا يُتوهّم أنّ قوله تعالى: ﴿أُولٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً﴾ يوجب دخالة الأُمور في كمال الإيمان، لا في أصله، فتستحبّ ولا تجب.

---

(١) الماعون ١٠٧: ٤ ـ ٧.

(٢) كما ترى في قصّة عيسى بن مريم عليه السلام في القرآن الكريم حيث قال: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً﴾ (مريم ١٩: ٣١). وفي قصّة أُمّه ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (آل عمران ٣: ٤٣).

(٣) البقرة ٢: ١١٠.

(٤) الأنعام ٦: ٧١ و٧٢.

(٥) الأنفال ٨: ٢ ـ ٤.

فإنّ ملاحظتها مع سائر الآيات يعطي الاطمئنان بأنّ ما له دخل في الكمال هو وجل القلب بذكر الله تعالى، وتزايد الإيمان حين تلاوة آياته دون إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة اللذين هما من أعظم أركان الايمان، والمؤمن بحقّ فيه الكمال بعد تحقّق الأُصول والأركان أيضاً.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(١).

وتوصيف المؤمنين بما ذكر في الآية الكريمة يدلّ على الوجوب، وأن لا إيمان مع عدم تلك الأوصاف؛ لأنّ الوصف مشعر بالعِلّيّة لا سيّما بعد ثبوت وجوب سائر الأوصاف المذكورة ـ كلٌّ في محلّه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ إلى إطاعة الله ورسوله، فالسياق يؤكّد الأمر.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿... وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيراً وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَللهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾(٢).

تصرّح الآيتان الكريمتان بأنّ الله تعالى يدفع الناس بعضهم المنكرين المفسدين في الأرض ببعضهم المؤمنين المصلحين لتعمر مساجد الله وليُذكر فيها اسمه ولتُقام الصلاة فيها، ولولا ذلك لهدّمت المعابد ولنُسِيَ ذكر الله تعالى ولينصرنّ الله مَن ينصره، وهم الذين اذا مُكِّنوا في الأرض وصاروا مقتدرين وأُولي

(١) التوبة ٩: ٧١.

(٢) الحجّ ٢٢: ٤٠ ـ ٤١.

الأمر، أقاموا الصلاة في مجتمعهم وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ليعرف ونهوا عن المنكر لينكر.

وفعل الله تعالى واقع واجب بمعنى ولا ينصرنّ الله إلّا ناصريه وهم المقيمون للصلاة، والوجوب المستفاد من ذلك التعبير عندنا أكثر صراحة من الأمر.

السادسة: قوله تعالى: ﴿*وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ ... فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ*﴾[١].

دلالة الآية الكريمة على أصل مطلوبيّة الصلاة، ووجوبها ظاهر؛ حيث هي ملّة إبراهيم عليه السلام، فإنّه تعالى بعد أمره بالجهاد قال: ﴿*وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ*﴾، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة أساس ذلك الدِّين ومقوّماته، فهي مطلوبة في الإسلام حقّاً، كما كانت في كلّ شريعة إلهيّة، وسيأتي الكلام عن سائر فقرات الآية في محالّها إن شاء الله.

السابعة: قوله تعالى: ﴿*وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ*﴾[٢].

دلالة الآية على المطلوب ظاهرة، بالأمر الصريح في الوجوب، إمّا لإقامة الصلاة فكأنّ أصل وجوبها مفروغ عنه، وإمّا لأصل الصلاة، والأوّل أقوى كما في سائر الآيات.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿*هُدىً وَبُشْرىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ*﴾[٣].

---

(١) الحجّ ٢٢: ٧٨.

(٢) النور ٢٤: ٥٦.

(٣) النمل ٢٧: ٢ و٣.

دلالة الآية على المطلوب بتقريب التوصيف وإشعار الوصف بالعلّيّة، وأنّه لا إيمان بدون تلك الأوصاف من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة واليقين بالآخرة، ولا يتمّ ذلك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[١]. بعد قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[٢] فإنّ التقوى كمال الإيمان ومرتبته العالية، والظاهر دخلها فيه لا في أصله، إلّا أن يُقال: إنّ قياسها مع سائر الآيات يعطي الاطمئنان بإفادة وجوبها، وأنّ لها الدخل في حقيقة الإيمان، والكمال متصوّر بعد الأصل ـ كما عرفت في الآية الثالثة ـ ومقارنة الإنفاق لو كان المراد منه الزكاة تؤكّد الأمر، ويؤيّد ذلك: تقارنُهما في الآيات الكثيرة حسب تعبير «الإسلام: شهادتان وقرينتان».

التاسعة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[٣].

والتقريب كالسابق، فإنّها وردت خلال أوصاف الّذين آمنوا الواردة في الآيات السابقة، فراجع.

العاشرة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا * إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ * وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾[٤].

فإنّ توصيف الإنسان بنوعه وتذميمه ثمّ استثناء المصلّين الدائمين عليها منه يدلّ على أصل مطلوبيّتها بطبيعتها. ومع إضافة هذه الآيات إلى سائر الآيات

---

(١) البقرة ٢: ٣. (٢) البقرة ٢: ٢. (٣) الشورى ٤٢: ٣٨.
(٤) المعارج ٧٠: ١٩ ـ ٢٤.

الأُخرى بهذا الصدد يستنبط منها مرتبة الصلاة، وأنّها على حدّ الوجوب.

ومعنى تعلّق الأمر بإقامتها وإدامتها: أنّ أصل وجوبها متحتّم مفروغٌ عنه، وأنّه لابدّ من إقامتها على صلبها زائداً على الامتثال الفرديّ بالإتيان بها وأدائها.

الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿... *فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ*﴾[1].

التقريب بدلالة الأمر على الوجوب مع تأييد سائر الأوامر في الآيات، حتّى لا يقال: إنّ السياق يفيد الاستحباب لذكر قراءة القرآن وإقراض الله سبحانه المستحبَّين المذكورين قبل الصلاة والزكاة وبعدهما.

الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿... *يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ الْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ * وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ * وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ * حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ*﴾[2].

أفادت هذه الآيات: أنّ ترك الصلاة وترك إطعام المسكين والخوض مع الخائضين والتكذيب بيوم الدين هي من أسباب السلوك في سقر، فلابدّ من فعل الأوّلَيْن وترك الأخيرَين للتخلّص منه، وما يوجب تركه النار وفعله النجاة منها فهو في أعلى مراتب الوجوب؛ ومن ذلك يعلم: أنّ المراد من إطعام المسكين هو الزكاة مع تقارنه للصلاة كما في الآيات السالفة.

ولا يقال: إنّ الواجب هو المذكورات بأجمعها، والمهمّ فيها التكذيب بيوم الدين اعتقاداً، والخوض مع الخائضين عملاً، وجزء الواجب لا يجب مستقلّاً، إلّا

---

(١) المزّمّل ٧٣: ٢٠.

(٢) المدّثّر ٧٤: ٤٠ ـ ٤٧.

عقلاً من باب وجوب المقدّمة الداخليّة.

فقد يقال: نعم، وإن كان إنكار يوم القيامة أشدّ وأكثر للمكذّب في تصلية الجحيم، وهو الموجب للخوض مع الخائضين المنتهي إلى ترك الصلاة وإطعام الزكاة، إلّا أنّ الاستفادة من حيث المجموع غير ظاهرة، ولو سلّم فذكر أنّ ترك الصلاة وترك الإطعام مستقلّاً مع أنّهما مقتضى الخوض اللازم من التكذيب يفيد أهمّيّتهما واستقلالهما في استحقاق النار.

وفي المقام آيات أُخر أيضاً، اقتصرنا على عدد منها، وقد أمر الله تعالى نبيّه صلى الله عليه وآله أن يأمر أهله بالصلاة، ويصطبر عليها في قوله تعالى: ﴿*وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا*...﴾(١).

وعندنا محصّل آيات الفصل حسب ظواهرها التأكيد على إقامة الصلاة الّتي وجوبها من الضروريّات الواضحات وهي أوّل العبادات بعد الشهادات.

ومعنى إقامتها حضورها في المجتمعات والجماعات وقيامها على صُلبها بحيث يراها كلّ من يرد على بلاد الإسلام وقراها قائمة على صلبها وقوامها؛ فإنّها شرّعت جماعةً وأُجيز الإتيان بها فرادى، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يُقيمها في المسجد الحرام جماعةً ولم يكن معه إلّا مأمومان خديجة وعليّ عليه السلام وهما أوّل من أسلم من النساء والرجال، وهي تُقام جماعة إلى الآن في مساجد البلاد الجامعة وغيرها، وقال صلى الله عليه وآله: «صلّوا كما رأيتموني أُصلّي»(٢)، فكان أصل الوجوب ممّا لا كلام فيه وأُخذ مفروغاً عنه؛ ولذلك يُقال في زيارة

---

(١) طه ٢٠: ١٣٢.

(٢) عوالي اللآلي ١: ١٩٧ ح ٨، بحار الأنوار ٨٢: ٢٧٩، السنن الكبرى ٢: ٣٤٥.

أبي عبدالله عليه السلام: «أشهد أنّك قد أقمت الصلاة»[١]. وفي الإقامة يُقال: قد قامت الصلاة. فلا يتمّ تفسيرها بالإدامة والكمال والإتيان بها في أوقاتها كاملةً جامعةً شرائطها وإن كان ذلك كلّه من علائم قوامها وقيامها على صلبها كما لا يخفى.

(١) مصباح المتهجّد: ٧٢٠ ح ٨٠٦.

الفصل الثاني
أجزاؤها

أي فيما يدلّ على أنّ تلك الصلاة الواجبة بطبيعتها تشتمل على أفعال وأقوال من قيام وركوع وسجود وذكر الله تعالى بقراءة القرآن وتسبيحه إجمالاً، وفيها آيات بيّنات تدلّ عليها، وقبل ذكرها والبحث عنها لابدّ من تقديم مقدّمة لها.

من المعلوم أنّ كلّ عمل إراديّ في الصلاة لا يصدر إلاّ عن قصد ونيّة، فلا موضع للبحث عن جزئيّتها أو تقدّمها على الأجزاء أو مقارنة جزء لها؛ فإنّ اللازم إتيان الصلاة عن قصد وإرادة، لا عن هزل أو نسيان، فلا يلزم التلفّظ أو الخطور بالبال، كما ذكرنا في كتاب الطهارة وقصد الوضوء. نعم، لابدّ من الخلوص فيها وقصد التقرّب والامتثال كما تفيده آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خاشِعُونَ﴾[1].

الظاهر أنّ المستفاد من الآية هو أنّ الخشوع في الصلاة واجب؛ لتعلّق الفلاح

(١) المؤمنون ٢٣: ١ و٢.

به، بل توقّفه عليه، وهو توجيه القلب نحو المعبود تعالى مقروناً بالخضوع وترتيب البدن، وتنظيم الجوارح حال الصلاة، وتوجيهها نحو القبلة، من غير انحراف يميناً أو شمالاً، أو تحرّك أو قلق[١]، فعن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه»[٢].

وقال الشيخ رحمه الله في التبيان: الخشوع في الصلاة هو الخضوع بجمع الهمّة لها والإعراض عمّا سواها، لتدبّر ما يجري فيها: من التكبير والتحميد والتسبيح لله وتلاوة القرآن وهو موقف الخاضع لربّه الطالب مرضاته بطاعته[٣].

ومن المعلوم أنّ وجوب توجيه القلب نحو الله تعالى في شراشر الصلاة قولاً وفعلاً ... شرطاً أو شطراً بحيث يوجب الخلل فيه خللاً في الصلاة؛ مشكل لصعوبته وعدم إمكانه إلاّ على الأوحدي من الناس، فيرجع الأمر إلى المقدار الممكن، لذلك يجب الخشوع في الصلاة مهما أمكن، كما استفدناه من قوله تعالى: ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارىٰ﴾[٤]، فالآية تفيد لزوم أصل القصد والتوجّه، وأنّ ذلك شرط الكمال والقبول، لا الصحّة والإجزاء في مقام الامتثال.

الثانية: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ

---

(١) كما يعطي ذلك مقتضى الجمع بين كلمات أهل اللغة (ككتاب العين ١: ١١٢، مادّة «خشع» والصحاح ٣: ١٢٠٤، مادّة «خشع» ومجمع البحرين ١: ٦٥، مادّة «خشع» ومعجم مقاييس اللغة ٢: ١٨٢، مادّة «خشع» ولسان العرب ٨: ٧١ مادّة «خشع» ونحوها) والمفردات في غريب القرآن (ص ١٤٨، مادّة «خشع») فراجع. وفي كنز العرفان (١: ٨٥، الخشوع في الصلاة): الخشوع خشية القلب وعلامتها إلزام كلّ جارحة بما أُمر به في الصلاة.

(٢) حديث مرويّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله قاله في رجل كان يصلّي ويعبث بلحيته (الجعفريّات ١: ٨١ ح ١٩٣، عنه مستدرك الوسائل ٥: ٤١٧، الباب ١١ من أبواب قواطع الصلاة ح ٣).

(٣) التبيان ٩: ١٢٥، ذيل الآية ٢ من سورة المؤمنون.

(٤) النساء ٤: ٤٣.

﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ ـ إلى قوله: ـ ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[١].

تفيد الآيات ـ كما ترى ـ بعد تحذير الناس ونهيهم عن افتتان الشيطان حتّى يكونوا عنه على حذر؛ حيث هو الّذي يأتيهم عن أيمانهم وعن شمائلهم بحِيَلِه وتدليساته، وأنّه هو الّذي أخرج آدم وزوجه من الجنّة، وبعد تبيين المقياس والمعيار للإنسان؛ لئلّا يقع في فتنته، أنّ الله تعالى هو الّذي يأمر بالقسط والعدل وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي، وأنّ الشيطان يأمر بما ينهى الله تعالى وينهى عمّا يأمر به[٢] وعندئذ فأمر الله تعالى بالخلوص حال إقامة الصلاة لئلّا يوسوس الشيطان للمصلّي، فيرائي الناس، ويشرك بالله تعالى، ويصلّي لأغراض ودواعٍ غير إلهيّة، أعاذنا الله من شرور أنفسنا ومن شرّ الشيطان.

والله تعالى هو الّذي خلق الإنسان وبدأ خَلقَهُ، وهو الّذي يُعيده وينشره يوم القيامة ليجزيه بما قدّم من عمل، فإذا كانت الأُمور كلّها بيده تعالى مبدأً ومعاداً، أوّلاً وآخراً، فلا ينبغي إذن توجيه الوجه إلّا نحوه، والإصغاء إلّا إلى ما يدعو إليه، فلابدّ في الصلاة من الإخلاص لله والدعاء فيها مع الخشوع والإنابة بتوجيه القلب إليه، رزقنا الله تعالى هذه النعمة، فإنّ المؤمنين هم المفلحون لكونهم في صلاتهم خاشعون، والمنافقون هم الّذين ﴿...يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ

---

(١) الأعراف ٧: ٢٩ ـ ٣١.

(٢) قال تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة ٢: ٢٦٨).

وأمّا الفقر فما ذا؟ والفحشاء والمنكر ما ذا؟ فقال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (الشمس ٩١: ٧ و٨).

﴿قَامُوا كُسَالىٰ يُرَاؤُنَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللهَ إِلَّا قَلِيلاً﴾[١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارىٰ...﴾[٢]، بل أقيموها خاشعين منيبين آخذين زينتكم عند كلّ مسجد متطهّرين؛ فإنّها لكبيرةٌ إلاّ على الخاشعين.

ثمّ جاء الأمر مستقلاً بأخذ الزينة عند كلّ مسجد، فإنّ العبد إذا أتى مسجداً فكأنّما أتى الى بيت الله تعالى ليزوره، ويناجيه فيه، ويدعوه، فلابدّ من لبس أطهر اللباس وأطيبه وأحسنه زينة، زينة تتناسب شأن المزور بلا تلوين، فيجب التزيين في الجملة، ويستحبّ التعطّر؛ لأنّه من مصاديقه، فهو واجب بعنوان الأوّل، ومستحبّ بعنوان نفسه انتخاباً لينطبق عليه.

وبالجملة، فإنّ دلالة الآيتين على وجوب الخلوص في النيّة وحرمة الشرك والرياء فيها، فتبطل الصلاة بهما ظاهرة، كدلالتهما على وجوب طهارة اللباس، فإنّه أوّل مراحل التزيين والعناية، وأنّ الخشوع في الصلاة فضيلة وزيادة، وقد قلنا بوجوبه كلّما أمكن.

نعم، هنا كلام في أنّ الحرمة في الصلاة ظاهرها الوضعيّة ـ أي فسادها ـ وأمّا التكليفيّة فيشكل استفادتها من الآيات وان كان لا يبعد[٣]، فتأمّل.

---

(١) النساء ٤: ١٤٢. (٢) النساء ٤: ٤٣.

(٣) فإنّ الرياء والشرك في العبادات غير الشرك بالله العظيم في الخلق، وانتساب العالم إليه وجوداً وبقاءً، فإنّه لا كلام في كون الثاني ذنباً عظيماً لا يغفر؛ فإنّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء. وتفصيل الكلام فيه تجده في كتاب المحرّمات (ج ٢ ص ١١٢ ـ ١٢٦) إن شاء الله.

وأمّا الرياء في العبادة فهو ينشأ من غلبة الهوى وحبّ الشهرة والجاه الموهوم، فهو الذنب المهلك النفسي دون الفقهي، فإنّ أساسه الوهن والضعف في معرفة الله تعالى وأنّ بيده ملكوت كلّ شيء، وأنّ له الخلق والأمر، إلاّ أنّ الإنسان مع كلّ ذلك الإيمان والاعتقاد قد يغفل فيهوى، ويرائي الناس، ويتظاهر لهم. ←

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾(١).

الآية كما ترى تنادي بوضوح بضرورة الإخلاص في امتثال الأوامر العباديّة، وأن يكون المحرّك والدافع له هو أمر الله تعالى وإطاعته، ولو لم يخلص وأشرك الآمر الأصلي بغيره كالرياء فسدت العبادة، ولا يكون مسقطاً للأمر؛ فإنّه لم يأت بمتعلّقه بما أُمر به، كما هو ظاهر.

ويؤيّد المطلوب، بل يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿... فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾(٢).

فإنّها تنهى عن الشرك في العبادة، وإدخال غرض آخر غير الله تعالى وإطاعة أمره لمن كان يرجو ويؤمن بلقاء ربّه ويوم القيامة، ومَن أشرك فيها فلا ينال إلّا لقاء شريكه الموهوم؛ فإنّه تعالى أغنى وأعزّ، فلابدّ من الخلوص في العبادة وإتيانها له وحده، ولا ينال ذلك إلّا عباد الله المخلصون، اللّهمّ وفّقنا للإنابة إليك واجعلنا من المخلصين.

هذا كلّه في القصد والنيّة وهي بنفسها لا كلام في وجودها وتحقّقها قهراً. نعم، يشترط خلوصها بدواً واستدامةً، وعندئذٍ يقال: إنّ ذلك شرطٌ أو جزء.

ومحصّل الكلام: أنّه سواء أكانت شرطاً أم جزءاً لابدّ من خلوّها عن غير الله ليصدق امتثال أمر الله تعالى فيضرّها الرياء والشرك، فإنّ الخبر في الآيتين بمنزلة الأمر والنهي، فكأنّه قيل أُمروا ليعبدوا الله مخلصين، ونُهوا أن يشركوا بعبادة الربّ.

←وحينئذٍ لا إشكال في بطلان عبادته وفسادها شرعاً؛ لانتفاء القربة الّتي هي الأساس فيها، وأمّا أنّه ارتكب ذنباً آخر يعاقب عليه أيضاً بعد جبران عبادته بالإعادة والقضاء فمشكل جدّاً.

(١) البيّنة ٩٨: ٥. (٢) الكهف ١٨: ١١٠.

وأمّا الخشوع والخضوع، سيّما إذا كان بمعنى الضراعة للقلب كما قيل[١]، فالظاهر أنّه شرط الكمال، والقبول غير داخل في ماهيّة الحقيقة الشرعيّة، فالتفت.

وكيف كان، ففي الفصل آيات بيّنات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ـ إلى قوله: ـ ﴿فَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلاَكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[٢].

الأمر بالركوع يدلّ على وجوب القيام ثمّ الركوع عنه، فإنّه يتحقّق عنه عادةً، وإن كان المفهوم يصدق عليه لو انتهى إليه عن قعود، إلّا أنّه لا يستعمل في اللغة. وأمّا السجود فالأمر به يكون مستقلّاً، والظاهر اعتبار تعاقبهما بأن يركع عن قيام ثمّ يسجد، وذلك في الصلاة بقرينة قوله تعالى بعده: ﴿وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ﴾، والصلاة من أعلى مصاديق العبادة وفعل الخير، الّتي ينادى إليها في أوقاتها بـ: «حيَّ على خير العمل» ويعيّن الأمر تفريع قوله تعالى: ﴿فَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ عليه آخر البحث، فتدلّ الآية على وجوب القيام والركوع والسجود في الصلاة في الجملة، ويدلّ على جزئيّة القيام أيضاً قوله تعالى: ﴿... قُومُوا لِلهِ قَانِتِينَ﴾[٣] بعد الأمر بالمحافظة على الصلاة والصلاة الوسطى[٤] وقوله: ﴿فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ...﴾[٥].

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ١٤٨، مادّة «خشع».

(٢) الحجّ ٢٢: ٧٧ ـ ٧٨.

(٣) البقرة ٢: ٢٣٨.

(٤) وفي المفصّلات: بيان احتمالات المراد منها تبلغ سبعة عشر، ولعلّ خفاءها كان للاهتمام بجميع الصلوات.

(٥) النساء ٤: ١٠٢.

تَقُومُ * وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾ (١).

الآيتان بظاهرهما لا تفيدان إلّا مطلوبيّة أصل التسبيح مطلقاً حين القيام من كلّ قعود، وفي كلّ حال، أو حال القيام إلى الصلاة، أو كلّ قيام فيها، أو القيام بالأمر من تبليغ الرسالة وهداية الناس.

وكذلك في الليل حين انتهاء الشمس من الصباح قطعةً منها، وحال إقبال الشمس وإدبار النجوم.

إلّا أنّهما إذا لوحظتا مع قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ قَبْلَ الْغُرُوبِ * وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ (٢) تفيدان الاطمئنان بأنّ التسبيح في تلك الأوقات من الليل والنهار وإدبار السجود يشمل الّذي في الصلاة، فريضة كانت أو نافلة، لو لم يكن هو المراد فقط، والتسبيح بحمده هو الّذي فيها حال الركوع وعقيب السجود بعد وضع الجبهة على الأرض، وإن كانا بطبيعتهما مطلوبين أيضاً، ولا سيّما بعد ما علمنا من السنّة المباركة أنّ الذكر في الركوع والسجود من قبيل «سبحان ربّي العظيم، أو الأعلى وبحمده» هو التسبيح بحمد الله في الأوقات المذكورة.

وأنّك تعلم أنّ تقييد التسبيح بحمد الربّ، بحيث لا يكفي أحدهما دون الآخر في مقام الامتثال، لم يكن إلّا للترتّب الحقيقيّ؛ فإنّه تنزيه ذات الله تعالى عن كلّ ضعفٍ ونقصٍ بالتسبيح لبيان الوحدة الحقّة الحقيقيّة والإشارة إلى كمال المطلق حتّى عن قيد الإطلاق مقدّمٌ على التحميد، وبيان أنّ كلّ ثناء وحمدٍ لأيّ شيء يرجع إلى مبدأ الكمال، وأنّ الحمد كلّه لله وحده، وبيان ذلك وإظهاره واقع في الرتبة الثانية. ولذلك قال تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ دون حمده بتسبيح، وكذلك

---

(١) الطور ٥٢: ٤٨ و٤٩.

(٢) قٓ ٥٠: ٣٩ و٤٠.

الأمر في التسبيحات الأربع من ترتّب إظهار التوحيد وبيان أنّه لا إله إلّا الله بعد التسبيح والحمد، وفي النهاية التكبير كما لا يخفى، وإن كان الأمر في مقام الذات ليس إلّا بحت الوجود وصرف الكمال ونفس الوحدة ولا رُتبة ولا درجة، كما فُصّلَ في محلّه، وإطلاق التسبيحات تغليب.

فإن قلت: إنّ الآية الكريمة ﴿فَاصْبِرْ عَلىٰ مٰا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ...﴾ وأخواتها ومثلها قوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنٰا وَسَبِّحْ...﴾، تخاطب رسول الله صلى الله عليه وآله، فكيف تعطي الوجوب في كلّ صلاة لكلّ أحد؟

قلت: نعم، وإن كان الأمر كذلك، إلّا أنّ دلالتها على جزئيّة ذكر التسبيح للصلاة ولزوم اشتمالها عليها في الجملة ممّا لا إشكال فيه.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلاً طَوِيلاً﴾[1] فراجع إلى محبوبيّة طول السجود في الصلاة والتسبيح في الليل، وهو الأكثر الأغلب كما لا يخفى.

هذا، ولكن تلك الآيات بأجمعها حتّى مع التعاضد، لولا السنّة المباركة لم تكن تدلّ على وجوب شيء من ذلك في الصلاة، فكيف بدلالتها على الجزئيّة، وتوقّفها عليها؟ وسيأتي تمام الكلام عن ذلك في مسألة التسبيح[2] إن شاء الله.

كما لا يتمّ الاستدلال بأنّ الأمر يفيد الوجوب، وحيث لا وجوب في غير الصلاة فيكون الأمر فيها كما ذكروه في المقام. وفي القراءة بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مٰا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾[3]. ولوجوب الصلاة على محمّد صلى الله عليه وآله في التشهّد بقوله تعالى: ﴿يٰا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[4]. وكذا السلام عليه

---

(١) الإنسان ٧٦: ٢٦.
(٢) في ص ١٩١.
(٣) المزّمّل ٧٣: ٢٠.
(٤) الأحزاب ٣٣: ٥٦.

وغيرها وسيأتي الكلام عنها إن شاء الله.

ووجه الضعف إمكان إنكار الصغرى أو الكبرى في كلّ منها لولا السنّة الشريفة. فلابدّ من التمسّك بها وإن كانت السنّة الفعليّة العمليّة تبيّن ذلك.

ولنشر إلى بعض روايات الباب:

١ ـ محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده، عن حمّاد بن عيسى أنّه قال: «قال لي أبو عبدالله عليه السلام يوماً: تحسن أن تُصلّي يا حمّاد؟ قال: قلت يا سيّدي، أنا أحفظ كتاب حريز في الصلاة، قال: فقال عليه السلام: لا عليك قُم صلِّ، قال: فقمت بين يديه متوجّهاً إلى القبلة، فاستفتحت الصلاة وركعت وسجدت، فقال عليه السلام: يا حمّاد، لا تحسن أن تُصلّي، ما أقبح الرجل أن يأتي عليه ستّون سنة أو سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامّة؟! قال حمّاد: فأصابني في نفسي الذلّ فقلت: جُعلت فداك فعلّمني الصلاة، فقام أبو عبدالله عليه السلام مستقبل القبلة، منتصباً فأرسل يديه جميعاً على فخذيه قد ضمّ أصابعه وقرّب بين قدميه حتّى كان بينهما ثلاثة أصابع مفرّجات، واستقبل بأصابع رجليه جميعاً لم يحرّفهما عن القبلة بخشوع واستكانة، فقال: «الله أكبر»، ثمّ قرأ الحمد بترتيل و«قل هو الله أحد»، ثمّ صبر هنيئةً بقدر ما تنفّس وهو قائم، ثمّ قال: «الله أكبر» وهو قائم، ثمّ ركع وملأ كفّيه من ركبتيه مفرّجات، وردّ ركبتيه إلى خلفه حتّى استوى ظهره، حتّى لو صبّ عليه قطرة ماء أو دُهنٍ لم تزل؛ لاستواء ظهره وتردّد ركبتيه إلى خلفه، ونصب عنقه، وغمض عينيه، ثمّ سبّح ثلاثاً بترتيل، وقال: «سبحان ربّي العظيم وبحمده» ثمّ استوى قائماً، فلمّا استمكن من القيام، قال: «سمع الله لمن حمده» ثمّ كبّر وهو قائم، ورفع يديه حيال وجهه، وسجد، ووضع يديه إلى الأرض قبل ركبتيه، وقال:

«سبحان ربّي الأعلى وبحمده» ثلاث مرّات، ولم يضع شيئاً من بدنه على شيء منه، وسجد على ثمانية أعظم: الجبهة والكفّين وعيني الركبتين وأنامل إبهامي الرجلين والأنف؛ فهذه السبعة فرض، ووضع الأنف على الأرض سنّة، وهو الإرغام، ثمّ رفع رأسه من السجود فلمّا استوى جالساً، قال: «الله أكبر» ثمّ قعد على جانبه الأيسر، ووضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى، وقال: «أستغفر الله ربّي وأتوب إليه» ثمّ كبّر وهو جالس وسجد الثانية، وقال كما قال في الأُولى ولم يستعن بشيء من بدنه على شيء منه في ركوع ولا سجود، وكان مجنّحاً ولم يضع ذراعيه على الأرض، فصلّى ركعتين على هذا، ثمّ قال: يا حمّاد، هكذا صلِّ، ولا تلتفت، ولا تعبث بيديك وأصابعك، ولا تبزق عن يمينك ولا عن يسارك ولا بين يديك»[1].

وأمّا فقه الحديث: فمن المعلوم أنّ حمّاداً بعد ما كان من أصحاب الإمام، وكان حافظاً كتاب حريز في الصلاة ولم يُحسن الصلاة، وقال له الإمام عليه السلام ما قال، وأحسَّ في نفسه الذلّ، ثمّ علَّمه عليه السلام الصلاة، وقال له: يا حمّاد هكذا صلِّ، كان المراد بيان الصلاة الكاملة بحدودها الشاملة للواجبات والمستحبّات كما فهمه في الإرغام، وتعيين الواجب عن السنّة، ومثل تعيين الركن عن غيره، ويتوقّف على دليل خاصّ قد فُصّل في السنّة كما لا يخفى، إلّا أنّها تدلّ على وجوب الاستقبال والقيام والركوع والسجود من الأفعال، والتكبير والحمد والسورة، وذكر التسبيح في الركوع والسجود ثلاثاً، والتشهّد من الأذكار، ولانحتاج إلى بيانه بالتفصيل.

والهناءة بين القيام والركوع ثمّ التكبير، وملء الكفّين الركبتين وردّها إلى

---

(١) وسائل الشيعة ٥: ٤٥٩ ـ ٤٦٠، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ١.

الخلف واستواء الظهر ونصب العُنق وغمض العين والتجنّح وأمثال ذلك من السنّة.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾[١].

هذه الآية وإن كانت مسوقةً لوجوب ابتغاء سواء السبيل وتوسّطه في الجهر والإخفات وتركهما ـ كما سيأتي البحث عنه[٢] إن شاء الله ـ إلّا أنّها تدلّ على اشتمال الصلاة على أقوال وأذكار ليصحّ ابتغاء الوسط منها حال قراءتها أيضاً؛ لامتناع الحكم بلا موضوع، كما هو ظاهر.

(١) الإسراء ١٧: ١١٠.

(٢) في ص ١٤٠.

الفصل الثالث

في الوقت

أي فيما يدلّ على أنّها موقوتة إجمالاً، ولابدّ من ملاحظة أوقاتها والإتيان بها فيها، لئلّا تفوت بانقضائها، وفيه آيات بيّنات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً*﴾[1].

تدلّ الآية، بل تصرّح بأنّ طبيعة الصلاة لا تكون محبوبة مطلقاً، وفي أيّ وقت، بل هي مكتوبة وفريضة في وقت معيّن، فهي موقوتة إجمالاً، وأمّا تحديد ذلك الوقت وفي أيّة قطعة من الزمان ليلاً أو نهاراً، أُسبوعاً أو شهراً، فقد أُشير إليه في آيات أُخرى، كما سترى.

وهل المراد من المكتوبة صلاة اليوميّة المسمّاة بها في ألسنتنا أو يعمّ غيرها من الجمعة وصلاة الخسوف والكسوف وصلاة الميّت؛ فإنّها أيضاً كانت مكتوبة واجبة قبل نزول الآية الّتي في ذيل بيان صلاة الخوف النازلة بعد الهجرة وتشريع

---

(١) النساء ٤: ١٠٣.

الجهاد، ولعلّ الجمعة كانت تُقام من قبل في كلّ أُسبوع؟ الأقرب: الثاني، كما لا يخفى.

وأمّا اختصاص الوجوب بالمؤمنين حسب مفهوم المخالفة[1] ومسألة عقاب الكفّار على الفروع كعقابهم على الأُصول وعدمه، فلا يرتبط بالمقام عندنا. وقد أشرنا إليهما في كتاب المحرّمات.

الثانية: قوله تعالى: ﴿*أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً * وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً*﴾[2].

تفيد الآيتان أنّه لابدّ من إقامة الصلاة في وقتين:

الأوّل: مبدؤه زوال الشمس ودلوكها بميلها عن نصف النهار ومنتهى ظهورها، يقال له: الظهر.

ومنتهاه: مبدأ الليل وغسق الشمس باختفائها وغروبها[3].

وفي الكشّاف: الغسق: الظلمة وهو وقت صلاة العشاء[4].

وحيث لم تكن الصلاة مطلوبة في جميع ذلك الوقت بحيث تستغرقه كما نعلم، ففي أوّله يصلّى الظهر وفي آخره العصر تسميةً باسم الوقت، وإن كانت الآية بنفسها

---

(١) كما في كنز العرفان (١: ٧٩ ـ ٨٠، في وجوب الصلاة) نقلاً عن أبي حنيفة، خلافاً لمذهبنا.

(٢) الإسراء ١٧: ٧٨ و٧٩.

(٣) قال في تفسير مجمع البيان (٦: ٢٨١، ذيل الآية ٧٩ من سورة الإسراء): غسق الليل ظهور ظلامه. فيساعد على ما استظهرناه، وفي المفردات: ٣٦٠، مادّة «غسق»: «شدّة ظلمته» فيساعد على تفسيره بانتصاف الليل كما في رواية عبيد بن زرارة (وسائل الشيعة ٤: ١٥٧، الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٤).

(٤) الكشّاف ٢: ٦٨٦، ذيل الآية ٧٩ من سورة الإسراء.

لا تفيد شيئاً من التعدّد وعدد ركعات كلّ منها، إلاّ أنّ السنّة الشريفة والضرورة العمليّة أوضحتا الأمر كما تعلم و«لكلّ صلاة وقتان وأوّل الوقت أفضلهما»[١].

والثاني: منتهاه: قرآن الفجر بانشقاق الظلمة من ناحية الشرق مبدأ ظهور البياض، مقدم طلوع الشمس، ومبدأه: منتهى الأوّل، فالليل اذا غسق يبدأ ثاني الوقتين، كما ينتهي أوّلهما، والفجر إذا كان مشهوداً مقروءاً ينتهي قضيّة إمكان عطف «قرآن الفجر» على «محلّ الليل»، وإن كان معطوفاً على الصلاة ومنصوباً بـ«أقم»، فالمراد صلاة الصبح مبدأ وقتها ذلك، ومنتهاه إدبار النجوم، وأنّها مشهودة لملائكة الليل والنهار، كما في روايات الباب، ولكن يختلف فيه السياق، فلا يبعد أن تكون الروايات تطبيقاً لا تفسيراً، فتأمل.

وفي المقام أيضاً حيث لم تكن الصلاة المستغرقة للوقت مأمورة يصلّي المغرب في أوّله، وبعده العشاء إلى انتهائه تسمّيه باسم الوقت أيضاً، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ...*﴾[٢]، وسيأتي الكلام عنه في كتاب المجتمع والآداب إن شاء الله تعالى[٣].

وأمّا وجود وقت آخر غيرهما وعدمه فلم يذكر في الآية شيء ولم يُنفَ حتّى ينافي ما تثبته الأُخرى من إدبار النجوم ـ كما سيأتي[٤] ـ فإنّ قرآن الفجر وظهوره إذا جعل منتهى وقت فهو مبدأ لوقت منتهاه إدبار النجوم بطلوع الشمس، كما

---

(١) وسائل الشيعة ٤: ١٢١ ـ ١٢٢، الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ١١.

(٢) النور ٢٤: ٥٨.

(٣) سيأتي في ج ٢ ص ٤٦٧.

(٤) في ص ٩٠.

سيأتي البحث عنه[١] إن شاء الله.

وأخيراً أفادت الآية أنّ تهجّد الليل نافلة ـ أي أنّ التيقّظ[٢] فيه للصلاة المستحبّة مطلوب ومرغوب فيه ـ وقد أمر الله تعالى نبيّه به عسى أن يبعثه مقاماً محموداً، فالليل أيضاً وقت لنافلته، وسيأتي الكلام عنهما[٣] إن شاء الله. وأمّا أنّ القيام في سورة المزمّل هو نفس التهجّد والتيقّظ عن النوم أو لا؟ وأنّ الأمر بقراءة القرآن ترتيلاً هو نفس القراءة في صلاة الليل أو لا؟ فسيأتي البحث عنه ذيل الآية[٤] إن شاء الله.

وفي المجمع: غَسَقُ الليل ظهور ظلامه، يُقال غَسَقَتْ إذا انفجرتْ فظهر ما فيها[٥]، وفي المفردات[٦] وغيره[٧] غَسَقُ الليل: شدّةُ ظَلامه.

وحينئذٍ فإن قلنا بالأوّل، فالأمر كما ذكرنا يرجع الى بيان وقت صلاة الظهر والعصر، ويكون قرآن الفجر: منتهى وقتٍ أوّلُه غسق الليل وظهور ظلامه، فيرجع إلى بيان وقت صلاتي المغرب والعشاء أيضاً، وإدبار النجوم المذكور في الآية الأُخرى: منتهى وقت مبدؤه ـ قرآن الفجر ـ وقت صلاة الصبح، كما أُشير إلى ذلك في روايات الباب.

---

(١) في ص ٩٠.

(٢) في المفردات (ص ٥٣٦، مادة «هجد»): الهجود النوم والهاجد النائم، وهجّدته فتهجّد أزلت هجوده، ومعناه أيقظته فتيقّظ، والضمير في قوله ﴿فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾ راجع إلى القرآن لو كان بمعنى القراءة أو إلى بعض الليل المستفاد من الليل كما قلنا.

(٣) في ص ٨٦.

(٤) سيأتي في ص ٩٣، خاتمة الفصل.

(٥) مجمع البيان ٦: ٤٣٣، الآية ٧٨ من سورة الإسراء.

(٦) المفردات في غريب القرآن: ٣٦٠، مادّة «غسق».

(٧) التفسير الكبير ٢١: ٢٦ وروح المعاني في تفسير القرآن ١٥: ١٣٢.

وأمّا لو قلنا بالثاني، فيكون معناه منتصف الليل، وأوّله دلوك الشمس فيشمل وقت صلوات أربع، وتحديد وقت الظهرين في المنتهى والعشاءين في البدء بذكر المغرب عند ظهور الظلام في روايات الباب، ويكون آخر وقت العشاء: منتصف الليل دون قرآن الفجر كما في الأوّل.

وكيف كان، فالآية تشتمل على أوقات خمس صلوات دون ذكر منتهى وقت صلاة الصبح.

هذا إذا كان معنى قرآن الفجر ظهوره بحيث يمكن أن يقرأ ويكون ظاهراً مشهودا، كما هو ظاهره البدوي، وأمّا إذا كان بمعنى صلاة الصبح لاشتمالها على القرآن زائداً على سائر الصلوات، وكونها مشهودة لملائكة الليل والنهار، كما في روايات الباب، فيختلف السياق وتصير الجملة آمرة بصلاة الصبح بين الأوامر قبلها المبيّنة لأوقات الصلوات الأربع وبعدها المبيّنة لوقت نافلة الليل، وأنّها فريضة على رسول الله صلى الله عليه وآله. ولا يبعد أن تكون روايات الباب تطبيقاً لا تفسيراً، فراجع وتأمّل[1].

ويستفاد من الآية جواز الجمع بين الظهرين والعشاءين مطلقاً خلافاً للعامّة، فإنّ تعيين الوقت لتلك الصلاة بعد دلالته على اشتراكهما فيه لا يفيد أكثر من اختصاص أوّلهما بأوّل الوقت والآخر بآخره سواء وقعت الثانية بعد الأوّل أو الأوّل قبل الثانية في آخر الوقت أو وقعتا في المشترك، فتنبّه. ويدلّ على ذلك روايتا زرارة وعليّ بن فضّال.

١ ـ محمّد بن الحسن بإسناده، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) وسائل الشيعة ٤: ١٠، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض.

بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس في جماعة من غير علّة، وصلّى بهم المغرب والعشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير علّة في جماعة، وإنّما فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله ليتّسع الوقت على أُمّته»(١). ورواه الكليني رحمه الله، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد مثله(٢).

٢ ـ حسن بن عليّ بن فضّال، عن داود بن أبي يزيد ـ وهو داود بن فرقد ـ، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتّى يمضي مقدار ما يُصلّي المصلّي أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتّى يبقى من الشمس مقدار ما يُصلّي المصلّي أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر، وبقي وقت العصر حتّى تغيب الشمس»(٣).

فإن قلت: إنّ الأمر بإقامة الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل مع الأمر بالتهجّد فيها على سياق واحد ولا تختصّ بالنبيّ صلى الله عليه وآله وإن كانت الثانية مستحبّة لمقام التصريح بقوله «نافلة» وهي الزيادة، وأنّ التعليل بقوله: ﴿**عَسىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً**﴾ أيضاً لا يوجب الاختصاص.

قلت: نعم، سياق الآيات يقتضي اختصاص الأمر بالصلاة ﴿**لِدُلُوكِ الشَّمْسِ**﴾ أيضاً بالنبيّ صلى الله عليه وآله، إلاّ إنّنا نعلم بعدم الاختصاص بآيات أُخرى.

تبقى النافلة في الليل والتيقّظ لها مختصّة بنفسه الشريفة واجبة عليه حسب ظهور الآية مع ارتباط ما بين قوله تعالى: ﴿**عَسىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً**﴾

---

(١) وسائل الشيعة ٤: ١٣٨، الباب ٧ من أبواب المواقيت ح ٦.
(٢) الكافي ٣: ١٨٦ ح ١.
(٣) وسائل الشيعة ٤: ١٢٧، الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ٧.

مع الآيات السابقة من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾[١].

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفاً مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾[٢].

فهذه الآية توجب إقامة الصلاة في طرفي النهار قبله وبعده، لا أوّله وآخره؛ فإنّ الطَرَف هو الزمان الواقع فيه النهار لا نفسه ليكون طرفاه قطعتيه الأُولى والأخيرة قبال الوسط[٣]، والأطراف جهات الشيء اللاتي في المتحيّز ستّة، وهي الخارج عن الشيء لا منه.

والنهار: هو المقدار من الزمان الّذي أوّله طلوع الشمس وآخره غروبها لدى العرف[٤] واللغة[٥]. ومن المعلوم أنّ قبل النهار قبل طلوع الشمس وهو آخر وقت صلاة الفجر الّتي كان أوّل وقتها قرآن الفجر المشهود. وبعد النهار طرفه الآخر بعد غروب الشمس وبسط الظلمة الذي كان آخر وقت صلاةٍ أوّل وقتها دلوك الشمس فهو أوّل وقت صلاةٍ آخر وقتها قرآن الفجر وهي صلاة العشاءين أو منتصف الليل لو قلنا بأنّ غسقها شدّة ظلامها كما في حديث زرارة[٦].

والحاصل: تصريح الآية بأنّ قبل النهار وبعده ـ أي طرفيه ـ: وقتان

---

(١) الإسراء ١٧: ٧٣ ـ ٧٤.
(٢) هود ١١: ١١٤.
(٣) واتّصال آخر الوقت الأوّل بأوّل النهار وأوّل الثاني بآخره يحقّق معنى الطرف ومنتهى الشيء، ولا صلاة في أوّل قطعة من النهار، ومبدؤه طلوع الشمس وإن كان العصر آخره وجعْل مبدئه الفجر لا يساعده العرف واللغة إلّا أن يقال: إنّ مبدأ النهار شرعاً طلوع الفجر، فيتمّ معنى طرفي النهار من غير تجوّز.
(٤) مجمع البحرين ٣: ٥٠٧، مادّة «نهر».
(٥) تاج العروس ٧: ٥٧١، مادّة «نهر» وقاموس المحيط ٢: ١٥٠، مادّة «نهر».
(٦) في الهامش (٤).

للصلاة ـ أي قبل طلوع الشمس وحين غسق الليل بعد غروبها[١] ـ صلاة الفجر والمغرب والعشاء.

ثمّ إنّ الزُلَف جمع زلفة ـ أي المنزلة والخطوة ـ وفي المقام القطعة، فالآية تفيد أنّ قطعات الليل في طرف آخر النهار وقت للصلاة وأوّل تلك الزلف والقطعات، فإذا غربت الشمس وتحقّق الغسق بانبساط الظلمة المعبَّر عنه عندنا بالمغرب بعد الغروب تحقّق أوّل وقت صلاة تسمّى باسمه المغرب، وبعده زلف الليل وقطعاتها إلى قرآن الفجر وقت صلاة تسمّى باسمه العتمة او العشاء[٢].

وإن أبيت ذلك لظهور العطف في أنّ تلك الزلف و القطعات من الليل غير ما يكون في طرف آخر النهار وقتاً للمغرب والعشاء، فتكون وقتاً لنافلة الليل،

(١) ولا يتمّ التكليف حتّى تشمل الآية جميع أوقات الصلوات الخمس، كما عن البعض من أراد طرفي نصف النهار. ففي الأوّل صلاة الفجر وباقي الصلاة في طرفه الآخر، لعدم مساعدة العرف واللغة وتصريح الإمام عليه‌السلام بخلافه، ومن المعلوم أنّ طرفي الشيء غير نصفيه.

(٢) ويصرّح بذلك صحيحة زرارة. قال: سألت أبا جعفر عليه‌السلام عمّا فرض الله من الصلوات، فقال: خمس صلوات في الليل والنهار، فقلت: هل سمّاهنّ الله وبيّنهن في كتابه؟ فقال: نعم، قال الله تعالى لنبيّه صلى‌الله‌عليه‌وآله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ ودلوكها: زوالها؛ وفيما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات سمّاهنّ وبيّنهن ووقّتهن، وغسق الليل انتصافه، ثمّ قال تبارك وتعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ فهذه الخامسة، وقال تبارك وتعالى في ذلك: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ﴾ وطرفاه: المغرب والغداة ﴿وَزُلَفاً مِّنَ اللَّيْلِ﴾ وهي صلاة العشاء الآخرة، وقال تعالى: ﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة ٢: ٢٣٨) وهي صلاة الظهر، وهي أوّل صلاة صلّاها رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وهي وسط النهار ووسط صلاتين بالنهار: صلاة الغداة وصلاة العصر، وفي بعض القراءة ﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ صلاة العصر ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، قال: وأُنزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله في سفره فقنت فيها رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وتركها على حالها في السفر والحضر وأضاف للمقيم ركعتين، وإنّما وضعت الركعتان اللّتان أضافهما النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله يوم الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الإمام، فمَن صلّى يوم الجمعة في غير جماعة فليصلّها أربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الأيّام». وسائل الشيعة ٤: ١٠ ـ ١١، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض ح ١.

ويعضدهُ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾. والله أعلم.

والحاصل: أنّ في المقام أقوالاً أربعة:

الأوّل: وهو الحقّ والمصرّح به في أقوال الأئمّة عليهم السلام كما ذكرنا[١].

الثاني: أن يكون المراد من طرفي النهار الغداة، والظهر والعصر، ومن زلف الليل المغرب والعشاء، ولا يساعد ذلك العرف واللغة في معنى النهار من طرف الغداة؛ فإنّ قبل طلوع الشمس ليس بطرف على هذا المعنى من أخذ طرف الشيء منه، إلّا أن يكون المبدأ طلوع الفجر والمنتهى غروب الشمس، كما عن البعض[٢].

الثالث: إرادة طرفي نصف النهار من الليل والنهار، فصلاة الفجر في طرفه الأوّل وباقي الصلوات في طرفه الثاني، وزلف الليل قرباتها نافلة الليل، ويبعده الظهور فإنّ النهار غير نصفه وطرفيه غير نصفيه، وإن قلنا بأنّ طرف الشيء منه دون الخارج المماس.

الرابع: ما عن أبي حنيفة بعد إرادة طلوع الشمس وغروبها من النهار وحيث لا صلاة فيهما بإجماع الأُمّة، فيُراد أقرب المجازات صلاة الفجر قريباً من الطلوع وصلاة العصر قريباً من الغروب؛ ومن ذلك حكم باستحباب تنوير الفجر وتأخير العصر[٣].

وفيه ما لا يخفى؛ فإنّ إرادة أوّل أجزاء النهار بعد طلوع الشمس أقرب المجازات في معنى الطرف من آخر اجزاء الليل قبل طلوع الشمس أوّلاً، ولو كان

(١) مرّ آنفاً.

(٢) كتاب العين ٤: ٤٤، مادّة «نهر» ومعجم مقاييس اللغة ٥: ٣٦٢، مادّة «نهر» ولسان العرب ٥: ٢٣٨، مادّة «نهر».

(٣) التفسير الكبير ١٨: ٧٣، ذيل الآية ١١٤ من سورة هود.

الطرف الخارج المماس فإرادة صلاة المغرب بعد الغروب أولى من إرادة العصر قبله بعد إرادة الفجر في طرفه الأوّل ثانياً كما لا يخفى، والحقّ هو الأوّل كما عرفت(١).

ثمّ إنّ الصلاة من أعظم الحسنات الّتي يذهبن بطبعهنّ السيّئات؛ فإنّها تنهى عن الفحشاء والمنكر والبغي فلا تنحصر بها، كما لا تنحصر بالواجب منها اليوميّة المستفادة من تلك الأوقات في الليل والنهار، بل الزائدة عليها ونافلتها الثابتة بالسنّة المباركة، كغيرها من النوافل الثابتة بها، أو أُشير إليها في الآيات كما عرفت(٢).

الرابعة: قوله تعالى: ﴿... وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ * وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾(٣).

قد عرفت أنّ الآيات تدلّ أوّلاً: على مطلوبيّة طبيعة تسبيحه تعالى بحمده حين القيام في الليل وغيره، أو في الليل حين القيام عن النوم وحال إدبار النجوم من الصباح.

وثانياً: تدلّ على أنّ التسبيح بحمده تعالى في الليل وحين إدبار النجوم بإقبال الشمس، وهما وقتان للصلاة في الجملة على ما عرفت، فلعلّه مطلوب في الصلاة، وسيأتي تمام الكلام في أصل التسبيح(٤) إن شاء الله.

وحينئذٍ إذا جُعِلَ إدبارُ النجوم غيرَ الليل، وقبالها وقت آخر غيرها، فلابدّ له من مبدأ، أمّا من قطعات الليل وزُلَفها، أو انتهائها قبل إدبار النجوم. وإذا علمنا أنّ قرآن الفجر المشهود آخر الليل في التوقيت للصلاة، وان لم يكن كذلك في العرف

---

(١) مرّ آنفاً بيانه.

(٢) مرّ في ص ٧١، الآية (الثانية) وص ٧٤، الآية (الثالثة).

(٣) الطور ٥٢: ٤٨ ـ ٤٩.

(٤) في ص ١٩١.

واللغة، فهو مبدأ لوقت ثالث أوّله قرآن الفجر، وآخره إدبار النجوم للتسبيح مطلقاً، أو في الصلاة. وبالمآل يستأنس أنّه وقت للصلاة المسمّاة باسم الوقت «صلاة الفجر» كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿... مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ...﴾[١].

الخامسة: قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾[٢].

ومن المعلوم أنّ في المحافظة على الصلاة في كلّ يوم وليلة إشعاراً بأنّ لها أوقاتاً يراعيها المحافظون عليها، وإن كان الإطلاق يشمل محافظتها من جميع الجهات الثابتة لها في الآية الكريمة من الأعداد والركعات والأجزاء وغيرها من الشروط المتقدّمة أو المقارنة أيضاً، ولهذا الإطلاق، بل العموم قال المحقّق في الزبدة: ولا يبعد الاستدلال بها على وجوب الجمعة والعيدين والآيات[٣]، وسيأتي الكلام في محلّه[٤].

أمّا الأمر بالقيام قانتاً لا يوجب إلّا القيام والخضوع في حاله، فيؤكّد لزوم الخشوع في حال القيام في الصلاة لنكتة خاصّة من مقتضى القيام، فلا يتمّ الاستدلال بها على وجوب القنوت المصطلح بين الفقهاء العظام من لزوم رفع اليدين إلى حيال الوجه والنظر إلى الكفّين، وليس الأمر بالقنوت قائماً وإن كان لا ينفك الحال والوصف عن موصوفه ويسري وجوب الموصوف إلى وجوب الوصف، إلّا أنّ القنوت ليس إلّا الإطاعة خاضعاً كما في المفردات[٥]، وقال تعالى: ﴿... بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾[٦] ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ

---

(١) النور ٢٤: ٥٨.
(٢) البقرة ٢: ٢٣٨.
(٣) زبدة البيان: ٥٠.
(٤) في ص ١٦٧.
(٥) المفردات في غريب القرآن: ٤١٣، مادّة «قنت».
(٦) البقرة ٢: ١١٦.

وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾[١].

وأمّا الصلاة الوسطى: ففيها احتمالات ذكروها في المفصّلات، ولعلّ سبب إخفائها يعود إلى أن يكونِ الاهتمام بتمام الصلوات وعمومها، وقد صرّح الإمام عليه السلام بأنّها هي: صلاة الظهر، وهي أوّل صلاة صلّاها رسول الله صلى الله عليه وآله وهي وسط النهار، ووسط صلاتين بالنهار: صلاة الغداة وصلاة العصر[٢] كما مرّ[٣].

وقال تعالى في توصيف المصلّين: ﴿*وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ * أُولَٰئِكَ فِي جَنَّاتٍ مُّكْرَمُونَ*﴾[٤] وقال: ﴿*وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ * أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ * الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ*﴾[٥].

السادسة: قوله تعالى: ﴿*إِلَّا الْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ*﴾[٦]؛ فإنّ الاستثناء عن الإنسان الهلوع الجزوع المنوع في مقام المدح يُشعر بالوقت للعلم بأنّه لا يكون المراد الدوام على الصلاة في تمام الأوقات، بل في أوقاتها كما هو الظاهر.

---

(١) الروم ٣٠: ٢٦.

(٢) وسائل الشيعة ٤: ١١، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض ح ١.

(٣) ص ٨٩.

(٤) المعارج ٧٠: ٣٤ و٣٥.

(٥) المؤمنون ٢٣: ٩ ـ ١١.

(٦) المعارج ٧٠: ٢٢ ـ ٢٣.

خاتمة الفصل

وقت نافلة الليل حدود نصف الليل زائداً عليه أو ناقصاً عنه قليلاً على ما استفاده الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) من آيات سورة المزّمل، وفيها كلام.

قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ * يا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلّا قَلِيلاً * نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً * إِنّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً * إِنَّ ناشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئاً وَ أَقْوَمُ قِيلاً * إِنَّ لَكَ فِي النَّهارِ سَبْحاً طَوِيلاً * وَ اذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً * رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لا إِلٰهَ إِلّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلاً﴾[1].

لو خلّينا والآيات عن كلّ ما قيل واستمعنا الى مقالتها بنفسها لرأينا أنّها تخاطب المتزمّل ـ أي اللافّ على جسمه رداءً وملحفة ـ وهو على صورة نائم مستلقياً ليستريح، فتأمره الآية الكريمة بالقيام في الليل دواماً ـ أي في الليالي كلّها ـ إلاّ قليلاً منها ممّا يتعذّر لمرض أو سفر أو غيرهما، كما يؤيّد ذلك آخر الآيات[2]، والقيام هذا في الليالي إلّا قليلاً منها لابدّ وأن يكون في حدود انتصافها

---

(١) المزّمّل ٧٣: ١ ـ ٩.

(٢) احتمال إرادة القيام في ليل ما إلّا قليل ذلك الليل،بأن ينام أوّله ثمّ يقوم أكثره من حدود ←

فيزيد على النصف أو ينقص منه قليلاً، لا بل نصف مقدار الليل كائناً ما كان، والتنقيص والازدياد لا يكون إلّا من المقدار أو عليه، كما هو ظاهر الآيات من غير نظر إلى منتصف الليل، فإذا كانت اثنتي عشر ساعةً مثلاً فالمأمور به القيام فيها ستّ ساعات أو خمس أو سبع من غير فرق بين أن يكون من أوّلها أو آخرها أو المركّب.

وما قد يستظهر من كلمة القيام من أنّه عن النوم فلا يشمل أوّل الليل، فغير تامّ.

وأمّا أنّ التنقيص والزيادة لا يكونان إلّا إلى الثلث أو الثلثين لتكون الأوقات ثلاثة فقط استظهاراً من آية آخر السورة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾[١] فهو تابع لأن تكون تفسيراً لأوّل السورة دون أن تكون تسهيلاً وتخفيفاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله وعلى الّذين كانوا معه في ذلك العمل سنين عديدة، وعَلِمَ الله تعالى أن سيكون منهم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فخفّف عليهم في ترتيل القرآن، وقال: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾[٢] في أيّ وقت من الليل فلا تفسير ولا تحديد ولا نسخ كما توهّم[٣].

كما لا يتمّ الاستدلال به على كفاية قراءة آياتٍ في الصلاة من غير لزوم قراءة سورة كاملة؛ لعدم ارتباط ذلك بصلاة الليل أوّلاً كما قلنا[٤]، ولو سلّم لا ينافي الدليل

نصفه إلى آخره حتّى يتحقّق الامتثال بقيام ليلة واحدة كذلك فبعيد عن سياق الآيات جدّاً.

كما أنّ جعل قوله تعالى: ﴿نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً﴾ بياناً للقليل المستثنى لا يساعد عليه ما في آخر السورة، بل لا يساعد السياق فإنّه بيان للمستثنى منه الليل ـ والقيام فيها ـ كما لا يخفى.

(١ و٢) المزّمّل ٧٣: ٢٠.

(٣) قال الراوندي رحمه الله في فقه القرآن (١: ١٢٦): في الناس مَن قال هذه الآية ناسخة لما في أوّل السورة من الأمر الحتم بقيام الليل إلّا قليلاً.

(٤) مرّ بيانه آنفاً.

على لزوم سورة كاملة في كلّ ركعة بعد أن لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب، كما لا يخفى.

ثمّ إنّ القيام ذلك لا يكون مطلوباً بنفسه، بل لقراءة القرآن مترتلاً متأنّياً مقرعاً للقلب معانيه العالية الداعية إلى الحياة المتعالية.

ثمّ إنّ وجوب تلك القراءة على النبيّ صلى الله عليه وآله في ذلك الوقت كأنّها لم تكن مطلوبة نفسيّاً، بل تهيّئاً واستعداداً لقبول قول ثقيل[١].

الظاهر أنّ المراد بالقول الثقيل الدعوة إلى الله تعالى وقبول أعباء الرسالة وإقامة الحدود والشرائع فرداً وجماعة؛ تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾، وثقله معلوم من مواجهة الكفّار والمشركين ولزوم تحمّل المعارك والحروب.

وأمّا إرادة القرآن كما ذكره المفسِّرون وإن كان يناسب معناه الظاهر من بعد إرادتهم من القيامِ القيامَ للعبادة ومن ترتيل القرآنِ الصلاةَ، ويصحُّ إطلاق الثقيل عليه ـ كما فعله الأُستاذ قدس سره في الميزان[٢] ـ فيبعده ظاهر القيام لترتيل القرآن تهيّؤاً لتلقّي الثقل، إلّا أن يُراد قراءة بعضه تهيؤاً لقبول بعضه الآخر. وحمْل ترتيل القرآن على الصلاة أو فيها لا وجه له، مع أنّ كلّ ذلك كان لعلمهم بنافلة الليل ووقتها قبلاً لا أنّها هي ظاهر الآية بدواً كما لا يخفى.

ويدلّ على ما ذكرنا روايات استحباب قراءة القرآن أو وجوبه[٣] وفي كلّ

---

(١) فإنّ تأثير قراءة القرآن بأوامره ونواهيه وبقصصه وحكمه، وببيانه الخلقة ومقام الخالق، وسنن الله الّتي لا تبديل لها أنفذ وأشدّ في تهيئة الإنسان لقبول القول الثقيل والقيام لله تعالى من الإتيان بالصلاة والاكتفاء بالابتهال كما تعلم.

(٢) الميزان في تفسير القرآن ٢٠: ٦٢، ذيل الآية ٥ من سورة المزّمّل.

(٣) قال صاحب مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام (١: ٢٢٥): ويحتمل الوجوب نظراً إلى وجوبها على الكفاية لبقاء الأحكام وحفظ المعجز وأدلّة أُصول الدين.

ليلةٍ شيئاً منه واستحباب النظر في المصحف حال القراءة للحافظ.

١ ـ عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «مَن قرأ القرآن وهو شابٌّ مؤمن اختلط القرآن بلحمه ودمه، وجعله الله مع السفرة الكرام البررة[١] وكان القرآن حجيزاً عنه يوم القيامة»[٢].

٢ ـ عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ما يمنع التاجر منكم المشغول في سوقه إذا رجع إلى منزله أن لا ينام حتّى يقرأ سورة من القرآن، فيكتب له مكان كلّ آية يقرأُها عشر حسنات، وتُمحى عنه عشر سيّئات»[٣].

٣ ـ عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومَن قرأ خمسين آية كتب من الذاكرين، ومَن قرأ مئة آية كُتب من القانتين...»[٤].

٤ ـ عن إسحاق بن عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قلت له: جعلت فداك إنّي أحفظ القرآن على ظهر قلبي، فأقرأه على ظهر قلبي أفضل أو أنظر في المصحف؟ قال: فقال لي: بل اقرأه وانظر في المصحف فهو أفضل، أمّا علمت أنّ النظر في المصحف عبادة»[٥].

يظهر من فقه الأحاديث أنّ القارئ يصير من أُولئك الأشخاص المتأثّرين بالقرآن لا أنّه يُكتب منهم جزافاً.

---

(١) إشارة إلى الآيات في سورة عبس ٨٠: ١٢ ـ ١٦: ﴿فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ * فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ * بِأَيْدِى سَفَرَةٍ * كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾.

(٢) راجع الحديث بتفصيله في وسائل الشيعة ٦: ١٧٧، الباب ٦ من أبواب قراءة القرآن ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ٦: ٢٠١، الباب ١٧ من أبواب قراءة القرآن ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ٦: ٢٠١ ـ ٢٠٢، الباب ١٧ من أبواب قراءة القرآن ح ٢.

(٥) وسائل الشيعة ٦: ٢٠٤ ـ ٢٠٥، الباب ١٩ من أبواب قراءة القرآن ح ٤.

فمصداق العنوان ومرجع الضمير هو المخاطب في قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً﴾ فعليه يبدو التمرّن والتهيّؤ بالقيام في الليالي، وترك المضجع ولذائذه، ولا سيّما قرب انتصاف الليل، ثمّ التوجّه الى الله تعالى بقراءة القرآن ما تيسّر منه مرتّلاً متوجّهاً إلى أعماق المفاهيم وعروق المعاني، فإنّ ناشئة الليل الى الله تعالى أثبت قدماً وأشدّ وطأً، لمساعدة السكوت والظلمة، وعدم الصوارف والمشاغل، ويصير بذلك أقوم قولاً وأنفذ كلاماً في الآخرين، لما فيه من الخلوص، وأنّ لك في النهار وقتاً واسعاً وفرصة طويلة سبحاً بالذهاب والإياب لسائر الأُمور، والتسريع في العبادة، فقد جعل الله الليل لباساً والنهار معاشاً، فاغتنم الليل والزلف منه، واذكر اسم ربّك ربّ المشرق والمغرب، وانقطع عن الدنيا وما فيها متوجّهاً إليه تعالى تبتيلاً وتضرّعاً وإخلاصاً، واهجر الآخرين هجراً جميلاً، لا يبعدك عنهم في المجتمع، ولا يبعدهم عنك في هدايتهم، فاتّخذ الله تعالى وكيلاً تعتمد عليه في المشاكل، وتستمدّ منه في المهامّ، وذر الآخرين المكذِّبين المترفين، واصبر على ما يقولون طعناً بك وتكذيباً عليك، فإنّ لدينا لهم أنكالاً وجحيماً، وعلى هذا السياق ينتهي الكلام الى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً﴾[1].

ومن المعلوم أنّ المصداق مع تلك الخصوصيّات لا يكون إلّا شخص الرسول الأكرم والنبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله، وأنّ القول الثقيل ليس إلّا أمر الرسالة والتصدّي للهداية، وهو هذه التذكرة، كما أنّ الأمر كذلك في آيات سورة المدّثّر الآمرة بالقيام والإنذار[2].

(١) المزّمّل ٧٣: ١٩.

(٢) ولا ينافي ما ذكرناه مع اختصاص ذلك بنفسه الشريفة وأنّ السورة مكّيّة ومن عتائق ←

ولا نعلم إلى هنا من تلك الآيات بنفسها بحثاً عن صلاة الليل أو الإشارة إليها، وقراءة القرآن والتضرّع الى الله تعالى يعمّها، وإذا كانت السنّة الشريفة تكفّلت الأمر ببيانها بحدودها وركعاتها فلا افتقار إلى ما تكلّفه المفسّرون و مؤلّفو آيات الأحكام (رضوان الله عليهم) لتطبيق الآيات على صلاة الليل، وقد أُشير إليها إجمالاً في الآية السابقة ـ آية التهجّد ـ كما عرفت(١).

ثمّ إنّ آخر تلك الآيات يشير الى توسعة ذلك التمرّن والاستعداد منه صلّى الله عليه وآله ليشمل الاصحاب(٢) وأنّ مركز العمل لابدّ وأن يتّحد مع طائفة من الذين معه في الصلابة والاستقامة حتّى يتمكّنوا بعونٍ من الله تعالى فيما عليهم، فيقول: إنّ ربّك يعلم أنّك وطائفةً من الّذين معك تقومون في أواخر الليل قريباً من ثلثه الثالث أو نصفه أو قبل الانتصاف في اواخر الثلث الأوّل، وذلك عبارة أُخرى عمّا كان في أوّل الآيات من نصف الليل أو زائداً عليه أو ناقصاً عنه قليلاً، فإنّ قبل الانتصاف يكون من أواخر الثلث الأوّل، وبعده زائداً عليه يكون من أواخر الثلث الثاني، أو أوائل الثلث الثالث أدنى من ثلثي الليل، والله تعالى المدبّر للأمر المقدِّر للّيل والنهار طولاً وقصراً يعلم أنّك وطائفة من الّذين معك تقومون من تلك الأوقات من الليل، ولن تحصوه، حيث يعسر عليكم ذلك، مع وجود المرض والسفر في

← السور، لإمكان قراءة النازل قبله أو ما ذكر من النزول عليه أوّلاً، ثمّ التفصيل حسب المواقع، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ﴾ (طه ٢٠: ١١٤).

(١) مرّ في ص ٨٤، الآية (الثانية) من الفصل الثالث.

(٢) لا سيّما على ما ورد من أنّ المراد هو عليّ عليه السلام وأبو ذرّ رضي الله عنه كما في تفسير جوامع الجامع ٣: ٦٦٨، ومجمع البيان ١٠: ١٦٨، كلاهما عن الحاكم الحسكاني صاحب شواهد التنزيل ٢: ٢٩١ ـ ٢٩٢ ح ١٠٣٦، عن أبي صالح عن ابن عبّاس، وأمّا في ح ١٠٣٧ عن عطاء عن ابن عبّاس: أنّه عليّ.

الجهاد وسائر الأعذار، فتاب عليكم، وعفا عنكم، فاقرأُوا ما تيسّر من القرآن.

والإنصاف أنّه بعد ما عرفنا أنّ نافلة الليل بخصوصيّاتها وقراءة القرآن فيها، والدعاء والابتهال حالها من السنّة المبيّنة تفصيلاً مضافاً إلى آية التهجّد، وعطف طائفة من الّذين مع الرسول صلى الله عليه وآله في المقام، نطبّق الآيات عليها، ونستدلّ بها على وجوبها على نفسه الشريفة والاستحباب لغيره، وإلّا فالآيات بنفسها عامّة لا تختصّ بها كما عرفت[١].

وأوّل من صرّح بأنّ المراد من القيام في المقام للصلاة من الفقهاء والمفسّرين شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله في التبيان قال: إنّه عبارة عن الصلاة بالليل[٢]، واستقرب ذلك صاحب مسالك الأفهام بقوله: وهو قريب[٣]، وقال الراوندي: وهذا أمرٌ من الله لنبيّه عليه السلام بقيام جميع الليل إلّا القليل منه، والخطاب معه حين التفّ بثيابه تأهّباً للصلاة، وقيل: التفّ بثيابه للنوم[٤].

وقال الفاضل المقداد في كنز العرفان: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ﴾ سمّى به النبيّ صلى الله عليه وآله تهجيناً لما كان عليه؛ لأنّه كان نائماً أو مرتعداً لما دهشه ابتداء الوحي فتزمّل بقطيفة أو تحسيناً؛ إذ روي أنّه كان يصلّي متلفّفاً بمرط[٥] مفروش بعضه على عايشة إلى قوله ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ أي إلى الصلاة[٦].

---

(١) مرّ آنفاً بيانه.

(٢) التبيان ١١: ٣٩٦، بالمعنى، وورد نصّاً صريحاً في مجمع البيان ١٠: ٣٧٧.

(٣) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٢١٨، المتوفّى أواسط القرن الحادي عشر هـ. ق.

(٤) فقه القرآن ١: ١٢٥، المتوفّى سنة ٥٧٣ هـ. ق، والقائل الشيخ الطوسي سنة ٤٦٠ هـ. ق. في التبيان ١١: ٣٩٤.

(٥) المرط: بالكسر جمع مروط، كلّ ثوب غير مخيّط، كساء من صوف ونحوه يؤتزر به. المنجد، لم يرد في كتب اللغة: غير مخيط، بل ورد بـ«وقيل».

(٦) كنز العرفان ١: ١٤٩ ـ ١٥٠، المتوفّى سنة ٨٢٦ هـ. ق.

وقال المحقّق الأردبيلي رحمه الله في الزبدة: أي قم الليل أيّها المزّمّل بالثياب، أو بأعباء النبوّة للصلاة في جميع الليل، أو أنّ القيام بالليل كنايةٌ عن الصلاة بالليل. وقال في مجمع البيان[١]: إنّه عبارة عن الصلاة بالليل[٢]، انتهى.

وظاهر المستفاد من تلك الكلمات، الاعتماد على مقالة الطوسي رحمه الله وصريح استقراب الآخرين وجود معنىً آخر وهو ظهور الآية من القيام لترتيل القرآن كما ذكرنا[٣]، مع أنّ صريح روايات الباب أنّ وقت نافلة الليل بعد منتصف الليل، ولا يساعد على ذلك قوله تعالى: ﴿أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً﴾ على التفسير المذكور، نشير إلى بعضها:

١ ـ محمّد بن الحسن بإسناده عن عبدالله بن زرارة[٤]، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلّى العشاء آوى إلى فراشه ولم يصلِّ شيئاً حتّى ينتصف الليل»[٥].

٢ ـ وفي سند محمّد بن مسلم أُضيف: «لا في شهر رمضان ولا غيره»[٦].

٣ ـ وبالإسناد، عن عمر بن أُذينة، عن فضيل، عن أحدهما عليهما السلام: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يُصلّي بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة»[٧].

والظاهر أنّها كانت مع نافلة الصبح. نعم، يجوز التقديم على نصف الليل إذا خاف المانع لهما في ليالي القصار أو في السفر أو البرد على ماورد

---

(١) مجمع البيان ١٠: ٣٧٧.
(٢) زبدة البيان: ٩٤، صلاة الليل.
(٣) مرّ آنفاً.
(٤) كذا في الوسائل، وفي الفقيه وهامش المخطوطة من الوسائل: «عبيدالله بن زرارة».
(٥) وسائل الشيعة ٤: ٢٤٨، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت ح ١، وفيه: محمّد بن عليّ بن الحسين، ورواه الشيخ بإسناد آخر موثّق كالصحيح في تهذيب الأحكام ٢: ١١٨ ح ٤٤٣.
(٦ و٧) وسائل الشيعة ٤: ٢٤٨، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت ح ٤ و٣.

في روايات الباب فراجع[١].

وممّا ذكرنا يعلم أنّه لا يتمّ الاستدلال بتلك الآيات على كفاية ما يتيسّر من القرآن في الصلاة بعد الفاتحة، وعدم وجوب سورة كاملة، كما عن بعض العامّة[٢]، والسنّة الشريفة بحمد الله أوضحت الأمر من غير إجمال.

ومحصّل الكلام أنّك لا تجد في السنّة المباركة ما يتمّ الاعتماد عليه في الحكم بوجوب سورة كاملة بعد الفاتحة، ولذلك ذهب الى عدم الوجوب جمع من الأصحاب، مثل الإسكافي[٣] وابن أبي عقيل[٤] والمحقّق[٥] والعلاّمة[٦] وغيرهم[٧]، إلاّ أنّ الشهرة العظيمة بين المتقدّمين الّذين كانت الروايات على منظرهم بالوجوب، يورث الوهن في جواز الترك، مع سيرة النبيّ صلى الله عليه وآله على الفعل وقوله: «صلّوا كما رأيتموني أُصلّي»[٨]، وسائر المستحبّات في صلاته قد علم بدليل خارج، ولم يعلم ذلك فيها، وتفصيل الكلام في المفصّلات ونقل البحث صاحب المستمسك رحمه الله[٩].

---

(١) وسائل الشيعة ٤: ٢٤٩، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت.

(٢) وفي الكنز (١: ١٢٩) عن أبي حنيفة كفاية ثلاث آيات من آي القرآن، ويدفعه قوله صلى الله عليه وآله: «لا صلاة إلاّ بفاتحة الكتاب»، ومجمع الزوائد ٢: ١١٥ وعوالي اللآلي ١: ١٩٦ ح ٢ و٢: ٢١٨ ح ١٣ و٣: ٨٢ ح ٦٥ وغيرها. والظاهر أنّ ما فهمه الفاضل صاحب كنز العرفان رحمه الله في غير محلّه، وأنّ مراد أبي حنيفة كفاية ثلاث آيات بعد فاتحة الكتاب كما هو مصرّح به في كتبهم، الفقه على المذاهب ١: ٢٥٤.

(٣) نقله العلاّمة في مختلف الشيعة ٢: ١٤٢.

(٤) نقله الفاضل الآبي في كشف الرموز ١: ١٥٣.

(٥) المعتبر ٢: ١٧١ ـ ١٧٣.

(٦) مختلف الشيعة ٢: ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٧) النهاية: ٧٤.

(٨) بحار الأنوار ٨٥: ٢٧٩، وعوالي اللآلي ١: ١٩٧ ح ٨ وسنن الدارقطني ١: ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ح ١ وسنن البيهقي ٢: ٣٤٥.

(٩) مستمسك العروة الوثقى ٦: ١٤٨ ـ ١٥٤.

وحاصل الآيات بلسان آخر أنّها تُنهض الرجل المسؤول، وتُثيره، وتوجّه تفكيراته نحو الأهداف العالية من إنقاذ الغرقى في أمواج الشهوات، وإرشاد الضالّين في مسالك الترّهات إلى الحقّ والفضيلة، إلى الدين والشريعة، إلى الله والسعادة، وعلى الهادي البشير النذير القيام بالهدف والتعاون مع الّذين معه، والتنبّه إلى أنّ الاُمور بيد الله تعالى، وأنّه يهدي مَن يشاء، ويضلّ مَن يشاء، وليس على الرسول إلّا البلاغ، وليس التوفيق إلّا من عنده تعالى، وليس للإنسان إلّا ما سعى، فمن اصابته حسنة فمِن الله، ومَن أصابته سيّئة فمن نفسه، فإنّه هو الّذي ضلّ بنفسه وأضلّ غيره عن الطريق السويّ ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾(١) من تسلسل العوامل وتسبّب الأسباب والوسائل، وفّقنا الله تعالى وإيّاكم للقيام في الليالي، وقراءة القرآن، والابتهال والتضرّع إلى الله تعالى تهيّؤاً واستعداداً للقيام في سبيل الحقّ وطريق الخير، القول الثقيل من إعلاء كلمة التوحيد، وتدمير أساطين الشرك إن شاء الله.

نافلة الليل

وأمّا ما يمكن أن يستدلّ بها على حكم صلاة الليل ونافلتها فآيات:

الاُولى: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾(٢).

بعد قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾(٣).

فإنّ التهجّد هو التيقّظ عن النوم، كما في المفردات قال: الهجود النوم والهاجد

---

(١) النساء ٤: ٧٨.　(٢) الإسراء ١٧: ٧٩.　(٣) الإسراء ١٧: ٧٨.

النائم والتهجّد إزالته، ومعناه التيقّظ، وذلك حثّ على إقامة الصلاة في الليل[١].

ومن المعلوم أنّ الأمر به بعد الأمر بإقامة الصلاة لدلوك الشمس أي صلاة الظهر ـ وصلاة قرآن الفجر إلى صلاة الصبح نافلة له صلى الله عليه وآله أي زائداً على صلاته اليوميّة ـ يدلّ على وجوب ذلك عليه كما لا يخفى.

أمّا الوقت وسائر الخصوصيّات فمستفاد من السنّة إن لم نقل بدلالة الآية السابقة من سورة المزمّل[٢].

الثانية: قوله تعالى في توصيف عباد الرحمن: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِيَاماً﴾[٣].

بتقريب أنّ التبييت كما صرّح به المفردات يقال: بات أقام بالليل كما يقال: ضلّ بالنهار ـ إلى قوله ـ: وبات فلان عبارة موضوعة لما يفعل بالليل كظلّ لما يُفعل بالنهار وهما من باب العبادات[٤]، انتهى.

وعليه، فالبيتوتة والتبييت للربّ سيّما بوصف السجود والقيام لا ينطبق إلّا على صلاة الليل، وتوصيف عباد الرحمن في مقام المدح زائداً على أنّهم يمشون على الأرض هوناً وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً، وذلك في النهار عادةً، بأنّهم في الليل يدعون ربّهم سُجّداً وقياماً يدلّ على رجحان ذلك واستحبابه وأجلى المصاديق صلاة الليل، أمّا الوقت وسائر الخصوصيّات فمستفاد من السنّة كما قلنا[٥].

الثالثة: قوله تعالى لدى توصيف الّذين يؤمنون بآيات الله بأنّهم: ﴿الَّذِينَ إِذَا

(١) المفردات في غريب القرآن: ٥٣٦، مادّة «هجد».
(٢) مرّ في ص ٩٣، خاتمة الفصل.
(٣) الفرقان ٢٥: ٦٤.
(٤) المفردات في غريب القرآن: ٦٤ ـ ٦٥، مادّة «بيت».
(٥) مرّ آنفاً.

*ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّداً وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ * تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾*[١].

فإنّ التجافي عن المضجع والتباعد عن الفراش ليس إلّا التيقّظ عن النوم وهو التهجّد، وإذا كان لدعاء الربّ خوفاً وطمعاً كانت صلاة الليل أجلى المصاديق، سيّما مع ملاحظة الترادف مع الإنفاق ممّا رزقناهم الرادف مع الصلاة في كثير من الآيات وإن كان يشمل مطلق الدعاء والابتهال للربّ من غير الصلاة أيضاً.

والتوصيف سيّما مع كلمة الانحصار: *﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ﴾*، يدلّ على أنّ ذلك مطلوب مرغوبٌ فيه علىٰ حدّ الاستحباب على الأقلّ، فلا تغفل.

أمّا الاستدلال بآياتٍ مثل قوله تعالى:

﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾[٢].

وقوله تعالى: *﴿كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ * وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾*[٣].

وقوله تعالى: *﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلاً * وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلاً طَوِيلاً﴾*[٤].

بتقريب أنّ القنوت والاستغفار بالأسحار وكذلك السجود والتسبيح فيه ليلاً ينطبق على صلاة الليل، سيّما لما ورد في قنوت ركعة الوتر من الاستغفار للمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات وعلى الأقلّ للأربعين منهم، مع أنّ السجود في الجزء الطويل من الليل والتسبيح لا يساعد إلّا على صلاة الليل، سيّما أنّ ذكر الربّ بكرةً وأصيلاً المشير إلى صلاة الصبح والمغرب والعشاء أو الظهر والعصر قبل الآية تؤيّد ذلك.

---

(١) السجدة ٣٢: ١٥ ـ ١٦.
(٢) آل عمران ٣: ١٧.
(٣) الذاريات ٥١: ١٧ ـ ١٨.
(٤) الإنسان ٧٦: ٢٥ و٢٦.

فيه ما لا يخفى من أنّ التطبيق والتأويل غير التفسير والاستدلال بظاهر الآيات ومفاد الكلمات غير الاستفادة من الباطن؛ فإنّ الاستغفار بالليل وفي الأسحار مستحبّ بنفسه، بل في أيّ وقت وإن كان لا ينافي أن يقع في الصلاة أو قنوت الوتر، وقد عرفت أنّ القنوت الخشوع في العبادة لا ما هو مصطلح الفقهاء العظام.

وكذلك السجود والتسبيح مع أنّ قلّة الهجع[1] في الليل لا يستلزم الصلاة ولا ينافيها كما لا يخفى.

(١) الهجع: النوم، كما في الصحاح ٣: ١٣٠٥، وتاج العروس ١١: ٥٣٧، ولسان العرب ٨: ٣٦٧ مادّة «هجع».

الفصل الرابع
في القبلة

هذا الفصل في ما يدلّ على أنّه لا بدّ من استقبال القبلة حال الصلاة والتوجّه إليها، وفي المقام آيات بيّنات:

﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا قُل لِّلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ * قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ * وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾[1].

---

(١) البقرة ٢: ١٤٢ ـ ١٤٥.

الآيات بصراحتها تدلّ على انّ الّذين أُوتوا الكتاب وأكثرهم اليهود[١] تفوّهوا في أمر القبلة الّتي كان المسلمون يتّجهون إليها في صلواتهم، وهي البيت المقدّس، بأقاويل سخيفة أورثت الحزن في قلب رسول الله صلى الله عليه وآله، فأخذ يقلّب وجهه في السماء ويشكو إلى الله بثّه وحزنه، فأنزل الله تعالى قوله: ﴿قَدْ نَرىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾، فأمره الله تعالى بالانصراف عن القبلة الأُولى إلى الأُخرى، بقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ...﴾ ولو في داخل بيت المقدس ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾[٢] وكان ذلك في المدينة في أوائل الهجرة المباركة وبين الصلاة، فهال ذلك على البطّالين والسفهاء من اليهود الّذين أُوتوا الكتاب، مع أنّهم يعلمون أنّه الحقّ من ربّهم فقالوا: ﴿مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾، وتأوّلوا أنّ هذا الأمر المهمّ موكول بشخص، أو أنّه يتمّ على رأيه، وفسّروا تحويله بالأوهام والأخيلَة، فقال تعالى لرسوله صلى الله عليه وآله: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ﴾[٣] فإنّهم لئن أتيتهم ﴿بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[٤] ولئن اتبعتهم ما تبعوا قبلتك، كما أنّه لا يتبع بعضهم قبلة بعض، فإنّهم المعاندون المجادلون الضالّون، وبعد ذلك ليس عليك رعايتهم أو مماشاتهم، وأنّ أمر التشريع بيد الله تعالى وأنّ له المشرق والمغرب، وأنّه ﴿يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٥].

فالواجب بعد ذلك تولّي الوجه شطر المسجد الحرام وجعله قبلة، والمستفاد

---

(١) فإنّ أكثر أهل الكتاب حال ظهور الإسلام في جزيرة العرب كانوا هم اليهود، وهم أشدّ عداوة للإسلام وفتنة للمسلمين، حتّى زماننا هذا خذلهم الله بحزبهم الصهيوني.

(٢) وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمون يتّجهون في صلاتهم إلى بيت المقدس ويجعلونه قبلةً لهم، وكذا الكعبة المقدّسة قبل التحويل وبعده، فالقبلة الكعبة، وفي الإفراد والجمع تصريح بعد اختصاص ذلك بنفسه الشريفة كما هو ظاهر.

(٣) الحجر ١٥: ٣. (٤) البقرة ٢: ١٤٥. (٥) البقرة ٢: ١٤٢.

من قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أنّ كلّ جزء منه قبلة، وهو خلاف الظاهر، ولا سيّما بعد ظهور قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ فيمن كان خارجاً عن المسجد، وأنّ عليه التولّي والتوجّه إليه، وأمّا مَن كان فيه فيستشعر حكمه وهو استقبال الكعبة الصادق عليه التولّي نحو المسجد الحرام بنحوٍ مطلق.

فالقبلة لمن كان في المسجد هي الكعبة، ولمَن كان خارجاً عنه هي المسجد الحرام سواءً كان في مكّة أو في بلد آخر، إلّا أنّه باستقباله بلدة مكّة يصدق عليه استقباله المسجد والكعبة، كما يصدق استقبال الكعبة على مستقبل المسجد في مكّة في الجملة، فإنّ كلّ جرم تتّسع جهته وشطره كلّما بعد عنه، فالقبلة هي المسجد، بل الكعبة مطلقاً، لا أنّ مكّة قبلةٌ كما عن البعض[1].

ومحصّل الكلام: أنّ القبلة حسب صراحة الآية قد تحوّلت إلى المسجد الحرام، وبعد ذلك: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾.

ومن المعلوم أنّ المسجد الحرام بما هو ـ من غير نظر إلى الكعبة ـ لم يكن له احتراماً خاصّاً زائداً على المسجديّة، بل هو محرّم ومحترم بما أنّه يشتمل على الكعبة البيت الحرام، وبذلك زاد في شرفه ومقامه وجُعل قبلةً، وسُمّي المسجد الحرام.

لذلك لابدّ وأن يكون تولّي الوجه إليه مع التولّي إلى الكعبة ملاك الشرف والفضيلة، ولا يجوز استقبال المصلّي بعض أجزاء المسجد وجدرانه والكعبة على خلفه أو أحد جانبيه سواء كان منفرداً أو في صفٍّ طويل حتّى يستقبل الكعبة أيضاً.

وعليه، القبلة نفس جرم الكعبة وبقعتها لمَن كان في المسجد الحرام. وقد

(١) التفسير الكبير ٣٠: ١٦٣، ذيل الآية ١٨ من سورة الجنّ.

﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِياماً لِّلنَّاسِ﴾[١] وهو ﴿أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً﴾[٢]. وقال تعالى: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[٣].

ومعلوم أنّ الطواف لا يتحقّق إلّا حول البيت، وكذلك العكوف لديها، والصلاة كذلك.

هذا على القول بأنّ الشطر: الجهة والطرف، كما هو الظاهر والحقّ. قال الراوندي رحمه الله: شطر المسجدالحرام:نحوه وتلقاؤه، وعليه المفسّرون وأهل اللغة[٤].

وقال الفاضل المقداد: والشطر هو النحو والجهة؛ قاله الجوهري[٥] وقول الجبائي إنّ الشطر النصف باطل باتّفاق المفسِّرين[٦].

وقال المحقّق الأردبيلي رحمه الله: فولّ: أي فاجعل تولية وجهك جهة المسجد وسمته، واصرفه نحو المسجد المُحرّم فيه القتال، وإخراج الملتجئ والمصيد وباقي ما يحرم على المُحرم[٧].

وقال الفاضل الجواد الكاظمي: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ نحو المسجد الحرام وتلقاءه، وقيل: الشطر: النصف[٨]، ولمّا كانت الكعبة واقعةً في المسجد الحرام في النصف من جميع الجوانب اختير هذه العبارة ليعرف أنّ الواجب التوجّه إلى بقعة الكعبة. ورُدّ بالفرق بين النصف والمنتصف والمكلّف

---

(١) المائدة ٥: ٩٧. (٢) آل عمران ٣: ٩٦. (٣) البقرة ٢: ١٢٥.
(٤) فقه القرآن ١: ٩٠. (٥) الصحاح ٢: ٦٩٧، مادّة «شطر».
(٦) كنز العرفان ١: ٨٤. (٧) زبدة البيان: ص ٦٤.
(٨) الصحاح ٢: ٦٩٧، مادّة «شطر» ومعجم مقاييس اللغة ٣: ١٨٦، مادّة «شطر» ولسان العرب ٤: ٤٠٦، مادّة «شطر».

مأمورٌ بالثاني دون الأوّل[١].

وفي المفردات: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ إلى جهته ونحوه[٢].

وأمّا لو قلنا: إنّ شطر الشيء جزؤه وبعضه، وأنّ الكعبة هي المراد منه، كما ذكر الأُستاذ رحمه الله في الميزان[٣] فهو أصرح في بيان المقصود، وإن كان يستلزم ذلك تقدير شيء للربط بين متعلّق الأمر والشطر مع استمداده رحمه الله من سابقة كون الصخرة في القدس قبلةً.

وكيف كان فالقبلة هي الكعبة أوّلاً، أمّا أنّها لم تذكر في الآية وذكر المسجد الحرام فقد قيل[٤]: لأنّها نزلت في المدينة، وهو جهة الكعبة للنائي وهي القبلة بعد الكعبة لمن لم يكن في المسجد الحرام. وقد قلنا: إنّه قبلة بما هو مشتمل على الكعبة ويكون جهةً لها فالقبلة: الكعبة، وجهتُها المسجد الحرام، كما هو المشهور بين أصحابنا الإماميّة، والشيء تتّسع جهته كلّما بعد عنه بشكل مخروط يُناسب قائمته رأسه.

ولا يتمّ ما يقال: إنّ الباب قبلة لمَن في البيت، وهي قبلة لمَن في المسجد، وهو قبلةً لمَن في مكّة، ومكّة قبلة لمن في الحرم، وهو قبلةٌ للنائي، كما لا يخفى[٥]، والروايات[٦] المشيرة إليها ضعاف.

---

(١) مسالك الأفهام ١: ١٥٩.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٢٦٠، مادّة «شطر».

(٣) الميزان ١: ٣٢٥، ذيل الآية ١٤٥ من سورة البقرة.

(٤) قال صاحب مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ١٦٠: لأنّ هذا الحكم بالنسبة إلى البعيد وذلك لأنّ الآية نزلت في المدينة، ولا ريب أنّ استقبال العين من البعيد حرجٌ عظيم.

(٥) منهم: المفيد في المقنعة: ٩٥ والشيخ في النهاية: ٦٢ ـ ٦٣ والمبسوط ١: ١١٩ وابن حمزة في الوسيلة: ٨٥ وسلّار في المراسم: ٦٠ وابن زهرة في غنية النزوع: ٦٨ والقاضي في المهذّب ١: ٨٤ وانظر جامع المقاصد ٢: ٤٨.

(٦) راجع وسائل الشيعة ٣: ٣٠٣ ـ ٣٠٤، الباب ٣ من أبواب القبلة؛ وفيه روايات أربع.

وعليه، فلا يلزم أن يكون المصلّي محاذياً لوسط الخطّ الواقع تحت قائمة المخروط الّذي هو متسع الجهة، كما لا يجوز أن يكون خارجاً عن محاذاته؛ فإنّه خروج عن جهة.

وعليه، فما ذكره المحقّق الأردبيلي ﷺ: من أنّ أمر القبلة واسع جدّاً، وليس يضيق وفيه وسعةٌ وقناعةٌ بأدنى التوجّه المناسب إلى جهة البيت، كما يفهم من كلام بعض الأصحاب مثل المحقّق الثاني ﷺ[1] من أنّه لابدّ من حصول زاويتين قائمتين من الخطّ الخارج من بين عيني المصلّي الواصل إلى الخطّ الّذي هو الجهة، مع أنّه ما بين الخطّ الجهتي[2]؛ لا يخلو من نظر بعد ما كانت القبلة الجهة ورأس المخروط يحاذي بين الخطّ الجهتي ووسطه، إلّا أنّ جهة الشيء تتّسع عن نفس الشيء كلّما بعُد عنه. ولا ينافي ذلك مع ما ذكر في الذكرى: من أنّه لا يجوز الانحراف ولو قليلاً[3]؛ فإنّ الانحراف عن الخطّ الّذي هو متّسع الجهة خروجٌ عن القبلة. فدقّق.

ثمّ إنّك تعلم أنّ النقطة طرف الخطّ وهو طرف السطح وهو طرف الحجم وهو ذو سطوح وأطراف، والكعبة مكعّبٌ ذو أضلاع وسط المسجد الحرام.

كما تعلم أنّ المواجهة والاستقبال عبارة عن توجّه المصلّي بوجهه وبمقاديم بدنه من الرأس حتّى القدم إلى القبلة، بحيث يتّصل الخطّ الممتدّ من بين عينيه أو قدميه إلى الكعبة مستقيماً إذا كان في المسجد الحرام.

وتعلم أنّ الخطّ المستقيم هو أقصر الخطوط بين النقطتين مقام المصلّي والكعبة، فلا يتصوّر إلّا خطّاً واحداً، والمصلّي إذا كان منفرداً واحداً فلا كلام، وأمّا

---

(١) جامع المقاصد ٢: ٤٨.
(٢) زبدة البيان: ١٠٤ ـ ١٠٥.
(٣) نقله صاحب زبدة البيان: ٦٥، وانظر ذكرى الشيعة ٣: ١٨٠.

إذا كانوا جماعة في صفٍّ طويل أكثر من طول ضلع الكعبة المتوجّه إليه فلا تحصل المواجهة إلّا بقدر طول الضلع، وتتّصل الخطوط المتوازية من مقام كلّ منهم إلى الكعبة، وفي الزائد يخرج عنها إلّا أن يصير الصفّ منحنياً بحيث لو استطال لصار دائرةً حول الكعبة، والخطوط الممتدّة من مقام كلّ في الدائرة إلى مركزها الكعبة لا تكون موازية، بل يتشكّل من كلّ قوس من الدائرة إلى المركز شكل مخروط رأسه مركز الدائرة، فلابدّ في المسجد الحرام عند الصلاة جماعة أن تكون الصفوف بشكل الدائرة، والخطّ الدائر من مقام الإمام أضيق الدوائر وكلّما زادت الصفوف تتّسع الدوائر.

ومن ذلك تنحلّ مسألة لزوم إقامة المأمومين خلف الإمام، فإنّ خطّ دوائرهم خلف خطّ دائرة الإمام حتّى في القوس المقابل فكيف الجنبين، ولا وجه لبطلان صلاة القائمين في القوس المقابل للإمام، فإنّهم مستقبلون الكعبة قائمين في خطٍّ خلف الإمام، وهكذا الجنبين. وذلك كافٍ في صدق الخلف في مثل الجماعة الّتي لا يمكنها الاستقبال إلّا بشكل الدائرة.

ولا يبعد سقوط اشتراط كون المأموم خلف الإمام في مثل الجماعة، بل يكفي عدم التقدّم، كما صرّح به صاحب الجواهر رحمه الله؛ حيث قال: وكيف كان، فالأقوى صحّة الجماعة مع الاستدارة، والأحوط عدم أقربيّة المأموم فيها إلى الكعبة بحسب الدائرة، وأحوط منه ملاحظة الكعبة مع ذلك، وأحوط منه أقربيّة الإمام إليها دائرةً وعيناً، والله أعلم[١].

وبه قال الشهيد في الذكرى على ما حكاه الجواهر؛ حيث قال: وكأنّه إليه أومأ

---

(١) جواهر الكلام ١٣: ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

الشهيد[١]، بل وغيره[٢]؛ باشتراطهم عدم أقربيّة المأموم إلى الكعبة من الإمام فيما صرّحوا به من جواز الصلاة جماعةً بالاستدارة على الكعبة؛ مستدلّاً عليه في الذكرى[٣] بالإجماع عليه؛ عملاً في الأعصار السالفة[٤].

هذا مع أنّا لا نرى في روايات الباب النهي عن الجماعات الّتي كانت تشكّل في المسجد الحرام في صدر الإسلام وزمن الأئمّة عليهم السلام وكانت الصفوف دوائر لا محالة.

قال الفاضل المقداد رحمه الله: ... يلزم من ذلك أن يكون أهل العالم في صلواتهم على دوائر حول المسجد بعضها صغيرة قريبة وبعظها كبيرة بعيدة[٥]. والأمر كذلك.

هذا كلّه بالنسبة إلى داخل المسجد الحرام واضحٌ لا كلام فيه، وأمّا بالنسبة إلى الخارج فقد عرفت أنّ القبلة الجهة[٦]، وتتّسع كلّما بعُد عنه أكثر فأكثر وإن كان قد يُتصوّر بشكل الدائرة، فالتفت.

وفي روايات الباب التصريح بأنّ القبلة الكعبة لمن في المسجد والمسجد لغيره. ففي النبوي قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الكعبة قبلةٌ لأهل المسجد والمسجد قبلةً لأهل الدنيا»[٧].

وفي تفسير الطبرسي عن أُسامة قال: خرج النبيّ صلى الله عليه وآله من البيت فصلّى ركعتين مستقبلاً بوجهه الكعبة فقال: هذه القبلة مرّتين[٨].

---

(١) ذكرى الشيعة ٣: ١٦١.
(٢) مسالك الأفهام ١: ٣٠٨ ورسائل الكركي في الجعفريّة (رسائل الكركي) ١: ١٢٧.
(٣) ذكرى الشيعة ٣: ١٦١. (٤) جواهر الكلام ١٣: ٣٧٧ ـ ٣٧٨.
(٥) كنز العرفان ١: ١٠٣. (٦) في ص ١٠٩.
(٧) سنن البيهقي ٢: ٩ ـ ١٠، ووسائل الشيعة ٤: ٣٠٣ ـ ٣٠٤، الباب ٣ من أبواب القبلة، وفيه: عن أبي عبدالله عليه السلام.
(٨) لم نعثر عليه، ولكن راجع جامع البيان (لابن جرير الطبري) ٢: ٣٢، ح ١٨٦٣.

وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «أنّه قال: لا صلاة إلاّ إلى القبلة، قال: قلت: وأين حدّ القبلة؟ قال: ما بين المشرق والمغرب قبلةٌ كلّه»[١].

قال الشهيد في الذكرى: هذا نصٌّ في الجهة[٢].

ولو كانت القبلة جرم الكعبة وبناءها فقط مطلقاً لاستلزم بطلان صلاة الجماعة في صفّ أطول من ضلع الكعبة مع عدم إمكان إحراز المحاذاة ولزوم الحرج الشديد.

وقد تبيّن من ذلك كلّه أنّ القبلة الكعبة بعينها لمَن في المسجد، وجهة الكعبة للخارج عن المسجد، وبه قال أيضاً أكثر فقهاء العامّة، نشير إلى بعض المتقدّمين منهم؛ قال القدوري في المختصر: إذا صلّى الإمام في المسجد الحرام تحلّق الناس حول الكعبة[٣].

وقال ابن مسعود القاساني في بدايع الصنايع: فإن كان قادراً يجب عليه التوجّه إلى القبلة إن كان في حال مشاهدة الكعبة، فإلى عينها أيّ جهةٍ كانت جهات الكعبة، وإن كان نائياً عن الكعبة غائباً عنها يجب عليه التوجّه إلى جهتها، وهو قول عامّة مشايخنا[٤].

وقال عبد الجليل الحنفي في الهداية: من كان بمكّة ففرضه إصابة عينها ومَن كان غائباً ففرضه إصابة جهتها، وهو الصحيح؛ لأنّ التكليف بحسب الوسع[٥]. وقريب من ذلك ما قاله ابن قدامة في فقه أحمد بن حنبل[٦] وغيره[٧] في كتبهم.

---

(١) وسائل الشيعة ٤: ٣٠٠، الباب ٢ من أبواب القبلة ح ٩.
(٢) ذكرى الشيعة ٣: ١٦٠.
(٣) المختصر ٣: ١٨.
(٤) بدائع الصنائع ١: ١١٨.
(٥) الهداية للمرغيناني ١: ٤٥.
(٦) الكافي في فقه أحمد بن حنبل ١: ٢٣٤.
(٧) المغني ١: ٤٥٦ ـ ٤٥٧.

ثمّ إنّ من تبيّن له ذلك بالعلامات ومعرفة الجهات والأجهزة فهي، وإلّا فمَن كان في محلّ غائم وشبهه يكفيه التوجّه إلى جهة واحدة بعد التحرّي وعدم الدليل، ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ...﴾[١]، ولكن مقتضى اشتراط القبلة التوجّه إلى جهات اربع مع سعة الوقت طلباً للفراغ بعد اشتغال الذمّة، والحكم بكفاية جهة واحدة مستنداً إلى الآية المباركة لو كانت راجعة الى القبلة مشكل، ولا يساعده السياق.

وتفصيل صور المسألة وأحكامها وطرق استكشاف القبلة وأقسامها ذُكر في المفصّلات فراجع.

والآية عندنا من آيات المعارف العالية الراجعة إلى مسألة التوحيد وسعة قدرته تعالى وبقاء وجهه وكثرة آياته رديف الآيات الأُخرى من الباب مثل قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾[٢]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[٣]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[٤]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[٥] وغير ذلك. وقد أشار إلى ذلك عليّ عليه السلام في قوله:«مع كلّ شيء لابالممازجة وغيركلّ شيء لابالمغايرة»[٦]. وقوله عليه السلام: «ما رأيت شيئاً إلّا وقد رأيت الله قبله وبعده ومعه»[٧].

فإنّ وجود كلّ شيء وتحقّقه من فيض بحت الوجود ودوام إفاضته برحمته تعالى، ففي كلّ شيء له آيةٌ تدلّ على أنّه واقع، وذلك معنى قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا

---

(١) البقرة ٢: ١١٥. (٢) فصّلت ٤١: ٥٣. (٣) الحديد ٥٧: ٤.
(٤) قّ ٥٠: ١٦. (٥) القصص ٢٨: ٨٨.
(٦) نهج البلاغة: ٤٠، الخطبة الأُولى، لصبحي الصالح، وفيه: ... لا بمقارنة... لا بمزايلة.
(٧) شرح دعاء السحر: ١٤٦، شرح الأسماء الحسنى ١: ١٨٩.

﴿فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[١]، ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾[٢]، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[٣]، ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾[٤]، ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾[٥] وغير ذلك. فإنّ الشيء الموجود لا يمكن أن يغيب عن وجوده وهو شعاع حقيقة الوجود وظلّه، وتفصيل الكلام في محلّه.

---

(١) المائدة ٥: ٩٧.
(٢) يونس ٩: ٦٢.
(٣) الأنعام ٦: ٥٩.
(٤) غافر ٤٠: ١٩.
(٥) الأنعام ٦: ٧٣.

الفصل الخامس

في مكان المصلّي ولباسه

الأوّل: مكان المصلّي

قال تعالى: ﴿*إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللهِ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللهَ فَعَسَىٰ أُولٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ*﴾[1].

قد يستظهر من الآية الكريمة أنّ تعمير مساجد الله هو العبادة فيها، وأفضل العبادة الصلاة، فتدلّ على استحبابها فيها، بعد العلم بعدم الوجوب والاختصاص؛ لقوله صلى الله عليه وآله: «جُعلت ليَ الأرض مسجداً وطهوراً»[2].

وعندنا الأمر غير ذلك، وتهدف الآية لرفع ما ذكر، فإنّها نازلة بعد قوله تعالى: ﴿*مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ*﴾، وناظرة إلى أنّ الشرك لا يساعد على عمران المسجد، بل الإيمان، وأنّ المؤمنين هم الذين آمنوا بالله تعالى واليوم الآخر أي

---

(١) التوبة ٩: ١٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٤٠ ح ٧٢٤ والأمالي للصدوق: ٢٨٥ ح ٣١٥ والخصال: ٢٩٢ ح ٥٦ ومسند أحمد ٢: ٢٤٠ و٥: ١٦١.

المبدأ والمعاد، وهما أساسان من أهمّ أُسس التفكير والاعتقاد عندهم، وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وهما عمادان من أهمّ أعمدة العمل[١]، وبالجملة هم الّذين لا يخشون إلّا الله تعالى في شراشر حياتهم، وفي مختلف المجالات، وبتلك الخواصّ فهم الّذين يعمرون مساجد الله ليُذكر فيها اسمه وتعلو كلمته، ويظهر الحقّ ليغلب على الباطل.

ففي السياق أنّ تعمير المساجد يشمل بناءها وإسراجها وفرشها وغير ذلك ممّا يؤدّي إلى الاجتماع فيها، وإلى استماع الخطب والوصايا في التواصي بالحقّ والتواصي بالصبر في الله وغيره من العبادات من غير اختصاص بالصلاة.

والحاصل أنّ الآية تعني المسجد الّذي هو مركز للمسلمين ومعراج لهم، حيث يُعبد الله فيه ويُذكر، وهو محلٌّ لتنظيم المعسكرات، ومحلّ للقضاء والحكم والمشاورة وحلّ الاختلافات الطارئة، بل هو مركز لكلّ شؤون المسلمين الدنيويّة والأُخرويّة.

فعمران المسجد وإحياؤه عمران مجتمع المسلمين وإحياؤهم، فلا يعمّره إلّا الّذين آمنوا بالله واليوم الآخر وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ولم يخشوا إلّا الله، كما هو الظاهر، وأمّا المشركون الّذين يتّبعون الشهوات، ويفسدون في الأرض، فكيف يعمّرون المساجد، وهم شاهدون على انفسهم بالكفر؟ وكذلك الّذين يبتغون في دين الله عوجاً من المنافقين، الّذين يتلبّسون بلباس المسلمين، ويتظاهرون بشعاراتهم، فيبنون المساجد ضراراً وتفريقاً، ويعمّرونها إغراءً وتحميقاً، يبتغون في ذلك هدم الإسلام وتحطيم المسلمين، كما ترى ذلك في بني أُميّة ومَن حذا حذوهم إلى زماننا هذا، خذلهم الله تعالى إن شاء الله.

---

(١) والإسلام شهادتان وقرينتان.

فهم أظلم بأنفسهم ومجتمعهم من كلّ ظالم، فعلى المسلمين والمؤمنين الكفاح ضدّهم، وتدمير مراكزهم وتخويفهم بالتهيّؤ والإعداد حتّى لا يدخلوا مساجد الله ومجتمع المسلمين إلّا خائفين على أنفسهم؛ حيث قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[١].

فإنّ خزيهم في الدنيا لابدّ وأن يكون بأيدي المؤمنين، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ فإنّه لا خوف من دخول المسجد والمسلمون أحرار أحياء إلّا لمثل هؤلاء الكفرة الفجرة المتظاهرين الخونة[٢].

---

(١) البقرة ٢: ١١٤.

(٢) والجملة اسميّة مفادها الاستمرار، دون الاختصاص بالماضي، حتّى يقال: إنّه وعد المسلمين بالنصر وتخليص المساجد منهم، وقد أنجز ما وعد، وأنت ترى مكانة أكثر مساجد المسلمين ولا سيّما في بلدنا. (من المعلوم أنّ ذلك كان قبل نجاح الثورة الإسلاميّة في تلك المدن).

فإن قلت: إنّ الآية تشعر بجواز دخول المشركين المساجد، إلّا أنّه لابدّ وأن يكونوا خائفين من الله تعالى أن يعذّبهم بشركهم، أو من المسلمين بأن يخزيهم بأيديهم الفائقة القاهرة؛ لظلمهم وتجبّرهم في ذات الله وبيوته، وكيف كان لا يساعد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (التوبة ٩: ٢٨) على القول بإلقاء الخصوصيّة من الشرك والمسجد والحكم بحرمة دخول أو إدخال كلّ نجس في كلّ مسجد، ولا أقلّ من التهافت البدوي الظاهر في خصوص المسجد الحرام.

قلت: عنوان المانع عن ذكر الله تعالى في مساجده، والساعي في خرابها يعمّ المشرك عموماً من وجه؛ لاجتماعهما في المشرك المانع الساعي، وافتراقهما في المشرك غير المانع وغير الساعي، والمسلم المانع الساعي، والمشرك لا يدخل المسجد الحرام، أو كلّ مسجد ـ على ما عرفت في كتاب الطهارة ـ سواء كان ساعياً مانعاً، أو لم يكن، والمانع الساعي إذا لم يكن مشركاً يجوز له الدخول في كلّ مسجد فقهاً مطلقاً لضرورة المحاكمة لدى القاضي أو غيرها، أو لا لضرورة إلّا أنّ المسلمين لابدّ وأن يكونوا على مستوى لم يدخلوا هؤلاء المانعين عن ذكر الله المتظاهرين إلّا خائفين عن تجبّرهم في حدود الله تعالى وشرائعه، ولا يتمّ الجمع بالتفريق بين المسجد الحرام وغيره. ←

فالحاصل: أنّ الآيات راجعة إلى أمر أهمّ من مكان المصلّي، ولا كلام في جوازها في كلّ مكان مباح، وفضلها في المسجد، كما فصّلته السنّة المباركة وأرشدت إليه، بل الأهمّ من بيان حرمة المنع عن ذكر الله وتخريب المسجد كما قيل.

نعم، لا يبعد ظهور قوله تعالى: ﴿*قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ*﴾[١] في لزوم إتيان الصلاة في المسجد في الجملة؛ قضيّة عطف الأمر بدعاء الله تعالى مخلصاً له الدين بإقامة الوجوه عند كلّ مسجد، الموجب غلبة ظهوره في الصلاة جماعة أو أعمّ، مع أنّ المتعلّق إقامة الوجه عنده إذا كان، ولعلّه غير إقامته فيه، حتّى يكون عليه ذلك، وجوباً أو استحباباً فكيف لخصوص صلاة تحيّة المسجد كما لا يخفى، مع أنّ القول بأمر الربّ بالقسط جوابٌ عن قولهم: ﴿*وَإِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللهُ أَمَرَنَا بِهَا...*﴾[٢] فلا يرتبط بما بين الأشاعرة والمعتزلة في مسألة الحسن والقبح ومعنى العدل كما قيل[٣].

وكيف كان، فهو استظهار لا استدلال، وأصل الأمر ظاهر بالسنّة المباركة.

ولنتبرّك بذكر بعضها مثل قول النبيّ صلى الله عليه وآله:

١ ـ محمّد بن الحسن قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «لا صلاة لجار المسجد إلّا في مسجده»[٤].

٢ ـ عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال: «لا صلاة لمَن لم يشهد

← وفي المجمع (٥: ٢٠، ذيل الآية ٢٨ من سورة التوبة): المشرك الساعي المانع يقدم أقوى الملاكين شركه كما عرفت ويحكم بحكمه كائناً من كان.

(١) الأعراف ٧: ٢٩.

(٢) الأعراف ٧: ٢٨.

(٣) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ١٩٨.

(٤) وسائل الشيعة ٥: ١٩٤، الباب ٢ من أبواب أحكام المساجد ح ١ و٣.

الصلوات المكتوبات من جيران المسجد إذا كان فارغاً صحيحاً»[١].

٣ ـ محمّد بن عليّ بن الحسين قال: «قال النبيّ صلى الله عليه وآله: إذا ابتلّت النِعال فالصلاة في الرحال»[٢].

٤ ـ عن زريق قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة أنّ قوماً من جيران المسجد لا يشهدون الصلاة جماعةً في المسجد، فقال عليه السلام: ليحضرنّ معنا صلاتنا جماعةً، أو يتحوّلنّ عنّا ولا يجاورونا ولا نجاورهم»[٣].

٥ ـ ابن أبي عمير عن بعض أصحابه قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّي لأكره الصلاة في مساجدهم، فقال: لا تكره ـ إلى أن قال: ـ فأدّ فيها الفريضة والنوافل واقض ما فاتك»[٤].

فقه الأحاديث ظاهر؛ فإنّ مجموعها معاً تُعلن فضيلة الصلاة في المساجد سيّما لمَن جاور المسجد ولو كان المسجد للعامّة، من غير فرق بين المكتوبات الفرائض ونوافلها وقضائها، ولا سيّما لمَن كان فارغاً صحيحاً لا عذر له، وأمّا مع العذر حتّى مثل المطر فتجوز الصلاة في الرحال ولا سيّما بعد أن جُعلت الأرض كلّها مسجداً وطهوراً في شريعتنا، كما ترى في روايات الباب:

١ ـ مرسلة محمّد بن عليّ بن الحسين قال: «قال النبيّ صلى الله عليه وآله: أُعطيت خمساً لم يُعط أحدٌ قبلي: جُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، ونُصرتُ بالرعب، وأُحلَّ لي المغنم، وأُعطيت جوامع الكلم، وأُعطيت الشفاعة»[٥].

---

(١) وسائل الشيعة ٥: ١٩٤، الباب ٢ من أبواب أحكام المساجد ح ١ و٣.
(٢ و٣) وسائل الشيعة ٥: ١٩٥، الباب ٢ من أبواب أحكام المساجد ح ٤ و٧.
(٤) وسائل الشيعة ٥: ١٩٣، الباب ١ من أبواب أحكام المساجد ح ١.
(٥) وسائل الشيعة ٥: ١١٧، الباب ١ من أبواب مكان المصلّي ح ٢.

٢ ـ أحمد بن محمّد البرقي في المحاسن عن النوفلي بإسناده قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الأرض كلّها مسجد إلّا الحمّام والقبر»(١).

٣ ـ وعن عبيد بن زرارة قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: الأرض كلّها مسجد إلّا بئر غائط أو مقبرة أو حمّام»(٢).

وفي ما نقله المحقّق في المعتبر زيادة توضيح؛ قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: جعلت لي الأرض مسجداً، وترابها طهوراً، أينما أدركتني الصلاة صلّيت»(٣).

ومن المعلوم أنّ المصلّى لابدّ وأن يكون مباحاً جائزاً التصرّف فيه بالصلاة بعد أدلّة حرمة الغصب والتصرّف في مُلك الغير ولو قلنا بجواز اجتماع الأمر والنهي، وعن أمير المؤمنين عليه السلام «في وصيّته لكميل قال: يا كميل! انظر فيما تُصلّي وعلى ما تُصلّي، إن لم يكن من وجهه وحِلّه فلا قبول»(٤).

وأمّا سائر الفروع الراجعة إلى مكان المصلّي جماعةً أو فرادى فقد ذكر في المفصّلات وروايات الباب، فراجع.

الثاني: لباس المُصلّي

ولعلّك تعرف ما ذكرنا في مسألة المكان وما استدلّ به الأمر في لباس المصلّي وما استدلّ به أيضاً نشير إليه إجمالاً.

قال تعالى: ﴿*يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسُ*

---

(١) المحاسن ٢: ١١٤ح ١٣١٣ وعنه وسائل الشيعة ٥: ١١٨، الباب ١ من أبواب مكان المصلّي ح ٣.
(٢) وسائل الشيعة ٥: ١١٨، الباب ١ من أبواب مكان المصلّي ح ٤.
(٣) المعتبر ١: ٤٥٢ وعنه وسائل الشيعة ٥: ١١٨، الباب ١ من أبواب مكان المصلّي ح ٥.
(٤) وسائل الشيعة ٥: ١١٩، الباب ٢ من أبواب مكان المصلّي ح ٢.

﴿التَّقْوىٰ ذٰلِكَ خَيْرٌ ذٰلِكَ مِنْ آيٰاتِ اللهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾[١].

سياق الآية لا يُفهم لزوم التستّر على المصلّي حال الصلاة، أو اشتراطها به، أو بطلانها بدونه، فيكف بحدوده بعد أن كان أصل مواراة السوأة في الجملة أمراً يدركه الإنسان بطبعه من غير تشريع، وما أنزل الله تعالى له ممّا يتمكّن به من مواراة سوأته، فهو من آيات الله تعالى كغيره من النعم الّتي لا تُحصى، يتذكّر فيه الإنسان منزله وخالقه وربّه.

لا سيّما مع أنّ ظاهر لباس التقوى ما يُستر به عيوب النفس ورذائلها على ما هو ظاهر كلمة التقوى دون إرادة الاتّقاء من الحرّ والبرد أو العدوّ في الحرب من الدرع والترس.

والحاصل: أنّ الساتر للسوءات الظاهريّة والعيوب الباطنيّة خيرٌ لكم، وهي من نِعم الله تعالى عليكم ومن آياته لعلّكم تتذكّرون، سواء كان ذلك في حال الصلاة أو غيره.

وقريب من ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾[٢] لا يرتبط بالستر في الصلاة، ولذلك ترى ذيل الآية ﴿كَذٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾.

نعم، تدلّ الآيات على جواز الانتفاع من تلك النعم الإلهيّة الّتي لا تُحصى في حال ومنها حال الصلاة إلّا ما دلّ على المنع دليل[٣].

وأمّا قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[٤].

---

(١) الأعراف ٧: ٢٦.
(٢) النحل ١٦: ٨١.
(٣) كما فصّلناه في كتاب الأطعمة والأشربة: ج ٢.
(٤) الأعراف ٧: ٣١.

فالظاهر أنّ التزيّن لا يكون إلّا بعد التواري عن السوءة والتستّر على العورة والعيوب، سواءً كان بأجمل الألبسة أو نوع خاصّ من العمامة والرداء إلى الخاتم والقلائد للرجال والنساء، وغير ذلك من التطيّب وتمشيط الشعر وتنظيم الظاهر.

وذلك أنّ الإنسان إذا أراد زيارة الإخوان سيّما موالي الكرام والعلماء العظام أو الأُمراء ذوي الشأن والمقام يتّخذ أحسن زينته ويلبس أجمل لباسه، وأيّ مولى وعالم وأمير أعظم وأكرم من الله تعالى نريد لقاءه في بيته بعبادته وإطاعته وإظهار العلقة والمحبّة والعبوديّة.

فالأمر «خذ الزينة» تكليفاً كان أو إرشاداً أمرٌ بما هو مستحبّ راجح عند إرادة المسجد، بل مطلق عبادته؛ فإنّ إكرام المسجد وتعظيم شأنه ورعاية أحكامه لا يكون إلّا بما أنّ الله تعالى يعبدُ وكلمة الله ترتفع، وبذلك الملاك يستحبّ التزيّن عند كلّ صلاة.

هذا وقد يقال بإطلاق الزينة على أصل التستّر وتلبس ما يستتر به العورة لتدلّ الآية على وجوب ذلك في الصلاة، مستدلّاً بظهور الأمر في الوجوب، وحيث لا وجوب إلّا ذلك فيحمل الزينة على ستر العورة.

قال الراوندي رحمه الله: والزينة هنا ما يوارى به العورة، ولا خلاف أنّ التزيّن ليس بواجب، والأمر في الشريعة على الوجوب، فلابدّ من حمله على ستر العورة[1].

وقال الفاضل المقداد: اتّفق المفسّرون على أنّ المراد بأخذ الزينة هو ستر العورة في الصلاة.

---

(١) فقه القرآن ١: ٩٥.

وهنا أحكام: أوّلها: أنّ الستر واجب؛ لصريح الأمر والأمر للوجوب[١].

وقال المحقّق الأردبيلي رحمه الله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ أي لباسكم؛ حيث إنّه ساتر للعورة، فهو زينة عند دخول كلّ مسجد للطواف أو الصلاة أو مطلق دخول المساجد؛ ويحتمل أن يريد أخذ ثياب التجمّل فيهما[٢].

وفي مسالك الأفهام: أنّ ظاهر الأمر الوجوب، وكلّ ما سوى اللبس غير واجب فوجب حمل الزينة على اللبس[٣].

مع أنّك تعلم أنّ حمل الأمر على الاستحباب بقرينة متعلّقة أسهل وأقرب من حمل الزينة على اللباس، كما احتمله المحقّق من غير اختيار، وأشار إليه الفاضل بقوله: وعن الباقر[٤] والصادق[٥] عليهما السلام هو استحباب لبس أجمل الثياب في الجُمع والأعياد[٦]. وقال الراوندي: ويصحّ اجتماع القولين[٧].

مع أنّ ذلك يستلزم استعمال اللفظ في أكثر من معنى، والحقّ ما ذكرناه ويدلّ عليه روايات الباب:

١ ـ مثل ما عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ قال: «أي خذوا ثيابكم الّتي تتزيّنون بها للصلاة في الجمعات والأعياد»[٨].

٢ ـ وما روى العيّاشي بإسناده عن الحسن بن عليّ عليهما السلام: «أنّه كان إذا قام إلى الصلاة لبس أجود ثيابه، فقيل له: يابن رسول الله، لِمَ تلبس أجود ثيابك؟ فقال:

---

(١) كنز العرفان ١: ١١٢.
(٢) زبدة البيان: ١١٤.
(٣) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ١٧٥.
(٤) وسائل الشيعة ٤: ٤٥٥، الباب ٥٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٥.
(٥) وسائل الشيعة ٧: ٣٩٥، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجمعة ح ١.
(٦) كنز العرفان ١: ١١٢.
(٧) فقه القرآن ١: ٩٥.
(٨) وسائل الشيعة ٤: ٤٥٥، الباب ٥٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٥ و٦.

إنّ الله جميل يحبُّ الجمال، فأتجمّل لربّي، وهو يقول ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ فأُحبّ أن ألبس أجمل ثيابي»[١].

ثمّ تجد في روايات الأبواب الكثيرة الراجعة إلى لباس المصلّي بعد وجوب ستر العورة[٢] في الصلاه وغيرها شرطيّة الطهارة وأن لا يكون ممّا لا يؤكل ولا من الحرير والإبريسم الخالص للرجال ولا من الذهب حتّى الخاتم لهم، وكراهة التختّم بالحديد، واستحباب التزيّن والتطيّب كما عرفت، فراجع.

---

(١) وسائل الشيعة ٤: ٤٥٥، الباب ٥٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٥ و٦.

(٢) وقد عرفت (في ص) حدودها للرجل والمرأة في كتاب الطهارة.

الفصل السادس

قراءة القرآن

إنّ قراءة القرآن الكريم ـ في الصلاة ـ واجبة في الجملة، وهو كتاب الله الّذي فُصّلت آياته من لدن حكيم خبير، الكتاب المبين الذي نزل عربيّاً من الله العزيز الحكيم، ولا رطب ولا يابس إلّا فيه، وفيه تبيان لكلّ شيء، وهو شفاءٌ وهدىً للمؤمنين، وهو كتاب العلم والعمل، كتاب الدعوة والرسالة، وكتاب الحياة الأبديّة، وبالتالي فهو كتاب الخلقة والوجود بصورته الكتابيّة المظهرة للعين والواقع المطلق بشراشره. وكيف يمكن لمَن هو في الوجود ومن الوجود أن يطّلع على الوجود، كما هو حقّه ولو بمرحلته الكتابية من مراتب الوجود.

وكيف كان، لا إشكال في فضيلة قراءة ذلك الكتاب الّذي لا ريب فيه هدىً للمتّقين، بل لزوم تلاوته على كلّ مسلم في الجملة فإنّه كتاب الدين والدنيا، كتاب الحياة والنور، كتاب الخير والسعادة؛ والمسلمون سادة أعزّاء لن يضلّوا عن سبيل الحقّ وطريق الهداية ما داموا متمسّكين به، وهو قائدهم[1] وبين يديهم، عاملين

---

(١) وفي الحديث: «من جعله أمامه قاده إلى الجنّة ومن جعله خلفه ساقه إلى النار» (وسائل الشيعة ٦: ١٧١، الباب ٣ من أبواب قراءة القرآن ح ٣).

بأوامره منتهين عن نواهيه، ويعدله العترة الطاهرة (عليهم الصلاة والسلام) المفسّرون الشارحون له ولكلّيّاته بحقّ والمفصّلون لمجمله بعلم، فهم الّذين في بيتهم نزل الكتاب وأهل البيت أدرى بما فيه. وإنّما يعرف القرآن مَن خوطب به. وذلك بحكم الكتاب نفسه، وهو قول العزيز العليم: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾(١) وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾(٢) في موارد كثيرة، وممّا أتى به الرسول وأمر به التمسّك بالعترة الطاهرة عليهم السلام في قوله صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا ...»(٣) كما عرفت من قبل.

ولنشر إلى بعض روايات الباب مع كثرتها:

١ ـ عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن سنان، عن أبي الجارود قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أنا أوّل وافد على العزيز الجبّار يوم القيامة وكتابه وأهل بيتي ثمّ أُمّتي، ثمّ أسألهم ما فعلتم بكتاب الله وأهل بيتي؟»(٤).

٢ ـ عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله ـ في حديث ـ: إذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فإنّه شافع مشفّع، وما حلٌّ مصدّق، ومَن جعله أمامه قاده إلى الجنّة، ومَن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدلّ على خير سبيل، وهو كتابٌ فيه تفصيلٌ وبيانٌ وتحصيل، وهو الفصل ليس بالهزل، وله ظهر

---

(١) الحشر ٥٩: ٧.

(٢) النساء ٤: ٥٩.

(٣) قال صاحب وسائل الشيعة (٢٧: ٣٣، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ح ٩): وقد تواتر بين العامّة والخاصّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله.

(٤) وسائل الشيعة ٦: ١٧٠، الباب ٢ من أبواب قراءة القرآن ح ٢.

وبطن، فظاهره حكم وباطنه علم، ظاهره أنيق وباطنه عميق، له نجوم وعلى نجومه نجوم، لا تحصى عجائبه ولا تُبلى غرائبه، فيه مصابيح الهدى ومنار الحكمة ودليل على المعرفة لمَن عرف الصفة، فليجل جالي بصره وليُبلغ الصفة نظره يُنج من عطب ويتخلّص من نشب؛ فإنّ التفكّر حياة قلب البصير، كما يمشي المستنير في الظلمات بالنور، فعليكم بحسن التخلّص وقلّة التربّص[١].

وغيرهما في الأبواب وبيان الأحكام الراجعة إليه فراجع.

وللبحث في قراءة القرآن آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنىٰ مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مٰا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ وَآخَرُونَ يُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَاقْرَءُوا مٰا تَيَسَّرَ مِنْهُ ...*﴾[٢].

الآية المباركة ـ كما ترى ـ تأمر الرسول صلى الله عليه وآله وطائفة من المؤمنين الّذين معه بقراءة ما يتيسّر من القرآن حينما يستيقظون في ثلثي الليل ونصفه وثلثه الأوّل قبل منتصفه، وحيث إنّ الله تعالى يعلم أنّ منهم مَن يكون مريضاً أو على تأهّب سفر يبتغي تجارة أو رزقاً من فضل الله أو جهاداً في سبيله فلا يتمكّن من القيام بالليل والقراءة فيه، أمر ثانيةً بقراءة ما يتيسّر من القرآن في أيّ وقت كان رديف الأمر بالصلاة والزكاة وإقراض الله قرضاً حسناً، الّتي هي من الواجبات.

هذا على ما هو المشهور بين الأعلام، ولكن الظاهر، كما قلنا في آيات صدر السورة أنّ قيام نصف الليل غير القيام في منتصف الليل، فإنّ زمان الليل والنهار

---

(١) وسائل الشيعة ٦: ١٧١، الباب ٣ من أبواب قراءة القرآن ح ٣.

(٢) المزّمّل ٧٣: ٢٠.

بأيّ مقدار كان يقسّم بنصفين أو ثلاث أثلاث أو الأكثر أو الأقلّ فيتحقّق الثلث أو الربع أو الخمس وهكذا.

والله تعالى قد علم أنّ النبيّ ﷺ وطائفة من الّذين معه كانوا يقومون نصف الليل أو ثلثه أو الأقلّ أو أكثر، ولا صراحة في أنّهم كانوا يقومون لصلاة الليل وأنّ القراءة كانت في الصلاة وإن كان يشمل ذلك، أمّا أنّ ذلك كان بحكم هذه الآية فلا دليل عليه إلّا ما استظهره المفسّرون رحمهم الله.

فهي بسياقها تفيد لزوم قراءة القرآن ما يتيسّر منه[١] على كلّ مسلم ومؤمن في الجملة، في أيّ وقت كان، وان كان حوالي منتصف الليل فهو أفضل، ولا يختصّ بظهورها الابتدائي بالقراءة في الصلاة فريضة، أو في نافلة الليل حتّى يستدل بها على كفاية ما يتيسّر من القرآن في الصلاة مطلقاً، حتّى بدل فاتحة الكتاب كما عن بعض العامّة[٢] بعد تصريح السنّة المباركة القاطعة بأنّه: «لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب»[٣] وقد مضى تمام الكلام في الآية.

الثانية: قوله تعالى: ﴿... وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ...﴾[٤].

المخاطب بالأمر وإن كان الرسول ﷺ كما مرّ تفصيله في بحث الأوقات[٥]

---

(١) هذا راجع إلى المرء، كما أنّ الترتيل راجع إلى القراءة، والاستعاذة من الشيطان راجع إلى القارئ، والإنصات للسامع.

(٢) عن أبي حنيفة كفاية ثلاث آيات من آي القرآن (المبسوط للسرخسي ١: ٢٢١ وبدائع الصنائع ١: ١١٢ والمجموع ٣٤: ٣٢٧)، ويدفعه قوله ﷺ: «كلّ صلاة لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي خداج» (سنن أبي داود ١: ١٨٩ ح ٨٢١). ولا يرتبط ذلك بتعيين المصداق وبيان المراد من الآية المبحوث عنها.

(٣) مسند أحمد ٥: ٣٢٢ وسنن الدارمي ١: ٢٨٣ وسنن أبي داود ١: ١٨٩ ح ٨٢٣ وسنن الترمذي ١: ١٥٦ ح ٢٤٦ وغيرها.

(٤) المزّمّل ٧٣: ٤.

(٥) مرّ في ص ٩٣ ـ ٩٤.

إلّا أنّه يدلّ على وجوب الترتيل حال قراءة القرآن ـ أي التأمّل والتأنّي وإقراع القلب بمفاهيم الكلمات والآيات على موازاة اسماع السمع أصوات الألفاظ واللغات ـ فيرى نفسه مخاطباً مأموراً مبشّراً ومنذراً، مرجوماً معذّباً أو مرحوماً مغفوراً وهكذا. وظاهر الأمر وجوب مراعاته على كلّ قارئ مهما أمكن، لا سيّما لمَن يتمكّن من درك المفاهيم على اختلاف المراتب.

فقد ورد عن عبدالله بن سليمان قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: بيّنه تبياناً، ولا تهذّه هذّ الشعر، ولا تنثره نثر الرَمل، ولكن اقرعوا به قلوبكم القاسية، ولا يكن همّ أحدكم آخر السورة»[١].

وعن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «في قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ قال: هو أن تتمكث فيه، وتحسن به صوتك»[٢].

الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ * إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[٣].

صراحة الآية توجب الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم عند إرادة قراءة القرآن، فلابدّ من تبعيد النفس عنه والتحرّز منه، والاستمداد في ذلك من الله تعالى وإظهار ذلك بالقول، وهو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ولا يضرّ الفصل القليل بين كلّ جلسة قرآنية، فإنّ المبعد المرجوم ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربّهم يتوكّلون، إنّما سلطانه على الذين يتولّونه والّذين هم به (بالله)

---

(١) وسائل الشيعة ٦: ٢٠٧، الباب ٢١ من أبواب قراءة القرآن ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٦: ٢٠٧ ـ ٢٠٨، الباب ٢١ من أبواب قراءة القرآن ح ٤.
(٣) النحل ١٦: ٩٨ و٩٩.

مشركون، فمن أبعد نفسه عن الشيطان واتّجه الى الرحمن ثمّ رتّل القرآن سينال ما هو المطلوب من القراءة دون غيره، كالّذي يعانق الشيطان ويصوّت بالقرآن فإنّه خصمه ويحاكمه لدى الرحمن «ربّ تال للقرآن والقرآن يلعنه»[١].

وفي الحديث: «أمّا قوله الّذي ندبك الله إليه وأمرك به عند قراءة القرآن أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ـ إلى قوله عليه السلام: ـ ومَن تأدّب الله أدّاه إلى الفلاح الدائم»[٢].

ثمّ إنّ الإطلاق يقتضي لزوم ذلك حتّى في القراءة الواجبة في الصلاة، ولم يؤيّده العمل من الخلف والسلف، ولعلّه اكتفى بمعناه.

والأقرب عندنا دعوى الانصراف؛ فإنّ المصلّي عند ما يقرأ القرآن مصلٍّ أوّلاً عرفاً، ثمّ هو قارئ القرآن. وأمّا مَن يقرأ القرآن فهو القارئ أوّلاً وآخراً، فعليه الاستعاذة قبل الشروع دون المصلّي.

وعندئذٍ لا وجه للبحث حول حمل الأمر على الاستحباب مطلقاً؛ توجيهاً لترك الأصحاب ذلك في الصلاة[٣] أو في غير الركعة الأُولى، للإجماع على عدم استحبابها في غيرها.

وقال أبو عليّ ولد الشيخ رحمه الله بوجوبها في الركعة الأُولى قبل الحمد واستغربه

---

(١) مستدرك الوسائل ٤: ٢٤٩، الباب ٧ من أبواب قراءة القرآن ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ٦: ١٩٧، الباب ١٤ من أبواب قراءة القرآن ح ١.

(٣) كما هو المنقول عن الطوسي رحمه الله في التبيان (٨: ٣٩٧، ذيل الآية من سورة النحل) والطبرسي في المجمع (٦: ٣٨٥، ذيل الآية ٩٨ من سورة النحل)، وقال صاحب مسالك الأفهام (١: ٢١٥): ولعلّهما يريدان نفي الخلاف بين أصحابنا في عدم الوجوب، وإلّا فبعض العامّة يذهب إلى وجوبها في كلّ قراءة في الصلاة وغيرها، محتجّين بظهور الأمر في الوجوب ومواظبة النبيّ صلى الله عليه وآله عليه.

الشهيد في الذكرى بلحاظ دعوى الإجماع من والده الطوسي رحمه الله[١].

ولا غرو، فإنّ الإجماعات كثيراً ما يُراد بها في كلامه الشهرة كما في الخلاف، وقد ورد فيما رواه الحلبي، عن الصادق عليه السلام: «إذا افتتحت الصلاة فارفع يديك إلى أن قال: ثمّ تعوّذ بالله من الشيطان الرجيم»[٢].

وكذلك على ما قلنا من الانصراف لا وجه للقول بأنّ الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه كما عن المسالك[٣].

الرابعة: قوله تعالى: ﴿*وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ*﴾[٤].

صريح الأمر بالاستماع والإنصات عندقراءة القرآن دالّ على وجوبهما حاله، فلا يجوز التكلّم أو الاشتغال بأمر لا يساعد الاستماع حينما يقرأ القرآن، سواء كان من قبل الإمام في صلاة الجماعة حين قراءته الواجبة في الصلوات الجهريّة الّتي يستمعها المأموم أو همهمته أو من غيره في غيرها، ولا يختصّ بالأوّل حتّى لو قلنا باتّحاد السياق مع الآية الثانية؛ فإنّ ذكر الله تعالى في النفس على حالة التضرّع والخيفة لا يختصّ بصلاة الجماعة في الفجر والعشاء عند استماع قراءة الإمام، والتخصيص يعود إلى إطلاق العام أو المطلق الكثير الأفراد والشمول وإرادة الخاصّ القليل، كما أشار إليه المحقّق الأردبيلي (رضوان الله عليه)[٥].

---

(١) ذكرى الشيعة ٣: ٣٣١.

(٢) وسائل الشيعة ٦: ٢٤، الباب ٨ من أبواب تكبيرة الإحرام ح ١.

(٣) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٢١٧.

(٤) الأعراف ٧: ٢٠٤ و٢٠٥.

(٥) زبدة البيان: ١٨٦.

نعم، إنّ الاستماع والإنصات حال قراءة الإمام في الجماعة وكذلك ذكر الله في النفس تضرّعاً وخيفة، هما من المصاديق الظاهرة.

وحمل الأمر على مطلق الرجحان وفهم الوجوب في الصلاة والاستحباب في غيرها من دليل آخر[١]، مع أنّه خلافٌ لما هو المشهور في الأُصول من ظهور الأمر في الوجوب[٢] تبرعيٌّ لا وجه له.

ويدلّ على ما قلنا صريح رواية عبدالله بن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قلت له: الرجل يقرأ القرآن، أيجب على مَن سمعه الإنصات له والاستماع؟ قال: نعم، إذا قرأ عندك القرآن وجب عليك الإنصات والاستماع»[٣].

وعن زرارة قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: يجب الإنصات للقرآن في الصلاة وغيرها، وإذا قُرئ عندك القرآن وجب عليك الإنصات والاستماع»[٤].

وأمّا ما روي عن أبي جعفر عليه السلام «من قوله: يُستحبّ الإنصات والاستماع في الصلاة وغيرها للقرآن»[٥]. بعد الغمض عن ضعف السند واحتمال اشتباه الناسخ في كلمة «يُستحبّ» و«يجب» لو سلّم التعارض، فما وافق الكتاب هو الملاك، وهو الوجوب كما لا يخفى.

وقد ظهر لك ممّا ذُكر، ما في استدلال الطوسي رحمه الله في التبيان من قوله: لا حال يجب فيه الإنصات لقراءة القرآن إلّا حال قراءة الإمام في الصلاة؛ فإنّ على المأموم الإنصات والاستماع له، فأمّا خارج الصلاة فلا خلاف أنّ

---

(١) زبدة البيان: ١٨٦.

(٢) كفاية الأُصول: ٨٣.

(٣) وسائل الشيعة ٦: ٢١٤، الباب ٢٦ من أبواب قراءة القرآن ح ٤.

(٤) وسائل الشيعة ٦: ٢١٥، الباب ٢٦ من أبواب قراءة القرآن ح ٦.

(٥) مستدرك الوسائل ٤: ٢٧٦، الباب ٢١ من أبواب قراءة القرآن ح ٤.

الإنصات والاستماع غير واجب[١]، ومثل ذلك ترى في كلمات كثيرٍ ممّن بعده رضي الله عنهم.

فإنّ ذلك مصادرة للمطلوب مثل قولهم: إنّ الزينة هي ستر العورة[٢]؛ لعدم وجوب سترها إلّا في الصلاة، وقولهم في آية ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾: أنّ المراد تكبيرة الإحرام[٣]؛ لعدم وجوب التكبير إلّا في الصلاة، وكذلك في قوله تعالى: ﴿قُومُواْ لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ أنّ المراد هو القيام في الصلاة[٤]؛ لعدم وجوبه إلّا في الصلاة، وهكذا مع أنّ لكلّ ذلك دليلاً خاصّاً في محلّه، وللآيات مفادها بحيالها.

وفي المقام ظهور الأمر في الآية وصريح الروايات الّتي عرفت وجوب الإنصات والاستماع عند قراءة القرآن في الصلاة وغيرها.

فلايتمّ ما ذكره الشيخ رحمه الله في آخر كلامه بالنسبة إلى ما روي عن الصادق عليه السلام أنّ ذلك على وجه الاستحباب[٥] وكذلك ما قاله الراوندي[٦] من قوله: فهو على وجه الاستحباب؛ فإنّ صريح قول الإمام عليه السلام: «وجب عليه» أو «يجب عليك» جواباً عن السؤال «أيجب؟» الوجوب، ولم يكن في المقام أمرٌ حتّى يحمل على الاستحباب، والسؤال كان عن مفاد الأمر في الآية.

وأعجب من ذلك مقالة الفاضل المقداد رحمه الله: من أنّ المراد استحباب الاستماع

---

(١) التبيان ٦: ٦٣٦، ذيل الآية ٢٠٤ من سورة الأعراف.
(٢) تفسير القمّي ١: ٢٢٨ وفقه القرآن ١: ٩٥ والكشّاف ٢: ٧٦ ومعاني القرآن للزجّاج ٢: ٣٢٢.
(٣) الكشّاف ٤: ١٨٠ وتفسير جوامع الجامع ٣: ٦٧٠ وفقه القرآن ١: ١٠١.
(٤) تفسير العيّاشي ١: ١٢٧ والتبيان ٣: ٣٩٨، ذيل الآية ٢٣٨ من سورة البقرة وتفسير القمّي ١: ٧٩ وتفسير نور الثقلين ١: ٢٣٧.
(٥) كما نقله صاحب مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٢٩٩.
(٦) فقه القرآن ١: ١٤١ ـ ١٤٢.

في الصلاة وغيرها قال: وهو المختار؛ لإطلاق اللفظ، وأصالة البراءة من الوجوب[١].

وأين بيان ذلك المراد من عبارات الوجوب؟ وكيف يتمسّك بالأصل العملي مع وجود دليل اجتهاديّ؟! فدقّق.

وأمّا الإجماع المذكور في كلماتهم فهو راجع إلى عدم جواز القراءة للمأموم عند ما يستمع قراءة الإمام أو همهمته؛ لتطابق النصّ والفتوى عليه ولو باستلزام الاستماع والسكوت لذلك، كما أشار إليه المحقّق الأردبيلي رحمه الله[٢]، دون عدم وجوب الإنصات والاستماع. ودعواه بعد أنّه مصادرة المُحصّل منه غير حاصل، والمنقول منه غير حجّة؛ لوجود روايات الباب كما عرفت[٣].

ويظهر ممّا ذكر حال الاستدلال بالآية على لزوم ترك المأموم فاتحة الكتاب وسقوطها عنه، وإن لم يسمع من الإمام، فإنّها في إطلاقه لا تكون بصدد بيان مثل ذلك، وإن لم يتمّ ما احتمله المحقّق الأردبيلي رحمه الله من الجمع بين القراءة بنفسه واستماع قراءة الإمام والإنصات له.

ثمّ إنّ وجوب السجدة عند قراءة آيات العزائم أو الاستماع إليها[٤] فنفس آياتها تدلّ عليه في مواضعها الأربعة، وهي:

١ـ عند قوله تعالى: ﴿***إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّداً وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ***﴾[٥].

---

(١) كنز العرفان ١: ٢٠٢. (٢) زبدة البيان: ١٨٦.

(٣) مرّ في ص ١٣٣، ذيل الآية (الرابعة) من حكم قراءة القرآن.

(٤) ولو من الإذاعات والمكبّرات مباشرةً دون المسجّلات؛ لعدم صدق القراءة وإن صُدق الاستماع، بل من المسجّلات أيضاً.

(٥) السجدة ٣٢: ١٥.

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[١].

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾[٢].

٤ ـ وقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾[٣].

فإنّ الأمر بالسجدة صريحٌ، وتبيين آيات السجدة انحصار المؤمن فيمن يخرّ له ساجداً عند ذكرها او من يذكّره بها دليل على الوجوب؛ لتحقّق توجيه الخطاب بالقراءة أو الاستماع، ولايلزم التصريح به عند قراءة الآية نفسها أو الاستماع إليها.

والظاهر وجوب السجدة عند استماع تلك الآيات من مثل الإذاعات أيضاً إذا أُذيعت بصورة مباشرة، أو من المسجّلات لصدق التذكّر والاستماع، بخلاف وجوب الإنصات والاستماع؛ لعدم صدق القراءة إذا أُذيعت من المسجّل إلّا أن يقال بعدم انفكاك التذكّر عن التذكير[٤]، وهو مثل القراءة لا يصدق عليه، والاحتياط يقتضي عدم الترك.

وأمّا في غير تلك الآيات الأربع فسياقها يرشد إلى الاستحباب؛ فإنّها تخبر عن سجدة الملائكة، والّذين عند ربّهم، ومن في السماوات والأرض، بل وما في السماوات وما في الأرض أو الّذين أُوتوا العلم من قبل ممّن أنعم الله عليهم وأنّهم لا يستكبرون[٥]، أو يخبر عن تنفّر الّذين إذا قيل لهم: اسجدوا للرحمن قالوا:

---

(١) فصلّت ٤١: ٣٧. (٢) النجم ٥٣: ٦٢. (٣) العلق ٩٦: ١٩.

(٤) إلّا أنّ ذكرالفعل مجهولاً يقتضي العموم، حتّى التذكّر من مثل الخسوف والكسوف والزلزلة، بل كلّ شيء أمعن فيه النظر، فكيف بالمسجّلات (آلات تسجيل الصوت) واستماع الآيات اللفظيّة منها.

(٥) قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ (الأعراف ٧: ٢٠٦).

﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (الرعد ١٣: ١٥). ←

وما الرحمن، وعن قوم كانوا يسجدون للشمس من دون الله[١]، وذمّ الآخرين بأنّهم: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾[٢].

وأمّا آية آخر سورة الحجّ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ...﴾ فقدعرفت أنّها راجعة إلى الصلاة ولاترتبط بالمقام كما لا ترتبط آية ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ﴾[٣] وليس فيها كلمة السجدة.

ومن المعلوم أنّه لا يجوز قراءة سور العزائم المشتملة على آيات السجدة الواجبة عند قراءتها واستماعها في الصلاة لتنافيها صورتها، وقد أوضحت السنّة المباركة الأمر بحمد الله تعالى.

ففي خبر زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: «لا تقرأ في المكتوبة بشيء من العزائم، فإنّ السجود زيادة في المكتوبة»[٤]. وقريب منه غيره[٥]، فراجع.

← ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ ...﴾ (الحجّ ٢٢: ١٨).

﴿وَلِلّٰهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (النحل ١٦: ٤٩).

﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّداً﴾ (الإسراء ١٧: ١٠٧).

﴿أُولٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ ... إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمٰنِ خَرُّوا سُجَّداً وَبُكِيّاً﴾ (مريم ١٩: ٥٨).

(١) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُوراً﴾ (الفرقان ٢٥: ٦٠).

﴿وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللهِ ... أَلَّا يَسْجُدُوا لِلّٰهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ...﴾ (النمل ٢٧: ٢٤ و٢٥).

(٢) الانشقاق ٨٤: ٢٠ و٢١. (٣) ص ٣٨: ٢٤.

(٤) وسائل الشيعة ٦: ١٠٥، الباب ٤٠ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١.

(٥) وسائل الشيعة ٦: ١٠٥ ـ ١٠٦، الباب ٤٠ من أبواب القراءة في الصلاة.

الفروع المستفادة من الآيات:

الأوّل: يجب على كلّ مسلم قراءة ما تيسّر له من القرآن، وحيث إنّ ذلك يتمثّل بقراءة الفاتحة وسورة تامّة بعدها في ركعات الصلاة فالزائد عنه مسنون مؤكَّد لا ينبغي التساهل فيه. وعندنا قراءة القرآن واجب كفائيّ زائداً على الصلاة.

الثاني: لابدّ من الترتيل وإقراع القلب بمضامين الآيات، والتأمّل والتأنّي حال قراءة القرآن.

الثالث: لابدّ من الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم عند إرادة قراءة القرآن.

الرابع: لابدّ من السكوت والاستماع إلى القرآن والتنبّه إلى مفاهيمه حين قراءة الغير من الأشخاص الحقيقيّين أو الإذاعات إذا استمع.

الخامس: يجب السجدة عند قراءة الآيات الآمرة به بأيّ لسان، أو عند استماعها وهي في مواضع أربعة: ألم، سورة السجدة، فصّلت، النجم، والعلق، ويستحبّ في سائر المواضع العشرة التي ذكرناها؛ ولذلك لا يجوز قراءة سور العزائم في الصلاة.

الفصل السابع
في الجهر والإخفات

قدعرفت من حديث حمّاد[1] أنّ قراءة فاتحة الكتاب وسورة كاملة بعدها في الركعتين الأُوليين من الصلوات المكتوبات وغيرها واجبان، ومن أجزاء الصلاة.

ويدلّ على ذلك أيضاً زائداً على السيرة والسنّة العمليّة روايات نشير إلى بعضها:

١ ـ محمّد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن العلاء، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الّذي لا يقرأ بفاتحة الكتاب في صلاته؟ قال: لا صلاة له إلّا أن يقرأ بها في جهرٍ أو إخفات»[2].

٢ ـ محمّد بن الحسين الرضي رحمه الله قال: «قال عليه السلام: كلّ صلاة لا يُقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج»[3].

---

(١) آخر الفصل الثاني من هذا الكتاب ص ٧٨ ـ ٨٠.

(٢) وسائل الشيعة ٦: ٣٧، الباب ١ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ٦: ٣٩، الباب ١ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٦. الخداج: النقصان (لسان العرب ٢: ٢٤٨، مادّة «خدج».)

٣ ـ محمّد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: «سألته عن الرجل يقوم في الصلاة فينسى فاتحة الكتاب؟ قال: فليقل: أستعيذُ بالله من الشيطان الرجيم إنّ الله هو السميع العليم ثمّ ليقرأها مادام لم يركع؛ فإنّه لا صلاة له حتّى يقرأ بها في جهرٍ أو إخفات، فإنّه إذا ركع أجزأه، إن شاء الله»(١).

٤ ـ ملخّص رواية زرارة: «أنّ المكتوبات سبع عشر ركعات فرض الله عشرة فيهنّ القراءة وليس فيهنّ الوهم، وفرض النبيّ صلى الله عليه وآله سبعة ليس فيهنّ القراءة إنّما هو التسبيح والتكبير وفيهنّ الوهم»(٢).

فقه الأحاديث: إنّك تعلم أوّلاً أنّ سند شيخ الطائفة رحمه الله إلى الحسين بن سعيد صحيح(٣)وسائر رجال السندين من الأجلّاء(٤)وبعضهم من أصحاب الإجماع(٥)، ولا يتمّ ما قيل في عثمان بن عيسى من الوقف(٦).

ومن المتن يُستفاد زائداً على وجوب قراءة فائحة الكتاب أنّها جزء وغير ركن، لا يجوز تركها عمداً، ولو نسى وركع أجزأه إن شاء الله، كما يشير إلى ذلك كلمة الخداج أيضاً.

ويدلّ على وجوب قراءة سورة كاملة ـ بعد ما عرفت في آية آخر سورة

---

(١) وسائل الشيعة ٦: ٨٩، الباب ٢٨ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٢.
(٢) وسائل الشيعة ٤: ٤٩، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ١٢.
(٣) خلاصة الأقوال: ٤٣٦، الفائدة الثامنة.
(٤) رجال النجاشي: ٢٨٣ الرقم ٧٥٢ و١٧٥ الرقم ٤٦٣.
(٥) اختيار معرفة الرجال: ١٨٩، الرقم ٢٨٦ و: ٢٥٣، الرقم ٤٣١ ورجال النجاشي: ٢٤٠ الرقم ٨١٦ وانظر طرائف المقال ١: ٣٢٤ الرقم ٢٣٥٨ و٢: ٥٧٧.
(٦) رجال النجاشي: ٣٠٠ الرقم ٨١٧.

المزّمّل ومفاد قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾[١] ـ رواية منصور بن حازم:

١ ـ محمّد بن يعقوب، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن عبدالحميد، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: لا تقرأ في المكتوبة بأقلّ من سورة ولا بأكثر»[٢].

٢ ـ محمّد بن الحسن بإسناده، عن الحسين، عن صفوان، عن العلاء، عن محمّد، عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن الرجل يقرأ السورتين في الركعة؟ فقال: لا، لكلّ ركعة سورة»[٣].

سند الحديثين حسن، بل صحيح، فإنّ أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار واقع في طرق الشيخ إلى الحسين بن سعيد، وذلك يدلّ على وثاقته[٤]. ومحمّد بن عبدالحميد يعد أنّه عظيم القدر حسن العقيدة[٥]، لا يضرّ بوثاقته كونه معتزليّاً، كما قيل. وسائر الرجال من الأفاضل[٦] وبعضهم من أصحاب الإجماع[٧]، والمراد من محمّد هو محمّد بن مسلم؛ لما ذكر في شأن العلاء أنّه تفقّه على محمّد بن مسلم[٨].

المتن ظاهر في الدلالة، بل هو نصّ، لا يعارضه ما في حديث إسماعيل بن فضيل وسليمان بن أبي عبدالله، والأوّل: قال: «صلّى بنا أبو عبدالله أو

---

(١) في الفصل السادس: ص ٣٤.

(٢) وسائل الشيعة ٦: ٤٣، الباب ٤ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ٦: ٤٤، الباب ٤ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٣.

(٤) خلاصة الأقوال: ٤٣٦، الفائدة الثامنة.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٣٩ الرقم ٩٠٦.

(٦) رجال النجاشي: ١٩٢ الرقم ٢٢٨ و١٨٩ الرقم ٥٠٤ و ١٩٧ الرقم ٥٢٤.

(٧) اختيار معرفة الرجال: ٢٥٣، الرقم ٤٣١. (٨) رجال النجاشي: ٢٩٨ الرقم ٨١١.

أبو جعفر عليه السلام فقرأ بفاتحة الكتاب وآخر سورة المائدة، فلما سلّم التفت إلينا فقال: أما إنّي أردت أن أُعلّمكم»[١].

والثاني قال: «صلّيت خلف أبي جعفر عليه السلام فقرأ بفاتحة الكتاب وآيٍ من البقرة، فجاء أبي فسئل فقال: يا بُنيّ إنّما صنع ذا ليُفقّهكم ويُعلّمكم»[٢].

فإنّ روايتي منصور ومحمّد بن مسلم ذواتا لسان صريح وبيان واضح كلّي للحكم الشرعي، والآخران عملٌ خارجي وقضايا في واقعة ليس لهما لسان حتّى يتعارضهما أوّلاً، مع أنّ نفس الالتفات من الإمام عليه السلام وتوجيه العمل يشير إلى أنّه كان خلاف المتعارف ويورث السؤال، فأجاب عليه السلام عنه قبله في الأوّل وبعده في الثاني، وأنّ ذلك كان للتعليم والتفهيم، من جواز ذلك؛ للضرورة أو التقيّة أو غير ذلك، وفي النهاية يُردّ علمه إلى أهله كما لا يخفى.

ثمّ اعلم أنّه لا يجوز القران والجمع بين السورتين في الركعة الواحدة[٣]، ولا بأس بقراءة سورة واحدة في كلّ من الركعتين[٤]. ولا كراهة في الإصرار على سورة التوحيد[٥]. وأنّ الضحى والإنشراح سورة واحدة، وكذا الفيل ولإيلاف[٦].

والبسملة جزء من السور لا يجوز تركها[٧]، كما لا يجوز قول «آمين» بعد الحمد وقبل السورة[٨]، وغير ذلك من الأحكام الّتي تجدها في روايات الباب،

---

(١) وسائل الشيعة ٦: ٤٦، الباب ٥ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١ و٣.
(٢) وسائل الشيعة ٦: ٤٦، الباب ٥ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٣.
(٣) وسائل الشيعة ٦: ٥٠، الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ٦: ٤٧، الباب ٦ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١.
(٥) وسائل الشيعة ٦: ٤٨، الباب ٧ من أبواب القراءة في الصلاة.
(٦) وسائل الشيعة ٦: ٥٤، الباب ١٠ من أبواب القراءة في الصلاة.
(٧) وسائل الشيعة ٦: ٥٧، الباب ١١ من أبواب القراءة في الصلاة.
(٨) وسائل الشيعة ٦: ٦٧، الباب ١٧ من أبواب القراءة في الصلاة.

وقد فصّل في المفصّلات.

ثمّ يقع الكلام في كيفيّة القراءة من الجهر والإخفات.

كيفيّة القراءة

قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلاً﴾[١].

سياق الآية يوضح وجوب رعاية الاعتدال في الصوت حال الصلاة، بأن لا يرفع الصوت كمَن ينادي بعيداً جهاراً، ولا يخفت كمَن يناجي نفسه ويحاكيها[٢]، بل عليه أن يبتغي بين ذلك سبيلاً واحداً معتدلاً.

وهذا يحتمل معنيين:

الأوّل: أنّه لابدّ للمصلّي في تمام صلواته من أذكار أو قراءة أن لا يجهر فيها ولا يخافت، أي يكون صوته متوسّطاً معتدلاً ممنوعاً عن الإفراط والتفريط.

الثاني: بعد الفراغ من إثبات وجوب الجهر في بعض الصلوات كالصبح والعشاءين مثلاً[٣]، والإخفات في البعض الآخر كالظهرين في تمام أذكارها

---

(١) الإسراء ١٧: ١١٠.

(٢) وفي مفردات غريب القرآن (ص ١٥٢، مادّة «خفت»): الخفت والمخافتة إسرار المنطق. والسنّة المباركة فسّرت الجهر بإسماع البعيد، والإخفات بأن لا يسمع أدناه أو من معه، كما في وسائل الشيعة ٦: ٩٦، الباب ٣٣ من أبواب القراءة في الصلاة.

(٣) الظاهر أنّه لا خلاف بين الأصحاب في عدم وجوب شيء من الجهر أو الإخفات في غير القراءة من الأذكار، كما يدلّ عليه أيضاً صراحة الروايات المنقولة كصحيحة ابن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام، أنّه قال: «سألته عن التشهّد والقول في الركوع والسجود والقنوت للرجل أن يجهر به؟ قال عليه السلام: إن شاء جهرَ به وإن شاء لم يجهر»، ومثله صحيحة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام (وسائل الشيعة ٦: ٢٩٠، الباب ٢٠ من أبواب القنوت ح ١ و ٢).

وقراءاتها، أو في بعض منها كالقراءة مثلاً من السنّة المباركة، كما ثبت أصل القراءة فيها بها، فإنّها تحكم بابتغاء سبيل الوسط في الجهر فيما يكون حكمه جهراً، وفي الإخفات كذلك منعاً عن الإفراط والتفريط فيهما، ولا تدلّ على شيء في وجوبهما[١].

وهذا هو الظاهر المتبادر من الآية، ولا يتمّ ما في التبيان[٢] والمجمع[٣] من الاحتمالات المخرجة للكلمات عن معانيها، من إرادة الإشاعة والتستّر عن الجهر والإخفات، أو إرادة الدعاء من الصلاة، أو عند مَن كان يؤذي النبيّ صلى الله عليه وآله ومَن يلتمسها، أو بعض الصلاة من القراءة أو التشهّد، وغير ذلك ممّا أشار إليه الطوسي والطبرسي رحمهما الله على ما نقله المحقّق في الزبدة[٤] وصاحب مسالك الأفهام[٥] مع الجواب عنها فراجع.

وأمّا ما يجب فيه الجهر أو الإخفات من الفرائض ففي رواية رجاء بن أبي الضحّاك، عن الرضا عليه السلام: «أنّه كان يجهر بالقراءة في المغرب والعشاء الآخرة وصلاة الليل والشفع والوتر والغداة، ويُخفي القراءة في الظهر والعصر»[٦].

وفي رواية عليّ بن فضّال، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام: «السنّة في صلاة النهار بالإخفات والسنّة في صلاة الليل بالإجهار»[٧].

والظاهر من صلاة الليل العشاءين والغداة قبال صلاة النهار وهي الظهر

---

(١) راجع وسائل الشيعة ٦: ٨٢ و٨٦، الباب ٢٥ و٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة.
(٢) التبيان ٨: ٥٢٥ ـ ٥٢٦، ذيل الآية ١١٠ من سورة الإسراء.
(٣) مجمع البيان ٦: ٤٤٦، ذيل الآية ١١٠ من سورة الإسراء.
(٤) زبدة البيان: ١٢٨. (٥) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٢٠١ ـ ٢٠٣.
(٦) وسائل الشيعة ٦: ٨٥، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٥.
(٧) وسائل الشيعة ٦: ٧٧، الباب ٢٢ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٢.

والعصر دون نافلة الليل، كما هو ظاهر تبويب صاحب الوسائل رحمه الله تعالى، كما أنّ الظاهر من السنّة الحكم الجاري والعمل المتعارف المأنوس ولو كان من الواجبات دون ما يقابل الوجوب.

ويؤيّد ذلك: تعبير ما يُجهر فيه أو يُخفى أو ما لا ينبغي الإجهار فيه أو لا ينبغي الإخفات فيه في روايات الباب، فكأنّهما كانا معلومين معروفين وسنّة جارية فيجب الجهر في الصلوات الليليّة، والإخفات في النهاريّة، والغداة عُدّت من الليليّة؛ فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يُغلّس بها[١] ـ أي يُصلّيها في الظلمة آخر الليل أوّل الفجر ـ.

وأمّا ما ورد في رواية فضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام وقريب منه ما ورد في العلل[٢] وعيون الأخبار[٣] في حديث: «أنّه ذكر العلّة الّتي من أجلها جعل الجهر في بعض الصلوات دون بعض: أنّ الصلاة الّتي يُجهر فيها إنّما هي في أوقات مظلمة، فوجب أن يجهر فيها ليُعلم المارّ أنّ هناك جماعة فإن أراد أن يصلّي صلّى؛ لأنّه إن لم يرَ جماعةً علم ذلك من جهة السماع، والصلاتان اللتان لا يُجهر فيهما إنّما هما بالنهار في أوقات مضيئة، فهي من جهة الرؤية لا يحتاج فيها إلى السماع»[٤].

وقريب من ذلك ما في روايات أُخرى[٥]، فإنّها بعد دلالتها على الجهر في الصلاة الليليّة والإخفات في النهاريّة فهو حكمةٌ لا علّة حتّى يدور الحكم مداره،

---

(١) وسائل الشيعة ٦: ٨٤، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٣.
(٢) علل الشرائع: ٢٦٣، الباب ١٨٢ ح ٩.
(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٠٨، الباب ٣٤ ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ٦: ٨٢ ـ ٨٣، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١.
(٥) وسائل الشيعة ٦: ٨٣، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٢.

ولذلك لا فرق في الحكم بين أن يُصلّي جماعةً أو فرادى، كما لا فرق بين أن يكون بظلمة في الليليّة أو غيرها بنور القمر أو السراج سيّما في زماننا هذا، وكذا في الصلاة النهاريّة إذا كانت في مكان مظلم، كما لا فرق بين أن يكون إماماً أو يصلّي فرادى، خلافاً لبعض العامّة من قولهم: بالجهر فيما إذا كان إماماً[١].

والّذي يختلج بالبال أنّ الجهر بالقراءة في الصلاة الليليّة لكونه أنفذ في النفس وتوجّه المصلّي إلى الله تعالى فراراً من وحشة الظلمة أيضاً، وكيف كان، يجب الإجهار بالقراءة في الغداة والعشاءين والإخفات في الظهر والعصر.

ثمّ يستحبّ الإجهار بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» فيما يُخفى القراءة في الحمد والسورة، كما هو مصرّح في روايات الباب، مثل ما عن صفوان قال: «صلّيت خلف أبي عبدالله عليه السلام أيّاماً فكان إذا كانت الصلاة لا يُجهر فيها جُهر بـ: بسم الله الرحمن الرحيم وكان يجهر في السورتين جميعاً»[٢].

ثمّ إنّ أساس الاستدلال في المقام صِحاحٌ ثلاث:

الأُولى: ما تدلّ على عدم الوجوب، وهي صحيحة عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: «سألته عن الرجل يصلّي من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة، هل عليه أن لا يجهر؟ قال: إن شاء جهر وإن شاء لم يفعل»[٣]. وظهوره في التخيير وعدم الوجوب ممّا لا يُنكر.

الثانية والثالثة: صحيحتا زرارة الدالّتان على الوجوب منطوقاً ومفهوماً، ففي

---

(١) كما ترى في كلام القدوري في المختصر ومسعود القاساني في بدائع الصنائع (١: ١٦٠) وفي النهاية، فراجع المصادر ٤: ٨ و٢٦ و٢٧ و٥٤١.

(٢) وسائل الشيعة ٦: ٧٤، الباب ٢١ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ٦: ٨٥، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٦.

الأُولى: عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «في مَن جهر فيما لا ينبغي الإجهار فيه، وأخفى فيما لا ينبغي الإخفاء فيه؟ فقال: أيُّ ذلك فعل متعمّداً فقد نقض صلاته، وعليه الإعادة، فإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدري فلا شيء عليه، وقد تمّت صلاته»[1].

وفي الثانية قريب منه ... إلى قوله: فقال: «أيّ ذلك فعل ناسياً أو ساهياً فلا شيء عليه»[2]. وظهورهما في الوجوب أيضاً ممّا لا كلام فيه.

فعن الشيخ رحمه الله ـ ومن حذا حذوه[3] ـ حمْل الأُولى على التقيّة[4]. وعن غيره طرحه[5] بعنوان عدم عمل الأصحاب به، ووجود الإجماع، أو ادّعائه على خلافه، والأخذ بالأخيرتين والحكم بالوجوب. وعن الآخرين حمل الأخيرتين على الاستحباب، ورفع اليدعن ظهورهما بصراحته كما عن المجلسي رحمه الله في البحار[6]، على ما حُكي عنه، بعد عدم الإجماع، ولا طرح، وقد أفتى به المرتضى وابن الجنيد[7]، ومن المتأخّرين الفاضل الجواد في مسالكه[8] والمحقّق الأردبيلي في زبدة البيان[9].

ومن المعلوم أنّ حمل الأخيرتين على الاستحباب لا يكون أسهل من حمل الأُولى على التقيّة، أو قبول طرحها لدى الأصحاب كيف وقد صرّح فيهما أنّ عليه

(١ و٢) وسائل الشيعة ٦: ٨٦، الباب ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١ و٢.

(٣) غنية النزوع: ٧٨، والخلاف ١: ٢٣١ـ٢٣٢ و٣٧١ـ٣٧٢، مسألة ٨٣ و١٣٠ والسرائر ١: ٢١٩.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ١٦٢، ذيل الحديث ٦٣٦، وذكر ذلك صاحب ذخيرة المعاد عن الشيخ: ٢٧٤، وجواهر الكلام ٩: ٥٩٩.

(٥) نقله العلّامة عن ابن الجنيد والسيّد في مختلف الشيعة ٢: ١٥٣ ـ ١٥٤، والمعتبر ٢: ١٧٧.

(٦) بحار الأنوار ٨٢: ٧٧ ح ١١.

(٧) نقله الفاضل الجواد في مسالكه ١: ٢٠٢.

(٨) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٢٠١.

(٩) زبدة البيان: ٨٤.

الإعادة، ولا يساعد ذلك الاستحباب؟! وعلى منظرنا الإفتاء والتمسّك بـه عـن جمع من الأصحاب حتّى من المحقّق المقدّس، كما نرى فتوى المشهور بالوجوب والعمل بالأخيرتين.

وأمّا مداومة النبيّ صلى الله عليه وآله على مفاد الأخيرتين مضافاً إلى قوله صلى الله عليه وآله: «صلّوا كما رأيتموني أُصلّي»[1] فلا يصلح بياناً للآية ـ كما عن الفاضل المقداد رحمه الله[2] ـ أو ترجيحاً للرواية أو للاستدلال ـ كما عن غيره[3] ـ؛ لاشتمال صلاته صلى الله عليه وآله عـلى المندوب أيضاً.

والمسألة مشكلة لا تصل النوبة إلى الأصل بعد وجود الدليل فـي الطـرفين بحيث لا يتمّ طرح أحدهما بالكلّ، ولا سبيل للجمع المقبول العـرفي، ولا وجـه للحمل على التقيّة أو الاستحباب، والاحتياط في العمل طريق النجاة، كـما فـي الإفتاء، ولذلك ترى من قول المقدّس رحمه الله ما نقلناه.

هذا، ولكن مع ذلك كلّه الحقّ مع المشهور، والقول بالوجوب؛ عملاً بروايتي زرارة من دون طرح الرواية الأُولى، أو الحمل على التقيّة باحتمال أنّ السؤال كان عن حكم سائر الأذكار غير القراءة لتوهّمه استلزام وجوب الجهر في القراءة مع وجوب الإخفات في غيرها، فسأل: هل عليه أن لا يجهر؟ فأجـاب عليه السلام بـعدم الاستلزام، وأنّ فيما يجهر بالقراءة من الفريضة ليس عليه الإخفات، وأن لا يجهر في سائر الأذكار، بل إن شاء جهر وإن شاء لم يفعل.

ويؤيّد هذا الاحتمال بقوله: هل عليه أن لا يجهر؟ ولو كان المسؤول عنه نفس القراءة الّتي في الصـلاة الجـهريّة لكـان عـليه أن يسأل بـقوله له: أن لا يـجهر؟

(١) عوالي اللآلي ١: ١٩٨ ح ٨ و٣: ٨٥ ح ٧٦.
(٢) كنز العرفان ١: ١٢٩.
(٣) زبدة البيان: ٨٤.

ولا يساعد عليه فدقّق؛ فإنّ كلمة «عليه» موجودة في جميع النسخ في الكتب الروائيّة مع الاختلاف في بعض الجهات الأُخرى.

وكيف كان، لا إشكال في أنّ موضوع ذلك البحث القراءة لا مطلق الأذكار، كما هو صريح الصحيحة الأُولى وسائر روايات الباب، ولكن عرفت أنّ الأُولى راجعة إلى غير القراءة.

وحيث إنّ السنّة المباركة خصّصتهما بالقراءة دون سائر الأذكار، فالآية تنطبق عليها مع الاستفادة من المعنى الأوّل أيضاً بابتغاء سبيل الوسط في كلّ صوت صلاتيّ، وفي كلّ صلاة مع الجهر في الجهريّة والإخفاف في الإخفاتيّة، وفي مثل المقامات يظهر الافتقار الشديد إلى السنّة بوضوح.

الفصل الثامن

في القصر والتمام

قال تعالى: ﴿*وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا*﴾[1].

الضرب في الأرض السير عليها[2]، وقد جعل شرطاً لتقصير الصلاة رخصة؛ لظهور «لا جُنَاحَ» فالمعنى جواز تقصير الصلاة في السفر إجمالاً، إلّا أنّ استعمال هيئة «لا جُنَاحَ» وإرادة العزيمة بعضاً لاسيّما في السنّة المباركة، ولاسيّما بعد عمل الرسول صلى الله عليه وآله من التقصير في السفر دائماً، فإنّه يوجب الاطمئنان بإرادة الوجوب والعزيمة، وإن لم يستعمل في كتاب الله تعالى بهذا المعنى أصلاً، وإرادة الوجوب في آية الحجّ مثل للقيام بدليل خارج[3].

---

(١) النساء ٤: ١٠١.

(٢) والظاهر أنّه لا يصدق على مَن يعيش في البلاد الكبيرة إذا خرج من بيته إلى نقطة نائية من البلد تستغرق المسافة؛ فإنّه لا يقال عنه عرفاً أنّه مسافر.

(٣) كما يشعر، بل يدلّ عليه تعبير الفقيهين زرارة ومحمّد بن مسلم في قولهما للإمام عليه السلام: «إنّما قال الله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ ولم يقل: افعلوا. فكيف أوجب ذلك؟»... الحديث إلى استدلال ←

فإنّك ترى موارد استعمال ﴿لَا جُنَاحَ﴾ أو ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ في الكتاب الكريم استعمل بكثرتها المتجاوز عن عشرين، في الجواز ونفي البأس، الظاهر في أنّه معناه.

نعم، في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[١] أُريد منه الوجوب، أمّا أنّه معناه الحقيقي ففيه كلام، ألا ترى لحن الفقيهين العظيمين زرارة ومحمّد بن مسلم مع الإمام عليه السلام في إرادة الوجوب والعزيمة من المقام وتمسّكه عليه السلام فإنّهما قالا: «قلنا لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في الصلاة في السفر، كيف هي؟ وكم هي؟ فقال: إنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ فصار التقصير في الصلاة واجباً كوجوب التمام في الحضر، قالا: قلنا له: إنّما قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ ولم يقل: افعلوا، فكيف أوجب ذلك، كما أوجب التمام في الحضر؟ فقال عليه السلام: أو ليس قد قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[٢]، ألا ترون أنّ الطواف بهما واجب مفروض؛ لأنّ الله عزّ وجلّ ذكره في كتابه وصنعه نبيّه صلى الله عليه وآله، وكذا التقصير في السفر صنعه النبيّ صلى الله عليه وآله وذكره الله في كتابه. قالا: قلنا: فمَن صلّى في السفر أربعاً أيعيد أو لا؟ قال: إن كان قد قرئت عليه آية التقصير وفسّرت له فصلّى أربعاً أعاد، وإن لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا إعادة عليه».

← الإمام عليه السلام للمتأمّلين بصنع رسول الله صلى الله عليه وآله، راجع تمام الحديث في مجمع البيان ٣: ١٠١، ذيل الآية ١٠١ من سورة النساء ووسائل الشيعة ٨: ٥١٧ ـ ٥١٨ و٥٠٦ ـ ٥٠٧، الباب ٢٢ و١٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٢ و٤ و٥.

(١) البقرة ٢: ١٥٨.

(٢) البقرة ٢: ١٥٣.

والصلاة كلّها في السفر الفريضة ركعتان كلّ صلاةٍ، إلّا المغرب فإنّها ثلاث ليس فيها تقصير، تركها رسول الله صلى الله عليه وآله في السفر والحضر بثلاث ركعات.

وقد سافر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى ذي خشب وهي مسيرة يوم من المدينة يكون إليها بريدان: أربعة وعشرون ميلاً، فقصّر وأفطر فصارت سنّةً.

وقد سمّى رسول الله صلى الله عليه وآله قوماً صاموا حين أفطر: «العصاة، وقال: فهم العُصاة إلى يوم القيامة، وإنّا لنعرف أبناءهم وأبناء أبنائهم إلى يومنا هذا»[1].

ولذلك لا إشكال في وجوب القصر وأنّه عزيمةٌ لا رخصة، فالتفت.

إلّا أنّ ذيل الآية ولا سيّما مع ملاحظة الآية اللاحقة النازلة في صلاة الخوف حال الحرب يقلب إطلاق ظهورها الى التعليق والتقييد بخوف الفتنة من الكفّار، وهم عدوّ مبين.

فإذا كان في السفر الخوف من العدوّ على الأكثر بتنقيح المناط وتناسب الحكم والموضوع فالخوف من كلّ شيء كالسبع وترك الرفقة وما شابهها، ممّا يتّفق في السفر طبيعيّاً يوجب التقصير، وأمّا مع الأمن كما في كثير من أسفار اليوم ولاسيّما مع السيّارات الخصوصيّة، أو أنّ المسافر تامّ الاختيار مأمون الطريق فلا.

ولكن الظاهر أنّ ذلك حكمة في التشريع، لا علّة، وضيق الحكمة لا ينافي سعة المشروع، كما في وجوب تحفّظ ذات العدّة من النساء تحفّظاً حكمة، فلا يكون خوف الفتنة شرطاً وتعليقاً وإلّا كان الحقّ تقديمه بأن يقال: إن خفتم أن يفتنكم

(١) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٣٤ ـ ٤٣٥ ح ١٢٦٥، وعنه في وسائل الشيعة ٨: ٥١٧ ـ ٥١٨ و٥٠٦ ـ ٥٠٧ و٤٥٢، الباب ٢٢ و١٧ و١ من أبواب صلاة المسافر ح ٢ و٥، و٤ و٥، و٤. وذكر تمامه في المنتقى ٢: ١٨٩ ـ ١٩٠، والحدائق الناضرة ١١: ٢٩٦ وغيرها.

الّذين كفروا حال الضرب في الأرض ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾[١]، لا بيان الحكم على الإطلاق أوّلاً، ثمّ ذكر ذلك مشيراً إلى الوجه في التشريع، وإن كان قد تتأخّر أداة الشرط أيضاً، إلّا أنّ المقام استظهار لا استدلال مع إمكان ورود القيد مورد الغالب.

هذا، ولكن مع ذلك كلّه عندنا وجه آخر، وهو أنّ السفر بطبعه ـ إلى أيّ مكان كان ومع أيّة وسيلة ـ فيه اضطراب وقلق، وبتعبير آخر: أنّ السفر مهيّة تلازم فقْد الاطمئنان والسكينة الّتي يحسّهما الإنسان في وطنه ومسكنه وبين أُسرته، كما هو كذلك عند ما يكون في بلد آخر وهو لا يعلم زمان إقامته، أهي يوم أم أيّام؟ ولذلك قيل في السفر: إنّه قطعة من سقر.

ويستحبّ أن يدعو عند ما استوى على المركب بقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾[٢].

ويجد الإنسان تلك السكينة والاطمئنان وهو في وطنه وبمرتبة منه وهو في بلد آخر عند ما ينوي الإقامة فيه مدّة أقلّها عشرة أيّام، وبهذا فقد مَنَّ الله تعالى على عباده في تقصير الصلاة حال السفر؛ حيث إنّ المسافر يفقد الاطمئنان المؤثّر في صلاته بوجه أقرب، والتمام حينما يجده بشهوده الوطن أو قصده الإقامة مدّة في بلد آخر، ولعلّ ذلك هو ملاك خوف الفتنة فيعمّ.

وأمّا تأييد البحث أو الإشكال بالآية اللاحقة، فهو ذو كلام طويل في مسألة السياق، وقد أشبعنا البحث فيها لدى الكلام في آية التطهير والولاية وأمثالهما في بعض مباحثنا التفسيريّة، وقلنا بعدم الاتّكال على السياق إلّا بمقدار تقتضيه طبيعة البحث ووحدة الكلام من ارتباط بعضه ببعض كما بيّنّا.

---

(١) النساء ٤: ١٠١.

(٢) الزخرف ٤٣: ١٣ و ١٤.

فالحقّ أنّ القصر عزيمة لا رخصة، قال الصادق عليه السلام: «المُتمّم في السفر كالمقصّر في الحضر»(١).

وعن أبي عبدالله عليه السلام أيضاً قال: «مَن صلّى في سفره أربع ركعات فأنا إلى الله منه بريء»(٢). ومثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله(٣).

وأمّا استفادة باقي الخصوصيّات من حدود السفر وشرائطه وموارد التخيير وغيرها من زوايا الآية فهو على ظاهر السنّة أو بصراحتها، ومن هنا يتّضح مدى الافتقار إلى السنّة المباركة وعدم صحّة القول بكفاية الكتاب بوضوح.

وإليك الإشارة إلى بعضها تبرّكاً، فإنّ موضوعات الأحكام إن لم تكن من المخترعات الشرعيّة يحوّل تشخّصه عند الشكّ إلى العرف، إلّا أن يتصرّف فيها الشرع توسعةً أو تضييقاً.

والضرب في الأرض ـ أي السفر ـ أمرٌ عرفيٌّ جعل موضوعاً لحكم التقصير في الصلاة، إلّا أنّ الشرع حدّده بثمانية فراسخ لا أقلّ من ذلك ولا أكثر، وبكونه مقصوداً من الأوّل، وبيان مبدئه، وكونه حقّاً وعدلاً وألّا يكون عصياناً وظلماً، وأن لا يكون شغلاً، وأنّه ينقطع بقصد الإقامة عشراً، وغير ذلك من القيود المذكورة في روايات الباب.

ففي بيان المسافر: محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام «أنّه سمعه يقول: إنّما وجب التقصير في ثمانية فراسخ لا أقلّ من ذلك ولا أكثر؛ لأنّ ثمانية فراسخ مسيرة يوم للعامّة والقوافل والأثقال، فوجب

---

(١) وسائل الشيعة ٨: ٥١٨، الباب ٢٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.
(٢) وسائل الشيعة ٨: ٥١٩، الباب ٢٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٨.
(٣) وسائل الشيعة ٨: ٥١٨، الباب ٢٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.

التقصير في مسيرة يوم...»(١).

وفي معناه روايات أُخرى لا يخفى على المراجع مثل قوله: «وقد سافر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى ذي خشب وهو مسيرة يوم من المدينة يكون إليها بريدان: أربعة وعشرون ميلاً، فقصّر وأفطر فصار سُنّةً»(٢).

وما ظاهره كفاية الأقلّ أربع فراسخ مثل رواية زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «التقصير في بريد، والبريد أربع فراسخ»(٣) فمحمولٌ على الإياب والذهاب؛ لصراحة رواية معاوية بن وهب قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أدنى ما يُقصّر فيه المسافر الصلاة؟ قال: بريد ذاهباً وبريد جائياً»(٤).

فقه الحديث: إنّ مسيرة يوم شرح وبيان لعدد الفراسخ وليس بنفسه موضوعاً ليدخل الزمان في موضوع الحكم، وتكرار البريد تصريح بعددها وتأكيد في الثمانية، وأنّ المسافة هي موضوع للحكم من غير دخل لنوع المركب أو الزمان حتّى يتوهّم نفي الموضوع في كثيرٍ من الأسفار في زماننا هذا بالسيّارات والطيّارات والقطارات، كما نسب إلى بعض المعاصرين(٥).

ويدلّ على لزوم قصد المسافة من الأوّل رواية صفوان قال: «سألت الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلاً على رأس ميل فلم يزل يتبعه حتّى بلغ النهروان وهي أربع فراسخ من بغداد، أيفطر إذا أراد الرجوع ويُقصّر؟ قال: لا يُقصّر ولا يُفطر، لأنّه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانية

(١) وسائل الشيعة ٨: ٤٥١، الباب ١ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٨: ٤٥٢، الباب ١ من أبواب صلاة المسافر ٤.
(٣ و ٤) وسائل الشيعة ٨: ٤٥٦، الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ١ و٢.
(٥) الدكتور الصادقي.

فراسخ، إنّما خرج يريد أن يلحق صاحبه في بعض الطريق، فتمادى به السير إلى الموضع الّذي بلغه، ولو أنّه خرج من منزله يريد النهروان ذاهباً وجائياً لكان عليه أن ينوي من الليل سفراً والإفطار، فإن هو أصبح ولم ينو السفر فبدا له بعد أن أصبح في السفر قصّر ولم يُفطر يومه ذلك»[١].

وأنت بالتأمّل ترى زائداً على المطلوب الدلالة على أنّ الموضوع في السفر المسافة فقط دون الزمان والمركب وغيرهما.

وبالنسبة إلى المبدأ رواية محمّد بن مسلم قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يريد السفر فيخرج متى يقصّر؟ قال: إذا توارى من البيوت»[٢].

ورواية عبد الله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن التقصير؟ قال: إذا كنت في الموضع الّذي تسمع فيه الأذان فأتمّ، وإذا كنت في الموضع الّذي لا تسمع فيه الأذان فقصّر، وإذا قدمت من سفرك فمثل ذلك»[٣].

فقه الحديث ظاهر؛ فإنّ «البيوت» يعمّ المنازل والمساكن؛ ولذلك يُعبّر في لسان الفقهاء العظام ـ زاد الله شرفهم ـ بجدران البلد، وسماع الأذان واستماعه حسب الصوت المتعارف الطبيعي ـ أي من دون المكبّرات ـ وأنّ الحدّ المذكور يعمّ الخروج والورود يُعبّر عنه بـ«حدّ الترخّص».

وبالنسبة إلى لزوم كونه حقّاً رواية عمّار بن مروان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «من سافر قصّر وأفطر إلّا أن يكون رجلاً سفرهُ إلى صيدٍ أو في معصية الله أو رسولٍ لمَن يعصي الله، أو في طلب عدوٍّ أو شحناء أو سعاية أو ضرر

---

(١) وسائل الشيعة ٨: ٤٦٨، الباب ٤ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٨: ٤٧٠ ـ ٤٧١، الباب ٦ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
(٣) وسائل الشيعة ٨: ٤٧٢، الباب ٦ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.

على قوم من المسلمين»[١]. وقريبٌ منه غيره.

فقه الحديث ظاهر؛ فإنّ المراد من الصيد اللهو منه، كما هو مصرّح به في قوله: «إنّما خرج في لهوٍ لا يقصّر»[٢]. وكذلك الرسالة لمن يعصي الله هو عصيان لله تعالى فلا يقصّر.

وبالنسبة إلى اشتراط أن لا يكون شغلاً رواية هشام بن الحكم «عن أبي عبدالله عليه السلام قال: المكاري والجمّال الّذي يختلف وليس له مقام يتمّ الصلاة ويصوم شهر رمضان»[٣]. وقريب منه غيره في الباب.

وغير ذلك من الأحكام المذكورة في المفصّلات الّتي تدلّ عليه الروايات مثل قطع السفر بقصد الإقامة عشرة أيّام[٤] والفروع الراجعة إلى ذلك[٥] والاختيار بين القصر والإتمام في الحرمين، بل الأمكنة الأربعة: مكّة والمدينة وحرم أمير المؤمنين والحسين عليهما السلام[٦]، وذكر التسبيحات الأربعة بعد الصلاة القصريّة: ثلاثين مرّة[٧].

ولنختم البحث بأنّ ذلك هدية وكرامة من الله تعالى على أُمّة محمّد صلى الله عليه وآله شكرها العمل به؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ الله أهدى إليّ وإلى أُمّتي هديّةً لم يهدها إلى أحدٍ من الأُمم كرامةً من الله تعالى لنا، قالوا: وما ذلك يا رسول الله؟

---

(١) وسائل الشيعة ٨: ٤٧٦، الباب ٨ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.
(٢) وسائل الشيعة ٨: ٤٧٨ ـ ٤٧٩، الباب ٩ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
(٣) وسائل الشيعة ٨: ٤٨٤ الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ٨: ٤٩٨، الباب ١٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
(٥) وسائل الشيعة ٨: ٥٠٨ ـ ٥٠٩، الباب ١٨ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
(٦) وسائل الشيعة ٨: ٥٢٤، الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر.
(٧) وسائل الشيعة ٨: ٥٢٣، الباب ٢٤ من أبواب صلاة المسافر ح ١ و٢.

قال: الإفطار في السفر، والتقصير في الصلاة، فمَن لم يفعل ذلك فقد ردّ على الله عزّ وجلّ هديّته»[١]. وفي تعبير آخر: «إنّ الله عزّ وجلّ تصدَّق على مرضى أُمّتي ومسافريها بالتقصير والإفطار، أيسرّ أحدكم إذا تصدَّق بصدقةٍ أن تُردَ عليه؟»[٢] وتفصيل الكلام في المفصّلات.

(١) وسائل الشيعة ٨: ٥٢٠، الباب ٢٢ من أبواب صلاة المسافر ح ١١.
(٢) وسائل الشيعة ٨: ٥١٩، الباب ٢٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٧.

الفصل التاسع

صلاة الخوف

قال تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذىً مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضىٰ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً * فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَاذْكُرُوا اللهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾[1].

الآيتان تفيدان أوّلاً: أنّ الصلاة كانت تُقام جماعة كما كانت تُقام فرادىٰ، وكان يؤمّهم رسول الله صلى الله عليه وآله كما كان يؤمّهم غيره في الحضر والسفر في حال الحرب وغيره، فلم تكن تُترك بحال.

فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله مع المجاهدين في سبيل الله وأقام لهم الصلاة، والصلاة معه صلى الله عليه وآله أفضل؛ فإن اقتدوا بأجمعهم، سوف يتركون حذرهم وأسلحتهم،

---

(١) النساء ٤: ١٠٢ ـ ١٠٣.

عند ذلك سيهجم عليهم العدوّ من الّذين كفروا، ويشنّون عليهم الغارة، وإن اقتدى بعض دون بعض فالتبعيض لا يخلو من شيء، فأنزل الله تعالى خطابه على رسوله صلى الله عليه وآله: إذا كنت فيهم في ساحة الحرب والجهاد، وحضرتكم الصلاة فَقَسِّمهم إلى طائفتين؛ فالطائفة الأُولى يصلّون معك والطائفة الثانية تكون محافظة ومراقبة لحركات العدوّ، ويجب على الطائفتين حمل السلاح وأخذ الحذر، فلتصلِّ الطائفة الأُولى معك الركعة الأُولى ولينفردوا ويتمّوا صلاتهم فرادى ويحلّوا محلّ الطائفة الثانية للمحافظة ومراقبة العدوّ، ولتأتِ الطائفة الثانية الّذين لم يصلّوا فليصلّوا معك الركعة الثانية ويتمّوا صلاتهم فرادى، كما عملت الطائفة الأُولى.

هكذا يصلّي المجاهدون حال الحرب جميعاً، حتّى لا يميل عليهم الّذين كفروا ميلة واحدة، ولكي يدركوا بأجمعهم في نفس الوقت فضل الصلاة مع النبيّ صلى الله عليه وآله. وقد صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله كذلك صلاة العصر في عسفان[1] بعد ما صلّى الظهر بتمام الركوع والسجود، فهمَّ المشركون أن يُغيروا عليهم.

فقال بعضهم: إنّ لهم صلاة أُخرى أحبّ إليهم من هذا، يعنون بها صلاة العصر، فأنزل الله تعالى الآية[2]، فبطل كيدهم بالإغارة والهجوم على المسلمين أثناء الصلاة.

وفي المقام فروع:

الأوّل: أنّه لا إشكال في جواز وضع الأسلحة مع أخذ الحذر إن كان في بدن

(١) قرية جامعة بها منبر ونخيل ومزارع... على مرحلتين من مكّة على طريق المدينة. معجم البلدان ٤: ١٢٢.

(٢) التبيان ٥: ٦٥، ذيل الآية ١٠٢ من سورة النساء ومجمع البيان ٣: ١٠٣، ذيل الآية ١٠٢ من سورة النساء.

المسلم المجاهد أذى، أو أنّ الجوّ لا يساعد على ذلك كوجود المطر أو الرياح وأمثالها، كما صرّح به قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾.

ومن المعلوم أنّ هذا وأمثاله أمرٌ عقلائيّ، تتغيّر أشكاله بتغيّر الظروف زماناً ومكاناً، مع اختلاف أشكال الأسلحة وأنواعها برّيّةً وبحريّةً وأرضيّةً وجوّيّةً، كما أنّ أساس البحث هو التحفّظ والمراقبة الشديدة في الحرب من أخذ الحذر والأسلحة، وهو أمر عقلائيّ ينتج معه عدم ترك الصلاة بحال تشريع صلاة الخوف.

الثاني: أنّ الخطاب وإن كان متوجّهاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، إلّا أنّ التكليف لا يختصّ به، بل كان لإمارته وإمامته، فهو متحقّق مع كلّ أمير وإمام يتصدّى لشؤون الحرب، ويؤمّهم في صلواتهم على مقتضى بقاء التكليف بالصلاة، وأنّها لا تُترك بحال، ووجوب الحرب لدى شرائطه سواء قلنا بإطلاق ولاية الفقيه ـ كما قلنا ـ أو لا. نعم، من تمسّك بملاك الحسبة في إمارة الحروب الواجبة مثل الدفاعيّة منها فيشكل عليه تجويز صلاة الخوف، ولابدّ من القول بالصلاة الاضطراريّة؛ فإنّ التغيير في كيفيّة الجماعة لدى الشكّ تشريع، والأصل خلافه.

إلّا أن يقال: بأنّ الصلاة هذه لا تخالف القواعد في شيء، فلا إشكال في العمل بها في أيّ حال كما ترى في كلام صاحب الزبدة؛ قال: مع أنّه ليس فيها مخالفة واضحة كثيرة للقواعد[١]. وعندنا ليس الأمر كذلك، فإنّ الصلاة بالكيفيّة المذكورة في الآية تشريع خاصّ لا يرتبط بصلاة الجماعة وجواز الاقتداء بين الصلاة أو الإنفراد، فتأمّل. ولعلّ التأمّل إشارة إلى أنّ الحقّ مع المحقّق، فإن تعد الانفراد من الجماعة والانقياد بها في وسطها، بل إشكال.

---

(١) زبدة البيان: ١٧٨.

الثالث: لا فرق في ذلك بين أن تكون الحرب جهاداً مع تحقّق شروطه أو دفاعاً، فهو الواجب على المسلمين دون بلادهم ومعارفهم وحضارتهم وجميع شؤون حياتهم في كلّ زمان ومكان، كما أثبتناه في كتاب الجهاد من مباحثنا الفقهيّة، وسيأتي في باب الجهاد في هذا الكتاب إن شاء الله.

الرابع: أنّ صلاة الخوف بكيفيّتها لا تكون إلّا حال اشتعال نائرة الحرب وتقابل الصفّين لا قبلها ولا بعدها، كما صرّح بذلك قوله تعالى: ﴿*فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ*﴾.

الخامس: أنّ ذلك يجب مع إمكان انقسام المجاهدين إلى طائفتين حسب تعداد العسكر والمعسكر، وأمّا مع قلّتهم بحيث لم تكن الطائفة الّتي من ورائهم كافية، أو لم يساعد المكان للانقسام مع الحفاظ على مصالح الإسلام والمسلمين في الحرب فلا، وحينئذٍ ينقلب التكليف إلى صلاة المضطرّ، حسب مراتب العذر بعد عدم التمكّن من الصلاة فرادى كاملة إلى تبديل كلّ ركعة بذكر وتسبيح، بل بالتوجّه إليه تعالى دون تكلّم، كما في صلاة الغرقىٰ.

السادس: أنّه لا فرق في الحكم بين أشكال الحرب والمواضع المأخوذة، والأسلحة الّتي يحارب بها قديماً وحديثاً مشاة أو جوّيّاً أو بحريّاً، فإنّه لا تُكلَّف نفسٌ إلّا وسعها، والضرورات تقدَّر بقدرها، فكلّما أمكن أتى بها، وإلّا يتبدّل حسب مراتب الإمكان كما عرفت[1].

السابع: أنّ القصر الجائز في مطلق الخوف، ولو للخوف من سبع أو لصّ يعمّ الكمّ أيضاً، وقد تتبدّل الصلاة إلى ذكر، كما يصرّح بذلك قوله تعالى: ﴿*فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَاذْكُرُوا اللهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ*﴾ بعد قوله

---

(١) مرّ آنفاً.

تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطىٰ وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ﴾ (١).

تدلّ الآية الكريمة على أنّ الخوف مطلق، ولو من لصّ أو سبع، فهو من عوامل التقصير حتّى في كيفيّات الصلاة من ترك القيام مثلاً ركباناً، بمعنى أنّ الصلاة لا تترك بحال، والحالات الّتي توجب التخفيف إلى أن تتبدّل الركعة إلى ذكر (ذكر الله)، كما فصّل في السنّة المباركة. نشير إلى بعض رواياتها:

١ ـ عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: «سألت أبا عبدالله عليه‌السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً﴾ كيف يصلّي؟ وما يقول إن خاف من سبع أو لصّ؟ كيف يصلّي؟! قال: يُكبّر ويومي برأسه إيماءً» (٢).

٢ ـ وعن زرارة، عن أبي جعفر عليه‌السلام قال: «الّذي يخاف من اللصوص يُصلّي إيماءً على دابّته» (٣). وقريب من ذلك روايات أُخر.

٣ ـ وعن سماعة بن مهران أنّه «سأل الصادق عليه‌السلام عن صلاة القتال؟ فقال: إذا التقوا فاقتتلوا فإنّما الصلاة حينئذٍ تكبير، وإذا كانوا وقوفاً لا يقدرون على الجماعة فالصلاة إيماء» (٤).

وقال عليه‌السلام: «فات الناس مع عليّ عليه‌السلام يوم صفّين صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأمرهم فكبّروا وهلّلوا وسبّحوا رجالاً وركباناً» (٥).

---

(١) البقرة ٢: ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٢) وسائل الشيعة ٨: ٤٣٩، الباب ٣ من أبواب صلاة الخوف ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ٨: ٤٤١، الباب ٣ من أبواب صلاة الخوف ح ٧.

(٤ و٥) وسائل الشيعة ٨: ٤٤٤، الباب ٤ من أبواب صلاة الخوف ح ٤ و٥.

الفصل العاشر

صلاة الجمعة

قال تعالى: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ وَاذْكُرُوا اللهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً قُلْ مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ*﴾[1].

الآيات تكشف عن وجود شعار أُسبوعي إسلاميّ في كلّ جمعة، وأنّ على المسلمين تعظيمه ﴿*وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ*﴾[2]، كما أنّها تكشف عن واقع كان في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله، وهو أنّ بعض المؤمنين كانوا لا يراعون حقّ هذا الشعار؛ حيث إنّهم ﴿*إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا*﴾ وتركوا النبيّ صلى الله عليه وآله قائماً في الصلاة ليوم الجمعة رغبةً إلى المعاملة والتجارة، وإجابة للنداء عليها باللهو، كما كان متعارفاً بينهم، مع أنّ ما عند الله خير وهو خير الرازقين.

فخاطبهم الله تعالى بقوله: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ*

(١) الجمعة ٦٢: ٩ ـ ١١.

(٢) الحجّ ٢٢: ٣٢.

فَاسْعَوْا إِلىٰ ذِكْرِ اللهِ﴾ من الصلاة وذروا البيع والشراء، فإنّ ذلك خيرٌ لكم ممّا تعملون من ترك الصلاة والانفضاض إلى اللهو والتجارة، إن كنتم تعلمون، فاسعوا إلى الصلاة، واصبروا حتّى تتمّ الصلاة وتنقضي، فإذا قُضيت فانتشروا في الأرض، وابتغوا الوسيلة من فضل الله، والسعي الجميل في الاكتساب والتجارة بذكر الله، وأنّه تعالى هُوَ الرَّزّاق ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ وهو خير الرازقين، ولعلّكم تفلحون بالجمع بين الصلاة والاكتساب، والاهتمام بأُمور الدنيا والآخرة، كلّ في محلّه مع ذكر الله تعالى كثيراً. وعن بعض الأفاضل(١) أنّ ترك النبيّ صلى الله عليه وآله قائماً كان في حال الخطبة دون الصلاة.

كلّ ذلك يفيد أنّ أصل وجود ذلك الشعار الأُسبوعي ـ وهو صلاة الجمعة ـ بشروطها في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله قد وجبت بدليلٍ لا نعرفه من غير دلالة على الوجوب والتشريع، فلابدّ من التماس دليل آخر للوجوب ووجود الشروط إماماً ومأموماً وقتاً وعدداً من السنّة المباركة العمليّة والقوليّة، المستفاد منها أنّها من شؤون الإمام عليه السلام والمنصوب من قبله، وكأنّها من شؤون الحاكم الإسلامي ومراتب الحكومة الاسلاميّة، وإطلاق أدلّة النيابة أو تقييدها على ما هو المبسوط في محلّه دخيل في الحكم، وتمام الكلام في رسالتنا «صلاة الجمعة» من الجواز تخييراً، والترديد في كفايتها عن الظهر، فالأحوط الإتيان به مع الإتيان بها. وعن العامّة أنّها فرض عين، قالوا: وقد انعقد الإجماع على أنّ الجمعة فرض عين(٢).

وعليك بالتأمّل فيما استدلّ به المحقّق رحمه الله في الزبدة بأنّ الأمر بالسعي إليها

---

(١) تفسير القمّي ٢: ٣٦٧، ذيل الآية ١١ من سورة الجمعة، ومصباح الفقيه ١٤: ١١٤، وجامع الخلاف والوفاق: ٨٩.

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٣٧٥.

يُراد به المبالغة في الفعل وعدم الترك دون المشي والذهاب إلى الصلاة؛ فإنّه يستحبّ أن يكون مع السكينة والوقار لا بالسرعة[١].

ومثل ذلك ما نقله صاحب مسالك الأفهام عن الحسن قال: ما هو السعي على الأقدام وقد نهوا أن يأتو الصلاة إلّا وعليهم السكينة والوقار، ولكن بالقلوب والنيّة والخشوع.

وعلى هذا المبنى والأساس قولهما بدلالة الآية على الوجوب؛ لمكان الأمر بالسعي إليها[٢]، وأنّ المستفاد من الآية الشريفة هو وجوب صلاة الجمعة[٣]. مع أنّ ذلك المعنى أحد الاحتمالات في مراد السعي غير مقطوع به، ولا ينبغي ابتناء الحكم القطعي على الاحتمال.

بعد أنّ ذلك معلّق على النداء يوم الجمعة تعليق الجزاء على الشرط والنداء.

هذا، وإن كان هو الأذان إلّا أنّه غير الأذان الإعلاني لدخول وقت الظهر في سائر الأيّام، بل للدعوة إلى صلاة الجمعة، ووجوب هذه الدعوة أوّل الكلام.

إلّا أن يُقال: إنّ الأمر بالمشروط في مثل الأُمور أمرٌ بإيجاد الشرط أيضاً، كما في الشرائط العقلائيّة الّتي تتوقّف على إيجادها للامتثال للأمر، كما حقّق في الأُصول.

وكذلك التأمّل في قولهما ذيل الآية: ﴿*حافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ*﴾[٤].

قال في الزبدة: فدلّت الآية على وجوب المحافظة على الصلوات فخرج ما ليس بواجب منها إجماعاً وبقي الباقي تحت العموم، فلا يبعد الاستدلال بها

---

(١) زبدة البيان: ١٦٩.
(٢) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٢٥٩ ـ ٢٦٠.
(٣) زبدة البيان: ١٧١.
(٤) البقرة ٢: ٢٣٨.

على وجوب الجمعة والعيدين والآيات[١].

وفي مسالك الأفهام: قد يستفاد من شرط عمومها وجوب المحافظة على جميع الصلوات، إلّا ما أخرجه الدليل، فيمكن الاستدلال بها على وجوب الجمعة والعيدين، ولكن في بعض الروايات أنّ المراد بها الخمس وهو غير بعيد[٢].

فإنّ شمولها لكلّ الصلوات غير معلوم أوّلاً، كما ذكر، ولو سلّم وقلنا بشمولها لغير اليوميّة، فالمحافظة عليها لا يدلّ على حكمها، بل المراقبة والمواظبة عليها على ما هي عليها من الحكم، فلا يتمّ الاستدلال بها على الوجوب، كما هو ظاهر.

وأمّا دلالة الآية على حرمة البيع وضعاً بمعنى بطلانه أو تكليفاً بمعنى اقتراف الذنب مع صحّة النقل أو كلاهما وقت النداء إذا نودي للصلاة، ففيه كلام؛ فإنّ الأمر بترك البيع ووضعه تأكيد للأمر بالسعي إلى الصلاة من غير اختصاص، والمعنى ترك كلّ اشتغال دنيوي والسعي إلى الصلاة حال النداء، وأمّا من ترك الصلاة حتّى مع وجوبها ووجود شروطها فإنّه قد ارتطم في الحرام، وتخلّف عن الأمر وترك الواجب، فلا وجه لفساد ما أتى به من بيع وتجارة، بل لا وجه لحرمته، وإن قلنا باقتضاء الأمر بالشيء النهي عن تركه؛ فإنّ الأمر بالترك في المقام هو عين النهي الحاصل من الأمر بالسعي إلى الصلاة والتأكيد الشرعي للتأكيد العقلي، ولا ينافي صحّة أمر وضعيّ آخر، بل تكليفيّ غير أهمّ، فكيف المباح؟ كما فصّل في مسألة الترتّب[٣]، وتمام الكلام في الأُصول.

فما ذكره المحقّق رحمه الله في الزبدة من قوله: «وكأنّ تحريم البيع والشراء وقت وجوبها تعبّد وإن لم يكن مانعاً عنها؛ إذ يجوز الجمع بين المضيّ إلى الصلاة

---

(١) زبدة البيان: ٨٣.
(٢) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ١٢١.
(٣) درر الفوائد ١: ١٤٠.

الواجبة والبيع والشراء، وهو ظاهر...»[١] لا يخلو من نظر؛ فإنّ المنهيّ ليس هو البيع والشراء في الطريق وحال المشي إلى الصلاة، ولا يشمله الأمر في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾، بل المنهيّ هو ما ينافي الصلاة حال كونها قائمة وأنّ عليه الاقتداء والحضور من البيت والشراء، بل كلّ عقد معامليّ أو كلّ ما ينافي الصلاة، فلا يتمّ جواز الجمع حتّى يقال بالحرمة التعبّديّة وعدم السراية إلى غير البيع، بل الحرمة لتلازمه ترك الواجب، وهذا لا ينافي الوقوع والصحّة، كذلك الكلام في التمسّك بالأُصول؛ لعدم الانتقال في مثل البيع والشراء لا يخلو من نظر. فإنّ إطلاق ﴿أَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ﴾ وسائر العمومات من حقّ التصرّف وجوازه للمالك لم يتقيّد بالنهي عن البيع وقت النداء؛ لما قلنا أنّ النهي راجع إلى ما يزاحم الصلاة، لابدّ من تركه مقدّمةً لها، فلا حرمة له بنفسه لا وضعاً ولا تكليفاً زائداً على ما أشرنا إليه من الترتّب فالتفت.

ثمّ إنّك تعلم أنّ صلاة الجمعة تختلف عن غيرها بأُمور كثيرة: من ناحية الشروط والكيفيّة، ووجوب الخطبتين فيها، ولم يذكر في الكتاب عن شيء منها، وقد فصّلتها السنّة المباركة، ومن هذا وغيره يتّضح تلازمهما، وأنّ الهداية والنجاة لا يمكن الحصول عليهما إلّا بالتمسّك بهما، كما أنّ التمسّك بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[٣] ـ على صلاة العيدين ـ لولا السنّة المباركة غير تامّ، ولابدّ من التطبيق لا التفسير فحسب، والدليل روايات الباب ذكرناها في الرسالة، ونشير إلى المُحصّل منها:

١ ـ فإنّ بعضها يدلّ على الوجوب مطلقاً:

---

(١) زبدة البيان: ١٧٠.
(٢) الأعلى ٨٧: ١٤ و١٥.
(٣) الكوثر ١٠٨: ٢.

مثل رواية زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّما فرض الله عزّ وجلّ على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة: منها: صلاة واحدة فرضها الله عزّ وجلّ في جماعة وهي الجمعة[١]».

ودلالتها على أصل وجوب الجمعة بعد وجوب الجماعة فيها ظاهر، واللسان آكد للمطلوب من الأمر بها مستقيماً.

ومثل ما عن صفوان، عن منصور، عن أبي عبدالله عليه السلام ـ في حديثٍ ـ قال: «الجمعة واجبة على كلّ أحد، لا يعذر الناس فيها إلّا خمسة»[٢].

وما في خطبة عليّ عليه السلام: «والجمعة واجبة على كلّ مؤمنٍ إلّا على الصبيّ والمريض و...»[٣].

وقريب من ذلك غيرها تجد في الباب.

٢ ـ وبعضها تدلّ على اشتراط الوجوب بحضور الإمام:

مثل ما عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «صلاة الجمعة فريضة، والاجتماع إليها فريضة مع الإمام»[٤].

ورواية سماعة قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة يوم الجمعة فقال: أمّا مع الإمام فركعتان، وأمّا مَن يُصلّي وحده فهي أربع ركعات»[٥].

وقريبٌ منهما في الدلالة غيرهما[٦].

والمتيقّن من الإمام هنا المعصوم أو المنصوب من قِبله ولو عموماً مثل الفقيه

---

(١) وسائل الشيعة ٧: ٢٩٥، الباب ١ من أبواب صلاة الجمعة ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٧: ٣٠٠، الباب ١ من أبواب صلاة الجمعة ح ١٦.
(٣ و ٤) وسائل الشيعة ٧: ٢٩٧، الباب ١ من أبواب صلاة الجمعة ح ٦ و ٨.
(٥) وسائل الشيعة ٧: ٣١٠، الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة ح ٣.
(٦) وسائل الشيعة ٧: ٣٠٣ و ٣١١، الباب ٢ و ٥ ح ٢ و ٥.

الجامع لشرائط الإفتاء بنفسه، وأمّا المنصوب من قبله يدور مدار القول بإطلاق ولاية الفقيه فيشمله لو قلنا به كما قلنا، وإلّا فلا؛ فإنّ عنوان من يخطب في روايات الباب مشيرٌ إلى ذلك دون من يقدر على أن يخطب.

والجمع بين الطائفتين ظاهر من تقييد الإطلاق، فتجب صلاة الجمعة إذا كان هذا الإمام موجوداً، إلّا أنّ هناك روايات تدلّ على كفاية حضور من يتمكّن من الإمامة والخُطبة ولو لم يكن فقيهاً أو منصوباً من ناحيته، مثل رواية زرارة قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: على مَن تجب الجمعة؟ قال: تجب على سبع نفر من المسلمين ولاجمعة لأقلّ من خمسة من المسلمين أحدهم الإمام. فإذا اجتمع سبعة ولم يخافوا أمّهم بعضهم وخطبهم»[1]، فإنّ ذلك البعض يعمّ الإمام المعهود فالتفت.

وعندئذٍ فالقاعدة جواز إقامة صلاة الجمعة، بل وجوبها، كلّما تمكّن المسلمون منها مع إمام يخطب، مثل إمام صلاة الجماعة.

إلّا أنّ السيرة المستمرّة من زمن النبيّ صلى الله عليه وآله إلى زماننا هذا إقامتها مع إمام الأُمّة ورئيس الملّة أو من نصبه، وكانوا ينصبون أئمّة الجمعة كنصب القضاة، الظاهر في أنّ ذلك من المناصب، فإن كان هناك إمام حقّ أو المنصوب من قبله فهو، وإلّا فالأقرب عدم الوجوب.

وقد ذهب إلى عدم الجواز زمن الغيبة السيّد المرتضى رحمه الله وابن إدريس وجماعة على ما حكي[2].

وقد عرفت أنّ الحقّ الجواز مع الفقيه الوليّ أو من نصبه. وأمّا الكيفيّة وسائر الأُمور الراجعة في المفصّلات.

---

(١) وسائل الشيعة ٧: ٣١٠، الباب ٢ من أبواب صلاة الجمعة ح ٤.

(٢) الحاكي صاحب جواهر الكلام ١: ٣٠٢.

الفصل الحادي عشر

صلاة الجماعة

قد عرفت من صراحة آيات الجمعة أنّها كانت تُقام جماعة بإمامة الرسول صلى الله عليه وآله في حياته، وكان المصلّون إذا رأوا تجارة أو لهواً انفضّوا إليها، وتركوا إمامهم قائماً في الصلاة أو حال الخطبة، فنُهوا عن ذلك، وأُمروا بالبقاء مع الجماعة، كما كان ذلك صريحاً في آيات صلاة الخوف، وأنّها أيضاً كانت تُقام جماعة، ولابدّ أن يكون كذلك مع إمام هو أمير الجيش.

ومن المعلوم أنّها لم تكن مختصّة بهما، بل الصلاة اليوميّة أيضاً كانت تُقام جماعة من أوّل يوم، يوم لم يكن مع الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله إلّا عليّ عليه السلام وخديجة عليها السلام، كما سيأتي في حديث محمّد بن عمر الجرجاني[1]، والمسلمون كانوا يتعلّمون الصلاة بعمل الرسول صلى الله عليه وآله جماعة، كما يشير إليه قوله صلى الله عليه وآله: «صلّوا كما رأيتموني أُصلّي»[2].

---

(١) سيأتي في ص ١٧٨، من هذا الفصل، ذيل الآية الثالثة، رقم الحديث ٣.

(٢) بحار الأنوار ٨٢: ٢٧٩. قال ابن القيّم في جلاء الأفهام (ص ٢٤٢): روى البخاري في ←

وكيف كان، فما يمكن أن يُستدلّ به لذلك آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾[1].

فهذه الآية وإن كانت في سياق النهي عن اتّخاذ الكفّار والمنافقين أولياء ـ كما سيأتي الحديث عنه في كتاب المحرّمات[2]، إن شاء الله ـ إلّا أنّها تدلّ على أنّ من الموارد الّتي كان يتّخذها الّذين أُوتوا الكتاب من اليهود والنصارى وكذلك الكفّار هزواً، وكانوا يسخرون من المسلمين عند النداء إلى الصلاة، فكانوا يضحكون ويقولون هَزلاً حينما يسمعون المنادي ينادي المسلمين ليجتمعوا إلى الصلاة.

وظاهر الإطلاق أنّ النداء هذا لم يكن في يوم خاصّ ولصلاة خاصّة، كما في

←صحيحه (٧: ٧٧، كتاب الأدب) عن مالك بن الحويرث قال: «أتينا النبيّ ﷺ ونحن شبيبةٌ متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، فظنّ أنّنا اشتقنا إلى أهلنا، وسألنا عمّن تركنا في أهلنا. فأخبرناه وكان رفيقاً رحيماً فقال: ارجعوا إلى أهليكم فعلّموهم ومروهم وصلّوا كما رأيتموني أُصلّي، وإذا حضرت الصلاة فليؤذّن لكم أحدكم وليؤمّكم أكبركم». والشبيبة: جمع شاب كما في الصحاح ١: ١٥٠، مادّة «شبب». وفي بعض النسخ رقيقاً من الرقة.

وقال المجلسي ﷺ في البحار نقلاً عن المحقّق ﷺ في المعتبر عند البحث في وجوب الصلاة على النبيّ في التشهّد: أمّا الصلاة على النبيّ ﷺ فإنّها واجبةٌ في التشهّدين. وبه قال علماؤنا أجمع ـ إلى قوله: ـ وبه قال النوبختي من أصحاب الشافعي وأحد الروايتين عن أحمد، وقال الشافعي: يستحبّ. لنا ما رواه كعب بن عجزة قال: «كان رسول الله ﷺ يقول في صلاته: اللّهمّ صلِّ على محمّد وآل محمّد كما صلّيت على إبراهيم وآل إبراهيم إنّه حميدٌ مجيد. فتجب متابعته لقوله ﷺ: صلّوا كما رأيتموني أُصلّي» إلخ (بحار الأنوار ٨٢: ٢٨٩).

وكذلك كما ترى أيضاً مرسلةً من قول المحقّق ﷺ ولا كلام في السنّة العمليّة، وأنّ الصلاة كانت تُقام جماعة كما يستفاد من روايات كثيرة، سيأتي بعضها إلّا أنّها لا لسان لها حتّى يصحّ التمسّك بها فيما يتمسّك بالألفاظ. وما قال بوجوبه تمسّكاً بالحديث لم يقل به أحد من وجوب الصلاة في التشهّد بالكيفيّة المذكورة، كما لا يخفى.

(١) المائدة ٥: ٥٨.

(٢) قد ذكر في حرمة تولّي الكفّار، ج ٢.

يوم الجمعة، بل في كلّ يوم ولكلّ صلاة، وحيث إنّ صلاة الفرادى في المسجد أو غيره لا معنى لها في نداء الآخرين إليها، وإنّما ذلك نداء للجماعة، ولمّا لم يكن بعد ذلك النداء أمر بالسعي إليها، كما إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فتكون بذاتها مستحبّة.

وأمّا لفظ ذلك النداء إلى الصلاة في كلّ يوم، وكذا في يوم الجمعة فهو «حيّ على الصلاة، وحيّ على الفلاح، وحيّ على خير العمل» صراحة وكناية، فإنّها أبلغ، مسبوقاً بالتكبير والشهادة للتهيّؤ والتناسب، وملحوقاً بالتهليل كذلك، والإخبار بأنّه قد قامت الصلاة كلّها مكرّراً ليتمّ النداء ويسمع كلّ أحد، أو بغير ذلك، فلا يعلم من الآية شيء.

نعم، بعد ما علمنا ذلك كلّه من طريق السنّة المباركة، ينطبق على الأذان بفصوله المفصولة وتقسيمه إلى إعلاميّ: وهو الأذان، وتهيّؤي: وهو الإقامة فيها: «قد قامت الصلاة»، وكلّ منهما عباديّ يحتاج إلى القربة، وإن كان يتحصّل الغرض بدونها، وغير ذلك من الجهات ممّا هو خارج عن وضع الرسالة يلتمس من السنّة.

ففي صحيحة منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لمّا هبط جبرئيل بالأذان على رسول الله صلى الله عليه وآله كان رأسه في حجر عليّ عليه السلام فأذّن جبرئيل وأقام، فلمّا انتبه رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يا عليّ سمعت؟! قال: نعم، قال: حفظت؟ قال: نعم، قال: ادعُ بلالاً فعلّمه، فدعا عليّ عليه السلام بلالاً فعلّمه»[1].

فقه الحديث: أوّلاً: أنّ الأذان والإقامة كانا بالوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله لا بالمنام من عبدالله بن زيد كما توهّمه العامّة[2]، وشدّد الإمام عليه السلام في الردّ

---

(١) وسائل الشيعة ٥: ٣٦٩، الباب ١ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢.

(٢) مسند أحمد ٤: ٤٢ والسنن الكبرى للبيهقي ١: ٣٩٩.

على ذلك بقوله: «يُنزل الوحي على نبيّكم فيزعمون أنّه أخذ الأذان من عبدالله ابن زيد»[١].

وثانياً: أنّ الانتباه لم يكن من النوم، بل من حال استماع الوحي، كما يدلّ عليه السؤال من عليّ عليه السلام «سمعتَ؟ وحفظت؟» فإنّ ظاهر ذلك أنّه بعد استماع الرسول بنفسه، سيّما إذا كانت النسخة نُعلمه بالنون وإن احتمل أنّها كانت بالفاء.

وأمّا فصولها فقد ذكرت في روايات عديدة معروفة مشهورة لا كلام فيها، فراجع[٢].

الثانية: قوله تعالى: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[٣].

والتقريب: أنّ الركوع مع الراكعين بعد الأمر بالصلاة لا يناسب إلّا الجماعة، فإنّ المعيّة في الخضوع مع الخاضعين حفظاً لظهور معنى الركوع فيه ما لا يخفى[٤]، وذكر الركوع ـ بعد أنّه أوّل ركن عمليّ ـ إشارة إلى أنّ إدراك الجماعة والالتحاق بها لا يكون إلّا بعد صدق الركوع مع الراكعين.

وأضاف الراوندي رحمه الله: أنّ الأمر بالركوع مع الراكعين مع الأمر بالصلاة تكرار غير مستحسن لو لم يدلّ على القيد والجماعة، فراجع[٥].

هذا، ولكنّ الإنصاف أنّه لو كنّا والآية من غير ما نعلم من السنّة والضرورة في صلاة الجماعة فإنّه لا يتمّ الاستدلال بها على المطلوب، ولاسيّما بعد ملاحظة السياق وتوجيه الخطاب نحو بني اسرائيل الّذين لم يكن في صلاتهم ركوع،

---

(١) وسائل الشيعة ٥: ٣٧٠، الباب ١ من أبواب الأذان والإقامة ح ٣.

(٢) وسائل الشيعة ٥: ٤١٤ ـ ٤١٧، الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامة ح ٥ ـ ١٠.

(٣) البقرة ٢: ٤٣.

(٤) فإنّ معناه الانحناء لغة، واستعماله في الخضوع يحتاج إلى عناية.

(٥) فقه القرآن ١: ١٤٠.

فيرجع المعنى ـ والله أعلم ـ إلى الأمر بمعيّتهم المسلمين[١].

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٢].

والتقريب: أنّه لا يجب السكوت والاستماع عند قراءة القرآن إلّا في الجماعة حال استماع المأموم في الجهريّة من الصلاة، وبتقريب آخر: لا إشكال في ظهور الأمر بالسكوت والاستماع حال قراءة القرآن في الوجوب، ومورده صلاة الجماعة، مؤيّداً بقيد الغدوّ والآصال في الآية التالية المساعدة لصلاة الفجر والعشاءين.

والظاهر أنّ كلا التقريبين واحد، ولا يثمر ولا يغني من شيء لولا السنّة المباركة. فإنّ الأوّل: مصادرة[٣] بفرض ثبوت الجماعة في صغرى الاستدلال دون إثبات تشريعها، والأكثر الوجوب بعد الفراغ عن المشروعيّة من غير وجه لاختصاصه بها.

والثاني: استدلالٌ بشأن النزول، المورد المنقول عن العامّة[٤]، لا بالآية، وهو لا يخصّص، وإطلاق الأمر يقتضي الوجوب مطلقاً[٥] كما قلنا من قبل.

---

(١) وذلك بأن تقول: إنّ المأمور به معيّتهم حتّى في الركوع مع الراكعين والصلاة جماعة فتدلّ على المطلوب أيضاً، فالتفت.

(٢) الأعراف ٧: ٢٠٤.

(٣) وذلك بأن تقول: لم يقع في شيء من كلمات الأصحاب الاستدلال بالآية على أصل الجماعة ليكون مصادرة، بل على وجوب الاستماع فيها.

(٤) تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن أبي حاتم الرازي) ٥: ١٦٤٥ ح ٨٧٢٦، ونقل الشيخ عنهم في التبيان ٥: ٦٧، ذيل الآية ٢٠٤ من سورة الأعراف.

(٥) وفي كنز العرفان (١: ٢٠٢): قال الإمام الصادق عليه السلام: المراد استحباب الاستماع في الصلاة وغيرها. وفي تفسير العيّاشي ٢: ٤٤ ح ١٣٢. نقل حديثاً عن الصادق عليه السلام بالوجوب.

ولا يساعد اختصاص القراءة في صلاة الجماعة للمأموم، ولا يجوز له ترك الاستماع والإنصات مع صدق الموضوع في الجهريّة، وإن أجاز المحقّق قدس سره في زبدته[١] لتعدّد العنوان وإمكان الجمع، وأنت تعلم ما في الثاني.

ثمّ اعلم أنّ هناك أحكاماً كثيرة راجعة إلى صلاة الجماعة بعد أنّها أفضل من الفذ والفرادى بخمسة وعشرين درجة، وقد دلّ عليها روايات الباب بالنسبة إلى الإمام وشرائطه من الولاية والعدالة وطهارة المولد بعد شرائط العامّة من البلوغ والعقل والقدرة، وعدم جواز الاقتداء بالمخالف والفاسق والأغلف والمجهول إلّا تقيّةً، وعليه أن يقرأ بنفسه حينئذٍ.

وبالنسبة إلى المأموم كذلك من عدم لزوم التساوي في التكليف فيصلّي الحاضر بالمسافر وبالعكس، وكلّاً من صلاة المكتوبة بكلّ منها، وكلٌّ من الرجل والمرأة بالرجل ولا عكس، والمرأة بالمرأة.

وتنعقد باثنين في غير الجمعة والعيدين، وأنّ الإمام لا يتحمّل عن المأموم إلّا القراءة، وغير ذلك من أحكام تبيّن الخلاف بعد الفراغ عنها لكلٍّ منهما نشير إلى شطرٍ من الروايات تبرّكاً بها:

١ ـ محمّد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الصلاة في جماعة تفضّل على كلّ صلاة الفرد بأربعة وعشرين درجة، تكون خمسة وعشرين صلاة»[٢].

٢ ـ عن حريز، عن زرارة والفضيل قالا: «قلنا له: الصلاة في جماعة فريضة

---

(١) زبدة البيان: ١٨٦؛ حيث قال: إذ يمكن القراءة مع الاستماع والإنصات، إلّا أن يريد به السكوت. فراجع.

(٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٨٥، الباب ١ من أبواب صلاة الجماعة ح ١.

هي؟ فقال: الصلاة فريضة وليس الاجتماع بمفروض في الصلاة كلّها، ولكنّها سنّة من تركها رغبةً عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علّة فلا صلاة له»(١).

٣ ـ محمّد بن عمر الجرجاني قال: «قال الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام: أوّل جماعة كانت أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلّي وأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام معه؛ إذ مرّ به أبو طالب وجعفر معه فقال: يا بُنيّ! صلّ جناح ابن عمّك. فلمّا أحسّ رسول الله صلى الله عليه وآله تقدّمهما وانصرف أبو طالب مسروراً... إلى أن قال: فكانت أوّل جماعةٍ جمعت ذلك اليوم»(٢).

٤ ـ عن أبي جعفر عليه السلام في حديثٍ قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: مَن سمع النداء فلم يجبهُ من غير علّة فلا صلاة له»(٣).

٥ ـ وقال: «قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «إذا ابتلّت النعال فالصلاة في الرّحال»(٤).

٦ ـ عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّما جُعلت الجماعة والاجتماع إلى الصلاة لكي يُعرف مَن يُصلّي ممّن لا يصلّي، ومَن يحفظ مواقيت الصلاة ممّن يُضيّع، ولولا ذلك لم يمكن أحداً أن يشهد على أحدٍ بالصلاح؛ لأنّ مَن لم يصلِّ في جماعة فلا صلاة له بين المسلمين ؛ لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا صلاة لمن لم يُصلِّ في المسجد مع المسلمين إلّا من علّة»(٥).

٧ ـ وعن زرارة قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجلان يكونان جماعة؟ فقال: نعم، ويقوم الرجل عن يمين الإمام»(٦).

---

(١) وسائل الشيعة ٨: ٢٨٥، الباب ١ من أبواب صلاة الجماعة ح ٢.
(٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٨٨، الباب ١ من أبواب صلاة الجماعة ح ١٢.
(٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٩١، الباب ٢ من أبواب صلاة الجماعة ح ١.
(٤) نفس المصدر: ٢٩٢ ح ٥.
(٥) نفس المصدر: ٢٩٣ ح ٨.
(٦) وسائل الشيعة: ٢٩٦، الباب ٤ من أبواب صلاة الجماعة ح ١.

٨ ـ عن أبي عليّ في حديثٍ قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّ لنا إماماً مخالفاً وهو يُبغض أصحابنا كلّهم؟ فقال: ما عليك من قوله، والله لئن كنت صادقاً لأنت أحقّ بالمسجد منه، فكن أوّل داخل وآخر خارج، وأحسن خُلقك مع الناس وقل خيراً»(١).

٩ ـ في تحف العقول عن الرضا عليه السلام ـ في كتابه إلى المأمون ـ قال: «والصلاة في الآيات وفضل الجماعة على الفرد بكلّ ركعة ألف ركعة، ولا تصلّي خلف فاجر، ولا تقتدي إلّا بأهل الولاية، ولا تصلّ في جلود الميتة ولا جلود السباع»(٢).

فقه الأحاديث ظاهر بعد بيان فضل الجماعة: أنّ نفي الصلاة نفي لكمالها لا لصحّتها، وأنّ من حِكم تشريع الجماعة معرفة الأشخاص ليسهل معهم العيش الاجتماعي سيّما في المحاكم والشهادات، وانعقاد الجماعة باثنين، وبطلان الصلاة خلف غير أهل الولاية والفاجر منهم ومع لباس غير المأكول والميتة.

ومقتضى الجمع بين الآخرين: أنّ المقصود من المخالف لا يكون في مسألة الولاية ليصدق على العامّة ولذلك قال عليه السلام: «ما عليك من قوله: وإن كنت صادقاً...» إلى آخر ما قال.

ومعادلة ألف ركعة راجعة إلى الصلاة في المسجد الحرام كما هو مصرّح في حديث زريق(٣).

نعم، لابدّ من البحث حول مسألة اختلف فيها الفريقان؛ قال الشيخ سيّد سابق

---

(١) وسائل الشيعة ٨: ٣٠٠، الباب ٥ من أبواب صلاة الجماعة ح ٦.
(٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٩٠، الباب ١ من أبواب صلاة الجماعة ح ١٨.
(٣) وسائل الشيعة ٥: ٢٤٠، الباب ٣٣ من أبواب أحكام المساجد ح ٥، وفيه: رزيق.

في فقه السنّة: تصحّ إمامة الصبيّ المميّز والأعمى والقائم بالقاعد والقاعد بالقائم والمفترض بالمتنفّل والمتنفّل بالمفترض والمتوضّئ بالمتيمّم والمتيمّم بالمتوضّئ والمسافر بالمقيم والمقيم بالمسافر والمفضول بالفاضل، مستدلاً بصلاة عمرو بن سلمة، واستخلاف رسول الله صلى الله عليه وآله ابن أُمّ مكتوم، وصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله خلف أبي بكر في مرضه الّذي مات فيه قاعداً، وفي بيته جالساً وهو مريض، وصلّى وراءه قوم قياماً... إلى آخر ما قال[1].

وظاهر عنوان الباب عن الحرّ العامليّ رحمه الله في الوسائل كراهة إمامة الجالس القيام[2] من غير ردٍّ وإثبات بعد نقل الرواية.

ولكن الظاهر أنّ الحقّ مع مشهور الأصحاب من عدم الجواز، فإنّه لا كلام في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله فيما وقع عن فرس فسُحِج شقّه الأيمن، فصلّى بهم جالساً في غرفة أُمّ إبراهيم[3]. وكذلك قرب وفاته في المسجد صلّى جالساً واقتدى به أبو بكر والناس، إلّا أنّ أبا جعفر الباقر عليه السلام قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صلّى بأصحابه جالساً، فلمّا فرغ قال: لا يؤمّنّ أحدكم بعدي جالساً»[4].

والنهي الصريح المؤكّد يدلّ على الفساد كما فصّل في الأُصول[5]، والصحّة كانت من خصائص الرسول صلى الله عليه وآله لعظمته الخاصّة به الموجبة للأحكام المختصّة، مع أنّ الظاهر من كثير من روايات الباب[6] في تقدّم الأكبر والأفضل والأفقه بعد

---

(١) فقه السنّة ١: ٢٥٧، وروى البخاري في صحيحه (١: ١٦٨ ـ ١٦٩، باب أهل العلم والفضل أحقّ بالإمامة) حديث عائشة عن مرض رسول الله بعد طلب عبيد الله بن عبدالله بن عتبة فراجع سيّما آخر الحديث.

(٢) وسائل الشيعة ٥: ٣٤٥، الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجماعة.

(٣ و٤) وسائل الشيعة ٨: ٣٤٥، الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجماعة ح ٢ و١.

(٥) كفاية الأُصول: ٢٢٤.

(٦) وسائل الشيعة ٨: ٣٤٦، الباب ٢٦ من أبواب صلاة الجماعة.

أنّ الصلاة لا تترك بحال، فكما لا يجوز إمامة الجالس للقائم، كذلك لا يجوز اقتداء القاعد بالمضطجع وهكذا، وأمّا اقتداء المفضول بالفاضل إن كان في مثل العلم والأخلاق فلا بأس به، أمّا في مثل المتطهّر بالوضوء اقتداءه بالمتيمّم الطهارة الترابيّة البدليّة بعد أنّ الإمام يضمن قراءة المأموم فلا يخلو من شيء. ولعلّ روايات الباب تتساقط بالتعارض؛ فإنّ ظاهر قوله عليه السلام: «لا يؤمّ صاحب التيمّم المتوضّئين»[١]، وقوله عليه السلام: «ولا يصلّي المتيمّم بقوم متوضّئين»[٢]، لا يحمل على الأفضليّة قبال قضيّة في واقعة».

«سألت أبا عبدالله عليه السلام، عن رجل أجنب ثمّ تيمّم فأمّنا ونحن طهور؟ فقال: لا بأس»[٣]، فإنّ ذلك من مصاديق العلم بفقد الشرائط بعد الفراغ عن العمل.

نعم، ظاهر قوله عليه السلام: «ولكن يتيمّم الجنب ويصلّي بهم، فإنّ الله جعل التراب طهوراً» في خبر جميل[٤] الجواز، فالتساقط أقرب من الحمل على الأفضليّة.

(١) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٨، الباب ١٧ من أبواب صلاة الجماعة ح ٥ و٧.
(٢) نفس المصدر: ح ٦.
(٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٧، الباب ١٧ من أبواب صلاة الجماعة ح ٢.
(٤) نفس المصدر: ح ١.

الفصل الثاني عشر

صلاة الميّت

قال تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً وَلَا تَقُمْ عَلىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ * وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾[1].

إذا مات الإنسان صار مطروحاً بين يدي الناس، لا يقدر على شيء كأنّه يسترحم كلّ أحد، ويسترحم نظام الخلقة، وبالنهاية يسترحم الخالق الّذي بيده الموت والحياة والنشور وهو على كلّ شيء قدير، وعندئذٍ يترحّم عليه الآخرون خاصّة الأقربين من الأصدقاء والمعاشرين، ولاسيّما الأرحام والأولاد، فإنّهم يشفقون عليه وهم متأثّرون يتكلّمون عنه استرحاماً عليه، وحيث لا يقدرون على إرجاعه وإعادته وهم ينظرون إليه، وقد قضى نحبهُ وغادرت نفسه الحلقوم، فيدعون له بالخير لما يؤول إليه في القبر والقيامة إذا كان مؤمناً بالله واليوم الآخر الّذي يُجمعُ فيه الأوّلون والآخرون.

---

(١) التوبة ٩: ٨٤ و٨٥.

وذلك في الجملة أمر طبيعيّ لا يحتاج إلى مشروع، لكنّه جعل في الإسلام واجباً كفائيّاً محدوداً بحدود وكلمات كان يدعو ويصلّي بها رسول الله صلى الله عليه وآله ومن معه على جنائز المسلمين.

وحيث إنّ نفسه الشريفة كانت رحمة للعالمين مشفقة على الناس أجمعين، وبذلك نالتهم من غير فضاضةٍ وغِلظة، عند ذلك نهاه الله ـ تعالى ـ عن الاستغفار والترحّم للمنافقين، الّذين يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم، الّذين بخلوا بما آتاهم الله من فضله وتولّوا، ولقد عاهدوا الله من قبل ﴿لَئِنْ آتانا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصالِحِينَ﴾ المنافقين الّذين يلمزون المطّوّعين من المؤمنين فيسخرون منهم، وفي النهاية يفرحون بمقعدهم خلاف رسول الله، وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيله، فإنّهم بكفرهم ونفاقهم هذا لا يغفر لهم الله وإن استغفر الرسول لهم سبعين مرّة.

ثمّ شدّد النهي وأكّد الأمر بقوله تعالى: ﴿وَلا تُصَلِّ عَلى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً﴾[1] ولا تدعو حتّى لميّتهم بالخير أصلاً قبل دفنه، وحال مشاهدة جنازته أو بعده عند قبره؛ فإنّهم كفروا بالله ورسوله وما زالوا على كفرهم، وأصرّوا على الحنث العظيم حتّى ماتوا وهم فاسقون، فليس لك أن تترحّم عليهم وتدعو لهم وتصلّي على ميّتهم، ولو كانوا من المترفين ذوي الثروة والجاه ممّن تعجبك أموالهم وأولادهم، فإنّه ليس ذلك بخير لهم، وإنّما يريد الله أن يعذّبهم بها في الدنيا حيث هم يهيمون فيها، ويتلهّون بها حتّى تزهق أنفسهم وهم كافرون بالله تعالى ويوم القيامة، ولابدّ أن يكون ترحّمك ورأفتك ودعاؤك على الميّت للمؤمنين بالله وبرسالتك وبيوم القيامة، وكذا ترحّمك لمجتمعهم أيضاً، ولابدّ من التبرّي والانفصال عن الكفّار

(١) التوبة ٩: ٨٤.

والمنافقين ومجتمعهم، وتمام الكلام سيأتي في تولّي الكفّار[١] إن شاء الله.

ثمّ إنّ النهي عن الصلاة على ميّتهم نهي عمّا كان ﷺ يصلّي على ميّت المؤمنين وكان بهم رحيماً، ومن المعلوم أنّ الّذي كان يصلّي به على ميّت المؤمنين غير سائر الصلوات مهيّة، فإنّ أصل ذلك دعاء للميّت واستغفار له من الله الغفور الرحيم، وسائر الصلوات مشروعة ومقرّبة ومعارج يعلو بها العباد إلى أسمى المقامات.

ثمّ إنّ الدعاء والصلاة للميّت يناسب ذكر الشهادة بالله تعالى وبوحدانيّته، فإنّه الّذي يغفر لمن يشاء ويعذّب من يشاء، وكذلك ذكر الشهادة بالرسالة، فإنّه بواسطتها اهتدى مجتمع المسلمين، ومنهم المتوفّى المدعو له، فيناسب الصلاة على النبيّ وآله (عليهم الصلاة والسلام)، كما يناسب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات تحفّظاً على مسألة الاجتماع والتوجّه إلى الجمع قبل الفرد، ثمّ الدعاء له، كلّ ذلك ليكون أقرب إلى الاستجابة، ويمتاز كلّ فصل عن الآخر بشيء أنسبه التكبير.

وعليه فيدعى للميّت ويصلّى عليه بالشهادتين بعد التكبير، ثمّ الصلاة على النبيّ وآله بعد التكبيرة الثانية، ثمّ الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة، ثمّ للمسجّى المطروح بين يدي الداعي المحتاج إلى رحمة ربّه الغنيّ عن عذابه، فيطلب له الغفران والرحمة بعد الرابعة ثمّ يكبّر وينصرف.

ومن المعلوم أنّه لا دلالة في الآية الكريمة على وجوب الصلاة والدعاء على الميّت ولو كفاية، إلّا أنّها تشعر أنّ النبيّ ﷺ كان يدعو للميّت ويصلّي عليه، وقد كان يقوم على القبور أيضاً، ويدعو لهم، فتدلّ على جواز مطلق الدعاء والاستغفار للميّت، وجواز زيارة أهل القبور والدعاء لهم، والمسألة أيضاً ممّا تشير إلى حدود

---

(١) سيأتي في ص ٣٨٩.

الافتقار إلى السنّة في بيان الأحكام.

أمّا أنّ العمل ذلك منه صلى الله عليه وآله كان واجباً وبأيّ كيفيّة، فقد دلّت عليه السنّة. ولا يتمّ ما استدلّ به من أنّ النهي عن الصلاة عليهم وكذلك القيام على قبرهم حيث كان بما هم كفروا بالله ورسوله فيجب ذلك على المسلمين المؤمنين بهما، لا بل العمل كان بدليله من قبل ما كان.

أمّا شأن النزول وقصّة عبد الله بن أبي سلول[١] مع ما فيه من الروايات[٢] واختلاف فيها فبحث تفسيريّ. نعم، يمكن أن يستفاد من الآية عدم جواز الدعاء والصلاة على الكفّار مطلقاً حيّاً وميّتاً.

ولنُشر إلى شيء ممّا يرجع إلى ذلك من السنّة تبييناً لتلك السيرة والسنّة وأنّ ذلك العمل كان واجباً أو سنّة متعارفاً.

وكيف كان الكيفيّة، فممّا يمكن أن يستدلّ به على الوجوب بعد عمل الرسول صلى الله عليه وآله ما رواه محمّد بن الحسن بإسناده، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد وعبدالله بن سنان جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ينبغي لأولياء الميّت منكم أن يؤذنوا إخوان الميّت بموته، فيشهدون جنازته ويصلّون عليه ويستغفرون له، فيكتب لهم الأجر ويكتب للميّت الاستغفار، ويكتسب هو الأجر فيهم وفيما اكتسب له من الاستغفار»[٣].

بتقريب: أنّ تعبير «ينبغي» يرجع إلى الإخبار وأذان المؤمنين ليشهدوا، وأمّا «يصلّون عليه» و«يستغفرون له» بمعنى: أنّ عليكم ذلك لا يبعد.

---

(١) هو رئيس منافقي المدينة، وهو الّذي قال: ليخرجنّ الأعزّ منها الأذل.

(٢) تفسير العيّاشي ٢: ١٠١، الآية ٨٤ من سورة التوبة ح ٩٤، والتبيان ٥: ٢٧١.

(٣) وسائل الشيعة ٣: ٥٩، الباب ١ من أبواب صلاة الجنازة ح ١.

وأمّا ما يدلّ على الكيفيّة: ما عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن مهاجر، عن أُمّه أُمّ سلمة قالت: «خرجت إلى مكّة فصحبتني امرأة من المرجئة، فلمّا أتينا الربذة أحرم الناس وأحرمت فأخّرت إحرامي إلى العقيق، فقالت: يا معاشر الشيعة تخالفون في كلّ شيء؟! يحرم الناس من الربذة وتحرمون من العقيق، وكذلك تخالفون في الصلاة على الميّت يكبّر الناس أربعاً وتكبّرون خمساً، وهي تشهد على الله أنّ التكبير على الميّت أربع.

قالت: فدخلت على أبي عبدالله عليه السلام فقلت له: أصلحك الله صحبتني امرأة من المرجئة فقالت كذا وكذا. فأخبرتُه بمقالتها، فقال أبو عبدالله عليه السلام: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلّى على ميّتٍ كبّر وتشهّد ثمّ كبّر وصلّى على الأنبياء ثمّ كبّر ودعا للمؤمنين (واستغفر للمؤمنين والمؤمنات) ثمّ كبّر الرابعة ودعا للميّت، ثمّ كبّر الخامسة وانصرف...»[١].

وأمّا عبارات الشهادة والصلاة والدعاء فتختلف كثيراً بحيث يظهر منها أنّ الواجب ما يصدق عليه العناوين في الجملة[٢].

وتجب الصلاة على من مات وله ستّ سنوات فما فوق، ولا تجب على من مات دون ذلك[٣].

وليس فيها قراءة ولا دعاء معيّن[٤]، ولا ركوع ولا سجود ولا تسليم[٥]،

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٦٠ ـ ٦١، الباب ٢ من أبواب صلاة الجنازة ح ١، ولم يرد فيه: خرجت إلى بمقالتها، وورد كاملاً في علل الشرائع ١: ٣٠٣، الباب ٢٤٤ ح ٣، مع اختلاف في السند.

(٢) انظر وسائل الشيعة ٣: ٦١، الباب ٢ من أبواب صلاة الجنازة ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ٣: ٩٥، الباب ١٣ من أبواب صلاة الجنازة.

(٤) وسائل الشيعة ٣: ٨٨، الباب ٧ من أبواب صلاة الجنازة.

(٥) وسائل الشيعة ٣: ٩٠ و٩١، الباب ٨ و٩ من أبواب صلاة الجنازة.

ولا يشترط فيها الطهارة[١]، بل تجوز للجُنُب والحائض[٢] ويجوز صلاة واحدة على الجنائز العديدة[٣]، كما قد يتّفق لزوم ذلك في الزلازل والحوادث والبلايا، وغير ذلك من الأحكام تجدها في المفصّلات.

فرع:

إذا فسق مسلم ـ بما ذكر في الآيات ـ ممّا يوجب الكفر أو الفسق فقهيّاً على حدّه[٤] فلا يجوز الصلاة على جنازته والقيام على قبره بالدعاء له، وإذا لم يجز الدعاء للميّت فعدم جواز الدعاء للحيّ ـ كائناً من كان ـ ظاهر.

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ١١٠، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنازة.

(٢) وسائل الشيعة ٣: ١١٢، الباب ٢٢ من أبواب صلاة الجنازة.

(٣) وسائل الشيعة ٣: ١٢٤، الباب ٣٢ من أبواب صلاة الجنازة.

(٤) كما في الخوارج والغلاة والمجسّمة، لا كلّ فسق بعد الإيمان بالله ورسوله.

الفصل الثالث عشر

ختام كتاب الصلاة

في ختام كتاب الصلاة لابدّ من الإشارة إلى أمرين في طرفي النفي والإيجاب.

فالأوّل: عدم تماميّة الاستدلال بآيات تجدها في كلمات الأصحاب لإثبات بعض الأحكام في الصلاة.

والثاني: تماميّة الاستدلال بآيات أُخرى لوجوب حكم خاصّ يُمتثل بامتثال الصلاة أو مستقلّاً.

ففي الأوّل نقول: قد عرفت من مسلكنا في مباحث فقه القرآن أنّه لابدّ من ملاحظة الآيات بأنفسها أوّلاً، وما يستفاد منها في أيّ مسألة. ومن الآيات الأُخرى الراجعة إليها ثانياً؛ لما أنّ القرآن يفسّر بعضه بعضاً. وبعد ذلك لابدّ من ملاحظة السنّة في تتميم البحث وتكميله تبياناً أو توسعةً أو تضييقاً، ثمّ إلى فتوى علماء صدر الإسلام القريبين من عهد الأئمّة عليهم السلام، وفي النهاية تصل النوبة إلى الأُصول العمليّة حيث لم يوجد أيّ دليل اجتهاديّ، والفروع راجعة إلى المفصّلات.

وعليه، فلا يناسب أن نحمل ما علمنا من قبل بأدلّته الخاصّة على الآيات وتفسيرها بما كان عندنا من القضايا والأحكام، ولذلك ما قبلنا كيفيّة الاستدلال بأنّ الأمر في كثير من الآيات ظاهر في الوجوب وحيث لا وجوب إلّا في الصلاة، فهي راجعة إليها. وقلنا بعدم تماميّة قولهم باختصاص وجوب الاستماع والإنصات في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾[١] بالمأموم في صلاة الجماعة عند ما يستمع لقراءة الإمام. وعدم دلالة قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[٢] على وجوب الستر في الصلاة واختصاص ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْآنِ﴾[٣] بنافلة الليل، واختصاص ﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[٤] بالصلاة على النبيّ في التشهّد وغير ذلك ممّا تجد في كلماتهم، فكيف الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ...﴾؟![٥] على وجوب صلاة الأضحى لأنّ النحر الواجب هو البُدن.

وبقوله تعالى: ﴿... وَلِتُكَبِّرُوا ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ...﴾[٦] على وجوب صلاة الفطر.

وبقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً﴾[٧] وقوله تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا ٱللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾[٨] على وجوب قضاء الصلاة عند ما تذكر الفوت أو النسيان.

وبقوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ * وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب﴾[٩] على لزوم التعقيب وأنّ معناه إذا فرغت من الصلاة فانصب إلى ربّك في الدعاء وارغب في المسألة يعطيك، أي: لا تشتغل بعد الصلاة بالراحة والنوم[١٠].

---

(١) الأعراف ٧: ٢٠٤.
(٢) الأعراف ٧: ٣١.
(٣) المزّمّل ٧٣: ٢٠.
(٤) الأحزاب ٣٣: ٥٦.
(٥) آل عمران ٣: ١٩١.
(٦) البقرة ٢: ١٨٥.
(٧) الفرقان ٢٥: ٦٢.
(٨) طه ٢٠: ١٤.
(٩) الانشراح ٩٤: ٧و٨.
(١٠) زبدة البيان: ١٨١.

وغير ذلك ممّا ترى في كلماتهم[١].

والآيات عندنا راجعة إلى مباحث المعارف وأُصول العقائد غير ناظرة إلى الفروع والله العالم بحقائق الأُمور، والأحكام المنتسبة إليها مستفادة من السنّة والإجماع.

هذا كلّه في الأمر الأوّل، أمّا الثاني فهو وجوب التسبيح.

---

(١) كنز العرفان ١: ١٨١، وزبدة البيان: ١٩٧.

وجوب التسبيح

إنّ التسبيح[1] بحمد الله ربّ العالمين في آناء الليل وأطراف النهار قبل طلوع الشمس وإدبار النجوم وقبل غروبها حين المساء وحين الصباح مأمور به مرغوب فيه يقرّب إلى الله تعالى، ويُبعِّد عن كلّ شرّ؛ وفي المسألة آيات تتفرّق إلى قسمين:

١ ـ ما يأمر به مطلقاً من غير تقييد بوقت وزمان.

٢ ـ وما يُطلب في وقت دون وقت آخر.

ولا وجه للحمل وإرجاع الأوّل إلى الثاني في المثبتين كما تعلم.

فللأوّل آيات تدلّ عليه:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ * سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدىٰ...*﴾[2].

---

(١) التسبيح: هو التسريع في العبادة والسباحة فيها بذكر الله تعالى بأيّ وجه أقلّه ذكر: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلّا الله والله أكبر» ثمّ استعمل في عبادة خاصّة تشتمل التنزيه، ونفي كلّ نقص عنه تعالى، أعظمه الشريك والولد، قال تعالى: ﴿*لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدتَا فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ*﴾ (الأنبياء ٢١: ٢٢)، ﴿*وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ*﴾ (الأنبياء ٢١: ٢٦)، ولقد جمعنا آيات نفي الشرك ونفي الولد في رسالتنا: «أُسس الإيمان في القرآن» وهي كثيرة فراجع.

(٢) الأعلى ٨٧: ١ ـ ٣.

الآيات كما ترى توجب تسبيح الله الأعلى الّذي خلق كلّ شيء سويّاً على حدة وقدّره، وهو الّذي هدى كلّ مقدور طريقه ومسلكه، فجعل كلّ موجود يسلك السبيل إلى طريق الحقّ وينتهي إلى كماله الّذي خلق له من دون خيار له في ذلك، حتّى لا يهوي ويضلّ عن السبيل.

فسبّح ذلك الربّ ربّ العالمين الّذي لا يعزب عن ربوبيّته شيء في الأرض، ولا في السماء في الدنيا ولا في الآخرة، وكلّ شيء مربوب دالّ على الحكيم القدير، هادٍ الى الخبير البصير، وهو ربّ العالمين، ولعلّ ذلك معنى قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمٰوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾(١) ولا تدركون لسان حياتهم ووجودهم، فسبِّح ذلك الربّ الأعلى مطلقاً، وكلّما أمكن لاسيّما حال تذكّر خلقه ونعمه.

الثانية: قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾(٢) في مقامين.

الأول: بعد ذكر نبذ من نِعَم الله تعالى، وبيان شمول قدرته ونفوذ إرادته فيما يُحرث، والماء الّذي يُشرب، والنار الّتي تُورىٰ، وأنّ مقاليد ذلك كلّه بيده تعالى، وقد جعلها تذكرة ومتاعاً للمقوين، وحال التنبّه لذلك، ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾، واذكره فيها واعبده حتّى يأتيك اليقين، فإنّ بيده ملكوت كلّ شيء، وله ﴿جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ﴾.

الثاني: بعد ذكر الجنّة والنار وما معهما من النعيم والجحيم، فقد أمر بالتسبيح باسم ربّك العظيم، الّذي جعل هذا هو الحقّ اليقين، والّذي أعطى من لطفه المؤمنين الروح والريحان وجنّة النعيم.

والأمر في المقامين يعطي اللزوم حال التوجّه إلى الخلقة وعظمة الخالق

---

(١) الإسراء ١٧: ٤٤.

(٢) الواقعة ٥٦: ٧٤ و٩٦.

والتذكّر لنعمه وألطافه تعالى، فسبحان الله ربّ العالمين.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾[١].

الآية الكريمة تأمر أيضاً بتسبيح الربّ العظيم بعد ذكر الجنّة والنار وتوصيف نبذ من نعيمها لمَن أُوتي كتابه بيمينه، وبيان نزولها لمَن أُوتي كتابه بشماله، جعلنا الله وإيّاكم من أصحاب اليمين، بل بلطفه من السابقين إن شاء الله، والأمر ذلك ظاهر في الوجوب حال تنبّه عِظم خلقه ونفوذ قدرته وتذكّر نعمه وألطافه تعالى.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجاً * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾[٢].

الأمر بالتسبيح مع حمد الربّ تعالى واقع بعد ملاحظة نِعم الله تعالى وأعظمها الفتح و النصر للمسلمين، ودخول الناس في الدِّين، ولا يختصّ الخطاب بالرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، كما لا يختصّ بفتح مكّة، فإنّ المورد لا يخصّص، والملاك تسبيحه تعالى حال التوجّه إلى نعمه.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّداً وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[٣].

ذكر التسبيح مع حمد الربّ بعد السجدة عند تذكّر آيات الله تعالى بتذكير الآخرين، أو تذكّر نفسه من علائم الإيمان، ولاسيّما بعد أداة الحصر. والتأكيد بعدم الاستكبار يفيد درجة مطلوبيّة ذلك، ولعلّة آكد من الأمر.

والحاصل: أنّ تلك الآيات الخمس تدلّ على وجوب التسبيح كلّما تذكّر الإنسان عظمة الخالق تعالى، وسريان إرادته وقدرته، وأنّ بيده مبدأ كلّ شيء ومنتهاه، وعنده خزائنه، ولاسيّما الاعتراف عند نعمه وألطافه وعناياته بأنّ له

(١) الحاقّة ٦٩: ٥٢. (٢) النصر ١١٠: ١ ـ ٣. (٣) السجدة ٣٢: ١٥.

الخلق والأمر، وله جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، وبيده مقاليدها، فسبحان الله العظيم ربّنا وربّ السماء والأرض وما بينهما ربّ العالمين.

والوجوب هذا غير مقيّد بزمان أو مكان، والإنسان بل كلّ موجود لا يغيب عن عناياته تعالى. والآية من الآيات الّتي إذا تُليت تجب السجدة للقارئ والسامع.

وللقسم الثاني المقيّد بوقت وزمان آيات تدلّ عليه أيضاً:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ*﴾(١).

الآية في سياق المسألة النبويّة وخطاب الرسول صلى الله عليه وآله: بأنّا مَا ﴿*أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ*﴾(٢) وتتعب نفسك حرصاً على هداية الناس، وليس عليك إلّا البلاغ، والله يهدي مَن يشاء، ويضلّ مَن يشاء، ثمّ بعد ذكر نبذ ممّا تحدّث بنو إسرائيل مع نبيّهم وانتهاء الكلام إلى أنّ ذكر الله تعالى مأمنٌ، والإعراض عنه عمى، ﴿*وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ*﴾(٣)، ويجاب عمّا يعترض بذلك بأنّك ﴿*أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ*﴾(٤).

فسياق الآية أنّها تأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بالصبر على مقالات السفهاء والجهّال في طريق إرشادهم وهدايتهم، ثمّ التسبيح بحمد الربّ في أوقات أربعة قبل طلوع الشمس، حين الصبح، وقبل غروبها حين المساء، ومن قطعات الليل وآنائه وأطراف النهار أوّله وآخره، ووسطه الصبح والظهر والعصر بحكم الجمع.

وأنت تعلم أنّ قبل طلوع الشمس من آناء الليل، وقبل غروبها من أطراف

---

(١) طه ٢٠: ١٣٠.
(٢) طه ٢٠: ٢.
(٣) الإسراء ١٧: ٧٢.
(٤) طه ٢٠: ١٢٦.

النهار، فالأمر بمقتضى الجمع في الآناء والأطراف يرجع إلى أوقات ستّة في كلّ من الليل والنهار ثلاثة، فالآية توجب التسبيح بحمد الربّ في تلك الأوقات ولو بأقلّ مصاديقه وهو «سبحان ربّي الأعلى ـ أو العظيم ـ وبحمده» كما هو ظاهر.

الثانية: قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ * وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَعَشِيّاً وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾[1].

الآيات في سياق ذكر نبذ من تفكير الكفّار والمنافقين وقطع من حالات العباد المؤمنين وما يعملون، وجزاء كلّ منهما في روضة يحبرون أو في عذابٍ يُسجرون، تأمر بلسان الإخبار بتسبيح الله تعالى، وله الحمد حين تُصبحون وحين تُمسون وعشيّاً وحين تُظهرون، وهي الأوقات الأربعة، والعشاء من أوائل آناء الليل، وحين تُظهرون من أطراف النهار، طرفاه حين تُمسون وحين تُصبحون، فقد ذكر في الآية أطراف النهار جميعاً الصبح والظهر والمساء ومن آناء الليل عشاءها فقط، ولا ينافي لزوم التسبيح في آنائها الأُخرى قبل طلوع الشمس، كما دلّت عليه الآية السابقة، فإنّ النهار ما بين طلوع الشمس وغروبها، كما هو ظاهر، وإطلاقه على ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس في مثل الصوم بدليل آخر من قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[2] كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿اصْبِرْ عَلىٰ مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دٰاوُدَ ذَا الأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ * إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالإِشْرَاقِ﴾[3].

الآيات المباركة في سياق قريب من سابقتها أيضاً، وهي تشير إلى تفكير

---

(١) الروم ٣٠: ١٧ و١٨.
(٢) البقرة ٢: ١٨٧.
(٣) صٓ ٣٨: ١٧ و١٨.

الّذين كفروا وأنّهم في نخوة وشقاق قبال دعوة النبيّ صلى الله عليه وآله، وأنّهم يتعجّبون أن جاءهم منذرٌ منهم، ثمّ بيان هذه المشكلة، أنّها كانت لسائر الأنبياء السالفين أيضاً بأشكالها المتفاوتة، ففي المقام تأمر الرسول صلى الله عليه وآله بالصبر على ما يقوله الكفّار من الإنكار والتهمة بأنّه ساحرٌ كذّاب، وتحمّل ذلك وتسهيله على النفس بتذكّر وضع داود النبيّ ذي القوّة والأيدي المشدّد ملكه من قبل الله تعالى، وقد سخّر له الجبال يسبّحن معه في الوقتين: العشيّ والإشراق، فكأنّها تأمر الرسول صلى الله عليه وآله بذلك فيهما صبراً على المشاكل، كما كان داود عليه السلام يفعل تحكيماً لمسؤوليّته وتسهيلاً لتحمّل المشاقّ في طريقها، فإنّ الأُمور بيد الله تعالى كلّها، وسبحان الله العظيم وله الحمد في كلّ توفيق، ومنه المدد على كلّ عمل صالح وتخلّص عن المسؤوليّة بتحقيق الواجب كما هو.

ومن المعلوم أنّ العشيّ قطعة من أوائل آناء الليل، والإشراق أوّل قطعة من بكرة النهار، فقد ذكر أنّ أطراف النهار وآناء الليل أوّل كلّ منهما من غير انحصار كما هو ظاهر.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿***فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ***﴾(١) (٢).

هذه الآية أيضاً في سياق عرض مجادلة الكفّار في آيات الله تعالى وإنكارهم الرسالة من قوم نوح والأحزاب من بعدهم قوم موسى وعاد وثمود ومحاجّاتهم، وأنّهم كانوا يريدون أن يدحضوا بذلك الحقّ، والله تعالى يُبطل الباطل ويُحقّ الحقّ

---

(١) المؤمن ٤٠: ٥٥.

(٢) ومثل ذلك قوله تعالى خطاباً لنبيّه زكريّا: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ (آل عمران ٣: ٤١).

بكلماته وأنبيائه وكتبه، ثمّ توضيح وضْع المؤمنين والكفّار في الجنّة والنار بالتفصيل، وأنّ في ذلك اليوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم سوء الدار.

ففي المقام تأمر الرسول ﷺ بالصبر والتحمّل قبال أقوالهم وأعمالهم مكافحة له والغضّ عنه، وبالتسبيح بحمد الله تعالى في الوقتين أيضاً في العشيّ من أوائل آناء الليل، وفي الإبكار أي بكر النهار وأوّله من أطرافه، فإنّ أزمّة الأُمور بيد الله تعالى، وله ﴿جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[1]، و﴿بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[2] و﴿مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[3]؛ فإنّ تسبيح الله تعالى وتنزيهه عن كلّ ضعف ونقص، والتوجّه إلى أنّ له الحمد، ومنه كلّ خير، تذكرةٌ توجب القوام وسهولة تحمّل المشاكل والمشاقّ في طريق دعوة الله وسبيل إنارة السبيل على الّذين عموا وصموا وضلّوا عن الطريق، والمجادلون في آيات الله إن في صدورهم إلّا كِبر ما هم ببالغيه، ولخلق السماوات والأرض أكبر.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً * لِتُؤْمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾[4].

وردت الآيات بعد ذكر الفتح والتوفيق ونزول السكينة على قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً ويدخلوا الجنّة وينالوا الفوز العظيم، وليعذّب المنافقين والمشركين ويحلّ عليهم غضب الله، فإنّ ﴿لِلهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[5]، ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[6]، بعد ذكر ذلك كلّه تشير الآيات إلى غرض الرسالة وهدف البعثة، وهو الإيمان بالله تعالى ورسوله ونصر دين الله ونواميسه وحدوده وتعزيره[7] وتوقيره

(١) الفتح ٤٨: ٤ و٧.
(٢) يس ٣٦: ٨٣، والمؤمنون ٢٣: ٨٨.
(٣) الزمر ٣٩: ٦٣، والشورى ٤٢: ١٢.
(٤) الفتح ٤٨: ٨ و٩.
(٥) الفتح ٤٨: ٤ و٧.
(٦) إبراهيم ١٤: ٤، والنحل ١٦: ٦٠ و... .
(٧) قال الراغب في مفرداته (ص ٣٣٣، مادّة «عزر»): التعزير: النصرة مع التعظيم.

وتسبيحه وتنزيهه بكرةً وأصيلاً، أي أوّل النهار وبكرته وأوّل آناء الليل وعشيّته[١]، وهي الأصيل.

ومن المعلوم أنّ ذكر التسبيح في الوقتين من أهداف الرسالة من دون اختصاص بالرسول صلّى الله عليه وآله وخطاب إليه، كما كان في الآيات السابقة يعطي وجوبه فيهما على كلّ مسلم في الجملة، وإن كان على نفسه الشريفة آكد.

السادسة: قوله تعالى: ﴿*فَاصْبِرْ عَلىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ * وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ*﴾[٢].

و هاتان الآيتان في سياق قريب من الآية الثالثة؛ حيث إنّهما تبيّنان إنكار الكفّار مسألة الرسالة، وتعجّبهم أن جاءهم منذرٌ منهم، وبعد ذكر الجنّة والنار ونعيم المتّقين وعذاب الكفّار يأمر الله نبيّه صلّى الله عليه وآله أوّلاً بالصبر على ما يقوله المنكرون المعاندون، ولتسهيل ذلك ترشد الآيات إلى التسبيح بحمد الله تعالى، وتأمر به في الأوقات الأربعة أيضاً: قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل، ودبر كلّ سجود.

ومن المعلوم أنّ قبل طلوع الشمس حين تصبحون من آناء الليل، وقبل الغروب من أطراف النهار كما ذكرنا، والليل عند ما ينصرف إلى آنائه الأُولى فهو العشيّ. نعم، إنّ الموقع الرابع لا يختصّ بزمان، بل هو في دبر كلّ سجود، ويمكن أن يقع في أيّ زمان، والساجد بعد ما يضع جبهته على الأرض ويسجد فإنّه يسبّح بحمد الله ويقول مثلاً: «سبحان ربّي الأعلى وبحمده»، إلّا أنّ الآية اذا قيست مع

---

(١) وقال الراغب في مفرداته (ص ١٩، مادّة «أصل»): بالغدوّ والآصال: أي العشايا، يقال للعشية أصيل.

(٢) قٓ ٥٠: ٣٩ و ٤٠.

الأُولى[١] نرى أنّها قد ذكر مقام أطراف النهار أدبار السجود[٢] فينصرف إلى التسبيح أدبار السجود في أطراف النهار، وإن كان إطلاقه يشمل السجود في غيرها أيضاً، فلعلّ الظاهر هو مطلوبيّة التسبيح دبر السجود في آناء الليل وأطراف النهار.

وحيث إنّ المسلم يعلم أنّ السجود في تلك الظروف والأوقات هو سجدة الصلاة، فهو يعلم أنّ المطلوب ذلك التسبيح في سجدات الصلاة مع بقاء أصل مطلوبيّته في تلك الأوقات، ولو لم يكن أدبار السجود، بل في كلّ وقت، فإنّه ذكر الله تعالى وتعظيمه المطلوب مطلقاً، وأقلّه تلك الأوقات الستّة من أطراف النهار وآناء الليل حتّى يستغرق ذكر الله تعالى ليل العبد ونهاره، فيحيا قلبه به ويعيش معه في كلّ زمان وحال، فيطمئنّ وهو أصل العيش والحياة، ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾[٣].

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ * وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾[٤].

الآيات الشريفة كسابقتها على سياق واحد في تبيين وضع المكذّبين للرسالة، وما يواجههم من العذاب في يوم القيامة، وأنّ مواجهة الرسول الداعي إلى الله تعالى والّذين آمنوا معه ومكافحتهم للّذين كفروا الّذين اطمأنّوا بالحياة الدنيا أمر طبيعي، ولابدّ من تحمّل المشاق والصبر على المشاكل في سبيل الله وإعلاء كلمة الحقّ.

---

(١) طه ٢٠: ١٣٠.

(٢) أي أنّه عطف أدبار السجود على الليل، ومعنى ذلك جعله مقابلاً له، أو على أقلّ تقدير هو غير أبعاض الليل الّتي دلّت عليها «مِن» التبعيضيّة.

(٣) الرعد ١٣: ٢٨.

(٤) الطور ٥٢: ٤٨ و٤٩.

فتأمر الآيات الرسول صلى الله عليه وآله أوّلاً: بالصبر لحكم الله تعالى من لزوم الدعوة والإرشاد والاستقامة كما اُمر، ثمّ تؤيّده وتقوّيه قائلة: بأنّك بأعيننا ومنظرنا وغير مغيّب عنّا، ونحن معك أينما كنت، فننصرك ونؤيّدك في سبيل دعوتنا ورسالتنا، ولأجل ذلك ولتسهيل الأمر وتخفيف ثقل المسؤوليّة، بل والشعور بالاطمئنان والراحة حين حمل الخلافة وتبليغ الرسالة، سبِّح بحمد ربّك حين تقوم أي من الجلوس والقعود، أو من النيام ومن الركوع في العبادة والصلاة، ومن السكوت، ومن عالم الظلمة المحيط بالناس الأموات السكارى حتّى تحييهم حياة طيّبة وتحرّكهم، وتسوقهم نحو العدل والحقّ والدين وإزالة الفتنة عن وجه الأرض.

وأخيراً سبّح بحمد ربّك حين تقوم بالأمر وهو أمر ربّك الّذي اُمرت بالاستقامة فيه والصبر عليه، وهو أمر الرسالة والإمامة، ذلك حكم ربّك، ومن الليل فسبّحه أيضاً، وحين إدبار النجوم بإقبال الشمس قبل طلوعها، من آناء الليل آخر آنائها، أو من أطراف النهار أوّل طرفيه إن كان المراد الخارج المتّصل بأوّل أجزائه، وهو خلاف الظاهر، كما عرفت من قول الراغب في أنّ طرف الشيء جانبه، ويستعمل في الأجسام والأوقات وغيرهما[١]، مع أنّه يلزم عليه أن لا يكون له إلّا طرفان والجمع منطقيّ.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿*فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً * وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلاً * وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلاً طَوِيلاً*﴾[٢].

هذه الآيات أيضاً في سياق قريب من سابقتها، فإنّها بعد بيان خلق الإنسان ونظام حياته وأنّه باختياره وإرادته على هدى أو في ضلال مبين، وقد هداه الله

---

(١) مفردات غريب القرآن: ٣٠٢، مادّة «طرف».

(٢) الدهر ٧٦: ٢٤ ـ ٢٦.

السبيل، فبنفسه إمّا يمشي سويّاً على صراط مستقيم شاكراً لأنعمه، أو يهوي عنه ويضلّ كفوراً لها فيتمتّع عنها قليلاً.

ثمّ أُشير في هذه السورة إلى قصّة أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام وأنّ وفاءهم بالنذر والإطعام كان خالصاً لوجه الله تعالى لا يريدون به جزاءً أو شكوراً، وكان خوفاً من يوم القيامة، وهو اليوم العبوس القمطرير، وقد وقاهم الله شرّ ذلك اليوم وجزاهم بما صبروا جنّةً وحريراً[١].

ثمّ توصيف الجنّة الّتي وُعد المتّقون بتفصيل في قصورها وأنهارها وسررها وولدانها و خدمها وغيرها من النعم والألطاف[٢].

ثمّ بعد بيان ما ذكر تعود الآيات إلى أصل الأمر، وتخاطب الرسول صلى الله عليه وآله بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلاً﴾[٣] وحيث إنّ في إبلاغ القرآن (المنزّل) مواجهة مع المكذّبين والكفّار ومشاكل ومشاقّ لابدّ من تحمّلها حتّى التوفيق والنصر، فتأمر بالصبر لحكم الله تعالى من غير اتباع وملاحظة لمراضي الطغاة الكفّار، ولتسهيل الأمر وتخفيف الثقل لابدّ من ذكر اسم الله تعالى ليلاً ونهاراً، فهو الّذي فطر السماوات والأرض، وهو الّذي بيده ملكوت كلّ شيء وأصله، وله الخلق والأمر، فاذكره في آناء الليل وأطراف النهار، وتبتّل إليه ـ أي ولّ وجهك نحوه ـ وهو القدرة المحيطة الفعّالة لما يشاء، وتذكّره بأنّ على كلّ عبد إطاعته فيما أمره، وعلى الرسول الصبر لحكم الله تعالى، والبلاغ وبذلك يسهل المشكل

---

(١) أُشير عليها في سورة الدهر ٧٦: الآيات ٧ ـ ١٢.

(٢) ولم يرد ذكر الحور وقاصرات الطرف احتراماً لسيّدة نساء العالمين فاطمة بنت رسول الله (عليها وعلى أبيها وبعلها وبنيها الصلاة والسلام) والملك لا يمكن أن ينال مقام الإنسان الّذي فاز ونال عليّين، ولا سيّما سيّدة نساء العالمين الحوراء الإنسية.

(٣) الدهر ٧٦: ٢٣.

ويخفّف الثقيل، فيحصل النصر والتوفيق بإذن الله تعالى.

ولذلك أُمر الرسول صلى الله عليه وآله بذكر اسم الله تعالى آناء الليل وأطراف النهار، ولا أقلّ من بكرة النهار وأوّله وأصيل الليل وعشيّها، ولتهنئة ذلك الثقل ولذّة الصعوبة أُمر بالسجود له تعالى في الليل وتسبيحه طويلاً في السجود أو مطلقاً، سواء كان الطول وصفاً للسجدة كما هو الظاهر، فيرجع الأمر إلى السجدة الطويلة والتسبيح فيها ولو في الجملة، أو لنفس التسبيح بأن يكون مطلوباً مستقلّاً أتى به في السجدة جمعاً بين المطلوبين أو مستقلّاً، فإنّ ذكر الله تعالى وتسبيحه غير السجدة له بوضع المساجد على الأرض كما تعلم.

وفي المقام توصيف التسبيح بالطول في قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً * إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً * إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحاً طَوِيلاً * وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً * رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلاً * وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْراً جَمِيلاً﴾[1].

وكما مرّ الكلام عنه كان المراد من السبح السرعة في العبادة في النهار لوجود المشاغل ومقابلة الليل، ففيه السباحة في الاعمال منها العبادات، وكيف كان قد ينطبق على التسبيح القصير تنزيه الله تعالى في الجملة.

ثمّ إنّ حاصل مجموع آيات الباب بصنفيها الدالّة على لزوم التسبيح ووجوبه مطلقاً أو الآمرة به في زمان ووقت أو حال وعملٍ بتعابيرها المختلفة ـ حيث لا يحمل المطلق على المقيّد في المثبتات كما ثبت في محلّه ـ أنّ تسبيح الله الأعلى مع حمده وتنزيهه مع ذكر اسمه (جلّ وعلا) مطلوب مرغوب فيه، واجب في الجملة على العبد الإتيان به حيث يشاء من أوقاته ليلاً ونهاراً وفي حالاته

---

(١) المزّمّل ٧٣: ٥ ـ ١٠.

وأعماله قياماً وقعوداً وسجوداً، ولاسيّما عند التوجّه إلى عظمته ـ تعالى ـ وتذكّر نعمائه الّتي لا تحصى.

إلّا أنّ تلك الطبيعة المرغوب فيها اللازمة الإتيان، مأمور بها أيضاً بنحو أكثر وألزم في أوقات ستّة: آناء الليل وأطراف النهار، وقد عرّفتها الآيات بتعابير مختلفة فيجب في كلّ منها ثلاث في مواقع؛ ففي الأوّل: العشيّ الأصيل أوائل آنائها، ومن الليل ـ كما في سورة الدهر ـ أواسطها وحال إدبار النجوم قبل طلوع الشمس أواخرها حين تصبحون، وفي الثاني: بكرته أوّل قطعة منه طرفه الأوّل وحين تظهرون وسطه من أطراف النهار الظهر وحين تمسون آخر أطرافه قبل غروب الشمس؛ سواء كان التسبيح في تلك الأوقات من النهار حين القيام ومن الليل حين السجود طويلاً، أو أدبار السجود ليلاً ونهاراً، أو حين القيام كذلك، فيكون ألزم وأكثر في تلك الحالات وفي تلك الأوقات.

وأمّا القول بأنّ المراد من التسبيح في جميع الآيات معناه اللغوي أي السباحة والتسريع في العبادة، فيكون المطلوب هو العبادة السريعة في تلك الأوقات والحالات، والّتي تتمثّل بالصلاة اليوميّة ونوافلها، لتطابق أوقاتها أو بغيرها من العبادات، أقلّها ذكر الله تعالى في الجملة لمن لا صلاة له، ففيه ما لا يخفى صغرى وكبرى.

كما أنّ استفادة لزوم التسبيح بحمد الله الأعلى أو العظيم في الركوع أو السجود من الصلاة، أو في القنوت بقولنا: «سبحان الله ربّ السماوات السبع وربّ الأرضين السبع ...» أو ذكر: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلّا الله والله أكبر» في الأخيرتين من الرباعيّات أو الأخيرة من الثلاثية في الصلوات من طريق السنّة المباركة أيضاً، وتلك الآيات كذلك بوجود العناية الخاصّة بشأن الصلاة في

القرآن الكريم، وعدم الإشارة إلى ذلك في آيات التسبيح، وبعد ذكر الوقت فيها لا ينطبق على أوقات الصلاة، وإن كان كثيرٌ منها ينطبق عليها[١] وكذلك بعد عدم الإشارة في أدلّة أذكار الصلاة إلى تلك الآيات مع تطابق الأوقات والحالات، ففيه أيضاً ما لا يخفى.

نعم، في بعض روايات العامّة أُشير إليها بقوله ﷺ حيث نزلت: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾[٢]، قال: «اجعلوها في ركوعكم» وحيث نزلت: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾[٣] قال: «اجعلوها في سجودكم»[٤]، والظاهر هو بيان الفرق بين ذكر الركوع وذكر السجود دون اختصاص المأمور به بهما.

ومن المعلوم أنّه يتحصّل امتثال أوامر آيات التسبيح بإتيان ما عرفت في الصلاة بعنوان المصداق مع بقاء مطلوبيّته الطبيعيّة مطلقاً في تلك الأوقات والحالات، ولو لم يكن في الصلاة، وفيها آكد.

والحاصل: أنّ الأمر دائر بين حمل تلك الأوامر على الاستحباب، مع أنّ السياق لا يقبله، أو تأويل التسبيح إلى الصلاة ولو لم يكن فيها ذكر من التسبيح[٥]، أو الغضّ عن فتوى المشهور بكفاية مطلق الذكر في الركوع والسجود، وكفاية القراءة في الأخيرتين موضع التسبيح.

---

(١) مثل بكرة النهار أوّله على معناه اللغوي، وحال القيام أيضاً، فإنّ تسبيح الركوع في حال قبل القيام، إلّا أن يقال: إنّ المراد من البكرة أوّله الشرعي قبل طلوع الشمس، وحال القيام إرادته، فينطبقان على صلاة الصبح وذكر الركوع كما مرّ فتأمّل مع إطلاقات في الباب.

(٢) الواقعة ٥٦: ٧٤ و٩٦، والحاقة ٦٩: ٥٢.

(٣) الأعلى ٨٧: ١.

(٤) وسائل الشيعة ٦: ٣٢٧، الباب ٢١ من أبواب الركوع ح ١، مسند أحمد ٤: ١٥٥، سنن ابن ماجة ١: ٢٨٧ ح ٨٨٧.

(٥) لفظاً ممّا عرفت ومعنى من نفي الكفو والولد ممّا في سورة التوحيد بأن يقرأ سورة أُخرى، إلّا أن يقال بصدقه على نفي الشريك في التشهّد وكفايته.

والحقّ عندنا إبقاء الإطلاقات على حالها، والفتاوى كذلك لمن امتثل الآيات في غير الصلاة، وامتثالها لمن أتاها فيها ظاهر بعد حفظ ظهورها في الوجوب، كما هو مقتضاه، وأشار إلى هذا المعنى المتبادر الفاضل المقداد في كنز العرفان[١] والمحقّق في الربذة[٢] وصاحب المسالك[٣].

فإن قلت: إنّ الآيات بسياقها المتقارب وخطابها الموجّه إلى النبيّ صلى الله عليه وآله والأمر فيها بالصبر لحكم الله، ولما يقوله الجهّال، وتحمّل المشكلات الحاصلة من المقابلة مع المعاندين والكفّار، ثمّ الأمر بذكر اسم الله تعالى وتسبيحه مع حمده استمداداً منه النصر والتوفيق في العمل وتخفيفاً لثقل الدعوة وتسهيلاً لطريق الإرشاد والهداية تدلّ على لزوم ذلك، ووجوبه على النبيّ صلى الله عليه وآله، ولا يرتبط بسائر العباد، والأكثر ملاكاً وجوبه على الأئمّة عليهم السلام وعلى نوّابهم العلماء العظام، وعلى كلّ من له شغل في ذلك السبيل الصعب الثقيل السهل السمح لمَن ذكر اسم ربّه وسبّحه واطمأنّ به.

قلت: نعم، الأمر وإن كان كذلك، إلّا أنّ إطلاقات الصنف الأوّل كما عرفت،

---

(١) حيث قال: إخبارٌ في معنى الأمر بالتنزيه فيكون «سبحان» مصدراً بمعنى الأمر، أي: سبّحوا (١: ٩١ ـ ٩٢).

(٢) قال: وأمّا على الاحتمال بكون المراد هو التسبيح حقيقةً فلا دلالة، بل المراد هو الترغيب والتحريض على تسبيحه تعالى وتنزيهه في هذه الأوقات الشريفة (زبدة البيان: ٩٧) ـ إلى قوله: ـ وقيل: معناه لا تغفل عن ذكر ربّك صباحاً ومساءً، ونزّهه في جميع أحوالك ليلاً ونهاراً؛ فإنّه لا يغفل عنك وعن حفظك (زبدة البيان: ٩٩).

(٣) قال: فـ«سبحان الله» خبرٌ في معنى الأمر بتنزيه الله تعالى عمّا يليق به والثناء عليه في هذه الأوقات الّتي يظهر فيها قدرته وتتجدّد فيها نعمته (مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ١٥١)، وقال: «وسبّح بحمد ربّك» أي نزّهه عمّا لا يليق به... فالمراد به التسبيح حقيقةً (نفس المصدر: ١٥٥).

وقوله تعالى: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ رديف قوله: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ ـ أي بجعله غرضاً من أغراض الرسالة ـ والصنف الثاني ينادي على الإنصاف بأنّ التسبيح ولاسيّما في الأوقات مطلوب واجب على كلّ مسلم، إلّا أنّه من الرسول صلى الله عليه وآله والأئمّة المعصومين عليهم السلام ونوّابهم العظام، ومن تعزّز بعزّتهم وتشرّف بمقامهم للهداية والإرشاد في الآية درجة ومرتبة أكثر وجوباً ومطلوبيّة بمناسبة الحكم والموضوع.

وختام الكلام في المسألة، أنّ التسبيح: ـ كما عرفت ـ تنزيهه تعالى عن كلّ عيب ونقص وكلّ نقد وضعف. وأمّا الحمد: فهو توصيفه تعالى بالخير، وأنّ كلّ موجود وقوّة وخير وكمال له وبه ومنه وعنه، والتسبيح بحمده ـ أي الجمع بين طرفي النفي والإثبات ـ بأنّه لا ضعف فيه بوجه، وله القوّة المطلقة بوجه آخر[1]، لا فقدان له بوجه، وهو الوجود الحقيقي المطلق بوجه آخر أيضاً، وهكذا.

وأنت تعلم أنّ كثيراً من آيات الباب تأمر بالتسبيح بمعيّة الحمد ليكون ذكر الله أكمل بعد العناية الخاصّة بهما، وفي المعارف والقرآن الحكيم.

وعندنا تدلّ الآيات على وجوب التسبيح بحمده في آناء الليل وأطراف النهار في الجملة زائداً على ذكر ذلك في الصلاة في ركوعها وسجودها في الجملة عملاً بظهورها وكثرتها، فتأمّل.

فسبحان الله والحمد لله ربّ العالمين.

---

(١) من المعلوم أنّ المراد منها الطول والشدّة والفعليّة المطلقة.

ملخّص الفروع في كتاب الصلاة المستفادة من آيات الكتاب العزيز

وهي:

١ ـ يجب على كلّ مكلّف الإتيان بالصلاة على طبيعتها.

٢ ـ يجب إقامة الصلاة زائداً على الإتيان بها بأن يأمر الغير بها، وينهى التارك لها، ويراقب تجلّيها ومظاهرها في مختلف شؤون حياة الأُمّة الإسلاميّة لتكون قائمة على أُصولها جماعة وفرادى جمعة وغيرها، وذلك غير وجوب مطلق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن كان هذا من مصاديقه أيضاً.

٣ ـ يجب تعلّم الصلاة بخصوصيّاتها، كما يجب تهيئة مقدّماتها؛ لإطلاق أدلّة الوجوب وحكم العقل به، كما أثبتناه في وجوب المقدّمة.

٤ ـ تجب النيّة في الصلاة شروعاً واستدامة في الأفعال والأقوال؛ فإنّها من العناوين القصديّة الّتي لا تقع جزء للمهيّة المخترعة شرعاً إلّا بالإرادة والقصد، كما فصّل في محلّه.

٥ ـ لابدّ في الصلاة من قصد الإطاعة والتقرّب والخلوص، فتبطل بالشرك

والرياء ولو في بعض أجزائها.

٦ ـ يجب في الصلاة القيام، ثمّ الركوع، وبعده السجود من الأفعال، والتسبيح بحمد الله تعالى فيها من الأقوال.

٧ ـ الصلاة موقوتة، لابدّ من الإتيان بها في أوقاتها؛ بحيث لا يكفي التقدّم أو التأخّر إلّا بدليل آخر كما في القضاء.

٨ ـ أوقات الصلاة ثلاثة:

الأوّل: من دلوك الشمس إلى غسق الليل، والمؤتى بها بعد الدلوك تسمّى صلاة الظهر، وفي أواخر الوقت تسمّى صلاة العصر.

الثاني: من غسق الليل الى قرآن الفجر وطلوعه، والمؤتى بها في أوّله تسمّى صلاة المغرب، وبعده تسمّى صلاة العتمة؛ لوقوعها في الظلمة الشديدة وتسمّى صلاة العشاء.

الثالث: من قرآن الفجر إلى أدبار النجوم بطلوع الشمس، والمؤتى بها فيه تسمّى صلاة الصبح والفجر.

واتّخاذ أسمائها من الأوقات وتسميتها باليوميّة الشامل الليليّة تغليباً في نهاية الوضوح، وتفصيل الخصوصيّات في السنّة.

٩ ـ يجوز إتيان صلاة العتمة والعشاء إلى قرآن الفجر أداءً؛ لاشتراك نافلة الليل في وقتها، واشتمال غسقها إلى قرآنه، وإن كان الأحوط عدم نيّة الأداء والقضاء بعد انتصاف الليل، ولاسيّما في النسيان؛ فإنّ وقت النفل الليل بمقتضى إطلاق الكلمة، وتناسب العتمة مع شدّة الظلمة، وهي في منتصفها علماً لتقابل مكان المصلّي في الوقت (منتصف الليل) مع نصف النهار في الطرف الآخر من الأرض

لهذه الكرة الترابيّة[١]، فكأنّ التهجّد في الليل نفلاً اختصّ بما بعد المنتصف، فيختصّ العشاء بما قبله تقريباً، ولا تهافت في الاشتراك، كما في الظهرين والعشاءين.

١٠ ـ وجوب المحافظة على الصلاة مطلقاً يقتضي وجوب معرفة خصوصيّاتها بأجزائها وأحكامها وأوقاتها والعلوم الّتي تتوقّف عليها معرفة القبلة والوقت والأدوات الّتي تعرف بواسطتها.

١١ ـ إنّ الكعبة قبلة لمَن كان في المسجد الحرام، فيجب تولّي الوجه نحوها حال الصلاة، وهي لمَن كان في مكّة المكرّمة، وهي لمَن كان خارجاً عنها، والحقّ أنّ الكعبة هي القبلة فقط، إلّا أنّ كلّ جسم كلّما بعُد عنه تتّسع جهته فيصدق استقباله.

١٢ ـ لا إشكال في جواز الصلاة في كلّ مكان وفي المسجد أفضل.

تجوز الجماعة في المسجد الحرام دائرةً، ويكفي تقدّم دائرة الإمام.

١٣ ـ يجب الاعتدال في مطلق أذكار الصلاة وقراءاتها، بأن لا يجهر ولا يخافت، وأمّا أصل الجهر في خصوص قراءة الحمد والسورة في الصبح والعشاءين، والإخفات في الظهرين مثل أصل قراءتهما فمستفاد من السنّة المباركة.

١٤ ـ يجب تقصير الصلاة في السفر، أمّا أنّه لا على وجه الرخصة، وأنّ حدود السفر وشروطه ومواضع الاختيار وغيره فمستفاد من السنّة المباركة أيضاً.

١٥ ـ تجب صلاة الخوف في ساحة الحرب والمعركة بانقسام المجاهدين

---

(١) إذا فرض موازاة الشمس خطّ نصف النهار المنصّف الأرض إلى الشرقيّة و الغربيّة فبدورته حولها يكون مقابل النقطة نصف الليل دقيقاً.

المؤمنين إلى طائفتين تقتدي إحداهما بالإمام حتّى النصف وتُتمّ فرادى، وتراقب الأُخرى الّتي لم تصلّ الأعداء مع أخذ الحذر والأسلحة، ثمّ تقتدي الثانية بالإمام عند انتهاء الأُولى بالنصف الآخر وتراقب الأُولى حتّى التمام.

ومن المعلوم أنّ ذلك الوجوب مشروط بمساعدة ظروف العسكر والمعسكر والمراصد والأسلحة، ومع العدم تتبدّل إلى صلاة الاضطرار، وجواز ترك الأسلحة مع أخذ الحذر عند الأذى كوجود المطر أو المرض عقلائيّ يرتبط بشروط الحرب والمحارب.

١٦ ـ لا فرق في الإمام والأمير المقتدى به بين المعصوم عليه السلام وغيره، كما لا فرق في الحكم بين الحرب جهاداً أو دفاعاً وبين أشكال الحرب وأنواع الأسلحة وبين فصول السنة صيفاً أو شتاءً، وبين الساحة برّاً وبحراً أرضاً وسماءً.

١٧ ـ تجب صلاة الجمعة بعد حصول شروطها زمن الغيبة تخييراً، والأحوط الإتيان بالظهر أيضاً، وأمّا حرمة البيع أو عمل آخر وقت النداء يوم الجمعة وضعاً أو تكليفاً زائداً على حرمة ترك الصلاة فمشكل.

١٨ ـ الصلاة مع الجماعة راجحة إجمالاً.

١٩ ـ لا تجوز الصلاة على أموات الكفّار والمنافقين، ولا القيام على قبورهم والدعاء لهم، كما لا يجوز على أحيائهم.

٢٠ ـ تجب الصلاة والدعاء على موتى المسلمين.

٢١ ـ يجوز زيارة قبور المؤمنين والدعاء لهم، فكيف بزيارة المراقد المقدّسة والمشاهد المشرّفة، وسيأتي الكلام عنها في مسألة الشفاعة إن شاء الله.

٢٢ ـ يجب على كلّ مسلم تسبيح الله تعالى مع حمده آناء الليل وأطراف

النهار في الجملة، وفي الأوقات الستّ أكثر: في بكرة النهار أوّله، وحين تظهرون وسطه، وحين تمسون آخره، وعشيّ الليل أوائل آنائه، ومن الليل أواسطه، وحين إدبار النجوم قبل طلوع الشمس حين تصبحون آخر آنائه، سواء كان ذلك حال القيام ودبر السجود أو لم يكن، ويمتثل ذلك بتسبيحات الصلاة قهراً، وهو على المسؤولين العاملين لدعوة الحقّ تعالى وسبيل الرشاد والموظّفين المتعهّدين لحفظ حقوق الله وحدوده بين الناس ألزم وآكد.

٢٣ ـ يجب على كلّ مسلم قراءة ما يتيسّر له من القرآن، ويُمتثل بما يقرأه في الصلاة والزائد منه مسنون لا ينبغي التسامح فيه، ولابدّ من الترتيل في القراءة أي إسماع القلب مفاهيم الكلمات والتأمّل فيها حالها.

٢٤ ـ لابدّ من الاستعاذة بالله تعالى من الشيطان الرجيم عند إرادة قراءة القرآن، وعلى المستمع السكوت والإنصات والاستماع متأمّلاً حتّى تقع القراءة مؤثّرة.

٢٥ ـ تجب السجدة عند ذكر آيات السجدة الواجبة أو قراءتها الآمرة بها أو الاستماع إليها، ولو من المسجّلات الصوتيّة وهي في مواضع أربعة من سور القرآن: فصّلت، السجدة، النجم، العلق.

وتستحبّ السجدة في سائر المواضع؛ ولذلك لا يجوز قراءة سور العزائم الأربع في الصلاة.

خاتمة المطاف

ختاماً لكتاب الصلاة وتأييداً لمقدّمته نقول: الصلاة أفضل الموضوعات الشرعيّة وأعلى مجعولاتها؛ فإنّها الطريق الوحيد إلى حفظ ارتباط العبد بمولاه،

وتقريبه منه تدريجيّاً حتّى يصل إلى لقائه وهو أعلى مراتب العبوديّة، فهي خير موضوع من شاء استقلّ ومن شاء استكثر، ومع ذلك كلّه لم يذكر منها في القرآن الكريم إلّا كلّيّات، كاشتمالها على قيام وركوع وسجود وذكر الله تعالى وتسبيحه وحمده إجمالاً بعد أصل وجوبها، بحيث لا يتمكّن من لم يكن مأنوساً بها عن طريق السنّة العمليّة أن يتصوّر صورتها، ولم يذكر فيه من تعداد الركعات، بل صورة الركعة المشتملة على الركوع، ولم يعلم منها أنّ صلاة الصبح مثلاً ركعة أو ركعتان، والمغرب ركعتان أو ركعات، فكيف باشتمال الركعة على قراءة فاتحة الكتاب ولزوم السورة وما هو الذكر والتسبيح اللازم؟ كما أشار إلى ذلك الحديث السابق. وذلك لتقارن الآيات التعليم العملي والتفسير القولي من رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أتى بها جماعة حيث لم يكن معه مسلم إلّا عليّ وخديجة عليهما السلام.

وفي مثل المقام يظهر جليّاً لكلّ أحد خطأ من قال: حسبنا كتاب الله، ومن قلّده على عماء، فإذا كان الأمر في مثل العبادة اليوميّة المبتلى بها العموم ـ كما عرفت ـ فكيف في غيرها، وقد صرّح الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله بما تواتر عن الفريقين: «إنّي تاركٌ فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا»[1].

اللّهمّ اجعلنا من المتمسّكين بهما واجنبنا أن نقول فيهما بالأهواء حتّى نهتدي بهما إلى سبيل الحقّ والرشاد ... آمين يا ربّ العالمين.

---

(١) قال صاحب الوسائل: وقد تواتر بين العامة والخاصة عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال «إنّي تارك...» وسائل الشيعة ٢٧: ٣٣، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ح ٩.

كتاب الصوم

الصوم

الصوم في الأصل: الإمساك مطلقاً[1]، وفي الشرع: إمساك مخصوص عن أعمالٍ ممنوعة في زمان محدود لأشخاص معيّنين بشروط معيّنة[2]، وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ*﴾[3].

من المعلوم أنّ المخاطب هم المؤمنون بما هم كذلك وأنّهم في الخطابات التشريعيّة الإلهيّة بعنوانهم الكلّي جُعلوا موضوعاً للحكم فإنّ مقام التشريع غير مقام الامتثال كما فصّل في الأُصول[4]، والتزاحم وتقدّم الأهمّ على المهمّ راجع إلى مقام الامتثال.

فلا يتمّ ما قيل من تنبيه الخطاب على عدم الوجوب على الصبيّ والمجنون والمغمى عليه مستدلاً بأنّ الإيمان هو التصديق والإذعان بعد تصوّر الأطراف وذلك لا يحصل إلّا من عاقل[5].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣: ٣٢٣، مادّة «صوم».

(٢) الاقتصاد للشيخ الطوسي: ٢٨٦، والمبسوط ١: ٢٦٥، والوسيلة: ١٣٩، والسرائر ١: ٣٦٤.

(٣) البقرة ٢: ١٨٣.

(٤) فوائد الأُصول ٤: ٧٠٤.

(٥) كنز العرفان ١: ٢٠٦.

فإنّ استثناء المذكورات مستفاد من أدلّة الشرائط العامّة للتكليف؛ من البلوغ والعقل والقدرة كما لا يخفى.

والكتابة كناية عن تماميّة الأمر وقطعيّة التكليف؛ فإنّ المطلوب من العبد إذا كتبه المولى وأبلغه ذلك الكتاب فلا حجّة له في تركه.

وبعد ذلك فلا تأثير في الحكم من ناحية كونه مكتوباً على أُمم من قبلهم وما ذُكر من أنّه تسلية أو تسهيل أو توطين للعباد، مناسبات ذكروها بعد الوقوع.

ولعلّ الوجه للإشارة إلى أنّ الصيام من الأحكام الثابتة من زمن إبراهيم النبيّ عليه السلام مثل الصلاة والخمس والحجّ لا من زمن آدم إلى الخاتم، ويكفي في المشابهة نفس الإمساك والصيام وإن كان مختلفاً بينهم زماناً وعدداً وشروطاً ومفطراً.

وعندنا وجه الترجّي للتقوى هو تأثير طبيعة الصوم نفسها؛ لكونه من العبادات المستورة الخالصة غير المتظاهرة الباعثة إلى تكامل النفس وشدّة الارتباط بالله تعالى أكثر فأكثر، وهو يورث التقوى.

وأمّا أنّ الصوم يكسر قوّة الشهوة فيورث ترك المعصية، فيُنتقض بأنّ المعصية لا تنحصر بالشهوة الجنسيّة، والصائم قد يُجبر ذلك بإفطاره وتغذيته؛ كما يشير إليه جواز الرفث إلى النساء ليلة الصيام، وسيأتي[1] إن شاء الله.

ثمّ إنّ الإمساك والصوم كفّ عن المفطرات أو تركها؛ لما عبّر بالأوّل صاحب الشرائع رحمه الله[2] والآخرون بالآخر[3]، فلا طائل تحته بعد أنّ المراد منه ظاهر عند المتشرّعة مشهور معروف بحدوده وشرائطه، كما لا وقع للبحث في أنّ النيّة ركنٌ

---

(١) في ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.
(٢) شرائع الإسلام ١: ١٨٧.
(٣) الدروس الشرعيّة ١: ١٧٨، ومسالك الأفهام ٢: ٧، ومشارق الشموس: ٣٩٦.

أو شرطٌ بعد ضرورتها، وقد أشبعنا الكلام فيها في الصلاة وأنّها بمهيّتها ليست إلّا صدور العمل لا عن غفلة ونسيان، ويضرّ بها قصد الخلاف أو الرياء.

الثانية: قوله تعالى: ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(١)

ظاهرها أنّ الإمساك الواجب لا يكون إلّا في أيّام معدودة معيّنة فهو لا في الليل ولا في أيّ يوم يُراد، بل هو في أيّام مضبوطة عدداً أو معيّنة في السنة شهراً واحداً، وليس بمعنى القلائل؛ لما أنّ القليل يُعدّ والكثير يُهال، ولا بمعنى الموقّتات؛ فإنّه لا دخل للقلّة والكثرة ولا للوقت، ومصداقها شهر رمضان دون ثلاثة أيّام من كلّ شهر فيلزم النسخ وهو خلاف الأصل. والظاهر أنّ كلّ يوم منه واجب الإمساك ينقطع عن الآخر بفصل الليل، وجواز ارتكاب الإفطار الجائز فيه، لا أنّ مجموع تلك الأيّام هو واجب واحد، كما أنّ الظاهر من إطلاق الإمساك الأكل والشرب والازدراد، بل ومواقعة النساء، وقد يستفاد ذلك من إحلال الرفث ليلة الصيام، كما سيأتي(٢)، فتبقى الحرمة في الأيّام، فيجب الامساك عنها، ولا يدخل فيها مثل التكلّم والحركة.

وكذا يجب الاجتناب عن البقاء على الجنابة إلى طلوع الفجر، وسيأتي إمكان استفادته من الآية المباركة الآتية(٣).

وأمّا مثل الكذب على الله ورسوله فلا طريق إلى وجوب الإمساك عنه إلّا بالسنّة المباركة كما تعلم.

---

(١) البقرة ٢: ١٨٤.

(٢) في ص ٢٢٥.

(٣) في ص ٢٢٩.

والمريض وإن كان على معناه العرفي ولا يصدق على كلّ ذي وجع، كما اعتذر ابن سيرين بأنّ على إصبعه وجع[١]، إلّا أنّ مناسبة العقليّة[٢] أو تناسب الحكم والموضوع يوجب تقييده بمرض يؤثّر فيه الصوم بتشديده أو استدامته وتأخير برئه لا مطلقاً، كما أنّ تعبير ﴿عَلىٰ سَفَرٍ﴾ غير عنوان المسافر، وظاهره أن يكون على سفرٍ حال طلوع الفجر وشروع يوم عليه أن يصوم، فلا يجوز الإفطار على من أراد السفر وهو حاضر في وطنه قبل الظهر، بل لا يضرّ السفر بعد الظهر وإدامة الإمساك في تحقّق الصوم؛ فإنّ أكثر اليوم لم يكن على سفر.

ومن المعلوم أنّ السفر هنا سفر التقصير في الصلاة.

ثمّ إنّ ظاهر قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أنّه جواب للشرط ويُعطي وجوب الصوم فيها قضاءً، كما في قوله: «اقض ما فات كما فات في الصلاة»[٣]. وليس لكلّ فائتة قضاء إلّا أن يدلّ عليه دليل، وظاهر ذلك النهي عن الصوم في السفر بتقريب استلزام الإيجاب في الأيّام الأُخر الحرمة في أيّام السفر.

ويدلّ على ذلك أيضاً روايات الباب[٤]، وفي الحديث قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر»[٥]. وعن طرقنا قال الصادق عليه السلام: «الصائم في شهر رمضان في السفر كالمفطر فيه في الحضر»[٦].

---

(١) تفسير القرطبي ٢: ٢٧٦، ذيل الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) زبدة البيان: ص ٢٠٩.

(٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٦٨، الباب ٦ من أبواب قضاء الصلوات ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ١٠: ١٨٤، الباب ٤ من أبواب من يصحّ منه الصوم، فراجع.

(٥) سنن ابن ماجة ١: ٥٣٢ ح ١٦٦٦.

(٦) مجمع البيان ٢: ٢٧٤، ذيل الآية ١٨٤ من سورة البقرة وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٧٨، الباب ١ من أبواب من يصحّ منه الصوم ح ١٥.

وإطلاق العصاة على الّذين لم يفطروا مع رسول الله صلى الله عليه وآله عند ما دعا بقدح من الماء وشربه وأفطر الناس معه في منزل كراع الغميم في طريق المدينة إلى مكّة(١).

خلافاً للعامّة القائلين بأنّ ذلك رخصة(٢) لا عزيمة وتوهّموا تقدير «إن أفطر»(٣) بعد جملة ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ولا دليل عليه. وقد ذهب إلى وجوب الإفطار وأنّه عزيمة جمعٌ من الصحابة(٤).

أمّا ﴿الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ عطفاً على المريض ومَن هو على سفر ممّن يشقّ عليهم الصيام ويصعب ـ مثل الشيخ والشيخة والحامل المقرب والمرضعة قليلة اللبن ومن شابههم ـ فعليهم فدية طعام مسكين.

وليست الإطاقة هنا من «طاق يطوق» إذا قدر وأنّ الطاقة القدرة ـ كما عن أهل اللغة(٥) ـ فإنّ ذلك يستلزم ما تسالموا عليه من تزريق معنى الإنهاء في الأفعال، وتفسيرهم بأنّ المراد الّذين انتهت طاقتهم فلم يقدروا عليه، مع أنّ باب الإفعال والتفعيل لا يتعدّيان أزيد من تعدية معنى المادّة كما فصّل في محلّه، وعليه فيرجع معنى ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ إلى «لا يطيقونه ولا يقدرون عليه» وتسلّموا ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ أي ما لا نقدر عليه، مع أنّ الله تعالى لا يكلّف نفساً إلّا وُسعها.

وعندنا الأقرب الأصحّ، أنّه أُخذ من الطوق وما يُطوّق على العنق طبيعيّاً

---

(١) وسائل الشيعة ١٠: ١٧٦، الباب ١ من أبواب من يصحّ منه الصوم ح ٧.

(٢) فتح العزيز ٦: ٤٣٦ و٤٤١، الهداية ١: ١٢٦، المجموع ٦: ٢٦٥، المغني ٣: ٣٤.

(٣) تفسير البيضاوي ١: ١٢٤، ذيل الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٤) منهم: المقنع: ١٨٢، والانتصار: ١٩٠ مسألة ٨٧، والخلاف ١: ٥٧٠ المسألة ٣٢٠ وتذكرة الفقهاء ٤: ٤١٤ مسأله ٦٤٨، وزبدة البيان: ٢١٠.

(٥) لسان العرب ٨: ٢٤٢ مادّة «طوع» وتاج العروس ١: ٨٨.

كطوق الحمام أو صنيعة ممّا يتزيّن به النساء من طوق الذهب والفضّة لا كلّ ما يُعلّق على العنق، بل ما يُطوّق عليه ويُستعاد بذلك التكليف المقدور الصعب ذو المشقّة؛ قال الراغب: طوّقته كذا كقولك قلّدته، قال: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ﴾[1] وذلك على التشبيه... والطاقة اسمٌ لمقدار ما يمكن للإنسان أن يفعله بمشقّةٍ، وذلك تشبيه بالطوق المحيط بالشيء. فقوله: ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾[2] أي ما يصعب علينا مزاولته، وليس معناه: لا تحمّلنا ما لا قدرة لنا به...[3]

وعليه، فلا ينافي قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾[4]. والدعاء بعدم الابتلاء بالتكاليف الصعبة على النفس معقول منقول.

وقد اختار ذلك صاحب الكنز رحمه الله حيث قال: «... بل المراد بذلك الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن والشيخ والشيخة. ولما ذكر المرض المُسقط للفرض كان هناك أسباب أُخر ليست بمرضٍ عرفاً، لكن يشقّ معها الصوم ذكر حكمها فيكون تقديره: ﴿الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ ثمّ عرض لهم ما يمنع الطاقة فديةٌ، وهو أولى؛ لأنّ التخصيص خيرٌ من النسخ ويؤيّد هذا القول ما قُرئ شاذّاً عن ابن عبّاس: «يُطوّقونه» أي يتكلّفونه[5].

وقريب من ذلك ما ذكره المحقّق في الزبدة؛ حيث قال: ﴿عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾، ففيه اختلاف كثير، والمنقول عن أهل البيت عليهم السلام أنّ المراد منهم الشيخ والشيخة والعجائز الّذين كانوا يطيقون أوّلاً الصوم، ثمّ صاروا بحيث لا يطيقونه إلّا على وجه المشقّة الّتي لا يتحمّل مثلها عادةً أو يطيقونه بجهد وطاقة ومشقّة

---

(١) آل عمران ٣: ١٨٠.
(٢) البقرة ٢: ٢٨٦.
(٣) مفردات الراغب: ٣١٣، مادّة «طوق».
(٤) البقرة ٢: ٢٨٦.
(٥) كنز العرفان ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

لا يتحمّل مثلها في العادة[١].

وأمّا ما قيل: كان القادر على الصوم مخيّراً بينه وبين الفدية ثمّ نسخ بقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[٢] فلا وجه له بعد أن تلك الآيات كانت نازلةً معاً في سياق واحد، والنسخ بلا عمل بالمنسوخ ولو مرّة راجع إلى البداء المحال،كما فُصّل في الأُصول[٣]، فلانحتاج إلى ذكر أنّه خلاف الأصل والتخصيص مقدّم عليه، فالتفت.

فالحقّ أنّ المراد: أنّ من يشقّ عليه الصوم مشقّة لا تُتحمّل عادةً مثل الأمثلة المذكورة المتّخذة من روايات الباب فعليه الفداء، مع أنّه لو تحمّل المشقّة وصام من غير ضرر يصحّ صومه.

والفدية جمع فداء وفديات ما يُعطى عوض المُفدى، وتناسب لغة الفداء عوضاً لما كان مقدوراً شاقّاً ظاهر يؤيّد المختار ولا يكون قبال غير المقدور فإنّه غير مكلّفٍ به[٤].

وظاهر الآية أنّ الإطعام أحدمصاديق الفداء،ولكنّه هوالمتيقّن بحصول البراءة مع الإتيان به[٥] ومَن تطوّع خيراً بإضافة الإطعام أو خير آخر فهو خيرٌ، والصوم

---

(١) زبدة البيان: ١٥١.

(٢) مناهل العرفان ٢: ١٦٨، أحكام القرآن للجصّاص ١: ٢١٨، ومجمع البيان ٢: ٢٧٤، ذيل الآية ١٨٤ من سورة البقرة، تفسير العزّ بن عبد السلام ١: ١٨٨.

(٣) كفاية الأُصول: ٢٧٨.

(٤) إشارة إلى ضعف القول بوجوب الفدية مطلقاً سواء كان مقدوراً شاقّاً أو غير مقدورٍ أصلاً كما نسب إلى الشيخ رحمه‌الله (الناسب هو العلّامة في المنتهى ٢: ٦١٨) واختاره صاحب مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٣٢٣.

(٥) فإنّ المذكور في روايات الباب التصدّق بمدٍّ أو مدّين من الطعام أو من الحنطة؛ ففي صحيحة محمّدبن مسلم قال:«سمعت أباجعفر عليه‌السلام يقول: الشيخ الكبير والّذي به العطاش ←

خيرٌ لكم في جميع الحالات مع المشقّة وبدونها إن كنتم تعلمون ثوابه والدرجات الرفيعة للعمل به، فيستحبّ في كلّ يوم إلّا ما خرج بالدليل مثل يوم أوّل شوّال.

الثالثة: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَ لِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[١].

شهر رمضان علمٌ مركّب اسم لأحد الشهور الاثني عشر؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِى كِتَابِ ٱللهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ الآية[٢].

والشهر ما بين الهلالين يبدأ من هلال ثمّ يتكامل إلى البدر في ليلة تمامه ثمّ يعود إلى أن ينتهي ﴿كَالْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[٣]، يشير إلى ذلك الحديث: «صُم للرؤية وافطر للرؤية»[٤].

←لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان، ويتصدّق كلّ منهما في كلّ يوم بمدّ من الطعام، ولا قضاء عليهما، فإن لم يقدرا فلا شيء عليهما» (وسائل الشيعة ١٠: ٢٠٩، الباب ١٥ من أبواب من يصحّ منه الصوم ح ١).

وقريب من ذلك ما ورد في الحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن في الباب ١٧ من نفس الأبواب، إلّا أنّ في بعضها: «يتصدّق بما يجزي من طعام مسكين».

وفي الآخر: «فصدقة مدٍّ من الطعام بدل كلّ يوم أحبُّ إليّ» (الباب ١٥ من نفس الأبواب ح ١٠).

فيمكن استظهار جواز صدقة غير الطعام، فإنّ ظاهر محبوبيّة الإطعام جواز غيره، وكذا ما يجزي من طعام مثل قيمته فيصرفه فيه أو في غيره مع سهولة الأمر فيهم، للتصريح بأنّه إن لم يقدر فلا شيء عليه، فراجع.

(١) البقرة ٢: ١٨٥. (٢) التوبة ٩: ٣٦. (٣) يس ٣٦: ٣٩.

(٤) وسائل الشيعة ١٠: ٢٥٥ ـ ٢٥٦ و٢٥٧ و٢٩١، الباب ٣ و١١ من أبواب أحكام شهر رمضان ح ١٣ و١٩ و١٤.

ومن إعجاز القرآن الكريم بيان رقم الشهور الّذي يساوي دورة واحدة من الأرض في حركتها الانتقاليّة على مدارها الموحّد للفصول الأربعة بعد حركتها الوضعيّة الناشئ منها الليل والنهار، قال تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ * وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ * وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ * لَا ٱلشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱللَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[١].

كلّ ذلك من يوم خلق السماوات والأرض؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱللَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ﴾[٢].

فإن تبيّن نظام السماوات والأرضين سيّما المنظومة الشمسيّة الّتي نعيش على أرضها في تلك الأجواء الّتي كان علم الهيئة وعلم معرفة السماوات مبنيّاً على مدرسة بطليموس، من غرائب إعجاز القرآن الكريم وليس المقام محلّ توضيحها، فالتفت.

وكيف كان، فشهر رمضان بيانٌ للأيّام المعدودات الّتي كُتب فيها الصوم على العباد.

وتوصيف نزول القرآن في الشهر بيان آخر من علل شرافته وانتخابه لإيجاب الصوم فيه.

ومسألة نزول القرآن في ليلة مباركة ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ...﴾[٣]، وفي ليلة

---

(١) يس ٣٦: ٣٧ ـ ٤٠.
(٢) الأعراف ٧: ٥٤.
(٣) الدخان ٤٤: ٣.

القدر ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[١] وفي شهر رمضان مع العلم بنزوله نجوماً زمن بعثة النبيّ صلى الله عليه وآله ورسالته الشريفة طيلة اثنتين وعشرين سنة بعضها في مكّة وبعضها في المدينة كلٌّ حسب شأن نزولها المذكورة في محالّها، هي الّتي ذكرها المفسّرون[٢] رضوان الله عليهم من أنّ القرآن أُنزل مرّتين دفعيّ جمعيّ ونجوميّ تدريجيّ، والأوّل كان في الليلة من المبدأ الأعلى العلم المطلق الحضوري إلى السماء الرابعة أو إلى البيت المعمور أو إلى قلب النبيّ الأعظم، ولعلّ الأخير أقرب يرشد إليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾[٣].

وتوصيفه بأنّه الهادي للناس وفيه بيّناتٌ من الهدى والفرقان تراه في مواطن كثيرة من الآيات.

ثمّ الحكم بأنّ من شهد منكم الشهر فليصمه إلى آخر الآية يعطي وجوب الصوم على الحاضر، ووجوب الإفطار على المريض والمسافر، ووجوب القضاء في أيّام أُخر، وظهور الإيجابات أنّ الإفطار في الحالين عزيمةً لا رخصة، كما ذكرنا في الآية الأُولى.

نعم، قد يستدلّ بالآية على عدم جواز السفر في شهر رمضان اختباراً من غير ضرورة، كما ذكره أبو الصلاح الحلبي في الكافي؛ حيث قال: وإذا دخل الشهر على حاضرٍ لم يحلّ له السفر مختاراً، وإن وافق دخوله وهو مسافر لم يحلّ له

---

(١) القدر ٩٧: ١.

(٢) مجمع البيان ٩ ـ ١٠: ٦١، ذيل الآية ٤ من سورة الدخان، والميزان في تفسير القرآن ٢٥: ١٣٠ ذيل الآية ٤ من سورة الدخان، والدرّ المنثور ٦: ٢٥، ذيل الآية ٤ من سورة الدخان، والكشّاف ٤: ٢٧٠، ذيل الآية ٤ من سورة الدخان.

(٣) طه ٢٠: ١١٤.

الصوم فإن صام لم يجزه[١].

واستدلّ المحقّق الأردبيلي بالآية على جوازه؛ حيث قال: ولا يبعد الاستدلال على جواز السفر في شهر رمضان من غير ضرورة بهذه الآية؛ حيث فُهم أنّ المسافر يجب عليه الإفطار والقضاء ولو كان السفر غير جائزٍ لما كان كذلك، بل كان الواجب عليه الصوم ويحرم الإفطار ولا يجب القضاء[٢].

وعندنا: الحقّ الأقرب أنّ الآية بعد دلالتها على الإيجابات لا تدلّ على جواز السفر في شهر رمضان ولا على عدم جوازه بوجه؛ لما عرفت مراراً أنّ مقام تشريع الأحكام غير مقام الامتثال وموضوع الأحكام العناوين الكلّيّة من غير نظرٍ إلى المصاديق، والمكلّف في مقام الامتثال يلاحظ نفسه حسب تطبيق العنوان عليه فإن كان حاضراً يجب عليه الصوم وإن كان مريضاً أو على سفر يجب عليه الإفطار، أمّا حفظ كونه تحت عنوان، أو خروجه منه إلى آخر، أو مطلق الخروج فلا يرتبط بمقام التشريع وأدلّته.

ثمّ إنّ ظاهر التكرار في حكم المريض ومن كان على سفر ليس إلّا التأكيد على أنّه عزيمة لا رخصة والله أعلم.

ويرشد إلى ذلك التعليل بإرادة الله تعالى التيسير وتكميل العدد وتكبير الله تعالى على ذلك والشكر على نعمائه سيّما على هذة النعمة، ومن يُطيقها وهي لا تحصى. ولاسيّما نعمة الهداية بتشريع الأحكام وإيجاب الفرائض الّتي تتضمّن خير الدنيا والآخرة والنجاة من شرّ الدنيا وعذاب الآخرة والحمد لله الّذي هدانا لهذا.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلىٰ نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ

---

(١) الكافي في الفقه: ١٧٩.

(٢) زبدة البيان: ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

﴿وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[١].

ظاهر الآية حلّيّة الرفث الى النساء ليلة الصيام بعد ما كان حراماً فيها وفي أيّام الصيام، وبالحلّيّة في الليالي تبقى الحرمة في الأيّام وتكون من المفطرات، فإنّ الله تعالى عَلِمَ أنّ الناس يختانون أنفسهم ويباشرونهنّ، فتاب عليهم وعفا عنهم ما مضى وحلّل لهم فيما بعد، فيجوز لهم مثل سائر المفطرات الأكل والشرب، فليس لأحد تحريمه على نفسه، ولابدّ من ابتغاء ما كتب الله على المؤمنين فهو الّذي بيده الأمر يُحلّل ما يشاء ويحرِّم ما يشاء رحمةً لعباده.

ولعلّ العلّة: هنّ لباسٌ لكم وأنتم لباس لهنّ؛ فإنّ كلّ منهما يستر عورة الآخر فإنّ المتزوّج يُسكّن علّته بالمباشرة فيستر عورته، وشأن اللباس ذلك لا أنّ اللباس هو السَكَن؛ لما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا آلَّيْلَ لِبَاساً﴾[٢] فإنّ معنى اللباس في الآية أيضاً الساتر دون السكن، والأخذ بهذه العلّة المكتوبة لهم حتّى في الليلة الأُولى من الشهر، كما في الحديث[٣] هو الّذي أمر بابتغائه دون الولد وغيره من التمتّع والالتذاذ، كما هو ظاهر الآية.

ومن ذلك يستنبط وجه ما عن المعصوم عليه السلام[٤] أنّه يستحبّ المباشرة في الليلة الأُولى من شهر رمضان لمكان الآية، مع كراهته في سائر الشهور؛ فإنّ

---

(١) البقرة ٢: ١٨٧. (٢) النبأ ٧٨: ١٠.

(٣ و ٤) وسائل الشيعة ٢٠: ١٢٩، الباب ٦٤ من أبواب مقدّمات النكاح وآدابه ح ٤.

إطلاق الأمر بابتغاء المكتوب يشمل ذلك وبه يُقيّد روايات الكراهة[١]. فالتفت.

ثمّ تدلّ على أنّ منتهى الليل الجائز فيه الرفث، وكلّ مفطر، هو تشخيص الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، وهو مبدأ النهار الّذي يجب الإمساك فيه، ومنتهاه مبدأ الليل، ولا يصدق إلّا بعد تحقّق أوّل جزء منه وهو زوال الحمرة المشرقيّة إلى جهة المغرب حتّى تنبسط الظلمة في طرف المشرق، فليست الأيّام المعدودات بمعناها العرفي لتبدأ بطلوع الشمس وتنتهي باستتار القرص، أو تبدأ بانبساط النور في طرف الشرق إلى أن يتميّز الأسود من الأبيض خيطاً كان أو غيره، فإنّ قيد الفجر يعيّن أنّه الخيط الأبيض الحاصل إلى جانب الخيط الأسود المتحصّل من انفجار الأُفق وظهور نور في الشرق[٢].

وقد يقال بإمكان استفادة حرمة البقاء على الجنابة إلى الفجر، وأنّه مفطر من الآية بتقريب أنّ جواز الرفث فيها محدود بطلوع الفجر لانتفاء الموضوع بعده، فلابدّ من الإمساك بجميع آثاره في مبدأ النهار ومنها الجنابة مع وجوب إزالتها بالغسل للصلاة أيضاً.

وأنت تعلم ما فيه من التكلّف فإنّ أصل النكاح والرفث والوقاع الجائز في الليل يحلّ إلى آخر قطعة منه، وأمّا الجنابة الحاصلة فلولا السنّة فلا دليل على وجوب إزالتها قبل الطلوع وحرمة البقاء عليها، وأمّا الواجب للصلاة مع سعة

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ١٢٨ ـ ١٣٠، الباب ٦٤ من أبواب مقدّمات النكاح وآدابه.

(٢) روي أنّ عدي بن حاتم الطائي قال للنبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّي وضعت خيطين من شعر أبيض وأسود فكنت أنظر فيهما لا يتبيّن لي، فضحك رسول الله حتّى رؤيت نواجذه ثمّ قال: يابن حاتم! إنّ ذلك بياض النهار وسواد الليل فابتداء الصوم من هذا الوقت» مجمع البيان (١ ـ ٢: ٢٨١، ذيل الآية ١٨٧ من سورة البقرة) ورواه البخاري (في صحيحه ٣: ٣٦) ومسلم (في صحيحه ٢: ٧٦٦ ح ٣٣).

وقتها فلا يرتبط بالصوم.

وأخيراً تفيد الآية حرمة مباشرة النساء حال الاعتكاف في المساجد صيانة لحرمتها الّتي كانت في شهر رمضان، ثمّ أُحلّت في ليلة الصيام، وذلك لتحقّق الجنابة بشروع المباشرة فيبطل صوم المعتكف إن كان نهاراً، أو يحرم الوقوف في المسجد والمعتكف واقف نهاراً كان أو ليلاً فيتّحد مع ما أنارته الآية الكريمة في كتاب الطهارة: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ أو لبطلان الصوم وحرمة الوقوف معاً، فإنّها تحرم على المعتكف غير الصائم، ولا تجوز ولو كان عابراً في المسجد أيضاً.

ومن المعلوم أنّ تعليق الحكم على الوصف مشعر بالعلّيّة، فهي حرام على المعتكف بما هو كذلك، وإن كانت حراماً عليه بما هو صائم أو واقف في المسجد، وقد تجتمع العناوين في شيء واحد.

وأمّا قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ فقد قيل: إنّه أبلغ من قوله: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾[1]؛ فإنّ النهي عن التقرّب إلى الشيء يعطي شدّة الحذر وعظم الخطر، وفي الحديث: «لكلّ ملك حمى وحمى الله محارمه فمَن رتع حول الحمى أوشك أن يقع فيه»[2]، وكذلك آخر الآية يؤكّد ذلك.

ولنتبرّك بذكر شطرٍ من روايات الباب:

محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده، عن هشام بن الحكم أنّه «سأل أبا عبدالله عليه السلام عن علّة الصيام فقال: إنّما فرض الله الصيام؛ ليستوي به الغني والفقير، وذلك أنّ الغني لم يكن ليجد مسّ الجوع فيرحم الفقير؛ لأنّ الغني كلّما أراد شيئاً قدر عليه فأراد الله تعالى أن يُسوّي بين خلقه وأن يذيق الغنيّ مسّ الجوع

---

(١) البقرة ٢: ٢٢٩.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٦٧، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي ح ٤٤.

والألم ليرقّ على الضعيف ويرحم الجائع»[١].

وفي معناه روايات أُخرى في الباب[٢].

ولا إشكال في لزوم النيّة وقصد القربة، كما في كلّ عبادة، مع أنّ الفرق بين أقسام الواجب من شهر رمضان وقضائه وكفّارته وصوم النذر وغيره ليس إلّا بالنيّة ولا يجوز في شهر رمضان صوم غيره، بل لا يمكن قصده.

ويجوز القصد من أوّل الفجر إلى قبل الزوال في الواجب وإلى قبل الغروب لمَن لم يفطر في المستحبّ.

ففي صحيحة الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قلت له: إنّ رجلاً أراد أن يصوم ارتفاع النهار أيصوم؟ قال: نعم»[٣].

وقريبٌ من ذلك ح ٢ و٣ و٥ و٦ من الباب[٤].

وفي خبر سماعة بن مهران، عن أبي بصير قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصائم المتطوّع تعرض له الحاجة؟ قال: هو بالخيار ما بينه وبين العصر وإن مكث حتّى العصر ثمّ بدا له أن يصوم، وإن لم يكن نوى ذلك فله أن يصوم ذلك اليوم إن شاء»[٥].

ثمّ إنّه يستحبّ الصيام يوم الشكّ بقصد آخر شعبان.

قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن اليوم الّذي يشكّ فيه من شعبان؟ قال: لأن

---

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٧، الباب ١ من أبواب وجوب الصوم ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٧، الباب ١ من أبواب وجوب الصوم.

(٣) وسائل الشيعة ١٠: ١٠، الباب ٢ من أبواب وجوب الصوم ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ١٠: ١٠ و١١، الباب ٢ من أبواب وجوب الصوم.

(٥) وسائل الشيعة ١٠: ١٤، الباب ٣ من أبواب وجوب الصوم ح ١.

أصوم يوماً من شعبان أحبُّ إليَّ من أن أفطر يوماً من شهر رمضان»[١].

فإن قصد فيه الواجب من رمضان عليه قضاؤه وإن بان أنّه كان منه؛ فإنّه قصد ما لم يعلم وبقصده لا قصد مكانه صام بلا قصدٍ فعليه قضاؤه وإن بان أنّه كان منه.

عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في الرجل يصوم اليوم الّذي يشكّ فيه من رمضان؟ فقال: عليه قضاؤه وإن كان كذلك»[٢].

قال صاحب الوسائل رحمه الله: أقول: حمله الشيخ رحمه الله على من صامه بنيّة أنّه من شهر رمضان[٣].

وفي مرسلة الصدوق رحمه الله قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: لأن أفطر يوماً من رمضان أحبُّ إليَّ من أن أصوم يوماً من شعبان أزيده في شهر رمضان»[٤].

فقه الأحاديث: أنّ المستفاد من منطوقها أنّ يوم الشكّ حيث لا يُعلم رمضان ولا طريق شرعيّاً إلى تحقّقه، فلابدّ من الحكم بـبقاء شعبان استصحاباً وعدم رمضان؛ للأصل، وعندئذٍ يصحّ قصد صوم شعبان المحكوم بوجوده في الظاهر ندباً أو قضاءً أو غيرها، ولا معنى لقصد صوم رمضان المحكوم بعدم وجوده في الظاهر، فإن صام ثمّ انكشف أنّ اليوم كان من رمضان أجزأ عنه وليس عليه القضاء؛ لعدم وقوع صوم غير رمضان في رمضان وهو يومٌ وفّقت له[٥]، أو هو شيء وفّق له، كما في رواية هارون بن وهب[٦]، ولذلك لو تبيّن ذلك له في النهار

---

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٢٠، الباب ٥ من أبواب وجوب الصوم ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٢٥، الباب ٦ من أبواب وجوب الصوم ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٢٥، الباب ٦ من أبواب وجوب الصوم ذيل الحديث ١.

(٤) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٢٦ ح ١٩٢٣، عنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الصوم ح ٨.

(٥) كما في روايات عديدة وسائل الشيعة ١٠: ٢٠، الباب ٥ من أبواب وجوب الصوم.

(٦) وسائل الشيعة ١٠: ٢٢، الباب ٥ من أبواب وجوب الصوم ح ٥، وفيه (معاوية بن وهب).

ولو بعد الزوال عليه أن يُجدّد النيّة بصوم رمضان.

وأمّا إن قصد صوم رمضان معيّناً فهو باطلٌ وعليه القضاء وإن صادف الواقع؛ لفساد النيّة وقصد يوم محكومٍ بعدم الوجود في الظاهر، وذلك معنى قوله عليه السلام: «أزيده في شهر رمضان» فإنّه لو لم يكن منه لزاده فيه.

نعم، إن صام بقصد القربة ونيّته أنّه إن كان من شعبان فهو منه ندباً، وإن كان من رمضان فهو منه، فلا يبعد الصحّة، كما عن الأُستاذ الخميني في حاشيته على العروة[1] فإنّ النيّة في هذه الصورة صحيحة معقولة دون ما إذا قصد ما في الذمّة المردّدة بين الواجب والمندوب، ويشير إلى ذلك روايات الباب[2] كما عرفت[3].

وقال الفقيه الحكيم في المستمسك بعد كلام في المسألة: ومن هنا يظهر أنّ الأقوى الصحّة، كما عن الخلاف والمبسوط والوسيلة والمختلف والدروس وظاهر البيان وغيرها[4]، كما قال بعد ذكر الصورة الرابعة: لم يتّضح الفرق بين هذه الصورة وما قبلها... فلا وجه للفرق بينهما في الصحّة[5].

وقال الفقيه الخونساري رحمه الله تعالى: هذا كلّه إلّا أنّه قد يقوّى قول الشيخ بالصحّة من جهة أخبارٍ وردت دالّةً على الصحّة والإجزاء مع الترديد[6].

فالحقّ الأقوى أنّ إحدى صور الأربعة باطل وعليه القضاء كما هو مصرّح في

---

(١) العروة الوثقى ٣: ٥٣٦ مسألة ١٧ من مسائل النيّة في الصورة الثالثة فقال السيّد: والأقوى بطلانه أيضاً، وقال الأُستاذ الأعظم الخميني رحمه الله: لا تبعد الصحّة في خصوص هذا الفرع ولو كان الترديد في النيّة. العروة الوثقى ٣: ٥٣٧.

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٢٠، الباب ٥ من أبواب وجوب الصوم.

(٣) مرّ آنفاً.

(٤) الخلاف ٢: ١٧٩، مسألة ٢١، المبسوط ١: ٣٧٦ ـ ٣٧٧، الوسيلة: ١٤٠، مختلف الشيعة ٣: ٣٨٣، الدروس الشرعيّة ١: ١٧٩، البيان: ٣٥٩، كما عن العماني في مختلف الشيعة ٣: ٣٨٣.

(٥) مستمسك العروة الوثقى ٨: ٢٢٧. (٦) جامع المدارك ٢: ١٤٧.

الخبر والبواقي صحيحة ومجزية وليس عليه القضاء.

وعن سعيد الأعرج قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّي صمت اليوم الّذي يشكّ فيه فكان من شهر رمضان أفأقضيه؟ قال: لا هو يوم وفقت له»(١). وقريب منه روايات أُخرى في الباب(٢).

ثمّ المفطرات كما استفيد من الآيات: الطعام والشراب، والنساء، وزيدَ في السنّة: الارتماس في الماء، والقيء، والكذب على الله ورسوله وعلى الأئمّة عليهم السلام، عن محمّد بن مسلم قال: «سمعت أبا جعفر يقول: لا يضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء»(٣).

وفي صحيح الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا تقيّأ الصائم فقد أفطر، وذرعه من غير أن يتقيّأ فليتمّ صومه»(٤). وقريب منه روايات أُخرى في الباب(٥).

وعن سماعة قال: «سألته عن رجل كذب في رمضان فقال: قد أفطر وعليه قضاء، فقلت: فما كذبته؟ قال: يكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله»(٦).

وفي الخصال رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: «خمسة أشياء تفطر الصائم: الأكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمّة عليهم السلام»(٧).

---

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٢٠، الباب ٥ من أبواب وجوب الصوم ح ٢.
(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٢٠، الباب ٥ من أبواب وجوب الصوم.
(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٣١، الباب ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ١٠: ٨٦، الباب ٢٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١.
(٥) وسائل الشيعة ١٠: ٨٦ ـ ٨٩، الباب ٢٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.
(٦) وسائل الشيعة ١٠: ٣٣، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١.
(٧) الخصال: ٢٨٦، باب الخمسة ح ٣٩، عنه وسائل الشيعة ١٠: ٣٤، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٦.

ومن المعلوم أنّ الملاك الكذب على المعصوم فلابدّ من القول بمفطريّة الكذب على الصدّيقة الطاهرة عليها السلام أيضاً.

أمّا سائر الفروع الكثيرة والأحكام في الصوم مثل كفّارة مَن أفطر يوماً من شهر رمضان عمداً بالحلال أو بالحرام(١).

وتكرار الكفّارة بتكرار الجماع(٢) دون الأكل والشرب وحكم ما إذا أكره الزوج زوجته الصائم(٣) وأحكام نوم الجنب إلى طلوع الفجر(٤) بأقسامه وأحكام المريض والمسافر والّذين لا يطيقون(٥) وغير ذلك فقد فُصّل في المفصّلات مستنداً بروايات الباب فراجع(٦).

---

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٤٤ و٥٣، الباب ٨ و١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.
(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٥٥، الباب ١١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.
(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٥٦، الباب ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.
(٤) المصدر: الباب ١٣ و١٤ و١٥ من أبواب من يصحّ منه الصوم.
(٥) المصدر: الباب ٥ إلى ١٥ من أبواب من يصحّ منه الصوم.
(٦) وممّا لا ينبغي التغافل عنه ما عن ابن طاووس في الإقبال في الباب السادس، قال في الفصل الأوّل: فصومه طاعة سعيدة وإفطاره بأمر الله جلّ جلاله عبادة جديدة. إقبال الأعمال ١: ٢٣٥.

وقال في الفصل الثالث: أقول: وردت الروايات متناصرة عن الأئمّة عليهم أفضل الصلاة أنّ إفطار الإنسان في شهر رمضان بعد تأدية صلاته أفضل له وأقرب إلى قبول عبادته. فمن ذلك ما رويناه بإسنادنا إلى عليّ بن فضّال من كتاب الصيام عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «يستحبّ للصائم إن قوي على ذلك أن يصلّي قبل أن يفطر» إقبال الأعمال ١: ٢٣٦، وسائل الشيعة ١٠: ١٥٠، الباب ٧ من أبواب آداب الصائم ح ٣، البحار ٩٨: ٨ رواه الشيخ في التهذيب ٤: ١٩٩ ح ٥٧٥.

أقول: «وأمّا إن حضره قومٌ لا يصبرون إلى أن يفطر معهم بعد صلاته ويكونون ممّن يقدّمون الإفطار فليفطر معهم، رضاً لله جلّ جلاله، وتعظيماً لمراسمه، وتماماً لعبادته». إقبال الأعمال ١: ٢٣٧.

ورأيت في حديث من غير كتاب عليّ بن الحسين بن فضّال عن النبيّ صلى الله عليه وآله «أنّه قال: ←

ولنتكلّم عن الاعتكاف بشيء يسير:

العكوف: كما في المفردات هو الإقبال على الشيء وملازمته على سبيل التعظيم. والاعتكاف في الشرع هو الاحتباس في المسجد على سبيل القربة[١]؛ وفي الباب آية:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[٢].

آخر الآية المباركة يخبر عن عهد الله تعالى وأمره إلى شيخ الأنبياء إبراهيم عليه السلام وابنه إسماعيل أن يطهّرا بيته (الكعبة) للطائفين حوله والعاكفين عنده، والراكعين الساجدين لله تعالى، ويفيد ذلك مطلوبيّة العكوف على بيت الله مثل عِدْلَيه الطواف والصلاة من غير اختصاص بالكعبة والمسجد الحرام، فإنّ كلّ مسجد بيت الله تعالى بمرتبته مع صراحة قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾[٣] فإنّ الجمع المحلّى باللام يعطي العموم.

ويمكن استظهار وجوب تطهير البيت والمسجد الحرام، بل كلّ مسجد لمَن تولّى الأمر في كلّ زمان؛ فإنّ الأمر لم يكن مختصّاً بهما بما هما إبراهيم وإسماعيل على نبيّنا وآله وعليهما السلام، بل بما هما متولّيان، ثمّ لجار المسجد القريب المتمكّن لذلك، ثمّ لأهل البلد إلى عامّة المسلمين فإنّ طبيعة التكليف وتطهير البيت والمسجد من الأُمور الّتي لا يرضى الشارع بتركها أوّلاً، ونوع العامل

←مَن أفطر على تمر حلالٍ زيدَ في صلاته أربعمائة صلاة». إقبال الأعمال ١: ٢٤١، وسائل الشيعة ١٠: ١٦١، الباب ١٠ من أبواب آداب الصائم ح ٢٠، البحار ٩٨: ١٢.

(١) المفردات في غريب القرآن: ٣٤٢، مادّة «عكف».

(٢) البقرة ٢: ١٢٥.

(٣) البقرة ٢: ١٨٧.

مطلوب ثانٍ، ومن ذلك الوجوب يستفاد حرمة التنجيس مطلقاً. يجب تطهير المسجد على المطّلع التطهيرُ أو إعلام المتولّي قبل كلّ أحد.

ولا يخفى أنّ الطهارة الحاصلة إذا كانت مطابقةً لاعتقاد العامل الممتثل اجتهاداً أو تقليداً فهو كافٍ ومحكومٌ بالطهارة لدى الكلّ مثل صحّة النكاح والمعاملات وسائر الأُمور المختلف فيها من المسائل الاجتماعيّة.

فلا توسوسك نفسك في طهارة المسجد الحرام ومسجد النبيّ صلى الله عليه وآله وغيرهما كونها حسب فتاوى العامّة.

وتمام الكلام في الآية سيأتي في كتاب الحجّ إن شاء الله تعالى.

وأمّا كيفيّة الاعتكاف بحسب الزمان والمقدار والشروط فمستفاد من السنّة المباركة، وقد عرفت حرمة المباشرة في الاعتكاف، والمقام يعطي لزوم قصد القربة فيه فإنّه عبادة ويتوقّف عليها ولابدّ فيها من الإخلاص، ولذلك تفسد المباشرة الاعتكاف؛ فإنّ النهي في العبادة يعطي الفساد ولو كان خارج المسجد عند ما خرج لضرورة.

والمباشرة منصرفة إلى الفرد الشايع ومعناها الحقيقي المجامعة ولا تشمل الملامسة والقُبلة وأمثالهما مطلقاً، خلافاً لما ذهب إليه الفاضل المقداد حيث قال: فيحرم الجماع ومقدّماته على المعتكف، وهنا أحكام: تحريم المباشرة والقُبلة وغيرها من مقدّمات الجماع[1] انتهى.

والمتيقّن من المنهيّ هو معناهما الحقيقي، والأصل عدم الحرمة في غيره عند الشكّ،كما أنّ الأصل صحّةالاعتكاف استصحاباً،كما قلنا في ﴿لَامَسْتُمُ النِّسَاء﴾.

---

(١) كنز العرفان ١: ٢٢٠.

نعم، إذا كانت الملامسة أو القُبلة بقصد المباشرة والجماع يبطل صومه بنقضه استدامة النيّة فيبطل اعتكافه، لاشتراطه بالصوم وقصد الإفطار لا ينفكّ عن قصد المُفطر غالباً وعندنا لا فرق بينهما عُرفاً بعد اشتراط الاستدامة في نيّة العبادة، فيفسد الصوم والاعتكاف ولو لم يُباشر كما لو أنزل.

وذهب إلى ذلك صاحب مسالك الأفهام؛ حيث قال: والأظهر قصر الحكم على الجماع. نعم، لو أنزل بأحد الأُمور المذكورة فسد اعتكافه لتعمّده إفساد الصوم المقتضي فساده[١].

وظاهر المحقّق في الزبدة أيضاً كذلك حيث قال: أمّا الأحكام المستفادة منها فهي إباحة الوطء في ليلة كلّ يوم يُراد صومه أوّل الليل وآخره أيُّ ليلةٍ كانت وأيّ صومٍ كان. وتحريم ذلك في النهار من المفهوم ومن مفهوم المفهوم إباحة التقبيل وغيره من الأفعال المتعلّقة بالنساء غير الجماع؛ إذ مفهوم الإباحة في الليل تحريم الرفث في النهار ومفهومه ما قلنا، وذلك كلّه معلومٌ بالأصل والأخبار، بل الإجماع أيضاً، فخلافه من التحريم والكراهة يحتاج إلى الدليل[٢].

وعن العامّة الفرق بين ما إذا وقع مع الالتذاذ أو بدونه. ففي فقه السنّة: ولا بأس باللمس بدون شهوة فقد كانت إحدى نسائه صلى الله عليه وآله ترجّله[٣] وهو معتكف.

أمّا القُبلة واللمس بشهوة، فقد قال أبو حنيفة وأحمد[٤]: إنّه قد أساء لأنّه قد أتى بما يحرم عليه، ولا يفسد اعتكافه إلّا أن ينزل.

وقال مالك: يفسد اعتكافه؛ لأنّها مباشرة مُحرّمة فتفسد، كما لو أنزل، إلى قوله:

---

(١) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ١: ٣٥٠.

(٢) زبدة البيان: ٢٣٧.

(٣) رجّل الشعر سرّحه أي تصلح رأسه بالمشط.

(٤) المغني لابن قدامة ٣: ١٤٥.

وسبب اختلافهم هل الاسم المشترك بين الحقيقة والمجاز له عموم؟[١]

وفي مثل هذه المقامات يظهر شدّة الافتقار في تفسير الكتاب إلى السنّة المباركة كما تعلم.

ولنتبرّك بذكر شطرٍ منها:

الأوّل: ما يدلّ على فضله:

محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام... في حديث قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان العشر الأواخر اعتكف في المسجد وضُربت له قبّة من شعر، وشمّر الميزر وطوى فراشه. وقال بعضهم: واعتزل النساء؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام: أمّا اعتزال النساء فلا»[٢].

وقال الصدوق: وقال أبو عبدالله عليه السلام: «كانت بدر في شهر رمضان ولم يعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله: فلمّا أن كان من قابل اعتكف عشرين: عشراً لعامه، وعشراً قضاء لما فاته»[٣].

وباسناده عن السكوني بإسناده يعني عن الصادق عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اعتكاف عشر في شهر رمضان تعدل حجّتين وعمرتين»[٤].

فقه الأحاديث: لا إشكال في دلالتها على استحباب الاعتكاف، كما يستفاد من الآية، وأمّا تعبير: «كان رسول الله، وعشراً قضاءً لما فاته»، فلعلّه يشير إلى

---

(١) فقه السنّة ١: ٦٢٧.

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٣ و٥٤٥، الباب ١ و٥ من أبواب الاعتكاف ح ١ و٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٢٠٨٨، عنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٣، الباب ١ من أبواب الاعتكاف ح ٢.

(٤) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٨٨ ح ٢١٠١، عنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٤، الباب ١ من أبواب الاعتكاف ح ٣.

وجوبه له أو إيجابه على نفسه.

الثاني: ما يدلّ على اشتراط الاعتكاف بالصوم:

محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «وتصوم ما دمت معتكفاً»(١).

وبإسناده، عن الزهري في حديث قال: «وصوم الاعتكاف واجب»(٢).

وبإسناده، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «لااعتكاف إلّا بصوم»(٣).

وبنفس الصيغة نقل في روايات عديدة(٤). وفي بعضها: «لا يكون الاعتكاف إلّا بصوم»(٥).

فقه الأحاديث: قد يقال: إنّ سياق الجملة كثيراً ما يستعمل في نفي الكمال، كما في «لا صلاة لجار المسجد إلّا في المسجد»(٦)، وقد يستعمل في بيان الجزئيّة والشرطيّة مثل: «لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب»(٧)، والمتبادر أوّلاً حسب المعنى اللغويّ نفي الحقيقة دون الكمال فيفيد الارتباط، ولا يحمل على نفي الكمال، ولا على بيان الواجب في الواجب مثل الذكر في الركوع والسجود من دون إفادة الاشتراط، فالأقرب إفادة الاشتراط.

الثالث: ما يدلّ على جواز الاعتكاف في المساجد الجوامع فقط.

(١ و٢) وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٥، الباب ٢ من أبواب الاعتكاف ح ١ و٢.
(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٦، الباب ٢ من أبواب الاعتكاف ح ٣.
(٤) وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٦ و٥٣٧، الباب ٢ من أبواب الاعتكاف ح ٤ و٥ و٦ و١١.
(٥) وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٧، الباب ٢ من أبواب الاعتكاف ح ٨ و١٠.
(٦) وسائل الشيعة ٥: ١٩٤، الباب ٢ من أبواب أحكام المساجد ح ١، وفيه «مسجده»، بدل المسجد.
(٧) عوالي اللئالي ١: ١٩٦ ح ٢.

محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا اعتكاف إلّا بصومٍ في مسجد الجامع»(١).

وعن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام ... في حديثٍ قال: «لا يصلح العكوف في غيرها (يعني غير مكّة) إلّا أن يكون في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله أو في مسجدٍ من مساجد الجماعة»(٢).

وعن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سئل عن الاعتكاف في رمضان في العشر الأواخر؟ فقال: إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول لا أرى الاعتكاف إلّا في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وآله أو في مسجد جامع (جماعة)»(٣).

وفي ذلك المعنى روايات أُخرى في الباب(٤).

الرابع: ما يرتبط بالزمان.

عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يكون الاعتكاف أقلّ من ثلاثة أيّام»(٥).

وعن أبي جعفر عليه السلام قال: «من اعتكف ثلاثة أيّام فهو يوم الرابع بالخيار إن شاء زاد ثلاثة أيّام أُخر وإن شاء خرج من المسجد فإن أقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتّى يتمّ ثلاثة أيّام أُخر»(٦).

وأمّا سائر أحكام الاعتكاف من حرمة الجماع، كما عرفت من صراحة الآية

---

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٨، الباب ٣ من أبواب الاعتكاف ح ١. الظاهر أنّ الجملة مع ما مرّ في الأمر الأوّل وما ذكر في الباب الخامس من الأبواب ح ٢ واحد كما حقّقه محشّي الوسائل رحمه الله.

(٢ و٣) وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٩، الباب ٣ من أبواب الاعتكاف ح ٣ و٥.

(٤) وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٩ و٥٤٠، الباب ٣ من أبواب الاعتكاف ح ٦ و٧ و٨.

(٥ و٦) وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٤، الباب ٤ من أبواب الاعتكاف ح ٢ و٣.

وعدم جواز الخروج من المسجد إلّا لضرورة حرمة الطيب والريحان والمشي تحت الظلّ لو خرج، والبيع والشراء وغير ذلك فتجدها في روايات الباب وذكرت في المفصّلات.

وما ذكرنا من الاشتراط بالصوم والزمان والمكان لما تجد من الخلاف في فتاوى العامّة، ولعلّ الأئمّة عليهم السلام ذكروا ذلك ردّاً عليهم، فالتفت.

تذييل في فروع الكتاب:

١ ـ يجب على كلّ مكلّف حاضرٍ سالمٍ الصوم في شهر رمضان ـ أي الإمساك عن الأكل والشرب والجماع من طلوع الفجر إلى الليل ـ فيجوز بعد المغرب إلى طلوع الفجر كلّ ما كان جائزاً في غيره ليلاً ونهاراً.

وأمّا مفطريّة البقاء على الجنابة إلى طلوع الفجر والكذب على الله ورسوله والارتماس في الماء بعد عدم صدق الشرب كلّها فمستفادة من السنّة المباركة، والإجناب بغير الجماع متّحد الملاك معه.

٢ ـ يجب على المسافر إذا حضر والمريض إذا شُفي قضاءُ الصوم الفائت منه في أيّام أُخَر فإن عَلِمَ ما فاته من شهر أو بعض شهر فهو، وإلّا فيقضي ما علم، والأحوط في الشهر إكماله ثلاثين يوماً؛ تحصيلاً لليقين وإن كان أصل الاشتغال مشكوكاً بعد وجوب كلّ يوم مستقلّاً.

٣ ـ يجب على غير القادر على الصوم أداءً وقضاءً الفديةُ عن كلّ يوم بإطعام مدّ من الحنطة أو الشعير أو غيرهما ممّا يصدق عليه الإطعام فلا يكفي أداء ثمنه إلّا مع العلم بصرف الفقير فيه، وإن كان ظاهر قوله عليه السلام يتصدّق كلّ يوم بما يُجزي من

طعام مسكين[١] كفايته مطلقاً.

٤ ـ يجوز على السالم الحاضر في شهر رمضان السفر ولو فراراً من الصوم، فإنّ متعلّق الأحكام العناوين، وإن حفظ الانطباق أو تغييره لينطبق عليه عـنوانٌ آخر في اختيار المكلّف.

٥ ـ الاعتكاف في بيت الله (المسجد الحرام، أو غيره) بحبس النفس فيه مدّة قُربة إلى الله تعالى مرغوبٌ فيه راجح في الجملة، وبنفسه هو عبادة غير ما يعبد به الله تعالى في المدّة من صوم وصلاة ودعاء.

٦ ـ يحرم على المعتكف مباشرة النساء بما هي، وتلك حدود الله فلا تقربوها ولا تعتدوها.

٧ ـ يبطل الاعتكاف بالمباشرة بمعنى الجماع ولو في خارج المسجد.

ولا يبطل بمثل القُبلة ولمس البشرة عادة كأخذ يدها مثلاً.

٨ ـ لا اعتكاف إلّا بالصوم.

٩ ـ لا اعتكاف إلّا في المسجد الحرام ومسجد النبيّ صلى الله عليه وآله أو مسجدٍ جامع.

١٠ ـ لا اعتكاف أقلّ من ثلاثة أيّام.

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٢١١ و٢١٢، الباب ١٥ من أبواب من يصحّ منه الصوم ح ٥ و٩.

كتاب الزكاة

الزكاة

الزكاة والتزكية: الطهارة والتطهير في الأموال والنفوس؛ وتطهير المال باخراج سهم الغير وحقّه منه؛ كما أنّ تطهير النفس بإخراج الرذائل وإزالتها عنها، فلا حقيقة شرعيّة في أصلها. وكيفما كان، فإنّ آيات الباب على أنواع تُذكر في فصول.

الفصل الأوّل

وجوب الزكاة

ما يدلّ على أصل وجوب الزكاة إجمالاً من غير نظر إلى المتعلّق والمقدار والمصرف وسائر الخصوصيّات؛ فيه آيات:

الأُولى والثانية: قوله تعالى: ﴿*خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ*﴾[1].

لابدّ من ملاحظة مفردات الآية أوّلاً ثمّ ملاحظة المجموع بسياقها.

من المعلوم أنّ المخاطب بالأمر بأخذ الصدقة، وكذلك الأمر بالصلاة عليهم هو رسول الله ﷺ بما هو رسول الله وخاتم النبيّين أو بما هو كذلك مع أنّه وليّ المسلمين وأميرهم.

وكيفما كان، فالضمير في «أموالهم» راجع إلى أبـي لُـبابة وأصـحابه أو إلى المسلمين كلّهم وأبي لبابة ومَن كان معه منهم، فمَن ذهب إلى الأوّل التزم بالوجوب

---

(١) التوبة ٩: ١٠٣ و١٠٤.

في المورد فقط في المقامين من دون دلالة فيها على وجوب أخذ الصدقة مطلقاً تطوّعاً كان أو واجباً، وكذلك لا دلالة فيها على وجوب الدعاء على المعطي لو أتاها بنفسه في غير المورد حتّى على رسول الله صلى الله عليه وآله.

قال المحقّق الأردبيلي في الزبدة: ولا تدلّ على وجوب الدفع إليه ولا إلى النائب، ولا على وجوب الدعاء على مطلق الآخذ أي ـ الساعي والنائب ـ؛ لأنّ الأمر مخصوصٌ به صلى الله عليه وآله، بل لا يدلّ على وجوب الأخذ والدعاء عليه أيضاً مطلقاً؛ لأنّها واردة في جماعة مخصوصة مثل أبي لبابة وأصحابه، وقصّتهم مشهورة والضمير راجع إليه، فتأمّل[١].

ومن ذهب إلى الثاني التزم بالوجوب في الأخذ والدعاء على النبيّ صلى الله عليه وآله وغيره ممّن قام مقامه من الإمام المعصوم عليه السلام إلى الفقيه حتّى النائب والساعي في المورد وغيره؛ مستدلاًّ بأنّ الملاك ولاية النبيّ صلى الله عليه وآله أو باشتراك التكليف، كما في كثير من الأحكام الّتي خوطب بها.

والأصحاب بين من قال باستلزام ذلك الوجوب وجوب الحمل والأداء على المكلّف، ومن لم يقبل الاستلزام وذهب إلى جواز صرف المكلّف بنفسه في المصارف وجواز الحمل إلى الوليّ فيجب عليه الأخذ لو أتى به.

واستدلّوا بتقدّم ظاهر اللفظ على السبب وشأن النزول وأنّه لا يخصّص، كما ذكرنا مراراً، وذلك هو الحقّ الموافق للتحقيق، والاستلزام عرفيّ فتدلّ الآية على وجوب الحمل والأداء والأخذ والدعاء، ولا تنافي الوجوب الناشئ عن طلب الوليّ.

قال الفاضل المقداد: هل الصلاة منه صلى الله عليه وآله على المالك واجبةٌ أو مستحبّة؟ قال

---

(١) زبدة البيان: ٢٥١.

أكثر أصحابنا بالأوّل لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، وصيغة «افعل» للوجوب. هذا، مع عطفه على الواجب (وهو الأخذ). وقال الآخرون بالثاني وهو قول عامّة الفقهاء؛ للأصل، ويُضعّف بقيام الدليل على وجوبه، وإذا قلنا بالوجوب أو الاستحباب على النبيّ صلى الله عليه وآله فهو كذلك على القائم مقامه[١].

ثمّ إنّ الصدقة وإن كانت لغةً بمعنى ما يخرجه الإنسان من ماله على وجه القربة كالزكاة، والأوّل: يُطلق على التطوّع والثاني: على الواجب، كما في المفردات[٢]، ولكن كثيراً ما يطلق على الواجب أيضاً، كما في الآيات الراجعة إلى بيان مصارف الزكاة وروايات الباب، فما في الآية يعمّهما.

وتطهير المُعطي وتزكيته بأخذ الصدقة منه لا يكون إلّا من الرذائل النفسيّة، أقلّها حبّ المال أو البخل وترفيع نفسه بإنمائها إلى الكمال لو قلنا بتعدّد المعنى، ولا يتمّ ما ذكر من أنّه تطهيرٌ من ذنب ترك الزكاة؛ فإنّه قبل الأخذ وبعد الحمل إليه لم يكن تاركاً ولا مانعاً من الزكاة.

ثمّ إنّ الظاهر من الصلاة المأمور بها في قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ الدعاء بأيّ نحو يكون له سكناً، فيدعو له بما يفهم من لسانه ويناسب شأنه وشغله.

وأمّا ما قيل[٣] من دلالة الآية على جواز الصلاة على من أتى بالزكاة أو الصدقة كما نصلّي على نبيّنا وعلى آله، فيقول له: «صلاة الله عليك» أو «اللّهمَّ صلِّ على فلان» مستدلّاً بصيغة ﴿صَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ ومؤيّداً بما في بعض الآيات من الصلاة على العباد، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِنَ

(١) كنز العرفان في فقه القرآن ١: ٢٣٧.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٢٧٨، مادّة «صدق».

(٣) المجموع ٦: ١٧١ ـ ١٧٢، وتفسير الرازي ١٦: ١٨٠، ذيل الآية ١٠٣ من سورة التوبة.

﴿الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[١]. أو في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِن رَبِّهِمْ﴾[٢] بتقريب أنّ الله تعالى قد صلّى على غير النبيّ صلى الله عليه وآله من العباد، وكذلك النبيّ صلى الله عليه وآله أيضاً لقوله: «اللّهمّ صلِّ على آل أبي أوفى»[٣] وكذلك الأئمّة عليهم السلام مثل ما عن السجّاد عليه السلام في قوله: «اللّهمّ صلِّ على أبينا آدم بديع فطرتك»[٤]، أو عن الرضا عليه السلام في قوله: «اللّهمّ صلِّ على ولاة عهدك من الأئمّة من بعدك»[٥] وغير ذلك ممّا تجد في روايات الباب[٦] فغير تامٍّ عندنا؛ فإنّ الأمر بالصلاة على المعطي بحيث يكون سكناً له ظاهر في الأدعية المتعارفة مثل: آجرك الله، زاد الله نعمك، بارك الله فيك، وأمثال ذلك، ولا يكون بصدد الأمر بلفظ الصلاة قطعاً.

وصلاة الله على عباده الّذين إذا أصابتهم المصيبة قالوا إنّا لله وإنّا إليه راجعون، وعلى غيرهم، ليس إلّا رحمته تعالى لهم وبركاته، كما في الحديث.

ولا يحتمل أن يكون المراد أنّ الله تعالى يقول لهم: صلاة الله على فلان أو اللّهمَّ صلِّ على فلان، وفعل النبيّ صلى الله عليه وآله قضيّةٌ في واقعة، وصلاة الأئمّة عليهم السلام

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٤٣.

(٢) البقرة ٢: ١٥٧.

(٣) مستدرك الوسائل ٧: ١٣٦، الباب ٣٦ من أبواب المستحقّين للزكاة ح ٣، صحيح البخاري ٢: ١٣٦ باب ما يستخرج من البحر من كتاب الزكاة نقله مجمع البيان ٥: ٦٨ ذيل الآيتين ١٠٣ ـ ١٠٤ من سورة التوبة والدرّ المنثور ٣: ٢٧٥، ذيل الآيتين ١٠٣ ـ ١٠٤ من سورة التوبة.

(٤) مصباح المتهجّد: ٨٠٨، الصحيفة السجّاديّة: ٥٢٨، في حال القنوت، المزار للمشهدي: ٣٠٠، زيارة الجامعة، إقبال الأعمال ٣: ٢٤٤، دعاء أُمّ داود.

(٥) بحار الأنوار ٥٣: ٢٢٠.

(٦) بحار الأنوار ٥٠: ٣١٦ ـ ٣١٧ وج ٢٤: ١١١ وج ١١: ٥٩ ومستدرك الوسائل ١٠: ٤١٠، الباب ٨٦ من أبواب المزار ح ١٣، وغير ذلك.

لم تكن إلّا على الأنبياء وأبنائهم أو على الملائكة أو المقدّسين، مع أنّ في كثيرٍ من الموارد كان بعد الصلاة على النبيّ صلى الله عليه وآله مثل ما يقال: اللّهمّ صلِّ على محمّد وآل محمّد وذكر الأشخاص مع النبيّ لا بأس به.

أضف إلى ذلك أنّا لا نجد في سيرة الأئمّة المعصومين عليهم السلام ونوّابهم من الفقهاء العظام إلى زماننا هذه الصلاة على غير النبيّ وآله من عامّة العباد، كما هو ظاهر.

ولنختم الكلام هنا بما في الكشّاف والجواب عنه قال:

فإن قلت: فما تقول في الصلاة على غيره؟

قلتُ: القياس جواز الصلاة على كلّ مؤمن؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾، وقوله صلى الله عليه وآله: «اللّهمّ صلِّ على آل أبي أوفى»[1].

ولكن للعلماء تفصيل في ذلك، وهو أنّها إن كانت على سبيل التبع كقولك: «صلّى الله على النبيّ وآله» فلا كلام فيها، وأمّا إذا أفرد غيره من أهل البيت بالصلاة كما يُفرد هو فمكروه، لأنّ ذلك صار شعاراً لذكر رسول الله صلى الله عليه وآله؛ ولأنّه يؤدّي إلى الاتّهام بالرفض، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفنّ موقف التهم»[2].

وأجاب عنه المحقّق وقال: قُبح هذا الكلام واضح؛ إذ لا معنى لجعل الآيات والأخبار دليل القياس[3]. وجعل المدلول قياساً، ومنع ما صرّح الله ورسوله بجوازه وندبه، بل وجوبه؛ لأنّه شعار النبيّ صلى الله عليه وآله وكونه شعاراً لرسول الله لا ينافي

---

(١) تقدّم آنفاً.

(٢) الكشّاف ٣: ٥٥٨، ذيل الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

(٣) لا يبعد أن يكون مراده من القياس القاعدة لا الدليل المتعارف بينهم.

جوازه لغيره وأنّه شعار لجماعة... إلى آخر ما قال[١].

وذهب الفاضل المقداد إلى الجواز وقال: دلّت الآية دلالة صريحة على لفظ الصلاة وفعله النبيّ ﷺ في حقّ أبي أوفى... إلى قوله: نعم، يجوز الدعاء بلفظ آخر غير الصلاة[٢].

هذا، وقد عرفت الأظهر من ظاهر الأمر بالصلاة والسيرة المتداولة من الصدر الأوّل إلى الآن، وكلّ ذلك لا ينافي نفس الجواز، فتأمّل.

وكيف كان، فلا إشكال في أنّ صراحة الآيتين المباركتين تأمران رسول الله ﷺ بأخذ الصدقة من المؤمنين، وذلك تطهيراً وتزكيةً لهم ولأموالهم، فيجب عليهم الأداء، والله تعالى هو الّذي يأخذ الصدقات ويقبل عن عباده التوبة، لاسيّما الّذين لم يعطوا من قبلُ تلك النفقات.

وحيث إنّ إعطاء المال في الله ثقيل على أكثر الناس فإنّهم يحبّون المال حبّاً جمّاً، أمر الله تعالى رسوله أيضاً بالصلاة والدعاء لهم والرحمة عليهم بعد الأخذ، فإنّ الدعاء والصلاة سكن لهم وتلطيف لقلوبهم، وترغيب لهم إلى إطاعة الله وأداء الحقوق، فيجب ذلك أيضاً في الجملة، ولا دلالة على جواز الصلاة الخاصّ على غير محمّد وآله كما عرفت.

ومن المعلوم أنّ وجوب الأوّل لا يكون لإجابة أمر الرسول ﷺ بالأداء وأخذه ولاية الواجب، كما في مطلق أوامره وطلباته الولائية، بل الواجب صدقة معيّنة قبل طلب الرسول أو عامله وهو ﷺ يأخذ ذلك الواجب.

ثمّ تدلّ على وجوب مطالبة الزكاة على وليّ المسلمين معصوماً كان أو نائبه

---

(١) زبدة البيان: ٢٥٠.

(٢) كنز العرفان في فقه القرآن ١: ٢٣٧.

من غير خصوصيّة لشخص الرسول صلى الله عليه وآله، فإنّ ذلك كان بولايته وإمامته العامّة لا برسالته الخاصّة، خلافاً لما ذكره المحقّق في الزبدة[١] كما عرفت.

وكيفما كان، فلا إشكال في دلالة الآية على وجوب أداء صدقة على الناس من أموالهم زكاة بالإجمال، وإن كان الإطلاق يشمل الاستحباب من الصدقات أيضاً، إلّا أنّ السياق ـ لاسيّما مسألة قبول التوبة ـ يوجب الظهور في الواجب منها، مع أنّ الأخذ غير القبول إذا أعطى برغبته، ولم يقيّد بما إذا احتيج إليها لتأمين حاجات الأُمّة حتّى يكون من الأوّل، وقد قلنا مراراً: إنّ شأن نزول الآية لا يوجب التخصيص[٢].

الثالثة: قوله تعالى: ﴿... *فَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ*﴾[٣].

دلالة الآية الكريمة على وجوب الزكاة وتطهير المال باعطاء الصدقة إجمالاً ممّا لا إشكال فيه، فإنّ تفريع الأمر بها على اجتباء الله تعالى الأُمة المرحومة ونفي الحرج عنهم في الدين ولاسيّما أنّهم مسلمون بعد الأمر بالجهاد وكونه رديف الصلاة يؤكّد الوجوب.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿*وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ*﴾[٤].

---

(١) زبدة البيان: ٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٢) بالّذين تخلّفوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله في غزوة تبوك لإصلاح أموالهم، كما ورد في التفاسير في شأن أبي لبابة ومَن معه. الدرّ المنثور ٣: ٢٧٢، ذيل الآية ١٠٢ و١٠٣ من سورة التوبة، وتفسير الماوردي ٢: ٣٩٧ و٣٩٨، ذيل الآية ١٠٢ و١٠٣ من سورة التوبة، وتفسير الصافي ٢: ٣٧٠ و٣٧١، ذيل الآية ١٠٢ و١٠٣ من سورة التوبة.

(٣) الحجّ ٢٢: ٧٨.

(٤) البقرة ٢: ١١٠.

إفادة الآية وجوب أداء الزكاة في الجملة ظاهر بالأمر، مع تأكيده بأنّ ما تنفقون في سبيل الله من الأموال إطاعة لأمره تعالى تجدونه باقياً عند الله تعالى يوم القيامة يردّه إليكم متكاملاً أضعافاً، وليس الأمر كما تظنّون من أنّ ذلك خسارة وإضاعة للمال.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿*الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ*﴾[١].

تقريب الدلالة على المطلوب ـ كما عرفت في كتاب الصلاة[٢] ـ بأنّ الله تعالى يدفع الناس بعضهم ببعض لتبقى مساجد الله، وليُذكر فيها اسمه، ولينصرنَّ ناصريه، وهم الّذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة إذا تمكّنوا في الأرض واقتدروا على الأمر والنهي وإعلاء كلمة الله وإبطال الباطل، فيستخدمون ما آتاهم الله من المكنة في سبيل الله وطريق الحقّ، وإفادة المطلوب بذلك التعبير أصرح وآكد، ويفعل الله ما يريد، ولله عاقبة الأمور.

السادسة: قوله تعالى: ﴿*وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ*﴾[٣].

السابعة: قوله تعالى: ﴿*... وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ ...*﴾[٤].

والتقريب فيهما واحد، فإنّ ظهور الأمر في الوجوب لاسيّما في سياق واجبات أُخرى، وتأكيد الأمر بإطاعة الرسول صلّى الله عليه وآله في أوامره الولائيّة الّتي منها

---

(١) الحجّ ٢٢: ٤١.

(٢) تقدّم في ص ٦٤ ـ ٦٥، كتاب الصلاة، الفصل الأوّل، الآية الخامسة.

(٣) النور ٢٤: ٥٦.

(٤) المزّمّل ٧٣: ٢٠.

أخذ الحقوق المقرّرة شرعاً، وأنّ ما تعطونه وتقدّمونه لأنفسكم لا يبطل ولا يضيع فتجدونه عند الله تعالى باقياً مردوداً إليكم، ظاهرٌ لا يخفى.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾[1].

التاسعة: قوله تعالى: ﴿هُدىً وَبُشْرىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[2].

والتقريب في الآيتين الكريمتين واحدٌ بأنّ التوصيف ـ لاسيّما مع ملاحظة السياق ـ يُشعر بالعلّيّة وينفي الفلاح والهداية بنفْي الصلاة والزكاة؛ وما هو كذلك يجب الإتيان به على المؤمن.

العاشرة: قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[3].

والتقريب ـ كما عرفت آنفاً ـ من إشعار الوصف بالعلّية، لاسيّما بعد وجوب سائر الأوصاف المذكورة وتأكيد وجوبها بأنّ إطاعة الله والرسول صلى الله عليه وآله توجب شمول رحمة الله تعالى، وإطاعة الرسول صلى الله عليه وآله لا تكون إلّا في أوامره الولائيّة، كما سيأتي إن شاء الله في كتاب الولاية، ويناسب ذلك أخذ الماليات (الضرائب) والصدقات، كما أُشير إليه في الآية المباركة الأُولى[4]، أضف إلى ذلك ما ذكرنا من سائر الآيات الّتي قُرن فيها بين الصلاة والزكاة، ممّا عرفتها في كتاب الصلاة.

---

(١) المؤمنون ٢٣: ١ ـ ٤.
(٢) النمل ٢٧: ٢ و٣.
(٣) التوبة ٩: ٧١.
(٤) تقدّم في ص ٢٤٣.

ثمّ بعد التوجّه إلى تلك الآيات وبعض روايات الباب مثل صحيحة محمّد بن مسلم وأبي بصير وبُريد وفضيل كلّهم، عن أبي جعفر، وأبي عبدالله عليهما السلام قالا: «فرض الله الزكاة مع الصلاة»[١]. ورواية أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام ... ـ في حديث ـ: «إنّ الزكاة ليس يُحمد بها صاحبها، وإنّما هو شيء ظاهر، إنّما حَقن الله بها دَمه وسُمّي بها مسلماً»[٢].

يصحّ أن يقال: إنّ وجوب الزكاة من الضروريّات الّتي يوجب إنكارها الكفر والارتداد، أو لرجوعه إلى إنكار الآيات ورسالة الرسول صلى الله عليه وآله.

---

(١) وسائل الشيعة ٩: ١٣، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ح ٨.

(٢) وسائل الشيعة ٩: ٤٧، الباب ٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ح ٣.

الفصل الثاني

فيما ينطبق على وجوب الزكاة

ويؤيّد المطلوب ويؤكّد على نفس الوجوب الكلّي على الإطلاق وفيه آيات أيضاً:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَ آتَى الْمَالَ عَلىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبىٰ وَالْيَتَامىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عٰاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ*﴾[1].

الآية الكريمة ـ كما ترى في سياقها ـ ردّ على الّذين كانوا يكتمون ما أنزل الله سبحانه من الكتاب في شأن الرسول صلى الله عليه وآله من اليهود والنصارى الّذين كانوا يشترون بكتمانهم ذلك الحقّ ثمناً قليلاً يأخذونه من أُمرائهم، وهم الّذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة، فما يأكلون ممّا يأخذونه إلّا النار، وما أصبرهم

---

(١) البقرة ٢: ١٧٧.

على ذلك؟ ولا يكلّمهم الله يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذابٌ أليم.

والله سبحانه نزّل الكتاب بالحقّ لإثبات الحقّ وإعلان الحقيقة بوضوح، والّذين اختلفوا فيه لفي شقاقٍ بعيد؛ فإنّهم يكتمون الحقّ ويلبسونه بالباطل ويحرِّفون كلام الله، ثمّ هم في مرأى العامّة ومنظرهم، يولّون وجوههم قِبَل المشرق والمغرب، ليعدّهم العامّة من الأبرار والأخيار، فيطمئنّوا بما يقولون كتماناً للحقّ وتلبيساً للأمر.

ففي مثل هذا السياق تردّ عليهم الآية المباركة بشدّة بعد الوعيد بالعذاب، بأنّ البرّ لا ينحصر بتولية الوجه قِبل المشرق والمغرب تظاهراً بالعبادة رياءً للناس، فاعلموا أيّها العامّة التابعون لهم أن ليس البرّ ذلك فقط، بل إنّه مع التظاهر والرياء شرّ وكذب وشرك، ولكن البرّ حقّه وصدقه أن يكون في أساس كلّ عمل، وهو الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر ـ أي المبدأ والمعاد ـ حتّى لا يلتبس الحقّ بالباطل ولا يُكتم، ثمّ الاعتقاد بالنبوّة والرسالة والإقرار بالشهادة في شأن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والعمل بذلك الاعتقاد، فيترك ما يعطونه من المال لتلبيس الحقّ بالباطل.

هذه أُصول الاعتقادات اللازمة في صدق البرّ أوّلاً.

وثانياً: لا بدّ أن يعطي من المال ما يتمكّن على حبّ الله تعالى ورضاه، وتحرير الفرد والمجتمع، دون حبّ الشهرة والجاه، ومن غير المنّ والأذى، إلى القرابة والأيتام والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي سبيل وضع الأغلال عن العبيد، وبالجملة بذل المال في طريق الحقّ والخير والفضيلة وتحرير الناس.

وثالثاً: أن يكون عمليّاً لا قوليّاً، مجدّاً ساعياً لا متهاوناً في إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والوفاء بالعهد وتحمّل المتاعب والمشاقّ في الجهاد في سبيل الله

والصبر على نوائبه ومثاقله.

وعند اجتماع ذلك كلّه في مرحلتي التفكير والعمل يتحقّق البرّ ويصدق الحقّ في إطاعة الله تعالى وتقواه فيصحّ الإتباع له فيما يقول: ﴿أُولَـٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾.

وحينئذٍ فإنّ إيتاء المال الّذي يكون من عوامل صدق البرّ بحقّ على تلك الموارد (المتطابقة أكثرها مع ما سيأتي تفصيله إن شاء الله في مصارف الزكاة)[1] ينطبق عليها، ولا ينافي التصريح بها بعده، والإطلاق يشمل كلّ صدقة وهبة وكلّ بذل ماليّ في تلك السبيل ومنه الزكاة، فيكون ذكرها بعده من باب ذكر الخاصّ بعد العامّ.

كما أنّ القرابة إن كانت لصاحب المال تنطبق على صلة الرحم، وإن كانت قرابة الرسول ﷺ فلا ترتبط بالزكاة؛ لحرمتها عليهم، ولا يشترط فيها الفقر، وذلك كلّه يؤيّد الإطلاق.

والحاصل: أنّ الآية الكريمة بعد تصريحها بدخالة إيتاء الزكاة في صدق البرّ حقّاً، تصرّح بلزوم إيتاء المال بتلك الموارد الّتي تكون أكثرها من مصارف الزكاة فتدلّ على وجوب المذكورات فيها بأعمّ من العقلي ـ كما في الاعتقادات ـ والشرعي ـ كما في باقيها ـ ولاسيّما مع ملاحظة السياق من التوعّد بالنار على تركها ولاسيّما بعد ثبوت وجوب أكثرها، بل جميعها، كلّ في محلّه[2].

---

(١) يأتي في ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢.

(٢) فالآية ممّا يمكن الاستدلال بها على وجوب إنفاق ماليّ غير الزكاة وسائر الواجبات الماليّة، لاسيّما بعد ذكر ما لا يكون مصرفاً للزكاة على احتمال من إرادة قرابة الرسول ﷺ من ذوي القربى، وفيه ما لا يخفى من تعبير.

وقال المحقّق المقدّس قدّس سرّه: إنّها لا تفيد إلّا الترغيب إليها دون الوجوب[١].

ولعلّه الحقّ الأقرب، مع الغمض عن السياق وملاحظة الآية بنفسها مستقلّة عن سابقتها وعن سائر الأدلّة.

وأمّا ما يقال من أنّ المراد من ﴿آمَنَ بِاللهِ﴾: أي من صدّق بالله وبجميع صفاته من العلم والإرادة والكراهة والوحدة والقدرة والسمع والبصر والعدل والحكمة وجميع الصفات الثبوتيّة والسلبيّة كان ذلك كلّه مراده بالإيمان بالله كما في الزبدة.

وقال في المجمع: يدخل فيه جميع ما لا يتمّ معرفة الله إلّا به كمعرفة حدوث العالم[٢].[٣]

فإن كان المراد دخل ذلك كلّه في كمال الإيمان فهو، وأمّا إن اُريد وجوب تحصيله ودخله في صدق الإيمان فقهاً ففيه ما لا يخفى؛ فإنّه لا يعلم بذلك إلّا الأوحدي من الناس من أهل العلم والكلام، ولذلك اتّفق الفقهاء العظام على صحّة عقد النكاح بعد العلم الإجمالي باُصول الدين كما فصّل في محلّه.

الثانية: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[٤].

الثالثة: قوله تعالى في توصيف المؤمنين حقّاً حيث يقول: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[٥].

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ

---

(١) زبدة البيان: ٢٤٦.
(٢) زبدة البيان: ٢٤٢ و٢٤٣.
(٣) مجمع البيان ١: ٢٦٣، ذيل الآية ١٧٧ من سورة البقرة.
(٤) البقرة ٢: ٢ و٣.
(٥) الأنفال ٨: ٣ و٤.

بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[١].

والتقريب في الآيات واحد، فإنّ الرزق وإن كان لا ينحصر بالمال ويشمل كلّ نعمة وكذلك الإنفاق منه، إلّا أنّ مقارنته للصلاة بعد ما نرى من تقارنها مع الزكاة في كثير من الآيات تعطي الاطمئنان بإرادتها ولا أقلّ من شموله لها، وتدلّ على استحباب مطلق الإنفاق من المال وغيره أيضاً.

وسياق الثاني من كونه في مقام بيان كمال الإيمان ودرجاته لا ينافي ما ذكرنا بعد ترادفها الصلاة الدخيلة في أصله، المعراج إلى كمالاته.

وبعين التقريب مضافاً إلى أداة الحصر يدلّ على المطلوب قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّداً﴾[٢]، وقريب منه قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ...﴾ الشامل للأموال، والأمر ظاهر في الوجوب[٣]، وغيرها من الآيات[٤].

وأمّا ما استدلّ به من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[٥]، بعد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾[٦] على وجوب الزكاة للتوعّد على عدم إيتائها، ثمّ القول بأنّه لا يصحّ منه الأداء حال كفره، ثمّ لو أسلم ليس عليه شيء فإنّ الإسلام يجبّ ما قبله[٧].[٨]

---

(١) الشورى ٤٢: ٣٨. (٢) السجدة ٣٢: ١٥ و١٦. (٣) الحديد ٥٧: ٧.

(٤) مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...﴾ (آل عمران ٣: ١٨٠)، فإنّ ترك غير الواجب لا يوجب التطوّق والعذاب قطعاً.

(٥) فصّلت ٤١: ٧. (٦) فصّلت ٤١: ٦.

(٧) كنز العرفان في فقه القرآن ١: ٢٢٨ وزبدة البيان: ٢٤٦.

(٨) كما في تفسير القمّي ٢: ٢٦ ـ ٢٧، ذيل الآية ٩٠ من الإسراء، والبحار ٢١: ١١٤ ح ٨.

ففيه ما لا يخفى، بعد التوجّه إلى الفرق بين الشرك والكفر والإيعاد على ترك واجب عرف من قبل لا يكون من أدلّة الوجوب سيّما على من لا يقبل منه بـل لا يتمكّن، والأكثر دلالة ذلك على أنّ الكفّار معاقبون على الفروع كعقابهم على الأُصول، فتأمّل.

الفصل الثالث

في المتعلّق

وفيه آيات؛ **الأُولى**: قوله تعالى: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ*﴾[1].

الآيتان الكريمتان تخاطبان المؤمنين وتصرّحان أنّ كَثِيراً مِنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ من زعماء أهل الكتاب وعلمائهم يأكلون أموال الناس بالباطل، ويأخذون منهم ما شاؤوا ظلماً وزوراً فلا يتركونهم، وما جعل الله عليهم في أموالهم من حقّ معلوم، ويفرضون عليهم رغباتهم ويأخذون أكثر من الواجب؛ وبذلك يصدّون عن سبيل الله، فإنّ الناس يمتنعون عن أداء الواجب عليهم أيضاً ويضلّون عن سبيل الله، بإنكار أصل الشرع والدين لما يرون منهم.

---

(١) التوبة ٩: ٣٤ و٣٥.

ومن المعلوم أنّ الجملة الاسميّة في سياقها تفيد ثبات المفاد ودوامه حتّى بعد الإسلام لا أنّهم كانوا كذلك قبله فقط.

هذا في طرف الآخذين، وأمّا في طرف ذوي الثروة المعطين المنفقين، فاللّحن أشدّ وأغلظ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، في يوم يحمى على ما كنزوا من الدراهم والدنانير فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم فتشوى لحومهم، وكلّما نضجت جلودهم بدّلناهم جلوداً أُخرى.

والوعيد الشديد بالعذاب الأليم لا يعقل أن يكون لترك إنفاق جميع أمواله بحيث لا يبقى له شيء أو لتركه رأساً بحيث يتخلّص بإنفاق شيء ما في الجملة فإنّ شيئاً منهما لا يوجب العذاب، كما أنّ حفظ المال وكنز الذهب والفضّة عن يد السارق وانصراف الغاصب حقّ طبيعي أيضاً لا يورث عقاباً لو لم يورث تركه، وللمالك التصرّف في ملكه كيف يشاء.

ولا تقوم حياة المجتمع بضروريّاته الّتي لا يتمكّن من تحمّلها الفرد، إلّا أن يكون على كلّ متمكّن ذي ثروة إعطاء شيء من ماله على ضابطة عادلة في مقدار الإنفاق وطاقة المنفق، بل على حدّ من المال المأخوذ منه حتّى يصرف في تلك الضرورات، وكلّ خير وصلاح للأُمة الإسلاميّة المعبّر عنه بسبيل الله، ومنها تأمين معايش الفقراء والمساكين على أحسن وجه وأصلح ترتيب.

وأهمّيّة ذلك الإنفاق وضرورته لدرجة يختلّ بتركه كثيرٌ من شؤون الأُمّة، فتختلّ حياة المجتمع والفرد، وتارك الإنفاق الموجب لهذا الاختلال مذنب بُشِّر بعذابٍ أليم وذنبهُ كبير، كما أنّ الآخذ منهم أكثر ممّا عليهم هو آكل للمال بالباطل، وثالث المذنبين هو الصارف في غير مصرفه، بعد أخذه بحقّ، وعلى المقدار

يستنبط ذنبه من إطلاق الباطل، حفظنا الله وإيّاكم من شرور أنفسنا إن شاء الله.

والحاصل: أنّ الآية بوجه آكد تدلّ على وجوب إنفاق مقدار معيّن من الذهب والفضّة بما هما، والمطلق منهما منصرف إلى الرائج المسكوك المعدود من الأموال المتداولة المتبادل بهما كلّ مال دون غيره ودون ما جعل زينة من المسكوك أيضاً، وقيد التكنيز لعلّه يشير إلى اشتراط الحول، فإنّه إذا كان مكنوزاً حولاً على الأقلّ يصدق التكنيز فلا يشمل المتداول المتعامل به غير المكنوز.

الثانية: قوله تعالى: ﴿*إِنَّ الْإِنْسانَ خُلِقَ هَلُوعاً * إِذا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً * إِلَّا الْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَلىٰ صَلاتِهِمْ دائِمُونَ * وَالَّذِينَ فِي أَمْوالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسّائِلِ وَالْمَحْرُومِ*﴾[1].

استثناء هؤلاء ﴿*الَّذِينَ فِي أَمْوالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسّائِلِ وَالْمَحْرُومِ*﴾ عن ﴿*الْإِنسانَ الّذي خُلِقَ هَلُوعاً * إِذا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً*﴾ مدح لهم وتعريف بعد أن كانوا من ﴿*الْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَلىٰ صَلاتِهِمْ دائِمُونَ*﴾.

والظاهر أنّ ذلك الحقّ المعلوم هو الزكاة لمقارنته مع الصلاة، كما في كثير من الآيات، حتّى قيل: «الإسلام شهادتان وقرينتان» مع أنّ الإنفاق المستحبّ ليس بمعلوم مضبوط[2]، وإن أبيت ذلك فالأقرب ارادته مطلقاً حتّى يشمل ما يفرضه الرجل على نفسه ويكون معلوماً من قبله مقداراً وزماناً، فالآية بلسانها بعد الفراغ

---

(١) المعارج ٧٠: ١٩ ـ ٢٥.

(٢) ولا ينافي ذلك ما في السنّة المباركة من بيان أنّ ذلك ما يفرضه الإنسان على نفسه من الإنفاق على قدر طاقته وسعة ماله أداءً لشكر ما أنعم الله تعالى عليه؛ وذلك لعدم الاختصاص فإنّ لسانها جميعاً أنّ ذلك هو الحقّ المعلوم زائداً على الزكاة والخمس، وأنّ من يفعل كذا فهو مستثنى من الّذي إذا مسّه الخير منوعاً ومن الّذين يمنعون الماعون ... فراجع وسائل الشيعة ٩: ١٠٠، الباب ٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة.

عن أصل وجوب الزكاة ناظرة إلى أنّ ذلك الواجب تصدّقه محدود معلوم المقدار والمتعلّق، لا شيء مجهول، بل فيه نصاب واحد معلوم للأجناس المعلومة الّتي لابدّ من إنفاق شيء معلوم منها، كلّ ذلك لإطلاق المعلوم، قد فصّلته السنّة المباركة.

هذا، ولكن التأمّل يُعطي رجحان القول الآخر؛ فإنّ الأصحاب بين قائلٍ باختصاص ذلك الحقّ بالزكاة والصدقات المفروضة، كما عن الطبرسي في المجمع، قال: يعني الزكاة المفروضة والسائل الّذي يسأل والمحروم الفقير الّذي يتعفّف ولا يسأل[١].

وفي المنهج قال: حقٌّ معلوم ـ أي المعيّن ـ كالزكاة والصدقات المفروضة[٢]، وقريب من ذلك في التفسير المنير[٣] وكشف الأسرار[٤]؛ قال: أداء الزكاة والواجبات الماليّة.

وقائلٍ باختصاصه بغيرهما، قال في التفسير المعين: هو ما يُخرجه من ماله قلّ أو كثر على قدر ما يملك غير الزكاة والصدقة المفروضتين[٥].

وقائلٍ بشموله للكلّ، قال الشيخ في التبيان: قال ابن عبّاس: الحقّ المعلوم هو البُرّ الّذي يخرج في الصدقة أو صلة الرحم، وقال قتادة: هو الزكاة[٦].

وقال الأُستاذ في الميزان: فسّره بعضهم بالزكاة المفروضة، وفي الحديث عن الصادق عليه السلام: إنّ الحقّ المعلوم ليس من الزكاة[٧]، وإنّما هو مقدّر[٨].

---

(١) مجمع البيان ١٠: ٣٥٦، ذيل الآية ٢٤ ـ ٢٥ من سورة المعارج.

(٢) منهج الصادقين ١٠: ١١، ذيل الآية ٢٤ من سورة المعارج، الرقم ٢٤.

(٣) التفسير المنير ٢٩: ١٢٢.

(٤) كشف الأسرار وعدّة الأبرار ١٠: ٢٢٩.

(٥) تفسير المعين ٣: ١٥٦٧، وذيل الآية ٢٤ من سورة المعارج.

(٦) التبيان ١١: ٣٥١، ذيل الآية ٢٤ من سورة المعارج.

(٧) وسائل الشيعة ٩: ٥١، الباب ٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ح ١١.

(٨) تفسير الميزان ٢٠: ١٥، ذيل الآية ٢٤ من سورة المعارج.

وقد استدلّ كلٌّ بدليل، أشار إليه في التفسير الكبير: فللأوّل: أنّ الحقّ المعلوم المقدّر هو الزكاة، أمّا الصدقة فغير مقدّرة، وأنّ ذلك ذكر على سبيل الاستثناء عن الذمّ، فدلّ على أنّ الّذي لا يعطي هذا الحقّ يكون مذموماً، ولا حقّ على هذه الصفة إلّا الزكاة.

وعلى الثاني: بأنّ ظاهرالمصرف المذكور السائل والمحروم فقط[١]. ومصرف الزكاة ثمانية كما في الآية[٢] فيختصّ بغير الزكاة.

وبالتأمّل في ذلك كلّه يُعلم أنّ كلّاً من هذه الأدلّة لا يكون برهاناً ولا يخلو من شيء.

والدليل في المقام رواية سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ الله عزّ وجلّ فرض للفقراء في أموال الأغنياء فريضةً لا يُحمدون إلّا بأدائها وهي الزكاة، بها حقنوا دماءهم، وبها سمّوا مسلمين». ولكن الله عزّ وجلّ فرض في أموال الأغنياء حقوقاً غير الزكاة، فقال عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[٣].

فالحقّ المعلوم غير الزكاة، وهو شيء يفرضه الرجل على نفسه في ماله، يجب عليه أن يفرضه على قدر طاقته وسعة ماله، فيؤدّي الّذي فرض على نفسه إن شاء في كلّ يوم، وإن شاء في كلّ جمعةٍ، وإن شاء في كلّ شهرٍ، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾[٤] وهذا غيرالزكاة، وقال الله عزّ وجلّ أيضاً: ﴿وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً﴾[٥] والماعون أيضاً وهو القرض يقرضه والمتاع يُعيره

---

(١) التفسير الكبير ٣٠: ١٣٠، ذيل الآية ٢٤ و٢٥ من سورة المعارج.
(٢) التوبة ٩: ٦٠.
(٣) المعارج ٧٠: ٢٤ و٢٥.
(٤) المزّمّل ٧٣: ٢٠.
(٥) إبراهيم ١٤: ٣١.

والمعروف يصنعه، وممّا فرض الله عزّ وجلّ أيضاً في المال من غير الزكاة قوله عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ﴾[١] ومَن أدّى ما فرض الله عليه فقد قضى ما عليه، وأدّى شكر ما أنعم الله عليه في ماله إذا هو حمده على ما أنعم الله عليه فيه ممّا فضّله به من السعة على غيره ولما وفّقه لأداء ما فرض الله عزّ وجلّ وأعانه عليه[٢].

ويمكن استيناس المتعلّق من إطلاق الأموال في المقام في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ...﴾[٣].

والعمدة منها الّتي تبتني عليها حياة مجتمع الإنساني في مختلف المناطق وشتّى الظروف والأزمنة هي الغلّات الأربع والأنعام الثلاثة والنقدان اللذان بهما يتبادل كلّ مال، كما لا يخفى.

لا يقال: كيف يمكن أن ينحصر وجوب أداء الزكاة بتلك الأموال الّتي كانت مهمّة في الأزمنة السالفة، في حين أنّ أساس الثروات في زماننا الحاضر هي المعامل الصناعيّة العظيمة وانتاجاتها المتنوّعة المستخدمة في شتّى شؤون الحياة من المأكولات والمشروبات والمنسوجات، وكذا وجود الآلات والأدوات والسيّارات والطيّارات وغيرها، والأهمّ من ذلك وجود المخازن الّتي تدور عليها تلك المعامل ومنسوجاتها فتدور عليها رحى حياتهم الاقتصاديّة وهي أساس حياتهم المادّية؟

فإنّه يقال: نعم، الأمر وإن كان كذلك، إلّا أنّ الشارع المقدّس ما جعله في

---

(١) الرعد ١٣: ٢١.
(٢) وسائل الشيعة ٩: ٣٢ و٤٦، الباب ٤ و٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ح ٢ و٢.
(٣) التوبة ٩: ١٠٣.

الأموال بعنوان الزكاة جعله فيما لا تخلو عنه حياة مجتمع إنساني، أي لا يمكن أن يعيش بدونها في أيّ زمان أو مكان وعلى أيّ شرط، وأمّا سائر الأموال فيؤخذ منها بفروض أُخرى غيرها ستعرفها فيما بعد، لا أنّها تترك متضاعفة متراكمة تنتهي إلى نكبات لا تصيبنّ الّذين ظلموا خاصّة[١]، كما سيأتي البحث عنها في الجملة إن شاء الله تعالى. وعرفت روايات الباب عن لسان رسول الله صلى الله عليه وآله في طرف الإثبات في التسعة[٢] وأنّه عفا ممّا سوى ذلك.

ثمّ إنّ الآية تدلّ على أنّ الوجوب في المقام لا يكون بصورة الحكم حتّى يكون تركه عصياناً تكليفيّاً فقط، بل هو حقّ معلوم يشترك بنسبته المصرف في أموال المالك فيحرم عليه التصرّف فيها بدون إذن الشريك تكليفاً ووضعاً، فيبطل ما يشترط إباحته كالوضوء بماء اشتراه من هذه الأموال أو الصلاة في لباس كذلك، ولابدّ من الأداء عن أصل تركته كسائر ديونه.

ولعلّه من ذلك ما ذهب إليه الأُستاذ الكبير جامع المعقول والمنقول المجاهد في سبيل الله والمحامي عن شريعته آية الله العظمى الإمام الحاجّ السيّد روح الله الموسوي الخميني قدس سره من أنّ مثل ذلك تقرّبيّ لابدّ من قصد إطاعة الأمر به مع التوجّه إلى الفعل خارجاً، لا توصّليّ لم يكن لقصد الأمر دخل فيه أصلاً، ولا تعبديّ صرف يعاقب على تركه، أو يتوقّع غفران الله تعالى فيه بل دين عليه.

هذه التعابير كانت قبل انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران بيده الشريفة وتأسيس نظام الجمهوريّة الإسلاميّة فيما نعلم.

---

(١) مأخوذة من الآية ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ الأنفال ٨: ٢٥.

(٢) وسائل الشيعة ٩: ٥٣ ـ ٦٠، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ح ١ ـ ٨ و ١٠ ـ ١٣ و ١٦ و ١٧.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَ الزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[١].

الآية المباركة بعد بيان حقيقة تكوينيّة ـ وهي أحقّ الحقائق وأظهرها ﴿لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[٢] ـ تبيّن أنّه (تعالى) ﴿هُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾ وأنّه أوجدها من أسبابها وطرقها الطبيعيّة وسبلها العامّة، ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٣]، (فأرسل الرياح لواقح)[٤] ﴿بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾[٥]، «فأنشأ السحاب الثقال»[٦]، فأنزل منها ماءها، ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[٧] والشجر والدوابّ، وأخرج منها مرعاها، وأنبت فيها نباتاً، وأنشأ جنّات ألفافاً من النخل ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾[٨]، فأعطى كلّاً منها حياته، وأنّه أوجدها بألوانها وأنواعها بغصونها وأوراقها وثمارها مختلفاً أُكلها، والأمر كلّه بيده، وهو على كلّ شيء قدير.

ثمّ بعد بيان ذلك لتوجيه النظر إليه أمرَ بالانتفاع من نعمه تعالى فقال: كلوا من تلك الثمار ﴿وكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾[٩]، ﴿والطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾[١٠]، فـ ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾[١١] فـ ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[١٢].

---

(١) الأنعام ٦: ١٤١. (٢) ق ٥٠: ٣٧. (٣) الفتح ٤٨: ٤ و٧.

(٤) مضمون الآية ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ (الحجر ١٥: ٢٢).

(٥) الأعراف ٧: ٥٧.

(٦) مضمون الآية ﴿وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ (الرعد ١٣: ١٢).

(٧) البقرة ٢: ١٦٤. (٨ و٩) الأنعام ٦: ١٤١.

(١٠) النور ٢٤: ٢٦. (١١) البقرة ٢: ٢٩. (١٢) الأعراف ٧: ٣١.

ثمّ بعد التوجّه والعناية إلى ذلك كلّه تعرف أنّ هناك أمراً آخر خطيراً في ضوء حياة المجتمع وهو حقّ الله تعالى الخالق البارئ المصوّر لكم الفالق الحَبّ والنوى من كلّ الثمرات في تلك الزروع والنخيل والرمّان، وسهمه فيها عليكم إعطاء حقّه وردّه إليه تعالى يوم حصاده، وأمواله تعالى لا تردّ إليه إلّا بصرفها في مرضاته وسبله بإشراف وليّه وبيد خليفته ووصيّه، و هو أجمع مصارف الزكاة وأشملها، كما سيأتي بحثه[1] إن شاء الله.

فالآية الكريمة تدلّ على وجوب أداء شيء من مطلق الزرع والنخل والثمار على وجه الحقّ لله تعالى وفي سبيله، إلّا أنّ تقييد الإيتاء بيوم الحصاد، مع أنّ ظرف تحقّق التكليف والوجوب في الزكاة زمن صدق وجود المتعلّق يؤتي أمراً آخر، من أنّ ذلك الحقّ هو الّذي لابدّ أن يؤتى بمَن حضر الحصاد والمزرعة من شيء غير مضبوط عرفاً، ليس على المالك شيء لو لم يحضره فقير، والزكاة مضبوطة بالعشر ونصف العشر، على المالك إيصاله بعد الحصاد والنصاب.

والحاصل: أنّ التقييد بالزمان يحافظ على الإطلاق في المتعلّق، ويرشد إلى أنّ ما يجب إيتاؤه يوم الحصاد لا يختصّ بالغلّات، بل في كلّ محصول زراعيّ وهو غير الزكاة، ولذلك يحمل على الاستحباب، كما صرّحت به روايات الباب في تفسير الآية الشريفة (الوسائل / كتاب الزكاة)[2] فراجع.

أضف إلى ذلك قوله تعالى: ﴿*وَلَا تُسْرِفُوا ...*﴾[3].

---

(١) في ص ٢٨٨.

(٢) وسائل الشيعة ٩: ١٩٥، الباب ١٣ من أبواب زكاة الغلّات.

(٣) روى المرتضى ﷺ في الانتصار(ص٢٠٨)عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ قال:ليس ذلك الزكاة، ألا ترى أنّه قال:﴿وَلاَ تُسْرِفُوا﴾(الأنعام٦:١٤١)،قال المرتضى: وهذه نكتة مليحة لأنّ النهي عن السرف لا يكون إلّا فيما لم يكن بمقدّر والزكاة مقدّر.

قال الشيخ في التبيان: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ أمرُ إيجابٍ بإيتاء الحقّ يوم الحصاد على طريق الجملة، والحقّ الّذي يجب إخراجه يوم الحصاد فيه قولان:

أحدهما: قال ابن عبّاس ومحمّدبن الحنفيّة: ... إنّه الزكاة العُشْر أو نصف العُشْر.

الثاني: روي عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «أنّه ما ينثر ممّا يُعطى المساكين. وروى أصحابنا أنّه الضغث[١] بعد الضغث والحفنة[٢] بعد الحفنة»[٣].

وقال الأُستاذ في الميزان: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ أي الحقّ الثابت فيه المتعلّق به، فالضمير راجع إلى الثمر، وأُضيف إليه الحقّ لتعلّقه به، كما يُضاف الحقّ إلى الفقراء لارتباطه بهم، وربّما احتمل رجوع الضمير إلى الله كالضمير الّذي بعده ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ وإضافته إليه تعالى لانتسابه إليه بجعله.

وهذه إشارة إلى جعل حقّ ما للفقراء في الثمر من الحبوب والفواكه يؤدّي إليهم يوم الحصاد، يدلّ عليه العقل ويمضيه الشرع، وليس هو الزكاة المشرّعة في الإسلام؛ إذ ليست في بعض ماذكر في الآية زكاة؛ على أنّ الآية مكّيّة وحكم الزكاة مدنيّ[٤].

وعن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن شريح قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «في الزرع حقّان: حقٌّ تُؤخذ به وحقٌّ تُعطيه. قلت: وما الّذي أُؤخذ به؟ وما الّذي أُعطيه؟ قال: أمّا الّذي تؤخذ به فالعشر ونصف العشر، وأمّا الّذي تعطيه فقول الله عزّ وجلّ: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ يعني من حصدك الشيء بعد الشيء، ولا أعلمه إلّا أن قال: الضغث ثمّ الضغث حتّى تفرغ»[٥].

---

(١) الضغث: قبضة حشيش (المنجد: ٤٥١، مادّة «ضغث»).

(٢) والحفنة ملء الكفّين. (المنجد: ١٤٣، مادّة «حفن»).

(٣) التبيان ٦: ٢٦٣ و ٢٦٤، ذيل الآية ١٤١ من سورة الأنعام.

(٤) الميزان ٧: ٣٦٣، ذيل الآية ١٤١ من سورة الأنعام.

(٥) وسائل الشيعة ٩: ١٩٦، الباب ١٣ من أبواب زكاة الغلّات ح ٢.

الفصل الرابع
في مصرف الزكاة

وفيه آية: ﴿*إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ*﴾[1].

الآية المباركة تدلّ على أنّ الصدقات لابدّ وأن تصرف في تلك العناوين الثمانية المذكورة فقط، والظاهر أنّها لهم، وهم لها مالكون، فمنها ركوبهم ومنها يأكلون، لا إنّهم مصارف حتّى يجوز صرفها في غيرها، كما يجوز فيها، ويجوز صرف جميعها في بعضها، وذلك فريضة من الله العليم الحكيم، وذلك قضيّة كلمة «إنّما» وحرف اللام الزائد على السياق بعد قوله تعالى: ﴿*وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ*﴾[2] مع أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يعطيها لمستحقّيها الواقعيّين قطعاً، ولو أنّهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله لكان خيراً لهم.

ففي المقام قال تعالى: ﴿*إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ*﴾ أي لم يكن ذلك

---

(١) التوبة ٩: ٦٠.
(٢) التوبة ٩: ٥٨.

بميل من نفسه، وإرادته وراء إرادة الله تعالى وحكمه.

ثمّ إنّ ذلك كلّه يؤيّد أنّ المراد من الصدقات الواجبة منها، وإن كان الإطلاق يشمل المستحبّات، وهي أيضاً لا تنحصر بتلك العناوين، ويجوز صرفها في غيرها، كما يجوز فيها، فهي لها مصرف من غير لزوم استعمال اللفظ في أكثر من معنى، فإنّ المصرف أو الملكيّة يعينهما تناسب الحكم والموضوع بعد الظهور في الاختصاص من حرف «ما» مع كلمة «في» بالنسبة إلى «الرقاب والغارمين وسبيل الله».

فإن قلت: الّذي يسهل الخطب أنّ عنوان «سبيل الله» من أوسع العناوين ويستوعب كلّ خير، بل كلّ ضرورة في حياة المجتمع الإسلامي بما هو كذلك من غير فرق بين أن تكون العناوين مصارف أو مُلّاك، ولا أثر عمليّ لهذا البحث.

قلت: إنّ مقتضى الملكيّة لزوم تقسيم الزكاة على العناوين، وصرف كلّ سهم في مصاديقه، إلّا أن لا يكون له مصداق في الخارج، فيصرف في غيره، ومقتضى كونها مصرفاً جواز صرفها في غيرها، وصرف جميعها في بعضها كجواز صرف جميع سهم كلّ عنوان في بعض مصاديقه على الأوّل، وعدم وجوب بسطه على جميع الأفراد أو أقلّ الجمع، و«سبيل الله» الواقع رديف الفقراء والمساكين وابن السبيل غيرها من الخيرات، وإلّا لم يكن لذكر غيره معنى، وإن كان الإطلاق يشملها، فالأقرب ـ كما عرفت ـ أنّ العناوين مصارف بحكم الإطلاق، لا مُلّاك لظهور اللّام.

واحتمال الملكيّة في الأربعة الأُولى لمكان «اللام» والمصرف في الأربعة

الثانية لمكان «في»، لولا أنّه خلاف ظاهر روايات الباب[١] وما عليه الأصحاب لكان له وجه.

قال الشيخ في التبيان: وعندنا: أنّ سهم المؤلّفة والسُعاة وسهم الجهاد قد سقط اليوم، ويُقسّم في الخمسة الباقية، كما يشاء ربّ المال، وإن وضعها في فرقة منهم جاز.

وقال: اختلفوا في الفرق بين الفقير والمسكين؛ فقال ابن عبّاس والحسن وغيرهما: الفقير: المتعفّف الّذي لا يسأل، والمسكين: الّذي يسأل. ذهبوا إلى أنّه مشتقّ من المسكنة بالمسألة.

وقال قتادة: الفقير: ذو الزمانة من أهل الحاجة، والمسكين: مَن كان صحيحاً محتاجاً، وقال قوم: إنّهما واحد[٢]. انتهى.

وقال الأُستاذ في الميزان: الآية بيانٌ لموارد تصرف إليها الصدقات الواجبة وهي الزكاة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾ وهي ثمانية، ولازمه أن يكون الفقير والمسكين موردين أحدهما غير الآخر، وقد اختلفوا في أنّهما صنفٌ واحد أو صنفان، وعلى الثاني أقوال كثيرة[٣]. انتهى.

هذا، ولكن الظاهر بقاء العناوين على حالها في كلّ زمان، فإنّ كلّاً من التأليف والسّعي والجهاد لا يختصّ بزمان دون زمان أوّلاً، كما أنّ ظاهر العطف تعدّد الفقير والمسكين، وقد عرفت ما عن الطبرسي ﷺ في المجمع: أنّ المحروم الفقير الّذي يتعفّف ولا يسأل، قِبال السائل[٤]، ولعلّهما الفقير والمسكين، ظاهر كلام الشيخ ﷺ

---

(١) راجع وسائل الشيعة ٩: ٢٠٩، الباب ١ من أبواب المستحقّين للزكاة.
(٢) التبيان ٧: ٢٠٨ و٢٠٦، ذيل الآية ٦٠ من سورة التوبة.
(٣) الميزان في تفسير القرآن ٩: ٣١٠، ذيل الآية ٦٠ من سورة التوبة.
(٤) تقدّم في ص ٢٦٢.

أنّ العناوين لديه مصارف كصريح كلام العلّامة رحمه الله[١].

وكيف كان، إذا قلنا: إنّ العناوين مصارف فلا طائل تحت البحث عن الفرق بينهما وأنّ أيّهما أسوأ حالاً.

وأمّا دلالة ذيل الآية على اختصاص الصدقات بالواجب منها فلا يخلو من النظر، فإنّ الفريضة الاختصاص بهم، لا ما يختصّ بهم.

---

(١) مرّ آنفاً.

الفصل الخامس

كيفيّة إيتاء الزكاة

يبحث هذا الفصل في الكيفيّة الّتي ينبغي أن يكون الإنفاق بالمعنى الأعمّ وإيتاء الزكاة عليها بالأخصّ من ناحية المنفق والمنفق عليه وما ينفق، ولكلّ منها آيات:

أمّا الأوّل ففيه آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذىً لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ*﴾[1].

بعد بيان الإنفاق بطبيعته، واجباً كان أو مستحبّاً، وأنّه لا يكون تضييعاً للمال أو تركاً له، وإنّما هو عمليّة بذر لينتج منها بدل كلّ حبّة سبعمائة حبّة حيث يقول تعالى: ﴿*مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ*﴾[2].

بعد ذلك تصرّح الآية الكريمة بأنّ الإنفاق المرغوب فيه، المأجور عليه

---

(١) البقرة ٢: ٢٦٢.

(٢) البقرة ٢: ٢٦١.

بأضعاف مضاعفة، هو الّذي لا يُتبع فيه المُنفق المنَّ والأذىٰ، وإلّا لم يكن له وجه، فلا يتوهّم من أنّ إثبات الشيء لا ينفي غيره.

فعلى المنفق الإنفاق بوجه لا يتأذّى المُنفَق عليه أو يشعر معه بالحقارة أو الافتقار إلى الناس، لاستعلاء المعطى وإظهاره الاستغناء، وإنّما يؤدّي إليه ويعطيه بما أنّه أمر الله تعالى، أو أنّه ندب إليه، ويعتذر منه لقلّته، ويشكره على قبوله لتفريغ ذمّته لاستحقاقه الثواب بواسطته، وكذلك القابل يأخذه على اعتقاد أخْذِه من يد الله تعالى الآمر به، فإنّه هو الّذي يبسط الرزق لمَن يشاء ويقدر، والمعطون هم أيادي الله تعالى وجنوده، وكما في السنّة المباركة[١]: لابدّ وأن يجعل المعطي يده تحت يد القابل ليقبض منها معتقداً أنّ الله تعالى هو الّذي يأخذ الصدقات ويقبل التوبات، فلا يشعر كلّ منهما علوّاً على الآخر، ليتأذّى غير العالي منهما، والله تعالى جلّ وعلا بينهما ولا علوّ إلّا لله. وكذلك عليه أن لا يمنّ على القابل بعد قبوله كأن يقول له: ألم أعنك؟ ألم أعطك؟ ونحو ذلك فتبطل صدقته؛ قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذىٰ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْداً لَا يَقْدِرُونَ عَلىٰ شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[٢].

قال الأُستاذ في الميزان: والمنّ هو ذكر ما ينغص المعروف كقول المنعم للمنعَم عليه: أنعمت عليك بكذا وكذا، والأصل في معناه ـ على ما قيل ـ: القطع؛ منه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾[٣][٤]. وقال الشيخ في التبيان: والمعروف بأنّه منّة؛

(١) أُنظر كنز العمّال ٦: ٥٧٩ ح ٢٧٠٠٠، وتنوير الحوالك للسيوطي: ٢٢١، الرقم ١٨١٣، وفتح الباري ٣: ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٢) البقرة ٢: ٢٦٤.

(٣) فصّلت ٤١: ٨، الانشقاق ٨٤: ٢٥.

(٤) تفسير الميزان ٢: ٣٨٨، ذيل الآية ٢٦٢ من سورة البقرة.

لأنّه قطع الحقّ الّذي يجب عليه، والمنّة: النعمة المعطاة. قال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾[1][2].

وكلّ ذلك يدلّ على لزوم قصد القربة، وأنّ إعطاء الزكاة بل مطلق الصدقات من العبادات يبطلها رياء الناس، ولذلك تخاطب الآية المباركة المؤمنين وتنهاهم عن إبطال الصدقات بالمنّ والأذى، وتخبر أنّهما يفسدانها ويجعلانها كأن لم تكن شيئاً، وبالتمثيل يجعل الأمر في غاية الوضوح من أنّه لا فرق بين المنفق المؤمن بالله تعالى واليوم الآخر إذا أتبع إنفاقه منّاً أو أذى، وبين الّذي لا يؤمن بالله وباليوم الآخر ويُنفق ماله رئاء الناس وتظاهراً لديهم بالخير لأغراض دنيويّة، فإنّ سعي كليهما هباء، وكلٌّ منهما كمَن ينثرُ بذره على صلد على تراب، بل غبار فأصابه المطر الشديد الوابل وأزال التراب والبذور وجعله خالياً فتركه صلداً، فلا يحصدان ممّا حرثا شيئاً ولا يقدران على شيء ممّا عملا.

وأمّا الّذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله فقط من دون منّ وأذىً ومن غير توقّع شكر وأجر، فالله تعالى هو الّذي يقبل منهم الصدقات، ويوفّيهم أُجورهم مضاعفة، حيث قال: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[3].

فإنّ الرّبوة الأرض المرتفعة، أو الّتي كثر ترابها أو الجيّدة الّتي تزيد وتعلو في نمائها، فإنّ أصلها من الرباء والزيادة، والأرض المرتفعة الكثيرة التراب أزكى

---

(١) الحجرات ٤٩: ١٧.

(٢) تفسير التبيان ٣: ٤٧٣، ذيل الآية ٢٦٢ من سورة البقرة، وفيه: الحقّ الّذي يجب فيه.

(٣) البقرة ٢: ٢٦٥.

شجراً وأحسن ثمراً وأنقى هواءً وأنفذ لعروق الأشجار والزرع، فإن أصابها المطر الكثير الوابل تؤتي أُكلها ضعفين أو مرّتين في السنة، وإن لم يصبها إلّا المطر القليل أو صغير القطر كالودق فيكتفى به لكثرة التراب ونفوذ الماء في العروق.

ومحصّل الآيات: أنّ الإنفاق وإعطاء المال إذا لم يكن لله تعالى ومرضاته بأن كان رئاءً للناس من أوّل الأمر، أو كان لله تعالى، ولكن فسد وبطل بعده بالمنّ والأذى فهو كالزرع على الأرض الصلبة الصلدة الشديدة الّتي لا ينفذ فيها الماء وعروق البذور والأشجار، وإن أصابها وابلٌ أو ريحٌ عاصف لم يبق لها شيء لا زرع ولا ثمر يتركها صلدة.

وأمّا إذا كان لله تعالى ومرضاته فمثله كجنّةٍ بربوة أصابها وابل تؤتي أُكُلها ضعفين.

والله تعالى خبيرٌ بصير يرى ويعلم ما تعملون وتقصدون من القربة أو الرئاء.

ودلالة ذلك كلّه على لزوم قصد القربة، ظاهر لا كلام فيه.

الثانية: قوله تعالى: ﴿*وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ...*﴾(١).

بعد إفادة الآية الكريمة أنّ الإنفاق من الخير لا يعود إلّا على المنفق نفسه جزاء لعمله، وأنّه إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم، توضح أنّ المعطي لابدّ وأن يكون مبتغياً بذلك وجه الله، ولا يريد به الشهرة أو رضا الناس، فإنّه إذا كان خيراً ولوجه الله سوف يصل إليه أجره تامّاً من غير تخسير وغير ظلم، ﴿*وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ*﴾(٢)، وأمّا إذا لم يكن كذلك، فهو هباء ضائع باطل، والشيطان يعدكم الفقر والله تعالى يعدكم مغفرة منه ورحمة.

---

(١) البقرة ٢: ٢٧٢.

(٢) البقرة ٢: ٢٦١.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾[١].

صراحة الآية المباركة: أنّ الزكاة إذا أُوتيت لله تعالى وابتغاء وجهه ورضاه، فيرتجى منه تعالى المضاعفة في الأجر والإكثار في الثمر، كما صرّح به التمثيل السابق، مؤكّداً ذلك بأنّ ما ترونه تزايداً وتضاعفاً عند الناس فهو عند الله تناقص، فإنّه تعالى يمحق الربا، ويُربي الصدقات إذا كانت له سبحانه دون غيره أو دون رئاء الناس.

فالمنفق لا بدّ وأن يبتغي بصدقاته الواجبة أو المستحبّة وجه الله تعالى ورضاه من غير تظاهر ورئاء للناس، سواءً كان ذلك جهاراً وعلى رؤوس الأشهاد ترغيباً للغير وتشويقاً للآخرين، أو على خفاء وتستّر تحفّظاً على قصد القربة تأكيداً للإخلاص، وبالليل كان او بالنهار، فقد قال تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * ... الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٢]. ولا يبعد دلالة ذيل الأُولى على رجحان التستّر والإخفاء بعد حفظ قصد القربة فيهما كما لا يخفى[٣].

كلّ ذلك يدلّ على أنّ الصدقات ومنها الزكاة تقرّبيّات يتوقّف الامتثال عليها والثواب على قصد القربة والإخلاص، لا توصّليّات حتّى يحصل الغرض بمجرّد

---

(١) الروم ٣٠: ٣٩.
(٢) البقرة ٢: ٢٧١ و٢٧٤.
(٣) ظاهر إطلاق الخير في الإبداء وتقييده بـ﴿لَكُمْ﴾ وما بعده في الإخفاء يؤيّد ما ذكرنا من نشر الحقّ في الأوّل، فإنّه خيرٌ مطلق، وحفظ قصد القربة في الثاني فإنّه خير للمنفق، وذلك إن كان يجري في كلّ من الواجب والمندوب إلّا أنّه لسهولة تحقّق الرياء في الثاني لا يبعد الجمع بأنّ الأوّل خير في الواجب والثاني في المندوب.

إعطاء المال ولو رئاء للناس، ولا تعبّديّات حتّى يتوقّع في تركها الغفران، ولكن مع ذلك كلّه لو لم يقصد الخلاف من الرئاء وطلب الشهرة ولم يتبعه المنّ والأذى المبطل فالظاهر أنّه تعالى يُوفّي إليه أجره من غير تخسير[١].

قال الراوندي رحمه الله ذيل قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذىٰ كَالَّذِى يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾: فالمنافق والمنّان يفعلان لغير وجه الله، فلا يستحقّان عليه ثواباً، ولا دليل على أنّ الثواب الثابت يزول بالمنّ[٢].

وقال الفاضل المقداد ذيل قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللهِ فَأُولٰئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾[٣]: وفي الآية دلالة على وجوب النيّة في الزكاة، وإيقاعها على سبيل الإخلاص لله تعالى[٤].

وذيل قوله تعالى: ﴿... وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ ٱللهِ﴾[٥]، قال: ومراده هنا لا تنفقوا شيئاً إلّا ابتغاء وجه الله ـ أي طلب وجه الله ـ وفيه نهيٌ عن الرياء وطلب السمعة بالإنفاق وأمرٌ بالإخلاص؛ لما في الكلام من النفي والإثبات[٦].

وقال المحقّق الأردبيلي ذيل قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٧]: ومعلوم دخول الرياء في الزكاة المفروضة، كما في سائر العبادات المفروضة، ولهذا اشترط في النيّة عدمه[٨].

---

(١) فإنّ مفاد الآية في أنّ إرادة وجه الله وقصد القربة يوجب التضاعف المشار إليه في آية أُخرى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (الأنعام ٦: ١٦٠) وأمّا بدونها فلم يحكم بالبطلان والآية السابقة في مقام الترغيب على أصل الإنفاق، وأنّ الله تعالى يوفّيه إليكم، ولا مفهوم للقيد حتّى يكون بدون القربة كالعدم.

(٢) فقه القرآن للراوندي ١: ٢٤٠.

(٣) الروم ٣٠: ٣٩.

(٤) كنز العرفان في فقه القرآن ١: ٢٤٢.

(٥) البقرة ٢: ٢٧٢.

(٦) كنز العرفان في فقه القرآن ١: ٢٥٣.

(٧) البقرة ٢: ٢٧١.

(٨) زبدة البيان: ٢٦١.

وقال ذيل قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾[١]: فيها تحريض على الإنفاق بالخير... واشتراط القربة والإخلاص؛ لأنّ الظاهر أنّ المراد بالنفي في قوله تعالى ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ﴾ النهي فيفهم النيّة، فافهم[٢].

وقال ذيل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٣]: واعلم أنّ هذه الآية وما قبلها وما بعدها من الآيات الكثيرة تدلّ على الترغيب والتحريض في الإنفاق، وأنّه لابدّ من كونه خالصاً لله، خالياً من الرياء والمنّ والأذى وأنّها تبطله[٤].

وقال صاحب المسالك ذيل الآيات ٢٧١ إلى ٢٧٤: وفيه دلالة على اعتبار الإخلاص في الإنفاق وعدم قصد الرياء فيه والسمعة[٥].

وقريب منها كلمات كثير من الأصحاب مثل صاحب العروة[٦] وأكثر المحشّين[٧]. وكلّ ذلك لبيان دلالة الآيات[٨] بل وروايات الباب[٩] على أنّ الزكاة من العبادات، فلابدّ في مقام الامتثال من قصد القربة، وأنّ الرياء مبطل لها، وظاهر البطلان بالرياء أو عدم قصد القربة لزوم الإعادة وأداء الزكاة مجدّد، كما في سائر العبادات من وجوب القضاء أو الإعادة، إلّا أنّ ذلك خلاف المشهور.

فإنّهم بين مَن ذهب إلى أنّ أداء الزكاة بغير قصد القربة يقع هبةً[١٠]، ومَن ذهب إلى أنّه أجزأ إلّا أنّه أثم[١١] في تركه القربة. وما ذهب إليه الأُستاذ الأعظم من أنّ

---

(١) البقرة ٢: ٢٧٢.
(٢) زبدة البيان: ٢٦١.
(٣) البقرة ٢: ٢٦١.
(٤) زبدة البيان: ٢٧١.
(٥) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٢: ٤٨.
(٦ و٧) العروة الوثقى ٤: ١٥١ و١٥٢.
(٨) كما مرّت آنفاً.
(٩) وسائل الشيعة ١٩: ٢٠٩، الباب ١٣ من أبواب كتاب الوقوف والصدقات.
(١٠) على ما حكي عن الفقيه الميرزا الرشتي ﷺ. لم نعثر عليه.
(١١) وهو الفقيه السيستاني في منهاج الصالحين ١: ٣٥٠.

الواجبات الماليّة من التقرّبيّات لا يضرّ بالغرض ترك القربة أو التقرّب إلى غير الله تعالى مثل الرياء والسمعة(١).

وممّا يظنّ أن يكون من محامل التوجيهات استظهار بُعد المطلوب من الأدلّة أداء المال وإيصاله إلى المصارف أوّلاً، وكون ذلك خالصاً لله ثانياً، فإذا انتفى الثاني فالأوّل باقٍ على وجهه، ولكنّ الأقرب عندنا ما ذهب إليه الأُستاذ، فإنّ تعدّد المطلوب قد يكون على نحو يمكن الانفكاك ثبوتاً، كما في العمل والعامل في الأُمور الحسبيّة، وقد يكون على نحو لا يمكن الانفكاك، كما في العمل ونيّته كما فصّلنا في بحث النيّة(٢).

وأمّا على مذهب الأُستاذ: فلا إثم ولا ثواب من غير تصوّر التعدّد للمطلوب ثبوتاً، فإنّ الّذي لا يجوز هو عبادة غير الله تعالى، والعبادات تبطل بالرياء أو عدم القربة، أمّا الواجبات الماليّه: إذا لم نقل بأنّها من العبادات، بل من القربيّات الّتي تحصل الغرض بنفس العمل ويصدق الإطاعة، فإذا تحقّق مع القربة يترتّب عليه الثواب وبدونها لا ثواب ولا عقاب؛ لعدم تركه المأمور به، فالتفت.

نعم، إذا أشرك غيره، فالله خير شريك حيث يترك سهمه لشريكه، فكيف إذا أراد غيره.

وأمّا الثاني ـ أي كيفيّة المنفق عليه ـ ففيه آية، وهي قوله تعالى:

﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ

---

(١) وقد قال ﵀ بعد تقسيم للأحكام: فالواجبات المعتبرة فيها القربة على قسمين تعبّدي وتقرّبي، فالأوّل ما يؤتى به لأجل عبوديّة الله تعالى والثناء عليه بعنوان العبوديّة، بخلاف الثاني فإنّ إعطاء الزكاة إطاعةً له تعالى لا ثناء عليه بالمعبوديّة؛ فلا يجوز إتيان عمل بعنوان التعبّد لغيره تعالى بخلاف الإتيان بعنوان التقرّب. مناهج الوصول إلى علم الأُصول ١: ٢٥٨.

(٢) في ص ٢٧٥ و ٢٧٧.

﴿الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْئَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾[1].

وقد عرفت من قبل[2] أنّ موارد الزكاة ومستحقّيها ثمانية أوسعها وجهاً سبيل الله تعالى، ولابدّ من تقديم الأهمّ فالمهمّ من مصالح الأُمّة الإسلاميّة حسب رأي حاكمهم الشرعي، وفي الباب رعاية ذلك في مصاديق سائر العناوين ومنها الفقراء، فإنّ الّذين أُحصروا منهم في سبيل الله، بأن كانوا متمكّنين من الضرب في الأرض وابتغاء فضل الله بالتكسّب المشروع، ثمّ صاروا في طريقهم ذلك بعد مراعاة الحدود والأحكام محصورين محدودين لا يستطيعون التكسّب فهم مفلسون، ومع ذلك لا يسألون الناس إلحافاً وإلحاحاً تستّراً على فقرهم وتعزّزاً لشرفهم وكرامتهم، بحيث يحسبهم الجاهل أغنياء لتعفّفهم ولحفظهم على الفضيلة الإنسانيّة، إلّا أنّ من كان له معرفة دقيقة يعرفهم بسيماهم والمؤمن بشْرُهُ في وجهه وحُزْنُهُ في قلبه، ولكن أخاه المؤمن كيّس فطن يدرك أنّ البشر يضمر حزناً، فالمؤمنون مقدّمون على سائر الفقراء، ولاسيّما السائلين المصرّين الّذين يعرفون من ظاهر حالهم، فيُعطونَ الكفاف، فكيف الّذين صار ذلك مكسباً لهم مع تمكّنهم من الضرب في الأرض وإن كانوا صادقين.

وحاصل مفاد الآية المباركة ـ والله سبحانه أعلم ـ أنّه لابدّ من تقديم الأهمّ الألزم في كلّ من موارد الصدقات ومصارفها من الفقراء والمساكين وابن السبيل إلى سبيل الله الواسع. والفقير المحصور من ناحية الأعداء ومن الخارج أو المحصّر المحدود المحبوس من قبل نفسه لمرض أو ضعف أو هرم فهو مقدّم على غيره،

---

(١) البقرة ٢: ٢٧٣.

(٢) في ص ٣٦٩.

ولقد سمعت مراراً أنّ شأن النزول لا يخصّص بعد عموم اللفظ؛ فإنّ الآية نزلت في أصحاب الصفّة كما قيل[١].

وحيث لم يكن ذلك مشخّصاً ولا يعرفه كلّ أحد، لاسيّما على مستوى مصالح الأُمّة والمجتمع الإسلامي، وأنّ الحاكم الإسلامي ووليّ أمر المسلمين الّذي بيده مجاري الأُمور أعرف بذلك؛ لاطّلاعه عليها وتمكّنه منها ومن مقارنة بعضها مع بعض في الزمان والمكان والمناخ الحاكم، وإن كان غيره ـ أحياناً ـ يرى مورداً أهمّ ممّا في نظره، ولعلّه مهمّ بالنسبة إلى ما رآه الحاكم أهمّ، فإنّه العارف بزمانه، فلابدّ وأن ينتظم المصرف ويتعيّن المنفَق عليه أو المنفَق فيه بنظر الحاكم كلّما أمكن، فإنّه المسؤول أوّلاً عن حفظ مصالح الإسلام والمسلمين، لاسيّما الّتي وُضعت لها تلك الصدقات والأموال، وبعد عدم الإمكان فلابدّ من نظارة العدول العارفين وهكذا؛ فإنّها ممّا لا يرضى الشارع بتركها من غير دخل لخصوص المباشر.

وأمّا الثالث فهو مال الإنفاق الّذي ينفقه في سبيل الله بوجه قد عرفته، ولابدّ أن يكون من أطيبه وأحسنه وما يحبّه المنفق، وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿***يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ***﴾[٢].

مركز ثقل الآية المباركة واعتمادها ـ كما ترى ـ بيان خصوصيّة مال الإنفاق بعد الفراغ عن أصل مطلوبيّته وجوباً أو استحباباً، فإنّه تعالى أمر المؤمنين بالإنفاق من طيّبات أموالهم سواء كان من مكتسباتهم المصنوعة من الذهب والفضّة أو

---

(١) مجمع البيان ٢: ٣٨٧، ذيل الآية ٢٧٣ من سورة البقرة.

(٢) البقرة ٢: ٢٦٧.

محصولاتهم المحصودة الّتي أخرجها الله تعالى لهم من الأرض كالغلّات الأربع الّتي هي العمدة، وعلى الإطلاق مطلقاً[١]، كما هو ظاهر الآية، ثمّ ينهاهم عن إنفاق الخبائث والأدنى من الأموال الّتي لم يكونوا يأخذونها إن أعطوها لخبثه ودناءته، إلّا بعد الإغماض والتغافل عن رداءته[٢]، أو أنّهم لم يكونوا ليأخذوا أجر الإنفاق وجزاءه إلّا بعد التساهل والتغافل عن الخبائث وأدنى الأموال، والتوجّه إلى الطيّبات منها، فتكون تأكيداً للجملة الأُولى، والظاهر الأوّل.

والحاصل: أنّه لا فرق بينكم وبين الّذين تنفقون عليهم، فاجعلوا أنفسكم ميزاناً في الانتخاب لو كنتم أنتم آخذين، واعلموا أنّ الله تعالى هو الّذي يقبل الصدقات ويأخذها، فاستأثروا الطيّب منها والحسن فهو الغنيّ عمّا تنفقون وهو حميد، إليه ترجع الأُمور وحمدها، وما أنفقتم فلأنفسكم والله يعلم ما تختارونه من أموالكم وتنفقونه من صدقة أو نذر:

﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾[٣]، فمَن أنفق من غير الطيّب من ماله إيفاء لواجبه أو مستحبّه من حكم إلهي أو نذر أوجبه على نفسه فقد ظلم نفسه، وما لهُ من ناصرٍ يعينه ليجبر خسرانه.

الثانية: قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾[٤].

صراحة الآية الكريمة: نفي نيل البرّ من ناحية الإنفاق حتّى يكون ما ينفق ممّا يُحبّه المنفق من أمواله، فلا برّ في انفاق غير المحبوب من المال الّذي لم تكونوا

---

(١) فإنّ إطلاق الإنفاق يشمل الواجب والنفل ويساعده إطلاق ما أخرجنا لكم من الأرض.

(٢) قال في المفردات (ص ٣٦٥، مادّة «غمض»): الغمض: النوم العارض، وغمض عينه وأغمضها وضع إحدى جفنتيه على الأُخرى، ثمّ يستعار للتغافل والتساهل.

(٣) البقرة ٢: ٢٧٠. (٤) آل عمران ٣: ٩٢.

بآخذيه إن أُوتيتموه، والله تعالى يعلم ما تنفقون من شيء وأنّه محبوب لديكم أو لا، فأنتم وأنفسكم، فهل ستنفقون ممّا تحبّون أو لا؟ ذلك بينكم وبين الله، سواء كان في منظر الناس ومرأى منهم أو لم يكن، فإنّ كثيراً ما يكون الشيء محبوباً عندكم من ناحية الظروف والمناخ الّذي تعيشونه، ولا يكون عند الناس كذلك لجهلهم بما أنتم فيه.

فالآية الكريمة تدلّ على أنّ الإنفاق لابدّ وأن يكون من المال المحبوب الطيّب.

كما أنّ **الثالثة** من القسم الأوّل: كانت تدلّ على لزوم قصد القربة، وكانت تدلّ أيضاً على أنّ الإنفاق إذا كان من خير ومن المحبوب والطيّب فسوف يوفى إلى مُنفقه الأجر والخير.

والّذي ينبغي أن نذكره في ختام هذا البحث أنّ لزوم قصد القربة وترك المنّ والإيذاء، والإنفاق من طيّب المال ومحبوبه، ظاهرٌ في قربيّة الأمر وعباديّته، بحيث لا ينال المنفق الأجر العبادي القربي لدى ترك كلّ منهما، وأمّا توقّف براءة ذمّته في الواجب منه عليها وضعاً بحيث لو لم يقصد القربة أو اتبع إنفاقه المنّ والأذى[1] أو أنفق من غير طيّب المال بعد أصل الصدق، كان عليه الأداء ثانياً، فمشكل، سواء قصد الرئاء أو لا، والغرض الأصلي هو الإيصال وتأمين احتياجات الأُمّة بواسطة الحاكم الشرعي وعلى يده في الحقوق الماليّة، وإن كان صحيحه أمراً آخر روحيّاً كما في كلّ الأحكام الماليّة. فكانت الآيات هنا في مقام بيان الفضيلة وارتفاع الدرجة مع رعاية الأُمور المذكورة.

ولنتبرّك في ختام الكتاب بذكر شطرٍ من روايات الباب ـ وتفصيل الفروع يطلب من المفصّلات:

---

(١) وإبطالهما الصدقات راجع إلى حيثيّته التكليفيّة دون الوضعيّة.

أوّلاً: في أصل الوجوب، وأنّها على حدّ الضروريّات الّتي يحكم بكفر منكرها مع شرائطه[١]:

١ ـ أبان بن عثمان، عمّن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّ الله أعطى محمّداً صلى الله عليه وآله شرائع نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ... إلى أن قال: ثمّ افترض عليه فيها الصلاة والزكاة والصيام والحجّ...» الحديث[٢].

٢ ـ عجلان أبي صالح قلت لأبي عبدالله عليه السلام: «أوقفني على حدود الإيمان؟ فقال: شهادة أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّداً رسول الله صلى الله عليه وآله، والإقرار بما جاء من عند الله، وصلاة الخمس، وأداء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحجّ البيت، وولاية وليّنا، وعداوة عدوّنا، والدخول في الصالحين»[٣].

٣ ـ وعن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «بُني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحجّ والولاية ولم يناد بشيء ما نودي بالولاية»[٤].

وقريب ممّا ذكر حديث سفيان بن السمط عن أبي عبدالله عليه السلام وحمران بن أعين ومحمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام[٥].

وثانياً: فيما يجب فيه الزكاة:

(١) ـ الأنعام الثلاثة:

---

(١) وقد قلنا في محلّه: إنّ منكر الضروريّات إذا كان متوجّهاً إلى رجوع إنكاره بإنكار أحد الأُصول الثلاثة من المبدأ والمعاد والرسالة فيحكم بكفره وإلّا فلا، كما عن أُستاذنا الأعظم.

(٢) وسائل الشيعة ١: ١٦، الباب ١ من أبواب مقدّمات العبادات ح ٨.

(٣) وسائل الشيعة ١: ١٧، الباب ١ من أبواب مقدّمات العبادات ح ٩، وفيه: والدخول مع الصادقين.

(٤) وسائل الشيعة ١: ١٧، الباب ١ من أبواب مقدّمات العبادات ح ١٠.

(٥) وسائل الشيعة ١: ١٨ ـ ١٩، الباب ١ من أبواب مقدّمات العبادات ح ١٣ و١٤ و١٥.

١ ـ عبدالله بن بكير، عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام قال: «ليس في شيء من الحيوان زكاة غير هذه الأصناف الثلاثة: الإبل والبقر والغنم...» الحديث[١].

٢ ـ زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام مثله[٢].

(٢) ـ الغلّات الأربع:

١ ـ زرارة وبكير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «وأمّا ما أنبتت الأرض من شيء من الأشياء فليس فيه زكاة إلّا في أربعة أشياء: البُرّ، والشعير، والتمر، والزبيب، وليس في شيء من هذه الأربعة الأشياء شيء حتّى يبلغ خمسة أوساق، والوسق ستّون صاعاً، وهو ثلاثمائة صاع بصاع النبيّ صلى الله عليه وآله فإن كان من كلّ صنف خمسة أوساق، غير شيء وإن قلّ فليس فيه شيء، وإن نقص البرّ والشعير والتمر والزبيب أو نقص من خسمة أوساق صاع أو بعض صاع فليس فيه شيء، فإذا كان يعالجه بالرشاء والنضح والدلاء ففيه نصف العشر، وإن كان يسقى بغير علاج بنهرٍ أو غيره أو سماء ففيه العشر تامّاً»[٣].

وقريبٌ من ذلك روايات أُخر مثل تعبير: «وليس فيما أنبتت الأرض شيء إلّا في هذه الأربعة[٤] وليس فيما دون خمس أوساق شيء[٥]، وليس فيما دون ثلاثمائة صاع شيء»[٦] وما أشبه ذلك، فراجع[٧].

(٣) ـ النقدين:

---

(١) وسائل الشيعة ٩: ٨٠، الباب ١٧ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ح ٤.
(٢) وسائل الشيعة ٩: ٨٠، الباب ١٧ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ح ٥.
(٣) وسائل الشيعة ٩: ١٧٧ ـ ١٧٨، الباب ١ من أبواب زكاة الغلّات ح ٨.
(٤ و٦) وسائل الشيعة ٩: ١٧٦ ـ ١٧٧، الباب ١ من أبواب زكاة الغلّات ح ٥.
(٥) وسائل الشيعة ٩: ١٧٧، الباب ١ من أبواب زكاة الغلّات ح ٦.
(٧) وسائل الشيعة ٩: ١٧٥، الباب ١ من أبواب زكاة الغلّات.

١ ـ حمّاد، عن الحلبي قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الذهب والفضّة، ما أقلّ ما تكون فيه الزكاة؟ فقال: إذا بلغ قيمته مئتي درهم فعليه الزكاة»(١).

٢ ـ حسين بن يسار عن أبي الحسن عليه السلام في حديث قال: «في الذهب في كلّ عشرين ديناراً نصف دينار، فإن نقص فلا زكاة فيه»(٢).

وعن سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام مثله(٣).

٣ ـ عن الرضا عليه السلام قال: «لمّا نزلت هذه الآية ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كلّ مال يؤدّى زكاته فليس بكنز وإن كانت تحت سبع أرضين، وكلّ مال لا يؤدّى زكاته فهو كنز وإن كان فوق الأرض»(٤).

٤ ـ عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قلت له: ما يعطى المصدّق؟ قال: ما يرى الإمام ولا يقدّر بشيء»(٥).

٥ ـ وعن أبي الحسن عليه السلام: «أنّ الله وضع الزكاة قوتاً للفقراء وتوفيراً لأموالكم»(٦).

ليث البختري قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَٱلْمَسَاكِينِ﴾ قال: الفقير: الّذي لا يسأل الناس، والمسكين: أجهد منه، والبائس: أجهدهم»(٧).

---

(١) وسائل الشيعة ٩: ١٣٧، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضّة ح ٢، وفيه: عن محمّد بن مسلم. وأمّا عن حمّاد عن الحلبي فقد ورد (في ح ١) فيه: مائتا درهم وعدلها من الذهب.

(٢ و٣) وسائل الشيعة ٩: ١٣٨، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضّة ح ٣ و٤.

(٤) وسائل الشيعة ٩: ٣٠، الباب ٤ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ح ٢٦.

(٥) وسائل الشيعة ٩: ٢١١ و٢٥٧، الباب ١ و٢٣ من أبواب المستحقّين للزكاة ح ٤ و٣.

(٦) وسائل الشيعة ٩: ٢١١، الباب ١ من أبواب المستحقّين للزكاة ح ٥.

(٧) وسائل الشيعة ٩: ٢١٠، الباب ١ من أبواب المستحقّين للزكاة ح ٣.

فقه الأحاديث ظاهر من أنّ الزكاة ليست إلّا في تسعة أشياء، وليست في غير الأنعام الثلاثة من الحيوان ولا في غير الغلّات الأربع ممّا تنبت من الأرض ولا في غير النقدين من الأموال زكاة بعد وصولها إلى حدّ النصاب، وسائر الشرائط الّتي ذكرت في محالّها فراجع، والحمد لله.

ولا ينبغي التغافل عن مسألة في المقام تختلف فيها الاستظهارات والفتاوى، وهي أنّ أداء الزكاة لابدّ أن يكون بيد الحاكم أوّلاً.

ولا ينبغي التغافل عن مسألةٍ اختلفت فيها الاستظهارات من الأدلّة وكذلك الفتاوى، وهي أنّ ظاهر الأدلّة الدالّة على إيجاب الزكاة من الآيات والروايات أنّ المكلّف بالأداء هو المالك، ويجب عليه ذلك ابتداءً، فله الإيصال إلى المصارف بنفسه من غير أن يجب عليه الحمل إلى الحاكم والإمام أو من ينوبه.

خلافاً لمن ذهب إلى أنّ ظاهر الخطاب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾[1]، أنّ المكلّف بالإيصال هو الحاكم؛ فإنّ الأمر توجّه إلى النبيّ صلى الله عليه وآله بما هو حاكم ووليّ فيشمل الإمام بعده ومن يقوم مقامه.

كما أنّ ظاهر المصارف من ذكر العاملين عليها، وأنّ الجهاد من مصاديق سبيل الله، وأنّ الحاكم هو الأعرف بالأولويّة بينها حتّى في الفقير والمسكين من تقدّم المتعفّف على غيره أنّ الّذي عليه الإيصال هو الحاكم، فيجب على المالك الحمل إليه ابتداءً قبل طلبه وإيفاد عامله؛ فإنّ وجوب إطاعته بما هو وليّ غير الوجوب الإلهي الأوّلي كما لا يخفى.

قال الراوندي رحمه الله : إذا دفع صاحب المال زكاته إلى الفقير بغير إذن الإمام عند حضوره فللإمام أن يعيد عليه ويطالبه بالزكاة، بدلالة تعلّق فرض الأداء به، قال

---

(١) التوبة ٩: ١٠٣.

تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ والإمام مخاطب بعد النبيّ عليه السلام بما خوطب به في تنفيذ الأحكام(١).

وفي الجواهر: أوجب المفيد وأبو الصلاح وابن البرّاج حملها إلى الإمام عليه السلام ومع غيبته فإلى الفقيه المأمون من أهل ولايته، بل ألْحَقَ التقيّ منهم الخمس وكلّ حقّ وجب إنفاقه بها أيضاً. ثمّ قال: ولعلّه كذلك في زمن السلطة الربّانية لا في زمن الغيبة والتقيّة.

ونقل أيضاً أنّ الشيخ أفتى بوجوب نصب الإمام عليه السلام عاملاً للصدقات. وفي الحدائق أنّه المشهور، ثمّ قال: إلّا أنّه يمكن حمل النصوص على زمان بسط اليد والتسلّط لا زمن الغيبة وما في حكمه من زمن التقيّة(٢).

وقال المحقّق في الشرائع: للمالك أن يتولّى تفريق ما وجب عليه بنفسه وبمن يوكّله(٣).

وقال العلّامة في المختصر: يجب دفع الزكاة إلى الإمام إذا طلبها. ويُقبل قول المالك لو ادّعى الإخراج، ولو بادر المالك بإخراجها أجزأها(٤).

هذا، والأقرب عندنا لزوم الحمل إلى الحاكم والإمام ابتداءً، فإنّه هو المأمور بالأخذ والإيصال، وهو الأعرف بأولويّة المصارف بعضها من بعض، بل بين المصاديق من عنوانٍ واحد، وأمّا وجوب الأداء إليه لو طلبها أمرٌ آخر يكون الوجوب إطاعةً للوليّ، ومورد البحث لا يرتبط بذلك، كما لا يرتبط بوجوب تعيين الإمام العامل والجابي.

---

(١) فقه القرآن للراوندي ١: ٢٢٨، المتوفّى سنة ٥٧٣ هـ.

(٢) جواهر الكلام ١٦: ٦٧ و ٧٠ و ٦٦.

(٣) شرائع الإسلام ١: ١٦٤.

(٤) كذا، والصحيح قال المحقّق في المختصر النافع: ١٢٠.

وأمّا الإجزاء لو بادر بالإخراج وقبول قوله إذا أجاب الجابي فهو أمر آخر لا بأس به، بعد ما عرفت مبنى الأُستاذ في الواجبات الماليّة من أنّ الغرض الحاصل للشارع لا ينافي ذلك، مع ما هو المسلّم بين المسلمين من قبول ذلك الواجب النيابة.

والاعتبار المستفاد من ظاهر أدلّة تلك الواجبات الماليّة من الزكاة والأخماس والكفّارات والصدقات المستحبّة، بل النذورات وغيرها تأمين متطلّبات الأُمّة الإسلاميّة وإعلاء كلمة الله وإصلاح أُمورهم إلى ترويج مصالحهم وتسهيل تكاملهم إلى الأمام والرقيّ والمدنيّة الربّانيّة الإلهيّة، كما يشير إليها كثير من روايات أبواب إيجاب الزكاة وغيرها، وذلك لا يتمشّى ولا يتمّ إلّا بأيدي الولاة والحكّام الإلهيّين من الإمام أو نائبه.

فالواجب ابتداءً على المالك أداء الزكاة بجعلها في اختيار الإمام الحاكم بقصد القربة وإطاعة الأمر، كما أنّ الواجب ذلك إذا طلب الحاكم أو جاء إليه الجابي والعامل من قِبله، ولا يُنافي هذا الوجوب قولهم: بأنّه لو بادر بالإخراج[(١)] بغير إذنه أجزأه، ويقبل قوله لو ادّعى الإخراج، كما صرّح به المحقّق في الشرائع؛ لما عرفت من إمكان تعدّد المطلوب ثبوتاً الإيصال إلى المصارف وكون ذلك بيد الإمام، ولو أُتي بأحدهما دون الآخر أجزأ وأثم بالنسبة إلى ما ترك، ولا إثم على مبنى الأُستاذ كما عرفت.

وأمّا ما ذهب إليه الفقيه الخونساري رحمه‌الله بقوله: لا نجد في المقام شبهة غير اقتضاء الأمر بالشيء النهي عن ضدّه الخاصّ بعد عدم قبوله ولاية الفقيه زمن

(١) شرائع الإسلام ١: ١٦٤.

الغيبة على ما هي عندنا، لقوله: بأنّه لا دليل على أنّ للفقيه ما لهم عليهم السلام [١]، فهو خارج عن البحث.

وبتوضيح منّا أنّ الأمر بأداء الزكاة إلى الحاكم والوليّ لا يقتضي النهي عن ضدّه الخاصّ وهو الأداء بنفسه، مع أنّ الكلام في أنّ الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضدّه العام ـ أي ترك المأمور به ـ وكذا النهي عن الشيء يقتضي وجوب تركه وإن كان ذلك بالاستلزام العقلي، كما ذكرنا مراراً في الاعتبار الشرعي، فتأمّل.

وعن أكثر فقهاء العامّة إيجاب الدفع إلى الأُمراء وإن علم عدم صرفها في محالّها[٢].

وعن فقه السنّة: أمّا من امتنع عن أدائها ـ مع اعتقاده بوجوبها ـ فإنّه يأثم بامتناعه دون أن يخرجه ذلك عن الإسلام، وعلى الحاكم أن يأخذها منه قهراً ويعزّره.

وقال ابن رشد: سبب الخلاف، هل هي عبادة أو حقّ واجب للمساكين؟ فمن قال: إنّها عبادة، وشبّهها بالصلاة، لم يُجز إخراجها قبل الوقت، ومَن شبّهها بالحقوق الواجبة المؤجّلة، أجاز إخراجها قبل الأجل على جهة التطوّع، وقال: الزكاة عبادة، فيشترط لصحّتها النيّة[٣].

ومثل ذلك قال المحقّق في الشرائع: من منع الزكاة لا مستحلّاً فليس بمرتدّ، ويجوز قتاله حتّى يدفعها[٤].

ولعلّ ما ذكره ابن رشد من احتمال كون الزكاة من الحقوق الواجبة المؤجّلة

---

(١) جامع المدارك ٢: ٨١.

(٢) على ما حكاه صاحب الجواهر ١٦: ٦٩، وذكرها مفصّلاً صاحب دعائم الإسلام ١: ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٣) فقه السنّة ١: ٤٦٦ و ٤٧٠ و ٤٧١.

(٤) شرائع الإسلام ١: ٣٣٨.

ولم تكن عبادة، قريبٌ ممّا ذكره الأُستاذ الأعظم من أنّ الواجبات الماليّة من التقرّبيّات لا التعبّديّات، كما عرفت آنفاً، والله أعلم، وله الحمد أوّلاً وآخراً.

نتيجة البحث

١ ـ يجب على المسلمين التصدّق بشيء من أموالهم في الجملة ويسمّى بالزكاة، ويجب على وليّهم ـ معصوماً كان أو نائبه ـ المطالبة بها وأخذها من الواجدين لشروطها، وعلى الآخذ الصلاة والدعاء للمعطي في الجملة، فإنّ الدعاء سكن له.

٢ ـ يستحبّ الإنفاق والتصدّق من كلّ متمكّن على كلّ مستحقّ مطلقاً.

٣ ـ الزكاة الواجبة تشمل ما يصدق عليه أموال الناس في مختلف المناطق وشتّى الشروط من الغلّات الأربع كالحنطة والشعير والتمر[(١)] والزبيب، وكذا الأنعام الثلاثة: الغنم والبقر والإبل، والنقدين اللّذين يتبادل بهما كلّ مال[(٢)]، وأمّا في غيرها من الأموال المختلفة فيؤخذ منها بعنوان آخر ينطبق على اختلافها وجوداً وعدماً واعتباراً من ربح الكسب، كما سيأتي البحث عنه إن شاء الله.

٤ ـ ما يجب إنفاقه زكاةً حقٌّ معلوم بحسب ما فيه من النصاب، وما ينفق من المقدار فيحرم تركه تكليفاً، ولا يجوز التصرّف فيه قبل الأداء وضعاً، فتبطل

(١) إن قلت: كما أنّ التمر في حدّ الحنطة لدى سَكنة المناطق الحارّة، كذلك الأرز لدى المناطق الرطبة، قلت: نعم، بعد خصوصيّة في التمر أثبتها علماء معرفة الغذاء من جامعيّته، وحيث لم يصرّح به في السنّة المباركة فيؤخذ منه بنحو آخر من أرباح المكاسب بعد الاستحباب في كلّ حبّ.

(٢) أي المسكوك المتداول دون غيره ودون المتّخذ منه زينة.

الصلاة فيه أو الوضوء به، كما يحرم على العامل طلب الزائد من المقدار أو من غير الجنس. نعم، يجوز الأخذ لو أدّى المالك بنفسه استحباباً.

٥ ـ الزكاة ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وابْنِ السَّبِيلِ﴾[1] وهم لها مصارف. وسبيل الله يشمل كلّ خير يلزم للأُمّة الإسلاميّة بما هي أُمّة مسلمة، لا كلّ ما يطلبه المجتمع ويراه خيراً بما هو، فيحرم صرفها في غير المصرف، ولا يجب تقسيمها على المصارف، كما لا يجب تقسيم كلّ سهم على جميع المصاديق، بل يجوز الإنفاق على فرد واحدٍ، حتّى يخرج عن العنوان.

٦ ـ الإنفاق ـ واجباً كان أو مستحبّاً ـ لابدّ وأن يكون لابتغاء وجه الله تعالى خالصاً له، ولذلك يستحبّ أن يكون مستوراً، ولاسيّما في المستحبّ منه تأكيداً للقربة، أو جهاراً أحياناً ترويجاً للخير، وأن يكون من طيّب المال ومحبوبه، وأن لا يُتبع إنفاقه المنّ أو الأذى، وإن كان الظاهر براء ذمّته بدون ذلك من دون أجر وثواب.

٧ ـ على وليّ المسلمين ومتصدّي الأُمور مراعاة الأهمّ فالأهمّ في مصرف الزكاة، قلنا بمالكيّة المذكورات أو كونهم مصارف، وأعظم مراتب سبيل الله الجهاد في طريق إعلاء كلمة الحقّ والدفاع عن الإسلام ومختلف شؤون المسلمين بأيّ طريق اقتضاه الظرف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على رأي الحاكم الشرعيّ الّذي بيده الأمر.

٨ ـ الأقرب بالاحتياط إيصال الزكاة إلى المصارف بيد الحاكم سيّما مع بسط

(١) التوبة ٩: ٦٠.

اليد في زمن الغيبة. نعم، لو بادر المالك بالإيصال أجزأ عنه وإن كان بعد طلب الإمام، وقد أثم في عدم إطاعته دون العصيان في حكم الله. وقد قلنا: بأنّ الأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضدّه.

ثمّ إنّك بالتأمّل في فروع الكتاب على إجمالها من دون بيان حدود المتعلّق من النصاب والحول والسوم وبيان المقدار من العُشر ونصفه أو العدد في كلّ نصاب، وغيرها ممّا تراه على التفصيل في المفصّلات تعرف أيضاً درجة التلازم بين الكتاب العزيز والسنّة المباركة وأنّهما لن يفترقا إلى يوم القيامة، اللّهمّ اجعلنا من المتمسّكين بهما إطاعةً لأمر الله تعالى في كتابه ولأمر رسوله في سنّته، آمين ربّ العالمين.

كتاب الخمس والأنفال

الفصل الأول
موارد الخمس ومصارفه

وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبىٰ وَالْيَتَامىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللهُ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ*﴾[1].

الآية المباركة بصراحتها تحكم بالقطع بأنّ كلّ ما اغتنمه المسلمون من أيّ شيء لا يملكونه بأجمعه، بل لهم أربعة أخماسه وخمسه الآخر هو لله، وللرسول، ولذي القربى، واليتامى والمساكين، وابن السبيل.

والغنيمة: كلّ ما استفاده الإنسان من أيّ طريق مشروع كما في اللغة[2]، وجاء

---

(١) الأنفال ٨: ٤١.

(٢) قال الراغب (ص ٣٦٦، مادّة «غنم»): الغنم بفتحتين معروف، والغنم بالضمّ والسكون إصابته والظفر به، ثمّ استعمل في كلّ مظفور به من جهة العِدى وغيرهم... والمغنم ما يُغنم وجمعه مغانم، قال: ﴿فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾ (النساء ٤: ٩٤). وللصديق الحاجّ الشيخ رضا أُستاذي رسالة وجيزة عدَّ فيها مائة مورد من أهل اللغة والفقهاء (رضوان الله عليهم) يدلّ على المطلوب عملها، شكر الله سعيه.

في السنّة المباركة: «... هي والله الإفادة يوماً بيوم»[١] وما يغتنم في الحرب هو أجلى المصاديق لها، والانصراف بعد الإطلاق حتّى ينحصر به كما توهّمه البعض فيه ما لا يخفى.

والسياق من قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ...﴾[٢] ينبئ عن أنّها آيات نازلة في الجهاد بعد كلام فيه مورد للحكم لا موضوع، وهو غير مخصّص للوارد، فكلّ ما يبقى من الفوائد الخاصّة للمسلم عن اكتساباته واستنتاجاته مطلقاً كاستخراج المعدن أو ما يُستخرج بالغوص أو مطلق التجارة الشاملة للزراعة والصناعة والطبابة و... إلخ، أو الكنز ـ بعد إخراج المؤن ـ غنيمة أيضاً، يجب أداء خمسها.

فمتعلّق الخمس الأشياء الأربعة مع غنائم الحرب[٣]، والتقييد بإخراج المؤن لعدم الصدق قبله كتقييد غنائم الحرب بإخراج صفوة الملوك بالملّاك.

---

(١) وسائل الشيعة ٩: ٥٤٦، الباب ٤ من أبواب الأنفال ح ٨.
وفي ذيله: «ألا أنّ أبي جعل شيعتنا من ذلك في حلٍّ ليزكوا». ومن المعلوم أنّ ذلك راجع إلى الإماء وحلّية فروجهنّ لطيب الولادة، كما فصّلناه في محلّه.

(٢) الأنفال ٨: ٣٩.

(٣) وأمّا المال المختلط، والأرض إذا اشتراها ذمّي عن مسلم فحكمها مستفاد من الروايات. مثل ما عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّ رجلاً أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين! أصبتُ مالاً لا أعرف حلاله من حرامه؟ فقال له: أخرج الخمس من ذلك المال، فإنّ الله عزّ وجلّ قد رضى من ذلك المال بالخمس، واجتنب ما كان صاحبه يُعلم». وسائل الشيعة ٩: ٥٠٥ ـ ٥٠٦، الباب ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ١.
ومثل ما عن عبيدة الحذّاء قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: أيّما ذمّي اشترى من مسلمٍ أرضاً فإنّ عليه الخمس». وسائل الشيعة ٩: ٥٠٥، الباب ٩ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ١. ورواه الصدوق في الفقيه (من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٢ ح ١٦٥٣) والمفيد في المقنعة (ص ٢٨٣، مع اختلاف) والمحقّق في المعتبر (٢: ٦٢٤).

ومن ذلك يتّضح أن لا خمس في الهدايا الجزئية، فإنّ الخطير منها قد عدّ من الفوائد؛ ففي رواية عليّ بن مهزيار كتب أبو جعفر عليه السلام: «.... فالغنائم والفوائد يرحمك الله فهي الغنيمة يغنمها المرء والفائدة يفيدها، والجائزة من الإنسان للإنسان الّتي لها خطر، والميراث الّذي لا يحتسب...» الحديث[١].

والمهور والإرث المحتسب؛ لعدم الصدق دون غير المحتسب منه، فإنّ فيه الخمس؛ للصدق عرفاً؛ ولذلك يعتبر في المعادن وما يستخرج بالغوص، وكذا الكنز، وجود نصاب وحدّ لا يعدّ دونه غنيمة عرفاً وإن صحّ لغةً.

في رواية أحمد بن محمّد بن أبي نصر قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عمّا أخرج المعدن من قليلٍ أو كثير، هل فيه شيء؟ قال: ليس فيه شيء حتّى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً»[٢].

ثمّ إنّ ظاهر التقسيم أن يقسّم الخمس إلى نصفين: نصف لله، ولرسوله ولذي القربى، ونصفه الآخر لليتامى والمساكين وابن السبيل، والتنصيف دون التسديس واختصاص كلّ عنوان بسدس؛ لاختلاف التعبير في الثلاثة الأخيرة بترك اللام، ومن ذلك يستظهر التعلّق بذي القربى فيفيد الاختصاص بهم إذا كانوا منهم، وأمّا إذا كانوا من غيرهم فسهمهم من الزكاة، كما عرفت من الإطلاق قبال محروميّتهم من الزكاة بالسنّة المباركة[٣] كمحروميّتهم من الخمس.

قال الصادق عليه السلام: «إنّ الله لا إله إلّا هو لمّا حرّم علينا الصدقة أنزل لنا

---

(١) وسائل الشيعة ٩: ٥٠١ ـ ٥٠٢، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ٥.

(٢) وسائل الشيعة ٩: ٤٩٤ ـ ٤٩٥، الباب ٤ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ١.

(٣) وإن كان إطلاق ولاية الحاكم يقتضي لزوم تأمين افتقارات كلّ من سهم الآخر إذا لم يف سهمه ممّا في بيت المال، ولا ينافي ذلك أصل التسهيم والتفكيك، كما تراه في الحكومات الأُخرى، وتفصيل الكلام في محلّه.

الخمس، فالصدقة علينا حرام، والخمس لنا فريضة، والكرامة لنا حلال»[١].

وعليه، فسهم الله تعالى سدس الخمس، يصرف في مراضيه تعالى بيد وليّ أمره ومبلِّغ رسالاته، و هو رسول الله صلى الله عليه وآله أو وصيّه، أو مَن ينوب عنه، وأمّا سهم الرسول صلى الله عليه وآله فهو له في حياته، يصرفه فيما يشاء في شؤون حياته وما يتعلّق بشؤون ولايته على المسلمين، ومن بعده صلى الله عليه وآله يرثه وصيّه وخليفته، دون من يرثه بما هو مورث أولاده وأزواجه أمواله الشخصيّة، أي فيما تصرّف فيه زمن حياته وصار ملكاً له بذلك العنوان.

وأمّا سهم ذي القربى فهو لقرابات رسول الله صلى الله عليه وآله يصرفه فيهم هو بنفسه صلى الله عليه وآله أو وصيّه أو من ينوب عنه، وكان صلى الله عليه وآله يصرفه فيها زمن حياته باتّفاق الفريقين، وبعده فالإمام عليه السلام أجلىٰ مصاديقه زائداً على ولايته عليهم فيرجع إليه ذلك السهم بما أنّه من ذي القربى وولايته عليهم كولايته على غيرهم، وله صرفه فيما شاء من شؤونه الحياتيّة والمعاشيّة وإعطائه قرابات الرسول لولايته عليهم؛ ولعلّ هذا معنى ما تكرّر على لسان أئمّتنا عليهم السلام من قولهم: «نحن والله ذو القربى»[٢]. والآية بنفسها تدلّ على أنّ المراد أقرباء رسول الله صلى الله عليه وآله لمكان عطف اليتامى والمساكين وابن السبيل بلا لام، ولو كان المراد أقرباء الأشخاص لكان مع اللام، فدقّق.

---

(١) وسائل الشيعة ٩: ٤٨٣، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ٢.

(٢) وأمّا ذو القربى في قوله تعالى: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبىٰ حَقَّهُ﴾ (الإسراء ١٧: ٢٦) وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبىٰ ...﴾ (النحل ١٦: ٩٠) فهم أقرباء الإنسان ومطلق الرحم، كما هو ظاهر سياق الآيات، ولا ينافي التطبيق مع أقرباء الرسول صلى الله عليه وآله بعنوان المصداق، كما في السنّة المباركة، وقد ذكر المفسّرون القولين مع ترجيح الثاني من جهة أفراد ذي القربى، كما عن الأُستاذ في الميزان (١٢: ٣٣٢، ذيل الآية ٩٠ من سورة النحل) وإن احتمل إرادة الجنس دون الفرد فراجع التبيان (٨: ٣٩٠، ذيل الآية ٩٠ من سورة النحل) وأطنب البيان من المتقدّمين والمتأخّرين رحمهم الله تعالى.

إذا اتّضح ذلك من ظاهر الآية يتمّ القول بأنّ نصف الخمس وهو ثلاثة أسداس يكون للإمام عليه السلام، وهو في اختياره يصرفه فيما يرى مصرفاً لمراضي الله ورسوله، كما يصرفه في معاشه، لكونه وليّ الله ووصيّ رسوله، وهو أجلى مصاديق ذي القربى، ويقال له: سهم الإمام، ونصفه الآخر ثلاثة أسداس أيضاً يكون للسادة ـ أعزّهم الله ـ؛ لما عرفت من الاختصاص، ويقال له: سهم السادة.

وقد صرّح بذلك ابن بكير عن أحدهما عليهما السلام «في قول الله تعالى: ﴿*وَٱعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَامَىٰ وَٱلْمَسَاكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ*﴾ قال: خمس الله للإمام وخمس الرسول للإمام وخمس ذوي القربى لقرابة الرسول الإمام، واليتامى يتامى الرسول والمساكين منهم، وأبناء السبيل منهم، فلا يخرج منهم إلى غيرهم»[١].

ثمّ إنّ تقسيم الخمس إلى نصفين وإعطاء سهم الإمام عليه السلام والرجوع إليه، وإعطاء سهم السادات إليهم بولايته واجب ظاهر، وأمّا تقسيم سهم السادات بين يتاماهم ومساكينهم وابن السبيل منهم فلا يجب، كما لا يجب تقسيم سهم منهم بين جميع مصاديقه ولا حتّى يقاس بالمالكين للزكاة على القول به، وفي الثلاثة الأُولى يرجع سهم ذي القربى إلى الإمام عليه السلام كما عرفت[٢].

ومن المعلوم أنّ إطلاق المتوهّم من قوله تعالى: ﴿*فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالاً طَيِّباً ...*﴾[٣]. مخصّص بآية الغنيمة، مع أنّ التفريع في المقام يخصّص الحكم بما

---

(١) وسائل الشيعة ٩: ٥١٠، الباب ١ من أبواب قسمة الخمس ح ٢.

(٢) وقد أشبعنا الكلام في شتات شؤون بحث الخمس وفروعه في رسالتنا فيه خلال أبحاث فقهيّة تشتمل على رسائل، أعددناها على مسلك الأصحاب (رضوان الله عليهم).

(٣) الأنفال ٨: ٦٩.

غنمه المسلمون وقتئذٍ وتصرّفوا فيه، يريدون بذلك عَرَض الدنيا، والله يريد الآخرة، ولَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لمسّهم فيما أخذوا عذابٌ عظيم[١]، كما صرّحت به الآيات المباركات.

وأمّا الإيصال إلى المصارف أو الشركاء فهل يجوز ذلك للمكلّف بنفسه أو يجب أن يكون بيد الإمام أو نائبه أي الفقيه الوليّ؟ فلا إشكال في سهم الإمام عليه السلام أنّه لا يجوز للمكلّف ذلك بنفسه، بل لابدّ من إيصال مال الإمام إلى الإمام، وأمّا سهم السادة فلا يبعد ذلك أيضاً بمقتضى العطف بلا لام فلا يجوز له ذلك إلّا بإذنه ولا أقلّ من الاحتياط؛ للقطع ببراءة الذمّة إذا كان مع الإذن، وسيأتي في الإشارة إلى روايات الباب قوله عليه السلام: لا يحلّ لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتّى يصل إلينا حقّنا[٢].

ومن المعلوم أنّ الملاك في الإيصال والوصول صدق العرف في مختلف الشرائط.

الثانية: قوله تعالى: ﴿*فَآتِ ذَا الْقُرْبىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ وَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ*﴾[٣].

لا يبعد دلالة الآية على لزوم قصد القربة عند أداء حقّ ذي القربى بعد وجوبه، والمعطوف عليه بحكم التقييد بأنّ ذلك خير للّذين يريدون وجه الله تعالى وقربته دون غيرهم، فكذلك الأمر في المعطوف به في آية الخمس بحيث يتوقّف الفلاح عليه[٤]، فالخمس عمل قربيّ أيضاً لا بدّ فيه من قصد القربة، وإن كان الظاهر براءة

---

(١) الأنفال ٨: ٦٧ ـ ٦٨.

(٢) وسائل الشيعة ٩: ٤٨٤، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ٤.

(٣) الروم ٣٠: ٣٨.

(٤) وذلك باستظهار وحدة الملاك دون القياس. وأمّا لو قلنا بأنّ تلك الآيات راجعةإلى صلة ←

ذمّة المؤدّي بدونها، ولا ثواب له، ولا يعاقب على تركها، كما ذكرنا في الزكاة، ما لم يقصد خلاف القربة من رئاء الناس.

ولنتبرّك بذكر شطرٍ من روايات الباب في المقام، ففي أصل الوجوب بعد صراحة الآية:

١ ـ محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده، عن أبي بصير قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما أيسر ما يدخل به العبد النار؟ قال: من أكل من مال اليتيم درهماً، ونحن اليتيم»[١].

٢ ـ قال: «وقال الصادق عليه السلام: إنّ الله لا إله إلّا هو لمّا حرّم علينا الصدقة أنزل لنا الخمس، فالصدقة علينا حرام، والخمس لنا فريضة، والكرامة لنا حلال»[٢].

٣ ـ «لا يحلّ لأحدٍ أن يشتري من الخمس شيئاً حتّى يصل إلينا حقّنا»[٣].

٤ ـ محمّد بن الحسن الصفّار في بصائر الدرجات، عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: «قرأت عليه آية الخمس فقال: ما كان لله فهو لرسوله، وما كان لرسوله فهو لنا، ثمّ قال: والله لقد يسّر الله على المؤمنين أرزاقهم بخمسة دراهم، جعلوا لربّهم واحداً وأكلوا أربعةً أحلّاء، ثمّ قال: هذا من حديثنا صعبٌ مستصعب لا يعمل به ولا يصبر عليه إلّا ممتحنٌ قلبه للإيمان»[٤].

فقه الأحاديث ظاهر؛ أوّلاً: أكل مال اليتيم ولو بدرهم يورث النار. قال تعالى:

←الرحم وأنّ ذي القربى فيها أقرباء الشخص، فلا يتمّ الاستدلال للخمس ويوجب انصراف الخبر إلى الأفضليّة؛ لإطلاق أدلّة صلة الرحم، فالتفت.

(١ و٢) وسائل الشيعة ٩: ٤٨٣، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ١ و٢.

(٣) المصدر السابق ح ٤.

(٤) وسائل الشيعة ٩: ٤٨٤ ـ ٤٨٥، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ٦.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً﴾[١].

وثانياً: تأويل الآية يشمل الخمس، فإنّه للأئمّة عليهم بأسهمه، فإنّ سهم الله تعالى لرسوله وسهم الرسول صلى الله عليه وآله لهم وهم ذوو القربى واليتامى المذكورون في آية الخمس.

وثالثاً: اختصاص الخمس بهم قبال حرمة الصدقة عليهم، وهم أهل بيت أذهب الله عنهم الرجس، والصدقة ذرو المال.

ورابعاً: أنّ ذلك لا يختصّ بالخمس البدوي، بل لا يحلّ لأحد أن يشتريه ويبيعه أو يتصرّف فيه في الأيادي، إلّا بعد أداء الخمس، وذلك ملاك كونه صعباً مستصعب؛ فإنّه بعد سريانه في الأرزاق إذا لم يجز التصرّف فيه فلا يعمل به ولا يصبر عليه إلّا مَن امتحن الله قلبه للإيمان.

* * *

وفيما يجب فيه الخمس:

١ ـ عن المقنع قال: روى محمّد بن أبي عمران: أنّ الخمس على خمسة أشياء: الكنوز، والمعادن، والغوص، والغنيمة، ونسى ابن أبي عمير الخامسة[٢].

٢ ـ حمّاد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح عليه السلام قال: «الخمس من خمسة أشياء: من الغنائم والغوص ومن الكنوز ومن المعادن والملاحة»[٣].

٣ ـ عمّار بن مروان قال «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: فيما يخرج من

---

(١) النساء ٤: ٢.

(٢) المقنع: ١٧١، وعنه وسائل الشيعة ٩: ٤٨٦، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ٩: ٤٨٧، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ٤.

المعادن والبحر والغنيمة، والحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه، والكنوز الخمس»[١].

وفي معناها روايات أُخرى دالّة على النصاب في الغوص وخروج المؤونة في غيره وغير ذلك ممّا يوجد في المفصّلات.

٤ ـ محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه قال: «كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام إذ دخل عليه صالح بن محمّد بن سهل وكان يتولّى له الوقف بقم فقال: يا سيّدي! اجعلني من عشرة آلاف درهم في حلّ، فإنّي قد أنفقتها، فقال له: أنت في حلّ، فلمّا خرج صالح فقال أبو جعفر عليه السلام: أحدهم يثبُ على أموال آل محمّد وأيتامهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم فيأخذه، ثمّ يجيء فيقول: اجعلني في حلّ أتراه ظنّ إنّي أقول: لا أفعل، والله ليسألنّهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً»[٢].

٥ ـ وعن محمّد بن الحسن وعن عليّ بن محمّد جميعاً، عن سهل عن أحمد بن المثنّى، عن محمّد بن زيد الطبري قال: «كتب رجل من تجّار فارس من بعض موالي أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله الإذن في الخمس؟ فكتب إليه:

بسم الله الرحمن الرحيم، إنّ الله واسعٌ كريم، ضمن على العمل الثواب، وعلى الضيق الهمّ، لا يحلّ مالٌ إلّا من وجه أحلّه الله، إنّ الخمس عوننا على ديننا وعلى عيالنا وعلى موالينا، وما نبذله ونشتري من أعراضنا ممّن نخاف سطوته، فلا تزووه عنّا، ولا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدرتم عليه؛ فإنّ إخراجه مفتاح رزقكم، وتمحيص ذنوبكم، وما تمهّدون لأنفسكم ليوم فاقتكم، والمسلم من

---

(١) وسائل الشيعة ٩: ٤٩٤، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ٦.
(٢) وسائل الشيعة ٩: ٥٣٧، الباب ٣ من أبواب الأنفال ح ١.

يفي لله بما عهد إليه، وليس المسلم من أجاب باللسان وخالف بالقلب، والسلام»[١].

وأنت بالتأمّل في الحديثين تعرف ما لابدّ أن يُعرف بالنسبة إلى الوجوهات الشرعيّة، صاننا الله وإيّاكم من شرور أنفسنا إن شاء الله.

(١) وسائل الشيعة ٩: ٥٣٨، الباب ٣ من أبواب الأنفال ح ٢.

الفصل الثاني
الأنفال

قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ * يَسْئَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ قُلِ الأَنْفَالُ للهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١). (٢)

الأنفال: هو كلّ ما لم يملكه مالك شخصيّ معيّن بإحدى الأسباب المملّكة الأوّليّة كالحيازة والتحجير والاصطياد على شروطها المعيّنة، أو الثانويّة كالإرث والبيع والإجارة، أو من ناحية المعاملات بالمعنى الأعمّ على أحكامها المقدّرة، فهو لمالك الملوك اعتباراً أيضاً، ويتصرّف فيه وليّه بصرفه في مراضيه تعالى، فإنّ النفل: الزيادة.

وبعبارة أُخرى: الأنفال: كلّ ما خلقه الله تعالى لانتفاع الناس وتمتّعهم به على المجاري الطبيعيّة والأحكام الشرعيّة المعبَّر عنه بأموال الشعب والأُمّة، ولم يملكه

---

(١) الأنفال ٨: ١.

(٢) الجواب المذكور في الآية الكريمة يدلّ على أنّ المسؤول عنه هو الحكم دون الموضوع، فلابدّ من مراجعة روايات الباب في معنى الأنفال ومقتضى المذكورات فيها بملاكاتها على ما ذكرنا، فراجع وسائل الشيعة ٩: ٥٢٣، الباب ١ من أبواب الأنفال.

مالك محدّد، فلا ينحصر بالبحار والجبال والأودية والآجام بما فيها من لحوم وزينة وإجراء الفلك أو معادن ومراتع ومنافع أُخرى، كما لا ينحصر بأُصول البلاد والمدن من طرقها وميادينها وأبنيتها العامّة، بل يشمل الهواء والفضاء المستفاد منها بواسطة أدوات مجهّزة متنوّعة أو بأجهزة منصوبة أو دائرة أو سائرة، المتداولة في زماننا هذا من طائرات وأقمار صناعيّة وإذاعات واتّصالات وسفن فضائيّة، وكلّ ما ينتفع بها في مصالح الشعب العامّة[١]، هذا بحسب الموضوع ولا يشمل صفوة الملوك[٢].

والآية الكريمة تحكم بأنّ ذلك كلّه أنفال بمقتضى إطلاق اللفظ والمعنى اللغوي، وأنّه لله تعالى، لابدّ أن يُصرف في مرضاته بيد أمينه ووليّه من إعلاء كلمته، وإنفاذ نوره في قلوب عباده، وترفيه معاش الناس بمختلف شؤونه، ولتأمين معادهم كبناء المساجد والمعاهد والمدارس والمستشفيات والمصانع والمعامل العامّة وغيرها، وإدارة ذلك كلّه من شؤونه.

والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله بما أنّه رسول الله وأمينه، بل بما هو خليفة الله تعالى في أرضه وعليه تحقيق مراضيه، وذلك يقتضي تناسب الحكم والموضوع، فإنّ نفس الرسالة بما هي لا تقتضي إلّا البلاغ، كما في كثير من الآيات، فإنّه يأخذ الكلّ ويتصرّف فيه بعد تأمين معاشه الشخصي في مصالح الأُمّة الإسلاميّة، وهو صلى الله عليه وآله

---

(١) وذلك مستفاد من مناط المذكورات في روايات الباب وملاكها، فإنّه لا فرق بين رؤوس الجبال وبطون الأودية مع ما ذكرنا.

(٢) ولعلّها من مختصّات نفسه، بما هو يصرفه فيما يشاء كصفوة الغنائم، وليس كرؤوس الجبال وبطون الأودية والأرض الموات والأرض الخربة وما لم يوجف عليه بخيل وركاب والمسلم عليها أهلها، المذكورات في روايات الباب الظاهرة في أنّها للإمام يصرفها في مصالح الأنام، وهذا هو الملاك والمناط المستفاد من متون الأنفال كما ذكرنا.

زعيم الأُمّة وقائد المسلمين في شؤونهم الاقتصاديّة والماليّة وفي جميع شوؤنهم العامّة، وله التصرّف فيها، وعلى الأُمّة إطاعة الله تعالى في تشريعاته وإطاعة الرسول صلى الله عليه وآله في أوامره ونواهيه، والعمل بأمر الله والرسول، وترك التشاجر والتناحر، والأخذ بإصلاح ذات البين إن كانوا مؤمنين.

ومن المعلوم أنّ تلك التصرّفات بيد الله تعالى ورسوله تكون بواسطة الوكلاء والنوّاب والعمّال الّذين انتخبوا على نظام مشروع في المباحث الحكوميّة والولاية الإسلاميّة، كما سيأتي البحث عنه إن شاء الله، وقد فصّلنا البحث فيه في ولاية الفقيه خلال أبحاث فقهيّة أيضاً.

وعن حمّاد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح عليه السلام... في حديثٍ قال: وللإمام صفو المال... إلى قوله: «وله بعد الخمس الأنفال، والأنفال كلّ أرض خربة باد أهلها، وكلّ أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، ولكن صالحوا صلحاً وأعطوا بأيديهم على غير قتال، وله رؤوس الجبال وبطون الأودية والآجام، وكلّ أرض ميتة لا ربّ لها، وله صوافي الملوك ما كان في أيديهم من غير وجه الغصب، لأنّ الغصب كلّه مردود، وهو وارث من لا وارث له، يعول من لا حيلة له...»[1].

فإذا تأمّلت في تلك الروايات ونظرت فيها جمعاً تجدها ترجع إلى أنّ ما لم يكن له ربّ خاصّ ومالك مشخّص فهو للإمام يصرفه في منافع الأُمّة، وكلّ ذلك بيد الحكومة والحاكم الفقيه الوليّ والوليّ الفقيه.

ومن ذلك لا يجوز لأحد أن يتصرّف في تلك الأموال إلّا بإذن من الله ورسوله

---

(١) وسائل الشيعة ٩: ٥٢٤، الباب ١ من أبواب الأنفال ح ٤.

بوجه؛ فإنّ فيها حقوق جميع أفراد الأُمّة، كما أنّه ليس للمتصرّف أن يتصرّف فيها على خلاف مصالح الأُمّة في منافع شخصيّة، إلّا في سهم نفسه، فليصرفه في معيشته كيفما شاء، ما لم يعارض صلاح الأُمّة، كما هو ظاهر، فاتّقوا الله تعالى فيها، واصلحوا ما اختلفتم فيه على أساس إطاعة الله ورسوله في الحكم بأنّها لله وللرسول، لابدّ وأن يتصرّف في مرضاة الله ومصالح الرسالة.

ولا ينافي ما ذكرنا القول بأنّ الأنفال الغنيمة أو غنيمة البدر أو الزائد عن الجعالات في السرايا أو ما شذّ عن المشركين أو الخمس أو ما أُخذ من دار الحرب من غير قتال أو ميراث من لا وارث له، وغير ذلك من قطائع الملوك إذا لم تكن مغصوبة، والآجام وبطون الأودية وأراضي الموات والّتي انجلى عنها أهلها، فإنّ كلّ واحد منها مصداق للأنفال وليس بتمامها، ولا تجد في تلك الأقوال نفي الغير، وما ذكر ما هو مقتضى الجمع بين روايات الباب الكثيرة نشير إلى بعضها مثل ما عن حفص البختري، عن أبي عبدالله عليه السلام: «الأنفال ما لم يوجف عليه بخيلٍ ولا ركاب، أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا بأيديهم، وكلّ أرض خربة وبطون الأودية، فهو لرسول الله صلى الله عليه وآله وهو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء»[1].

(١) وسائل الشيعة ٩: ٥٢٣، الباب ١ من أبواب الأنفال ح ١.

الفصل الثالث

الفيء

قال تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللهُ عَلىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرىٰ فَلِلّٰهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبىٰ وَالْيَتَامىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1].

الفيء: الرجوع لغة[2]، أطلق على ما أفاءه الله تعالى على رسوله، وأعاده إليه وسلّطه عليه، بعد ما كان خارجاً، فإنّ الأرض وما فيها ومن عليها، بل السماء وما بينها لله ولرسوله على ما حُقّق في محلّه لدى البحث عن غرض الخلقة وهدف الحياة، وأنّ كلّ ما خلقه الله وفطره لم يكن إلّا لظهور الحقّ وتوحيد المطلق، ولئلّا يضلّ عن السبيل إلّا الإنسان الظلوم الجهول بكفره.

فكلّ دار أو قرية لم يكن أهلها مسلمين، أو لم يكونوا على حقّ، فقد ضلّوا عن

---

(١) الحشر ٥٩: ٧.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٣٥، مادّة «فا»، وتاج العروس ١: ٢١٤، مادّة «فيأ». وعن شاعرة البادية جواباً من سألها أين أبوك؟ قالت:

فاء إلى الفيفاء ليفيء الفيئا ... فإذا فاء الفيفاء فاء أبي

السبيل وخرجوا عمّا خلقوا له، فإذا أفاءها الله تعالى على رسوله من دون خيل وركاب وبلا مقاتلة وحرب، فقد عادت تلك الدور أو القرى إلى طريق الحقّ، وفاءت إلى سبيل الخير، فهي فيء لا يصدق عليها عنوان الغنيمة؛ حيث إنّها ما أُعيدت بالخيل والقتال وما أخذت غنماً، بل عادت ورجعت، قال تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلٰكِنَّ اللهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]، وفي الغنيمة قال: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلهِ خُمُسَهُ ...﴾، واغتنام المسلمين غير أفاء الله تعالى، والأوّل بعد إخراج خمسه فهو لمخرج الخمس، والثاني لله تعالى وللرسول، وما أفاء الله تعالى ليس لكم؛ لأنّكم ما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب، بل سلّط الله رسوله عليه، والله يسلّط رُسلَه علىٰ مَن يشاء.

فلا يتمّ ما تُوهّم أنّ مال الفيء هو مال الجزية والخراج وكلّ ما رجع من أموال الكافرين إلى المؤمنين سواء كان غنيمةً أو غير غنيمةٍ[2]، كما لا يتمّ ما تُوهّم أنّ الفيء في هذه الآية هو الغنيمة بعد ما عرفت أنّ المورد وشأن النزول لا يخصّص[3].

قال الشيخ في التبيان: والّذي نذهب إليه أنّ مال الفيء غير مال الغنيمة، ٢فالغنيمة كلّ ما أُخذ من دار الحرب بالسيف عنوةً ممّا يمكن نقله إلى دار الإسلام، وما لا يمكن نقله إلى دار الإسلام فهو لجميع المسلمين ينظر فيه الإمام ويصرف

---

(١) الحشر ٥٩: ٦.

(٢) نقله الشيخ في التبيان (١١: ١٧٩، ذيل الآية ٦ من سورة الحشر) عن ابن الخطّاب ومعمّر.

(٣) المصدر السابق، بملاحظة أنّ القرية كان قريضة وبني النضير قرب المدينة وفدك على ثلاثة أميال من المدينة وخيبر. وقال الأُستاذ في الميزان (٢٩: ٢٠٣، ذيل الآية ٧ من سورة الحشر): ... مع تعميم الفيء لفيء أهل القرى أعمّ من بني النضير وغيره.

انتفاعه إلى بيت المال لمصالح المسلمين.

والفيء كلّ ما أُخذ من الكفّار بغير قتال أو انجلاء أهلها، وكان ذلك للنبيّ خاصّة يضعهُ في المذكورين في هذه الآية، وهو لمن قام مقامه من الأئمّة الراشدين[1].

وقريب من ذلك ما في كلمات الفقهاء والمفسّرين، وهو الحقّ الأقرب المستفاد من الآيات وروايات الباب.

هذا بحسب الموضوع، والحكم أنّه لله ولرسوله ولذي القربى، واليتامى والمساكين، وابن السبيل، وقد عرفت في آية الغنيمة معنى «ذي القربى» ولو بعنوان أجلى المصاديق غير الخارج قطعاً، وولايته عليه السلام على الأصناف الثلاثة الأخيرة، فيعود الأمر إلى أنّه لله ولرسوله ولذي القربى، ويتصرّف فيه وليُّهم الأكرم رسول الله صلى الله عليه وآله في حياته، وخليفته بالحقّ الإمام المعصوم عليه السلام، ونائبه ووكيله بعد وفاته في مرضاة الله ومصالح الرسالة بعد تأمين مصارف الرسول صلى الله عليه وآله وسائر المذكورات.

إلّا أنّ اختصاص اليتامى والمساكين وابن السبيل بذوي القربى لا دليل عليه في المقام، والعطف لا يدلّ هنا، كما كان يدلّ هناك لتعلّقه بالمسلمين فيختلف الخمس والفيء في المصرف، كما اختلف في الموضوع وإن كان يوافق الفيءُ الخمس في الحكم جوازاً أو حرمة، لا يجوز لأحد أن يتصرّف فيه بلا إذنٍ من الله

---

(١) التبيان ١١: ١٨٠ ـ ١٨١، ذيل الآية ٦ من سورة الحشر. فالآية تغاير آية الخمس موضوعاً وحكماً، فإنّ الغنيمة تحصل بالجهاد والسعي والعمل، والفيء لا يتوقّف عليه، بل الله يسلّط رسله على من يشاء وما يشاء، وفي الحكم اليتيم والمسكين وابن السبيل في الفيء يعمّ ذوي القربى وغيرهم، وفي الخمس يختصّ بهم كما عرفت.

ووليّه، كما لا يجوز للمأذون التصرّف فيه على خلاف مصالح المسلمين.

وقد عدّه البعض من الأنفال موضوعاً وحكماً[١]، والأقوى ما عرفت حسب ظهور الآية، فلا يجوز بيع أراضيه وأشجاره، بل اجارتها لمسلمٍ، كمدينة مكّة في الحجاز وبعض بلاد إيران مثل الأهواز. والتصرّف فيها راجع إلى حقوق أُخرى، كالتقدّم أو العمل كالبناء، بل نفس الأبنية، كلّ ذلك لئلّا يكون دولة بين الأغنياء منكم يتصرّفون فيه كما شاؤوا.

وحيث إنّ الحكم كان خلاف توقّع المسلمين الحاضرين في فتح القرى[٢] المنتظرين لتقسيم الفيء بينهم، وذلك مثل توقّع المحاربين لتقسيم جميع الغنيمة بين الفاتحين دون إخراج الخمس، لذا قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[٣] كقوله تعالى آخر آية الغنيمة: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللهِ...﴾[٤] كما عرفت[٥].

---

(١) المقنعة: ٢٧٥، الباب ٣٣، الكافي في الفقه: ٢٥٠، الوسيلة: ٢٠٣.

(٢) من قريظة وبني النضير. (٣) الحشر ٥٩: ٧. (٤) الأنفال ٨: ٤١.

(٥) ولا بأس أن نُشير هنا إلى أمر؛ وهو أنّك قد عرفت أنّ المعادن ممّا فيها الخمس سواءً كانت في أراضي الأنفال أو الفيء أو المملوكة الشخصيّة، لصدق الغنيمة، وأمّا في غير الشخصيّة فيصرف جميعها في المصارف تحت إشراف وليّ المسلمين كأصل استخراجها، إذ لابدّ وأن يكون بولايته وإجازته فيها وفي خمسها، ولا فرق بين سهامها الستّة، ثلاثتها الأُولى المعبّر عنها بسهم الإمام عليه السلام والأخيرة بسهم السادات.

وممّا يرشد إلى ضرورة ذلك ـ بعد أدلّتها ـ النظر إلى حجم معدن واحد إذا كان بيد المسلمين، وهو أساس اقتصادهم، وقطب رحى صنايعهم، بل إنّه أنفذ عامل في إدارة دوائر المعامل العظيمة والصنائع العصريّة العالميّة، فهو أقوى سلاح بيد المسلمين، كما أثبته دور النفط ومشتقّاته. وأنت تعلم أنّ ثلثي مجموع المعادن الكثيرة المختلفة اليوم هي تحت تصرّف المسلمين وفي أقطارهم، صانهم الله تعالى وعواصمهم عن الحدثان، وقوّاهم حتّى يُرهبوا عدوّهم و عدوّ الله وأعلى الله كلمته الحقّة. ←

نتيجة البحث

ألف ـ يجب الخمس في خمسة أشياء:

١ ـ غنائم دار الحرب.

٢ ـ ما يستخرج بالغوص.

←وإليك فهرساً إجماليّاً ننقله عن جريدة كيهان (بتاريخ ١٣٥٢/١٠/١٩ هـ. ش، برقم ٩١٥٥) عن البترول:

البلد	النفوس	كمية الانتاج في السنة
الكويت	٢/٧٦٠/٠٠٠	١٥ مليون طن
العراق	٩/٧٥٠/٠٠٠	٧٠ مليون طن
سوريا	٦/٧٩٥/٠٠٠	٥ ملايين طن
البحرين	٢٢٥/٠٠٠	٣/٥ مليون طن
دبي	٧٠/٠٠٠	٧/٥ مليون طن
أبو ظبي	٦٤/٢٣٥	٥٠ مليون طن
قطر	٢/٤١٣/٠٠٠	٢٤ مليون طن
السعوديّة	٢/٧٥٠/٠٠٠	٧٠ مليون طن
مصر	١٧/١٣٠/٠٠٠	٦١ مليون طن
ليبيا	٢/٠١٠/٠٠٠	٥٢ مليون طن
الجزائر	١٤/٢٧٠/٠٠٠	٥٢ مليون طن

انتهى ما عن الجريدة.

أضف إليها إيران، وباكستان، وتركيا وغيرها من البلاد الإسلاميّة الآسيويّة والأفريقيّة، وأضف البترول إلى غيره من المعادن الأُخرى لاسيّما أغلاها وأندرها وهو «اليورانيوم».

أفيمكن إباحة تلك الأموال أو خمسها وسائر الأنفال للناس، فيتصرّف فيها مَن شاء وبأيّ وجه حتّى ينتهي إلى التغالب والتكالب ويكون دولة بين الأغنياء، أو عدم الاهتمام بتلك المسائل زمن الغيبة ليساوي سقوط الإسلام عملاً، أعاذنا الله منه، وحاشاك أن تحتمل ذلك، فكيف الحكم فيها إلّا أن يجب فيها إشراف وليّ المسلمين قطعاً.

ومقتضى الجمع بين روايات التحليل نفياً وإثباتاً مطلقاً أو في الجملة تحليل السبايا طيباً لمولدهم لا مطلقاً في زمن الحضور، كما فصّلنا البحث في رسالتنا في باب الخمس.

٣ ـ المعادن.

٤ ـ الكنز.

٥ ـ ربح التجارة وما يلحق به من الإرث غير المحتسب وغيره[١].

ب ـ الخمس في المذكورات بعد إخراج المؤونة؛ لعدم صدق الغنيمة قبله، كما في اليسير من المعدن والغوص، وفيهما نصاب، كما في السنّة الشريفة؛ والعناوين العرفيّة كلّما صدق يجب فيه الخمس.

ج ـ لا خمس في المهور والهدايا والإرث المحتسب؛ لعدم صدق الغنيمة دون غيره المحتسب للصدق.

د ـ نصف الخمس سهم الإمام عليه السلام يرجع إلى رسول الله، فإنّه صلى الله عليه وآله إمام أيضاً بمعنى[٢]، وبعده إلى وصيّه الإمام المعصوم عليه السلام أو إلى وكيله أو نائبه، وفي زمن الغيبة إلى من ينوب عنه من العلماء الربّانيّين الجامعين للشرائط المبحوث عنها في محلّه أو وكلائهم، ونصفه الآخر سهم السادات يرجع إليهم بيد وليّهم وبإشرافه وهو الإمام ذو القربى بعد اختياره في سهم نفسه سدس الخمس بمقتضى العطف، كما أفتى به أُستاذنا الأعظم آية الله العظمى الإمام الخميني دام ظلّه.

هـ ـ الأنفال ممّا عرفت هي الأموال العامّة الّتي لا ربّ لها ولا مالك مشخّص يملكها، فلا يجوز لأحد أن يتصرّف فيها بغير إذنٍ من الله ورسوله بوجه، فإنّها لهما، لابدّ وأن تُصرف بيد وليّه في مرضاتهما، من إعلاء كلمة الله وتثبيت

---

(١) وأمّا وجوبه في الحلال المختلط بالحرام غير المعلوم مقداره ومالكه، وكذا في الأرض إذا اشتراها ذمّي من مسلم فمستفاد من روايات الباب.

(٢) قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ...﴾ (البقرة ٢: ١٢٤).

الدين وأنّه كلّه لله.

و ـ الفيء وهو كلّ ما سلّط الله رسوله عليه لمصارف المذكور في الآية من عامّة المسلمين يُصرف فيها بإذن الوليّ ونظارته، فلا يجوز نقل أراضي الفيء بالبيع وغيره إلى مسلم، فإنّها للعموم، والتصرّفات راجعة إلى حقوق أُخرى، وأمّا الأنفال فيمكن تملّكها بإذن الوليّ الحاكم بالحقّ.

ختام البحث: إنّك بالتأمّل في الفروع وحدودها تعرف سعة الافتقار إلى السنّة المباركة لتفصيل الخصوصيّات من اختصاص الوجوب بما عرفت، وبيان الاستحباب في بعض الأموال، وحدّ النصاب في الواجب وغيرها، تتذكّر أيضاً مقالة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله من ملازمة الثقلين، وأنّ الفلاح في ظلّهما كما ذكر مراراً: «ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا ...»[1]. اللّهمّ اجعلنا من المتمسّكين بهما بحقّهما لديك وشأنهما عندك.

---

(١) الكافي ٢: ٤١٥، كفاية الأثر: ٢٢٥ ـ ٢٢٨ ح ٨٥، مختصر بصائر الدرجات: ٢٦٢ ح ٢٥٣، وفي وسائل الشيعة (٢٧: ٣٣، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ح ٩): أقول: وقد تواتر بين العامّة والخاصّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله ... الحديث.

كتاب الحجّ والعمرة

الفصل الأوّل

الحجّ والعمرة شعاران

الآيات النازلة في هذا الباب على أنواع، يشتمل كلّ منها على كلّيّات يستفاد من اجتماعها صورتا الحجّ والعمرة، وتُشير إلى أنّ خصوصيّاتهما وأحكام أجزائهما كانت معلومة من السنّة العمليّة والقوليّة، فنذكر تلك الأنواع على المراحل الطبيعيّة إن شاء الله.

النوع الأوّل: ما يدلّ على أنّ الحجّ كان من شعائر الله تعالى من قبل، أي منذ زمن إبراهيم عليه السلام حيث كان ملّة حنيفاً حين وضع البيت، وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالى:

﴿*إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً وَهُدىً لِلْعَالَمِينَ * فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً*﴾[1].

تفيد الآيات الكريمة: أنّ البيوت الّتي وضعت للناس كثيرة وهي بيوت أذِنَ الله أن ترفع ويُذكر فيها اسمه، إلّا أنّ أوّلها[2] هو الّذي وضع ببكّة ـ أي ببطن مكّة بركة

---

(١) آل عمران ٣: ٩٦ و٩٧.

(٢) أوّل البيوت زماناً أو شرفاً كما تشير إليه كلّ الروايات، ولكن الظاهر: مع قيده وهو كونه للناس...

للناس وهداية للعالمين، فيه آيات بيّنات ـ تُلفِت نظر الزائر، وتذكّر الطائف به بالله تعالى وآياته وحِكَمِه، ومن تلك الآيات مقام إبراهيم عليه السلام، وإبراهيم هو المجدّد لبناء البيت، بل هو الباني باعتبار، فإنّ الزائر إذا قام في ذلك المقام يتذكّر إبراهيم وملّته وزمن بناء البيت واسكانه ذرّيته بوادٍ غير ذي زرع. ودعاءه عليه السلام من الله تعالى أن يجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم، ويتوجّه الزائر أيضاً إلى كيفيّة بيت الله تعالى والمسجد الحرام وسائر الشعائر من الصفا والمروة، وأخيراً إلى عظمة حُكمِ الله تعالى وحِكَمِه في الحجّ ومناسكه ومأمونيّة من دخله تشريعاً ـ كما سيأتي البحث عنه إن شاء الله[1] ـ كلّ ذلك إجابة لدعاء إبراهيم عليه السلام.

الثانية: قوله تعالى: ﴿*وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ*﴾[2].

إنّ الله تعالى بوّأ وهيّأ لخليله إبراهيم (على نبيّنا وآله وعليه السلام) مكان بيته، وأنزله فيه، فأمره بالتطهير بإزالة الشرك والكفر وكلّ رجس بآثاره وعوامله عن البيت، ليطوف حوله العباد ويصلّون لله تعالى لديه بالقيام والركوع والسجود، فإنّ أصل الطواف في الجملة والصلاة بأيّ شكل وهيئة كانا من شعائر الله في كلّ شريعة، واشتهرا بملّة إبراهيم الحنيفيّة، فحجّ البيت وقصد زيارته بالطواف والصلاة لديه كان منذ زمن إبراهيم عليه السلام إلى ظهور الإسلام، وهو الدِّين الأبدي الخالد القيّم.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿*وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ*﴾[3].

---

(١) في النوع الرابع (ص ٣٣٣) من آيات الباب.

(٢) الحجّ ٢٢: ٢٦.

(٣) البقرة ٢: ١٢٥.

تذكّر الآية الكريمة وقت جعل الله تعالى الكعبة البيت الحرام، وأنّها مثابة ومرجعاً للناس يلجأون إليها للعبادة والقربة، كما جعلها مأمناً يتحصّن فيه كلّ ذي نفس، وذلك كلّه جعلاً تشريعيّاً[١]، فلكلّ متشرّع حجّ الكعبة وقصدها للعبادة، ويحرم عليه إيذاء الغير فيها، وقطرها الحرم، وكلّ ما ينافي شأنها التشريعي حرام، كما فُصّل في المفصّلات.

كما تذكر الآية اتّخاذ مقام إبراهيم مصلّى من الّذين كانوا يردون إلى البيت بعد جعل ذلك تشريعاً من الله تعالى، أو باتّخاذهم ذلك؛ عملاً لرجحان فيه. قرئ بصيغة الماضي مؤيّداً بسابقة ولاحقة في عهدنا أو بصيغة الأمر.

كما تذكر وقت ما عهد الله تعالى إلى خليله إبراهيم عليه السلام وأمره أن يطهّر بيته للطائفين العابدين الركّع السجود المصلّين المتقرّبين إليه بالعكوف عليها وفيها.

والإنصاف أنّ ملاحظة الآية مع لاحقتها ترشد إلى أنّ ذلك كلّه إجابة لدعوة خليل الرحمٰن إبراهيم عليه السلام؛ حيث يقول: ﴿*رَبِّ اجْعَلْ هٰذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ...*﴾، وإن خصّص الخليل دعاءه الثاني ﴿*مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ*﴾ وقد أجابه الله تعالى مطلقاً فقال: ﴿*قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ*﴾[٢] وكذلك إجابة لدعائه عليه السلام عند إسكانه ذرّيّته بوادٍ غير ذي زرع عند بيت الله الحرام ليقيموا الصلاة بطلبه فقال: ﴿*فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ*﴾[٣].

فقد جعل الله تعالى البيت الحرام ملجأً ومثابةً للناس يهوون إليه، وجعل مكّة

---

(١) وإن كان الجعل الثاني ـ أي جعل البيت مثابة ومختلفاً للناس ـ لا يخلو عن تكوين أيضاً في نظام الكلّ.

(٢) البقرة ٢: ١٢٦.

(٣) إبراهيم ١٤: ٣٧.

بلداً آمناً يأمن فيه كلّ ذي نفس، ورَزَقَ أهله من الثمرات.

إلّا أنّه تعالى أمر خليله عليه السلام بتطهير البيت من كلّ لوث ينافي عبادة الله تعالى فيه ومن الأوثان والأرجاس، للطائفين والعاكفين والركّع السجود تقدمة للإجابة، لئلّا يضلّ الناس عند هويهم إليها وعكوفهم لديها بمشاهدة الأصنام ومزاولة الأرجاس.

والحاصل: أنّ الآية تشير إلى أنّ البيت كان معبداً ومثابة يحجّ الناس إليه للعبادة بالطواف والصلاة والعكوف بعد دعائه عليه السلام وكان عليه تطهيرها لهم، فهي الآن كذلك، لابدّ وأن يكون مثابة، وعلى عباد الرحمن تطهيرها من كلّ لوث وتهيئتها للعباد، وإلّا لم يكن لنقل تلك الأحكام في الأزمنة الخالية دليلٌ وحكمة.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿*وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِناً وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ ... رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلاَةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ*﴾[1].

صراحة الآية المباركة: أنّ خليل الرحمٰن عليه السلام دعا ربّه ضمن أدعيته أن يجعل الله تعالى البلد آمناً، وأن يجعل أفئدة من الناس تهوي إلى ذرّيته الّتي أسكنهم بواد غير ذي زرع عند بيت الله المحرّم لإقامة الصلاة، ودعا أن يرزقهم من الثمرات.

والبلد هو الّذي فيه بيت الله مكّة، وقد أتى إبراهيم عليه السلام بذرّيته لديه، ودعا ربّه فاستجاب الله تعالى دعاءه في تهوية قلوب الناس إليهم ورزقهم من الثمرات، فإقامة الصلاة وحجّ البيت وزيارته كان من ملّة إبراهيم من قبل ومن قِبل دعائه عليه السلام.

---

(١) إبراهيم ١٤: ٣٥ ـ ٣٧.

الحج والعمرة قيام للناس

الخامسة: قوله تعالى: ﴿*جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ*﴾[١].

الآية تنادي بأنّ الله تعالى جعل الكعبة الّتي تتّصف بأنّها هي البيت الحرام، فيجب احترامه وحفظ حرمته، كذكر الله تعالى فيه ودعائه والصلاة له، وهي أوّل بيت وُضع للناس، جعلَهُ قياماً لهم[٢] ببطن مكّة، فلابدّ لهم من القيام بشأنه وإقامته، وذلك بزيارته بأطرافه أي طوافه واستقباله في الصلاة والذبح بدليله حتّى تكون قياماً لهم، أي ممّا يقوم به أمرهم.

وعندنا أنّ معنى كون البيت قياماً للناس هو أنّه نقطة عطف لمجتمعهم، ومركز توجيه جامعتهم، وإنّ الهدف الواحد بروحه ومعناه، الّذي يهدف له كلّ مسلم في شتات أعماله الفرديّة والجماعيّة ـ أي في عباداته ومناسكه هو الله تعالى ـ وهذا هو بيته المبارك، والمجتمع حيّ وسعيد ما دام أفراده متّحدين وقواهم متّحدة، لا كالميّت المتعفّن تنهشه الكلاب بتفرّقهم وتشتّتهم أعاذنا الله من ذلك.

فهذا هو البيت بما عرفت له من المزايا؛ منها أنّه يجتذب الناس ويجمعهم بمعناه وروحه، وصاحبه هو الله تعالى، فهو قيام لهم يمسكهم ويحفظهم كما هو ظاهر.

وكيف كان، فإنّه ينبغي الاهتمام بالبيت وحفظه ليحفظ ما يجب فيه، ويجب

---

(١) المائدة ٥: ٩٧.

(٢) البيت الحرام بيان، والقيام مفعول ثان. أو القيام بياناً والبيت مفعول ثان من غير فرق، بل القيام مفعول ثانٍ والبيت بدل أو بيان.

ذلك على الناس كفاية، وفي كلّ ملّة، وفي كلّ زمن إلى أن يسلم الناس؛ لئلّا ينهدم مظهر الوحدة والصفاء، ومسلخ التنكّر ومسلب التكثّر والخلاف[١]، فيجب على كلّ من استطاع ذلك حتّى أنّه لو لم يكن ثمّة مستطيع قادر، وَجَبَ على الحاكم الإلهي القيام به ولو بإيفاد جمع لذلك من بيت المال[٢].

كما جعل الله حرمةً للشهر الحرام وجعل الهدْي من إبل أو غنم، والقلائد أيضاً بتقليد الهدي ليُعْلَم أنّه للقربى، والله يعلم ما في تلك المناسك من مصالح وحِكَم، فإنّه يعلم ما في السماوات والأرض وهو بكلّ شيءٍ عليم.

الصدّ عن الحجّ والعمرة

السادسة: قوله تعالى: ﴿*إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ*﴾[٣].

الآية، وإن كانت بصدد بيان حكم الّذين يصدّون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام والعبادة فيه ولاسيّما الّذين يريدون الصدّ عن سبيله في نفس المسجد بشرك وإلحاد ـ أي بعبادة الأصنام ـ والنهي عن الصلاة فيها فلهم عذابٌ أليم، إلّا أنّها تفيد أنّ المسجد الحرام جُعل للناس، وهم فيه سواء، وأنّ القيام به ـ أي حفظ

---

(١) ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ﴾ (الحجّ ٢٢: ٤٠).

(٢) ففي رواية عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لو عطّل الناس الحجّ لوجب على الإمام أن يجبرهم على الحجّ، إن شاؤوا وإن أبوا، فإنّ هذا البيت وضع للحجّ». وفي الأُخرى: «فإن لم يكن لهم أموال أنفق عليهم من بيت مال المسلمين» (وسائل الشيعة ١١: ٢٣ ـ ٢٤، الباب ٥ من أبواب وجوب الحجّ ح ١ و٢).

(٣) الحجّ ٢٢: ٢٥.

شؤونه على الإطلاق ـ من أعظم السُّبل إلى الله من غير فرق بين العاكف فيه من أهل البلد الطيّب أو البادي عنه من أهالي سائر البلاد، فيجب على عباد الله القيام به وحفظ حرمته بما يناسبه من ذكر الله تعالى والطواف فيه، وإقامة الصلاة فيه من غير اختصاص بشريعة دون أُخرى أو قوم دون قوم أو جمع أو فرد دون غيرهم.

وأمّا استفادة ملكيّة الناس على السواء من بلدة مكّة، وعدم جواز بيع أراضيه ودُوره من إطلاق مسجد الحرام عليه، والحكم بأنّ ذلك مستفاد من الآية الكريمة، فبعيدٌ جدّاً، وإن كان الأمر كذلك في كلّ مفتوح عنوة بدليله في محلّه.

فإنّ ظاهر الآية مساواة الناس بالنسبة إلى المسجد الحرام من جهة العبادة واحترامه وطواف البيت الواقعة فيه وإقامة الصلاة في مقام إبراهيم وغيره والعكوف فيه وحفظ طهارته، أمّا حمله على إرادة بلد مكّة بما أنّ في آية الإسراء قد أخبر عن سفر الرسول صلى الله عليه وآله من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، مع أنّه كان من بيت خديجة أو أُمّ هاني فغير تامّ، كما لا يخفى.

الفصل الثاني
وجوب الحجّ

النوع الثاني: ما يدلّ على أصل وجوب الحجّ ومحبوبيّته بطبعه في الإسلام، وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*يَسْئَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقىٰ وَ أْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ*﴾[1].

الآية المباركة تدلّ على أنّ في الإسلام حجّاً له وقت معيّن في شهرٍ معلوم، أو أنّه شهر معيّن بين أشهر السنة، فإنّها مواقيت للناس في معاشراتهم ومعاملاتهم، بل في مجاهداتهم، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿*الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ*﴾[2]، وفي عباداتهم كما يصرّح به قوله تعالى: ﴿*... كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ...*﴾[3] إلى قوله تعالى: ﴿*شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ... فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ...*﴾[4]، ووقت الحجّ في شهر هو آخر الشهور، وهو شهر ذي الحجّة،

(١) البقرة ٢: ١٨٩.
(٢) البقرة ٢: ١٩٤.
(٣) البقرة ٢: ١٨٣.
(٤) البقرة ٢: ١٨٥.

وشهر محرّم شهر تبدأ به السنة الهجريّة، فالآية الكريمة تُشير إلى أنّ الأهلّة تعيّن ميقات الحجّ والصيام وغير ذلك من الأزمنة للعبادات، وتلك حدود الله للناس.

الثانية: قوله تعالى: ﴿... *وَ للهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ*﴾[١].

توجب الآية بصراحة قصد بيت الله تعالى وزيارته على المسلمين لا بصورة مطلقة، بل من استطاع منهم إليه سبيلاً سواء العاكف فيه والباد، فإذا صدق على مسلم عرفاً أنّه مستطيع وقادر على أن يقصد البيت ويذهب إليه زائراً من ناحية المال والبدن والطريق، وَجَبَ عليه ذلك. ومن المعلوم دخْل التحفّظ على ما يموّن به نفسه وعائلته في صدق الاستطاعة، حتّى لا يكون بعد الحجّ محتاجاً إلى الناس، وليس ذلك من جهة استلزام ترك واجب آخر من كفالة العائلة، بل لعدم صدق الاستطاعة عرفاً ولو كان هناك متبرّع لعائلته.

ثمّ إنّ حجّ البيت وزيارته لا يصدق إلّا بعد طوافه وزيارته بأطرافه، وإلّا فقد قصد طرفاً منه دون البيت على الإطلاق، وذلك فرض على المؤمنين، ومن كفر فلن يضرّ الله في شيء وأنّ الله غنيٌّ عن العالمين.

وما ذكر من أنّ اللسان هذا آكد من الأمر وأدلّ على الوجوب من ناحية ذكر الجملة الاسميّة، وبشكل بيان حقّ الله والتعميم أوّلاً ثمّ التخصيص، وأنّ من كفر وأنكر فالله تعالى غنيٌّ عن العالمين لا عن المنكر الكافر فقط، لا يخلو من وجه[٢].

وليس للاستطاعة حقيقة شرعيّة، بل لابدّ من صدق العرف العامّ أو المتشرّعة من جهة المال والبدن وتخلّي السرب ومؤونة العائلة طول السفر وبقاء شغله على ما كان، والشرائط المختلفة الناشئة من أجواء الزمان والمكان مثل قوانين الحكّام

---

(١) آل عمران ٣: ٩٧.

(٢) كما تراه في كنز العرفان ١: ٢٨٠ ـ ٢٨١.

في المبدأ والمقصد، كما في زماننا هذا من لزوم ثبت الاسم ورعاية التقدّم والترتيب وتعيين السهام والأرقام لكلّ بلدٍ إسلامي من حكّام الحجاز وما يترتّب على التخلّف عن تلك الشرائط في كلّ من البلاد.

وما ذكر في رواية حفص الكناسي، إشارة إلى بعض المصاديق من غير دلالة على الحصر. «فقد سئل من أبي عبد الله عليه السلام عن الآية ما يعني بذلك؟ قال: مَن كان صحيحاً في بدنه، مخلّى سربه، له زاد وراحلة، فهو ممّن يستطيع الحجّ...»[١].

ولا يشترط الملكيّة في المال والزاد، بل يكفي إمكان الانتفاع، كما لو وُهِب له ذلك أو تمكّن من تأمينه في السفر حتّى من قبول شغل مناسب لشأنه في القافلة إلى تبيين المسائل وإرشاد الحجّاج، كما في زماننا من لزوم حضور طبيب وعالم وطابخ وسائق وغيرهم في كلّ عدّة معيّنة، فالتفت.

وظاهر الآية بنفسها أنّ الوجوب هذا على الفور، وأنّ من صدق عليه أنّه مستطيع يجب عليه الحجّ وقصد البيت فوراً.

ويؤيّد ذلك روايات الباب بلسان أنّ «من سوّف الحجّ فقد ترك شريعةً من شرائع الإسلام»[٢]، أو «ممّن يحشره الله يوم القيامة أعمى»[٣]، أو يُقال له «مُت إن شئت يهوديّاً أو نصرانيّاً»[٤].

والظاهر أنّ معنى تلك الألسنة الثلاثة واحد؛ فإنّ المراد من الشرائع هي الّتي كانت جارية من زمن إبراهيم الحنيف وفي شريعة موسى الكليم وعيسى روح الله

---

(١) وسائل الشيعة ١١: ٣٤، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ ح ٤.
(٢) وسائل الشيعة ١١: ٢٥ و٢٦ و٢٧، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ ح ١ و٤ و٦.
(٣) المصدر السابق: ٢٧، ح ٧.
(٤) وسائل الشيعة ١١: ٢٩ ـ ٣٠ و٣١ ـ ٣٢، الباب ٧ من أبواب وجوب الحجّ ح ١ و٣ و٥.

إلى محمّد خاتم النبيّين عليه وعليهم الصلاة والسلام.

ومعنى «مُت إن شئت يهوديّاً أو نصرانيّاً» أنّه بعد ترك فريضة الإسلام فقد ترك كونه مسلماً مع أنّه موحِّد فهو يهوديّ أو نصرانيّ من الشرائع الإلهيّة، وحيث أعرض عن ذكر الله ولم يرَ طريق الحقّ فهو ممّن قال الله فيه: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾، فتأمّل.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾[١].

إنّ الله تعالى قد أمر رسوله صلى الله عليه وآله أن ينادي في الناس بالحجّ، وأن يأمرهم حتّى يأتونه رجالاً وركباناً ولو على ضامر الناقة المهزولة من قريب أو بعيد، ومن كلّ ناحية غريبة وفجٍّ عميق[٢].

وقد امتثل رسول الله صلى الله عليه وآله أمر ربّه في حجّة الوداع، فأتمّ مناسك الحجّ بإعلان خصوصيّاته قولاً وعملاً، كما في رواية معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أقام بالمدينة عشر سنين لم يحجّ، ثمّ أنزل الله تعالى عليه ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾، فأمر المؤذّنين أن يؤذّنوا بأعلى صوتهم بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله يحجّ من عامه هذا، فعلم به من حضر في المدينة وأهل العوالي والأعراب، واجتمعوا لحجّ رسول الله صلى الله عليه وآله، وإنّما كانوا تابعين ينتظرون ما يؤمرون ويتبعونه أو يصنع شيئاً فيصنعونه، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله في أربعٍ بقين من ذي القعدة...» الحديث[٣]، وختم ذلك بما يتعلّق بمسألة الولاية، وقد بلّغها

---

(١) الحجّ ٢٢: ٢٧.
(٢) كما في التبيان ٩: ٨٨، ذيل الآية ٢٧ من سورة الحجّ.
(٣) وسائل الشيعة ١١: ٢١٣، الباب ٢ من أبواب أقسام الحجّ ح ٤.

المسلمين بعد ما أُنزلت عليه آيتها، ومن قبل كان يستأثر أنسب المجالات وأحسن الحالات حفاظاً على دين الله، فعصمه الله تعالى من الناس ـ على ما فُصّل في محلّه في تفسير آية الإكمال (أي إكمال الدين وإتمام النعمة) المبحوث عنها في آخر الآية الإبلاغ والولاية[١].

وعندنا أنّ إطلاق الأمر في الآية يعطي وجوب الإيذان وإعلان الحجّ في كلّ سنة لتهيّؤ الناس وتقديمهم مقدّمات الأمر كلّ من استطاع، وذلك على ولاة الأمر وموظّفي الشرع.

وقيل[٢]: إنّ المخاطب هو إبراهيم على نبيّنا وآله وعليه السلام عطفاً على النهي، والأمر في الآية السابقة أن لا تشرك بالله وطهّر بيتي للطائفين والقائمين والركّع السجود، ويشير إلى ذلك روايات الباب، وقد روى عقبة بن بشير، عن أحدهما عليهما السلام قال: «إنّ الله عزّ وجلّ أمرَ إبراهيم عليه السلام ببناء الكعبة وأن يرفع قواعدها ويُري الناس مناسكهم، فبنى إبراهيم وإسماعيل البيت كلّ يوم سافاً حتّى انتهى إلى موضع الحجر الأسود. قال أبو جعفر عليه السلام: فنادى أبو قبيس إبراهيم عليه السلام: أنّ لك عندي وديعة، فأعطاه الحجر فوضعه موضعه، ثمّ إنّ إبراهيم عليه السلام أذّن في الناس بالحجّ، فقال: أيُّها الناس، إنّي إبراهيم خليل الله، إنّ الله يأمركم أن تحجّوا هذا البيت فحجّوه، فأجابه من يحجّ إلى يوم القيامة، وكان أوّل مَن أجابه من أهل

---

(١) وقد أشبعنا الكلام حولها في رسالتنا: «بحث جمعي حول مسألة الولاية»، وقد طبع أخيراً بإشراف آية الله التسخيري من ناحية مجمع أهل البيت عليهم السلام.

(٢) تفسير القمّي ٢: ٨٣ ، ذيل الآية ٢٧ من سورة الحجّ، ومجمع البيان ٧: ٨٠، ذيل الآية ٢٧ من سورة الحجّ، عن عليّ وابن عبّاس، وفقه القرآن ١: ٢٧٠، والتفسير الأصفى ٣: ٢٧٣، عن الكافي (٤: ٢٠٦ ح ٦) والعلل (٢: ٤١٩ ح ١).

اليمن، قال: وحجّ إبراهيم عليه السلام هو وأهله وولده»[١].

وروى عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لمّا أُمر إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ببناء البيت وتمّ بناؤه قعد إبراهيم على ركن، ثمّ نادى: هلُمّ الحجّ، فلو نادى: هلمّوا إلى الحجّ لم يحجّ، إلّا من كان يومئذٍ إنسيّاً مخلوقاً، ولكنّه نادى: هلمّ الحجّ، فلبّى الناس في أصلاب الرجال: لبّيك داعي الله عزّ وجلّ، لبّيك داعي الله، فمن لبّى عشراً يحجّ عشراً، ومن لبّى خمساً يحجّ خمساً، ومن لبّى أكثر من ذلك فبعدد ذلك، ومن لبّى واحداً حجّ واحداً، ومن لم يلبّ لم يحجّ»[٢]

ومرسلة غالب بن عثمان، عن رجل من أصحابنا، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ الله لمّا أمر إبراهيم ينادي في الناس بالحجّ، قام على مقام فارتفع به حتّى صار بإزاء أبي قبيس، فنادى في الناس بالحجّ، فأسمع مَن في أصلاب الرجال وأرحام النساء إلى أن تقوم الساعة[٣].

فقه الروايات ظاهر من أنّ إبراهيم بعد بنائه البيت ورفعه القواعد مع إسماعيل أذّن في الناس ونادى عن ارتفاع بأعلى صوته، ودعاهم إلى الحجّ بحيث أسمع كلّ مَن يحجّ إلى يوم القيامة ممّن في أصلاب الرجال وأرحام النساء، وهم لبّوا من ذلك النداء ويحجّوا بعد، ولم يلبّ في المقام من لم يحجّ طول عمره.

فإنّه من الواضح: أنّ النداء والأذان هذا والإسماع والاستماع من الّذين لم يكونوا موجودين وقتئذٍ ويحجّون إلى يوم القيامة، كان من قبيل إجابة الناس وتلبيتهم؛ لقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ والصوت هذا صوت نظام الخلقة،

---

(١) الكافي ٤: ٢٠٥ ح ٤.

(٢) وسائل الشيعة ١١: ١٠، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ ح ٩.

(٣) المصدر السابق: ١٤ ـ ١٥ ح ١٩.

والنداء نداء نبيّ الله لجميع عباد الله طيلة الدهور والأزمان، واستماع المؤمنين سؤال ربّهم أو نداء نبيّ الربّ وخليله ولم يكن الاستماع بالآذان حينئذٍ، بل استماعٌ بالقلب والروح، والحياة عند ما يوجدون ويعقلون ويتوجّهون إلى تكليف ربّهم، ويلبّون ويحجّون ويطيعون الله تعالى.

وصوت الخلقة والطبيعة ونداء الوجود ونظام الإيجاد ممّا يمكن استماعه لكلّ أحد في كلّ آن إذا استمع.

وهذا هو صوت تسبيح كلّ موجود من السماوات والأرض وما بينهما، فإنّهم يسبّحون بحمد ربّهم بلسان وجودهم وتحقّقهم وحياتهم الربطيّة التبعيّة لوجود الواجب القادر المتعال.

هذا هو الصوت الّذي ينادي كلّ يوم: لدوا للموت وابنوا للخراب[1].

ونداء إبراهيم عليه السلام مَن في أصلاب الرجال وأرحام النساء كان من هذا القبيل، وقد وجّه بعالم الذرّ، كما فصّل في محلّه.

وليُعلم أنّ ما ذكره بعض المفسّرين من أنّ إسماع إبراهيم مَن في أصلاب الرجال وأرحام النساء إلى يوم القيامة واستماعهم كان كاستماع سليمان النبيّ عليه السلام صوت النملة[2] عند ما قالت: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً...﴾[3]، غير تامّ؛ فإنّ النملة كانت قد تكلّمت بلسانها الخاصّ وبصوتٍ مخصوص وسليمان قد استمع

---

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٣، حكم أمير المؤمنين عليه السلام الرقم ١٣٢، وانظر البحار ١٤: ٩٦، في قصّة سليمان عليه السلام. وقال الشاعر:

لدوا للموت وابنوا للخراب وكلّكم يصير إلى ذهاب

(٢) انظر مجمع البيان ٧: ٨٠ ـ ٨١، ذيل الآية ٢٧ من سورة الحجّ، عن جمهور المفسّرين.

(٣) النمل ٢٧: ١٨ و١٩.

بأُذنه وقد أُوتي منطق الطير وما لم يؤت أحداً من العالمين[١].

وكان ذلك من الإسماع والاستماع المتعارف ممّا في كلّ صوت يستمعه الإنسان بأُذنه مباشرةً أو بالأجهزة الإذاعيّة. وذلك كما استمع موسى كليم الله قول ربّه: ﴿يَامُوسَىٰ * إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً * وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾[٢]. فإنّ قول الربّ وإن كان بإيجاد الصوت في الوادي، ولكن استمع موسى بأُذنه من كلّ جانب، فلا تغفل.

وكيف كان فالأقرب ما ذكرناه من أنّ المخاطب هو رسول الله صلى الله عليه وآله بنفسه الشريفة، كما عرفت من رواية معاوية بن عمّار، ويساعد ذلك ظهور باقي الآية ﴿يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾. ولا يبعد قبول القولين على مبنى جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى، فالأمر بالأذان خطابٌ إلى إبراهيم حكايةً عمّا وقع في زمانه، وخطاب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أمراً وتكليفاً، ولا منافاة.

---

(١) قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ (النمل ٢٧: ١٦).

(٢) طه ٢٠: ١١ ـ ١٣.

الفصل الثالث

مناسك الحجّ

النوع الثالث: ما يدلّ على مناسك الحجّ وما يجب عند حجّ البيت وزيارته، وكيف يؤدّى ذلك الشعار العظيم في الإسلام، وعلى أيّ وجه وبأيّة كيفيّة تكون، وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ * ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ * ذٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ...*﴾[1].

سياق الآية المباركة والآية الّتي قبلها ـ الآمرة بإعلان الحجّ حتّى يأتوا من كلّ فجٍّ عميق ـ هو أنّ الحاجّ والقاصد لبيت الله عليه الهدْيُ والبُدن وأن يذكر الله تعالى في أيّامٍ معدودات معلومات على ما رزقه الله من بهيمة الأنعام، فلا يذبح النَعَم إلّا في تلك الأيّام ـ أي في يوم النحر، وهو عيد الأضحى ـ العاشر من ذي الحجّة

(١) الحجّ ٢٢: ٢٨ ـ ٣٠.

وثلاثة أيّام بعده مع ذكر اسم الله عليه، كما فسّرتها السنّة المباركة، ولا يبعد أن يكون المراد من ذكر الله تعالى ذكره في أيّام التشريق أو مطلق ذكره الّذي يترتّب على شرائط الإنسان في تلك الأجواء، فإنّ وجوب الذكر عند النحر والذبح لا يختصّ بهما في منى، بل في كلّ زمان ومكان؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللهِ عَلَيْهِ﴾[1]، وقوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللهِ عَلَيْهِ﴾[2]؛ وذلك من الواضحات لدى المسلمين سيّما أصحابنا الإماميّة، وليست الجملة أمريّة ليكون واجباً، بل يكون ندباً كما لا يخفى، وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا ٱللهَ فِى أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[3]. وله أن يأكل منه ويُطعم البائس الفقير؛ حملاً للأمر على الاستحباب، وبعد ذلك عليه قضاء التفث[4] ـ أي حلق الرأس أو تقليم الأظافر ـ ليخرج عن إحرامه، وعليه الوفاء بنذره الّذي عقده خلال الأيّام الّتي قضاها والأعمال الّتي أدّاها وحتّى النذور وأخويه اللاتي تعهّد من قبل أو إذا وفّقه الله للتشرّف، فعليه الوفاء لشرف الزمان والمكان، كما عليه طواف البيت العتيق وهو الكعبة، فالذبح مع ذكر اسم الله تعالى عليه، والأكل والإطعام منه، ثمّ قضاء التفث، وطواف الكعبة واجب على الترتيب في الجملة، ومن المعلوم أنّ الطواف هذا للزيارة؛ لأنّه واقع بعد التحليل.

وإطلاق العتيق لِقِدَمِه زائداً على ما يُتصوّر أوّلاً، كما تراه في خبر معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لمّا أفاض آدم من منى تلقّته الملائكة، فقالت: يا آدم! برّ حجّك، أمّا إنّا قد حججنا هذا البيت قبل أن تحجّه بألفي عام»[5].

---

(١) الأنعام ٦: ١٢١. (٢) الأنعام ٦: ١١٨. (٣) البقرة ٢: ٢٠٣.

(٤) أصل التفث: وسخ الظفر وغير ذلك ممّا شأنه أنْ يزال عن البدن (مفردات الراغب: ٧٣، مادّة «تفث»).

(٥) وسائل الشيعة ١١: ٩، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ ح ٦.

وخبر يونس، عن أبي عبدالله عليه السلام... في حديث إلى قوله: «خلقه الله قبل دحو الأرض بألفي عام[١] وغيرها».

ولكونه أوّل بيتٍ وضع للناس.

وإن احتمل أنّ إطلاق ذلك لكونه مُعتقاً عن شرار الأعداء، كما تشير إليه سورة الفيل أو عن الطوفان كما أُشير إليه في كنز العرفان[٢].

وليشهد المسلمون منافع لهم كثيرة ظاهرة وباطنة، ولعلّ منها الوصول إلى الوحدة الإسلاميّة وروح الأُخوّة وترابط الأُمم والمجتمعات الإسلاميّة، وذلك لتقوية الأُسس وإعلاء القوى، وجعلها صفّاً واحداً لتدمير الشرك والكفر بعد معرفة روح الأمر وعظمة الإسلام ونفوذه المعنوي والاتّكاء على مركز الخلقة ومبدأ الحياة، وهو الخالق تعالى، وذلك هو الحجر الأساس لكلّ توفيق فرديّ واجماعي، والانتفاع من كلّ منفعة دنيويّة أو أُخرويّة، ولعلّ ذلك هو معنى كون البيت الحرام قياماً للناس وحقيقة كونه مثابة[٣]، وقد جعله الله تعالى كذلك، فلا تختصّ المنفعة بالثواب والتجارة وإطلاقها يشمل امتثال الأمر والخلاص من العقاب مع ثواب كثير، وما ذكرناه من الوحدة يكون زائداً على التجارات القهريّة والاختياريّة من تأمين لوازم الحياة في تلك الأيّام وشراء الهدايا لمن خلفه.

ألا ترى ما في العلل وعيون الأخبار، عن الرضا عليه السلام قال: «إنّما أُمروا بالحجّ لعلّة الوفادة إلى الله عزّ وجلّ وطلب الزيادة، والخروج من كلّ ما اقترف العبد تائباً

---

(١) المصدر السابق: ١٠ ـ ١١ ح ١٠، وفيه: عن عيسى بن يونس.

(٢) كنز العرفان ١: ٢٧٤.

(٣) قال الأُستاذ في الميزان (١٤: ٣٧٠، ذيل الآية ٢٨ من سورة الحجّ): لا وسيلة إلى حلّ مشكلات الحياة كالتعاضد، ولا سبيل إلى التعاضد كالتفاهم، ولا تفاهم كتفاهم الدِّين.

ممّا مضى، مستأنفاً لما يستقبل، مع ما فيه من إخراج الأموال وتعب الأبدان والاشتغال عن الأهل والولد وحظر النفس عن اللذّات، شاخصاً في الحرّ والبرد، ثابتاً على ذلك دائماً، مع الخضوع والاستكانة والتذلّل، مع ما في ذلك لجميع الخلق من المنافع لجميع من في شرق الأرض وغربها، ومن في البرّ والبحر ممّن يحجّ وممّن لم يحجّ، من بين تاجرٍ وجالبٍ وبائعٍ ومشترٍ وكاسب مسكين ومكارٍ وفقير، وقضاء حوائج أهل الأطراف في المواضع الممكن لهم الاجتماع فيه، مع ما فيه من التفقّه ونقل أخبار الأئمّة عليهم السلام إلى كلّ صقع وناحية، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[١]، و﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾[٢]».[٣]

ثمّ إنّ تعظيم حُرمات الله ليس إلّا رعاية شؤونها وهي جمع الحرمة، والحرمة ما لا يحلّ هتكه، فيحتمل انطباقها على جميع التكاليف مطلقاً أو ما في الحجّ من الواجبات والمحرّمات، فتدلّ الآية على وجوب العمل بها تأكيداً على مفاد أدلّتها.

إلّا أن يُقال: إنّ ترك التكليف لا يطلق عليه هتكه؛ فإنّ العصيان غير هتك الأحكام، فإنّه لا يُطلق إلّا على عدم رعاية شأن شخصٍ أو مكانٍ أو زمان مثل القرآن والكعبة أو النبيّ والإمام، ومن يجب احترامه، أو ما يجب كذلك فينطبق على بيت الله الحرام، والمسجد الحرام، والمشعر الحرام، والشهر الحرام؛ فإنّه يحرم هتك حرمتها[٤].

---

(١) التوبة ٩: ١٢٢.
(٢) الحجّ ٢٢: ٢٨.
(٣) علل الشرائع: ٢٧٣ الباب ٢٨٢ ح ٩، وعيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١١٩ الباب ٣٤ ح ١، وعنهما وسائل الشيعة ١١: ١٢ ـ ١٣، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ ح ١٥.
(٤) الآيات الّتي ذكرت فيها تلك الحرمات: ←

ويجب رعاية شؤونها، فيعمّ الأحكام الراجعة إلى كلّ منها الواجبات والمندوبات، بل قد يحرم الهتك بما لا يرجع إلى حكم من أحكامه كما لا يخفى، كما تختلف صدق التعظيم بالنسبة إلى شعائر الله الّتي عُدّ من تقوى القلوب[١].

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[٢].

الآية الكريمة تدلّ على وجوب قصد القربة في كلّ مناسك الحجّ والعمرة وأنّه لابدّ منها[٣]، ويؤتى بهما مع الإتمام للّه تعالى[٤]، كما تشير الآية المباركة إلى

---

١ ـ ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ...﴾ (المائدة ٥: ٩٧).
٢ ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ...﴾ (الحجّ ٢٢: ٢٥).
٣ ـ ﴿... فَاذْكُرُوا ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ...﴾ (البقرة ٢: ١٩٨).
٤ ـ ﴿... لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ...﴾ (المائدة ٥: ٢).

(١) ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ (الحجّ ٢٢: ٣٣).
(٢) البقرة ٢: ١٩٦.
(٣) وقد صرّح بذلك رواية خارجة عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «الحجّ حجّان: حجٌّ لله وحجٌّ للناس، فمَن حجّ لله كان ثوابه على الله الجنّة، ومَنْ حجّ للناس كان ثوابه على الناس يوم القيامة» وسائل الشيعة ١١: ١٠٩، الباب ٤٠ من أبواب وجوب الحجّ ح ١. وفيه: هارون بن خارجة.
(٤) وعندنا أنّ مستند البحث وثقل الكلام في الآية هو لزوم الإخلاص والقربة، دون إتمام الواجب وإتيان باقي أجزائه؛ فإنّه مستفاد من نفس دليل ايجاب المركّب الاعتباري من أفعال وأقوال.

وجوب العمرة مفردة في العمر مرّة واحدة لمَن يستطيعها دون الحجّ قضية عطفها عليه بعد الأمر هذا.

هذا، لو قلنا بأنّ الأمر بالإتمام أمرٌ بالإتيان بهما تامّين، كما عن بعض الأعلام[١]، أمّا لو قلنا بأنّ الإتمام عبارة عن إلحاق تمام الشيء بالشيء وتمامه هو الجزء الّذي إذا لحق به يصير الشيء الشيء ويترتّب عليه الأثر المتوقّع عنه، كما هو الظاهر.

وقد أجاب الإمام الصادق عليه السلام عن ذلك في مكاتبة عمر بن أُذينة قال: ... «وسألته عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ قال: يعني: بتمامهما أدائهما، واتّقاء ما يتّقي المحرم فيهما...»[٢].

فإنّ ظاهر عطف الاتّقاء على الأداء ذلك. وصرّح به الأُستاذ أيضاً في الميزان[٣]، فلا دلالة على وجوب العمرة ابتداءً، بل ولا الحجّ؛ فإنّ الأمر بالإتمام بعد الشروع غير الأمر بالإتيان تماماً فيوجب إتمام المستحبّ بحيث لا يجوز قطعه كما في الصلاة.

قال الراوندي: قوله: ﴿وَأَتِمُّوا﴾ أمرٌ بإيقاعهما تامّاً، فإنّ نسكها كثيرة، ولا يجوز أن يقضي بعضها دون بعض[٤].

← وأمّا وجوب التجديد بعد الفساد فمستفاد من الأمر الأوّل، كما أنّ لزوم الإتيان بباقي الأجزاء حتّى بعد فساد بعضها المأتي بها يحتاج إلى دليل بعد تركها، فإنّه لا رغبة في إتيان جزء لم يتّصل بالسابق ولم يؤمر به مستقلّاً. وفي مثل الحجّ وكلّ مركّب علمنا بوجوب الإتيان بالباقي بعد الفساد نستكشف عدم التركيب الارتباطي وعدم الارتباط في المركّب.

(١) تفسير جوامع الجامع ١: ١٩١، ذيل الآية ١٩٦ من سورة البقرة، وتفسير كنز الدقائق ١: ٤٥٩، وتفسير الأصفى ١: ٩٤، وتفسير الصافي ١: ٢٣١، وتفسير الميزان ٢: ٨٣.

(٢) وسائل الشيعة ١١: ٧ ـ ٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ ح ٢.

(٣) تفسير الميزان ٢: ٨٣، ذيل الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٤) فقه القرآن ١: ٢٦٣.

وقيل: من دخل في الحجّ أو العمرة على سبيل التطوّع وأحرم فإنّه يجب عليه أن يتمّه[١]، مثاله الاعتكاف، فإنّه يستحبّ للمكلّف أن يعتكف في أحد المساجد الأربعة، فإذا اعتكف فإنّه يجب عليه أن يتمّه.

وذهب إلى ذلك الكشّاف[٢] وآلاء الرحمن[٣] ونقله المحقّق الأردبيلي في الزبدة وقال: فعلى هذه التفاسير تدلّ الآية على وجوب الحجّ والعمرة ابتداءً، ولكن ظاهر الآية مع قطع النظر عن التفاسير وجوب إتمامهما بعد الشروع، وحينئذٍ لا تدلّ على وجوبهما أصالة وقبل الشروع، انتهى[٤]. والحقّ الأقرب عندنا ذلك.

ثمّ بيان حكم المتمتّع بها لاسيّما بعد ملاحظة آيات أصل الوجوب.

ثمّ تدلّ الآية المباركة على أنّ الّذي أُحصِر، ولم يتمكّن من الحضور بالمكان لمرض في بدنه أو مانع آخر، عليه إرسال الهدْي من إبل أو غنم مع المحافظة على إحرامه وعدم الخروج عنه بقضاء التفث وحلق الرأس قبل أن يبلغ الهدي محلّه.

وأمّا المصدود بأن منعه العدو أو الحاكم بأن كان المانع من الخارج فله أن يذبح هديه حينئذٍ، ويحلّ له كلّ شيء حتّى النساء.

قال الراوندي: اعلم أنّ مجموع قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[٥]. أن يقال الممنوع على ضربين: محصور ومصدود. فالمحصور: هو الذي لحقه مرض، فإن كان معه هدي فليبعث إلى منى... ويجتنب جميع ما يجتنبه المحرم إلى أن يبلغ الهدي محلّه...

وأمّا المصدود: وهو الّذي يصدّه العدوّ وقد أحرم، فإن كان معه هدي فليبعثه إلى مكّة أو إلى منى... فإن لم يقدر على ذلك ذبح هناك وأحلّ من كلّ شيء

---

(١) عدّة الأُصول ١: ١٨٩.
(٢) الكشّاف ١: ٣٤٤.
(٣) آلاء الرحمن ١: ١٦٨.
(٤) زبدة البيان: ٣٠٧.
(٥) الحجّ ٢٢: ٢٥.

من النساء وغيرها، وإن لم يكن معه هدي وجب أن يُقصّر في مكانه ويحلّ ممّا أحرم منه[١].

وقال الفاضل المقداد: عند أصحابنا الإماميّة أنّ الإحصار يختصّ بالمرض والصد بالعدوّ وما ماثله... ولمّا كان لكلّ منهما حكمٌ ليس للآخر اختصّ باسم، فإنّ حكم الممنوع بالمرض أن يبعث هديه مع أصحابه...

والممنوع من عدوّ يذبح هديه حينئذٍ، ويحلّ له كلّ شيء حتّى النساء[٢].

وقال المحقّق ﷺ: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ يدلّ على أنّه بالمرض؛ إذ البعث إنّما هو في المرض عند أصحابنا، وأمّا حكم الصد بالعدوّ عند أصحابنا والشافعي فهو الذبح موضع الصدّ كما بيّن في الفقه[٣].

ثمّ إنّ من كان مريضاً أو كان برأسه أذى يلجئه إلى الخروج عن الإحرام أو حلق الرأس فله الإحلاق وعليه الفديةُ بصيامٍ أو صدقة أو ذبح ما شاء من النَعَم تخييراً؛ كفّارة لما خرج عن الإحرام في منى، ثمّ على المعتمر المتمتّع بها مع حجّه ما تمكّن من الهدي وذبح ما تيسّر له من الأنعام في منى بعد ما أمن واستيسر له ذلك، وإن لم يجد فعليه صيام ثلاثة أيّام في الحجّ وسبعة إذا رجع إلى بلده؛ وتلك عشرة كاملة، فإنّ حجّ التمتّع على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام البادي عنه دون العاكف فيه، وفي النهاية تؤكّد الآية الكريمة أوامرها بوجوب تقوى الله تعالى ورعاية حدوده ومناسكه والعلم بأنّ متجاوزها معاقب وأنّ الله شديد العقاب.

وقد ورد في روايات الباب بعد قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ

---

(١) فقه القرآن ١: ٣١٩ ـ ٣٢٠.
(٢) كنز العرفان ١: ٢٩١.
(٣) زبدة البيان: ٣١٠.

﴿وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾: هما مفروضان[١].

وعن عمر بن أُذينة قال: «كتبت إلى أبي عبدالله عليه السلام بمسائل بعضها مع ابن بكير وبعضها مع ابن عبّاس فجاء الجواب بإملائه: سألتَ عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ـ يعني: به الحجّ والعمرة جميعاً؛ لأنّهما مفروضان ـ. وسألته عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ قال: ـ يعني بتمامهما أدائهما، واتّقاء ما يتّقي المُحرِم فيهما ـ. وسألته عن قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾ ما يعني بالحجّ الأكبر؟ فقال: الحجّ الأكبر الوقوف بعرفة ورمي الجمار، والحجّ الأصغر العمرة»[٢].

وعن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «العمرة واجبة على الخلق بمنزلة الحجّ على من استطاع؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وإنّما أُنزلت العمرة بالمدينة. قال: قلت له: فمَن تمتّع بالعمرة إلى الحجّ أيجزي ذلك عنه؟ قال: نعم»[٣].

فقه الأحاديث ظاهر، إلّا أنّ الأصحاب قد جمعوا بين تلك الروايات والّتي تدلّ على عدم وجوب العمرة المفردة، بأنّ المراد من الفرض مطلق الجعل بين الوجوب والندب، كما في: صم شهر رمضان، والستّة من شوّال. فراجع.

وعن صفوان الجمّال قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: قد عرّفتني بعملي، تأتيني المرأة أعرفها بإسلامها وحبّها إيّاكم، وولايتها لكم ليس لها محرم، قال: إذا جاءت المرأة المسلمة فاحملها، فإنّ المؤمن محرم المؤمنة، ثمّ تلا هذه الآية:

---

(١) وسائل الشيعة ١١: ٧ و٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ ح ١ و٣.
(٢) وسائل الشيعة ١١: ٧، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ ح ٢.
(٣) وسائل الشيعة ١١: ٩، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ ح ٥.

﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَولِيَاءُ بَعْضٍ﴾»[١].

وعن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام «في المرأة تريد الحجّ ليس معها محرم، هل يصلح لها الحجّ؟ فقال: نعم، إذا كانت مأمونة»[٢].

وعن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن امرأة لم تحجّ ولها زوج وأبى أن يأذن لها في الحجّ، فغاب زوجها، فهل لها أن تحجّ؟ قال: لا إطاعة له عليها في حجّة الإسلام»[٣].

وجعفر بن الحسن بن سعيد في المعتبر قال: «قال عليه السلام: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[٤].

وعن معاوية بن عمّار قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: الحجّ ثلاثة أصناف: حجّ مفرد وقران وتمتّع بالعمرة إلى الحجّ، وبها أمر رسول الله صلى الله عليه وآله والفضل فيها، ولا نأمر الناس إلّا بها»[٥].

الثالثة: قوله تعالى:

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا ٱللَّهَ عِنْدَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنْتُمْ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ ٱلضَّالِّينَ * ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُوا ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً...﴾[٦].

---

(١) وسائل الشيعة ١١: ١٥٣، الباب ٥٨ من أبواب وجوب الحجّ ح ١.
(٢) نفس المصدر السابق: ح ٢.
(٣) وسائل الشيعة ١١: ١٥٥، الباب ٥٩ من أبواب وجوب الحجّ ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ١١: ١٥٧، الباب ٥٩ من أبواب وجوب الحجّ ح ٧.
(٥) وسائل الشيعة ١١: ٢١١، الباب ١ من أبواب أقسام الحجّ ح ١.
(٦) البقرة ٢: ١٩٨ ـ ٢٠٠.

مفاد الآية المباركة أنّ الحاجّ المبتغي فضل الله، عليه الوقوف بعرفات، ثمّ الإفاضة منها إلى المشعر الحرام ذاكراً لله تعالى.

أمّا وقته فمن زوال يوم التاسع من ذي الحجّة إلى غروب الشمس، كما أنّ وقت الوقوف بمشعر المستفاد وجوبه من الآية من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من يوم العاشر على ما في روايات الباب وسيأتي، فله أن يصلّي المغرب والعشاء اليوميّة بعرفات أو بمشعر[١] فإذا طلعت الشمس من يوم الأضحى فعليهم الإفاضة من المشعر من حيث أفاض الناس إلى منى مستغفراً لله تعالى ذاكراً له أشدّ من ذكر الآباء أو كذكرهم بعد قضاء المناسك في منى من نحر البُدن وذبح الهدي، والرمي والحلق المستفاد من السنّة المباركة العمليّة والقوليّة.

والحقّ الأقرب أنّ الإفاضة هذه الإفاضة من المشعر إلى منى، كما قلنا على ما هو ظاهر الآيه، ومقتضى الترتيب سواء كان المراد من الناس عامّتهم أو إبراهيم وأهله.

وقد صرّح بذلك صاحب كنز العرفان رحمه الله، حيث قال: الثاني عن الصادق عليه السلام أنّه إفاضة المشعر وهو الّذي يقوى في نفسي لأنّه ذكر إفاضة عرفات أوّلاً، فوجب كون هذه غير تلك تكثيراً للفائدة... إلخ[٢].

وأمّا دلالة صدر الآية على جواز الاكتساب والتجارة في الحجّ وابتغاء فضل الربّ سواء كان مرتبطاً بالحجّ والحجّاج كالطبابة والطباخة والسياقة وغير ذلك، أو لم يكن حتّى في تلك الأيّام فظاهر واضح؛ كما في يوم الجمعة بعد ما قضيت

---

(١) إذا أفاض إليه قبل طلوع الفجر آخر آناء الليل.

(٢) كنز العرفان ١: ٣٠٧.

الصلاة، قال تعالى: ﴿فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾(١)، ولا ينافي تأويلها بطلب الرحمة والمغفرة؛ كما في خبر جابر عن الباقر عليه السلام(٢).

وكذلك المراد من ذكر الله تعالى عند المشعر الحرام قبل قضاء المناسك وبعده هو مطلق الذكر والتوجّه إلى الله على ما يشير إليه ذيل الآية ﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾(٣) تعريضاً عليهم ومدحاً لمن يقول: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾(٤).

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * لَنْ يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾(٥).

تصرّح الآية المباركة بأنّ الله تعالى جعل البُدْن ـ أي نحر البادِن الجسيم من الأنعام كالإبل ـ من الشعائر الإسلاميّة والمعالم الّتي فيها الخير للناس، ثمّ تأمر بالأكل منها وبإطعام القانع والمعترّ البائس الفقير السائل وغيره بعد ما وجبت وسقطت جنوبها فذبحت، وكذلك سخّر الله تعالى لكم الأنعام البادنة لتركبوها وتحملوا عليها أثقالكم وتتمتّعوا بها في نحرها وذبحها لغذائكم وأضاحيكم، وهديكم عند امتثال أوامر الله تعالى في مناسككم لعلّكم تشكرون.

فالآية الكريمة تفيد أنّ البدن من شعائر الله، وهو نحر الإبل مع ذكر الله حال نحره، ولابدّ من الأكل منه وإطعام القانع والمعترّ، والمعلوم أنّ الله تعالى لن ينال

---

(١) الجمعة ٦٢: ١٠.

(٢) عوالي اللآلي ٢: ٩٢ ح ٢٤٦، ومجمع البيان ٢: ٢٩٥، ذيل الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٣) البقرة ٢: ٢٠٠. (٤) البقرة ٢: ٢٠١. (٥) الحجّ ٢٢: ٣٦ و٣٧.

لحوم الهدي والبُدن ولا دماءها وإنّما ينال التقوى في ذلك ـ أي أنّ التقوى هو الأساس في ذلك ـ فهو الّذي يوجب التقرّب إلى الله سبحانه، وليس كلّ قربان وذبح أو نحر مقرّباً ولا يتقرّب بلا قربان مقرّب[١]، وسخّر هذه الأنعام للإنسان ليكبّر الله تعالى على هدايته.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[٢].

الآية الكريمة بعد ما فصّلت مسألة الإفاضة من عرفات مع ذكر الله تعالى عند المشعر والإفاضة منه إلى منى ذاكراً لله تعالى، وبعد الإشارة إلى نوع الذكر حتّى لا ينحصر في طلب الدنيا ونعيمها، ولا يغفل عنها أيضاً، بل يدعو لخير الدنيا والآخرة وحسنتيهما، بعد ذلك كلّه تأمر بذكر الله تعالى في أيّام معدودات مستقلاً[٣]، والمصداق بمقتضى الجمع لا يقلّ عن ثلاثة أيّام بعد الورود بمنى حسب ترتيب المناسك المذكورة في الآيات، فالأيّام هي أيّام التشريق من شهر ذي الحجّة الحرام، وهي اليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر منه، ولا إثم في العجلة بالتقديم في يومين، كما لا إثم في التأخير لمَن اتّقى.

وينطبق ذلك على جواز العود من منى إلى مكّة في اليومين الأوّلين من الأيّام

---

(١) ولنا رسالة بعنوان: «الذبح والقربان في الإسلام» وهي تلخيص لخطابات ألقيناها في محاضرات عن القربان، ونقد لما أجاب عنها بعض أساتذة معاهد الحجاز عن إشكالات يوردونها على الذبح والقربان بمنى في يوم العيد من إسراف حرام وتدفين اللحوم والجلود في عصر صناعي يمكن أن ينتفع من أيّة مادّة غذائيّة، وكثير من سكّان الأرض جياع،فراجع.

(٢) البقرة ٢: ٢٠٢.

(٣) وقد ورد أنّ المراد الذّكر الخاصّ: الله أكبر لا إله إلّا الله والله أكبر ولله الحمد، والله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا ورزقنا من بهيمة الأنعام، وأنّ ذلك مستحبّ.

الثلاثة، وتتميم المناسك بالطواف والصلاة والسعي، ثمّ الإحلال حتّى تحلّ عليه النساء وسائر المحرّمات الّتي حُرّمت بالإحرام، ولذلك سُمّي الطواف هذا بطواف النساء في لغة الفقهاء (رضوان الله عليهم).

وأمّا الرجوع في اليوم الثالث من غير عود إلى منى فلا كلام في جوازه، فيرجع ذلك كلّه إلى لزوم المبيت بمنىٰ وذكر الله تعالى في تلك الأيّام. ومقتضى العجلة وجواز التقديم والتأخير، ذلك ما تشرحه السنّة المباركة كما تعلم، ولا ظهور لها في بيان حكم من التخيير أو أنّ الحاجّ عندئذٍ مغفورٌ له مطلقاً وإن استفيد منها استلزاماً، وتفصيل ذلك في روايات الباب، فالتفت.

السادسة: قوله تعالى:

﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾[1].

الآية المباركة تدلّ على جزئيّة الطواف بجبلين هما الصفا والمروة، وأنّه من شعائر الله، فعلى الحاجّ والمعتمر أن يأتي بهما، ومن المعلوم أنّ مَن أراد طوافهما مبتدئاً بالصفا يسعى منه إلى المروة ومنه إلى الصفا فالسعي بينهما طائفاً لهما أيضاً من المناسك الّتي يجب الإتيان بها.

ونفى الجناح وإن كان قد يستعمل في الإباحة، إلّا أنّه يستعمل في العزيمة أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾[2]. وظاهره ذلك في المقام أيضاً بمقتضى السياق، كما أنّ الظاهر وجوب الشروع من الصفا إلى المروة دون العكس لما بدأ الله تعالى به، وأمّا العدد فلا يستفاد إلّا من السنّة كما لا يخفى.

---

(١) البقرة ٢: ١٥٨.

(٢) النساء ٤: ١٠١.

الفصل الرابع

الحُرمات

النوع الرابع: ما يدلّ على حرمة أُمور وجواز أُخرى على الحاجّ والمعتمر، وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا...*﴾[1].

الآية: بشكل عام تفيد رعاية الشعائر وتعظيمها ﴿*وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ*﴾[2]، وتنهى عن إحلال الشعائر وانفصال أجزاء بعضها عن بعض، وقد عقدها من قبل بترك ما يجب اتيانه أو ارتكاب ما يجب تركه مطلقاً، ثمّ ذكرت الآية الفرد والمصداق من الشهر الحرام، فيجب رعاية شأنه وحفظ حرمته ويحرم هتكه، وكذلك الهدي والقلائد فيجب إرسالها ويحرم التعرّض لها وللقلائد وهي أشرف الهدي، وإن أُريد النهي عن إحلال نفس القلائد كان مبالغة لحرمة الهدي

---

(١) المائدة ٥: ٢.
(٢) الحجّ ٢٢: ٣٢.

المقلّد مثل ما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾[١]. وقد صرّح بذلك مسالك الأفهام[٢]، وأشار إليه مجمع البيان[٣]، ولا دليل على وجوب التصدّق بتلك القلائد ولو كان لها قيمة حتّى يتّجه حرمة إحلالها مستقلّاً، فالتفت. ويجب ذكر اسم الله تعالى حال ذبحها، ويحرم تركها، أو ترك ذكر اسم الله تعالى عليها، وكذا لابدّ من حفظ حرمة آمين البيت ويحرم التعدّي على من ائتمن به ابتغاء فضل الله تعالى ورضوانه، سواء كان الحاجّ و المعتمر أو غيرهما[٤]، والبيت آمن بدعاء إبراهيم عليه السلام بقوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِناً ...﴾[٥]، ثمّ تأمر الآية الكريمة بالاصطياد بعد الخروج عن الإحرام الأوّل على نفس الإحرام ووجوبه، وهذا يعطي حرمته حاله، وجوازه بعده، دون الوجوب، فإنّه بعد المنع والحذر.

الثانية: قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[٦].

---

(١) النور ٢٥: ٣١.
(٢) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٢: ٢٨٢.
(٣) مجمع البيان ٣: ١٥٤، ذيل الآية ٢ من سورة المائدة.
(٤) وحديث الحطم بن هند البكري؛ معروف حيث أتى النبيّ صلى الله عليه وآله وقد خلّف خيله خارج المدينة، فقال: إلى ما تدعو؟ فقال: شهادة أن لا إله إلّا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فقال: حسنٌ، ولكن لي من أُشاوره، وخرج فمرّ بسرحٍ من المدينة فساقه وانطلق به.
ثمّ أقبل من العام حاجّاً مع حجّاج اليمامة وقد قلّد هدياً، وكان المسلمين والمشركون يحجّون جميعاً، فأراد المسلمون التعرّض لهم لكونه فيهم فنهى الله المسلمين أن يمنعوا أحداً عن حجّ البيت. (التبيان ٥: ١٩٧، ذيل الآية ٢ من سورة المائدة، ومجمع البيان ٣: ١٥٣ ـ ١٥٤).
ولذلك قيل: فنسخ بعد ذلك بعد نزول الآية ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (التوبة ٩: ٥) وبقوله: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ (التوبة ٩: ٢٨). (التبيان ٥: ١٩٨ ـ ١٩٩).
وقد عرفت منّا مراراً أنّ المورد لا يخصّص، والنسخ خلاف الأصل، ويتقدّم عليه التخصيص في مورده، ولا تعارض بعد إرادة المسلمين من آمّين البيت، فالتفت.
(٥) إبراهيم ١٤: ٣٥.
(٦) البقرة ٢: ١٩٧.

الآية بصراحتها تحكم بحرمة أُمور على الحاجّ؛ غير أنّ الحجّ في أشهر معلومات، وهي: شوّال وذي القعدة وذي الحجّة، فيصحّ إحرامه في تلك الشهور، ولا بأس بإطلاق الشهر على بعضه من ذي الحجّة، كما تقول لقيت فلاناً في شهر كذا، وإلى ذلك يشير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾[1].

وتلك الأُمور المنهيّة هي: الرفث إلى النساء، والفسوق بالكذب والتهمة والإيذاء وكلّ فسق، والجدال بقول: «لا والله» و«بلى والله» وأمثالهما، وحتّى الجدال الّذي هو واقع في طريق الإرشاد من إلزام الخصم بما يقبله من الباطل الجائز في محلّه ممنوع في الحجّ؛ وذلك بعد الإحرام الموجب للشروع في الحجّ وفرض إتمامه، كما عرفت.

وأمّا كفّارة ارتكاب تلك المحرّمات عمداً أو سهواً ففي روايات الباب.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ وَاللهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ * أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[2].

تنهى الآيتان عن الصيد وقتله حال الإحرام من غير فرق بين إحرام الحجّ والعمرة على الإطلاق، ثمّ تقييد بالبرّ، وأنّ الحرام هو صيد البرّ، وأمّا صيد البحر وطعامه فقد أُحلّ متاعاً للمُحرم وللسيّارة.

---

(١) البقرة ٢: ١٨٩.

(٢) المائدة ٥: ٩٥ و٩٦.

والصيد: كلّ ممتنع فرّار يُصطاد من المأكول وغيره إذا لم يكن مثله جائزاً مطلقاً مثل الكلب العقور.

والمتخلّف عمداً بعد أن ارتكب حراماً بصيده تكليفيّاً عليه الكفّارة، بأن يرسل مثل ما قتل حسب الهيئة والجثّة أو القيمة من النعم[١] بحكم شخصين عادلين هدياً بالغ الكعبة، أو إطعام مساكين، أو صيام عدل ذلك ليذوق وبال أمره، والله تعالى يعفو عمّا سلف مرّة، وظاهر حرف «أو» التخيّر البدوي، فلا يجب الترتيب، وما أُشير إليه في روايات الباب من رعاية الترتيب فمحمول على الاستحباب، ولكن من عاد فينتقم الله منه، والله عزيزٌ ذو انتقام.

وظاهر تقابل ذلك مع الجزاء أو الكفّارة عدم اجتماعهما فيما إذا عاد فلا يجب عليه شيء، فإنّ الله تعالى لا يجمع بين جزاء الدنيا وعذاب الآخرة، كما ورد في بعض الحدود وفي المقام[٢] أيضاً، مع أنّ الله ينتقم منه في الدنيا فليس هناك عذابٌ في الآخرة.

واتّقوا الله أيّها المؤمنون الّذي إليه تحشرون، في رعاية حدود الله تعالى في حلاله وحرامه، وهو الّذي يبتليكم بشيءٍ من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ليعلم

---

(١) والأقرب الأقوى عندنا أنّ المثليّة إذا لم يتمكّن من رعايتها في الهيئة والجُثّة ففي القيمة؛ فإنّها هي الّتي تفتقر إلى شهادة ذوي عدلٍ منكم غالباً، وبالقيمة يسهل الخطب في الإطعام والصيام وعليها ينتظم تعدادهما.

فما ذكر المحقّق ﷺ في الزبدة (ص ٣٧٥) من قوله: وبالجملة، دلالة المثليّة والبيان بالنعم وتتمّة الآية على كون المراد المثليّة في الهيئة، أقوى من دلالة ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ﴾ على كونه في القيمة انتهى، ولا يخلو من نظر.

(٢) عن أبي عبدالله ﷺ قال: «المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاؤه ويتصدّق على مسكين، فإن عاد فقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاء، وينتقم الله منه، والنقمة في الآخرة» وسائل الشيعة ١٣: ٩٤، الباب ٤٨ من أبواب كفّارات الصيد ح ١.

الله من يخافه بالغيب، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم.

بقي الكلام في أمرٍ لا ينبغي التغافل عنه وهو أنّه لا إشكال في حرمة ما أصابه المحرم من الصيد عليه؛ لصراحة الآية قيد ﴿مَا دُمْتُمْ حُرُماً﴾ الشامل للصيد والمصيد.

أمّا أنّه حرام على المحلّ أيضاً أم لا؟ كان المحل في الحرم أو في خارجه، كما إذا ذبح صيده خارج الحرم ثمّ أدخله فيه فلا يصدق عليه ذبيحة الحرم، فإنّه يُحرّم ما يُحرمه الإحرام.

ففيه قولان:

الأوّل: حرمته عليه كحرمته على المحرم، فإنّه محكومٌ بالميتة وذبيحة غير المسلم؛ ذهب إلى ذلك الشيخ رحمه الله في جملةٍ من كتبه[١] وابن إدريس[٢] وابن البرّاج[٣] والعلّامة في المنتهى[٤].

الثاني: أنّه حلال على المحلّ، ذهب إليه الصدوق رحمه الله[٥] والمفيد[٦] والسيّد المرتضى[٧] وجماعة من الأصحاب[٨].

وقد استدلّ للأوّل برواية محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام قال: «إذا ذبح المحرم الصيد

---

(١) الخلاف ٢: ٤٠٤، مسألة ٢٧٢، والنهاية: ٢٣٠، والمبسوط ١: ٤٧١، وتهذيب الأحكام ٥: ٣٧٧، ذيل الحديث ٢٧٧.

(٢) السرائر ١: ٥٧٤. (٣) المهذّب ١: ٢٣٠. (٤) منتهى المطلب ١٢: ١٦٦.

(٥) من لا يحضره الفقيه ٢: ٣٧٢ ذيل الحديث ٢٧٣٢، والمقنع: ٢٥٣.

(٦) المقنعة: ٤٣٨. (٧) جمل العلم والعمل (رسائل المرتضى) ٣: ٧٢.

(٨) نقله العلّامة عن ابن الجنيد في المختلف ٤: ١٣٣، وانظر جواهر الكلام ١٩: ٢٥٤، وفيه: فقد مال إليه بعض متأخّري المتأخّرين.

لم يأكله الحلال والحرام وهو كالميتة، وإذا ذُبح الصيد في الحرم فهو ميتة حلالٌ ذبحه أو حرام»(١).

وبرواية محمّد بن الحسن الصفّار، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن إسحاق، عن جعفر عليه السلام: «أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: إذا ذبح المحرم الصيد في غير الحرم فهو ميتةٌ لا يأكله محلّ ولا محرم، وإذا ذبح المحلّ الصيد في جوف الحرم فهو ميتةٌ لا يأكله محلٌّ ولا محرم»(٢).

وقد استدلّ للثاني بروايات صحاح أيضاً مثل رواية منصور بن حازم قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجلٌ أصاب من صيدٍ أصابه محرم وهو حلال؟ قال: فليأكل منه الحلال، وليس عليه شيء، إنّما الفداء على المحرم»(٣).

وروايته الأُخرى قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجلٌ أصاب صيداً وهو محرم آكُلُ منه وأنا حلال؟ قال: أنا كنت فاعلاً، قلت له: فرجل أصاب مالاً حراماً؟ فقال: ليس هذا مثل هذا ـ يرحمك الله ـ أنّ ذلك عليه»(٤).

وصحيحة حريز قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن محرمٍ أصاب صيداً أيأكل منه المحلّ؟ فقال: ليس على المحلّ شيء، إنّما الفداء على المحرم»(٥).

وصحيحة عمّار قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلٍ أصاب صيداً وهو محرم أيأكل منه الحلال؟ فقال: لا بأس، إنّما الفداء على المحرم»(٦).

---

(١) وسائل الشيعة ١٢: ٤٣٢، الباب ١٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٤.
(٢) نفس المصدر السابق: ح ٥.
(٣) وسائل الشيعة ١٢: ٤٢٠، الباب ٣ من أبواب الإحرام ح ١.
(٤) نفس المصدر السابق: ٤٢١ ح ٣.
(٥) نفس المصدر السابق: ح ٤.
(٦) نفس المصدر السابق: ح ٥.

فأجاب عن الأوّل صاحب مسالك الأفهام بضعف سند الروايتين، وصحّة الصحاح[١].

مع أنّ ذلك لو تمّ في خبر وهب؛ لاشتراكه لا يتمّ في خبر إسحاق بن عمّار.

وحمل الشيخ ﷺ الصحاح على ما إذا ذبحه المحلّ بعد ما أصابه المحرم وكان فيه رمق[٢]، كما حكاه صاحب الوسائل واتّخذه في عنوان الباب[٣].

وإنّك ترى عدم تحمّل متن بعض الصحاح هذا الحمل بوجه، فهو تبرّعي لا شاهد له.

واحتمال الجمع بحمل الدالّ على الحرمة على ما إذا أصابه المحرم في الحرم، والصحاح على ما إذا أصابه في خارج بعد أنّه لا شاهد له، خلاف الإجماع ولم يقل به أحد، والقائل بكلّ منهما لا يفرّق بينهما.

والحكم بالاحتياط خلاف الاحتياط، وإن كان العمل به لا بأس فيه.

والفقيه لا يترك تلك الصحاح العديدة الموافقة للأصل بخبر واحد، مع شواهد على تقدّمها عليه مثل ما يدلّ على وجوب الأكل من الصيد «إذا اضطرّ المحرم ووجده مع الميتة»[٤]. فالحقّ الأقرب مع الصدوق والمفيد ومَن تبعهما. وفي النهاية الأصل يقتضي الحلّيّة لو قلنا بالتعارض والتساقط، ولعلّ ذلك وجه التأمّل في كلام المحقّق في الزبدة قال: وأصحابنا على التحريم مطلقاً؛ لإجماعهم وإخبارهم، وكذا ما قتله المحرم حرام أكله لأنّه بمنزلة الميّت، فتأمّل[٥].

---

(١) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٢: ٢٥٨ ـ ٢٦٠.

(٢) تهذيب الأحكام ٥: ٣٧٧، ذيل الحديث ٢٣٠.

(٣) وسائل الشيعة ١٢: ٤٢٠، الباب ٣ من أبواب الأحلام.

(٤) كما ورد في وسائل الشيعة ١٣: ٨٤، الباب ٤٣ من أبواب كفّارات الصيد، فراجع.

(٥) زبدة البيان: ٣٧٩.

وقد عرفت أنّه لا إجماع في المقام والأخبار مختلفة، فلا تغفل.

ويدلّ على حرمة الصيد حال الإحرام أيضاً استثناء مُحِلّي الصيد في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلّا مَا يُتْلىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾[١].

الرابعة: قوله تعالى: ﴿... وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ...﴾[٢].

الآية المباركة تدلّ على أنّ بيت الله الحرام حصنٌ وأمن لكلّ عبد من عباد الله، بل لكلّ مخلوق، فيحرم إيذاء الغير كائناً من كان، بل كلّ ذي نفس فإنّه حرم، لذا يجب احترامه إلى أقصى حدّ، ويحرم كلّ ما ينافي حرمته زائداً على ما يحرم لكلّ مسجد، ولعلّ المكاء والتصدية ممّا ينافي حرمته، فيحرمان، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾[٣]، وحاصل الآيتين حرمة الاصطياد حال الإحرام في الحرم، والبيت مركزه وشعاعه على اختلاف السنّة.

ثمّ إنّ حرمة إحلال تلك الشعائر، ووجوب حفظها ما دام محرماً صريح في وجود إحرام يبدأ به التحريم، وإحلال ينتهي به من قضاء التفث وحلق الرأس، فالإحرام أيضاً من الشعائر كالإحلال المصرّح به في الآيات، وهما بمنزلة تكبيرة الإحرام والسلام في الصلاة الّتي أوّلها التكبير وآخرها التسليم.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذٰلِكَ فَتْحاً قَرِيباً﴾[٤].

الآية المباركة في سياق وعد المؤمنين بالنصر والفتح، وهي تخبر أنّ للهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، وأنّه الّذي أنزل سكينته على قلوب المؤمنين، وأيّدهم

---

(١) المائدة ٥: ١.

(٢) آل عمران ٣: ٩٧.

(٣) الأنفال ٨: ٣٥.

(٤) الفتح ٤٨: ٢٧.

بنصره، تصديقاً لرؤيا النبيّ صلى الله عليه وآله في دخوله والمؤمنين المسجد الحرام فاتحين آمنين، وهم يأتون بمناسكهم بحرّيّة وصفاء من غير خوف وقلق محلّقين رؤوسهم ومقصّرين، وبعد ذلك محلّين[١].

وسيوفّق الله تعالى رسوله صلى الله عليه وآله لذلك، والله يعلم موقعه، ولقد وفّى له بذلك ووفّقه بعد صلح الحديبيّة بالفتح القريب، وذلك من أنباء الغيب الّذي أوحاه الله إلى نبيّه.

والآية الكريمة، وإن كانت في ذلك السياق، إلّا أنّها تفيد أنّ الحلق والتقصير آخر الأعمال الّتي يأتي بها الناسك، الأوّل وهو مختصّ بالرجال والثاني مختصّ بالنساء[٢] وإن كان للرجال أيضاً التحليل بالتقصير اختياراً، ولا ينافي ذلك معنى واو الجمع، فإنّه بعنوان المحلّل آخر الأعمال كما هو ظاهر.

وظاهر ذلك تخيير الرجال مطلقاً، ولكن قيل[٣] بلزوم الحلق للصّرورة والمُلبّد أي من كان سفره وحجّه الأوّل ومن وفّر شعر رأسه من شهر ذي القعدة، وأمّا في العمرة المفردة فيتخيّر بين التقصير والحلق، كما يتعيّن عليه التقصير في العمرة المتمتّع بها الحجّ ولا يجوز الحلق.

يدلّ على ذلك روايات الباب ففي رواية معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ثمّ قصّر من رأسك من جوانبه ولحيتك وخُذ من شاربك وقلّم أظفارك وابق منها لحجّك فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كلّ شيء يحلّ منه

---

(١) زبدة البيان: ٣٧٣.

(٢) ففي صحيحة الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ليس على النساء حلق وعليهنّ التقصير...» الحديث. وسائل الشيعة ١٣: ٥١١ ـ ٥١٢، الباب ٥ من أبواب التقصير ح ٢.

(٣) النهاية: ٢٦٢ ـ ٢٦٣، والوسيلة: ١٨٦، ونقله العلّامة عن ابن الجنيد في المختلف ٤: ٢٩٢، وفي المقنعة (ص ٤١٩) لم يرد فيها الملبّد.

المحرم وأحرمت منه»[١].

وفي روايته الأُخرى: «فطُفْ بالبيت تطوّعاً ما شئت»[٢].

وفي روايته الثالثة عنه عليه السلام قال: «المعتمر عمرة مفردة إذا فرغ من طواف الفريضة وصلاة الركعتين خلف المقام والسعي بين الصفا والمروة حلق أو قصّر...»[٣].

نتيجة بحث العمرة والحجّ

هذا كلّه تمام الآيات في المقام بأنواعها.

والصورة المستفادة من جميعها أنّ كلّاً من الحجّ والعمرة يبدأ بالإحرام، فيحرم على الحاجّ والمعتمر أُمور:

١ ـ الرفث إلى النساء، ويحرم على النساء أيضاً.

٢ ـ الفسوق، أي: الكذب والفحش وغيرهما.

٣ ـ الجدال.

٤ ـ صيد البرّ.

٥ ـ إيذاء الغير.

وللعمرة أعمال:

١ ـ الإحرام.

---

(١) وسائل الشيعة ١٣: ٥٠٥، الباب ١ من أبواب التقصير ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ١٣: ٥٠٦، الباب ١ من أبواب التقصير ح ٤.

(٣) وسائل الشيعة ١٣: ٥١١، الباب ٥ من أبواب التقصير ح ١.

٢ ـ الطواف بالبيت العتيق وهو الكعبة في المسجد الحرام بزيارة أطرافه.

٣ ـ الصلاة وذكر الله تعالى لديه في مقام إبراهيم.

٤ ـ الطواف بالصفا والمروة المستلزم للسعي بينهما من الصفا إلى المروة ومنه إليه.

٥ ـ الإحلال بقضاء التفث من حلق الرأس أو تقليم الأظافر فيحلّ عليه ما حَرُم. وللعمرة المفردة منها طواف النساء وركعتان بالسنّة.

وفي الحجّ على الحاجّ أُمور:

١ ـ الإحرام.

٢ ـ الوقوف بعرفات مع ذكر الله تعالى.

٣ ـ الإفاضة من عرفات إلى المشعر الحرام حامداً له تعالى.

٤ ـ الإفاضة من حيث أفاض الناس إلى منى ذاكراً لله تعالى أشدّ ذكراً.

٥ ـ النُسك في منى: رمي جمرة العقبة يوم العاشر، والذبح أو النحر كذلك، والحلق، والمبيت بمنى ليلةالثاني عشر والثالث‌عشر، ورمي الجمرات في اليومين.

٦ ـ الهدْي والبُدن.

٧ ـ الطواف بالبيت.

٨ ـ صلاة الطواف.

٩ ـ طواف الصفا والمروة: السعي بينهما.

١٠ ـ الإحلال بشيء ممّا ذكر ليخرج عن الإحرام، ويحلّ له ما حَرُم.

فالحجّ مقبول إن شاء الله والسعي مشكور على الصفاء والنور.

هذا، وأمّا سائر الخصوصيّات من تعيين ميقات للإحرام، وعدد الأشواط

للطواف والسعي وما هي شروطها، وكذا الهدْي والبدن، والرمي بمنى في الأيّام الثلاثة، والمبيت بها المسمّاة (ليالي التشريق)، وطواف النساء وركعتيه، بل وترتيب كلّ من تلك المناسك تقدّماً وتأخّراً، كلّ ذلك مستفاد من السنّة المباركة العمليّة والقوليّة.

والإنصاف أنّ ملاحظة آيات الحجّ بأنواعها من غير سبق ذهني به وبأقسامه مفرداً أو مقارناً بالهدي أو متمتّعاً بالعمرة أو بالعمرة المفردة عن طريق السنّة المباركة الشارحة أو العمل المعلّم، فإنّه يجلب النظر إلى شدّة الافتقار إلى السنّة المباركة، وأنّ الكتاب والعترة عدلان لا يفترقان إلى يوم القيامة، وأنّ الهداية للمتمسّك بهما قطعاً.

فإنّ جميع آيات الحجّ لا تفيد إلّا أصل الوجوب، ولزوم الإتيان بأعمال وترك ما ينافي الإحرام أو الخروج عنه بقضاء التفث على الإجمال من غير تعيين زمان أو تحديد مكان من مطاف ومسعى، وتعداد الأشواط والشروط الّتي يجب أن تُتّبع، والترتيب بينها وغير ذلك ممّا لا يوضح، والحجّ من الضروريّات والأركان الإسلاميّة، فكيف يتفوّه بالاستغناء عن السنّة المباركة والاكتفاء بالكتاب الكريم؟ وأوّل من تفوّه بذلك غرضه معلوم.

فلنشر إلى شطر قليل منها في الأحكام الكلّيّة، وعلينا الرجوع إلى المفصّلات، فنقول: الظاهر من روايات الباب أنّ بيت الله الحرام الكعبة قد بُنيت قبل آدم على الأقلّ من ألفي عام، يصرّح بذلك قوله عليه السلام: «لمّا أفاض آدم من منى تلقّته الملائكة، فقالت: يا آدم! برّ حجّك، أما إنّا قد حججنا هذا البيت قبل أن تحجّه بألفي عام»[1].

(١) وسائل الشيعة ١١: ٩، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ ح ٦.

وفي الآخر: «خلقه الله قبل دحو الأرض بألفي عام»[١].

ثمّ إنّ حجّ البيت كان من شرائع جميع الأنبياء والمرسلين؛ فعن عليّ عليه السلام: «ألا ترون أنّ الله تعالى اختبر الأوّلين من لدن آدم إلى الآخرين من هذا العالم بأحجار ما تضرّ ولا تنفع ولا تبصر ولا تسمع؛ فجعلها بيته الحرام الّذي جعله للنّاس قياماً»[٢]. وفي الآخر: «جعله محلّ أنبيائه وقبلةً للمصلّين»[٣].

وكان تشريع ذلك في الشرائع للوفود إلى الله، وغفران الذنوب، وتطهير الإنسان عمّا سبقه، واستئنافه الحياة زائداً على منافع أُخرى في حياته المادّية من النعم والعوائد المعنويّة شيء ممّا قلنا من وحدة المسلمين، وتعاضدهم بعد معرفة كلٍّ الآخر، ورقيّ المجتمع في ثقافتهم وعبادتهم وقدراتهم وقوّاتهم في صفّ واحد قِبال الخصوم، حتّى يُحيي الله تعالى الموتى منهم، فيقوم الدِّين على صلبه بيقظتهم، ويطهّر الأرض من الشرك والضلال، ويكون الدِّين كلّه لله[٤].

ثمّ إنّه يجب حجّ بيت الله في كلّ عام كفائيّاً، بمعنى أنّه لابدّ من أن لا تخلو تلك المواقف عن العاكفين والطائفين والركّع السجود ونسك المناسك؛ بحيث لو لم يستطع الناس فعلى ولاة المسلمين إرسال جمع من بيت المال ليحجّوا[٥].

ولا يجب على كلّ مكلّف ذلك إلّا مرّةً، فما ظاهره الوجوب على أهل جدة في كلّ عام[٦]، أو على مَن استطاع في كلّ عام[٧]، عدم الاختصاص بهم، بل

---

(١) نفس المصدر السابق: ١٠ ـ ١١ ح ١٠.
(٢) نفس المصدر السابق: ١١ ـ ١٢ ح ١١.
(٣) نفس المصدر السابق: ١٠ ـ ١١ ح ١٠.
(٤) مأخوذٌ من نفس المصدر السابق: ١٢ و١٥ ح ١٥ و٢١.
(٥) مأخوذٌ من وسائل الشيعة ١١: ٢٣ ـ ٢٤، الباب ٥ من أبواب وجوب الحجّ ح ١ و٢.
(٦) كما في وسائل الشيعة ١١: ١٦ و١٧، الباب ٢ من أبواب وجوب الحجّ ح ١ و٢ و٤ و٥.
(٧) نفس المصدر السابق: ١٨ ح ٧.

الوجوب كفائيّاً، كما ذكره الحرّ العاملي رحمه الله[١]، دون ما حمله الشيخ رحمه الله على الاستحباب[٢].

نعم، ظاهر قوله عليه السلام: «إنّ في كتاب الله عزّ وجلّ فيما أنزل الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ في كلّ عام ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾»[٣]، التعارض مع قوله عليه السلام: «وكلّفهم حجّةً واحدة وهم يطيقون أكثر من ذلك»[٤]، وكلاهما عن أبي عبدالله عليه السلام.

إلّا أنّ المتبادر تقدّم صراحة كلّفهم حجّةً واحدة على ظهور كلّ عام فيحمل على الاستحباب.

ثمّ إنّ وجوب الحجّ ظاهره الفور؛ بحيث إذا استقرّ عليه بالاستطاعة وسوّف فزالت عنه الاستطاعة يجب عليه الإتيان ولو متسكّعاً؛ يدلّ عليه الروايات الدالّة على أنّه «لو سوّف... فقد ترك شريعةً من شرائع الإسلام»[٥]، «أو هو ممّن قال الله تعالى فيه: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾»[٦].

وعن صفوان، عن ذريح المحاربي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «مَن مات ولم يحجّ حجّة الإسلام ولم يمنعه من ذلك حاجة تجحف به أو مرض لا يطيق فيه الحجّ أو سلطان يمنعه فليمت يهوديّاً أو نصرانيّاً»[٧]. وفي رواية الشيخ: «إن شاء يهوديّاً وإن شاء نصرانيّاً»[٨].

---

(١) وسائل الشيعة ١١: ١٨، الباب ٢ من أبواب وجوب الحجّ، ذيل الحديث ٧.

(٢ و٣) تهذيب الأحكام ٥: ١٦، ذيل الحديث ٤٥.

(٤) وسائل الشيعة ١١: ١٩، الباب ٣ من أبواب وجوب الحجّ ح ١.

(٥) وسائل الشيعة ١١: ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ ح ١ و٤ و٦ و١١.

(٦) نفس المصدر السابق: ح ٢ و٧.

(٧) وسائل الشيعة ١١: ٢٩، الباب ٧ من أبواب وجوب الحجّ ح ١.

(٨) نفس المصدر السابق: ٣٠، ذيل الحديث ١.

ولا يخفى عليك أنّ معنى أنّه ترك شريعة من شرائع الإسلام يرجع إلى معنى فليمُت إن شاء كذا وكذا، فالتفت.

ويترتّب على الفور أنّه لو لم يتمكّن من الحجّ لمرض وهو موسر من النيابة فيجب عليه. ففي رواية معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّ عليّاً عليه السلام رأى شيخاً لم يحجّ قط، ولم يطق الحجّ لكبره، فأمره أن يُجهّز رجلاً فيحجّ عنه»[١].

وفي رواية الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن كان موسراً وحال بينه وبين الحجّ مرض أو حصرٌ أو أمرٌ يعذره الله فيه فإنّ عليه أن يحجّ عنه من ماله صرورةً لا مال له»[٢].

كما أنّ من مات ولم يحجّ وقد استطاع وجب أن يقضى عنه الحجّ من أصل تركته أوصى به أو لا. ففي رواية معاوية بن عمّار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ولم يحجّ حجّة الإسلام وترك مالاً؟ قال: عليه أن يحجّ من ماله رجلاً صرورة لا مال له»[٣].

وفي خبر سماعة قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يموت ولم يحجّ حجّة الإسلام ولم يوص بها وهو موسر؟ فقال: يحجّ عنه من صلب ماله، لا يجوز غير ذلك»[٤].

ثمّ إنّك تعلم أنّ في مناسك الحجّ روايات كثيرة تجدها في المفصّلات من كتب الأحاديث، فراجع.

(١) وسائل الشيعة ١١: ٦٣، الباب ٢٤ من أبواب وجوب الحجّ ح ١.
(٢) نفس المصدر السابق: ح ٢.
(٣) وسائل الشيعة ١١: ٧١، الباب ٢٨ من أبواب وجوب الحجّ ح ١.
(٤) نفس المصدر السابق: ٧٢ ح ٤.

خاتمة المطاف

تذييل في الفروع المستنبطة من آيات الباب

الحجّ من شعائر الله تعالى في كلّ شريعة وملّة، وكذا في الإسلام فيجب تعظيمه، وفيه فروع:

١ ـ يجب على عباد الله الحجّ إلى بيت الله وهو الكعبة وحفظه ورعاية شؤونه واحترامه، ومنه زيارته بأطرافه وطوافه حتّى يكون قياماً لهم أي ما يقوم به أمرهم وتنمو شوكتهم.

٢ ـ إنّ البيت الحرام مثابة ومرجع للناس يختلفون إليه للعبادة وغيرها، كما أنّه قيام لهم، ينتظم به تمركز اُمورهم وتوجيههم نحو شتات شؤونهم المختلفة كلّ بحسبها، فيجتمع به شملهم ويتّحد به جمعهم حتّى يعيشوا بالعزّة والهناء في الدنيا والآخرة.

٣ ـ يجب تطهير بيت الله تعالى عن كلّ لوث ينافي شأنه لما جعل للعبادة والعكوف فيه وغيرها، وليكون مثابة وملجأً حقّاً.

٤ ـ للحجّ وقت معيّن وشهر محدّد وهو شهر ذي الحجّة، ويجوز إحرامه في الأشهر المعلومة من شوّال وذي القعدة أيضاً.

٥ ـ يجب على كلّ من استطاع الحجّ قصد بيت الله الكعبة ببطن مكّة وزيارته ولو مرّة في طول حياته.

٦ ـ يجب على ولاة الأمر وموظّفي الشرع الإعلان والإيذان للحجّ في كلّ سنة.

٧ ـ تحديد الاستطاعة عرفيّ، لابدّ وأن يصدق على الإطلاق من أيّة جهة جسماً ومالاً وطريقاً ليجد إليه سبيلاً.

٨ ـ يجب قصد القربة في جميع أعمال الحجّ والعمرة، فإنّهما عبادة لا تتحقّق إلّا بالقربة.

٩ ـ يجب على الذي أُحصر ولم يتمكّن من الحضور أن يُرسل الهدي إلى المذبح بمنى، ولا يخرج عن الإحرام حتّى يبلغ الهدي محلّه.

١٠ ـ من كان برأسه أذى يلجئه إلى الحلق للإحلال فعليه الفدية بعد السلامة بصيام أو صدقة أو ذبح نعيمة تخييراً.

١١ ـ على المعتمر المتمتّع بها مع حجّه الهدْي والبُدن على حدّ تمكّنه واستطاعته، ومن لم يجد فصيام ثلاثة أيّام في الحجّ وسبعة بعده تلك عشرةٌ كاملة.

١٢ ـ لابدّ من ذكر اسم الله تعالى مطلقاً في تلك الأيّام أو ذكر الخاصّ لا خصوص ما يذبح أو ينحر، ولصاحبه أن يأكل منه، وعليه إطعام القانع والمعتر البائس الفقير.

١٣ ـ على الحاجّ المبتغي لفضل الله تعالى بعد الإحرام الوقوف بعرفات، ثمّ الإفاضة إلى المشعر الحرام، ثمّ الإفاضة منه إلى منى، مستغفراً الله تعالى وذاكراً له في أيّام معدودات، وهي أيّام التشريق، وله أن يعجّل في يومين فيأتي مكّة ويقضي مناسكه بعد قربان الهدْي والبُدن، من طواف البيت والصلاة والسعي ثمّ الإحلال.

١٤ ـ على الحاجّ والمعتمر أن يطوف جبلَي الصفا والمروة فيسعى بينهما.

١٥ ـ يجب على الحاجّ والمعتمر الإحرامُ فيحرم عليهما الرفث إلى النساء، والفسوق والجدال، وصيد البرّ دون البحر، وإيذاء الغير، بل كلّ ذي نفس.

١٦ ـ مَن قتل صيداً عمداً وهو محرم فكفّارته مثل ما قتل من النَّعَم يحكم بمثليّتِهِ جنساً أو قيمةً ذوا عدل، أو إطعام مساكين أو صيام، أقلّه ثلاثة أيّام بمقتضى الجمع تخييراً، كلّ ذلك إذا كان عن عمد مرّة دون الخطأ، أو التكرار عمداً ومن عاد فينتقم الله منه.

١٧ ـ يجب على المعتمر بعد الإحرام طواف البيت بأن يزور أطرافه ويمشي حوله ذاكراً لله تعالى، ثمّ الصلاة فيه في مقام إبراهيم، ثمّ السعي بين الصفا والمروة طائفاً لهما ذاكراً لله تعالى حامداً له، ثمّ الإحلال بقضاء التفث.

١٨ ـ للحجّ أشهر معلومات وهي شوّال وذو القعدة والعشرة الأُولى من ذي الحجّة، لابدّ وأن تقع المناسك من الحجّ في أوقاتها، دون العمرة المفردة فلا وقت معيّن لها.

١٩ ـ الطواف في الحجّ والعمرة لابدّ وأن يكون على وجه يصدق عليه ذلك عرفاً فلا فرق بين أن يكون راجلاً أو راكباً.

٢٠ ـ يعتبر في صدق الطواف أن لا ينفصل في مطافه عن جدار البيت كثيراً، إلّا في ازدحام، بأن يكون الطائفون شاغلين مطافاً، ولا يكون الفصل بين الواقع في طرف الجمع وحاشيته وبين الجدار بمقدار لو كان منفرداً طائفاً على المدار لم يصدق عنوان الطائف عليه، والمطاف على مداره، والطواف على فعله.

فالطائف حتّى مدار جدار المسجد الحرام يمكن أن يصدق عليه الطائف إذا امتلأ المسجد من الطائفين، وعلى قرب من جدار البيت يمكن أن لا يصدق،

كما إذا طاف في مدار بعد مقام إبراهيم، وبينه وبين جدار الكعبة خال من الطائفين.

ولعلّ التحديد في المطاف كما في السنّة المباركة والفتوى كان من ذلك، ليجوز التعدّي عنه مع الصدق كما في مقام إبراهيم عليه السلام المتغيّر مقامه.

٢١ ـ الصلاة الواجبة لدى البيت أقلّها ركعتان في مقام إبراهيم عليه السلام ـ وهو من آيات الله تعالى ـ في المسجد الحرام، والزائد عليهما مستحبّ حتّى في حِجر إسماعيل أو موضع آخر من المسجد.

٢٢ ـ الإحلال أيضاً يصدق بتحقيق طبع قضاء التفث في الجملة من تقليم ظفر أو حلق شعر.

٢٣ ـ الواجب في كلّ من الوقوف بعرفات والمشعر وذكر الله تعالى ما يكون طبيعيّاً فيصدق بفردٍ ما. وقد عيّنته السنّة كما عرفت من زوال يوم التروية إلى الغروب في عرفات، وأوّل طلوع الفجر من يوم العاشر إلى طلوع الشمس في المشعر.

٢٤ ـ الحلق والتقصير آخر الأعمال الّتي يأتي بها الحاجّ، والمعتمر المحرم الأوّل، فهو مخصوص بالرجال والثاني بالنساء وللرجال التقصير أيضاً تخييراً.

٢٥ ـ وعلى الحاجّ والمعتمر زيارة قبر النبيّ صلى الله عليه وآله في المدينة، وتركه جفاءٌ، كما في روايات الباب[1].

(١) وسائل الشيعة ١٤: ٣٣٣، الباب ٣ من أبواب المزار ح ٣.

كتاب الولاية والحكومة

الحكم والولاية

بسم الله الوليّ القادر المتعال الّذي بدأ خلق الأشياء كلّها وإليه تعالى ينتهي خلقهم وبعثهم، والصلاة والسلام على رسوله خاتم الأنبياء، الّذي جعله أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم، وعلى أصحابه الّذين أمر الله تعالىٰ بطاعتهم مع طاعة الرسول في قوله: ﴿أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1].

أمّا بعد إنّك تعلم كثرة المكتوبات والخطابات والمقالات حول مسألة الولاية والحكومة بعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران بيد الفقيه الفحل العظيم العالم العارف الكامل الجامع للمعقول والمنقول الشجاع، المشرف على الزمان مع معرفته أُستاذنا الأعظم قائد الثورة الإمام الخمينيّ دام حكمه وما أسّسه إلى زمن ظهور صاحب الأمر (عجّل الله تعالى فرجه الشريف).

وقد وفّقنا الله تعالى طيلة زمن الثورة في السجن والمنفىٰ إلى التواصل مع القرآن الكريم أكثر ممّا كنّا من قبل، واستفدنا مباحث صارت منظّمة في مجلّدين تحت عنوان «فقه القرآن» و«أُسس الإيمان» الّذي طبع فيما بعد.

---

(١) النساء ٤: ٥٩.

ثمّ بعد الفراغ من رئاسة السلطة القضائيّة في دورتين ومرحلتين، بعد عشر سنين وانتهائنا إلى المذاكرة والبحث مع بعض الطلّاب، شرعنا في المباحث الحكوميّة والولائيّة من المجلّد الأوّل.

لقد رتّبنا البحث في مسألة الولاية على متطلّباتها من قبل في الكتاب ولكن رأينا نكات جديدة ونقاطاً ظريفة لابدّ من ملاحظتها، ولا يناسب التغافل عنها، فعزمنا على تسويدها لئلّا تغيب عن الخاطر، وها إليك ملخّص ما أردنا من تلك المباحث مع رعاية ما هو أساس البحث من الكتاب.

١ ـ الولاية لغةً

ولَيَ ويليَ وليّاً قربَ، ولِي يليَ ولايةً الشيء أو عليه قام به وملك أمره فلاناً أو عليه نصرة البلد، تسلّط عليه وحكمه، ولاية وليّاً تبعه من غير فصل.

الولي: المطر يسقط بعد المطر، جمعه: أولياء، والله وليّك: حافظك، المؤمن وليّ الله مطيع له تعالىٰ وهو عند المسلمين كالقدّيس عند النصارىٰ، وليّ العهد: وارث الملك، وليّ اليتيم: الّذي يلي أمره ويقوم بكفايته (كتب اللغة)[١].

ولّىٰ تولية فلاناً الأمر: جعله والياً عليه، ولّاه كذا: جعله تِلوه، ولّاه ظهره: جعله وراءه، الشيء وعن الشيء أعرض وابتعد عنه، ولّىٰ هارباً: أدبر (لاروس اللغة).

واستعمل في القرآن الكريم بمعنى «القرب» في قوله تعالى: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قَاتِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ*﴾[٢].

---

(١) اُنظر: لسان العرب ١٥: ٤٠٧، مادّة «ولي»، وتاج العروس ٢٠: ٣١٠ مادّة «ولي».
(٢) التوبة ٩: ١٢٣.

وفي الإدبار في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾[١].

وفي الإقبال في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[٢].

أقول: إنّك تعلم أنّ طبيعة استعمال اللغة في معنى لم يكن إلّا بوضع أوّلي ولمعنى واحد، ثمّ الاستعمال فيه وفي ملازماته البيّنة، وقد يتخيّل أنّ الثاني أيضاً هو معنى لهذا اللفظ ولكن بعد استعماله فيه كثيراً قد يترك الأوّل فيقال له: المنقول، وقد يُحفظ فيقال له: المشترك، كما فُصّل في الأُصول، ثمّ من المعنى الثاني اللّازم إلى الثالث المستلزم للّازم أو لأصل المعنى الأولي، فيتخيّل ثلاثة معاني، وهكذا، وأهل اللغة عندما أرادوا جمع تلك المعاني ذكروها، فيتصوّر أنّ للفظٍ واحد، معاني عديدة حتّى يقال: أوضاع عديدة ثمّ قيل بتعدّد الوضع التعييني الشخصي أو التعيّني كما في الأُصول[٣].

مع أنّك ترى في جميع تلك الموارد هذا التسرّي من معنى إلى آخر، ومنه إلى بعيده، بل ترى أمراً يوجد في الجميع إلّا ما شذّ وندر.

فالحقّ أنّ الوضع الأوّلي لم يكن إلّا لمعنى واحد هو الذي تراه في موارد الاستعمال، ويمكنك التشخيص وإنْ كان بين بعضها تباين مع بعض، ولكن التسلسل في جريان الاستعمالات يوضّح الأمر.

وعندئذٍ إذا كان المراد معلوماً مشخّصاً حسب الوضع الأوّلي أو المعنىٰ

---

(١) النمل ٢٧: ١٠، القصص ٢٨: ٣١.
(٢) البقرة ٢: ١٤٩.
(٣) كفاية الأُصول: ٢٤.

الساري في المستعملات فهو، وإلّا فلابدّ من الاستمداد بالقرائن الحاليّة والمقاليّة حتّى التيقّن بالمراد، وعند الشكّ لا يمكن الحكم به كما هو ظاهر.

٢ ـ الولاية اصطلاحاً

الولاية: هي حقّ التصرّف والتصدّي للأمر وفي الأُمور، والوليّ الّذي له أن يتصرّف في شؤون المولّىٰ عليه حسب نطاق الولاية مطلقاً أو في الجملة بمقتضى دليل الأمر.

٣ ـ الولاية التكوينيّة

وقبل الورود في أصل البحث لابدّ من التطرّق إلى تعدّد هذا التصرّف أو حقّ التصرّف بما يُعبَّر عنه بالولاية التكوينيّة والولاية التشريعيّة، فإنّ الأوّل هو التصرّف في وجود الشيء وتحقيقه في العين والوجود، ولا يمكن ذلك إلّا لواهب الوجود ومعطيه، خالق الوجود وعينه، البارئ المتعال، الله تعالى أو بإذنه وإرادته لمن شاء، فالله تعالى هو الوليّ وله الولاية التكوينيّة، يفعل ما يشاء وهو على كلّ شيء قدير، ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ﴾[1]، فهو تعالى الباسط يديه بالعطاء أو القابض من الكرم، وهذه الولاية لم تكن مقولة ولا يصدق عليه الحقّ إلّا بمعنى الحقّ الحقيقي العيني الفلسفي دون الجعلي الاعتباري، فله تعالىٰ ما في السماوات والأرض ولا يعزب عن علمه مثقال ذرّة، و﴿يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[2] وهو تعالى ربّنا وربّ آبائنا الأوّلين، وربّ السماوات والأرض وربّ العالمين وله الخلق والأمر، يُدبّر الأمر من السماء إلى الأرض.

(١) الحِجر ١٥: ٢١. (٢) الرعد ١٣: ٣٩.

وهذه الولاية التكوينيّة له تعالى فقط أو لمن أعطاه بإذنه فيتمكّن أن يتصرّف في العين بإذنه تعالى، وفي الوجود بإذن خالق الوجود، قال تعالى على لسان النبيّ عيسى عليه السلام: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الأَكْمَهَ والأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوتَى بِإِذْنِي...﴾[٢].

وتلك التصرّفات في الأُمور العينيّة الخارجيّة بإذن الله هي الولاية التكوينيّة من ناحية الله تعالى وبإذنه، وكذلك في معجزة موسى كليم الله عليه السلام عند ما جاؤوا بسحرٍ عظيم فأوجس في نفسه خيفة، وقال الله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الأَعْلَى﴾[٣]، وألق ما في يمينكَ تلقف ما يأفكون... فأُلقي السحرة سُجّداً أو ساجدين كما في آيات الباب[٤]، وكذلك نبيّنا صلى الله عليه وآله في معجزاته.

فإنّ السحر تصرّف في العين، والرؤية والمعجزة تصرّف في عين الوجود وحقيقته، ولذلك تلقف ما يأفكون.

٤ ـ الولاية التشريعيّة

الولاية التشريعيّة أي الاعتباريّة الجعليّة مَنْ بيده الجعل والاعتبار، حيث إنّ الأصل الأوّلي أن لا ولاية لأحد على أحد، وكلّ إنسان حرّ يملك نفسه وما يُريد، قال الإمام عليّ عليه السلام: «ولا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرّاً»[٥].

---

(١) آل عمران ٣: ٤٩.
(٢) المائدة ٥: ١١٠.
(٣) طه ٢٠: ٦٨.
(٤) طه ٢٠: ٦٠ ـ ٧٣، الشعراء ٢٦: ٤٠ ـ ٤٨.
(٥) نهج البلاغة، صبحي الصالح: ٤٠١، رسالة رقم ٣١.

وهذا عليّ عليه السلام القائل بالحرّية الفطريّة، والناهي عن عبوديّة الإنسان للغير يقول: «إلهي كفىٰ بي عزّاً أن أكون لك عبداً، وكفى بي فخراً أن تكون لي ربّاً»[1]، فإنّ الربوبيّة تقتضي أن يتعبّد المربوب للربّ، فإنّ المربوب مادام يحميه الربّ ويكفيه فهو هو، وإذا غفل عنه آناً مّا ينقص عمّا لابدّ وإن يكون، والله تعالى هو ربّنا وربّ آبائنا الأوّلين، ربّ السماوات والأرض، ربّ الملائكة والروح وربّ العالمين، ولذلك هو الولي أيضاً بعد ربوبيّته وولايته تكويناً، وبتلك الولاية يُخرج الّذين آمنوا من الظلمات إلى النور ويهدي من يشاء ويأمر وينهىٰ ويبعث الأنبياء ويرسل الرسل والكتب، والله تعالىٰ هو الوليّ على الإطلاق.

٥ ـ ولاية الله ورسوله

الولاية بالمعنى المبحوث عنه هنا هي أصل شجرة الولاية العامّة الّتي تكون ركناً لأساس الحكومة على الأُمّة، اي الأحقيّة للتصرّف في شؤون الغير على أساس المصالح العامّة، كالتصرّف في أموال الغُيّب والقُصّر والأوقاف والأموال العامّة كالأنفال ـ كما عرفت ـ وكذا التصدّي للقضاء وفصل الخصومات وحفظ النُّظُم الإسلاميّة في شتّى الأُمور الّتي تتعلّق بشؤون المعابد والمدارس والكلّيّات، وكذا المستشفيات وما يرتبط بها، وحتّى التصرّف في ما يخصّ الطرق والشوارع، وتمام ما يرتبط بالإذاعة والبريد والبرق والهاتف مثل العلاقات الإذاعيّة والهاتفيّة والبريديّة والبرقيّة وغيرها من الأُمور الداخليّة، وكذا التصدّي للجهاد والدفاع

---

(١) الخصال ٢: ٤٥٨ ح ١٤ (تسع كلمات تكلّم بهنّ أمير المؤمنين عليه السلام)، وكنز الفوائد للكراجكي ١: ٣٨٦.

والمصالحة والمعاهدات والقرارات التجاريّة والصناعيّة والثقافيّة والمبادلات مع الكفّار وغيرهم من أهل الكتاب، وغير ذلك من الأُمور الداخليّة والخارجيّة لبلاد الإسلام صانها الله تعالى عن الحدثان.

ولا إشكال في ضرورة وجودها في كلّ مجتمع كالمحاكم القضائيّة، والأمر كذلك في الإسلام مع مزايا خاصّة. وفي المقام آيات:

الأُولى: قوله تعالى: ﴿*النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ*﴾[1].

من المعلوم أنّ الأصل الأوّلي في الولاية هو أن لا ولاية لأحد على أحد، وأنّ «الناس مسلّطون على أموالهم»[2] وأنفسهم[3]، إلّا ما أثبته الدليل مثل الضرورة العقلائيّة على لزومها في الجملة، والمتيقّن أنّ الحاكم الأحقّ بالولاية والوالي الأوّلي في مختلف شؤون الإسلام والعارف بخير الأُمّة هو الله تعالى بأحكامه وقوانينه، في حلاله وحرامه، وكما هو كذلك في مختلف الموجودات والمخلوقات بملائكته وجنوده، ألا له الخلق والأمر، وهو القاهر فوق عباده، وهو وليّ المؤمنين، الّذي يخرجهم من الظلمات إلى النور، فلا يتقدّم عليه شيء، وهو النافذ الساري حكمه وأمره، لا في التكوين فحسب، بل في التشريع أيضاً. قال تعالى في مقام بيان الولايتين: ﴿*... فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتىٰ وَهُوَ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ **

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٦.

(٢) عوالي اللآلي ١: ٢٢٢ ح ٩٩ و ٤٥٧ ح ١٩٨ و ٢: ١٣٨ ح ٣٨٣ و ٣: ٢٠٨ ح ٤٩، وبحارالأنوار ٢: ٢٧٢ ح ٧.

(٣) اُنظر: وسائل الشيعة ٢٤: ٢٣٤، الباب ٦٣ من أبواب الأطعمة والأشربة، ح ٣ و ٢٥: ٣٨٦، الباب ١ من كتاب الغصب ح ٤.

﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾(١) و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ...﴾(٢).

ثمّ على امتداد ولايته تعالى وحكومته يكون الأمر على يد نبيّه ورسوله صلى الله عليه وآله، فإنّ الآية ـ كما ترى ـ تحكم بلسان الإخبار عن حقيقة تشريعيّة جعلها الله تعالى لوليّه ونبيّه خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله بأحقيّته على المؤمنين من أنفسهم بهم، فله أن يتصرّف فيهم على أساس مصالحهم وخيراتهم، بل في تمام شؤونهم الّتي ترتبط بهم في أيّ وجه من الوجوه، في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، فعليهم أن يطيعوه فيما أمرهم به في مختلف شؤونهم: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ...﴾(٣). وكذا ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾(٤).

وبعبارة أُخرى: أنّ الآية تنادي بأُمور ثلاثة لا يرتبط بعضها ببعض:

---

(١) الشورى ٤٢: ٩ ـ ١٠. (٢) الحجرات ٤٩: ١. (٣) النساء ٤: ٨٠.

(٤) وقد أمر بإطاعة الرسول صلى الله عليه وآله في الكتاب الكريم في أكثر من عشرة مواضع:

ـ ﴿... وأَطِيعُوا اللهَ ورَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، الأنفال ٨: ١.

ـ ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ ورَسُولَهُ ولا تَوَلَّوْا عَنْهُ وأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾، الأنفال ٨: ٢٠.

ـ ﴿... و أَطِيعُوا اللهَ ورَسُولَهُ ولا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ...﴾، الأنفال ٨: ٤٦.

ـ ﴿... فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وآتُوا الزَّكاةَ وأَطِيعُوا اللهَ ورَسُولَهُ واللهُ خَبِيرٌ بِما تَعْمَلُونَ﴾، المجادلة ٥٨: ١٣.

ـ ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ والرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، آل عمران ٣: ١٣٢

ـ ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ والرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾، آل عمران ٣: ١٣٢.

ـ ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُم﴾، النساء ٤: ٥٩.

ـ ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، النور ٢٤: ٥٦.

ـ ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّما عَلَيْهِ ما حُمِّلَ وعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُمْ ...﴾، النور ٢٤: ٥٤.

ـ ﴿وأَطِيعُوا اللهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ ...﴾، المائدة ٥: ٩٢، والتغابن ٦٤: ١٢.

وبتعابير أُخرى في آيات كثيرة لا تخفى على المتتبّع.

الأوّل: أولويّة النبيّ صلى الله عليه وآله بالمؤمنين من أنفسهم، وإطلاق تلك الأولويّة يشمل كلّ ما للمؤمن من حقّ في نفسه أو عرضه أو ماله، وفي مطلق الأُمور الاجتماعيّة والحكوميّة من غير استثناء، فإذا أمر النبيّ صلى الله عليه وآله بشيء أو نهىٰ عنه من تلك الأُمور فهو مقدّم على المؤمن نفسه، كما هو ظاهرٌ لا كلام فيه، ولا يتمّ ما عن بعضٍ من التقييد بما يرجع إلى الدعوة والنبوّة أو الاختصاص بالأحكام[١].

والثاني: أنّ أزواجه أُمّهات المؤمنين، ومن المعلوم أنّ ذلك راجع إلى نكاحهنّ، وأنّه لا يجوز ذلك للمؤمنين، كما صرّح به قوله تعالى: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا... وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ وَلَا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَداً إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ اللهِ عَظِيماً*﴾[٢] دون ترتيب جميع آثار الأُمومة من مثل جواز النظر فيرجع إلى الاعتبار بشأنهنّ ولزوم رعاية مقامهنّ.

فلا يتمّ ما استظهر من الآية أنّ رسول الله أب للمؤمنين بمقتضى أنّ أزواجه أُمّهاتهم والمؤمنون إخوة، وتأييد ذلك الاستظهار بقوله صلى الله عليه وآله: «أنا وعليّ أبوا هذه الأُمّة»[٣]، وقوله صلى الله عليه وآله: «أنا أولى بكلّ مؤمن من نفسه، ومَن ترك مالاً فللوارث، ومَن ترك دَيناً أو ضياعاً فإليّ وعَليَّ»[٤].

وغير ذلك ممّا أشاروا إليه، وإن كان كلّ ذلك صحيحاً بحسبه وفي محلّه وبدليله، ولكن لا يرتبط بالآية.

والثالث: ذيل الآية الراجعة إلى مسألة الإرث كما تعرف.

---

(١) أُنظر: مجمع البيان ٨: ٣٣٨، ذيل الآية ٦ من سورة الأحزاب.
(٢) الأحزاب ٣٣: ٥٣.
(٣) كمال الدين: ٢٩٢، ب ٢٤ ح ٧، وعلل الشرائع ١: ١٢٧ ح ٢، ومعاني الأخبار: ١٤٦ ح ٣.
(٤) وسائل الشيعة ٢٦: ٢٥١، الباب ٣ من أبواب ضمان الجريرة ح ١٤.

وعليه، فالفقرة الأُولى من الآية من أقوى الأدلّة على ولاية النبيّ ﷺ وأنّ له ﷺ الولاية والحكومة على المؤمنين، يأمر وينهى، ويَنصب ويعزل في الصلح وفي الحرب، وفي جميع شؤون إدارة البلاد والأقطار الّتي تكون تحت سلطة الإسلام وولايته كما تعلم.

وذلك غير ولايته ﷺ على أعلى الأنحاء، وفوق كلّ ولاية تكويناً، دون ولاية الله تعالى من كونه بحقيقته مجرىٰ كلّ خير، ومسير كلّ بركة تتنزّل من البارئ العظيم على كلّ موجود بصورة الوجود، وقد قال ﷺ: «كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين»[1]، وقال الإمام الصادق عليه السلام حينما سُئل: «هل كان رسول الله سيّد ولد آدم؟ فقال عليه السلام: كان والله سيّد مَن خلق الله، وما برأ الله برّية خيراً من محمّد ﷺ»[2] فهو رحمة للعالمين. وقال أبو جعفر عليه السلام: «يا جابر! إنّ الله أوّل ما خلق خلق محمّداً ﷺ وعترته الهداة المهتدين...»[3] الحديث.

ثمّ لا يتوّهم أنّ اشتراك ولايته ﷺ الشرعيّة على المؤمنين مع ولايتهم على أنفسهم وأموالهم مع توافق تصرّفهما أو التخالف من تأثير عاملين في معمول واحد، أو تقديم أحدهما فيسقط الآخر، والشركة راجعة إلى حذف كلّ منهما بالنسبة، فإنّ تلك المحاذير تلزم إذا كانتا في عرض واحد، وأمّا في الطول فلا، فإنّ

---

(١) عوالي اللآلي ٤: ١٢١ ح ٢٠٠، ومناقب ابن شهر آشوب ١: ٢١٤، وبحار الأنوار ٢٦: ٧٥ ح ٢٧ و٦٥: ٢٧ ح ٤٩.

(٢) الكافي ١: ٤٤٠ ح ١.

(٣) الكافي ١: ٤٤٢، باب مولد النبيّ ﷺ. فإنّ الحديث الأوّل في الخلقة: هو الأشرف الأفضل من الجميع قطعاً لامتناع الأخسّ مع إمكان الأشرف، فتنطبق حقيقته ﷺ على الفيض المنبسط على الجميع، وهو مسير كلّ الخيرات والبركات، وليست الولاية التكوينيّة إلّا هذه، كما ذكرناه في محلّه.

المؤمن مع ولايته واقع تحت ولاية الرسول كولايته تعالى على النبيّ صلى الله عليه وآله ومن تحت ولايته من المؤمنين، ولا تزاحم في الطوليّات.

وكيف كان، فلا اشكال في دلالة الآية على ولاية النبيّ صلى الله عليه وآله وأحقّيته منهم في جميع شؤونهم، فهو وليّهم والحاكم عليهم، يأمرهم وينهاهم بما يشاء وبما يراه مصلحة في مقام الإجراء والعمل، مضافاً إلى بيان أوامر الله تعالى ونواهيه الّتي يبلّغها إليهم، وما على الرسول إلّا البلاغ المبين، وإضافة إلى مقام تبيين أحكام الله وشرحها، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ...﴾[1].

ومضافاً إلى ما فوّض إليه من التشريع مستقلّاً أو بما يوحيه إليه ربّه من غير كتاب، كما فُصّل في روايات الباب[2].

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً﴾[3].

تؤكّد الآية الكريمة ولاية الله تعالى ورسوله الكريم، ـ أي: أحقّيّة أحكام الله تعالى وحدوده ـ بأن تتبّع في كلّ نظر وحكم، ثمّ أحقّيّة رأي النبيّ صلى الله عليه وآله في كلّ رأي ونظر، وتقريب التأكيد لو لا الاثبات بنفي حقّ واختيار عن غيرهما، وأنّه ﴿ما كَانَ لِمُؤْمِنٍ ولا مُؤْمِنَةٍ إِذا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ فيردّه أو بعضه أو بعض جهاته وكيفيّاته، بل عليهم أن يطيعوا الله ورسوله في كلّ ما قضياه وأمرا به: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً﴾ فاذا لم يكن لغير الله ورسوله خيار ونظر في أمر من الأُمور إلّا ما ساعد خيارهما أو لم يخالفه، وكان

---

(١) النحل ١٦: ٤٤.

(٢) الكافي ١: ٢٦٥، باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمّة عليهم السلام.

(٣) الأحزاب ٣٣: ٣٦.

العصيان لهما ضلالاً بيّناً بعيداً فلا ولاية إلّا لهما[١].

وأمّا ما يقال من أنّ الآية راجعة إلى موضوع زينب بنت جحش وأُميمة بنت عبد المطّلب ـ عمّة رسول الله ﷺ ـ عند ما أرسل رسول الله ﷺ إليها يستنكحها لزيد بن حارثة الّذي تبنّاه رسول الله ﷺ وتوهّمت أوّلاً أنّها طولبت لنفس الرسول وأنّه يخطبها لنفسه، وإذ استشعرت بأنّها طولبت لزيد استنكرت وقالت: أنا بنت عمّة رسول الله ﷺ، فكيف يستنكحني لزيد؟ وأنا لا أفعل، وكذلك أخوها عبد الله بن جحش بعد ما اطّلع على ذلك استنكر، فنزلت الآية، والمراد من مؤمن ومؤمنة زينب بنت جحش وأخوها عبد الله، ولذلك بعد نزول

---

(١) وكأنّ الآية الكريمة تنظر الى سرّ مسألة الولاية وضرورتها في كلّ مجتمع، من أنّ الإنسان حيث خلقه الله تعالى حرّاً وجعله مختاراً يفعل ما يشاء، فليس لأحد أن يبدّل خلقه ويجعله في غير طريق فطرته؛ بأن يحدّده ويمنعه عن شيء أو يأمره بشيء، وذلك الاختيار وتلك الحرّيّة من أحقّ حقوق الانسان وأثبتها في الطبع.

ولكن حيث إنّ الإنسان مدنيّ اجتماعي لا يمكنه أن يعيش منفرداً منعزلاً عن الناس فيكون مؤثّراً فيهم ومتأثّراً بهم، وحقّ الاختيار والحرّيّة طبيعيّ له بحسب الحقوق ما لم يضرّ بالآخرين، وهو فعّال لما يشاء ما لم يضيّع حقّ المجتمع، وعندئذٍ يتصادم الحقّان: حقّ الفرد وحقّ المجتمع، وكلاهما طبيعيّ لهما، وبعد الإرشاد والنصيحة وتحقّق ما على الرسالة من الإبلاغ إذا لم يقبل الفرد وأراد الحرّيّة والاختيار إلى حدّ الإضرار بحقّ الآخرين مع قبول ضرره الفردي وتحمّله، ولكلّ منهما ردّ الآخر حفظاً لحقّه، وحيث إنّ المجتمع مع أهمّيّة حقّه لا يقدر على ذلك بدخالة جميع الأفراد، بل لا يعقل ذلك لعدم علمهم بذلك في جميع الموارد، وعدم الإمكان عقلائيّاً بعدم العلم، فلابدّ من حاكم يحفظ حقّ المجتمع من قبله ويمنعه عن تصرّفه ذاك.

وذلك مقام الإمامة والولاية، ولابدّ من ان يكون إلى جنب الرسالة، بحيث لا يتمّ الثاني بدون الأوّل، فإنّ الإبلاغ وبيان الاحكام من حلال وحرام فقط لا يغني في حفظ حقّ المجتمع من شيء.

وممّا ذكرنا تعرف أنّ الولاية تشمل كلّ حقوق المجتمع، وتقتضي حفظها ومراقبتها في شتّى الشؤون الحياتيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والعسكريّة وغيرها، كما أثبتناه في محلّه.

الآية قالت: قبلت ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله ورضيت يا رسول الله! فأنكحها زيداً وساق إليها رسول الله صلى الله عليه وآله عشرة دنانير وستّين درهماً على ما فصّله الطبرسي رحمه الله في المجمع.

وكان رسول الله شديد الحبّ لزيد، بحيث إذا أبطأ عليه زيد أتىٰ منزله يسأل عنه، فأبطأ يوماً فأتىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله منزله فإذاً زينب جالسة وسط حجرتها تسحق طيباً بفهرٍ لها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: سبحان الله النور، ورجع، وعند ما جاء زيد حكت له القصّة فقال: لعلّكِ وقعت في قلب رسول الله، إذا قبلتِ طلّقتكِ فينكحك رسول الله صلى الله عليه وآله، فقالت: إنْ فعلت ولم يقبل الرسول فماذا؟ وعندئذٍ جاء الرسول فقال له: أمسك عليك زوجك، كما قال الله تعالى: ﴿*وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ*﴾[1]، وهو علمه بأنّه سيُطلّقها وينكحها رسول الله صلى الله عليه وآله.

وسياق الآيات السابقة أيضاً راجع إلى زوجات النبيّ صلى الله عليه وآله، بعضها خطاباً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ﴿*قُلْ لِأَزْوَاجِكَ...*﴾ الآية، وبعضها إليهنّ: ﴿*يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ*﴾.

فيقال: من المعلوم أنّ المورد لا يُخصّص فإنّ مورد النزول وشأنه غير مفاد الآية كما هو ظاهر[2].

ثمّ إنّ بعد ولاية الله ورسوله لا أولويّة ولا أحقّية لأحدٍ على أحد على الأصل إلّا لمن جُعل له ذلك بيد الله تعالى ورسوله، وليس لغيرهما جعل ذلك، فإنّ «الناس

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٣٧.

(٢) مجمع البيان ٨: ٣٥٩ ـ ٣٦٠، ذيل الآية ٣٦ من سورة الأحزاب.

مسلّطون على أموالهم»[١] وأنفسهم[٢]، ولا يجوز التصرّف فيها بغير إذنهم ورضاهم، فكما لا ولاية لأحد على أحد في النفس والمال، كذلك لا ولاية لأحد في جعل وليّ عليهم بطريق أولى؛ ولذلك لا يصحّ جعل الولاية من قِبل أُناس على أُناس، إلّا على فرض التوافق الكامل من الجميع بحيث لا يشذّ عنهم أحد[٣]، ولو فرض ذلك يصحّ ما لم يزد عليهم أحد، فإذا أُضيف إليهم تنتقض ولايته بالنسبة إليه، فإنّ المجعول لهم لا وجه لمجعوليّته على من تجدّد بينهم، فلا تتمّ ولاية بحقّ في مجتمع ما في يوم ما إلّا ولاية الله ورسوله.

وأمّا حكومة الأكثريّة على الكلّ وأحقّيّتهم في جعل الوليّ، بل في تعيين حكم أو تقنين قانون ممّا تتوسّل به أُمم العالم على الضرورة ممّا لا وقع له في الحقوق الحقّة، فإنّه قد يلزم من ذلك محكوميّة ملايين من بني الإنسان بشهوة واحد منهم، حتّى لمَن لا يرون مصلحتهم، لكونه الموجب لتحقّق الأكثر بمعنى النصف بإضافة الواحد، وأنت ترى شناعة ذلك، ولا سيّما فيما يطلبه الشباب حتّى من القبائح الّتي لا يرتضيها العقل ولا الشرع، ومع الأسف إنّه يستند إليه المدّعون للمدنيّة[٤] ويستغلّونه في المجالس التشريعيّة العصريّة، وليس هنا محلّ للبحث عنه.

أضف إلى ذلك كلّه: أنّ الملاك في الولاية هو حفظ المصالح العامّة للمجتمع

---

(١) عوالي اللآلي ١: ٢٢٢ ح ٩٩ و٤٥٧ ح ١٩٨ و٢: ١٣٨ ح ٣٨٣ و٣: ٢٠٨ ح ٤٩، وبحار الأنوار ٢: ٢٧٢ ح ٧.

(٢) أُنظر وسائل الشيعة ٢٤: ٢٣٤، الباب ٦٣ من أبواب الأطعمة والأشربة ح ٣ و٢٥: ٣٨٦، الباب ١ من كتاب الغصب ح ٤.

(٣) ولا تحقّق للفرض أصلاً، ولو فرض فصحّتُه لوجود المعصوم عليه السلام فيهم؛ لأنّ الأرض لا تخلو من حجّة، وهو عليه السلام وليّ من قِبل الله تعالى، لا من قِبل الناس كما فُصّل في محلّه.

(٤) كما تعلم ذلك عن بعض بلاد أوربا في إشاعة اللواط.

الإسلامي كما عرفت، وكيف يعرف إنسان مصالح إنسان آخر على الإطلاق ومن جميع الجهات، وهو لا يملك خبرة كافية، فإنّ الإنسان مرتبط بالعالم ومؤثّر فيه ومتأثّر به، فلا يعلم مصالحه إلّا بعد العلم بمجموع الخلقة وجموع الخلق، ولا يمكن ذلك لغير الله تعالى ولا لغير رسوله صلى الله عليه وآله ولا لغير أُولي الأمر الأئمّة المعصومين عليهم السلام كذلك، وقد أشبعنا الكلام عن هذا الموضوع في محلّه.

وكيف كان، فلا ولاية بحقّ لغير الله ورسوله إلّا لمن جُعل له ذلك من قبلهما وهم أُولو الأمر الّذين تجب طاعتهم بإيجابها، كما ستعرف.

الثالثة: قوله تعالى في آيات متعدّدة: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾[1].

﴿وَأَطِيعُواْ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾[2]، وغيرها من الآيات في سورة آل عمران ٣: ١٣٢ و٣٢، وسورة النساء ٤: ٥٩، و﴿أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ﴾ أو ﴿وَأَطِيعُواْ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾ وتقريب الاستدلال ظاهر؛ فإنّ الأمر بإطاعة الرسول دالّ على الوجوب، وإطاعة الرسول لا تكون إلّا في أوامره ونواهيه لا في أوامر الله تعالى ونواهيه، فإنّه بالنسبة إليها إطاعة لله تعالى، وليس الرسول إلّا المبلّغ، وما على الرسول إلّا البلاغ.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[3] فيرجع إلى ما آتاه رسول الله صلى الله عليه وآله من ناحية الله تعالى من أحكامه وشرائعه دون ما أمر به ونهى عنه من قبل نفسه في أُمور الأُمّة، سيّما في المسائل الحكوميّة من الأخذ والإعطاء في الأموال والصلح والحرب وعزل ونصب للمقام كما لا يخفى.

كما أنّ قوله تعالى: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾[4] يشمل إبلاغه أحكام الله

---

(١) النور ٢٤: ٥٤.

(٢) الأنفال ٨: ٤٦. (٣) الحشر ٥٩: ٧. (٤) النساء ٤: ٨٠.

تعالى وما آتاه، ويشمل أيضاً أوامره ونواهيه الحكوميّة، فإنّ الله تعالى أمر بإطاعته: ومَنْ يطع الرسول فقد أطاع الله في أمره بإطاعة الرسول كما هو ظاهر.

وأمّا أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[١]، فلا يشمل أوّلاً غير الأحكام الشرعيّة وبيان الحلال والحرام لا أنّ كُلّ ما كان يتكلّم به النبيّ صلى الله عليه وآله حتّى في المسائل العاديّة مثلاً كقوله لعائشة: كلّميني يا حميراء[٢]! على ما قيل، من الوحي، بل يكون من قبل نفسه من غير وحي، وأمّا بالنسبة إلى المسائل الاجتماعيّة والأُمور الحكوميّة، والأكثر لو قلنا بكونه عن وحي فيكون غير وحي كتابيّ أو وحي من غير كتاب إلى وحي غير قرآني، كما في موارد التبيين والشرح لآيات الكتاب، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٣]، فإنّ تبيين ما أُنزل إليه غير نفس ما أُنزل إليهم.

وكيف كان فالأمر بإطاعة الرسول على الإطلاق من غير ذكر قيد وتخصيص بأمر دون أمر بعد دلالته على العصمة، وأنّه لا معنى لتكليف الله تعالى عباده بإطاعة مَنْ يمكن في أوامره الخطأ والنسيان فضلاً عن الغلط، يدلّ على ولايته ولزوم إطاعته في كلّ ما أمر أو نهىٰ كما هو ظاهر، سيّما في موارد تكرار صيغة الأمر بالإطاعة، ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾[٤] كما هو ظاهر.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، بعد قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم

---

(١) النجم ٥٣: ٣ ـ ٤.

(٢) تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضمّ في تأويل كتاب الله العزيز المحكم: ١٢٩، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى): ١٩٨ ـ ١٩٩، ذيل الحديث ١٨٥.

(٣) النحل ١٦: ٤٤.

(٤) النور ٢٤: ٥٤.

﴿بَعْضاً قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذاً﴾[١].

وتقريب الاستدلال ظاهر، فإنّ التحذير عن مخالفة أمره ﷺ على حدّ يصيب المتخلّف فتنة في الدنيا أو عذاب في الآخرة صريح في وجوب إطاعة أمره وحرمة مخالفته، سيّما أنّ الأمر وإن كان الأعمّ ممّا يأمر بأوامره التشريعيّة الشرعيّة أو المشروعات الإلهيّة أو الأُمور الدنيويّة ممّا فيه صلاحهم، والإطلاق يفيد المطلوب، إلّا أنّ المورد... والسياق والآية السابقة وتعريف المؤمنين ومدحهم من أنّهم هم الّذين إذا كانوا مع الرسول في أمرٍ جامع لم يذهبوا حتّى يستأذنوه، فإنّ الأمر الجامع مع الرسول أعمّ من أوامره الّتي كان يجمعهم ليعلّمهم أحكام الله أو على صلاة جامعة أو مسائل الحرب والصلح، وأشباه ذلك ممّا كان قد يشاورهم فيه، والآيات الكريمة تصرّح بأنّ المؤمنين هم الّذين لا يخرجون من خلال التجمّع، ويستمعون حتّى نهاية الأمر، وإذا أرادوا الخروج فهم يستأذنون، والنبيّ ﷺ مخيّر في أن يأذن لهم أو لا، لصراحة الآية: ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٢].

كما أنّ ذيل الآية المبحوث عنها يذمّ غيرهم، وأنّهم هم الّذين إذا كانوا في مثل المواقع للأمر الجامع مع الرسول يتسلّلون إلى أن يخرجوا على احتيال ورفق[٣]، وعلى لواذ والتجاء بغيرهم تستّراً حتّى لا يراهم أحد عند خروجهم، وفي مثل هذا الظرف والمقام يقول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ وذلك اللسان

---

(١) النور ٢٤: ٦٣. (٢) النور ٢٤: ٦٢.

(٣) التسلّل: الخروج من البين برفق واحتيال من سلّ السيف، واللواذ: الملاوذة وهو أن يلوذ الإنسان ويلتجئ إلى غيره فيستتر به (تفسير الميزان ١٥: ١٦٧، ذيل الآية ٦٣ من سورة النور).

في هذا الظرف أصرح لبيان وجوب إطاعته والدلالة على ولايته ونفوذ أوامره ونواهيه في كلّ أمر، كما لا يخفى.

ولاية أُولي الأمر

وفيه آية، قال تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[1].

تفيد الآية الكريمة بوحدة السياق، وصراحة الأمر وجوب اطاعة أُولي الأمر على نحو إطاعة الله ورسوله، ومن تجب طاعته مطلقاً فيما نبّأ به عن الله تعالى وبلّغ، أو ما رأى بنفسه مصلحة ورأياً في مقام التنفيذ والعمل، فأمر به بحيث يكون رأيه ونظره مقدّماً على كلّ رأي ونظر، ﴿وَما كانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾[2]، فهو وليّ وحاكم نحو ولاية الله ورسوله وحكومتهما.

وحيث إنّ الله تعالى لا يأمر بالطاعة المطلقة لمن يمكن أن يخطئ في رأيه ونظره فيضرّ ويفسد الأمر، لابدّ وأن يكون الرسول وأُولو الأمر هم المعصومين الّذين تجب طاعتهم مطلقاً، لا من باب الضرورة؛ لدوران الأمر بين أقلّ الضررين كما في التبعيّة عن أكثريّة أهل الفنّ في فنّهم، مع وجود النظر كالأطبّاء الأخصّائيّين في مسألة خاصّة.

ومن ذلك يعلم أنّ مفهوم ﴿أُولِي الْأَمْرِ﴾ لا ينطبق على كلّ حاكم ووليّ وإن

(١) النساء ٤: ٥٩.
(٢) الأحزاب ٣٣: ٣٦.

كان جائراً، كما توهّم، فإنّ الحكيم العادل الله تعالى لا يأمر بإطاعة الفاسق الجائر قطعاً، بل يأمر بالكفر به، ويأمر بالعدل والإحسان ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيداً﴾[1].

ثمّ إنّ الرسول الّذي لا ينطق عن الهوى عرّف ـ والحمد لله ـ أُولي الأمر بأسمائهم ومشخّصاتهم وهم الأئمّة المعصومون الإثنا عشر (عليهم الصلاة والسلام) كما في رواية جابر وغيره[2]، جعلنا الله تعالى من مواليهم وشيعتهم وخَدَمة شريعتهم، إن شاء الله، وتمام الكلام في رسالتنا المسمّاة بـ «بحث حول الإمامة».

---

(١) النساء ٤: ٦٠.

(٢) عن جابر بن يزيد الجعفي قال: «سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: لمّا أنزل الله عزّ وجلّ على نبيّه محمّد ﷺ: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ قلت: يا رسول الله! عرفنا الله ورسوله، فمن أُولو الأمر الّذين قرن الله طاعتهم بطاعتك؟

فقال ﷺ: هم خلفائي يا جابر! وأئمّة المسلمين من بعدي أوّلهم عليّ بن أبي طالب، ثمّ الحسن والحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن عليّ المعروف في التوراة بالباقر، وستدركه يا جابر! فإذا لقيته فاقرأه منّي السلام، ثمّ الصادق جعفر بن محمّد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ عليّ بن موسى، ثمّ محمّد بن عليّ، ثمّ عليّ بن محمّد، ثمّ الحسن بن عليّ، ثمّ سميّي وكنيّي حجّة الله في أرضه، وبقيّته في عباده ابن الحسن بن عليّ، ذاك الّذي يفتح الله تعالى على يديه مشارق الأرض ومغاربها، ذاك الّذي يغيب عن شيعته وأوليائه غيبة ما يثبت فيها على القول بإمامته إلّا من امتحن الله قلبه للايمان.

قال جابر: قلت يا رسول الله! فهل يقع لشيعته الانتفاع به في غيبته؟ فقال: إي والّذي بعثني بالنبوّة إنّهم يستضيؤون بنوره، وينتفعون بولايته في غيبته، كانتفاع الناس بالشمس وإن تجلّاها سحاب، يا جابر! هذا من مكنون سرّ الله، ومخزون علم الله، فاكتمه إلّا عن أهله». الحديث. إكمال الدين ١: ٢٨٤، الباب ٢٣ ح ٣، وغاية المرام ٣: ١١٣، الباب ٥٩، ح ١٠ أفي آخر الآية، والكافي ١: ٥٢٧، ح ٣، بوجه آخر، وعن كشف الغطاء (١: ٦٧ ـ ٧٥) في مقدّمة كتابه حيث ذكر روايات للعامّة، كما في غاية المرام، وغيرها.

ثمّ إنّك تعلم أن الإمام المعصوم الثاني عشر (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) جعل نوّاباً وولاة عامّين بعد نوّابه الخاصّين، وجعل لهم علائم ومشخّصات، فهم الولاة والحكّام الذين تجب طاعتهم في زمن الغيبة في كلّ ما يجب إطاعته عليه السلام، والرادّ عليهم كالرادّ عليه، والرادّ عليه كالرادّ على الله، وقد صرّح بذلك ـ النصب والتعيين ـ سائر الأئمّة عليهم السلام أيضاً ولا سيّما الإمام الأعظم أبا عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام، وقد فصّلنا البحث في رسالتنا «ولاية الفقيه».

والأمر كذلك في الجعل والتعيين حسب المراتب، فالمجعول من قبل أحد النوّاب مجعول ومعيّن من قِبَلهم يجب إطاعته في ضوء الجعل والتعيين.

قال الطبرسي رحمه الله في المجمع عن الصادقين عليهما السلام: «أمر الله تعالى كلّ واحدٍ من الأئمّة عليهم السلام أن يُسلّم الأمر إلى مَن بعده». وفي رواية أُخرى: «آيتان إحداهما لنا والأُخرى لكم». وفي رواية أُخرى عن أبي جعفر عليه السلام: «أنّ أداء الصلاة والزكاة والصوم والحجّ من الأمانة، ويكون من جملتها الأمر لولاة الأمر في تقسيم الصدقات والغنائم وغير ذلك ممّا يتعلّق بحقّ الرعيّة، وقد عظّم الله تعالى سبحانه أمر الأمانة بقوله: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿لَا تَخُونُوا اللهَ وَالرَّسُولَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ...﴾[3]»، إلخ.

﴿أُولِي الأَمْرِ﴾ فيه قولان: الأوّل: أنّهم الأُمراء، والثاني: أنّهم العلماء، وقال بعضهم: إنّهم الّذين يرجع إليهم في الأحكام عند التنازع (أي القضاة).

وأمّا أصحابنا فإنّهم رووا عن الباقر والصادق عليهما السلام أنّ ﴿أُولِي الأَمْرِ﴾ هم الأئمّة من آل محمّد صلى الله عليه وآله، أوجب الله طاعتهم بالإطلاق، كما أوجب طاعته

(١) غافر ٤٠: ١٩. (٢) الأنفال ٨: ٢٧. (٣) آل عمران ٣: ٧٥.

وطاعة رسوله، ولا يجوز أن يوجب الله طاعة أحد على الإطلاق إلّا من ثبتت عصمته، وعلم أنّ باطنه كظاهره وأمن من الغلط والأمر القبيح، وليس ذلك بحاصل في الأُمراء والعلماء، والأولى أن يعبّر بأنّ الله تعالى لا يأمر بطاعة مَن يعصيه أو بالانقياد للمتخلّفين في القول والفعل لأنّه محال، وممّا يدلّ عليه... .

ولم يقرن طاعة أُولي الأمر بطاعة رسوله كما قرن طاعة رسوله بطاعته إلّا وأُولو الأمر فوق الخلق جميعاً، كما أنّ الرسول فوق أُولي الأمر. انتهى[١].

وقال العلّامة الطباطبائي ﵀ في الميزان بعد الاستظهار من الآيات السابقة المبحوث عنها واللاحقة بها من أنّها راجعة إلى موارد التنازع والقضاء بغير نيّة ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾[٣]:

وأمّا رسول الله ﷺ فله حيثيّتان: إحداهما: حيثيّة التشريع بما يوحيه إليه ربُّه من غير كتاب، وهو ما بيّنه للناس من تفاصيل ما يشتمل على إجماله الكتاب، وما يتعلّق ويرتبط بها، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٤]. والثانية: ما يراه من صواب الرأي وهو الّذي يرتبط بولايته الحكوميّة والقضائيّة، قال الله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾[٥]، إلى قوله ﵀: إذا عرفت هذا علمت أنّ لإطاعة الرسول معنىً ولإطاعة الله سبحانه معنىً آخر، وإن كان إطاعة الرسول إطاعة الله بالحقيقة؛ لأنّ الله هو المشرّع، لوجوب إطاعته كما قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ﴾[٦] فعلى الناس أن يطيعوا الرسول فيما بيّنه

---

(١) مجمع البيان ٣: ٦٣ ـ ٦٤، ذيل الآية ٥٨ ـ ٥٩ من سورة النساء.
(٢) النساء ٤: ٥٩. (٣) النساء ٤: ٦٥. (٤) النحل ١٦: ٤٤.
(٥) النساء ٤: ١٠٥. (٦) النساء ٤: ٦٤.

بالوحي، وفيما يراه من الرأي... إلى قوله ﷺ: وأمّا أُولو الأمر فهم ـ كائنين مَنْ كانوا ـ لا نصيب لهم من الوحي، وإنّما شأنهم الرأي الّذي يستصوبونه، فلهم افتراض الطاعة نظير ما للرسول في رأيهم وقولهم. انتهى[١].

وقال ﷺ في ذيل آية سورة التغابن: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾[٢]: ظاهر تكرار ﴿أَطِيعُوا﴾ اختلاف المراد بالإطاعة، فالمراد بإطاعة الله تعالى والانقياد له فيما شرّعه لهم من شرائع الدين، والمراد بإطاعة الرسول الانقياد له وامتثال ما يأمر به بحسب ولايته للأُمّة علىٰ ما جعلها الله له[٣].

وقال المحقّق الأردبيلي في زبدته ردّاً علىٰ قول العامّة في ذيل الآية: وكيف يأمر الله تعالى بطاعة الفسّاق، مع أنّه أمر أوّلاً بأداء الأمانة والحكم بالعدل، ونهىٰ عن سماع خبر الفاسق، وأوجب مهاجرتهم في الآيات والأخبار والإجماع، وتوعّد الظالم نار جهنّم وذمّه كثيراً، حيث إنّه نادراً ما توجد صفحة من المصحف الشريف خالية منه، بل ويبالغ في ذلك حتّى جعل الميل القليل إليه موجباً لمسّ النار في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾[٤].

مع اشتراط العلماء العصمة في الأنبياء والعدالة في الشهود والحاكم والمفتي في مسألة واحدة، بل في إمام الجماعة، كما صرّح به الكشّاف إلى قوله: ولأنّ حكّام الجور كثيرون، فقد يختلفون فمتابعة أيّهم تجب؟ ولأنّه يجب على الرعيّة منعهم إذا ارتكبوا منكراً فكيف يجب متابعتهم؟!

وقال صاحب الكشّاف: المراد بـ﴿أُولِي الأَمْرِ﴾ أُمراء الحقّ؛ لأنّ أُمراء الجور

(١) تفسير الميزان ٤: ٣٨٧ ـ ٣٨٨.
(٢) التغابن ٦٤: ١٢.
(٣) تفسير الميزان ١٩: ٣٠٥.
(٤) هود ١١: ١١٣.

الله ورسوله بريئان منهم... إلى قوله: فهم مُنسلخون عن صفات الّذين هم أُولوالأمر عند الله وعند رسوله، وأحقّ أسمائهم: اللصوص المتغلّبة[١]، وبالغ في ذمّ حكّام الجور حتّى نُقل عن أبي حنيفة أنّه قال: لو دعاني ظالم مثل اللص المتغلّب المنصور الدوانيقي إلى عدّ آجر لبناء مسجد أراد بناءه لما أجبته. انتهى[٢]، إلى آخر ما نقله رحمه الله.

وقريب ممّا سمعت كلمات الأصحاب في تفسير الآية، فراجع.

ولاية الفقيه

ثمّ إنّ أُولي الأمر الّذين أوجب الله تعالى طاعتهم وكذلك الرسول، قد أمروا بطاعة نوّابهم لمن لا يتمكّن من الوصول إليهم، ولا يختصّ ذلك بصاحب الأمر وإمام العصر (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) في زمن غيبته الكبرىٰ في توقيعاته الصادرة وأوامره البالغة بوساطة نوّابه الخاصّين الأربعة، بل عن الصادِقَين عليهما السلام وعمّن قبلهما وبعدهما من الأئمّة الطاهرين، كما فُصّل في المفصّلات في مسألة الغيبة وتعيين تكليف الناس فيها، وها إليك حديث جابر عن رسول‌الله صلى الله عليه وآله الّذي عدّ فيه الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام إلى سميٍّ رسول‌الله وكنيّه، سرّ الله المستتر والمخزون المكنون في علمه[٣]، ومقبولة عمربن حنظلة[٤] ومرفوعة أبي خديجة[٥] ومرسلة الصدوق[٦] المبحوث عنها في مظانّها، وأشرنا إليها في خلاصة البحث.

فإنّ الفقهاء الّذين يروون حديثهم ويعرفون أحكامهم وحلالهم وحرامهم هم

---

(١) تفسير الكشّاف ١: ٥٢٤.
(٢) زبدة البيان: ٨٦١ ـ ٨٦٢.
(٣) كمال الدين: ٢٨٤، الباب ٢٣، ح ٣.
(٤) الكافي ٧: ٤١٢، ح ٥.
(٥) الكافي ٧: ٤١٢، ح ٤.
(٦) من لايحضره الفقيه ٤: ٤٢٠ ح ٥٩١٩.

أُولو الأمر الذين أُمروا بطاعتهم، ونُهوا عن ردّهم ومخالفتهم على حدّ أنّ الردّ عليهم كالردّ على الله، فيجب طاعتهم وهم الأولياء وأُولو الأمر بحكم الآيات الّتي عرفت.

وعليه، فالولاة والحكّام الحقيقيّون في زمن الغيبة هم الفقهاء والعلماء الّذين عرّفهم الأئمّة عليهم السلام وهم أُمناء الله على حلاله وحرامه ما لم يدخلوا في الدنيا[١] ونوّابهم المأذونون من قبلهم، ولا ولاية لغيرهم في شيء مما يرتبط بالأُمّة الإسلاميّة، والمتصرّف في شؤونهم بدون إذنهم غاصب ظالم تحرم طاعته ومعاونته وتأييده بأي وجه حتّى بالارجاع، وفي مواقع بالسكوت، أعاذنا الله من شرور أنفسنا.

ومن المعلوم أنّ التمسّك بالأدلّة اللفظيّة لإثبات ولاية الفقيه مقدّم بلحاظ إمكان الأخذ بالإطلاق أو العموم في موارد الشكّ دون العقليّة، فإنّه لا لسان لها فيؤخذ بالمتيقّن، وفي اللفظيّة على الأقل مقبولة عمر بن حنظلة، ومشهورة أبي خديجة ومرسلة الصدوق وغيرها[٢].

خلاصة البحث

محصّل ما عرفت من كلمات الأصحاب واستدلالاتهم حول مسألة ولاية الفقيه أنّهم أثبتوها بطرق ثلاثة:

(١) قيل: وما دخلهم في الدنيا؟ قال صلى الله عليه وآله: اتّباع السلطان، كما في الحديث (الكافي ١: ٤٦، ح ٥).

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٣٦ و١٣٩ و ١٤٠، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، ح ١، ٦، ٧ و٩.

الأوّل: من طريق الأدلّة اللفظيّة وأنّ أُولي الأمر الّذين يجب إطاعتهم بحكم الآية الشريفة: ﴿أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِى الأَمْرِ مِنكُمْ﴾[١]، وهم الأئمّة المعصومون عليهم السلام حينما كانوا ولاة متصدّين لأُمور المسلمين قد توجّهوا إلى بيان تكليف مَنْ لا تصل يده إلى هذا الوليّ المشخّص حتّى في زمن النبيّ الخاتم صلى الله عليه وآله وقد صرّح بالمسألة مثل ما صرّح الرسول بالإمامة بأسمائهم في حديث جابر كما مرّ[٢].

فهم حسب التفاتهم إلى هذه المسألة قالوا في موارد عديدة، وصرّحوا بلزوم الرجوع إلى العالم الفقيه الراوي لأحاديثهم العارف بأحكامهم وحلالهم وحرامهم، كما في مقبولة عمر بن حنظلة ومشهورة أبي خديجة ومرسلة الصدوق على ما سمعت، فإنّ تعبير «قد جعلته عليكم حاكماً، قاضياً»[٣]، بعد عدم التعارض في المثبّتين، وعدم جواز حمل المطلق على المقيّد من غير جهة، تصرّح به ولاية الفقيه المطلقة، وكذلك قوله صلى الله عليه وآله: «اللّهمّ ارحم خلفائي، قيل: يا رسول الله! مَنْ خلفاؤك؟ قال: الّذين يأتون بعدي ويروون حديثي»[٤]، كما سمعت، ومنتهى الخلافة ظاهرة.

ومزيّة هذه الطريقة صحّة التمسّك بإطلاق الألفاظ لتعيين تكليف موارد الشكّ، فإنّ لها لساناً دون الأدلّة العقليّة كما تعلم.

الثاني: الطريق الّذي مشاه أُستاذنا الأعظم قائد الثورة الإسلاميّة ومؤسّس الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، الإمام الراحل الخميني قدس سره في كتاب البيع[٥]، بل

---

(١) النساء ٤: ٥٩.
(٢) تقدّم في ص ٣٨٦ في بحث آية أولى الأمر.
(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١٣٦ و١٣٩، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، ح ١ و٦.
(٤) من لايحضره الفقيه ٤: ٤٢٠، ح ٥٩١٩.
(٥) كتاب البيع ٢: ٦١٨ ـ ٦٢٠.

في رسالته «ولاية الفقيه» وخطاباته الّتي ألقاها في المناسبات، ومحصّله: إنّ مَنْ نظر إلى مجموع الأحكام المجعولة الشرعيّة من العبادات والمعاملات والجَزائيّات، مثل الحدود والقصاص والديات وغيرها من الواجبات، مثل حفظ نظم العباد والبلاد ومراقبة ثغور المسلمين ومرابطتها والمنع من الهرج والمرج، يقطع بأنّ الإسلام ليس العبادات الشخصيّة والأخلاق فحسب، وتلك المجموعة المجعولة المشروعة بطبعها أبديّة دائمة غير منسوخة وغير مختصّة بزمان خاصّ دون الآخر، ولا نعلم مدىٰ زمن الغيبة للإمام الغائب (عجّل الله فرجه الشريف).

فكأنّ تشريع الإسلام ليس إلّا تشريع هذه المجموعة اللازمة التنفيذ، ونفس هذا التشريع هو تشريع ولاية تلك القوانين وحاكميّة جميعها من حيث المجموع الّذي لا يقبل التعطيل والتأخير.

ويستلزم ذلك أن يكون التطبيق بيد العالم بتلك القوانين، العارف بها، الفهيم الفقيه بمناشئها ومبانيها في زمن الغيبة، وحيث إنّ الغرض الآخر من إقامة الحدود وسائر الأحكام مثل إقامة العدل واستقرار القسط، فلابدّ وأن يكون هذا العالم الفقيه عادلاً، ولا نعني بولاية الفقيه إلّا هذا.

وأنت ترىٰ أنّ هذا الاستدلال لا يتوقّف علىٰ شيء من الأدلّة اللفظيّة في مسألة الولاية، بل حكم عقلي بأنّ إيجاب تلك المجموعة من القوانين والأحكام ليس إلّا إيجاب حاكميّتها وجعل الولاية للفقيه ولتلك المجموعة، ولذلك عبّر ﷺ بوجوب إقامتها علىٰ كلّ فقيه عادل كفاية، بحيث لو تصدّىٰ لإقامتها فقيه واحد أو عدد منهم وتمكّن من ذلك فهو وليّ للمسلمين، وتسقط الولاية عن غيره أو غيرهم كما في كلّ واجب كفائي، ويُعبّر عن هذه المرحلة بـ: «بسط اليد» و«إقامة العدل»، فليس لغيره أو غيرهم ـ حتّى الفقهاء الموجودين في نطاق الولاية ـ حقّ التصرّف

في الأُمور الولائيّة الحكوميّة من أخذ وإعطاء وعزل ونصب وغير ذلك.

وأمّا قبل التصدّي وبسط اليد ما لم يتمكّن أحدهم أو عدّتهم من ذلك، فكلّ فقيه عادل يجب عليه تنفيذ تلك المجموعة حسب طاقته في نطاق عيشته، فهو وليّ وله ما للوليّ حسب القدرة وعدم المحذور من ناحية الطغاة، كما هي سيرة الفقهاء العظام مدىٰ الزمان، وكما هو كذلك في زماننا هذا في غير بلدنا الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، للفقهاء الموجودين في سائر البلاد وبين المسلمين في خارج نطاق الولاية والسلطة المعلنة كما تعلم، فالولاية للفقيه وللإسلام، وليس الإسلام إلّا ولاية تلك الأحكام والقوانين، وعلى الفقهاء العدول إقامة هذه الولاية كفاية دو غيرهم حسب مقتضى العقل كما تعلم.

وأمّا إطلاق الولاية لتعيّن التكليف في موارد الشكّ في هذه الطريقة فلا يحتاج إلى التمسّك بلفظٍ وإطلاق، بل حكم العقل بحاكميّة هذه المجموعة حكم شامل لجميع الأحكام والمشروعات ولا يتخلّف عنه حكم، وهذا الإطلاق يكون تحت الواجب الكفائي كما عرفت.

الثالث: الّذي مشاه كثير من الأعلام مثل صاحب العوائد، المولى النراقي ﵀ المعروف «بالحسبة»، وخلاصة تقريبه: أنّه قد ورد في روايات كثيرة ما يرتبط بشأن الفقهاء والعلماء ومقامهم من أنّهم ورثة الأنبياء، وحصون البلاد، وخلفاء النبيّ ﷺ، أُمناء الرسل، ومنزلتهم كمنزلة الأنبياء في بني إسرائيل، وفضلهم كفضل النبيّ ﷺ علىٰ الناس أو كفضل الشمس علىٰ الكواكب إلى غير ذلك[1]. هذا أوّلاً، ثمّ إنّا نعلم أنّ الشارع شرّع أُموراً وأحكاماً عديدة من العبادات

---

(١) وقد عدّ أكثر من عشرين رواية. أُنظر عوائد الأيام: ٥٢٩، عائدة ٥٤.

والمعاملات والجزائيّات والحقوق وغير ذلك، ولم يعلن مَنْ يتصدّىٰ لإجرائها، فهناك أمران:

الأوّل: المقاصد الشرعيّة المطلوبة المأثورة في الأوامر والنواهي الشرعيّة، لابدّ لها من والٍ يتصدّىٰ لتطبيقها.

والثاني: هذا الوالي لا نعلم مَنْ هو، ومقتضىٰ تناسب الحكم والموضوع أنّ العالم الفقيه العارف بها إمّا هو الوالي المتصدّي لدى الشرع، وإمّا هو في خلال مَنْ له تلك الولاية. وبعبارة أُخرىٰ: نعلم أنّه لا يخرج عن مَنْ يجوز له التصدّي والتولّي لإجراء تلك المقاصد الشرعيّة، فإنْ تصدّى هو لذلك فهو، وإلّا فعلى العالم غير الفقيه الّذي يعلم بها عن تعلُّم وهو عادل، بل لو لم يتصدَّ ذلك العالم المقلّد العادل، فيجوز للعالم الفاسق أيّ شخص كان المجري للمقاصد الشرعيّه كما هي إلى الكافر، وذلك هو الحِسبة الّتي لا تفيد إلّا في القدر المتيقّن من إرادة الشارع بالعمل به، فراجع.

ثمّ إنّه جدير بالذكر أنّ عبد الله وهو «الخضر» الّذي آتاه الله رحمة من عنده وعلّمه من لدنه علماً، قد تصرّف في السفينة فخرقها، والغلام فقتله، والجدار فأقامه، لم يكن من عنده، بل بأمر من الله تعالىٰ بولايته علىٰ ما قصّ الله تعالىٰ في كتابه العزيز في قصّة مصاحبة كليمه موسىٰ معه (على نبيّناوآله وعليهما السلام)[1]. فإنّ التحفّظ علىٰ مصالح الأُمّة الإسلاميّة ولاسيّما في مثل ذلك المستوى الرفيع، الّذي لم يكن حتّى لأوليائه المأمورين بظواهر الأُمور، إلّا لولايته الشاملة الّتي أعطاها الله تعالىٰ إيّاه، فكان له أنْ يتصرّف في أموال الناس وأنفسهم بمثل ذلك، ولم ينحصر بماذكر.

---

(١) وذلك في سورة الكهف ١٨: ٦٥ ـ ٨٢.

ومن المعلوم أنّه لايجوز التصرّف بمثل تلك التصرّفات لكل أحدٍ حتّى مع العلم بالمصلحة، وإنّما حسب ظواهر الأُمور، ما لم تكن له الولاية العامّة الإلهيّة، والعلم بالمصلحة علىٰ وجه لا يحتمل الخطأ دون القطع المحتمل، ولاسيّما في مثل القتل، فلا يتمّ الاستدلال بالقصّة علىٰ أنّ جواز كلّ تصرّف كان أولىٰ من تركه، مثل إجارة دارالغائب، وبيع أثاثه المشرفة علىٰ التلف... وغيرها، أو جواز قتل شخص لدفع مفسدة، كما أشار إليه صاحب الزبدة (رضوان الله تعالىٰ عليه) في كتاب المكاسب[١]، ولا سيّما ما نقله عن صاحب المجمع[٢] (رضوان الله تعالىٰ عليه) من الجواز لكلّ أحد من تأمّله، ففيه تأمّل، وللجواز في مثل تلك الأُمور أدلّة أُخرىٰ مذكورة في محالّها.

وأمّا الكلام في مراتب الولاية علىٰ المستويات المختلفة بحيث تشمل بواطن الأُمور ومجاريها العينية الخارجيّة، الّتي تكون وراء ظواهرها، الّتي يتصرّف فيها كلّ وليّ وحاكم، فهو خارج عن وضع الرسالة، وقد أشرنا إليها في بحث الولاية التكوينيّة الثابتة لنبيّنا والأئمّة المعصومين (عليه وعليهم الصلاة والسلام) وهم مجاري رحمة الله وبركاته، ولهم التصرّف في كلّ شيء بإذنه وإرادته، ومع ذلك يعملون علىٰ ظواهر الأُمور ومجاريها العادية، إلّا في موارد خاصّة أُشير إليها في سيرتهم عليهم السلام، ولها مقياس خاص.

والحاصل: أنّ التصرّف في مختلف شؤون المجتمع علىٰ جميع المستويات لايجوز إلّا للنبيّ صلى الله عليه وآله أو الولي عليه السلام أو نوّابهما، وهم العلماء الأعلام العارفون بأحكام الله تعالىٰ ومواقعها، والناظرون فيها وفي ظروفها. كثّر الله أمثالهم وأيّدهم

---

(١) زبدة البيان: ٤٩١.

(٢) مجمع البيان ٥ ـ ٦: ٤٨٨، ذيل الآية ٨٢ من سورة الكهف.

بنصره، ليكونوا هم الولاة في المجتمع الإسلامي مبسوطي الأيدي، نافذي القول، حتّى تكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كلّه لله[١].

الولاية على اليتيم والسفيه

وفيها آيتان، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً * وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافاً وَبِدَاراً أَن يَكْبَرُوا وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللهِ حَسِيباً﴾[٢].

الآية الكريمة بصراحتها تنهى عن إيتاء المال إلى السفيه الّذي لا يعلم كيف يصرفه فيما يقوّمه، فإنّ المال من نِعم الله تعالىٰ الّتي جعلها قياماً للناس بمعاشهم، وشُكر كلّ نعمة صرفها في محالّها الّتي جعلها الله لها، دون إسراف وتبذير.

ثمّ تأمر بإرزاق السفهاء وإكسائهم، والقول لهم بالمعروف، فلا يجوز إهمالهم بما أنّهم سفهاء، كما لا يجوز إعطاؤهم المال ليصرفوه برأيهم وفي مشتهياتهم، سواءً كان المال لهم أو لم يكن، فإنّهم لا يقدرون علىٰ القيام بمصالحهم على النحو المتعارف، فلابدّ من التولية عليهم والتصرّف في شؤونهم، حرصاً عليهم وعلىٰ مصالحهم، حتّى لا يُهمَلوا، فإنّهم عباد الله، مخلوقون مرزوقون من عند الله ﴿وَمَا مِن

---

(١) ومن المعلوم أنّ إطلاق كلمة «الفقيه» يوجب أن تكون الولاية للفقيه المطلق دون المتجزّي، وبناء العقلاء علىٰ تقدّم الأفضل، ولم يردع عنه الشارع، ولا يتصوّر التساوي في جميع الجهات، والتقوىٰ والعدالة يحسمان الأمر.

(٢) النساء ٤: ٥ ـ ٦.

﴿دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللهِ رِزْقُهَا﴾[١].

وأمّا الوليّ المتصرّف في مصالحهم فمن هو؟ وإلى مَن يتوجّه تكليف تحمّلهم؟ فلم يُذكر في الآية ـ كما ترى ـ شيء صراحة.

وكذلك الأمر في اليتيم وماله، فإنّ الآية الكريمة تأمر بدفع أموال اليتامىٰ إليهم بعد اختبارهم وابتلائهم، واستيناس الرشد منهم، مع الإشهاد عليهم حين الدفع، وتنهىٰ عن التصرّف فيها قبله إسرافاً وبداراً أن يكبروا في خصوص ما يأخذون أجراً لولايتهم وللتصدّي لأُمورهم، أو في عموم ما يصرفونه لمصالحهم وما يأخذونه أُجرةً، فعلى الفقير أن يأكل بالمعروف، وعلىٰ الغنيّ أن يستعفف، وكفى بالله حسيباً، ولم يذكر أنّ الوليّ مَنْ يكون.

وكذلك مفاد قوله تعالى: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾[٢]. فإنّها أيضاً تنهى عن أكل أموال اليتامى، بل عن تبديل الجيّد منها بالرّديء من أموالهم، وتأمر بدفع أموالهم إليهم حيث لابدّ من الدفع من غير إشارة إلى مَنْ يتصدّى إلى ذلك، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ...﴾[٣] فإنّه يرشد إلى ما ذكر، فإنّ التقرّب والتصرّف في مال اليتيم منهيّ عنه، والأحسن منه حفظه وحراسته أو تنميته أيضاً ولا بأس به، لا أنّه يجب حتّى يُبحث عن معناه وعن من يجب عليه ذلك من الوصيّ والقيّم والوليّ أو كلّ من كان في يده مال اليتيم.

إلّا أنّ المتيقّن المقطوع من الآيات المباركات أنّ المحافظة على الأيتام حتّى يبلغوا النكاح واستيناس الرشد، وكذلك السفهاء ماداموا كذلك، ممّا لا يرضى الشارع المقدّس بتركه بين مجتمع المسلمين، فإنّ إهمالهم وإضاعة أموالهم الّتي

---

(١) هود ١١: ٦. (٢) النساء ٤: ٢. (٣) الأنعام ٦: ١٥٢.

كانت للقيام بمصالحهم بإعطائها إيّاهم وهم غير قادرين على ذلك، أو بالإسراف فيها أو البدار، والإسراع اللازم منه غالباً الخطأ الموجب للضرر مبغوض للشارع المقدّس، منهيّ عنه، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾[1].

وكلّ ما كان مطلوباً له تعالىٰ ولم يتوجّه التكليف إلى شخص أو عنوان معيّن فهو واجب كفائي، موجّه إلى الجميع، ويسقط عنهم بقيام البعض مع أحقيّة الأقرب فالأقرب، حتّى ينتهي إلى الوليّ لمَنْ لا وليّ له، وهو وليّ الأمر وحاكم المجتمع والملّة. ومن ذلك يستفاد ولاية الأب على السفيه، والجدّ على اليتيم، ثمّ العدول من المؤمنين، ثمّ الحاكم الشرعيّ. ولا يبعد أن يكون تعيّن العادل وتشخصّه من قبل الحاكم الشرعي أوفق بالقواعد، فلا يتصرّف كلّ عادل من قِبل نفسه إلّا لدى الضرورة، وعدم وجود حاكم من الطرق الطبيعيّة للمسألة كما في كلّ أمر حسبي، والأصحاب[2] ـ رضوان الله عليهم ـ تعرّضوا للآيات الراجعة إلى أمر السفهاء والأيتام في باب الحجر، وأنّهما محجوران من التصرّف في الأموال من غير التعرّض لمن عليه الإرزاق والإكساء، وقول المعروف لهم حتّى يُصانوا من الضياع والهتك، فتوجّه.

الولاية علىٰ العبد المملوك

﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقاً حَسَناً فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرّاً وَجَهْراً هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3].

---

(١) النساء ٤: ١٠.

(٢) أُنظر: مجمع البيان ٣ ـ ٤: ٨، ذيل الآية ٥ من سورة النساء.

(٣) النحل ١٦: ٧٥.

قد ضرب الله تعالىٰ مثلاً بأنّ العبد الّذي لا يقدر علىٰ إنجاز شيء هل يمكن أن يساوي الّذي رزقه الله تعالىٰ رزقاً حسناً يتصرّف فيه كيف يشاء، وينفق في سبيله سرّاً وجهراً؟ وكما في رجلين أحدهما أبكم وهو الّذي ولد أخرس، لا يقدر علىٰ شيء، وهو كَلٌّ علىٰ مولاه، والآخر القادر الناطق الحاكم الّذي يأمر بالعدل وهو علىٰ صراط مستقيم، هل يمكن أن يستويا؟ لا.

فالعبد المملوك الّذي لا يقدر علىٰ إنجاز شيء، ولا أن يتصرّف في شيء، ليس كمَن رزقه الله تعالىٰ، ويجوز له التصرّف كيف يشاء شرعاً لا تكويناً، بعد عدم الفرق بينه وبين مالكه ومولاه بحسب الأُصول العاديّة الإنسانيّة، فإذا لم يجز التصرّف شرعاً فهو واقع تحت ولاية الغير، الّذي يجوز له، والأقرب إليه مالكه ومولاه، فالمالك وليّ عبده ومملوكه، يتصرّف في شؤونه، مالم يمنعه الحاكم والوالي الأعلىٰ، أي النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله والوالي من قبله أو الأئمّة المصومون عليهم السلام، ويد الله تعالىٰ فوق أيديهم، فلايجوز له قتله وإيذاؤه، أو أمره بما نهاه الله تعالىٰ عنه، أو نهيه عمّا أمر الله تعالىٰ به.

ومن ذلك يُعلم أنّ مالكيّة إنسان لإنسان ليست كمالكيّته لغيره، يتصرّف فيه كيف يشاء، والبحث عن معنى الرقّيّة الممضاة في الإسلام أنّه أسهل الطرق وأمتنها لتبديل الكافر بالمؤمن، والبعيد بالقريب، حتّى ينتهي إلى الحرّيّة وقبولها بعد أن كان موضوعها أسرى الحرب فقط دون استعباد الظالم القاهر المظلوم المستضعف، وله محلّ آخر[1]. ولا يبعد الفرق بين عدم القدرة في العبد معه في الأبكم بالتشريع

---

(١) وفي المقام بيان شامل شافٍ للعلّامة الطباطبائي قدس سره في تفسيره «الميزان» وهو أمتن وأدقّ فيما رأيناه من الكلام والمقالات، فراجع (تفسير الميزان ٦: ٣٤٦ ـ ٣٤٨، ذيل الآية ١٢٠ من سورة المائدة).

والتكوين لعدم الثاني في الأوّل مع وجوده في الثاني تكويناً، فيكون الأوّل للأوّل، والثاني للثاني.

وملخّص الكلام في المقام: أنّ الملكيّة أمرٌ اعتباري عقلائي بسيط غير مشكّك في الاعتبار، وبعد ملاحظة مجموع الأحكام الراجعة إلى العبيد والإماء من حرمة الإيذاء والقتل، بل القصاص لدى الاعتياد، ووجوب إرزاقه وإكسائه وتأمين مؤنته، وعدم وجوب إطاعته فيما إذا أمره مولاه بما نهى الله تعالىٰ عنه وبالعكس، وجواز التدبير وقرار التحرير بعد أداء مال، وعدم جواز بيع الجارية إذا صارت أمّ ولد لاستحقاقهم إرث ولدها في مال المولى، وغير ذلك، فلابدّ إمّا من اعتبار الملكيّة الخاصّة أضعف ممّا تعتبر في ملكيّة الأشياء والحيوانات، وإمّا من اعتبار الولاية وجواز الاستفادة منه قبال تأمين مؤنته كما هو الحقّ الأقوىٰ عندنا.

ومجرّد طرح الأصحاب المسألة في باب بيع الحيوانات لا يعطي شيئاً، والأقرب انفكاكها عن المحلّ وطرحها بشكل مستقلّ في محلّ يناسب شأن بني آدم، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾[1] الآية.

ولاية الأب والجَدّ على الابن

قد عرفت أنّ ولاية الجدّ على اليتيم، وولاية الأب والجدّ على السفيه المستفادة من الآيات من سورة النساء كانت ترجع إلى الحسبة للأمر بإرزاقهم وإكسائهم والقول لهم بالمعروف دون التكريم والتحقير، وأنّهما مقدّمان علىٰ غيرهما، وبعدهما المؤمنون العدول، ثمّ الفسّاق إلى وليّ مَن لاوليَّ له.

---

(١) الإسراء ١٧: ٧٠.

وأمّا ما استدلّ به علىٰ ولايتهما من روايات الباب في المكاسب[١] مثل رواية محمّد بن مسلم[٢] وخالد بن بكير[٣] وابن رئاب[٤] ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع[٥] وغيرهم[٦]، ففيه ما لا يخفىٰ من اختصاصها بالصغير أوّلاً، وعلى الأكثر في الأموال الموصىٰ بها ثانياً، وعليها يتمّ لو قلنا: بأنّ الوصاية استنابة ثالثاً، أمّا إنْ كانت الوصاية إحداث الولاية، كما قال به صاحب الجواهر في باب الوكالة[٧]، فلا ملازمة أصلاً فراجع وتأمّل، كما أنّ الاستناد إلى النبويّ المنقول في رواية عبيد بن زرارة: «أنت ومالك لأبيك»[٨] حيث لا يمكن الأخذ بظاهره، فإنّه خلاف ضرورة الفقه، ومحمول على المعنى الكنائيّ واحترام الابن للأب ولزوم تكريمه وصحّة النكاح بعد إذن الأب مع أنّه قضيّة في واقعة.

خلاصة البحث

إنّ الولاية غصن من شجرة الحكومة، وركن من أركان الدولة الإسلاميّة، بمعنى التصرّف في شؤون الغير علىٰ أساس مصالحه بمراتبها حتّى التصدّي لجميع

---

(١) الشيخ الأعظم الأنصاري في المكاسب ٣: ٥٣٧ ـ ٥٣٩، والأُستاذ العظيم الخميني في المكاسب، كتاب البيع ٢: ٤٣٦ ـ ٤٣٩.

(٢) وسائل الشيعة ١٩: ٤٢٧، الباب ٩٢ من كتاب الوصايا، ح ١.

(٣) المصدر السابق: ح ٢.

(٤) وسائل الشيعة ١٧: ٣٦١، الباب ١٥ من أبواب عقد البيع وشروطه، ح ١.

(٥) وسائل الشيعة ١٧: ٣٦٣، الباب ١٦ من أبواب عقد البيع وشروطه، ح ٢.

(٦) وسائل الشيعة ٩: ٨٩، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاة، ح ٦، و٢٠: ٢٩٠ ـ ٢٩١، الباب ١١ من أبواب عقد النكاح، ح ٥ و٨.

(٧) جواهر الكلام ٢٨: ٦٥٠.

(٨) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٩٠ ـ ٢٩١، الباب ١١ من أبواب عقد النكاح وأولياء العقد، ح ٥.

مصالح الأُمّة الإسلاميّة ممّا يتعلّق بالشؤون الحقوقيّة، أي ما يتعلّق بشؤون الغُيّب والقُصّر والأوقاف، وما يتعلّق بالشؤون العمرانيّة كإيجاد وترميم الطرق والشوارع والمدارس والمعابد والمستشفيات، ومطلق وسائل الاتّصالات الجماعيّة المسموعة والمرئيّة، وكذا إيجاد مؤسّسات الكهرباء والهاتف والفضاء وغير ذلك... والأهمّ من ذلك كلّه إيجاد مؤسّسات الثقافة والصحّة والاقتصاد، وكذلك بالنسبة إلى الأُمور الخارجيّة الراجعة إلى علاقات المسلمين مع غيرهم في شتّى المجالات ومختلف الجوانب.

فروع

الأوّل: الوليّ والحاكم هو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، يجب إطاعتهما في كلّ ما أمرا به أو نهيا عنه حكماً أو شخصاً أو موضوعاً.

الثاني: المنصوبون من قبل الله تعالىٰ ورسوله وهم أُولوالأمر المعصومون عليهم السلام، حكّام أولياء تجب إطاعتهم كذلك.

الثالث: نوّاب الأئمّة عليهم السلام ووكلاؤهم وهم الفقهاء الجامعون للشروط (كثّر الله أمثالهم)، هم الولاة والحكّام علىٰ المسلمين في زمن الغيبة وتجب إطاعتهم كذلك.

الرابع: يجب علىٰ العلماء العاملين والفقهاء الجامعين للشروط (كثّر الله أمثالهم) في كلّ عصر وزمان مع اختلاف مراتبهم العلميّة أو تساويهم، حفظ بيضة الإسلام ومصالح المسلمين، ودفع خصومة وخصوم المسلمين، وصيانة ثغور الإسلام وبلاد المسلمين وحدودها، مع تجويزهم تقليد الناس الأعمّ أو غيره من العلماء المجتهدين، والخيار في الفروع المختلفة فيها، فالحكم بتبعيّة المسلمين بأجمعهم لواحد منهم، وهو الأعرف والأدقّ والأمتن بالنسبة إلى المصالح العامّة

والحوادث الواقعة الّتي تعني الولاية والدولة؛ لئلّا يقع التفرّق والانشقاق في قوى المسلمين فيفشلوا وتذهب ريحهم وينتهي الأمر إلى ما انتهى، وحكم الفقيه لازم الاتّباع حتّى علىٰ الفقيه الآخر دون فتواه[١].

اللّهمّ انصر الإسلام والمسلمين، واخذل الكفّار والمعاندين، وأيّد العلماء الربّانيّين، الحماة للدين، واجعلنا من خَدَمة شريعة سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله، واحفظنا من شرور أنفسنا وشرور الزمن إلٰه الحقّ، آمين يا ربّ العالمين.

الخامس: لايجوز لغير المذكورين التصرّف في شؤون المسلمين بوجه من الوجوه أصلاً، وكلّ من تصرّف بغير إذنهم فهو غاصب ظالم تعدّىٰ حدود الله، فلايجوز إذن معاونته بأيّ وجه كان حتّى بالسكوت عمّا كان، ويجب الكفر به، فقد أُمروا أن يكفروا به.

السادس: يجب علىٰ الفقهاء ـ مهما أمكن ـ عندما لم يكونوا مبسوطي اليد التصدّي لرعاية الأيتام والمحافظة علىٰ الضعفاء والسفهاء وأموالهم، وكذا إقامة الحدود الشرعية مع التمكّن منها، ومع العذر علىٰ العدول ذلك بإجازتهم مهما أمكن، وفيما أمكن.

السابع: الأب والجدّ وليّ للولد وولد الولد الصغير حسبةً لا من نوع ولاية الحاكم ولا على الكبير الرشيد، كما أنّ المولى والمالك وليّ العبد ومملوكه في طول ولاية الله ورسوله وأُولي الأمر عليهم الصلاة والسلام[٢].

---

(١) فإنّ الأمر الولائي ونهيه غير بيان أوامر الله تعالىٰ ونواهيه في الأحكام وبيان الموضوعات، فالأوّل راجع إلى الولاية، والثاني إلى الفقاهة، والفقيه وليّ كما أنّ الرسول صلى الله عليه وآله إمام.

(٢) تمّ بحمد الله كتاب الولاية في ليلة السابع عشر من شهر شوّال عام ١٣٩٤ هـ. والساعة تُشير إلى الحادية عشرة وعشر دقائق، وأنا مبعد في «رودبار».

كتاب الجهاد

وجوب الجهاد في سبيل الله

الجهاد: هو السعي والاجتهاد لنشر حقائق الإسلام وتوسعة معارفه، ودعوة الناس إلى الحقّ والتوحيد حتّى بالقتال في منتهى الدعوة، ولئلّا تكون فتنة ويكون الدين كلّه لله، ويكون الحاكم علىٰ الأرض هو الله تعالى وولاته الحقّ المنصوبون من قبله.

والقتال: هو بذل النفس في المعارك، وهو من أعلىٰ مراتب الجهاد، ومع ذلك يعدّ «جهاداً أصغر»، قِبال السعي لتسخير النفس بتزكيتها عن كلّ رجس وباطل، ولحكومة الحقّ عليها، وهو الصعب المستصعب الوصول إليه، والمعبّر عنه بـ: «الجهاد الأكبر» في لسان السنّة المباركة، وقد قال تعالىٰ في كتابه العزيز: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾[1] فإنّه لولا ذلك لم يوفّق للجهاد علىٰ ما هو حقّه.

هذا اذا كان السيف واقعاً بين الكفر والإسلام ينفّذ دوره في نشر التوحيد في بلاد الشرك والكفر، وتسلّطه عليهم سلطة الحقّ علىٰ الباطل، حتّى يقع خلق الناس

---

(١) الشمس ٩١: ٩ و١٠.

في المجرىٰ الّذي خُلقوا له، ويدفع الله الباطل بالحقّ، فإذا هو ذاهب زاهق، قال تعالىٰ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾[١].

وأمّا إذا كان بين أهل التوحيد، فجهاد المسلمين مع القاسطين والناكثين والمارقين منهم من مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الّتي تكون علىٰ عهدة الحكومة الحقّة وإشرافها، وإطلاق الجهاد عليه تسامح وإن كان جهداً في سبيل الله، والواجب فيه الجُهد (كذا في اللغة)[٢].

والسيف بين الكفر والإسلام غير الّذي بين أهل التوحيد حسب الشرائط والخصوصيّات كما سيأتي موضوعه إن شاء الله تعالىٰ في محلّه[٣].

وكيف كان فالآيات النازلة في الباب بكثرتها علىٰ أنواع.

النوع الأوّل: وجوب القتال والجهاد مع الكفّار

النوع الأوّل: ما يدلّ علىٰ وجوب القتال والجهاد مع الكفّار في الإسلام في الجملة، وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٤].

دلالة الآية الكريمة علىٰ أنّ القتال في الجملة مكتوب مفروض على

---

(١) الأنبياء ٢١: ١٨.
(٢) مجمع البحرين ٣: ٣٠ ـ ٣٢، مادّة «جهد».
(٣) في الكلام في قوله تعالىٰ: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الحجرات ٤٩: ٩) في مسألة الصلح من كتاب القضاء والشهادات (ص).
(٤) البقرة ٢: ٢١٦.

المسلمين ظاهر لا ريب فيها، وهو ثقيل ومكروه علىٰ النفس بالطبع، ويخفّ عليها إذا صارت مطمئنّة إلى الله تعالىٰ، وعسىٰ أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، والله يعلم وأنتم لا تعلمون ما فيه من الخير والصلاح.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[١].

الآية الكريمة تأمر المسلمين بمقاتلة الّذين يقاتلونهم[٢]، ومفادها الابتدائيّ وإنْ كان وجوب المقاتلة ضدّ الّذين يقاتلون المسلمين شأناً لتكون ناظرة إلى الجهاد، أو فعلاً ليرجع الى الدفاع، كما يؤيّده آخر الآية، وإنّهم إنْ انتهوا فلا عدوان عليهم ولا مقاتلة ضدّهم، إلّا أنّ إطلاق الغاية وإيجاب مقاتلتهم لنفي الفتنة وصيرورة الّدين كلّه[٣] لله تعالىٰ يوجب الجهاد علىٰ الإطلاق، فإنّ الأرض مادامت ملوّثة برجس الشرك والكفر فهي فتنة، لابدّ للموحّدين أن يكافحوها ويجاهدوها، حتّى تطهر الأرض منها، ويزول الرجس عنها، ويكون الدين لله تعالىٰ، فـ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٤].

وقال الأُستاذ العلّامة في الميزان[٥]: إن، «الّذين»، في قوله تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ

---

(١) البقرة ٢: ١٩٣.

(٢) وقبلها قوله تعالىٰ: ﴿وقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ولَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * واقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ والْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ولَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة ٢: ١٩٠ و١٩١)، وسيأتي الكلام عنها إن شاء الله في مبحث الدفاع.

(٣) كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّه فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (الأنفال ٨: ٣٩) وفي قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (الصف ٦١: ٩).

(٤) الأنفال ٨: ٥٥.

(٥) الميزان في تفسير القرآن ٢: ٦٠، ذيل الآية ١٩٥.

﴿يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ كالذين في قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا...﴾[١و٢] وصف مشير لمشركي مكّة بقرينة الآيات التالية: ﴿أَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ وبقرينة قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾ فتقع الآيات موقع تشريع الجهاد قطعاً مع مشركي مكّة، بل تكون من أوّل المشرّعات للجهاد ولا ترتبط بمسألة الدفاع أصلاً، ولكن عليك بالتأمّل في لفظة «الفتنة» المعرّفة في صدر الآيات ومُنكّرة في ذيلها، واستفادة العموم من النكرة في سياق النفي واضح، وإذا كانت الفتنة معرفة نفس الفتنة الّتي أثارها كفّار قريش أو مشركو مكّة يَرجع البحث إلى الدفاع كما لايخفىٰ.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُواْ جَمِيعاً﴾ ـ إلى قوله تعالىٰ: ـ ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أَو يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً * وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيراً * الَّذِينَ آمَنُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُواْ أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً﴾ ـ إلى قوله تعالىٰ: ـ ﴿أَيْنَما تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ...﴾[٣].

الآيات المباركات في سياقها الخاصّ هي في بحث الكفر والإيمان، وأنّ كلّ ذنب وانحراف يقبل العفو والغفران ويمكن أن يُغمض عنه، غير الشرك والكفر،

---

(١) الحجّ ٢٢: ٣٩.

(٢) وهي أوّل آية نزلت في القتال، كما في التبيان ٩: ٩٩، ذيل الآية ٣٩ من سورة الحجّ.

(٣) النساء ٤: ٧١ ـ ٧٨.

فإنّهما افتراء وظلم عظيم وإثم مبين[١].

ثمّ يتوجّه البحث نحو الّذين يصدّون عن سبيل الله ويـؤيّدون الكـفر بـأنّهم الملعونون المردودون، ألم ترَ أنّ الله لعن الّذين آمنوا بالجبت والطاغوت، وقالوا للّذين كفروا هؤلاء أهدىٰ من الّذين آمنوا سبيلاً، يعني المؤمنين المسلمين، ومن لعنه الله فلن تجد له نصيراً، ومن صدّ عن سبيل الله فكفىٰ بجهنّم سـعيراً، والّـذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم ناراً كلّما نضجت جلودهم بـدّلناهم جـلوداً غـيرها ليذوقوا العذاب.

ثمّ يتوجّه الكلام نحو الّذين آمنوا وعـملوا الصّـالحات: سـندخلهم جـنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها منعّمين مقرّبين.

بعد ذلك أمر المؤمنين بردّ الأمانات والحكم بالعدل وإطاعة الله تعالىٰ وإطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وإرجاع موارد الاختلاف إليهما دون الطاغوت، وأنّ الإيمان بالله تعالىٰ لا يجتمع مع التحاكم إلىٰ أهل الجبروت والطغيان، والمؤمن لا يَقبلُ سلطة الكفر عليه وعلىٰ شؤون حياته، وعندئذٍ يُظهر المنافقون أمرهم فإذا قيل لهم: تعالوا إلى ما أنزل الله وإلىٰ الرسول، رأيت المنافقين يصدّون عنك صدودا، اُولئك الّذين لا يريدون حكومة الحقّ ودولته ويحلفون بالله إنّهم كذا وكذا، والله يعلم مـا فـي قلوبهم من النفاق والتمايل إلى الظَلَمة وحكومة المنافقين الّذين يحلو لهم التمتّع بحطام الدنيا ولذائذها.

مع أنّ الله تعالىٰ ما أرسل من رسول إلّا ليطاع بإذنه ويكون هو الحاكم المطاع بين الناس، ومن ينوب عنه من وليّ حاكـم إلٰهي بـالحقّ والعـدل، والمـؤمنون لا يكونون مؤمنين حقّاً حتّى يحكّموك (يا رسول الله!) فيما شجر بينهم ويطيعوك

---

(١) وسنبحث عنه في كتاب المُحرّمات إن شاء الله تعالى.

طاعة مطلقة، إلّا أنّ قليلاً من الناس يكونون علىٰ ذلك الحدّ الكامل من الإيمان والطاعة المطلقة بقلوبهم للحقّ وحكومة العدل، ألا ترىٰ لو أنّا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو أخرجوا من دياركم ما فعلوه إلّا قليل؟

فهذا هو الكفر والشرك، وذلك هو الإيمان والتوحيد، وهؤلاء الكفّار والمنافقون، وأُولئك المؤمنون الّذين يحكّمونك ثمّ لا يجدون في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت، وهم المطيعون لله وللرسول، فهم مع الّذين أنعم الله عليهم من النبيّين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أُولئك رفيقاً.

ففي مثل هذا السياق البيّن الواضح الشديد يأمر الله تعالىٰ المؤمنين ويخاطبهم بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ﴾. وأسلحتكم، وأعدّوا وتهيّؤوا، ﴿فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُواْ جَمِيعاً﴾، وجاهدوا في سبيل الله لنشر الحقّ والإيمان، والله يعلم ما في قلوبكم، وما تخفي الصدور، فبعضكم من يتخلّف وينتظر الأمر ويطمئنّ، فإنْ أصاب المؤمنين المجاهدين مصيبة من شهادة أو انكسار يقول: قد أنعم الله عليّ إذ لم أكن معهم شهيداً، وإنْ أصابهم فضل من الله من فتح وغَلَبة وغنيمة قال: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾.

وكيف كان، فعلى المؤمنين الّذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ـ وهم المؤمنون حقّاً ـ أن يقاتلوا في سبيل الله ولهم أجرٌ عظيم، سواء كانوا قد غَلبوا فاتحين أو غُلبوا شهداء مقتولين فلهم إحدى الحسنيين.

وما لكم أيُّها المؤمنون لا تجيبون نداء الحقّ وهو نداء المستضعفين من الناس الّذين يصرخون من شدّة الظلم والاعتداء، حتّى النساء والوالدان الّذين يقولون: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيراً﴾، حتّى نتغلّب على الظالمين، وننجو من شقائهم وظلمهم، ونعيش

بالحقّ والعدل، فمالكم لا تجيبون هذه الصرخات والنداءات إلّا النزر القليل؟ ولِمَ لا تنصرونهم لتخرجوهم من ربقة الظَّلَمة والكفّار الخونة؟

والمؤمن بطبعه الإيماني يقاتل ويجاهد في سبيل الله للإيمان والحقّ، كما أنّ الكافر والمشرك يجاهد في سبيل الطاغوت، ويسعىٰ لحكومة الطغاة وسلطة الظَّلَمة، حتّى تتمتّع نفسه الطاغية معهم في نهب أموال الناس، واستعبادهم في مختلف الشؤون، فما لكم لا تُجيبون؟ ولا تقاتلون أولياء الشيطان وأتباع الطغاة؟ اعلموا أنّ كيد الشيطان ومكر الطغاة في جولانهم الحاكم كان في نظام الخلقة وقوانين العالم وإرادة الله تعالىٰ كيداً ومكراً ضعيفاً مغلوباً، وليس علىٰ شيء، فمع تمام قوّته وتظاهراته فهو مغلوب، والله تعالىٰ هو الغالب القاهر.

واعلموا أنّ متاع الدنيا قليل، وليس لحياتها دوام، والنتيجة في إيفاء الحقّ، وتمكين التوحيد في الناس أبقى وأدوم، وإن انتهىٰ إلى الشهادة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدَّنْيَا قَلِيلٌ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ (١).

والشهادة في المعركة في سبيل الله هي من أعظم الفيوضات الإلهيّة، الّتي لا ينالها إلّا من خصّه الله بها بلطفه وهي الحياة لا الموت. والفرار عن مثل هذا الفوز لا ينجيكم (أيُّها الناس) عن الموت الّذي لابدّ منه، فإنّه ﴿أَيْنَما تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾.

والحاصل أنّ الآية المباركة ـ بشدّة تعبيرها، وصراحة لهجتها ـ توجب الجهاد

(١) النساء ٤: ٧٧.

ومقاتلة العدوّ ومناهضته في سبيل الله، وإقامة دينه الحقّ كما لا يخفىٰ، وإطالة الكلام كانت لبيان السياق.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿*فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللهُ أَشَدُّ بَأْساً وَأَشَدُّ تَنكِيلاً*﴾[1].

الآية الكريمة ـ في السياق الّذي عرفته بتفصيل من الآيات الّتي قبلها ـ تأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بأنْ يقاتل في سبيل الله ويتحمّل بنفسه الشريفة كلفة ذلك الأمر الثقيل ومشقّته، وأشقّ منه أنّها تأمره صلى الله عليه وآله بتحريض المؤمنين وترغيبهم حتّى يتهيَّؤوا للجهاد في سبيل الله ويستقيموا فيه، عسىٰ الله أن يكفّ بأس الّذين كفروا، فإنّه أشدّ بأساً وأشدّ تنكيلاً، فيجب إذنْ مقاتلة الكفّار إلى أن يكفَّ الله بأس الّذين كفروا، ويزول شرُّهم، وتطهر الأرض منهم.

فإنْ قلت: المأمور بالقتال في الآية الكريمة نفس رسول الله صلى الله عليه وآله مع التصريح بنفي التكليف إلّا عن نفسه الشريفة، والأمر بتحريض المؤمنين وإظهار الرجاء لكفّ الله تعالى بأس الذين كفروا، وعليه فكيف تدلّ على وجود الجهاد على المسلمين مع أنّ المورد ـ كما عن العيّاشي ـ: هو أنّ أبا سفيان يوم أُحد لمّا رجع، واعد رسول الله صلى الله عليه وآله موسم بدر الصغرىٰ، فكره الناس وتثاقلوا حين بلغ الميعاد، فنزلت الآية فخرج النبيّ صلى الله عليه وآله وما معه إلّا سبعون، وكفّ الله بأسهم بأن بدا لأبي سفيان، قال: هذا عام مجدب[2]، وانصرف النبيّ صلى الله عليه وآله

---

(١) النساء ٤: ٨٤.

(٢) المجدب: أي اليابس لعدم الماء كما في المعجم الوسيط، قال: جدب المكان جَدباً يبس لاحتباسِ الماء، ويقال: أجدبت السنة: صار بها جدبٌ. انتهى (١: ١٠٩، مادّة «جدب»). «عام المجدب: خشكسالى (بالفارسيّة)». وفي الروضة عن الصادق عليه السلام: «إنّ الله كلّف رسول الله صلى الله عليه وآله ما لم يكلّف أحداً من خلقه، كلّفه أنْ يخرج على الناس كلّهم وحده بنفسه ←

بمن معه سالمين[١].

قلتُ: أوّلاً: المورد لا يخصّص كما تعلم. وثانياً: أنّ خطاب القتال والأمر به وإن كان متوجّهاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله نفسه ولكن طبيعة هذا الأمر لاتكون من المسائل الشخصيّة الفرديّة لا يمكن الامتثال إلّا مع الجمع، وحتّى في المورد كما سمعت كان معه صلى الله عليه وآله سبعون نفر، بل التعبير واللسان أدلّ على لزوم مشاركة الناس، وأنّه لايجوز لهم التثاقل والترك، فإذا قيل: لابدّ من الخروج ولو كنت بنفسك وحدك فإنّ ذلك أصرح ممّا يقال: عليكم بالخروج.

والحاصل: أنّ الآية الشريفة عندنا أدلّ على وجوب الجهاد من سائر الآيات ولا أقلّ من الدلالة.

استثناء في الجهاد

الخامسة: قوله تعالى: ﴿... فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلاَتَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيراً * إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُونَكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً * سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوَاْ إِلَى الْفِتْنِةِ أُرْكِسُواْ فِيِهَا فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُواْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوَاْ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثِقِفْتُمُوهُمْ وَأُوْلَـئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَاناً مُّبِيناً﴾[٢].

→إنْ لم يجد فئةً تقاتل معه، ولم يكلّف هذا أحداً من خلقه قبله ولا بعده، ثمّ تلا هذه الآية» روضة الكافي ٨: ٢٧٤ ـ ٢٧٥، ح ٤١٤.

(١) نقله الفيض الكاشاني عن العيّاشي في تفسير الصافي ١: ٤٧٥، ذيل الآية ٨٤ من سورة النساء.

(٢) النساء ٤: ٨٩ ـ ٩١.

الآيات المباركات في سياق آيات الجهاد الّتي قد عرفتها، فهي تشير أوّلاً إلى اختلاف المؤمنين في جواز مقاتلة المنافقين وعدمه، حتّى صاروا فئتين:

فئة منهم يحكمون عليهم بأنهم كفّار، حيث لم تؤمن قلوبهم، وإنْ شهدت ألسنتهم، فليس لهم حكم الإسلام أصلاً، ويجوز مقاتلتهم، وكذا يحرم تولّيهم.

وفئة يحكمون لهم بالإسلام، ويعتقدون بعدم جواز مقاتلتهم، لترتّب أحكام الاسلام وآثاره عليهم ظاهراً، فإنّ الإسلام شهادتان وقرينتان.

وذلك بنفسه كان علىٰ حدٍّ ينافي مصالح المسلمين، فحذّرهم الله تعالى منه، وقال: ما لكم في المنافقين وقد صرتم بسببهم فئتين؟ اعلموا جميعاً، وكونوا علىٰ نظرة واحدة، بأن الله تعالىٰ حكم عليهم بالكفر، وأركسهم وأعادهم فيما كانوا عليه بما كسبوا من نفاق، والذين يظنّون أنّهم مسلمون، أيريدون أن يهدوا من أضلّه الله من أُولئك المنافقين؟ ومن يضلل الله فلن تجد له سبيلاً، فإنّهم بنفاقهم قد ضلّوا عن الطريق السويّ، وبإصرارهم علىٰ النفاق، فلن يجدوا إلى الحقّ سبيلاً، بل إنّهم يريدون إضلالكم ونفاقكم حتّى تكونوا كفّاراً علىٰ سواء، فهم يصرّون عليكم بذلك، فلا تتّخذوا منهم أولياء معاشرين حتّى يهاجروا في سبيل الله، ويتركوا قومهم الكفّار وبلادهم وأموالهم وأولادهم، ويلتحقوا بكم علىٰ الحقّ، فإنْ فعلوا ذلك وهاجروا إليكم، فهم مؤمنون بعضهم أولياء بعض.

وأمّا اذا تولّوا، ولم يهاجروا، وبقوا في بلاد الكفر على نفاقهم، فهم كفّار، فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم، في الحرم أو غيره، ولا تتّخذوا منهم باسلامهم الظاهريّ وليّاً ولا نصيراً في الحرب والقتال مع سائر الكفّار، إلّا أن يكونوا لاجئين إلى قوم بينكم[1] وبينهم ميثاق ومعاهدة بترك الحرب ووقف

(١) والقوم هم الأسلميّون، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وادع هلال بن عويم الأسلمي علىٰ أن ←

القتال، فلا يجوز نقض العهد بمحاربتهم، بل يجوز معاملتهم في بعض الأُمور الحربيّة معاملة الخصوم والأعداء، ومن المعلوم أنّ ذلك بعد وجوب الحفاظ على والأسرار، كما سيأتي تفصيل الكلام عنه في مبحث تولّي الكفّار في كتاب المحرّمات إن شاء الله.

وكذا لا يجوز مقاتلتهم إذا كانوا من الذين حُصرت صدورهم في مقاتلتكم، أو مقاتلة قومهم الذين تقاتلونهم، فألقوا إليكم السّلم والأمن، فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً، فلا يجوز تعقيبهم وقتالهم.

نعم، إن كانوا ممّن يمكر بكم، ويحتال عليكم، ويريدون أن يأمنوكم ويأمنوا قومهم الذين تقاتلونهم، ولكن إذا أُعيدوا في الفتنة من الكفر والشرك والحرب مع الإسلام، فلم يعتزلوكم في الحرب، ولم يلقوا إليكم السلم بطلب وقف القتال، ولم يكفّوا أيديهم وقواهم عن المحاربة لكم، بل أعدّوا قواهم عليكم، وأبدوا استعداداتهم من الأجهزة والأسلحة، فحينئذٍ لكم أن تأخذوهم وتقتلوهم حيث ثَقِفتموهم من دون رعاية شيء من الحلّ أو الحرم، وقد جعل الله لكم عليهم سبيلاً وسلطاناً مبيناً.

فالآيات المباركات ـ كما ترى ـ تدلُّ بصراحتها علىٰ وجوب مقاتلة المنافقين الذين يراودون الكفّار والمشركين، ويسعون في الأرض فساداً ضدّ الإسلام والمسلمين، وإنْ تفوّهوا بالشهادة بالتوحيد والرسالة، فهم علىٰ الكذب والنفاق، فإنّ الله قد أركسهم بما كسبوا فيما كانوا فيه، فهم كفّار حكماً في مقاتلتهم

ـــــــــــــــ

← لا يعينه ولا يعين عليه، ومن لجأ إليه فله من الجوار مثل ماله (تفسير شُبّر: ١٢١، ذيل الآية ٩٠ من سورة النساء).

بشروط، وحرمة توليتهم كما ذكرنا ذلك في محله.

ولا يجوز مقاتلتهم إذا استجاروا بقوم وتواصلوا بهم بأن كانت بينهم وبين المسلمين معاهدة للسلم وترك المحاربة، حفظاً للمعاهدة والميثاق، واحتراماً لهما، ويجوز مقاتلة الذين يخادعون المؤمنين، ويتعاونون مع أعدائهم، ولا يعتزلونكم ولا يكفّون أيديهم وقواهم عنكم، فيجب أخذهم وقتلهم أينما كانوا.

السقاية والعمارة أم الجهاد؟

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿*أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ والْيَوْمِ الآخِرِ وجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللهِ واللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ آمَنُوا وهَاجَرُوا وجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللهِ وأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ـ إلى قوله تعالىٰ: ـ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وأَبْنَاؤُكُمْ وإِخْوَانُكُمْ وأَزْوَاجُكُمْ وعَشِيرَتُكُمْ وأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ومَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ وجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ واللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ*﴾[1].

استفهمت الآيات تقريراً وسألت: هل يمكن أن تستوي سقاية الحاجّ وعمارة المسجد الحرام مع الإيمان بالله واليوم الآخر والمجاهدة في سبيل الله؟ وأين هذا من ذلك؟ لا يستوون عند الله، والذين يقدّمون الرئاسة على الجهاد ويعدّونها خيراً فهم الضالّون الظالمون، والله لا يهدي القوم الظالمين، فإنّ الّذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل اللهِ بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند اللهِ وأُولئك هم الفائزون، ولهم البشرىٰ بالرحمة والرضوان وجنّة ذات نعيم هم فيما خالدون

(١) التوبة ٩: ١٩ ـ ٢٤.

ولهم عند الله أجرٌ عظيم.

والمؤمن بإيمانه لا يمكن أن يتولّى الكافر بوجه من الوجوه، ولو كان من أقربائه كأبيه وأخيه، ومن كان لديه الحياة المادّيّة الزائلة وشؤونها من أموال وأولاد أحبّ من الله ورسوله وجهاد في سبيله فليتربّص لأمر الله تعالىٰ من الذلّة والخسران في الدنيا تحت حكومة الكفر والضلال، والعذاب في الآخرة.

وأمّا جواب التقرير: فهو تقدّم الجهاد علىٰ كلّ منصب ومقام، وأنّ المجاهد أعظم درجة عند الله، وله أجر عظيم، وأنّ من تولّى الكفر والكافر، وقدّم الحياة المادّيّة علىٰ الله ورسوله، فليتربّص لأمر الله، كلّ ذلك يدلّ علىٰ وجوب الجهاد بأصرح من الأمر به ـ كما لا يخفى ـ لا سيّما مع التوجّه إلىٰ تعبير الفسق: والله لا يهدي القوم الفاسقين.

الأمر بالقتال

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ*﴾(١).

الأمر بمقاتلة الّذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر أمر بالجهاد ضدّ كلّ كافر ومشرك، حتّىٰ يؤمن بالله واليوم الآخر، ويكون الدين كلّه لله، فإنّ السماوات والأرض وما بينهما خُلقتْ للإنسان ولأجله، حتّىٰ يسلك طريقاً ينتهي به إلىٰ ما لا ينتهي إليه مخلوق غيره، ويرتقي إلىٰ أعلى مراحل الارتقاء، فإنّ الكفر والشرك صدّ عن هذا السبيل، وضلال عن هذا الطريق، وإنّهما يوجبان منع الغير

---

(١) التوبة ٩: ٢٩.

أيضاً، وتضييع الاستعدادات وقوى الإنسان النوعيّة.

كما أنّ الأمر بمقاتلة من لا يحرّم ما حرّم الله ورسوله، ولا يدين بدين الحقّ، أمرٌ بالجهاد ضدّ كلّ منتحل لدين أو كتاب، ولا يعتقد بحلاله وحرامه، ولا يعمل بأحكام الإسلام أيضاً، كالذين أُوتوا الكتاب من اليهود والنصارىٰ وغيرهم، حتّىٰ يُسلموا أو يقبلوا الإسلام بمرتبة من حكومته، وتسلّطه الكلّي الحكومي، لينحلّ الكفر ويضمحلّ تدريجياً بوجود الإسلام، بأن يفرِض عليهم الحاكمُ الإسلامي الجزيةَ المقرّرة بما يراه مصلحة في ذلك، فيعطونها عن يدٍ وهم صاغرون.

وبالملاك تبيّن الآية الكريمة وجوب المقاتلة ضدّ كلّ مَن يخالف الإسلام وأحكامه من حلال وحرام اعتقاداً وعملاً، حتّىٰ ولو كان من المسلمين، فكيف بزعمائهم وحكّامهم المخرّبين ـ بسيرتهم ـ؟ صرّح بذلك الإسلام القويم وأساسه المتين، وسنشير إليه في مبحث الدفاع إن شاء الله[1].

النفير للجهاد

الثامنة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ * إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئاً وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * ـ إلى قوله تعالىٰ: ـ انْفِرُواْ خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ*﴾[2].

---

(١) في ص ٤٥٩ ـ ٤٦٥ وقد أشبعنا الكلام في تلك المسائل في بحث الجهاد في رسالتنا «أبحاث فقهيّة علىٰ مسلك الأصحاب».

(٢) التوبة ٩: ٣٨ ـ ٤١.

تخاطب الآية الكريمة المؤمنين تخصيصاً بهم، وتقول: مالكم إذا قيل لكم: انفروا في سبيل الله اثّاقلتم إلىٰ الأرض؟ أتظنّون أن التثاقل إلىٰ الأرض والتوغّل في حطام الدنيا أبقىٰ وأنفع لكم، وأعداء الله يصدّونكم عن سبيله؛ ليخرجوكم عن دينه فيسعون أن يجعلوكم عبيداً للأهواء مقهورين للشهوات، راضين بالحياة الدنيا دون الآخرة؟

واعلموا أنّ الله تعالى لا يترك خلقه سدى ولا يهملهم، فأعداؤه يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متمّ نوره، فإنّكم إن اثّاقلتم إلىٰ الأرض، ورضيتم بالحياة الدنيا وشهواتها، فلن يضرّ الله شيئاً، فإنّه تعالىٰ سيستبدل قوماً غيركم، فينفروا في سبيل الله ويجاهدوا له بقاءً لحجّته وثباتاً لدينه وشريعته بحوله وقوّته، والله علىٰ كلّ شيءٍ قدير، والذين يتثاقلون إلىٰ الأرض ولا ينفرون في سبيله سيعذّبهم عذاباً أليماً في الدنيا والآخرة.

فانفروا أيُّها المؤمنون خفافاً وثقالاً، خفَّ عليكم أو شَقَّ وثقل[١]، وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون، فإنّكم بجهادكم بالأموال والأنفس، تنصرون الله ودينه فتزول الفتنة، ويكون الدين كلّه لله، فتصبحون سادةً أقوياء صلحاء في الدنيا وسعداء في الآخرة.

والحاصل: أنّ الآيةالكريمة تدلّ علىٰ وجوب الجهادفي الجملة بأصرح وجه.

الفرق بين المتربّصين

التاسعة: قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ

---

(١) فلا يختصّ بالأغنياء الشبّان النشطاء الراكبين العُزّاب، بل يشمل الفقراء والشيوخ، وغير النشيط وأهل العسرة المتأهّلين من استطاع بأيّ وجه، ولا ينافي ذلك كفائيّة الوجوب.

﴿بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ اللهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُواْ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾[١].

الآية المباركة في سياق تقوية المؤمنين علىٰ أمر الجهاد، وتثبيتهم عليه، وإحصاء امتيازاتهم علىٰ المنافقين المتثاقلين، فإنّ المؤمنين اذا أُمروا بالنفر والجهاد أطاعوا الله ورسوله بلا تثاقل حتّىٰ بالاستئذان الناشئ عنه، والمنافقين يحلفون بالله ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ... وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[٢]، مع أنّهم لو خرجوا مع المؤمنين لم يكونوا مجاهدين مخلصين، ولا متعاونين معهم، بل لزادوهم خبالاً، ولأوضعوا خلالهم، ابتغاء الفتنة، وإنّ جهنّم لمحيطة بالكافرين، ولكنّ الله تعالىٰ قد أظهر الأمر وجاء بالحق.

والحاصل: أنّ المنافقين علىٰ حال ﴿إِن تُصِبْكَ﴾ يا رسول الله! ﴿حَسَنَةٌ﴾ من الفتح والتوفيق ﴿تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُواْ قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّواْ وَهُمْ فَرِحُونَ﴾[٣]، والمؤمنون يطيعون الله ورسوله علىٰ كلّ حال وفي كلّ أمر ونهي.

هذا مقام المؤمنين وشأنهم، وذلك موضع المنافقين وحالهم، وبعد بيان هذا وذاك قال الله تعالىٰ: قل للمنافقين: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ من الفتح والغلبة في سبيل الله، وإقامة الحقّ، وتثبيت العدل، أو الشهادة في الله وفي سبيله وشريعته، وهو القائل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[٤]، وأمّا نحن المؤمنين نتربّص بكم (أيّها المنافقون!) عذاب الله تعالىٰ من عنده أو بأيدينا من القتل والأسر، فتربّصوا إنّا معكم متربّصون.

وعندنا أنّ الآية الكريمة تدلّ علىٰ وجوب الجهاد في الجملة، بمعنىٰ أنّ عذاب الله تعالىٰ للمنافقين المتحقّق بأيدي المسلمين لا ينطبق إلّا علىٰ المقاتلين

---

(١) التوبة ٩: ٥٢.
(٢) التوبة ٩: ٤٢.
(٣) التوبة ٩: ٥٠.
(٤) آل عمران ٣: ١٦٩.

كما هـو ظاهر لا خفاء فيه، يعني المنافقين الّذين يتبيّن نفاقهم لـدى الآمر بالجهاد بحيث لولا تكليف الجهاد كانوا كسائر المسلمين فـي ظواهـر الأمـر ومـن ذلك ترتبط الآية بالجهاد.

التشديد في الجهاد

العاشرة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ والْمُنَافِقِينَ واغْلُظْ عَلَيْهِمْ ومَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وبِئْسَ الْمَصِيرُ*﴾[١].

أمر الله تعالىٰ نبيّه صلى الله عليه وآله بمجاهدة الكفّار والمنافقين والغلظة عليهم والتشديد، فإنّ مأواهم جهنّم، وهم يحلفون بالله ما قالوا، ولقد قالوا كـلمة الكـفر، وإنّ شـرّ الدوابّ في الأرض الذين لا يؤمنون بالله وآياته.

ودلالة الأمر علىٰ الوجوب ـ ولا سيّما في مثل السياق ـ مـمّا هـو ظـاهر، وتوجيه الأمر نحو رسول الله لا يوجب التخصيص به، فإنّه صلى الله عليه وآله بـمقام إمـارته وزعامته علىٰ المسلمين خوطب بذلك، فيجب عليهم إطاعته وامتثال أمره، ومـا أرسلنا من رسول إلّا ليطاع بإذنه، حسب تناسب الحكم والموضوع لا بنبوّته فلا يختصّ بشخصه صلى الله عليه وآله .

ولا يتمّ ما ذكره الفاضل المقداد قدس سره في كنزالعرفان عن ابن عبّاس، وتأييده بما ذكره في الفائدة الثانية من أنّ الأمر بجهاد المنافقين بإقامة الحُجّة فيدخل فيه جهاد كلّ مبتدع[٢]. انتهىٰ، لماترى من وحدة السياق فـي الأمـر بـالجهاد وفـي التغليظ عليهم وفي بيان مأواهم ومصيرهم وإنّه بئس المصير، بل يجب جهادهم أيضاً مثل الكفّار كما فصّلنا الكلام في مسألة تولّي الكفّار وأنّ المنافقين قسمان،

---

(١) التوبة ٩: ٧٣.

(٢) كنزالعرفان ١: ٣٧١ ـ ٣٧٢.

فراجع[١] قوله: أمّا المنافقون ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾[٢] إلخ.

وملخّص الكلام أنّ تقسيم الجهاد«بالسيف»و«اللسان» لا شاهد له، أمّا تقسيم المنافقين إلى قسمين: الأوّل: الّذين حكم عليهم بالكفر دون الّذين حكم عليهم بالإسلام، عليه شواهد من الآيات الصريحة في أخذهم أينما ثقفوا وقتلهم تقتيلاً.

التقوى والوسيلة في الجهاد

الحادية عشرة: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٣].

الآية الكريمة بعد الأمر بالجهاد، توجب التقوى وابتغاء الوسيلة إلى الله تعالىٰ، ليصل بها العبد إلى رضوانه، فتفيد الوجوب بلسان ألطف، إلّا أنّ الآية الكريمة بسياقها كسابقتها، فكأنّ المراد مجاهدة النفس، وهو الجهاد الأكبر، ولكنّ الأمر وظهوره في الوجوب ممّا لا ينكر.

وقد جُمعت آيات هذا النوع في قوله تعالىٰ: ﴿وقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ واعْلَمُوا أَنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٤].

هذا كلّه في الآيات الّتي تدلّ علىٰ وجوب الجهاد في الجملة، وهناك أيضاً آيات تؤيّد المطلوب نذكرها مشيرين إلى وجه التأييد فيها.

ما يشير إلى وجوب الجهاد

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللهِ وكَرِهُوا أَنْ

---

(١) ج ٢ ص ١٨٧.
(٢) المنافقون ٦٣: ٢.
(٣) المائدة ٥: ٣٥.
(٤) البقرة ٢: ٢٤٤.

﴿يُجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾[1].

ووجه التأييد ظاهر، فإنّ الوعيد بنار جهنّم وحرّها لمن يتخلّف، لا وجه له إلّا تركه الجهاد الواجب، سواء فرح بذلك أو لا، فإنّ التخلّف هو العلّة، ولا تأثير للفرح والحزن كما هو ظاهر. بل ربّما يكون الوعيد بنار جهنّم لقولهم: ﴿لَا تَنفِرُواْ فِي الْحَرِّ﴾، ومنعهم من النفير، كما تشير الآية الكريمة.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمِنُواْ بِاللهِ وَجَاهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُوْلُواْ الطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُواْ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ الْقَاعِدِينَ * رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾[2].

الآية الكريمة توضّح تفكير المنافقين وتجسّده، وتبيّن لزوم الانفصال عنهم، وعدم الصلاة علىٰ موتاهم، والقيام علىٰ قبورهم، وإنْ كانوا أُولي طَول وذوي ثروات وأولاد، إنّما يُريد الله أن يعذّبهم بها، وتشير الآية الكريمة إلى موقفهم إزاء مسألة الجهاد، فإنّهم إذا أُمروا بالايمان بالله تعالىٰ والجهاد مع رسوله ﷺ استأذن أُولو الطَول منهم بالتخلّف ﴿وَقَالُواْ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ الْقَاعِدِينَ﴾. ومنشأ ذلك أنّ الله تعالىٰ قد طبع علىٰ قلوبهم، فلا يفقهون الحقّ والسعادة ولا يشعرون بالفضيلة والكرامة، فإنّهم لا يرون إلّا ظاهراً من الحياة الدنيا، فإنّ مختوم القلب ومهور الفؤاد يرضىٰ بالتخلّف دون الجهاد، ويفرح بالحفاظ علىٰ وضعه الموجود دون المؤمن الّذي يرىٰ بنور الله الّذي يسعىٰ بين يديه، فإنّه يذوق معنىٰ الحياة ويلمس روح السعادة، فيسعىٰ إلى الجهاد ويُجيب دعوة الحقّ.

ومن المعلوم أنّه لا اختصاص بالجهاد مع شخص الرسول ﷺ، فإنّه بزعامته

---

(١) التوبة ٩: ٨١.

(٢) التوبة ٩: ٨٦ ـ ٨٧.

وإمامته العامّة يجب اتّباعه، ويحرم التخلّف عنه، والمورد لا يُخصّص، فيجب ذلك مع كلّ إمام معصوم أو نائبه، كما هو ظاهر، وفّقنا الله تعالىٰ وإيّاكم لمرضاته، ورزقنا وإيّاكم خيراته.

الثالثة: قوله تعالىٰ بعد نفي الحرج عن الّذين لا يجدون ما ينفقون في سبيل الله من وسائل الحرب وأدواتها، من الضعفاء الّذين كانوا يأتون الرسول صلى الله عليه وآله ليحملهم علىٰ وسائط النقل، فيقول لهم صلى الله عليه وآله كما في قوله تعالى: ﴿*لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً...*﴾. فقال تعالىٰ: ﴿*إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاء رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ*﴾[1].

إنّ الآية الكريمة كسابقتها في التقريب والتأييد، فإنّ المطبوع علىٰ قلبه هو الّذي ضلّ عن الطريق، فلم يرَ إلّا ظاهراً من الحياة الدنيا، فرضي أن يكون مع الخوالف، إنّه لا مناص له من السؤال والعقاب بترك النفير بعد تمكّنه وغناه، دون المؤمن العارف غير المتمكّن.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ اللهِ وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ...*﴾[2].

تنفي الآية المباركة اختيار أهل المدينة، وهي البلد الطيّب، وكذلك اختيار الأعراب الّذين حولهم من مواطنيهم شرعاً، أن يتخلّفوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله عند ما كان يخرج غازياً، وكانت أنفسهم عندهم أحبّ إليهم من الله ورسوله، فيرغبون بأنفسهم عن نفسه الشريفة[3] فراراً عن المشاقّ والمشاكل، وتحرّزاً عن أن يصيبهم

---

(١) التوبة ٩: ٩٢ ـ ٩٣.
(٢) التوبة ٩: ١٢٠.
(٣) أي ليس لهم أن يتوجّهوا بأنفسهم حفاظاً عليها رغبة وإعراضاً عن نفسه الشريفة بتركهم ←

عطش أو نصب وتعب من جوع ومخمصة، وقد عاشوا مستبطنين فاعتادوا علىٰ الراحة والحياة الحيوانيّة، ولم يلمسوا الحياة الحقّة الشريفة الإنسانيّة، بل إنّهم لم يشمّوا رائحتها، ليرغبوا فيها، ويعملوا لها، مع أنّهم لا يطؤون موطأً، ولا يقطعون وادياً، ولا ينالون من عدوّ نيلاً يغيظ الكفّار ويسوؤهم ليبطلوا الباطل، وكذلك لا ينفقون نفقة قليلةأو كثيرة في طريق الحقّ وفي سبيل الكرامة والفضيلة الإنسانيّة، ليحقّوا الحقّ، إلّا كُتبَ لهم عملاً صالحاً ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون، إلّا أنّ أكثرهم لا يشعرون بأصل هذه الفضيلة والكرامة فكيف يمكنهم العمل بها؟

ونفي ذلك الاختيار شرعاً نهي عن ترك الجهاد، وتحريم للتخلّف عنه، وإفادة وجوب الجهاد بذلك البيان لعلّه أصرح من الأمر، من غير توقّف علىٰ مسألة التلازم بين الأمر والنهي المتعلّق بأحد الضدّين.

وأمّا المورد وهو رسول الله ﷺ فلا يُخصّص، فإنّه ﷺ بزعامته العامّة وإمامته للأُمّة كان يحرم التخلّف عنه كما عن كلّ أمير نصبه ﷺ ولو كان شابّاً حدثاً مثل أُسامة بن زيد[1]، والمتخلّف عنه كالمتخلّف عنه ﷺ ، فيشمل كلّ زمان مع كلّ أمير شرعي.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿***إِنَّ اللهَ اشْتَرىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ***﴾[2].

←الجهاد والتحفّظ منه. وأصل الرغبة السعة فاذا تعدّت بـ«إلى» و«في» أو «الباء» أفادت الميل والتوجّه، وأمّا إذا تعدّت بـ«عن» أفادت الإعراض والصفح، كما هو ظاهر.

(١) شرح الأخبار ١: ٣٢٠، سرايا الرسول ﷺ .

(٢) التوبة ٩: ١١١.

تؤيّد الآية الكريمة وجوب الجهاد، ولو أنّ دلالتها عليه ظاهرة؛ فإنّ اشتراء الله تعالىٰ أنفس المؤمنين وأموالهم بالجنّة بأن يبذلوهما في سبيله، يثبت المطلوبيّة في حدّ أعلىٰ ينطبق علىٰ الوجوب[١]، وقرار ذلك البيع والوعد حقّ مقرّر في الشرائع الإلٰهيّة السالفة من زمن موسىٰ وعيسىٰ عليهما السلام وحتّىٰ زمَن الإسلام، ومَن أوفىٰ من الله عهداً في أدائه ثمن البيع الّذي باعوه وفازوا به فوزاً عظيماً، والجملة بسياقها تفيد دوام ذلك في كلّ زمان ومكان ولكلّ مؤمن من غير اختصاص.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَاداً كَبِيراً﴾[٢].

الأمر بمجاهدة الكفّار بعد النهي عن طاعتهم، وإن كان ظاهره الوجوب إلّا أنّ السياق كأنّه لايكون في ذلك المقام، فالتأييد بلا إشكال.

تفضيل المجاهدين على القاعدين

السابعة: قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً * دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾[٣].

الآية الكريمة كما ترىٰ تُوَضِّح حقيقة جليّة، يغفل عنها الإنسان غالباً، وهي أنّ المجاهد بماله وطاقاته وحتّى بنفسه في سبيل الله وطريق الحقّ والفضيلة والكرامة، لا يساويه الخامل القاعد الخائف علىٰ وسائل راحته، المنقاد لكلّ ما

---

(١) وفي هذا السياق قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ...﴾ (الصف ٦١: ١٠ ـ ١١).

(٢) الفرقان ٢٥: ٥٢.

(٣) النساء ٤: ٩٥ ـ ٩٦.

حازه بلا تفاوت من سيّئات أو حسنات أو من المستويات الشريفة العلّيّة أو الخسيسة الدنيّة، والفضل لمن لا ينقاد إلّا للفضيلة، ولا يعمل إلّا للكرامة، فلا يجدّ ولا يجتهد إلّا لله تعالىٰ، وهو مبدأ كلّ خير وسعادة ورحمة، ألا وهو المجاهد في سبيل الله بنفسه وماله وكلّ طاقاته.

وذلك ظاهر غير مستور علىٰ أحد حتّى علىٰ القاعد الخامل بنفسه، وهو بفطرته يحبّ النتائج العالية للجهاد، من غير جهاد، ويحبّ الحصاد من غير زرع.

والأمر في نفي التساوي هو عند الله تعالىٰ أيضاً، فقد فضّل المجاهدين بأموالهم وأنفسهم علىٰ القاعدين درجة(١) وفضلاً وآتاهم أجراً عظيماً، رحمة ومغفرةً منه ومراتب ودرجات في الدنيا والآخرة(٢).

ومن المعلوم أنّ هذه المقايسة هي مع القاعدين غير أُولي الضرر، أي المتمكّنين من الجهاد، وأمّا المعذورين من الضعفاء والمرضىٰ ومن به ضرر من عمىّ أو عرج أو فلج بحيث لا يقدر علىٰ الجهاد بوجه من الوجوه، وكذا الّذين لا يجدون ما ينفقون في سبيل الله فليس عليهم حرج، و﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلّا وسْعَهَا﴾(٣).

وكلّ ذلك فيمن جاهد ونهض بالأمر وقد كفىٰ غيره، وإلّا فعند الوجوب عيناً كما إذا لم يكن مَنْ به الكفاية فلا تفاضل ولا مقايسة، بل عصيان وإطاعة، وعلىٰ القاعدين في الفرض عذاب أليم، فإنّهم بقعودهم قد منعوا قيام المجاهدين حتّى

(١) الدرجة هنا طبيعتها الّتي تساعد الدرجات المتفاضلة المتعدّدة دون الواحدة المتشخّصة المتغايرة مع الأُخرىٰ من غير اختصاص بالدنيا أو الآخرة، بل عند الله تعالىٰ فيهما.

(٢) بل للمجاهدين أيضاً درجات حسب اختلاف مواقع القتال وشروط النضال كما يدلّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿... لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وقَاتَلَ أُولٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وقَاتَلُوا وكُلّاً وَعَدَ اللهُ الْحُسْنىٰ...﴾ (الحديد ٥٧: ١٠).

(٣) البقرة ٢: ٢٨٦.

انقلب عليهم الأمر وتحوّل التكليف.

وكفائيّة الوجوب مفروضة من قَبل، لا بدلالة الآية[١]، فإنّ الإطلاقات الّتي قد عرفتها تخاطب المؤمنين وزعماءهم، وتناسُب الحكم والموضوع أيضاً يقتضي ذلك، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً﴾[٢] راجع إلى النفر للتفقّه في الدين ولا يرتبط بالنفر للجهاد حتّى يتصوّر أنّه ناسخ لقوله تعالىٰ: ﴿انْفِرُواْ خِفَافاً وَثِقَالاً﴾[٣] كما لايخفى، فإنّ ذلك وأشباهه ممّا لا يرضىٰ الشارع المقدّس بتركه بين الأُمّة الإسلاميّة من غير دخل للمباشر الكفائيّ كما هو ظاهر، ولا يصل الحدّ إلى التمسّك بالحديث العامّي المنقول عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «من مات ولم يغزُ، ولم يحدّث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق»[٤] حتّى يجاب به بضعف السند، فإنّ المحتوى والمعنى وإن كان حقّاً، ولكن لايدلّ على المطلوب وكفائيّة الوجوب.

وقريب ممّا ذُكر في الآيات السابقة في التأييد آيات آخر سورة الأنفال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ الله... ـإلى قوله: ـإِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٥].

هذا تمام الكلام في النوع الأوّل من الآيات الراجعة إلى أصل الوجوب[٦]،

---

(١) قال العلّامة في المنتهى (١٤: ١٦ ـ ١٧): إنّا نقول بموجب الآية ولا دلالة فيها، لأنّ الجهاد في الابتداء واجب علىٰ الأعيان، لاستحالة تكليف غير المعيّن وعدم أولويّة المعيّن، فلم يبق إلّا تكليف الجميع... ولهذا لو لم يفعله أحد اشتركوا بأجمعهم في العقاب. وقد أشار إليه صاحب الجواهر ٢٢: ١٧.

(٢) التوبة ٩: ١٢٢. (٣) التوبة ٩: ٤١.

(٤) سنن البيهقي ٩: ٤٨، وكنزالعمّال ٤: ٢٩٣ ح١٠٥٥٨. (٥) الأنفال ٨: ٧٢ ـ ٧٥.

(٦) وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿وإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ...﴾ (الحجرات ٤٩: ٩)، وإن كان فيها الأمر بقتال الباغي من المؤمنين... إلّا أنّها راجعة عندنا إلى روابط الأُمة الإسلاميّة لا سيّما مع ملاحظة السياق، وهذا ماذكرناه في كتاب «المجتمع والآداب» فراجع ج ٢ ص ٤٨٨ـ٤٨٩.

وقبل بيان آيات النوع الثاني نودّ الإجابة عن هذا السؤال، الّذي هو سؤال عن سياق الآيات والضمائر الصافية فيها الناظرة إليها، سؤال عن المسلم وفطرته السليمة، سؤال عن الانسان الكريم.

وهو أنّه لو كنّا أُمّة مسلمة صالحة كريمة لكُنّا أقوياء سعداء في كلّ المستويات العباديّة منها والثقافيّة والاقتصاديّة والطبّيّة والسياسيّة، بل وفي مختلف الشؤون الماديّة والمعنويّة، وحتّى في المراكز النظاميّة الكفيلة بحفظ النظام الداخلي والخارجي، وهذه مسؤوليّة الحكومة الإسلاميّة الحقّة في بلاد الإسلام بالنيابة العامّة، وَلَكُنّا أيضاً من ناحية القوى العسكريّة والأجهزة الحربيّة علىٰ حدّ الكفاية، ولو كان عندئذٍ في جوارنا قوم يعيشون علىٰ الكفر والضلال وهم ﴿شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1]، أو علىٰ ملّة وكتاب غير الإسلام والقرآن الكريم، فإذا دعوناهم إلى الإسلام وطريق الحقّ لم يكن لهم عندئذٍ إلّا التسليم وقبول الإسلام والعيش في ظلّ حكم القرآن وقبول الحكومة الحقّة، أو إعطاء الجزية عن يدٍ وهم صاغرون، فيما إذا كانوا من اهل الكتاب ورغبوا في بقائهم علىٰ ملّتهم ليستدرجوا إلى الإسلام بأجيالهم الآتية، ولكي ينجوا من محاربة المسلمين، وبذلك سينتشر الإسلام في بلادهم، وسيدخلون في دين الله الحقّ، وسينجون من الضلال، وسيكون الدين كلّه لله.

وحينئذٍ هل يحتمل عدم جواز دعوتهم إلى الإسلام ودين الحقّ، وإبقاؤهم علىٰ الكفر والضلال والفتنة بتعذّر اشتراط حضور شخص النبيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أو الأئمّة المعصومين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ؟

وهل يحتمل أنْ تكون هداية الناس وزوال الكفر والضلال عن سطح الأرض

---

(١) الأنفال ٨: ٥٥.

مطلوباً إذا كان بأمرهم (صلوات الله عليهم) دون إجازتهم ونيابتهم؟ أو هل في شمول أدلّة النيابة شكّ وترديد، مع ظاهر الآيات الموجبة، وكذا صريح إطلاق التعليل، وإنّ أصل المسألة عقلائي بعدم الاختصاص بشخص النبيّ صلى الله عليه وآله وزمانه، بل إنّه بإمامته العامّة، والمورد لا يُخصّص.

والجواب عندنا نفي ذلك الاشتراط وإطلاق الوجوب، ولزوم الدعوة والإرشاد إلى الجهاد والمقاتلة في مثل الظروف المفروضة، بعد تحصّل الشروط العقلائيّة والشرعيّة المشروحة في الفصول الآتية إن شاء الله.

فعلىٰ المسلمين كافّة تطبيق الإسلام بأُصوله وفروعه في بلادهم، وإعداد ماستطاعوا من قوّة ومَكَنة، وعليهم أيضاً مقايسة أعمالهم وأقوالهم وطبائعهم، بل وشؤون حياتهم بالإسلام، لا أن يقيسوا الإسلام بها، فتحرَّف فروعه وأُصوله بمرور الزمن باسم الانعطاف الجاري في المصاديق والموارد في الجملة لا في الأحكام والكلّيّات، كما يبتغيه الحكّام الظلمة والطغاة الضالّين تثبيتاً لحكوماتهم الجائرة، ومكراً وتمويهاً لعوام الناس والجهلة، صان الله تعالىٰ الإسلام والمسلمين من خداعهم وما يمكرون ويكيدون.

وما ذكرنا من السؤال والجواب كان بعد ما رأيناه من المحقّق المقدّس (رضوان الله تعالىٰ عليه) ما لم نكن نتوقّع من مقام تحقيقه وحريّته[1]، وإنْ كان الخطأ منّا فنرجو الله تعالىٰ أن يتوب علينا إنّه هو التوّاب الرحيم.

---

(١) من قوله رحمه الله: وحيث إنّ الجهاد لم يقع إلّا مع الإمام، وحينئذٍ لا نحتاج إلى معرفة أحكامه، فتركنا باقي الآيات المتعلّقة به مثل: ﴿ومَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ...﴾ (النساء ٤: ٧٥)، وأشار إلى آيات أُخرى. انتهى (زبدة البيان: ٣٩٨) مع أنّ أدلّ ما أشار إليه أظهر في الإطلاق، وقد ذكرناها تحت الرقم الثالث، فراجع.

النوع الثاني: كيفيّة القتال

في الآيات الراجعة إلى كيفية القتال، وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالىٰ: ﴿*وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِى سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ*﴾[1].

ترشد الآية الكريمة ـ عقلائيّاً ـ إلى الشرط الأوّل لمقابلة الخصم ومقاتلة العدوّ من التهيّؤ والإعداد حتّى يناسب القوى المقابلة والتقابل معاً، وكذا من ناحية الحذر والأسلحة والجنود والتنظيم العسكري والمعرفة بفنون الحرب وشروط الزمان والمكان في استعمال الآلات الحربيّة البريّة والبحريّة والجوّيّة، والأهم من ذلك كلّه امتلاك الإيمان الراسخ عن بصيرة ووعي بغرض المحاربة وهدف المقاتلة.

فالأمر به أمر بمقدّماته ابتداء، وقد صرّحت به الآية الكريمة بأن أعدّوا ـ أيُّها المؤمنون ـ ما استطعتم من قوّة في كلّ زمان حسب مقتضياته وأشكال أسلحته، سواء كانت من خشب وحجر أو من رباط الخيل أو من الأسلحة النووية كما في عصرنا الحاضر الّتي تستعمل في الجوّ والفضاء وفي أعماق البحر وأقطار البرّ.

فلابد إذن من التهيّؤ بمستوىٰ يرهب عدوّ الله وعدوّكم ـ أيـها المـؤمنون! ـ بحيث كلّما طمع فيكم العدوّ شيئاً رهب وانصرف مدهوشاً، واعلموا أنّكم كـلّما جاهدتم في سبيل الله كنتم أنتم الفاتحين إن شاء الله، وكلّما أنفقتم من مال وغيره في سبيل الله للتهيّؤ والإعداد سيوفّيه الله تعالىٰ إليكم بتمامه بلا انعدام ولا نقصان، وسوف لا تُظلمون فتيلاً.

---

(١) الأنفال ٨: ٦٠.

وقد يُستدلّ على وجوب المرابطة بالآية استظهاراً من كلمة رباط الخيل، وإنّ حفظ الثغور يتوقّف على ملازمة السلاح والخيل، وفي زماننا إلى المرابط والهاتف وعوضاً عن الخيل السيّارة والناقلة من مثل الدرّاجة وأشباهها فإنّ المرابط إذا احتاج إلى دفع العدوّ أو تعقيبه لابدّ وأنْ يتمكّن من ذلك بما يكون معه سواء كان الثغر حدّ دار الإسلام مع دار الكفر أو نقطة الخطر مطلقاً ليشمل المرابط داخل المُدُن الإسلاميّة لحفظ الأمكنة والمراكز المهمّة من البنوك والإذاعات إلى المجالس والمحاكم، ولاستظهار ذلك ـ تمّ أو لم يتمّ ـ الأقوى الاستدلال على وجوب المرابطة بقوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ...﴾[1]. فإنّ الصبر والربط المصدري الّذي يتحقّق في الصبر علىٰ العبادة وترك المعصية وعلى البلايا والمصائب الفرديّة في الحياة والعيشة الشخصيّة، وأمّا المرابطة والمصابرة فتكونان في حالة التقابل، من ربط الخصم وصبره فيرتبط بالجهاد سواءً كان المراد ترابط الأفراد كلّ مع الآخر في المعركة لتأثير الهيئة الاجتماعيّة تأثيراً لا يغفل عنه، أو المرابطة والحراسة في الثغور والحدود، عن البلاد والعباد، كما لايخفى، مع أنّ روايات الباب كثيرة مثل ما عن ابن عبّاس، قال: «سمعت رسول الله يقول: عينان لا تمسّهما النار: عين بكت من خشية الله، وعينٌ باتت تحرس في سبيل الله»[2] إن كان المراد من الحراسة، المرابطة وغير ذلك فراجع[3].

ثمّ بعد التهيّؤ والحضور من قبل المؤمنين، وتحصّل الشروط بأجمعها لابدّ

---

(١) آل عمران ٣: ٢٠٠.

(٢) سنن الترمذي ٤: ١٧٥ ح ١٦٣٩، رياض الصالحين للنووي: ٥٢٨ ح ١٣٠٥.

(٣) أُنظر: وسائل الشيعة ١٥: ٢٩، الباب ٦ و١٣٩، الباب ٥٧ من أبواب جهاد العدوّ، وجواهر الكلام ٢٢: ٦٤.

وأن يكون الجهاد والقتال مع عدوّهم مسبوقاً بدعوتهم إلى الإسلام وإرشادهم إلى الحقّ، فإن أجابوا فيها فنعمّا هي، حيث إنّها أقرب الطرق للوصول إلى المطلوب والمقصود، ومع احتمال قبولهم الإسلام لا يجوز مقاتلتهم قطعاً، كما هو الظاهر من العقل والشرع، فإنّ مناط وجوب الجهاد وملاكه لم يكن إلّا إزالة فتنة الكفر وتطهير الأرض من رجس الشرك، وصيرورة الدين كلّه لله تعالىٰ دون القتل والنهب وغصب الأموال والأنفس تحكّماً علىٰ الناس وتسلّطاً عليهم، كما هو المتعارف عند الأكاسرة والقياصرة الظلمة، وهم أنجس الأرجاس علىٰ وجه الأرض، أزالهم الله عنها وأبعدهم عن الشعوب المستضعفة كما أبعدهم عن رحمته وعنايته.

الصبر والمثابرة

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفاً مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ * الْآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللهِ وَاللهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾(١).

الآيتان الكريمتان تعنيان ما هو الأعمّ من إعداد القوى والاستمداد العسكري، وهو اشتمال المقاتل المؤمن علىٰ الصبر والاستقامة، وتحمّله المشاكل والبلايا في ذات الله، واعتقاده الراسخ وإيمانه القويم بالله ورسوله، وأنّ الجهاد في سبيل الله يجب أن يكون علىٰ مستوى الروح الانسانيّة والبنية المعنويّة الباطنيّة، بحيث يساوي كلّ واحد من جنود الإسلام عشرة من جنود الكفر، وبهذا يتمكّن

---

(١) الأنفال ٨: ٦٥ ـ ٦٦.

عشرون صابرون من التغلّب علىٰ مائتين، ولو أنّ هذا يتمّ بوجود قوى عسكريّة أو تكتيك حربيّ، ولكن لا يكون إلّا من شدّة الصبر في ذات الله وقوّة الإيمان، وكان ذلك في عصر صدر الإسلام لقلّة المسلمين وضرورة المقاومة علىٰ أصعب الظروف[١] حفظاً لأساس الإسلام وتثبيتاً لحكم الله تعالىٰ في الأرض.

ولكن بعد ما ثبّت الله تعالىٰ حوزة الإسلام، وأحكم بيضته بالمسلمين بدفع الخطر عن أصله وأساسه، عَلِمَ أنّ فيهم ضعفاً فخفّف عنهم، وجعل الوجوب علىٰ حدّ بحيث يساوي كلّ واحد من المسلمين اثنين من الكفّار، فالمائة الصابرة منهم يغلبون مائتين، والألف يغلبون ألفين. وهذا نهاية التخفيف علىٰ المجاهدين في الإسلام. فاذا كانوا علىٰ ذلك الحدّ من حيث العدد، يجب عليهم من حيث ذلك، وليس لهم الاعتذار بقلّة العدد و﴿...كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ...﴾[٢]. فإنّ الجهاد في هذه المرحلة يكون توسعةً للإسلام وحكمه وتطهيراً للأرض عن لوث الشرك والكفر.

ومن تعدّد المقام والمقصود يعلم عدم تماميّة ما ذكره الفاضل المقداد قدس سره في كنزالعرفان[٣] من نسخ الآية الأُولىٰ بالثانية من باب نسخ الأشدّ بالأضعف مع أنّ صراحة الآية تعلن بالتخفيف واللطف على المجاهدين، كما لا يتمّ ما ذكره من أنّ الضعف هنا بدنيّ فإنّ السياق لا يساعده، بل الّذي علّمه الله تعالىٰ الضعف الروحي

---

(١) كما لا يكون من طرف الكفّار إلّا من ضعف الصبر وقلّة الفهم الراجع إلى موضعهم في الخلقة كما يُشير إليه قوله تعالىٰ: ﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾. ولقد ذكر الأُستاذ الدكتور الأمجد في مقالته المبسوطة خلال بيان مزايا التجنيد في القرون الأخيرة تحت الرقم التاسع: قد ثبت لدى الحكومات والشعوب بعنوان أصل ثابت وركن ركين أنّ أثر المعنويّات وروحيّات العسكريّين وقيمتها قبال أثر الأسلحة والعدد ثلاثة أرباع. عن جريدة ژاندارمري (العدد / ٢٨٦ / ص ١٩).

(٢) البقرة ٢: ٢٤٩.

(٣) كنزالعرفان ١: ٣٦٩.

كما يرشد إليه قوله تعالىٰ: ﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾، والله العالم(١).

ومن المعلوم أنّ هذا أمر عقلائيّ ينطبق علىٰ شروط الحرب في تقابل الأشخاص المقاتلين رجالاً أو ركباناً علىٰ الخيل، وفي الأسلحة كالسيف والرمح وتكافح الرجلين في البين إلى حدّ المصارعة.

وأمّا في زماننا هذا وإن كان للأفراد وإيمانهم دخل وافر في التوفيق، إلّا أنّ الأهمّ توفّر آلات الحرب، ووجود الأسلحة الكافية من الدبابات والطيّارات وقاذفات القنابل بأنواعها الجوّيّة والبرّيّة والبحريّة، والأعظم دخلاً في التوفيق هو امتلاك العلم والمعرفة بأسرار استعمال هذه الأسلحة، ورعاية شروطها وكيفيّة تطبيقها واستخدامها ضدّ الخصم ومواقعه وثكناته، فلابدّ من ملاحظة تناسب القوىٰ علىٰ إحدى النسبتين ومساعدتها علىٰ وجه التمكّن من المقابلة بنسبة النصف أو الواحد للاثنين، وأمّا إيمان المقاتل المؤمن وعقيدته الصامدة الراسخة فهو الأعمّ والأهمّ في مختلف الشروط وأنواع الأجهزة(٢).

بأس الحديد

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ

---

(١) اُنظر: الآية ٢٤٩ من سورة البقرة حيث تبيّن هذا المعنى.

(٢) وقد ذُكر ضمن بيان أقوى العوامل الّتي أورثت التوفيق والنصر لإخواننا المسلمين العرب في جبهة سيناء والجولان في حرب رمضان بعد عجز أجهزتهم الجديدة وأسلحتهم الدقيقة، هو تبديل المفهوم الشايع: قيمة الرجل بسلاحه، إلى مفهوم جديد وهو: قيمة السلاح بالرجل المسلّح به، ففي المفهوم الأوّل ـ كما ترى ـ السلاح هو المعتمد عليه، وفي المفهوم الثاني تمام الاعتماد علىٰ روح المسلّح وإيمانه واطمئنانه (عن ترجمة كتاب حرب رمضان: ٧٨) ويؤيّد ذلك، بل يدلّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (الأنفال ٨: ٤٣).

﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[١].

الآية الكريمة ـ بعد بيان الغرض الأوّل من إرسال الرُّسل وبعث الأنبياء وإنزال الكتب السماويّة عليهم، وهو لم يكن إلّا لإقامة العدل وبسط القسط بين الناس في الدنيا، حتّى يكونوا سعداء فيها وفي الآخرة ـ تعني ثانية الحديد الّذي فيه بأس شديد ومنافع للناس، والتناسب ظاهر، فإنّ الحديد بمعناه العام هو الأساس لصناعة آلات الحرب وغيرها الّتي لابدّ للرسل منها في إقامة العدل قِبال المعاند الظالم بأشكالها وأنواعها المختلفة حسب المقتضيات.

ومعنىٰ نزوله من السماء ما هو مبسوط في مقامه من النزول بأصله وموادّه في المعادن المتكاملة بعوامل طبيعية الّتي هي من جنود الله في السماوات والأرض، وقد صرّح بذلك الحكيم الإلهي صدرالدين والمتألّهين في تفسيره قال: ومعنى الإنزال عند أهل المعنى الإنشاء منها؛ لأنّ الحوادث الكونيّة إنّما تُخلق من الله تعالى بتوسّط الأسباب الفاعلة السماويّة والمواد القابلة الأرضيّة، فمعنى قوله: ﴿أَنزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾: أنشأناه وأحدثناه كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ﴾[٢] وعلى هذا المعنى أيضاً يُحمل أمثال قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾[٣]، فإنّ السماوات ليست حياضاً وغدراناً للماء، ولا اصطبلاً للدوابّ[٤]. انتهى، فلا يتمّ ما ذكره بعض المفسّرين[٥] فراجع.

والبأس المودع في الحديد ومنافعه الموجودة فيه هي ما يقام به القسط

---

(١) الحديد ٥٧: ٢٥. (٢) الزمر ٣٩: ٦. (٣) المؤمنون ٢٣: ١٨.

(٤) تفسير القرآن الكريم لصدر المتألهين ٦: ٢٧٤.

(٥) تفسير الميزان ١٩: ١٧٢، ذيل الآية ٢٥ من سورة الحديد.

باستعماله حال المحاربة مع الكفّار والمشركين والظالمين، والله تعالىٰ يعلم من ينصره وينصر رُسله بالغيب عمّن لا يعتني بشأن العدل والظلم ويعيش كالهمج الرعاع، لا سيّما وأنّ البأس هنا بمعنىٰ القوّة، أو البأس فيما يصنع آلةً للحرب من الدرع والسيف والرمح وغيرها، والمنافع فيما يصنع من الآلات المستعملة في شؤون الحياة العاديّة من الأوعية للأكل والشرب، أو الحمل والنقل مثل السكّين وأشباهها.

وكيف كان، فالآية المباركة ترشد إلى لزوم الانتفاع بمعدن الحديد لغرض المجاهدة في ذات الله وإزالة الفتنة عن أرضه، وإقامة العدل بين عباده في كلّ مكان وكلّ زمان حسب مقتضياته ومتطلّباته، من غير انحصار بالسيف والرمح، والمسألة عقلائيّة.

وهذا ما يدُلّنا علىٰ أنّ القرآن أطلق كلمة «الحديد» للبأس؛ لأنّ الأسلحة الفتّاكة تُصنع من الحديد، أو أن للحديد أثراً في فعاليّتها حتّى الأسلحة النوويّة في عصرنا الحاضر.

الترابط في القتال

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِى سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾(١).

الآية الكريمة ناظرة إلى حالات المجاهدين، وعلىٰ أيّ وجه كانوا، فإنّ الإيمان بالله تعالىٰ والعقيدة الراسخة به هو الموجب لرصّ الصفوف والاتّحاد والتكاتف، وهذا له أثر وافر وسهم كامل في التوفيق والفتح والغلبة، فلابدّ وأن

(١) الصفّ ٦١: ٤.

يكون المجاهدون مستقيمين مترابطين متراصّين كالبنيان الواحد المرصوص المتّصل كلّ جزء منه بالآخر بحيث لا يمكن انفصال جزء منه إلّا بهدمه، فإنّ المؤمن للمؤمن كالبنيان الواحد يشدّ بعضه بعضاً ـ كما في الحديث الشريف[١] ـ، والله لا يحبّ الجيش المتباعد المتشتّت بهدفه ورأيه، بقلبه وفكره، بل أنّه (تعالىٰ) يحبّ الذين يقاتلون في سبيله صفّاً كأنّهم بنيانٌ مرصوص.

وذكر أشخاصٍ معيّنين مثل عليّ بن أبي طالب عليه السلام وحمزة أسد الله وأسد رسوله وعبيدة بن الحرث والمقداد بن الأسود ـ كما ورد عن ابن عبّاس، كما ذكره صاحب تفسير البرهان[٢] ـ ذكرٌ للمصداق ولا تُخصّص الآية بهم، وكيف كان حبُّ الله تعالىٰ لدىٰ المقاتلين فإنّه يدلّ على لزوم ذلك في الجهاد، أو رجحانه، والأقرب الأوّل، فإنّ حبّ الله تعالىٰ منشأ الحكم والأمر في سائر الموارد، وتناسب الحكم والموضوع والاعتبار، وتأثير رعاية تلك الأوصاف في الجهاد يدلّ على اللزوم كما لا يخفىٰ.

العنف في القتال مع التقوى

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ*﴾[٣].

ترشد الآية الكريمة إلى أمر عقلائي ظاهر أيضاً، وهو أنّ علىٰ جند الإسلام ـ بعد اجتماع الشروط فيهم من تجهيز وتهيّؤ وتنظيم عسكري، ورصّ الصفوف، ـ أي جعلها كالبنيان الواحد المرصوص ـ وأخذ الحذر حسب تناسب الزمان

(١) بحارالأنوار ٥٨: ١٥٠، ح ٢٩، سنن الترمذي ٤: ٣٢٥، ح ١٩٢٨، مسند أحمد ٤: ٤٠٥.
(٢) تفسير البرهان ٥: ٣٦٣، الرقم ١٠٦٨٥.
(٣) التوبة ٩: ١٢٣.

والمكان، وغيرها من مستلزمات الحرب أن يشرعوا في الجهاد بمن يـليهم أي الأقرب فالأقرب ـ ويذهبوا للقائهم ويثوروا عليهم من جوانبهم مهما أمكن، وبهذا سيقضون علىٰ الكفر والكافرين، وسيكون القرآن الكريم هو الحاكم في الأرض، وستنتفي فتنة الشرك والكفر عن وجهها، ويكون الدين عندئذٍ كلّه لله، إن شاء الله، فلا يجوز الابتداء بالأبعد إلّا لمصلحة أقوى من شدّة الخطر أو كثرة الأثر(١).

وكيف كان، فليكن المؤمنون في الحرب قاذفين نافذين، قاطعين كلّ مـانع، مزيلين ودافعين كلّ دافع علىٰ وجه يجد الكفّار فيهم غلظة وشدّة، فإنّ المؤمنين أشدّاء علىٰ الكفّار رحماء بينهم، فلا تأخذهم في الحرب رأفة ورحمة، ولا لومـة لائم(٢)، واعلموا أن الله مع المتّقين.

وهذا نهيٌ عن أيّ عمل عناديّ ينبثق عن نفوس غير تقيّة مضافاً إلى ما لابدّ من التوسّل به في الحرب من تدمير وتخريب أو إعدام وإحراق بعد الفتح والنصر والتسلّط على الخصم أو علىٰ بلده، بل حال الحرب ما لم تقتضيه الضرورة، فإنّ الغرض النهائيّ من الجهاد في الإسلام هو نفي الفتنة وإزالتها عن وجـه الأرض، وإعلاء كلمة الحقّ، ولا يساعد ذلك بطبعه الباطل والفتنة، فـلا يـجوز استعمال أسلحة مخرّبة مع كفاية ما دونها، ويحرم استخدام الغـازات الخـانقة أو الحـارقة ولاسيّما الّتي لا تلتئم جراحاتها بسهولة كالنابالم مع كفاية استخدام ما دونها، فإنّ الله تعالىٰ مع المتّقين.

---

(١) والأوّل علىٰ القول بشمول الآية للدفاع أيضاً، وأمّا علىٰ اختصاصها بالجهاد الابتدائيّ كما هو الظاهر فالثاني فقط.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِى اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لآئِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (المائدة ٥: ٥٤).

كيفيّة الحرب والأسر

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاء اللهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾[1].

الآية الكريمة تأمر المجاهدين بالشدّة في مكافحة العدوّ، وحين اشتعال نائرة الحرب تأمرهم بلزوم الثبات والمقاومة، وضرب رقاب الخصم وهم الّذين كفروا، حتّى الإثخان بهم والتغلّب عليهم، وأخذ الأسرى منهم، والتشديد عليهم حتّى تضع الحرب أوزارها، فإمّا منّاً بعد وإمّا فداء في التحرير بأخذ وجه قباله أو بطلب تحرير أسير من المسلمين عندهم[2]، وفي مثل الحالات الّتي تواجه الإنسان مع المال والنفس أخذاً وبذلاً يظهر ما في القلب ويعلم حقيقة الأحوال، فإنّ في تغيّر الأحوال علم جواهر الرجال[3] ومن المعلوم أنّ الله تعالىٰ يقدر على الانتصار منهم بدون الحرب والمقاتلة، والله تعالىٰ يبتلي بعضكم ببعض بالحرب والقتال، والشهداء والمقتولون في سبيل الله لا يضلّ أعمالهم، وسيرونها حاضرة يوم القيامة، كما عليه ضرورة العقل والدين، وأمّا سائر المقاتلين أيضاً لا يضلّ أعمالهم

---

(١) محمّد ﷺ ٤٧: ٤.

(٢) ولا تهاتف مع قوله تعالىٰ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (التوبة ٩: ٥) بين الأوجه الثلاثة: القتل والمنّ والفداء إلّا بالعام والخاص، والتخصيص مقدّم على النسخ، كما لا تخيير بين الثلاث؛ القتل، والمنّ، والفداء، بجمع الاثنين لما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام من انحصار الحكم بهما (وسائل الشيعة ١٥: ٧١، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، ح ١).

(٣) من الكلمات القصار لأمير المؤمنين علي عليه السلام في نهج البلاغة (صبحي الصالح: حكم أميرالمؤمنين عليه السلام، الرقم ٢١٧).

ولكنّ الشهيد أعظم درجة عند الله فالأصحّ الأقرب قراءة قتلوا كما عليه خطّ القرآن، وقاتلوا بالألف وإنْ كان أعمّ شمولاً ولكن لا يكون ذلك دليلاً على رجحان القراءة لما ذكر، ولأنّ عدم ضلال عمل عامل قد ذكر في آيات كثيرة في مقامها.

ومن المعلوم أنّ ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء﴾ جواز أحد الأمرين بعد الأسر وبعد وضع الحرب أوزارها، لا قبله لقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ وأمّا قبل ذلك فقد قيل: بجواز القتل أو قطع الأيدي والأرجل من خِلاف وتركهم حتّى ينزفوا تمسّكاً بإطلاق آية المحاربة، أو الأمر بقتل المشركين حيث وجدتموهم، أو إطلاق ضرب الرقاب[١]، وفيه:

أوّلاً: أنّه خلاف صريح قوله تعالىٰ ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾، سواء كان بمعنى أصل الأسر وشدّ قيود الأسير، فإنّ التكليف بأسرهم أو شدّ قيود الأسير ينافي جواز قتلهم، سيّما أنّ ذلك الأمر كان بعد ضرب الرقاب حتّى الإثخان.

وثانياً: آية المحاربة راجعة إلى جزاء المحارب من المسلمين، ومقام الجهاد غير ذلك المقام ولا يتمّ ما قد يتصوّر من صدق المحارب عليهم بعد دعوتهم إلى الإسلام أو حاكميّته وعدم قبولهم القتال، فهم يحاربون الإسلام فإنّ الإسلام قد تعرّضهم على الفرض في باب الجهاد، وثالثاً نسبة محلّ الكلام مع الأمر بقتل المشركين العموم والخصوص، والتخصيص مقدّم على النسخ، فلا دليل علىٰ جواز القتل أو قطع الأيدي والأرجل من خِلاف، ولابدّ من شدّ الوثاق حتّى تضع الحرب أوزارها كما عن صاحب الجواهر رحمه الله[٢].

وأمّا بعد وضع الحرب أوزارها فإمّا منّاً بعد وإمّا فداءً، وقد قيل بجواز

---

(١) تفسير التبيان ١٠: ٥٢٢، ذيل الآية ٤ من سورة محمّد صلى الله عليه وآله .

(٢) جواهر الكلام ٢٢: ٢١٣.

الاسترقاق أيضاً[١]، وأنّ الإمام مخيّرٌ بين الثلاثة محتجّاً برواية طلحة بن زيد[٢]. فإنْ قلنا بأنّ ظاهر تعديد القرآن الكريم الحصر ونفي الغير، كما هو الأقرب فيعارض الحديث القرآن، ولابدّ من رفع اليد عنه لضعف سنده بطلحة الّذي لم يكن له حظّ من التوثيق مع موافقة العامّة.

وأمّا إنْ قلنا بأنّ المنّ والفداء ممّا يجوز العمل به ولا ينفي الغير فلا تعارض، ويحكم باختيار الإمام بين الثلاثة، وكيف كان لا دليل علىٰ جواز قتل الأسير المأخوذ بعد وضع الحرب أوزارها، ولا يتمّ ما عن الراوندي[٣] والطبرسي في المجمع[٤]، وصاحب التبيان رحمهم الله[٥] وغيرهم من جواز القتل وأنّ الإمام مخيّرٌ بين الأربعة، كلّ ذلك ما لم يُسلم الأسير، أمّا إذا أسلم في الحالين سقط جميع ذلك، وحكمه حكم المسلمين كما لايخفىٰ، ويؤيد هذا البحث الآية المباركة التالية.

حرمة الفرار من الحرب

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفاً فَلا تُوَلُّوهُمُ الأَدْبَارَ * وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاء بِغَضَبٍ مِّنَ اللهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ*﴾[٦].

---

(١) كنزالعرفان ١: ٣٧٨.
(٢) وسائل الشيعة ١٥: ٧١، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدوّ، ح ١.
(٣) فقه القرآن ١: ٣٤٧.
(٤) مجمع البيان ٩: ٩٧، ذيل الآية ٤ من سورة محمّد صلى الله عليه وآله.
(٥) التبيان ١٠: ٥٢٢ ـ ٥٢٣، ذيل الآية ٤ من سورة محمّد صلى الله عليه وآله.
(٦) الأنفال ٨: ١٥ ـ ١٦.

صراحة الآية المباركة تلزم المؤمن المقاتل حال لقائه بالكفّار زحفاً[١] وجمعاً، تلزمه الثبات والمقاومة في المقابلة والمقاتلة معهم، وتحرّم الآية المباركة أيضاً تولية الدبر، وصرف الوجه إلى الخلف عنهم، وأنّ مَنْ ولّىٰ دبره يومئذٍ فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنّم وبئس المصير، فهو من الكبائر، كما أثبتناه في كتاب المحرّمات، أن يكون التولّي تكتيكاً حربيّاً، كالتحرّف عن القتال أو التحيّز، وأخذ الحذر، وما شابهه، الّذي يورد التشكيك والالتباس علىٰ الخصم، وعندئذٍ يمكن إحاطته ومحاصرته ممّا هو ظاهر عند العقلاء وولاة الأمر في الحرب علىٰ اختلاف شروط الزمان والمكان.

الثبات وعدم التنازع

الثامنة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُواْ وَاذْكُرُواْ اللهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلَحُونَ * وَأَطِيعُواْ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ*﴾[٢].

إنّ الله تعالىٰ يأمر المؤمنين في هذه الآية المباركة عند لقائهم مع فئة من الكفّار في الحرب والقتال بالثبات وذكره تعالىٰ كثيراً المؤيّد له، ويأمرهم أيضا بترك التنازع الموجب للاختلاف والتشتّت المزيل لعظمة المسلمين وشوكتهم، فتذلّ رقابهم للأجانب والأعادي، ثمّ يأمرهم الله تعالىٰ بالصبر إيجاباً فإنّه تعالىٰ مع الصابرين فيقول: ﴿*فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ...*﴾[٣] ويقول:

---

(١) وفي المفردات: أصل الزحف انبعاث مع جرِّ الرّجل كانبعاث الصبيّ قبل أن يمشي... وكالعسكر اذا كثر فيعسر انبعاثه. (٢١٢، مادّة «زحف»). فينطبق على التحرّك الجمعي.

(٢) الأنفال ٨: ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) محمّد ﷺ ٤٧: ٣٥

﴿ولَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ والْجُوعِ ونَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ والْأَنْفُسِ...﴾[١]، ويقول: ﴿حَتّى نَعْلَمَ الْمُجاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾[٢] وليتميّزوا عن الّذين كفروا وصدّوا عن سبيل الله وشاقّوا الرسول من بعد ما تبيّن لهم الهدى ولن يضرّوا الله شيئاً.

التاسعة: قوله تعالىٰ: ﴿فَلا تَهِنُوا وتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ واللهُ مَعَكُمْ ولَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمالَكُمْ﴾[٣].

الآية الكريمة تأمر المؤمنين أيضاً بالاستقامة والثبات وأنّ التسليم للخصم أو الدعوة إليه بإيقاف الحرب ممنوع منهيّ عنه عند ما تكون الغلبة للمسلمين[٤]، واعلموا أيّها المؤمنون أنّكم أنتم الأعلون، وأنّ الله معكم ولن يتركم أعمالكم حينما توهّمتم المغلوبيّة والضعف لقلّة الأفراد مثلاً.

ومن المعلوم أنّ أصل البحث عقلائيّ ترشد إليه الآيات المباركات، والدعوة إلى السِّلم والصلح منوطة بمصلحة الإسلام والمسلمين، يراها الحاكم الحقّ والأمير العادل حسب اختلاف شروط الزمان والمكان، فإن اقتضت المصلحة ذلك فلا بأس به، كما في الآية المباركة التالية.

الإجابة إلى السَّلْم الحقّ

العاشرة: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * وإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وبِالْمُؤْمِنِينَ﴾[٥].

فإنّ جنوحهم ورغبتهم للسلم هو دعوتهم إليه فراراً عن أوزار الحرب،

---

(١) البقرة ٢: ١٥٥. (٢) محمّد ﷺ ٤٧: ٣١. (٣) محمّد ﷺ ٤٧: ٣٥.
(٤) الواو في الآية حاليّة، ولو لم تكن كذلك لحرمت المهادنة مطلقاً، وهي ليست كذلك.
(٥) الأنفال ٨: ٦١ ـ ٦٢.

والله تعالىٰ قد أمر بقبوله فيما إذا جنحوا له بقوله آمراً نبيّه: ﴿فَاجْنَحْ﴾ وتقبّل منهم متعاهداً معهم، متوكّلاً علىٰ الله، فإن كانوا في ذلك صادقين فبها ونعمت، وإن يريدوا به خداعك فلا تجنح لهم، واستقم، كما أُمرت فإنّ حسبك الله الّذي أيّدك بنصره وبالمؤمنين، ولا يضرّك خداعهم في مناصرتك بعد الاستقامة وإدامة الجهاد.

ولمّا كان الأمر عقلائيّاً مرشداً إليه، قد يجوز دعوة أمير المسلمين وحاكمهم الكفّار إلى السلم بإيقاف الحرب، كما يجوز الجنوح لدعوة الكفّار إليه متعاهدين معهم إعداداً للقوة ما استطاعوا، وتجديداً لها، وتقوية لشؤونهم الحيويّة والعسكريّة حتّى يرجعوا مكافحين مع تجمّع الشروط ثانياً، لا تسليماً لهم حتّى يؤدّي إلى نفوذ الكفر في الإسلام، فإنّه لن يجعل الله للكافرين علىٰ المسلمين سبيلاً، والمسلمون هم الأعلون بطبعهم.

وقد يتوهّم أنّ الأمر في قوله تعالى: ﴿فَاجْنَحْ لَهَا﴾ راجع إلى الدعوة إلى السلم، من ناحية الكفّار، والنهي عن الدعوة في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾ راجع إلى دعوة المسلمين، ولا تعارض في الحكم بحرمة الدعوة من ناحيتهم ووجوب القبول إذا كان من ناحية الكفّار؛ فإنّ الجمع يوجب حرمة المهادنة من ناحية المسلمين مطلقاً مع أنّه خلاف السيرة العمليّة للرسول صلى الله عليه وآله، علىٰ الأقل في صلح الحديبيّة، فالأقرب الحقّ ما قلنا من أنّها عقلائيّة دائرة مدار المصلحة على يد الإمام وأمير القتال والجهاد.

الفحص قبل ردّ السلم

الحادية عشرة: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾[1].

الآية الكريمة بعد بيان حكم قتل المؤمن متعمّداً، وأنّ جزاءه جهنّم خالداً فيها، تخاطب المؤمنين بأنّهم حينما يضربون في سبيل الله فيخرجون، تأمرهم بالتبيّن والتفحّص عمّن ألقى إليهم السلام إشعاراً بإسلامه ودليلاً علىٰ ايمانه مجاهداً في سبيل الله، ومقاتلاً وغازياً في دينه فيلتقون به، فليس لهم ردّه ابتداء من غير تبيّن، ولا يجوز الحكم عليه بالكفر من غير تفحّص، ولايجوز قتله ابتغاء أمواله من حطام الدنيا، فعند الله مغانم كثيرة، فإنّ سبقه بالكفر لا يدلّ علىٰ بقائه عليه، بعد ما ألقى إليكم السلام ـ أيّها المؤمنون! ـ مع أنّكم كنتم كذلك كافرين من قبل، فمنّ الله تعالىٰ عليكم، إذ بعث فيكم رسولاً منكم وأنزل معه الكتاب، فأرشدكم إلى الحقّ وأسلمتم.

ثمّ تؤكّد النهي وتقوّي الأمر بأنّ الله تعالىٰ خبير بما تعملون وما تتفكّرون من التبيّن وقبول قوله لظهوره، أو التبادر إلى قتله بغير الحقّ وبلا تبيّن طمعاً في أمواله وابتغاءً لغنائمه، فعند الله مغانم كثيرة، وهو بكلّ شيءٍ عليم وبما تعملون خبير.

فتدلّ الآية الكريمة علىٰ حرمة قتل من أظهر الإسلام بكلامه، أو ألقى السلام المشعر به مطلقاً، ولو حال الحرب، حتّى يتبيّن حاله، فإنّ كلمة: «لا إلٰـه إلّا الله» حصن حصين، من دخله أمن من العذاب، وهو محكوم بحكم الإسلام ظاهراً، فلا يتصرّف في أمواله أيضاً لذلك.

كلّ ذلك مع الشكّ في صدقه واحتمال بقائه علىٰ كفره واقعاً، وأمّا مع العلم بكفره واقعاً بعد تظاهره بالإسلام، فلا يجوز قتله أيضاً، إلّا أن يقاتل المسلمين أو

---

(١) النساء ٤: ٩٤.

يعاضد مقاتليهم، كما فصّلنا الكلام عنه في بحث النفاق(١)، وسيأتي البحث عنه في كتاب المحرّمات أيضاً(٢)، وأمّا مع العلم بصدقه وإيمانه فحكمه ظاهر.

ولا يتوهّم اختصاص الخطاب بالّذين كانوا كذلك في صدر الإسلام أو بعده من الّذين سبقهم الكفر ثمّ أسلموا، ولقوا من ألقى إليهم السلام استناداً إلى قوله تعالىٰ: ﴿كَذٰلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللهُ عَلَيْكُمْ﴾(٣)، أو اختصاصه بالمورد الّذي نزلت فيه كائناً من كان مثل أُسامة بن زيد(٤) وقتله مرداساً وقد ألقى إليه السلام(٥)، أو غيره، فإنّ المورد لا يخصّصه.

﴿كَذٰلِكَ كُنْتُمْ﴾ وهو جواب عن الاستناد بسبق الكفر سبيلاً إلى جواز القتل لا الاختصاص بمن كان كذلك كما تعلم.

---

(١) ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣. (٢) ج ٢، ص ١٣٥ ـ ١٣٨، كتاب المحرّمات.

(٣) النساء ٤: ٩٤.

(٤) روى ابن عبّاس أنّ أُسامة حلف أن لا يقاتل من قال: «لا إله إلّا الله» بعد نزول الآية (مجمع البيان ٣: ٩٥، ذيل الآية ٩٤ من سورة النساء) وبذلك اعتذر عن تخلّفه عن علي عليه السلام، وبكرامته عليه السلام قَبِلَ عذره (رجال ابي داود: ٥٠ ـ ٥١، الرقم ١٥٣).

إنّك ترىٰ كيف يعمل الجهل بالإنسان ويجعله همجاً حمقاً، وكيف يخرجه عن الحقّ والعدل باسم الدين والحقّ، فإنّ نفس الآية قيّدت الأمر بالتبيّن، فيجوز بعده وبعد ظهور كفره ونفاقه كما صرّحت به الآية الأُخرىٰ من لزوم مقاتلة الكفّار والمنافقين والتغليظ عليهم من غير فرق، والأصرح قوله تعالىٰ: ﴿وإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ...﴾ إلى قوله تعالىٰ: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتّٰى تَفِيءَ إِلىٰ أَمْرِ اللهِ﴾ (الحجرات ٤٩: ٩) بعد غضّ النظر عن أدلّة وجوب إطاعة الإمام عليه السلام من الكتاب والسنّة وتصريح الرسول صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام في قوله صلى الله عليه وآله: «يا علي! حربك حربي وسلمك سلمي». (أمالي الصدوق: ١٥٦، المجلس ٢١ ح ١٥٠، ومجمع البيان ٣: ٩٥، ذيل الآية ٩٤ من سورة النساء). أعاذنا الله من شرور أنفسنا، ومع ذلك كلّه حيث استبصر في أواخر عمره ورجع إلى الإمام ووالاه ودعا له وتبرّأ من أعدائه، فلنتحدث عنه خيراً سيّما بعد ما نقل عن الباقر عليه السلام أنّه قال: «إنّه قد رجع فلا تقولوا فيه إلّا خيراً». أعلام القرآن: ٨٧، ورجال الكشّي: ٦٨ ح ٨١، ورجال ابن داوود: ٥٠، الرقم ١٥٣.

(٥) تفسير الكشّاف ١: ٥٥٢، ذيل الآية ٩٤ من سورة النساء.

شرعيّة معاهدة الكفّار

الثانية عشرة: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ * فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ * وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الخَائِنِينَ﴾[1].

الآيات المباركات تكشف عن حقيقة في الكون وواقع في الخلقة، وهو أن شرّ ما يدبّ علىٰ الأرض ـ من بين أنواعه الكثيرة ـ عند الله الّذين كفروا بآيات الله من بني آدم، الّذين ألقوا الستار علىٰ الحقّ وساروا غير مسيرة الخلقة، فلم يؤمنوا بما آمنت به السماوات والأرض، فإنّ الأحرىٰ للإنسان أن يؤمن بالله تعالىٰ وآياته والعمل بشريعته الّتي لابدّ منها.

وفي عصرك ـ يا أيُّها النبيّ! ـ إنّ منهم (أي شرّ الدواب) الّذين كفروا بك وبإلٰهك، وقد عاهدتهم علىٰ أن لا يحاربوك ولا يعاضدوا محاربيك، فمنهم من ينقضون العهد، ويصدّون عن سبيل الله، ويمنعونك عن الارشاد، ثمّ يعتذرون إليك ويتظاهرون بحفظ العهد، ثمّ ينقضونه ثانية وثالثة، بل وكلّ مرّة وهم لا يتّقون ذلك، بل لا يؤمنون بشيء منه، فكيف بالعهد والوفاء به؟!

وبما أنّهم شرّ الدوابّ، وأنّهم يضلّون عباداالله، وهم علىٰ ضلال، فإنْ ثقفتهم في الحرب فشرّد بهم وفرّقهم[2]، وشدّد عليهم وعلىٰ مَنْ خلفهم من معاونيهم

---

(١) الأنفال ٨: ٥٥ ـ ٥٨.

(٢) وتشريد من خلفهم من الكفّار والمشركين لهم لا ينحصر بأسرهم أو قتلهم فإنّه بيد الإمام وملاحظة مجموع الشرائط زماناً ومكاناً، وعليه أن يعمل بهم ما يشرّد مَنْ خلفهم الفئة ومركز الفتنة.

لعلّهم يتذكّرون، فيتوبون ويؤمنون أو يوفو بعهدهم حتّى يقع الإسلام موقعه ويذوب الكفر، وينحلّ شيئاً فشيئاً إلى أنْ تزول الفتنة، وتطهر الأرض ويكون الدين كلّه لله.

وأمّا إنْ خفت من قوم خيانة حسب شروطهم الظاهريّة بنقض العهد والعمل في جهة الإضرار بالإسلام والمسلمين فانبذ إليهم علىٰ سواء بينهم، فإنّ الله لا يحبّ الخائنين وذلك بإعلامهم رفض العهد وترك الوثاق لئلّا يقولوا إنّك نقضت العهد، والإعلام هذا عدل وسواء.

فالآيات المباركات بصراحتها تدلّ علىٰ أصل مشروعيّة المعاهدة مع الكفّار، وذلك لحفظ مصالح المسلمين، وتتلخّص بترك الخصومة والمحاربة وترك معاونتهم المحاربين من الكفّار، بل علىٰ معاونتهم للمسلمين علىٰ الكفّار باستخدامهم في أُمور اجرائيّة غير سرّيّة تؤدّي إلى رقابة إمارة المسلمين.

ومن المعلوم أنّ المعاهدة علىٰ ترك المحاربة لابدّ وأن تكون محدودة ومؤقّتة، حتّى يستعد المسلمون ما استطاعوا ويستعيدوا قواهم، فيجوز لهم الجهاد بعد انقضاء المدّة، ولا يجوز نقض العهد إلّا بعد نقضهم، والغدر في الحرب غير الغدر للحرب، فإنّ «الوفاء لأهل الغدر غدرٌ عند الله، والغَدرُ بأهل الغدر وفاء عند الله»[١] وما لم ينقضوا عهدهم لم يكونوا من أهل الغدر، قال تعالىٰ: ﴿... وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَداً فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾[٢].

وتوجّه الخطاب والأوامر نحو الرسول صلى الله عليه وآله لم يكن بشخصه أو برسالته فقط،

---

(١) من قصار حِكَم الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥١٣، الرقم ٢٥٩.

(٢) التوبة ٩: ٣ ـ ٤.

بل بإمامته وولايته وزعامته العامّة للمسلمين، فهي إذن لا تختصّ به وبزمانه فقط، بل تشمل كلّ زمان وكلّ زعيم شرعيّ للمسلمين.

ومن المعلوم أيضاً أنّ العهد الّذي يجب إتمامه لابدّ وأن يكون مشروعاً لدى المسلمين دون كلّ أمر كان مشروعاً لديهم، فعلى الإمام وأمير المسلمين ملاحظة ذلك لدى تنظيم موادّ العهد، وأمّا ما كتب في صلح الحديبيّة من أنّ من جاء منهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله يردّه عليهم، ومن أتاهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله لم يُردّ، كان قبل تشريع حكم حرمة نكاح المسلمة من الكافر، وأنّ إسلام أحدهما مع بقاءِ الآخر علىٰ الكفر يوجب فسخ النكاح قهراً عليهم، وقد ذكرناه في كتاب النكاح، وكما تعرف ذلك من شأن نزول الآية المباركة: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ*﴾[1]، وأنّ سبيعة بنت الحارث أسلمت وجاءت إلى رسول الله فجاء زوجها وقال: يا محمّد! اردد إليّ امرأتي، وطينة الكتاب لم تجفّ، فنزلت الآية[2] وبيّنت عدم جواز الإعادة، وحرمة نكاح الكافر والمسلم مطلقة.

والحاصل أنّ علىٰ الإمام رعاية مشروعيّة موادّ العهد، وله في العمل رعاية المصلحة، كما عمل بها رسول الله صلى الله عليه وآله في نفس القرار، وعدم ردّ من لم يكن له قوم وعشيرة لعدم ترتّب الفساد على ترك العهد كما لايخفى.

الاستجارة

الثالثة عشرة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ*

---

(١) الممتحنة ٦٠: ١٠.

(٢) مجمع البيان ٩: ٢٧٣، ذيل الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

كَلَامَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾[١].

الآية المباركة ضمن آيات الحرب مع الكفّار، وإنّه لابدّ من الإرصاد لهم كلّ مرصد حتّى يتوبوا ويؤمنوا، وإنّه لا وفاء لهم بعهودهم إلّا اضطراراً، كَيْفَ وإنْ يظهروا عليكم ويتغلّبوا لا يرقبوا فيكم إلّاً ولا رحماً ولا ودّاً، يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، يرضونكم بأفواههم وأقوالهم، وأكثرهم الفاسقون، اشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً فصدّوا عن سبيله إنّهم ساء ما كانوا يعملون، لا يرقبون في مؤمن إلّاً ولا ذمّةً، ولا يراعون حسباً ولا نسباً ولا قرابة ولا عهداً أُولئك هم المعتدون.

الكفّار مع أنّهم كذلك وأنّهم لا يسلمون إلّا لضرورة، ولا يتفوّهون به إلّا فسقاً ونفاقاً، ولا يتعاهدون إلّا مكراً وحيلة، ولا يستجيرون إلّا حفظاً لدمائهم وأموالهم، يتربّصون بذلك الفرصة علىٰ الإسلام... والأمر وإن كان كذلك، إلّا أنّ أدب الإسلام وشرافة الشريعة وكرامة المسلمين وسماحة أميرهم وعظمة أحكام الله تعالى لكونها علىٰ أساس الفطرة الّتي لا تبديل لها، كلّ ذلك يقتضي إجارة المستجير كائناً من كان، وفي أيّ حال مع الحفاظ علىٰ كيان الإسلام ومصالح المسلمين، فإنْ أحد من المشركينَ استجارك فأجره حتّى يسمع كلام الله ويرى نوره، لعلّه يتذكّر أو يخشىٰ، فإنّهم قوم لا يعلمون، ثمّ بعد ذلك أبلغه مأمنه وارتياحه[٢].

ومن المعلوم أنّه ليس معنىٰ ذلك كرامة الاستجارة الخادعة من المشرك، وإجارته من غير حذر منه، وإدخاله في مجتمع المسلمين، وإشرافه على ما لايصلح إشراف بعض المسلمين أيضاً عليه من بواطن الأُمور وخفاياها، ولا سيّما

---

(١) التوبة ٩: ٦.

(٢) هذا هو الفرق بين الأسير الّذي عرفت حكمه: إمّا منّاً وإمّا فداءً، والمستجير الّذي لابدّ من إبلاغه مأمنه بعد ما يسمع كلام الله.

حال الحرب المبتنية علىٰ التستّر والخفاء، إلّا علىٰ الأوحدي من العسكريّين الموثوقين بإيمانهم ومعرفتهم للأُمور، ولا سيّما في زماننا هذا، وكآلات الحرب ورموز الأجهزة الحربيّة والأسرار الخفيّة الدقيقة الّتي يكفي في الفشل انكشاف بعضها للعدوّ كما لا يخفى.

فالإجارة واجب بعد استجارته ليسمع كلام الله ويصير من المسلمين، أو ليبلغ مأمنه ويؤمن شرّه، لا مطلقاً.

الجهاد كما يريده الله تعالىٰ

الرابعة عشرة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ...*﴾[1].

الآية المباركة لا تتكئ إلّا علىٰ الجهاد وأنّه لابدّ وأن يقع علىٰ حدّه ووجهه من غير توان وتسامح، وأنّ الجهاد في الله تعالىٰ بأيّ وجه وطريق لا سيّما الحرب والمقاتلة مع الكفّار بشروطه لابدّ وأن يكون علىٰ حقّه من تحمّل المشاق والمصائب والشهادة، وما جعل عليكم في الدين وحمايته من مشقّة وحرج باعتبار الأُمّة والمجتمع، فيجب الصبر من أجل ذلك وتحمّل المشاقّ والمشاكل وطروء الحوادث في سبيل الله، والمقاومة في المقاتلة حتّى النصر، والتمكّن من أصل الغرض ممّا عرّفه مراراً، وإنّ ذلك وإن كان بطبعه الأوليّ حرجيّاً حسب حال الأفراد، ولكن لابدّ من تحمّله حفاظاً على كيان الإسلام وشوكته وأساس الأُمة من غير حرج عليها فإنّه تعالىٰ اجتباكم مسلمين علىٰ ملّة أبيكم ابراهيم.

والآية تشتمل بعد الأمر بالجهاد في الله تعالىٰ حقّه علىٰ أمرين آخرين:

(١) الحجّ ٢٢: ٧٨.

الأوّل: أنّ الله تعالىٰ هو الّذي اجتباكم واختاركم لهذه الفضيلة الّتي لا تختصّ بالإسلام فقط، بل توجد في الشرائع الإلٰهيّة من شيخ الأنبياء إبراهيم (علىٰ نبيّنا وآله وعليه السلام) إلى خاتم الأنبياء أُولي العزم من الرّسل ملّة ابيكم ابراهيم.

الثاني: أنّ ذلك التشريع لا حرج فيه ولا ضغط ـ أي لا يكون في أيّ تشريع من المشروعات ـ والدين شريعة سهلة سمحة، والحرج والضرر يرفعان ذلك إذا كان زائداً علىٰ ما في طبع المشروع.

ولا يتمّ ما عن الفاضل المقداد في كنزه: أنّ المراد جهاد النفس بمعنى رتبة الإحسان وهو أن تعبد ربّك كأنّك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك[1]، وكذا لا يتمّ ما عن المحقّق الأردبيلي ﷺ في زبدته من الإجمال في الآية[2]؛ فإنّ الجهاد يستعمل ابتداءً في مقاتلة العدوّ وفي غيرها تجوّزاً أو تسرّياً، كما عن الأُستاذ في الميزان[3].

النوع الثالث: ظروف القتال

النوع الثالث: في الآيات الّتي تدلّ علىٰ وقت الجهاد وزمن القتال:

أوّلها: قوله تعالىٰ: ﴿*فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ*﴾[4].

ثانيها: قول تعالىٰ: ﴿*إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ*

---

(١) كنزالعرفان ١: ٣٥١.
(٢) زبدة البيان: ٣٩٣ ـ ٣٩٤.
(٣) الميزان في تفسير القرآن ١٤: ٤١١، ذيل الآية ٧٨ من سورة الحج.
(٤) التوبة ٩: ٥.

﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ * إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلِّونَهُ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُ عَاماً لِيُوَاطِؤُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[1].

الأُولى من الآيتين تفيد بأنّ الشهر الحرام الّذي سئل عن القتال فيه من قبل هو أشهر لا شهر واحد، فلايجوز القتال فيها إلّا بعد انسلاخها، فإذا انسلخت يجب قتال الكفّار والتشديد عليهم فيه بأخذهم حيثما وجدوا، والإرصاد لهم كلّ مرصد حتّى يُقتلوا أو يرجعوا عن كفرهم ويتوبوا إلى الله ويُقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة كسائر المسلمين.

ومن الآية الثانية يستفاد أنّ عدّة تلك الأشهر الحرم بين أشهر السنة الاثني عشر (عدّة الشهور في كتاب الله) أربعة أشهر هي ذو القعدة، وذو الحجّة، ومحرّم (ثلاثة سرد)، و(واحد فرد) رجب. ويستفاد من الآية الكريمة أيضاً شدّة حرمة القتال في هذه الأشهر الأربعة، وأنّ ذلك حكم من أحكام الله ودينه، مخالفته ظلم على النفس، وأنّ النسيء بتبديل شهر في الحكم مكان الآخر خدعةٌ وإيطاء للشهر الحرام، زيادةٌ في الكفر وضلالٌ، وعمل سوء زُيّن لهم، والله لايهدي القوم الكافرين، فلا تجوز المقاتلة ابتداءً إلّا بعد انسلاخ تلك الأشهر الحرم، والأمر بالقتال واقعٌ عقيب رفع الحذر، فلا يدلّ إلّا على الجواز بعد انسلاخ الأشهر الحُرم لا أنّه يجب في الزمان.

وأمّا ظهور الآية المباركة في كون الشهور اثني عشر شهراً تكوينيّاً في نظام

---

(١) التوبة ٩: ٣٦ ـ ٣٧.

الخلقة كتاب الله من أوّل يوم خلق السماوات والأرض، لا جعلاً اعتباريّاً، كما عن الطبري رضي الله عنه وإن صحّ في حرمة الأشهر الأربعة، ومعنىٰ ذلك في التكوين الهلال إلى الهلال المرئيّ للناس، وتجديد الفصل برودة وحرارة في أيّة نقطة من الأرض، وقطر من الأقطار، باثني عشر هلالاً أو غير ذلك، وهذا بحث تفسيريّ خارج عن متقضىٰ الرسالة[١].

ثالثها قوله تعالى: ﴿*يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللهِ*﴾[٢].

ما هو المسؤول عنه أوّلاً؟ حكم القتال في الشهر الحرام، الدالّ علىٰ أنّ في البين شهراً، بل أشهر يحرم فيها اُمور، فاُجيب بأنّ القتال فيه من المحرّمات، بل من الكبائر، وأنّه صدّ عن سبيل الله وكفر به احتراماً لتلك الشهور واحترازاً عن القتال الّذي يستدرج إلى المقاتلة الجاهليّة رأساً، الّتي كانت تشمل حياتهم بشؤونها طول السنّة وتسلب عنهم معيشتهم.

والاحترام هذا نظير رعاية اعلان وقف اطلاق النار المؤقت والهدنة في الحرب، حتّى يتمكّن من الوساطة والمفاوضات، واستكشاف طريق الفصل والحلّ علىٰ ما هو الحقّ في الاختلافات الموضوعيّة، ولعلّه لذلك كان نقض الحرمة والنسيء صدّاً عن سبيل الله وكفراً به، فإنّه صدّ عن الوصول إلى الحقّ وتحقّقه وستر عليه، وهو كفر بالله العظيم بمرتبة؛ فإنّ القتال إذا لم يكن للحقّ وحفظ التوحيد وبسط العدل علىٰ وجه الأرض، فهو توثّب جاهلي، وتوحّش

---

(١) تكلّمنا عنه إجمالاً عند الكلام في الآيات المؤوّلة علىٰ الأئمّة الاثني عشر المعصومين (صلوات الله عليهم أجمعين).

(٢) البقرة ٢: ٢١٧.

سبُعيّ محرّم، كما هو متداول اليوم ـ ومع الأسف ـ بين من يدّعي الرقيّ والتمدّن من الدول الكبرىٰ الغربيّة والشرقيّة؛ إذ نرىٰ توثّب كلّ واحدة علىٰ الأُخرىٰ، أو كلاهما علىٰ من بينهما من الضعاف ولا سيّما في الشرق الأقصىٰ والأوسط.

وكيف كان، فلا يجوز القتال في الشهر الحرام إجمالاً، وأمّا أنّه جائز في كلّ وقت دونه، فهو أمر ملتمس من دليله، وإن كانت الآية الكريمة لا تخلو عن الإشعار بعدم الحرمة أو الوجوب المدلول عليه بما عرفت من الاطلاقات في غير الشهر الحرام كما لا يخفىٰ.

الأمر بالقتال عند نقض العهد

ورابعها: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ * أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وهُمْ بَدَؤُكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ ويُخْزِهِمْ ويَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ ويَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ*﴾[1].

الآيات المباركات تأمر مؤكّدة بمقاتلة أئمّة الكفر وزعمائهم إذا نكثوا عهدهم، فإنّهم لا أيْمان لهم بعد النقض والتحريض علىٰ المقاتلة، فلِمَ لا تقاتلوهم وهم بدؤوكم بنقض العهد أوّل مرّة؟ فلا تخشوهم فإنّ الله أحقّ أن تخشوه، فقاتلوهم يعذّبهم الله بأيديكم في الدنيا، ويخزهم في الآخرة، وينصركم الله في الحرب فيشفي صدوركم ويفرّح قلوبكم.

ومن المعلوم أنّ الإيجاب بذلك اللحن الشديد لم يكن إلّا لدفع توهّم بقاء

---

(١) التوبة ٩: ١٢ ـ ١٤.

الحرمة بعد نقض العهد مطلقاً، والطعن في الدين من حرمة المقاتلة في الأشهر الحرم وغيرها، وبيان عدم الوجه لبقاء الحرمة، مع أنّهم هم الّذين كانوا قد بدؤوكم بالنقض أوّل مرّة وهتك حرمة العهد وحرمة الأشهر الحرم، فعليهم إثم ذلك، فلابدّ لكم من مقاتلتهم.

وبذلك يُخصَّص إطلاق الآيات الدالّة علىٰ حرمة القتال في الأشهر الحرم، وأنّه لا حرمة بعد نقضهم في أيّ وقت وأيّ حكم أو عهد، وعليكم بالقتال، كما أنّ الأمر كذلك لدىٰ العرف والعقلاء، فالحكم إرشاديّ، كما لا يخفى، مع صراحة قوله تعالىٰ: ﴿***الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ***﴾[1] في الحكم، وسيأتي الكلام فيه في كتاب القصاص[2] إن شاء الله.

هذا تمام الكلام في الجهاد وما يرتبط به من متصدّيه ومجاهديه وكيفيّته ووقته ولزوم مقابلة العدوّ ومقاتلته والعمل بالمِثل مع من اعتدىٰ.

ومن المعلوم أنّ الجهاد الواجب بطبعه لايمكن العمل به وامتثال أمره إلّا مع إمام وأمير، كما أشرنا إليه في الآيات الّتي كانت تخاطب النبي صلى الله عليه وآله وتأمره[3] بالجهاد من أنّه صلى الله عليه وآله كان مخاطباً بما هو وليّ المسلمين وأميرهم، لا بما هو نبيّ ورسول، وذلك واضح لاريب فيه، كما أنّ من المعلوم أيضاً أنّ الأمير والإمام هذا لابدّ وأن يكون عادلاً وفي طريق الحقّ وسبيل الله وإعلاءِ كلمة التوحيد، لا كلّ ذي سيف وسوط.

---

(١) البقرة ٢: ١٩٤.
(٢) في ص ٥٣٩.
(٣) مثل آيات من سورة البقرة ٢: ٢١٧ والنساء ٤: ٨٤ والأنفال ٨: ٦٠ و٦٥ والتوبة ٩: ٧٣ وغيرها.

وإطلاق الأدلّة تقيّد عقلاً وشرعاً من حرمة إطاعة الطغاة الذين أُمرنا أنْ نكفر بهم، أمّا الكلام في لزوم العصمة أو لا، وأنّه، كما يجب الجهاد بأمر الإمام المعصوم عليه السلام يجب بأمر نائبه الخاصّ أو العام في زمن الغيبة أو لا، فالحقّ عندنا المستفاد من الكتاب والسُنّة أنّ الأصل اشتراط الإمام العادل المفروض طاعته شرعاً سواءً كان معصوماً أو نائباً عن المعصوم، وأنّه يجب الجهاد بعد تحقّق سائر شرائطه أيضاً في زمن الغيبة بأمر الفقيه العادل المبسوط اليد المتمكّن من تجهيز المسلمين بما يلزم للجهاد عِدّة وعُدّة في كلّ عام مرّةً علىٰ الأقل، وهذا غير مسألة الدفاع كما لايخفىٰ، وغير مسألة عدم جواز القتال مع أئمّة الجور أو غير العدل أو غير مفترض، الطاعة كما هو مفاد روايات الباب الّتي استُند إليها لاشتراط وجوب الجهاد بحضور الإمام المعصوم عليه السلام فراجع وتأمّل[1].

وقد صرّح بما ذكرنا صاحب الجواهر رحمه الله ما هذا لفظه: لكن إنْ تمّ الإجماع المزبور فذاك، وإلّا أمكن المناقشة فيه بعموم ولايةالفقيه في زمن الغيبة ـ الشاملة لذلك ـ المعتضدة بعموم أدلّة الجهاد، فترجّح علىٰ غيرها[2].

الدفاع

الدفاع في اللغة: منع الغير وإيجاد المانع على طريق تحصّل المقتضي، وفي المصطلح: دفع الخصم ومنعه عن كلّ ما يتعلّق بالإنسان كالنفس والعرض والمال، والدين من أعلىٰ مراتب العِرض وأثمن، وأغلىٰ شؤون الحياة، حيث إنّه يدافع عنه بالمال والعِرض، بل بالنفس في بعض مراتبه، وهو أمر عقلائيّ يدركه

(١) وسائل الشيعة ١٥: ٥٠، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدوّ.
(٢) جواهر الكلام ٢٢: ٢٣.

كلّ إنسان، بل يحسّه كلّ ذي حياة، أرشدت إليه الآيات المباركات وروايات المعصومين عليهم السلام، قال تعالىٰ: ﴿... وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ وبِيَعٌ وصَلَواتٌ ومَساجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيراً...﴾[١]، فإنّ الله تعالىٰ دفع شرّ الناس عن شرائعه ومقدّساته ومساجده بأيدي آخرين منهم إبقاءً لمعالم دينه، وإنارةً لمشاعل شريعته علىٰ طريق العباد إلى السعادة الأبديّة اللائقة بالإنسان، ﴿... وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ولٰكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[٢].

ولعلّك عرفت من ملاحظة آيات الجهاد علىٰ كثرتها، وعنايتها في شؤونه المختلفة، حال شروعه، وحين اشتعال نائرة الحرب، وعند ما تضع الحرب أوزارها، عرفت من ذلك ضعف ما احتمله البعض من انتفائه في الإسلام أصلاً[٣]، وتوجيه ما وقع في تأريخه إلى الدفاع، توهّماً منه أنّ ذلك ردّ علىٰ الاعتراض بأنّ الإسلام قائم علىٰ القهر والسيف دون الفطرة والعقل، مع أنّ فتح مكّة في زمن حياة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وبلاد مصر وإيران وأكثر الفتوحات الّتي وقعت في صدر الإسلام أي بعد وفاته صلى الله عليه وآله لم تكن إلّا جهاداً ابتدائيّاً كما هو ظاهر.

والجواب عن هذا التوهّم بعد ما عرفت من الآيات أنّ خلق السماوات والأرض كان للتوحيد والحقّ، وأنّ شرّ الدّوابّ عند الله الّذين كفروا بآيات الله[٤]، فإذا انتهىٰ حفظ حقّ حاكميّة الحقّ إلى التوسّل بالسيف والقوّة علىٰ شروطه كان ذلك أمراً عقلائيّاً، يحكم بضرورته ويرشد إليه الشرع، ويقبله كلّ مجتمع فيما يراه حقّاً، والإسلام يتوسّل بذلك إقراعاً لندائه مسمع الناس، وبعده يبقىٰ بينهم بفطرتهم

---

(١) الحجّ ٢٢: ٤٠. (٢) البقرة ٢: ٢٥.

(٣) جامع المقاصد ٣: ٣٧٠، ومسالك الأفهام ٣: ٩، ورياض المسائل ٧: ٤٤٧، وغيرهم.

(٤) ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (الأنفال ٨: ٢٢).

الّتي فطرهم الله عليها لا بالقهر.

ألا ترىٰ سعة نطاقه واستغراقه الأقطار بعد زوال القهر، والناس يتعاونون علىٰ إسماعه الآخرين وإنارة مشاعلهم، وذلك لمساعدته نظام خلق الإنسان وفطرته ونظام العالم وقوانينه، وقد عاداه كثير من الجبابرة ورؤساء الحكومات، بل وزعماء المذاهب الأُخرىٰ حفظاً لمتاعهم القليل الفاني، وما عند الله تعالىٰ هو الباقي، وليس هنا محلّ بسط الكلام.

وكيف كان ففي المقام آيات بيّنات:

الأُولى: قوله تعالىٰ: ﴿*... وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيراً وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ*﴾[1].

والثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*... وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلٰكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ*﴾[2].

الآيتان الكريمتان بتقريب واحد تصرّحان بأنّ الله تعالىٰ يدافع عن الصلاة وعن المساجد ليذكر فيها اسمه كثيراً، ويدافع أيضاً عن إنسانيّة الناس ومعيشتهم الصالحة السليمة في طريق الخير والكمال؛ لئلّا تفسد الأرض ومَن عليها، وهذا لايكون بعد إرادته التكوينيّة في نظام الطبيعة إلّا من الطرق الطبيعيّة، وبأيدي الناس، فببعض المؤمنين المطيعين يدفع شرّ المنافقين والكفّار المعاندين، ويجعل على العباد وجوب الدفاع، وينصرهم في حينه، فإنّه تعالىٰ لينصرنّ من ينصره وهو القويّ العزيز، فيغلبون ويدفعون شرّ الكفّار عن الصوامع والبيع والصلوات

(١) الحجّ ٢٢: ٤٠.
(٢) البقرة ٢: ٢٥١.

والمساجد ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ (١) ولولا ذلك بعدم التكليف، أو عدم النصر، لفسدت الأرض بتسلّط شرّ الدوابّ الّذين يكفرون بآيات الله، ويهدمون معابده، والله ذو فضل علىٰ العالمين وعلىٰ عباده، فلا يتركهم سُدىٰ ويأذن للمؤمنين في دفعهم الظلم بالمقاتلة فما دونها: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللهَ عَلىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (٢).

فالآيتان المباركتان وإن لم تكونا في مقام تشريع الإيجاب أو الإرشاد إلى وجوب الدفاع العقلي، إلّا أنّهما تفيدان بالصراحة تحقّق الإيجاب من قبل، بدفع البعض ببعض ونصر الناصر، وأنّ ذلك من شرائع الله تعالىٰ وفضله علىٰ العالمين، ليهتدي كثير من عباده، وليتخلّصوا من أيدي الظلمة الّذين يصدّون عن سبيل الله، ويستضعفون الناس فيجعلونهم شيعاً.

والثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (٣).

الآية المباركة علىٰ ما قيل تُشير إلى أنّ الشهر الحرام الّذي أُحرم فيه المسلمون، ودخلوا مكّة فاتحين في السنة السابعة من الهجرة، قبال الشهر الحرام الّذي منعهم مشركو مكّة وكانوا قاصدين زيارة بيت الله الحرام في شهر ذي القعدة في السنة السادسة(٤)، إلّا أنّ انطباق ذلك علىٰ الكبرى الكلّيّة من قصاص الحرمات، وترتّب الأمر بالاعتداء علىٰ من اعتدىٰ بالمثل، يدلّ علىٰ المطلوب بكلّيّته من الاعتداء علىٰ من اعتدىٰ، ودفع من تعرّض، وصرع من صارع، إلى

---

(١) النور ٢٤: ٣٦.
(٢) الحجّ ٢٢: ٣٩.
(٣) البقرة ٢: ١٩٤.
(٤) كنز العرفان ١: ٣٥٢.

الكفاح والقتال، وإطلاق الاعتداء علىٰ الدفاع والمقابلة تسامح وتغليب، ولذلك لايجوز التعدّي علىٰ غير المعتدي، بل يقتصر عليه، وليتق الله تعالىٰ في الاعتداء بأكثر فإنّ الله مع المتّقين.

ومن هذا الأصل يستخرج فروع كثيرة مبسوطة كوجوب الدفاع عن المال بمراتبه دون قتل اللصّ والسارق، وإنْ لم يكن علىٰ القاتل شيء إنْ قتل السارق حال السرقة اتّفاقاً؛ فإنّه هو الّذي عرّض نفسه لهذا المعرض، وكوجوب الدفاع عن العرض[1]، وعن النفس أيضاً، وقد أشبعنا الكلام حول فروع المقام في كتاب الجهاد من رسالتنا «أبحاث فقهيّة».

وضابطة الأمر مراعاة الأهمّ فالأهمّ في نظر الشرع، وعلىٰ ذلك الأساس كانت فروع الدفاع عن الإسلام والقرآن وأحكام الله تعالىٰ وحماه، وعن المسلمين وبلادهم وكلّ شأن من شؤون حياتهم إذا داهمهم الكفر والشرك بخديعاته وتمهيداته كما تعلم.

ومحصّل الكلام أنّ الدفاع واجب عقلائيّ حسب الطبيعة والفطرة الحيّة الحسّاسة، أرشد إلى ذلك الشرع من غير تشريع خاصّ. نعم، إنّما أكّد لحفظ حدود الدفاع وإنّه لابدّ من صيانة النفس عن التعدّي والتجاوز بعروض غيظ الانتقام والقهر، فيقتل المهاجم السارق مع إمكان دفعه بغيره، أو يأخذه ويضربه ويشتدّ عليه مع إمكان دفعه بإرعابه بالتصويت مثلاً، وكذلك في الدفاع الجمعيّ بالمقاتلة، فإذا اندفع الخصم فليتّق الله في قتل الّذين أسلموا وفي الإجهاز علىٰ الجريح

---

(١) وقد ورد أنّه ليس عليه شيء بينه وبين الله لو قتل المتعرّض المتجاوز لعرضه، أو قتلهما إذا وجدهما متناكحين مع الكلام في حدّه الظاهري، وأنّ ذلك حقّ له يجوز أو لا، على ما في المفصّلات.

وتعقيب المدبر، وما شابه ذلك.

وكلمة الاعتداء في قوله تعالىٰ: ﴿بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ ليست بمعنى التجاوز، بل بملاحظة اعتداء الخصم استعمل في العمل لرعاية المماثلة، كما هو ظاهر، فلا يشترط فيه ما كان يشترط في الجهاد من إذن الإمام العدل وسبق الدعوة إلى الإسلام أو حاكميّته بقبول الجزية، كما لا تجري فيه أحكام الجهاد من الأسر والغنيمة والقسمة وعدم وجوب الغسل والكفن للمقتول وغير ذلك من أحكام القتال مع البغاة، فإنّ السيف بين الكفر والإسلام غيره بين طوائف المسلمين.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾[1].

الآية الكريمة تأمر المسلمين بمقاتلة الّذين يقاتلونهم وتنهاهم عن الاعتداء، فإنّ الله لا يحبّ المعتدي كائناً من كان، وفي أيّ مقام وشأن، وحيث إنّ ظاهر العنوانِ الفعليّةُ، فالّذين يقاتلون المسلمين هم الكفّار المهاجمون بالفعل، فيجب حينئذٍ قتالهم من غير اعتداء وتجاوز ـ أي قتل غير المقاتل أو المقاتل بعد استسلامه، أو بعد الغلبة في الجملة ـ وليس ذلك إلّا الدفاع بمنع شرّهم عن المسلمين، ولذلك أكّدت الآية الكريمة الأمر بالتشديد عليهم في قوله تعالىٰ: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ فإنّهم هم الّذين أثاروا الفتنة وأوقدوا نار الحرب والقتال، وهي أشدّ منه.

نعم، لا تقاتلوهم عند المسجد الحرام مراعاة للحرم وحفظاً لحرمته، إلّا أن

---

(١) البقرة ٢: ١٩٠ ـ ١٩١.

يقاتلوكم فيه، فاقتلوهم فيه أيضاً، وإن كان خلاف حرمة المسجد، فإنّهم أوّل من نقض، وشأن الدفاع ذلك.

هذا علىٰ الفعليّة في الوصف، وأمّا علىٰ الشأنيّة فإنّ علىٰ المسلمين قتال الّذين يقاتلونهم بطبعهم واعتقادهم أينما تمكّنوا، فإنّ الّذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت، كما يقاتل المؤمن في سبيل الله، فيرجع الأمر إلى الجهاد، كما يؤيّد ذلك الكبرى الكلّيّة ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[1] بتقريب قد عرفته، وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا...﴾[2] الآية، فلا يرتبط بباب الجهاد ولا الدفاع، كما ذكرناه في كتاب القضاء والشهادات[3]، فراجع.

الهجرة

الهجرة: هي مفارقة الإنسان غيره، ومتاركته بالجسم والروح أو بأحدهما. واصطلاحاً: هي ترك بلدٍ يألفه إلى بلد آخر، لعدم تمكّنه ممّا يريد في معيشته، أو الإتيان بشعائر مذهبه ومناسك دينه فيه. والإنسان مجبول علىٰ الحرّيّة والاستقلال، ومفطور على التوسّع في العمل، ولا سيّما الإتيان بما يعتقده ويدين به، فإذا أحسّ المنع والمحدوديّة يكافح المانع ويعارضه بطبعه وسيرته وسلوكه، فإذا انتهى به الأمر إلى عدم تمكّنه من القيام بشيء، يخرج من بيته مهاجراً إلى الله وإلى الخير والحقّ، حتّى ينتهي إلى بلد يحسّ فيه الراحة والحرّيّة والتمكّن من العمل.

والأمر في ذلك علىٰ السواء بين حياة الفرد والمجتمع، والإسلام بنظرته

---

(١) البقرة ٢: ١٩٣.

(٢) الحجرات ٤٩: ٩.

(٣) كتاب القضاء والشهادات: ٢٥٨.

الثاقبة يرى الهجرة واجبة فيما يتوقّف عليها واجبٌ، وراجحة في الراجح، وذلك من مراتب الجهاد في سبيل الله وإعلان شعائره تعالىٰ. وفي الباب آيات:

الأُولى: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً * إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً﴾[١].

الآيات المباركات تُفيد عدم تماميّة استدلال الظالمين أنفسَهم بانحرافهم عن الحقّ وابتلائهم بالباطل بالضعف، فكيف باستضعافهم الآخرين، فيقال لهم: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ حتّى تتمكّنوا من إيفاء الحقّ والإتيان بما أمر الله تعالىٰ به، وما يدركه عقلكم الفطريّ الإنساني من اكتساب الحسنات وترك السيّئات، فقد قال تعالىٰ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[٢] فأُولئك بظلمهم أنفسَهم، وتركهم الهجرة، وبقائهم في بلاد لم يتمكّنوا من إقامة العدل وأداء الوظيفة فيها[٣]، مأواهم جهنّم وساءت مصيراً، وإذا كان ترك أمر يوجب نار جهنّم وتصليتها، إذن فيجب فعله.

وصدق الظلم للنفس لا يكون بإطلاقه إلّا في ترك الواجب، أو فعل المحرّم، فإذا اقتضى البقاء في بلد ذلك يجب الخروج والهجرة عنه، وفي ترك الراجح وفعل المرجوح يرجّح.

نعم، المستضعفون الّذين لا يستطيعون حيلة ووسيلة، ولا يهتدون سبيلاً للخروج والهجرة ليس عليهم شيء، ولعلّ الله يغفر ذنوبهم الصغائر إذا اجتنبوا

---

(١) النساء ٤: ٩٧ ـ ٩٨. (٢) الشمس ٩١: ٧ ـ ٨.

(٣) لتسلّط الجبابرة، وصيرورتهم مستضعفين بأيديهم.

الكبائر وعملوا ـ حسب طاقتهم ومحيطهم ـ بالواجبات وكان الله عفوّاً غفوراً.

ومن المعلوم أنّ الهجرة وترك البلد المألوف إلى بلد آخر يزيد في الإيمان، ويضاعف العمل بشعائر الدين، وإنْ كان فيها المشاقّ والمصائب، ولكن من هاجر إلى الله والحقّ والخير ﴿يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَماً كَثِيراً﴾[1] و[2] وسَعَةً وتوفيقاً منه تعالىٰ، يتحقّق خلال ذلك من منازعات في الحقّ والباطل، وتوفيق وسعةٍ في الحقّ بتأييد الله تعالىٰ ونصره، فيصير الآخر مقهوراً مرغوماً والمهاجر في سعة.

وكفىٰ في فضل المهاجر في سبيل الله من الباطل والشرك إلى الحقّ والخير بترك بلاده إلى منأىً من المدن للتمكّن من إقامة الحقّ وشعائر الله تعالىٰ وإنارة مشاعله وتوسعة شريعته مضافاً إلى نفس الخير والنور الّذي يصل إليه قوله تعالىٰ: ﴿... وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾[3]، فلا يؤجر بشيء خاصّ معيّن من الجنّة ونعيمها، بل علىٰ الله تعالىٰ أجره ولا نعرف فضلاً في ذلك الحدّ.

وأمّا ما ذكره المحقّق الأردبيلي ﷺ في زبدته عن الكشّاف: من أن كلّ هجرة لغرض ديني من طلب علم أو حجّ أو جهاد أو فرار إلى بلدٍ يُراد فيه طاعة أو قناعة أو زهد في الدنيا أو ابتغاء رزق طيّب فهي هجرة إلى الله ورسوله، وإن أدركه

---

(١) النساء ٤: ١٠٠.

(٢) وما ذكرنا من المعنى أقرب لغةً ممّا ذكره صاحب المفردات (مفردات الراغب: ١٩٩، مادّة «رغم») من «مذاهب ومنكرات يغضب عليها المهاجر»، فإنّ الرغام كما ذكره هو التراب الرقيق (الدقيق) أي الغبار والسحيق، والمراغم بالفاعل من يرغم أنف خصمه علىٰ الأرض فيتلطّخ بالغبار فهو مراغم بالفتح أو مرغوم، والمهاجر في سبيل الله يجد مراغماً كثيراً لا المنكرات، وقد كان واجدها في البلدة الّتي هاجر عنها كما لا يخفىٰ.

(٣) النساء ٤: ١٠٠.

الموت في طريقه فأجره علىٰ الله[١]، فهو توسعة وتأويل وحملٌ للهجرة على معناها اللغويّ،مع أنّ الهجرة عندنا بمعناها الاصطلاحيّ الفقهيّ، ولا تطلق علىٰ من خرج من بيته لزيارة أخيه المؤمن أو تحصيل العلم أو المال ورزق طيّب وأمثالها، أنّه خرج مهاجراً إلى الله وإنْ كان له أجر عمله، وأمّا الأمثلة المذكورة في كلامه من مثل التكتّف الراجعة إلى مدن دار الإسلام فهي خارجةٌ عن موضوع البحث.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وهَاجَرُوا وجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ والَّذِينَ آوَوْا ونَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ والَّذِينَ آمَنُوا ولَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ واللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ*﴾[٢].

الآية الكريمة ـ كما ترىٰ ـ تنادي بإناطة الولاية الّتي هي من أوثق عُرى الإيمان بالهجرة، ولا يكفي صرف قبول الإسلام بقول الشهادتين لدخوله في جمع المؤمنين ما لم يهاجر، وأنّ الولاية تكون بين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، وبين الّذين آووا ونصروا المجاهدين وهم المؤمنون حقّاً، فليس لهم تلك الولاية حتّى يهاجروا، ونفي ذلك يساوق نفي الإيمان عنهم بتركهم الهجرة، فإنّ المؤمن الّذي لم يعد من جمع المؤمنين ولم يكن جزءاً منهم ولا من مجتمعهم، ولم يكن بينه وبينهم الولاية والتدافع والتناصر علىٰ الحقّ وتوسعة الأمر وترويج الشرع، فليس بمؤمن حتّى يهاجر ويتّصل بالجمع ويشدّ ببعضه الآخرين ليكونوا كالبنيان الواحد المرصوص، فيؤثّر في جماعة المؤمنين ويقوّي حياتهم ويكون من المؤمنين حقّاً، فقد قال تعالىٰ: ﴿*والَّذِينَ آمَنُوا*

---

(١) زبدة البيان: ٤٠٦، وتفسير الكشّاف ١: ٥٥٧، ذيل الآية ١٠٠ من سورة النساء.

(٢) الأنفال ٨: ٧٢.

﴿وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[١]، فجعل سبحانه لكلٍّ من الهجرة والمجاهدة دخلاً في صدق الإيمان بحقّ وكونه منهم كما جعل للإيواء من المهاجر ونصرته سهماً.

وحينئذٍ فدلالة الآية المباركة علىٰ وجوب الهجرة فيما إذا لم يتمكّن في بلده من الاتّصال بالمؤمنين والاتيان بالشعائر الدينيّة ظاهرة، إلّا أن يكون لبقائه في بلد الكفر أثر أرجح من تبليغ الحقّ وترويج الدين مع عدم الافتقار إليه في دار الإيمان، فإنّ ذلك أيضاً جهاد في سبيل الله تعالىٰ بوجه[٢].

وما ورد في كلمات الفقهاء[٣] من أنّها ناسخة للولاء المقرّر في الجاهليّة المسمّىٰ بولاء تضمن الجريرة الممضاة في الإسلام بقوله تعالىٰ: ﴿... وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ...﴾[٤] مشروط بالإسلام والهجرة في هذه الآية وهي منسوخةٌ بآيات الفرائض وقوله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾[٥] في المقامين وإنْ كان صحيحاً في محلّه، ولكن لا يساعد سياق مجموع الآيات في الهجرة وحتّى المبحوث عنها بأن يقال: الولاية المجعولة في صدر الآية والمنفيّة في ذيلها بين المؤمنين المهاجرين والّذين آووا ونصروا من بينهم والّذين آمنوا ولم يهاجروا هي ولاية تضمن الجريرة فتأمّل.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ * الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[٦].

---

(١) الأنفال ٨: ٧٤.

(٢) فيخصّص إطلاق قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾ (الأنفال ٨: ٧٢) بذلك عقلاً كما هو ظاهر من غرض الهجرة.

(٣) مسالك الأفهام ١٣: ٢٢٣.

(٤) النساء ٤: ٣٣.

(٥) الأنفال ٨: ٧٥.

(٦) النحل ١٦: ٤١ ـ ٤٢.

تصرّح الآية المباركة بأنّ المهاجرين هم الّذين يبوّئهم الله في الدنيا مُبَوّأً حسناً ولهم في الآخرة أجر كبير، فإنّ تنسيق الإيمان وتنظيم أُصوله وفروعه في الدنيا على وجه ينتج التبوّؤ في الدنيا والتسلّط علىٰ الأرض بحكومة الحقّ وإقامة العدل، وفي الآخرة يورث أجراً كبيراً لا يمكن إلّا بالمجاهدة في سبيل الله ونشر معارفه وإقامة حدوده، وعند عدم التمكّن فالهجرة إلى دار الإيمان والاتّصال بالمؤمنين في إعلاء كلمة التوحيد أولىٰ.

وحيث إنّ الوصول إلى ذلك المقام مطلوب علىٰ وجه الوجوب بمرتبة إقامة الواجبات، والاستحباب في ما دونها، فيجب المهاجرة إذا ظُلموا في بلدهم وفُتنوا فيه، والصبر في سبيل ذلك علىٰ المشاكل والمشاقّ والتوكّل علىٰ الله تعالىٰ في طريق التقدّم والنصر، دون تحمّل الظلم وتسليط العدوّ وتقوية الحاكم الجائر والمنظّمات الخائنة، ولو بالسكوت والمداهنة، فإذا قُتلوا أو ماتوا في سبيل الحقّ ﴿... ***لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللهُ رِزْقاً حَسَناً وَإِنَّ اللهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ * لَيُدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلاً يَرْضَوْنَهُ...***﴾[1] ويرجّح في بعض المراتب.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿***ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ***﴾[2].

الآية المباركة في سياق الآية السابقة، فهي تفيد أنّ الله تعالىٰ مع الّذين هاجروا من بعد ما فتنوا، وهو تعالىٰ لهم ومعهم لتركهم بلاد الكفر والفساد، وتوجّههم إلى مواضع الإيمان والصلاح، فلم يتحمّلوا الظلم والطغيان، بل جاهدوا في سبيل الله ضدّ الطغاة والظلمة، وصبروا علىٰ مشاقّ ذلك، وهو تعالىٰ ناصرهم ومؤيّدهم حتّى يبوّئهم في الدنيا مبوّأً حسناً ولهم في الآخرة أجر كبير، فتدلّ علىٰ

---

(١) الحجّ ٢٢: ٥٨ ـ ٥٩.

(٢) النحل ١٦: ١١٠.

أنّ ذلك مطلوب مرغوب لا لنفسه بالذات، بل لإقامة الحقّ وإعلاء كلمة التوحيد، فتجب في مرتبته، وتُستحبّ في الأُخرىٰ.

وفي المقام أيضاً آيات تدلّ علىٰ أنّ للهجرة أثراً بالغاً في السعادة والتوفيق في الدنيا والآخرة، كما هو كذلك بطبعها، مع ما فيها من المتاعب والمضايقات، فإنّ الله تعالىٰ استجاب دعاء الّذين قالوا: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[1] فقال: ﴿... أَنِّى لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِى سَبِيلِى وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَاباً مِّن عِندِ اللهِ وَاللهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ * لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِى الْبِلادِ﴾[2]، وتسلّطهم أو تصرّفهم، فإنّ ذلك ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾، إلى آخر ما تشير إليه الآيات المباركات من سورة آل عمران مثل الآية ١٩٧ وغيرها، وكذلك الّذين يرجون رحمة الله تعالىٰ ويأملون أن تنالهم خيراته في الدنيا والآخرة، بأنّهم هم الّذين يؤمنون بالله ويهاجرون عن بلاد الكفر والضلال إلى مدن الحقّ والإيمان، ويجاهدون في سبيل الله فيتّصلون بعباد الرحمٰن المؤمنين، ويتعاونون علىٰ الخيرات والمبرّات، وهم يد واحدة علىٰ من سواهم، دون الّذين يهضمون حقوق غيرهم مهما كانت، ويتقرّبون بأنفسهم إلى المستويات الّتي أنشأها الظَّلَمة والكفّار، بل يتقرّبون بها إليهم مذبذبين، فإنّهم الأشرار الأذلّاء الأُسراء بأيديهم، وعبيد الدنيا بأعمالهم، والدين لعق علىٰ ألسنتهم، يخافون علىٰ طعامهم وشرابهم، والأمر كلّه بيد الله تعالىٰ و﴿... مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ...﴾[3].

---

(١) آل عمران ٣: ١٩٤.
(٢) آل عمران ٣: ١٩٥ ـ ١٩٦.
(٣) القصص ٢٨: ٦٠.

ثمّ لا يخفى أنّه، كما أنّ للمهاجرين ذلك المقام الرفيع والأجر الجزيل، فكذلك للّذين يحبّون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة ممّا أُوتوا ويؤثرونهم على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، المقامُ الرفيع، والفلاح والنجاح، ولا سيّما الّذين يحبّون المهاجرين ﴿... *الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ*﴾(١).

فليس كلّ مهاجر من أيّ بلدٍ كان وبأيّ قصدٍ ونيّة، ولا كلّ من يبوّئ المهاجر ولو طمعاً في ماله ومناله، يكون من الصادقين.

ولذلك لابدّ للمسلمين عند التبوّؤ أن يمتحنوا المهاجرين إليهم، ويختبروهم، ولعلّ فيهم عيوناً للأعداء وجواسيس للخصوم، فإن وجدوهم صادقين والوهم وهم منهم.

امتحان المهاجرين والمهاجرات

قال تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ...*﴾(٢)، ومن المعلوم أنّه لا فرق بينهنّ وبين المؤمنين إلّا أنّ الملاك فيهنّ أقوىٰ.

والأمر كما لدىٰ العقلاء أنّ علىٰ مجتمع الإسلام والمسلمين أن لا يقبلوا كلّ من هاجر إليهم وادّعىٰ الإسلام والإيمان، فيعمل معه ابتداء عمل الأُخوّة والولاية بعضهم مع بعض، بل ـ حسب الظاهر ـ يفتح له الطريق، ويرشد إلى الخير والصلاح، ويختبر: أهو من المؤمنين حقّاً وصدقاً؟ وذلك تحفّظاً على ثغور المجتمع الإسلامي وكرامة الأُمة الإسلاميّة، فلا الردّ علىٰ الاطلاق ولا القبول كذلك.

---

(١) الحشر ٥٩: ٨.

(٢) الممتحنة ٦٠: ١٠.

وأمّا الأحكام الراجعة إلى نكاحهنّ ومهورهنّ الواردة في ذيل الآية فقد أشرنا إليها في كتاب النكاح، وفي الكتاب ذيّل بعنوان شرعيّة المعاهدة مع الكفّار.

والحاصل أنّ المؤمن إذا امتنع عليه العمل بشعائر إيمانه ومظاهر إسلامه في بلدٍ ما، فعليه الهجرة عنه وتركه إلى ما يتمكّن فيه على الطاعة لأمر الله تعالىٰ: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾[1]، وكلّما كان ذلك العمل والشعار أوجب وأعظم، كانت الهجرة ألزم وأوجب حتّى من الأذان المستحبّ، الواجب علىٰ الحاكم الشرعي إشعاره في كلّ مجتمع إسلامي، إلّا أن يكون لبقائه في البلد أثر أعظم وأقوى من التبليغ وتعريف الإسلام، كما هو، وكذلك على المؤمنين في بلدهم أن يجيروا ويبوّئوا المهاجر إليهم ابتغاء فضل الله تعالىٰ ورضوانه بعد الإختيار والإمتحان كما عرفت[2]، وقد أشبعنا الكلام في هذا الباب في مؤلّفنا: «رسائل فقهية على طريق الأصحاب».

وأمّا الهجرة من الرذائل النفسيّة إلى الفضائل الخلقيّة، ومن الشرك إلى التوحيد، كما تشير إليه آيات أصحاب الكهف وروايات في الباب، فهي تطبيق وتأويل كما هو ظاهر، وان كان يساعدها المعنى اللغوي كما عرفت.

---

(١) العنكبوت ٢٩: ٥٦.

(٢) وأمّا الأمر بإسراء موسى (علىٰ نبيّنا وآله وعليه السلام) عباد الله؛ لكونهم متّبعين حتّى يغرق الخصم ويهلك كما في موارد ثلاثة (طه ٢٠: ٧٧) و(الشعراء ٢٦: ٥٢) و(الدخان ٤٤: ٢٣)، وكذلك إسراء لوط بأهله ليلاً حتّى يهلك الظالمون كما في موضعين (هود ١١: ٨١) و(الحجر ١٥: ٦٥)، فليس من الأمر بالهجرة إلّا بنوع من التوسّع، ولا يشابه ذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وآله المسلمين بالهجرة إلى الحبشة.

خلاصة البحث

يستفاد من آيات الباب مطالب؛ **فمن النوع الأول فروع:**

الأوّل: إنّ الجهاد مكتوب مفروض علىٰ المسلمين في الجملة.

الثاني: إنّه يجب ضدّ كلّ كافر ومشرك، حتّى يكون الدين كلّه لله تعالى، ومع كلّ من لا يحرّم ما حرّم الله ولا يحلّل ما أحلّ الله، ويفسد ويبدع في شرائع الله سواء كان من أهل الإسلام أو من أهل الكتاب.

الثالث: إنّه يشترط في وجوب الجهاد وجود أمير وزعيم شرعيّ، حتّى يكون هو المحور والمرجع في تنظيم الأُمور وتنسيقها، سواء كان الرسول الأكرم بنفسه صلى الله عليه وآله أو من ينوب عنه بأمره، أو الأئمّة المعصومين من بعده عليهم السلام، أو نوّابهم الّذينَ بأيديهم مجاري الأُمور، والذين يحرزون باقي الشروط المؤهّلة فيهم، أيّدهم الله تعالىٰ.

ومن النوع الثاني فروع أيضاً:

الأول: يجب على المسلمين إعداد القوىٰ والتهيّؤ في كلّ زمان حسب الشروط والمقتضيات علىٰ حدٍّ يرهب الخصم ويقطع طمعهم في الإسلام والمسلمين في جميع شؤون حياتهم الفرديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والطبيّة وغيرها.

الثاني: يجب دعوة الخصم إلى الحقّ والإسلام في كلّ سنة مرّة، فإن أجابوا فبها، وإلّا يدعون إلى قبول حاكميّة الإسلام وزعامته بأدائهم الجزية عن يدٍ وهم صاغرون، وإلّا فالمقاتلة معهم.

الثالث: يجب الجهاد بالمقاتلة حينما يكون عدد المسلمين بعسكرهم نصف

الكفّار ليقاتل الواحد الاثنين، بعد تهيّؤ سائر الشرائط من الزعيم الشرعي والأدوات اللازمة.

الرابع: يجب استخدام الآلات الحربيّة المتكاملة في كلّ عصر، حسب مقتضياته من الحجر والخشب أو السيف والرمح أو القاذفات والطائرات والنفّاثات الجوّيّة والقوىٰ البرّيّة والبحريّة، كما في زماننا هذا، والأكمل في الآتي، وكلّ ما يثبته ويمكّنه الظرف.

الخامس: يجب تواصل العسكر المقاتل واتّحاد أفراده واتّفاقهم في الرأي بأن يكونوا كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً.

السادس: يجب جهاد الأقرب فالأقرب، قبل الأبعد إلّا لمصلحة أقوى، كما إذا كان الأبعد أشدّ وأضرّ علىٰ الإسلام.

السابع: يجب في الحرب أخذ الكفّار بشدّة وغلظة من غير رأفة ورحمة والتفات إلى لومة لائم، كما يجب استمرار الحرب والإبقاء عليها بضرب الرقاب حتّى إثخان الخصم بالجراح، والتغلّب عليهم ثمّ شدّ الوثاق علىٰ الأسرىٰ حال الحرب، وبعد أن تضع الحرب أوزارها، فإمّا منّاً بعد وإمّا فداءً فقط دون القتل والاسترقاق.

الثامن: يحرم علىٰ المقاتل الهروب من العدوّ (تولّيه الدبر)، و التخوّف منه في القتال، إلّا لمصلحة الحرب من التحيّز إلى فئة، أو أخذ الحذر وغيره، فيجب الثبات والاستقامة في الحرب، وذكر الله كثيراً عند الحرب، ويحرم التنازع والاختلاف الموجب للفشل.

التاسع: لا يجوز لأمير المسلمين بعد شروع الحرب الدعوة إلى السلم وترك القتال إلّا لمصلحة يراها صائرة من غير أن ينتهي به الأمر إلى أن يكون للكافرين

علىٰ المسلمين سبيل، ولن يجعل الله لهم عليهم سبيلاً، فيجوز ذلك، كما تجوز معاهدة ترك القتال مؤقتاً لا دائماً، بتركهم معاونة المحاربين، أو معاونتهم المسلمين استجارة علىٰ اُمور غير سريّة.

العاشر: لا يجوز نقض العهد معهم والابتداء بالحرب بعد الميثاق فإنّ الله لايحبّ الخائنين، والغدر في الحرب غير نقض العهد للحرب، فيجوز بعد انقضاء المدّة أو نقضهم العهد كما هو ظاهر، وكذلك لا يجوز مقاتلة المنافقين الّذين تواصلوا قوماً بينكم وبينهم ميثاق ومعاهدة إلّا بعد النقض أو انقضاء المدّة.

الحادي عشر: لابدّ من تحمّل جميع مشاكل الحرب ومشاقّه حتّى الشهادة، ﴿*وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ*﴾[١]، حتّى في ما كان طبعه حرجيّاً بحسب حال الفرد، بعد ما كان فيه صلاح الجميع وحياتهم.

الثاني عشر: يجب إجارة المستجير في المحاربة كائناً من كان، مع الحفاظ علىٰ كيان الإسلام ومصالحه، حتّى يسمع كلام الله أو إيصاله إلى مأمنه، فيرىٰ كرم وكرامة الإسلام وعظمة المسلمين في خلوّهم عن الأحقاد الشخصيّة.

ومن النوع الثالث فرعان:

الأوّل: يحرم القتال في الأشهر الحرم، وهي رجب، ذو القعدة، ذو الحجّة، ومحرّم، (ثلاثة سرد وواحد فرد).

الثاني: يجوز القتال في الأشهر الحرم عند نقضِ الكفّار العهد، وهتك حرمته، والإثم عليهم فإنّهم هم الناكثون.

ومن آيات الدفاع فروع:

الأوّل: يجب الدفاع عن النفس والمال والعرض بأيّ وجه أمكن، فبالمال عن

---

(١) الحجّ ٢٢: ٧٨.

النفس والعِرض، وبالعِرض عن النفس، وبالنفس عن النفس مع رعاية الأهمّ فالأهمّ في المراتب والدوران في نظر الشرع.

الثاني: يجب الدفاع عن الإسلام بمعارفه وعقائده، بأُصوله وفروعه وأحكامه، وعن المسلمين من بلادهم وأمصارهم ومختلف شؤون حياتهم، بأيّ وجه أمكن مع ملاحظة الأهمّ فالأهمّ بنظر الشرع ومبناه، فيجب تفدية المال لحفظ ضروريّات الدين، ودفع الشرّ عنها بدفع البدع والقضاء عليها، بل بالعِرض والنفس في بعض المراحل.

الثالث: لا بأس بالدفاع لو اقتضىٰ القتال في الشهر الحرام والمسجد الحرام وإن أمكنه ذلك في الخارج، ولبسط الكلام محلّ آخر.

الرابع: لا يجوز قتل اللصّ والسارق، بل كلّ متوثّب حال الدفاع ابتداء، مع إمكان الدفع بدونه، وليس عليه شيء لو قتل مصادفةً، فإنّه هو الّذي عرّض نفسه للقتل.

الخامس: لا يجوز تفدية النفس للمال والعرض، ولا بأس بما يتّفق أحياناً من فديتها لهما، وجميع فروع الباب علىٰ أصل مراعاة الأهمّ فالأهمّ بمنظار الشرع.

ومن آيات الهجرة فروع:

الأوّل: تجب الهجرة علىٰ المؤمن إذا امتنع عليه العمل بشعائر دينه ومظاهر اعتقاداته إلى دار يتمكّن فيها منها، وكلّما كان الشعار ألزم كانت الهجرة أوجب، وتستحبّ في المستحبّ.

الثاني: لا بأس بترك الهجرة في الحال إذا كان لبقائه في البلد أثر أنفع بحال الإسلام والمسلمين، من نشر كلمة الحقّ، ونشر التوحيد بين أهله، ولا افتقار إليه في دار الإيمان بألزم منه.

الثالث: يجب علىٰ المؤمنين في دار الإيمان أن يبوّئوا المهاجرين ويمكّنوهم دُوراً تناسب شأنهم من غير طمع في المال والمنال، وهم يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً.

الرابع: لابدّ من اختبار المهاجر وامتحانه بعد تبوّئه وقبوله ابتداء، فإنْ وجد صادقاً ومحقّاً ائتمن، وعُدَّ من مجتمعهم، له ما لهم وعليه ما عليهم، فلا تردّ إلى الكفّار النساء المهاجرات، بعد ما وجد فيهنّ الصدق، فإنهنّ محرّمات علىٰ الكفّار، كما سيأتي بيانه إن شاء الله في كتاب النكاح.

كتاب الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر والنهي كما حُقّق في الأُصول: هو طلب الفعل او الترك جدّاً، عن العالي بوجه ممّن دونه، والظاهر المبيّن عند كلّ عرف، الشائع لديهم من غير نكير هو المعروف، كما أنّ البعيد المستور الممنوع عند كلّ عرف منكر غير معروف عندهم، فالواجبات أعرف مصاديق المعروف بين المسلمين، كما أنّ المحرّمات أنكر المنكرات لديهم، وهكذا المستحبّ والمكروه من الآداب الراجحة والمرجوحة حسب التداول والمرتبة، وفي ذلك آيات:

الأُولى: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ*﴾[1].

الآية الكريمة في سياق الأمر بالاتّحاد، والاعتصام بحبل الله تعالىٰ، والتحرّز عن التفرّق والاختلاف، والتذكّر لنعم الله تعالىٰ من رفع العداوة والبغضاء من بينهم، وإيجاد الأُخوّة، والنجاة من النار، فهي تأمر صريحاً بأنّه لابدّ وأن يكون في مجتمع المسلمين في كلّ زمان ومكان أُمّة يدعون إلى الخير دعوةً قاطعة، تنتهي

---

(١) آل عمران ٣: ١٠٤.

إلى العمل، يأمرون بالمعروف ويطلبونه مجدّين، وينهون عن المنكر إلى أن يُترك، والمفلحون هم الأُمّة الداعية، بل الذين بينهم الأُمّة أجمع، فإنّ الفلاح لا يتحصّل إلّا بترك المنكر وإتيان المعروف، وذلك لا يتحقّق في مجتمع إلّا بوجود من يأمر الناس بالمعروف وينهاهم إلزاماً عن المحرّمات، ويقيمهم علىٰ تركها وقلعها من حياتهم المعاشيّة في مختلف شؤونها، وعلىٰ فعل الواجبات وإقامتها علىٰ أُصولها.

وحيث إنّ الطلب والمنع علىٰ ذلك الحدّ لايكون في شأن كلّ أحد، فلابدّ وأنْ يكون في كلّ مجتمع أُمّة تتصدّىٰ لذلك، والأُمّة هذه عليها أن تعرف المعروف لتأمر به، والمنكر لتنهىٰ عنه، وتعلم بالتخلّف، وتكون علىٰ حدٍّ يؤثّر فيه أمرها ونهيها من غير ضرر وإضرار، بلا اختصاص بمقام الحكومة والموظّفين في شؤونها، كما يُتوهَّم من كلمة الأُمّة، وإن كانت الحكومة أولىٰ وأقدم وبيدها القدرة والسيف، كما في الحكومة الإسلاميّة.

فلا تسلب المسؤليّة عن مثل الأب بالنسبة إلى أولاده وأهله وأقربائه وقبيلته، بل كلّ من كان أعلى من غيره بوجه، فإنّ الوجوب علىٰ الكفاية، والمقطوع أنّ الغرض الأصلي تحقّقُ المعروف وترك المنكر في الخارج في مجتمع المسلمين من غير دخل لنفس الأمر والنهي، بل الآمر والناهي أيضاً، فلا وجه للاختصاص بعد تحقّق شروطه الطبيعيّة.

ولا يُتوهَّم أنّ مقتضى الصناعة وتعلّق الأمر بالدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سواء تحقّق الخير في العين أو لا، وسواء تحقّق المعروف في الخارج وانتفى المنكر كذلك أو لا، كما أُشير إليه في شعر حافظ:

حفظ وظيفهٔ تو دعا گفتن است وبس در بند آن مباش كه نشنيد يا شنيد

بل التكليف والوظيفة بمقتضى تناسب الحكم والموضوع وإضافه الدعوة إلى

الخير والأمر والنهي إلى المعروف والمنكر إتيان الواجب بحيث يتحقّق الخير في العين، وكذلك المعروف أو المنكر، وذلك هو المرحلة العمليّة واستخدام السيف والسوط كما أُشير إليه في روايات الباب أنّ هذا هو الأمر والنهي.

وكيف كان فلا إشكال في دلالة الآية علىٰ أصل الوجوب، وأنّه لو لم يكن في مجتمع إسلامي أُمّة داعية إلى الخير وآمرة بالمعروف وناهية عن المنكر، يعاقب جميع أفراد المجتمع بحكم الكفائية.

وحيث إنّ الدعوة إلى الخير ـ ولو من غير أمر ونهي ـ كثيراً ما تنتهي إلى إتيان المعروف وترك المنكر، بل هي من عوامله المهمة، فلا يبعد استظهار وجوب وجود الأُمة الداعية إلى الخير أيضاً من الآية الكريمة علىٰ طريق تعدّد المطلوب، حتّى يكون لذكر الدعوة الأعمّ وجه، والفلاح يتوقّف عليها أيضاً.

ولا يتمّ ما قد يتوهّم من ذكر الخاص بعد العام أو عطفه عليه في الآية، فإنّ ماهيّة الدعوة غير ماهيّة الأمر والنهي لصدقها في دعوة الابن أباه إلى الخير، بل كلّ من كان في مرتبة نازلة عند ما يرىٰ لدعوته إلى الخير أثراً، كما لا يتمّ ما يتصوّر من أنّ كلّ أمرٍ بمعروف ونهي عن منكر دعوةٌ فإنّ المفهوم من كلّ من الدعوة والأمر والنهي غير الآخر كما لا يخفى.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ*﴾[1].

الآية الكريمة تمدح المؤمنين بأنّهم خير أُمّة أُخرجت للناس، وأفضل مجتمع في المجتمعات علىٰ ملاك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك بنفسه، وإنْ

---

(١) آل عمران ٣: ١١٠.

كان لا يفيد الوجوب، إلّا أنّ جعل الأمر والنهي مع الايمان بالله تعالىٰ ملاك الخيريّة والأفضليّة لعلّه يشعر به، ولا أقلّ من إفادة المطلوبيّة في حدّ يؤكّده.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِاللهِ والْيَوْمِ الْآخِرِ ويَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ويَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ويُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[1].

الآية الكريمة بتقريب سابق تمدح الأُمّة الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر في سياق الإيمان بالله واليوم الآخر، والقيام لعبادة الله تعالىٰ آناء الليل وتلاوة آياته تعالىٰ وهم يسجدون، وأنّ الأُمّة العاملة بذلك كلّه لا يساويها أهل الكتاب الّذين لو آمنوا ـ بدورهم ـ لكان خيراً لهم، منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون، وأين الثرى من الثريّا.

وعندنا إشعار الآية بالوجوب، بل دلالتها عليه يكون بوجه ألطف من الأمر، فإنّ ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تلو الإيمان بالله واليوم الآخر حتّى مع مسبوقيّتهما بالتهجّد الراجح يُشعر بالمطلوبيّة بأعلىٰ حدّ، وإن أبيت فأصل الرجحان لا اشكال فيه.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * وَعَدَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[2].

الآية الكريمة تصف المؤمنين والمؤمنات بعد بيان وحدتهم، وأنّ بعضهم

---

(١) آل عمران ٣: ١١٣ ـ ١١٤.

(٢) التوبة ٩: ٧١ ـ ٧٢.

أولياء بعض[١] بأنّهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويُقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة، ويطيعون الله تعالىٰ ورسوله، وبذلك سيرحمهم الله ويُدخلهم الجنّات، ويؤويهم في مساكن طيّبة، ورضوانه الأكبر في النهاية، فذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في سياق الواجبات من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، بل مطلق إطاعة الله ورسوله، مع التصريح بأنّ ذلك كلّه يوجب رحمة الله وجنّته ورضوانه، أصرح في الدلالة علىٰ الوجوب من كلّ أمر مباشر.

أضف إلى ذلك توصيف المنافقين والمنافقات علىٰ عكس ما ذُكر، بعد بيان أنّ بعضهم من بعض، بأنّهم يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف، وعلىٰ العموم نسوا الله تعالىٰ فنسيهم، وأعدّ لهم نار جهنّم خالدين فيها هم والكفّار معاً، فإنّ البيان وإنْ كان لا يوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لجواز الوسط من السكوت عنهما أمراً ونهياً، إلّا أنّ دلالة المجموع مع التقابل ممّا لا ينكر.

ولكن مع ذلك كلّه لو كنّا ونفس الآية من غير دليل آخر لا تقنع النفس بالسياق، فإنّ كثيراً ما يقع الواجب والمستحبّ في سياق واحد، مع أنّ وجوب الصلاة والزكاة وإطاعة الله ورسوله عُلم من غير الآية، ولو لم يكن دليلاً علىٰ وجوب الأمر والنهي لا يتمّ الوجوب من نفس ذكر أوصاف المؤمنين وأفعالهم

---

(١) وأنت بحمد الله ممّن كان له قلب، فترى ما في اختلاف تعبير بيان وحدة المؤمنين بأن بعضهم أولياء بعض، وفي المنافقين بعضهم من بعض، قال تعالىٰ: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ...﴾ (التوبة ٩: ٦٧) مع أنّ الولاية المتحقّقة بين المؤمنين إنْ كانت بمعنى النصرة أو المحبّة فلا تشمل مرحلة الأمر والنهي الإجرائي الحكومي، وأمّا إذا كانت بمعنى حقّ التصرف والأمر والنهي المنتهي إلى التحقّق تشمل جميع مراحل الأمر والنهي، والآية تعتبر دليلاً من أدلّة الحكومة والولاية، كما عرفت وسمعت من بعض أنّ الولاية واجبة من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الحسنة، كما أنّ التقابل مع المنافقين لا يدلّ على شيء وإنْ كانت أعمالهم خلافاً وحراماً قطعاً، ولكن لا دلالة على وجوب مقابلها، لإمكان حرمة الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف ثبوتاً، وعدم وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما لا يخفىٰ.

الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*ادْعُ إِلىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ*﴾[1].

أمر الله تعالىٰ بالدعوة إلى سبيله بأيّ وجه أمكن وما يُناسب الجوّ والمدعوّ من الحكمة والبرهان وبيان الآيات والدلالة عليها وبها علىٰ الله تعالىٰ وسبيله، أو الموعظة[2] والنصيحة بذكر الأمثال وما مضىٰ على الأُمم والأقوام من الأحوال، أو الجدال بإسكات الخصم المنافق الّذي لا يطلب الحقّ بما يقبله، ولو كان الباطل من المقال دفعاً لشبهاته عن طريق الآخرين السالكين إلى الله المتعال.

ولا نشكّ في أنّ الإتيان بالواجبات وترك المحرّمات، بل الاتيان بكلّ معروف وترك كلّ منكر هو من أقوم الطرق إلى الله تعالىٰ وأقسط السبل إليه، إذن فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أجلىٰ مصاديق الدعوة المأمور بها فيجبان بوجوبها.

إلّا أنْ يقال: إنّ الدعوة غير الأمر والنهي وكون إتيان المعروف وترك المنكر

---

(١) النحل ١٦: ١٢٥.

(٢) ولنا في المقام مقال مطبوع تحت عنوان: «علي عليه السلام بر منبر وعظ» افتتحناه بالآية الكريمة، وأثبتنا فيه أنّ الأشمل الأنفع من الطريق هو الموعظة، كما سلكه مولانا وإمامنا علي عليه السلام في أكثر خطبه.

سبيلاً غير كون الأمر والنهي دعوة، ولا تلازم بين وجوبهما، فإنّ الأمر بالدعوة قد يمتثل بالموعظة أو الجدال، بل البرهان بلا أمر بالمعروف ونهي عن المنكر.

فإنّه يقال: قد عرفت في الآية الأُولىٰ أنّ الدعوة إلى الخير أعمّ، تشتمل علىٰ الأمر والنهي، فإنّ كلّ أمر ونهي دعوة أيضاً وليس العكس، وادّعاء التباين دون إثباته خرط القتاد، فإذا وجب الأعمّ بجميع أفراده علىٰ الإطلاق وجب الأخصّ في ضمنه أيضاً، وادّعاء الوجوب علىٰ نحو الإطلاق دون العموم بعد التصريح بالأفراد لبيان الشمول مشكل، فتأمّل فإنّ حقيقة الأمر والنهي غير ماهيّة الدعوة وإن صحّ إطلاقها عليها في الجملة كما لايخفى؛ مع أنّه من الممكن أنْ يقال: إنّ الآية بصدد بيان كيفيّة الدعوة من الحكمة والموعظة والجدال دون أصلها سواء كان المراد من الجدال ما هو المذكور في المنطق من الاتّكاء على المقبولات، وإنْ كانت باطلة الأمر الّذي لا يناسب شأن النبيّ لرجوعه إلى الإغراء بالجهل، أو ما ذكر المفسّر الفقيه الفيض القاشاني ﷺ من أنّه نوع من الموعظة[1].

ولكن مع ذلك كلّه ففي الاستدلال بالآية بشكل مستقلّ شيء لا يخفىٰ، والّذي يسهّل الخطب بعد كون أدلّة الباب بأجمعها إرشاداً إلى ما يثبته العقل كما سيأتي كفاية الآية الأُولىٰ الآمرة بها التامّة الدلالة مع روايات كثيرة في الباب.

ثمّ إنّ آخر الآية المباركة لعلّه يشير إلى أنّ قلّة أصحاب المعروف وكثرة شيوع المنكر لا يسقط التكليف، فإنّ عليك الهداية والدعوة والإرشاد، وربّك هو أعلم بمن ضلّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿***الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ***

---

(١) تفسير الصافي ٣: ١٦٢، ذيل الآية ١٢٥ من سورة النحل.

﴿وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ﴾[١].

الآية الكريمة تصف الّذين بهم دفع الله شرّ الكفّار والمنافقين عن دينه وشريعته، فبقيت المساجد والصوامع قائمة علىٰ أُصولها، وارتفع ذكر الله تعالىٰ على منائرها، واستعلت كلمته في البلاد، فإنّ الله تعالىٰ ناصرهم ومؤيّدهم بنصرهم وتأييدهم لدينه، وحمايتهم له، ودفاعهم عنه، فتصفهم الآية المباركة بأنّهم هم الّذين إذا أعطيناهم المكنة، ومنحناهم القوّة، وجعلنا لهم سموّ الرأي ونفوذ الكلمة شكروا الله لنِعَمه، واستخدموها في إقامة حدوده وتطبيق أحكامه بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا أنّهم اذا مُكّنوا أترفوا في دنياهم، وألزموا أنفسهم المساكن، ونسوا الله تعالىٰ وحدوده وأحكامه، واعتذروا بعدم القدرة إعماء لأنفسهم، وأحكام الله تتغيّر بين ايديهم، وحدوده يُتعدّىٰ عليها بمرأىٰ منهم، وعباد الله يُقتلون ويُسرقون ويُقصَون ويُسجنون في بلادهم، فلا يردّون لهفتهم، ولا يزيلون محنتهم،بل إنّهم يسوّفون ويكثرون من التهليل والحوقلة مع التقصير في أعمال المكنة واستعمال القدرة ولو بقدر الطاقة، أعاذنا الله من ذلك، مع أنّ مقاليد الأُمور بيده تعالىٰ، وله جنود السماوات والأرض، وإليه عاقبة الأُمور ومنتهاها وقد أراد بإرادته بقاء نوره ودوام شريعته ولو كره الكافرون[٢].

والآية الكريمة وإن لم تشتمل إلّا علىٰ توصيف وتعريف لمن ينصر الله ودينه فينصره الله وينصر دينه به، إلّا أنّ السياق وإرداف الأمر والنهي للصلاة والزكاة يعطي الوجوب بنحو ألطف من الكلام علىٰ وجه الفصل في الوجوب كما لا يخفىٰ،

---

(١) الحجّ ٢٢: ٤١.

(٢) من المعلوم أنّ تلك العبارات، كانت قبل نجاح الثورة الإسلاميّة وتحقّق حكومة الجمهورية الإسلاميّة.

ولكن مع ذلك كلّه الكلام فيها الكلام في الآيات السابقة غير الآية الأُولىٰ فإنّها صناعة لا تدلّ إلّا علىٰ الرجحان والمطلوبيّة دون الوجوب.

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ*﴾[1].

ذكرت الآية المباركة أُموراً بلسان الحكيم لقمان لابنه وهو يعظه، فأمره بإقامة الصلاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذكرهما معها يشعر بالوجوب، وإنْ ذكر غير الصلاة أيضاً قبلها وبعدها من واجب وحرام كإطاعة الوالدين ومصاحبتهما في الدنيا معروفاً، والشرك بالله فإنّه ظلمٌ عظيم، أو مستحبّ ومكروه من الصبر علىٰ المصائب والقصد في المشي، أو تصعير الخدّ للناس والمشي في الأرض مرحاً، كما هو ظاهر، لكن الإنصاف أنّه لو كنّا مع هذه الآية فقط لم نقل بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإنّ السياق سيّما في المقام لا يتمّ الاستناد إليه، ونقل تكليف لقمان بابنه ولو كان واجباً عليه لا يدلّ على الوجوب في الإسلام.

ونظنّ بعد ذلك كلّه أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ممّا لا ينكر وجوبهما عقلاً أيضاً[2]، ويعرف ذلك العقلاء بأنفسهم، والكلام قد يقع في الموضوع نفسه وأنّ ذلك منكر أو لا، ومعروف أو لا، والشارع لعلّه أرشد إلى الحكم، والبحث الموضوعي مفروغ منه، حتّى في الواجبات والمحرّمات التعبديّة الشرعيّة، فإنّها

---

(١) لقمان ٣١: ١٧.

(٢) بمعنى العقلائيّ لا الوجوب العقليّ المستدلّ عليه بقاعدة اللطف الدالّ علىٰ الوجوب العقلي علىٰ الله تعالىٰ، كما استدلّ به صاحب كنزالعرفان (١: ٤١٢) فإنّه لا ملازمة بين الوجوب على الله تعالى وتكليفه العباد، ووجوب الأمر والنهي علىٰ العباد، وقد اشتبه ذلك علىٰ المحقّق الأردبيلي ﷺ في زبدته (ص ٤١٢) فراجع.

معروف ومنكر بدليل وجوبها وحرمتها.

والحقّ أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بهذا النطاق الواسع واجب شرعي دلّت عليه الآية الأُولىٰ، وأيّدته الآيات اللاحقة وروايات الباب، والوجوب هذا شرعيّ كفائيّ توصّليّ لا يتوقّف على قصد القربة، والمقصد الأصلي للشارع تحقّق المعروف في العين وانتفاء المنكر فيها كما هو ظاهر.

وفي الباب روايات كثيرة لا تخفىٰ علىٰ المراجع نتبرّك بواحدة منها ـ بعد ما تمّت المسألة من المستفاد من الآيات كما عرفت ـ: محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابنا، عن بشر بن عبدالله، عن أبي عصمة قاضي مرو، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يكون في آخرالزمان قوم يتبع فيهم قوم مراؤون فينفرون وينكسون[1]، حدثاء سفهاء، لا يوجبون أمراً بمعروف ولا نهياً عن منكرٍ إلّا إذا أمنوا الضرر، يطلبون لأنفسهم الرُّخَص والمعاذير، يتبعون زلّات العلماء وفساد عملهم، يقبلون علىٰ الصلاة والصيام وما لا يكلّمهم في نفس ولا مال، ولو أضرّت الصلاة بسائر ما يعملون بأموالهم وأبدانهم لرفضوها، كما رفضوا أسمىٰ الفرائض وأشرفها، إنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضةٌ عظيمةٌ بها تقام الفرائض، هنالك يتمُّ غضبُ الله عزّوجلّ عليهم فَيَعُمّهُم بعقابه فيهلك الأبرار في دار الأشرار[2]، والصغار في دار الكبار، إنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الأنبياء ومنهاج الصلحاء، فريضة بها تقام الفرائض وتأمن المذاهب وتحِلّ المكاسب، وتُرَدّ المظالم وتعمر الأرض، وينتصف من الأعداء ويستقيم الأمر، فانكروا بقلوبكم وألفظوا بألسنتكم

---

(١) في الكافي والتهذيب: يتقرّؤون ويتنسّكون.

(٢) في الكافي والتهذيب: الفجّار.

وصكّوا بها جباههم، ولا تخافو في الله لومة لائم، فإن اتّعظوا، وإلى الحق رجعوا فلا سبيل عليهم ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[١] هنالك فجاهدوهم بأبدانكم وأبغضوهم بقلوبكم غير طالبين سلطاناً، ولا باغين مالاً، ولامُريدين بالظلم ظَفَراً حتّى يفيئوا إلى أمر الله ويمضوا على طاعته.

أوحى الله تعالىٰ إلى شعيب النبيّ عليه السلام: إنّي معذّبٌ من قومك مائة ألف: أربعين ألف من شرارهم، وستّين ألف من خيارهم، فقال: يا ربّ! هؤلاء الأشرار، فما بال الأخيار؟ فأوحى الله عزّوجلّ إليه: داهنوا أهل المعاصي ولم يغضبوا لغضبي»[٢].

وممّا ينبغي التنبيه عليه أنّ هناك فرقاً بين أن يقال: لا يأمرون بالمعروف ولاينهون عن المنكر، وبين قوله عليه السلام: «لا يوجبون أمراً بمعروف ولا نهياً عن منكر» ـ أي مهما كان المعروف أهمّ حتّى لو كان من أوجب الواجبات، ومهما كان المنكر أقبح ولو كان أفحش القبائح، والقوم في هذه المرحلة من الانحطاط والسقوط.

وأنّ في قوله عليه السلام: «أسمى الفرائض وأشرفها»[٣] إنّها أشدّ وجوباً من الصلاة، فإنّها عبادة فرديّة يمكن الإتيان بها من غير محذور ولكنّ الأمر والنهي في المقام أمرٌ اجتماعي يلازم المحاذير ولا أقلّ من لومة لائم.

---

(١) الشورىٰ ٤٢: ٤٢.

(٢) الكافي ٥: ٥٥ ح ١، وتهذيب الأحكام ٦: ١٨٠ ح ٢١، وعنهما وسائل الشيعة ١٦: ١٢٨، الباب ٢ من أبواب الأمر والنهي ح ٦ و١١٩، الباب ١ ح ٦ و١٣١، الباب ٣ ح ١ و١٤٦، الباب ٨ ح ١.

(٣) مرّ آنفاً.

وأنّ وجوبهما في مرحلة الفعل والعمل إلى حدٍّ يؤثّر في أمن الطرق والمذاهب وتطهير السوق وتحليل المكاسب وردّ المظالم إلى استقامة الأمر، والأمر هنا الحكومة والولاية المبسوطة اليد لإجراء الحدود وتعزير المفسدين وتنبيه المخالفين، ولذلك قد استدلّ بأدلّة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر علىٰ وجوب إيجاد الحكومة الحقّة ومكافحة الطغاة والظلمة كما صرّح به في آخر الرواية من الجهاد بالأبدان.

وأخيراً إنّ الرواية تقع في سلسلة الروايات الدالّة علىٰ أنّ أعمال الشعب والناس توجب الرحمة والبركة بخيرها، والعذاب والنقمة به بشرّها، وإنْ كانت البلايا والمصائب العامّة أيضاً من معاليل عللها، إلّا أنّ الأعمال تقع في سلسلة العلل، والكلّ جنود الله تعالى، والأمر بيده فيفعل ما يشاء، ولا يفعل ما يشاء غيره إنّه علىٰ كلّ شيء قدير.

خاتمة البحث

ولنُشر في ختام البحث إلى ما لا ينبغي تركه من الفرق بين النهي عن المنكر وبين ردع البدع، وردّها؛ فإنّ الموضوع الأوّل علىٰ بقاء المنكر والمعروف علىٰ ما هو عليه من المنكريّة والمعروفيّة في الحكم والاعتقاد، إلّا أنّ العمل وقع على خلافه بترك معروف أو فعل منكر، فيجب الأمر والنهي على من اجتمعت فيه شروطهما بخلاف الثاني؛ فإنّ مقامه قبل العمل وموضعه في الحكم والاعتقاد، وإنْ كان العمل على وفق الحقّ بجهة أُخرىٰ، كما في التحجّب عن البرد، والحكم قانوناً بأنّه لا حجاب في الإسلام، ولا يشترط في الردع على من أدخل في الدين ما ليس منه، مثل جواز إسقاط الجنين، وأنّ الطلاق بيد المحكمة دون ذي الساق،

ومن أخذ به، أو اخرج عنه ما هو منه، مثل وجوب الحجاب، فقال: بأنه ليس من الدين في مقام الحكم، فالأمر والنهي واجبان على عموم المسلمين مع شروطهما، والردّ واجب على العالم به والحاكم، ولابدّ من تحمّل الضرر، بل الإضرار بنفسه والمسلمين حسب أهميّة البدعة وصولاً إلى تفدية الأموال والنفوس، كما أشرنا إليه في كتاب الجهاد والدفاع.

كما أنّ الأمر والنهي يجبان مع احتمال التأثير عقلائيّاً، دون رد البدع، فإنّه يجب مع القطع بعدم التأثير فعلاً أيضاً تحفّظاً على الدين وأحكامه، وعلىٰ حكم الأجيال الآتية حول عمل الماضين، وأخذه دليلاً، ولئلاً يقولوا: لو لم يكن ذلك من الدين، أو كان منه لخالفه السلف المسؤولون؛ فيضلّوا بذلك عن الحقّ[1].

خلاصة البحث

١ ـ يجب علىٰ كلّ مجتمع إسلاميّ أن تكون فيه أُمّة داعية إلى الخير ولو بغير أمر ونهي، كما يجب عليهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كفاية، ولا سيّما في مثل الأُصول العامّة والفروع الهامّة، والوجوب هذا بنطاقه الواسع شرعيّ كفائيّ توصليّ لا يشترط فيه القربة ولا يَضرّ به الرياء.

٢ ـ يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر علىٰ من اجتمعت فيه شروطهما عيناً، فلا يجوز التخلّف بوجه.

٣ ـ يشترط في وجوب الأمر والنهي أُمور:

الأول: معرفة المعروف والمنكر.

---

(١) ذكر تلك الأمثلة في العبارات الخاصّة لما كان ذلك قبل نجاح الثورة الإسلاميّة وتحقّق حكومة الجمهورية الإسلاميّة في إيران.

الثاني: العلم بتحقّق الخلاف من ترك المعروف وارتكاب المنكر.

الثالث: احتمال التأثير عقلائيّاً، فلا يجب عند القطع بعدم التأثير لا أنّه يجب مع القطع بالتأثير.

الرابع: الاطمئنان بعدم الضرر والإضرار له أو لغيره وبه من المسلمين مع ملاحظة الأهمّ من الأثر والضرر علىٰ منظر الشرع، فلابدّ من رعاية الأسهل فالأسهل من القول والفعل حتّى ينتهي إلى الإقدام المستلزم للجرح والقتل، فعندئذٍ لابدّ من إذن الحاكم كما هو ظاهر.

وتمام الكلام مع ملاحظة السنّة وسائر الأدلّة علىٰ منوال الأصحاب في رسالتنا «مباحثات فقهيّة» باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والحمدلله أوّلاً وآخراً ونسأله التوفيق.

كتاب الحدود

الحدود

معنى الحدّ

«الحدّ» ما يحيط بالشيء فيشخّصه ويعيّنه ولو منطقيّاً من الجنس والفصل، أو فلسفيّاً من المادّة والصورة، وبالملازمة يمنعه عن الاختلاط بالغير، ويدفع الغير عن الاختلاط به فيمتاز، لا أنّه معناه، وأحكام الله تعالىٰ حدوده الّتي تحيط بعباده المؤمنين وتميّزهم عن غيرهم، والحدود اللازمة علىٰ الطغاة والعصاة ـ مثل ما علىٰ السارق والزاني والقاتل والمحارب ـ من أحكام الله تعالىٰ أيضاً، وإنْ كان المخاطب والمسؤول عنها مجتمع المسلمين، والمباشر لإجرائها الحاكم الشرعي الإسلامي ومن ينصبه ويعيّنه ليتصدّى اُمورهم الحكوميّة، ولذلك أطلق عليها الحدّ كسائر أحكام الله، لا بما يمنع المحدود عن المعاودة كما عن المفردات[1]، والمعجم الوسيط[2] في قوله: الحدّ الحاجز بين الشيئين، وبه قال الفاضل المقداد في كنزه[3]، وصاحب المسالك في قوله: الحدود جمع حدّ وهو لغةً: المنع، ومنه اُخذ الحدّ الشرعي، لكونه ذريعة إلى منع الناس عن فعل موجبه خشية من

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ١١٤، مادّة «حد».

(٢) المعجم الوسيط ١: ١٦٠، مادّة «حد».

(٣) كنزالعرفان ٢: ٣٠٥.

وقوعه[١]، وصاحب كشف اللثام في قوله: الحدّ: في الأصل المنع، ومنه الحديد لامتناعه وصلابته[٢].

وكيف كان حيث لايكون في المقام حقيقة شرعيّة، فلا طائل تحت البحث اللغويّ والشرعيّ، وأنّ الثاني أُخذ من الأوّل أو لا، كما عن كنزالعرفان[٣]، وأنّ الشرعي منه: عقوبة خاصّة تتعلّق بإيلام البدن بواسطة تلبّس المكلّف بمعصية خاصّة عيّن الشارع كمّيتها في جميع أفراده، كما في الجواهر[٤]، وكذلك لا طائل تحت البحث في أنّ الحدّ كلّ ما له عقوبة مقدّرة، وما ليس كذلك تعزير، كما عن الشرائع[٥] والنقض بموارد المنصوص التعزيري الّتي تعيّنت فيها العقوبة وأنّها خمسة، كما عدّها صاحب المسالك[٦] أو أقلّ أو أكثر كما في المفصّلات.

ومن المعلوم أنّ الحدود من حقوق الله تعالىٰ ليس لأحد فيها شفاعة ولاكفالة[٧]، ولا تصل إليها يد العفو والوساطة حتّى من النبوّة والإمامة بعد المراجعة والمرافعة[٨]، كما يدلّ عليه صحيح الرواية في رداء صفوان بن أُميّة[٩].

ويكفيك في أهميّة إقامة الحدود قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «حدٌّ يُقام في الأرض أزكىٰ من عبادة ستّين سنة»[١٠] خلافاً لحقوق الناس الّتي تصل إليها يد العفو والغمض أو التبديل والتعويض بالدية وما فوقها أو دونها إلى أولياء الدم، ولذلك

---

(١) مسالك الأفهام ١٤: ٣٢٥.
(٢) كشف اللثام ١٠: ٤٠٧.
(٣) كنزالعرفان ٢: ٣٠٥.
(٤) جواهر الكلام ٤٢: ٣٨٩، وقد قالها الشهيد الثاني في المسالك ١٤: ٣٢٥.
(٥) شرايع الإسلام ٤: ١٤٧.
(٦) المسالك ١٤: ٣٢٦.
(٧) وسائل الشيعة ٢٨: ٤٢ و٤٤، الباب ٢٠ و٢١ من أبواب مقدّمات الحدود.
(٨) المصدر السابق ٢٨: ٣٨، الباب ١٧ من أبواب مقدّمات الحدود.
(٩) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٩، الباب ١٧ من أبواب مقدّمات الحدود ح ٢.
(١٠) مستدرك الوسائل ١٨: ٩، الباب ١ من أبواب مقدّمات الحدود ح ١٠.

ترى أنّ الفقهاء العظام رحمهم الله ذكروا القصاص وأدلّته بعد الحدود مع أنّ الجزاء فيه معيّن ومعلوم، وأصله من حدود الله تعالىٰ، ومَنْ يتعدّ حدوده فأُولئك هم الظالمون.

ثمّ إنّ الجرائم الّتي توجبُ الحدّ قد تكون ممّا يقترفه المجرم منفرداً أو مع مشاركة غيره، وقد تكون ممّا لا يمكن ارتكابه إلّا مع الغير، كما في الزنىٰ وما يتّبعه، فمن الأوّل المحاربة لله ورسوله.

حدّ مَنْ حارب الله ورسوله

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالى: ﴿*إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ*﴾[١].

تحكم الآية الكريمة علىٰ الّذين يحاربون الله ورسوله بسلّهم السيف وحملهم السلاح، وبالجملة بإطلاق النار علىٰ المؤمنين وبلادهم بما هم مؤمنون، وعلىٰ نواميس الله تعالىٰ وأحكامه ممّا جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله من المشروعات والأحكام المقدّسة، وكذلك تحكم علىٰ الّذين يسعون في الأرض فساداً بإخلال نظم المسلمين وإيجاد الهرج والمرج، ويبتغون في دين الله اعوجاجاً، كائناً مَنْ كان، وفي أيّ مقام، وبأيّ وجه حارب، تحكم الآية عليهم بالقتل أو الصلب، (أي يُقتَّل به تشديداً في العذاب)[٢] أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف بقطع يده اليمنىٰ من

---

(١) المائدة ٥: ٣٣ ـ ٣٤.

(٢) كما قيل والظاهر خلاف ذلك كما ستعرف.

الأصابع أو وسط الكف، ورجله اليسرىٰ من وسط القدم (ويترك حتّى يموت لعذاب أشدّ)، أو نفيهم من أرض البلد المحارب علىٰ اختلاف مراتب محاربتهم وفسادهم، وعلىٰ اختيار من الحاكم حسب ما يراه مصلحة بالنسبة إليه في تلك الأطراف وخصوصيّات كلّ طرف، ذلك لهم خزيٌ في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم.

هذا والحقّ أنْ يقال: إنّ ظاهر العطف بحرف «أو» أنّ كلّاً من القتل والصلب والقطع من خلاف والنفي غير الآخر ماهيّةً لا درجة فيُصلب حيّاً، وبعد القطع تسدّ العروق لا أنّه يُترك حتّى يموت، وللحاكم أن يختار كلّاً منها حسب تناسب الحكم والموضوع من الأشدّ (القتل) أو الأخفّ (النفي) أو بينهما الصلب والقطع، كما صرّح به الراوندي رحمه الله[1]؛ لاحتمال بقاء الحياة فيهما.

ويتفرّع علىٰ ذلك فروع سيّما في زماننا هذا من جواز العلاج؛ لئلّا يموت المصلوب في ثلاثة أيّام وعدم جوازه أو إيصال الماء والغذاء إليه ولو عصياناً بعد النهي من الحاكم، وعدم جواز المنع والمراقبة لذلك، وكذلك جواز سدّ العروق بعد القطع من خلاف، بل وصل الأجزاء المقطوعة وعدمه، وعندنا جواز ذلك كلّه حيث إنّهما ليسا من أقسام القتل.

ومن المعلوم أنّ ذكر المحارب لله ورسوله وحكمه في ذلك السياق بين حكم القاتل والسارق، وبعد بيان حكمهما مستقلّاً يدلّ علىٰ أنّه لايكون المراد من يريد أموال الناس وأنفسهم، بل الّذي يحارب دين الله تعالىٰ وشريعته، ويعاند الحقّ بصدّ سبيل الله علىٰ الناس مع السلاح والكفاح، وأيّ فساد في الأرض أشدّ وأعظم من منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه والسعي في خرابها بالنهي عن الصلاة

---

(١) فقه القرآن ١: ٣٦٦.

والصيام، ومنع بيان معارف الإسلام والأمر بالمنكرات ومنهيّاته تعالىٰ ومحرّماته ونشر المضلّات[١]، فلا يختصّ بمن يحارب المسلمين لأموالهم وأعراضهم من غير تعرّض لشرائع الله، كما ذكره الأصحاب، فإنّ ذلك بطريق أولىٰ، ويؤيّد ما ذكرنا لو لم يدلّ عليه عدم سقوط عذاب الآخرة عنه بإجراء الحدّ عليه، كما في سائر الحدود، ولهم في الآخرة عذاب عظيم[٢].

وكيف كان، فعلىٰ مجتمع المسلمين قلع مادّة الفساد وإزالة الرجس عن أُمّتهم بأيّ طريق أمكن، والمطبّق لمثل تلك الأحكام الوليّ الحاكم علىٰ المسلمين، وهو الإمام المعصوم عليه السلام أو من ينوب عنه علىٰ ما عرفت في كتاب الولاية، من أيّة طبقة كان المحكوم ولو من الحاكمين الجائرين في الظاهر، فعلىٰ الوليّ قتل المحارب، أو صلبه علىٰ رؤوس الأشهاد حتّى يكون عبرة للآخرين، أو قطع يده ورجله من خلاف باليمنىٰ واليسرىٰ، وأقلّ تعذيبهم النفي من البلد والإقصاء إلى محلّ لا يتمكّن فيه من القول والفعل على خلاف مصالح الإسلام، لو كان المراد من الأرض البلد[٣]. وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ﴾ فيدلّ علىٰ أنّ كلّ ذلك بعد الإثبات لدىٰ الحاكم وعلمه بوقوع الجريمة منه.

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ...﴾ (التوبة ٩: ٢٩).

(٢) كما يؤيّد، بل يدلّ علىٰ ما ذكرنا قوله تعالىٰ بعده: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة ٥: ٣٤)، الظاهر في التسلّط عليهم دون إقرارهم لدىٰ الحاكم.

(٣) كما عن الاصحاب (الخلاف ٥: ٤٥٨، مسألة ٢، كنزالعرفان ٢: ٣٢٣، زبدة البيان: ٨٣٦، جواهر الكلام ٤٢: ٩٣٤)، عندنا صدق عدم كونه علىٰ الأرض بما هو إنسان بمنعه عن الحقوق الاجتماعيّة وإلّا فالمفسد لا فرق لديه بين بلد وبلد، ويحتمل النفي بوجه كان من أقسام القتل السابق عليه احتمالاً ضعيفاً.

كفائيّة الحدود

وأنت تعلم أنّ المطلوب في الكفائيّات تحقّقها في الخارج من غير دخل مباشر خاصّ في أصل المطلوب، والمباشر مقصود ثانٍ لحفظ حقوق المجتمع، والمنع عن الهرج والمرج، وعليه فإنْ لم يتمكّن الحاكم بالحقّ من ذلك، فعلىٰ عدول المسلمين، ثمّ عليهم بأجمعهم، بحيث لو تركوا ذلك كانوا عصاة معاقبين علىٰ ذنبهم، وهو ترك حدود الله تعالىٰ بين الأُمّة.

فلو فسدت الحكومة وانحرفت عن طريق الحقّ والعدل واستعملت الموظّفين والمؤسّسات في طريق المشتهيات علىٰ خلاف الإسلام ومصالح المسلمين فأخذوا يسعون في الأرض فساداً، ويبتغون في دين الله اعوجاجاً، ولم يكن من يطبّق عليهم حدود الله تعالىٰ، ويمنعهم عن محاربة الله ورسوله، فعلىٰ جميع المسلمين القيام بوجههم حتّى النصر والفتح بقتلهم وصلبهم أو نفيهم وقطع الأيدي والأرجل، وبالجملة بقلع مادّة الفساد حتّى تسوية المؤسّسات وادارتها علىٰ المدارات الإسلاميّة، ولا سيّما علىٰ الّذين لهم بين المسلمين مقام متّبع وموقع مرموق، الّذين يقتدي بهم الناس إذا تقدّموا، ويتركون الأمر إذا تساهلوا وتسامحوا، وكذلك علىٰ الّذين اذا ظهرت البدع فعليهم أن يظهروا علمهم، وإلّا أُلجموا بلجام من نار، فإنّهم أُمناء الله في بلاده، ومنار الله على عباده، فعليهم قبل كلّ أحد إجراء الحدود الشرعيّة، ودفع المحارب المعاند لله ورسوله.

وعندنا أنّ من حارب الله ورسوله بقلمه ولسانه فقد شهر سيفه عليهما، وكذا اذا خطب أو كتب على خلاف أُصول الإسلام ومعارف القرآن وأحكام الله تعالىٰ، وبارز المسلمين بنشر مقالات ضالّة، أو إلقاء خطابات مضلّة، فهو أيضاً محارب لله

ورسوله، فعليه الحدّ بما عرفت من القتل أو الصلب أو النفي من البلد ممّا يراه الحاكم مصلحة في حدّ عمله.

نعم، إذا تاب المحارب فندم عمّا فعل وغرم ما أضرّ، فالله غفور رحيم، ولا يُجرىٰ عليه الحدّ إذا كانت توبته قبل القدرة عليه ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾(١).

حدّ السارق

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾(٢).

تأمر الآية الكريمة إيجاباً بقطع يد السارق والسارقة، فإنّ ذلك جزاؤهما في الدنيا بما كسبا، نكالاً عليهم من الله العزيز الحكيم في الآخرة، والموضوع لايصدق عرفاً إلّا في سرقة ما كان له قيمة يعتنىٰ بها، وكان محفوظاً مقفولاً عليه عرفاً، دون غير المضبوط المطروح، والسُنّةُ قد عيّنت بحدودها من ربع الدينار، كما في صحيحة محمّد بن مسلم قال: «قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام : في كم يقطع السارق؟ قال: في ربع دينار»(٣).

وأمّا حدّ الحكم حيث لم يذكر فيه بيان وتفصيل، ويصحّ الإطلاق لغة على قطع اليد من الكتف، كما يطلق على قطعها من كلّ من العضد والمرفق والساعد

---

(١) المائدة ٥: ٣٤. (٢) المائدة ٥: ٣٨ ـ ٣٩.

(٣) وسائل الشيعة ٢٨: ٢٤٣ الباب ٢ من أبواب حدّ السرقة ح ١.

والزند والكف والأصابع، فإنّها اسم للمجموع وتطلق على بعضها أيضاً، ولكن بعد اختصاص الراحة من اليد بالله تعالىٰ في السجود، لما يستند عليها حال السجدة، فهي من المساجد ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ...﴾[1] فلابدّ وأن تقطع من الأصابع، كما استدلّ بها الإمام عليه السلام[2].

وكذلك يكتفى بقطع أصابع يد واحدة للصدق عرفاً، والجمع بلحاظ السارق والسارقة، وأمّا الرِّجْل فلا نرىٰ وجهاً لقطعها مع التكرار، ثمّ الحكم بالسجن معه[3]، ولا يقاس بالمحارب، فإنّ قطع اليد اليمنىٰ والرجل اليسرىٰ ليصدق من خلاف إذا كان في عرض واحد من التعذيبات الّتي بيد الحاكم أمرها في تحديد المحارب.

وعندنا خروج سرقة الأب والعبد والغانم والشريك من الابن والمولىٰ والغنيمة والمال المشترك موضوعيّ لا حكميّ، أي ليس بسرقة عرفاً، بعد ولاية الأب وتصرّف بعض المالك في البعض من العبد، وتصرّف الغانم في سهمه من الغنيمة، وكذلك الشريك في المال المشترك، كما في كلّ شبهة، خلافاً لما عن صاحب الكنز رحمه الله[4] من أنّه حكميّ كما لا يخفىٰ.

---

(١) الجن ٧٢: ١٨.

(٢) تفسير العيّاشي ١: ٣١٩، الحديث ١٠٩، وعنه وسائل الشيعة ٢٨: ٢٥٢ ـ ٢٥٣، الباب ٤ من أبواب حدّ السرقة ح ٥.

(٣) كما عن بعض (كنزالعرفان ٢: ٣١٩)، فإنّه لا بأس بالسجن مع التكرار قبل قطع الرجل، والملاك منعه بعد ما لم يمنعه الحدّ الالهيّ، وأمّا عمل الرسول صلى الله عليه وآله المشار إليه في روايات الباب، حيث إنّه لا لسان له فلا يبعد أنّه كان علىٰ مصلحة رآها ولايةً، فإنّ الأمر بعد حكم الله تعالىٰ على نظر الحاكم، وتسرية حكم المحارب بعد التكلّف تسرية من موضوع إلى آخر.

(٤) كنزالعرفان ٢: ٣١٨.

ومن تاب بعد سرقته وظلمه فأصلح نفسه بالعزم على عدم العود، وردّ مال الغير إلى صاحبه، فالله غفور رحيم، يقبل التوبة عن عباده من غير فرق بين ثبوته بالإقرار أو الشهادة والبيّنة وعدمه، كما هو ظاهر الآية، إلّا أنّ السقوط بعد الثبوت لدىٰ الحاكم مشكل، لتناسب الحكم والموضوع، فإنّ كلّ مذنب بعد ما رأىٰ مقدّمات إجراء الحدّ عليه يتوب ويستغفر ربّه، إلّا من خاف مقام ربّه، فإن قبلت توبته مطلقاً، فأين يكون حفظ مصالح المجتمع واعتبار الآخرين من المحدودين، وبذلك يخصّص الإطلاق، وقبل الثبوت لدى الحاكم يناسب العفو عن الله الغفور الرحيم لمن تاب وأصلح، وفي النصوص كفاية[١]، وأمّا جواز العفو بعد الثبوت بالإقرار فللنصّ، كما في خبر عليّ عليه السلام[٢] فراجع[٣].

حدّ الانحراف في الشهوة الجنسيّة

الانحراف في أعمال الغريزة الجنسيّة عن طريقتها الطبيعيّة المشروعة، المفسد للفرد والنسل والمجتمع، المخرّب للجسم والروح اقتضىٰ المنع عنه بالشدّة والاهتمام، فلم يكتف الشرع بالتحريم التكليفيّ، وأنّه ذنب يعاقب عليه، كما سيأتي البحث عنه إن شاء الله في كتاب المحرّمات من الجزء أي الثاني، بل جعل عليه الحدّ أيضاً في كلّ قسم بحسبه من الانحراف في الرجال والنساء، أو فيهما ـ أي اللواط والمساحقة والزنىٰ ـ وفي كلّ آية تذكرها حسب الأهميّة.

---

(١) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٦ و٣٨، الباب ١٦ و١٧ من أبواب مقدّمات الحدود.
(٢) وسائل الشيعة ٢٨: ٤١، الباب ١٨ من أبواب مقدّمات الحدود ح ٣.
(٣) وسائل الشيعة ٢٨: ٤٠، الباب ١٨ من أبواب مقدّمات الحدود.

حدّ الزنا

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

تأمر الآية الكريمة إيجاباً بجلد كلٍّ من الزانية والزاني مائة جلدة، وتؤكّد الأمر بالنهي عن اتّخاذ الرأفة والرحمة في مقام إجراء الحدّ الّذي هو من دين الله وشريعة رسوله صلى الله عليه وآله، وتؤكّده ثانياً بقوله تعالىٰ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، فإنّ التساهل في إجراء حدود الله تعالى، والتسامح في العمل بأوامره تعالىٰ والتناهي عن نواهيه ينشأ من ضعف الإيمان ووهنه، كما هو ظاهر، فالرأفة الحاصلة المستقلّة عن دين الله طبيعيّاً لاتكون منهيّاً عنها، ولا يترتّب عليها أثر من الكفر، فإنّها غير إراديّة في بعض الأحيان، وفي النهاية ترشد الآية الكريمة إلى مصلحة أُخرىٰ لابدّ من استيفائها، وهي الغرض الأصيل من تشريع الحدود، وهو دفع المجتمع عن الذنوب وتطهيره عنها، فتحكم بلزوم حضور طائفة من المؤمنين، وليكن إجراء الحدود بمرآهم حتّى يعتبروا ويعلموا حكم الله تعالىٰ وحدّه، وأنّه في حقّ كلّ مجرم كذلك.

ومن المعلوم أنّ الغرض هذا لا يحصل بحضور فرد ما ولو واحد كما قيل[2]، ولا يتمّ ما يتصوّر من تحقّق الطائفة بحضور الجلّاد والحاكم وواحد من المؤمنين فإنّ الطائفة عليها أن تشهد عذابهما، وهما ممّن يقع بهما

---

(١) النور ٢٤: ٢.

(٢) تفسير التبيان ٩: ١٨٢، ذيل الآية ٢ من سورة النور، وتفسير الطبري ٩: ٢٥٨، ذيل الآية ٢ من سورة النور.

العذاب عليها، فلابدّ من غيرهما، وأقلّها الثلاث، ولا يتمّ الاستشهاد بآية النفر[١] كما لا يخفى.

والمتعلّق معلوم أنّه الضرب بالسوط بحيث لا يتجاوز ألمه عن جلده، وذلك كناية عن التوسّط في الضرب، ليكون متعارفاً، لا شديداً عن عناد، ولا خفيفاً عن رحمة، وإلّا فتألّم المضروب لا يختصّ بعروقه المنتشرة في جلده، والضرب غير الجرح ليكون عدم التجاوز بمعناه.

ثمّ إنّ ظاهر إطلاق العنوان والموضوع أنّ الحكم ثابت لكلّ زان وزانية، محصن ومحصنة أو غيرهما، شيخين كانا أو شابّين، ولكن تناسب الحكم والموضوع يخصّص الأمر بشابّ غير محصن، ويقتضي في غيره الشدّة ولا سيّما الشيخ المحصن، وقد فصّلت السنّة الشريفة بحمد الله في باقي الموارد من الرجم مع الجلد أو بدونه، ومع التغريب (النفي) أو بدونه.

وقد يقال: الزائد على المذكور في كتاب الله كان من مختار النبيّ ﷺ أو الوليّ عليه السلام بعنوان المصداق: ﴿لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[٢]، والحكم مارآه الحاكم مصلحة على اختلاف الشروط والمقتضيات، كما عرفت في حدّ السرقة بعد قطع اليد اليمنىٰ بأصابعه الأربع[٣].

وقد يستظهر ذلك من بعض روايات الباب، لكن يقال بأنّ صحيحة أبي بصير، وموثّقةسماعة[٤] بصراحتهما تدلاّن على أنّ الرجم حكمٌ مجعولٌ من ناحيةالشرع، وليس للحاكم تركه في مورده، وإنْ كان الكلام في ذيل الأوّل راجعاً إلى ترك

---

(١) التوبة ٩: ١٢٢.

(٢) الأحزاب ٣٣: ٢١.

(٣) ص ٥٠٣.

(٤) وسائل الشيعة ٢٨: ٦١ و٦٢، الباب ١ من أبواب حدّ الزنا ح ١ و٣.

الجمع مع الجلد خاصّاً بمن يكون حدثاً لا شيخاً، كما حمله الشيخ رحمه الله أو تقيّةً[١].

ففي الأوّل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الرجم حدّ الله الأكبر، والجلد حدّ الله الأصغر». وفي ذيل الثاني: «فأمّا المحصن والمحصنة فعليهما الرجم».

ثمّ إنّ الحدّ المذكور راجع إلى الأحرار، وأمّا ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات إذا أُحصنّ ﴿... *فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ...*﴾[٢].

ومن المعلوم كما ذكرنا من قبل أن المنفّذ لتلك الحدود هم الولاة والحكّام الشرعيّون الّذين هم حصون البلاد وأُمناء الله على العباد وبيدهم مجاري الأُمور.

والحقّ الأقرب في المقام تعدّد المطلوب من إجراء الحدود وكون ذلك بيد الحكّام والولاة الشرعيّين، فلو امتنع الثاني أو فقد بعض الشرائط مثل كونه اثني عشريّاً كما في بعض البلاد الإسلاميّة، فلا وجه لتعطيل الحدود، بل لا وجه له عندما يمكن إجراؤها بأيدي عدول المؤمنين، كما في أُمور الحسبة، فلا يتوهّم الضمان من إجرائها بأيديهم.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً*﴾[٣].

الآية المباركة تحكم علىٰ اللاتي يأتين بالفاحشة من النساء، وثبتت الفاحشة عليهنّ بشهادة أربعة من الرجال أو ما يقوم مقامها، كما في كتاب الشهادات، ولاتثبت بدونها، فتأمر إيجاباً بعد الثبوت بإمساكهنّ في البيوت حتّى يَمُتْنَ، وذلك

---

(١) تهذيب الأحكام ١٠: ٥ ذيل الحديث ١٨.
(٢) النساء ٤: ٢٥.
(٣) النساء ٤: ١٥.

قريب من السجن المؤبّد، وانتخاب البيوت لهنّ دون السجون ظاهر، فإنّ التستّر عليهنّ في مثل هذه الشروط ألزم حتّى يجعل الله لهنّ سبيلاً، وسبيل المسجون لذنبه توجيهه إلى طريق الخير والسلامة عن الذنب الّذي سُجن به، فإن كانت غير محصنة فتزويجها وتحصينها وخلاصها عن افتقارها الطبيعي على الطريق المشروع، وان كانت محصنة فتوبتها وعفو الحاكم إذا رأىٰ مصلحة.

وظاهر الفحشاء يعمّ الزنىٰ والسحق، إلّا أنّه بعد بيان حكم الزنىٰ صريحاً ـ كما عرفت ـ نستظهر من المقام أنّ المراد السحق مؤيّداً بالسياق من التأنيث ثمّ التذكير المختصّ بالرجال. وبعبارة أُخرىٰ: بعد ذكر الانحراف في الزنىٰ الحاصل بهما، واللواط بالرجل مع الرجل، فتعود الفاحشة في المقام إلى السحق[1]، وبما ذكرنا يناسب السبيل في آخر الآية المباركة ما عرفت في صدرها فلا يلزم النسخ وسائر التكلّفات، ويساعد الحكم الموضوع، وإن كان الزنىٰ والاستمناء وغيرهما فاحشة أيضاً لغة، ومن وراء ما أحلّ الله ومن ابتغاه فهو من العادين[2].

هذا ولكن قد يستشهد بقرائن خاصّة على اختصاص الفاحشة في الآية بالزنىٰ وأهمّ تلك القرائن ثلاثة:

الأُولىٰ: لزوم الاستشهاد في إثباتها بشهادة أربعة رجال، وروايات ذلك الباب كلّها راجعة إلى الزنىٰ بحيث لا يمكن احتمال غيره مثل لزوم رؤية الدخول والخروج أو تعبير: كالميل في المكحلة[3]، ولو كان المراد من الفاحشة في الآية السحق أو الأعمّ لكان في تلك الروايات إشارة إليه علىٰ الأقل.

---

(١) الراجع إلى المرأة مع المرأة.

(٢) راجع آيات أوّل سورة المؤمنون (٢٣).

(٣) وسائل الشيعة ٢٨: ٩٤، الباب ١٢ من أبواب حدّ الزنىٰ.

الثانية: ما روي عن العامّة، بل من طرقنا أيضاً أنّه حين نزلت آية الجلد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «خذوا عنّي، خذوا عنّي قد جعل الله لهنّ سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة، وتغريب سنة، والثيّب بالثيّب جلد مائة والرجم»[١] وعليه فتَتُمّ مقالة أُستاذنا العلّامة رحمه الله في الميزان: فالآية علىٰ تقدير دلالتها علىٰ حكم الزانيات منسوخةٌ بآية الجلد، والسبيل المذكور فيها هو الجلد بلا ريب[٢]، انتهىٰ.

وعليه فلم يُذكر في الآيات حكم السحق ولا إرضاء نفسها بنفسها لو أقرّت عند الحاكم مثل حكم الاستمناء[٣] كما لايخفى، ولا بأس به.

الثالثة: موثّقة محمّد بن حمزة[٤] وجوار الإمام عليه السلام عند ما سألته امرأة عن ذكر ذلك في القرآن قال عليه السلام: «بلىٰ قالت: أين هو؟ قال: هنّ أصحاب الرّس»[٥]، ولو كانت الآية راجعة إلى السحق أو شاملة له لكان الأحقّ ذكره ولم يذكر، إلّا أن يقال: إنّ سؤالها كان عن أصل السحق دون حكمه، فتأمّل في السؤال والجواب.

وأمّا حكم السحق وحده بعد ما عرفت من أنّ الآية راجعة إلى الزنىٰ فتكفينا روايات الباب[٦].

وأخيراً على ما عرفت فالمنسوخ من الآية الحكم الأخير من قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾ دون الأوّل من لزوم الاستشهاد

---

(١) عوالي اللآلي ١: ٢٣٧ ح ١٤٩، سنن ابن ماجة ٢: ٨٥٢ ح ٢٥٥٠.

(٢) الميزان ٤: ٢٣٤، ذيل الآية ١٥ من سورة النساء.

(٣) وقد عرفت أنّ أصل حرمتها يستفاد من قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ (المؤمنون ٢٣: ٧).

(٤) وفي المصدر: محمّد بن أبي حمزة.

(٥) وسائل الشيعة ٢٨: ١٦٥، الباب ١ من أبواب حدّ السحق ح ١.

(٦) وسائل الشيعة ٢٨: ١٦٥ ـ ١٦٦، الباب ١ من أبواب حدّ السحق والقيادة.

عليهنّ بأربعة رجال كما هو ظاهر، والإقرار في المقام لابدّ وأن يكون أربع مرّات أيضاً في مجالس أربعة للشبهة فيما دون ذلك، والحدود تُدرَأ بالشبهات.

والفطرة الحاكمة بجواز استمتاع كلّ من الرجل والمرأة بالآخر تحكم بالضبط تحفّظاً على النسب الّذي هو الغاية المنشودة من تلك الغريزة من بقاء النوع وحفظ النسب على الشرف والكرامة، وقد بيّن الشرع ذلك كلّه، وأرشد إليه، فأحلّ النكاح والزواج، وحرّم الزنا والسفاح.

حدّ اللواط

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿***وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما فَإِنْ تابا وَأَصْلَحا فَأَعْرِضُوا عَنْهُما إِنَّ اللهَ كانَ تَوّاباً رَحِيماً***﴾[1].

الظاهر أنّ المراد من الموصول علىٰ صيغة التثنية تذكيراً: الرجلان اللّذان ارتكبا الفاحشة القبيحة الّتي كانت في قوم لوط، وإنْ كان لغة يعمّ رجلين أو امرأتين أو رجلاً وامرأة تغليباً أو كناية، إلّا أنّه في السياق المذكور قبله حكم امرأتين من الحبس والإمساك في البيت على ما عرفت من نسخه بآية الجَلْد، وأنّ المراد من الفاحشة فيها الزنىٰ بقرينة الاستشهاد بالأربعة، وعدم إمكان حمل روايات الباب على السحق، والمنسوخ هذا الحكم فقط مع ملاحظة حكم رجل وامرأة في آية الزنىٰ يختصّ برجلين وفاحشتهما اللواط لاشتراكهما فيها بالالتصاق دون اقتراف كلّ فاحشة حتّى تشمل الاستمناء أيضاً.

وعلىٰ الحاكم بعد الثبوت إيذاؤهما بما يرىٰ مصلحة دون القتل، فإنّه لا يعدّ من مراتب الايذاء عرفاً، فلابدّ لقتلهما من دليل آخر، كما في صحاح الروايات

---

(١) النساء ٤: ١٦.

علىٰ التفصيل المذكور في محلّه.

ومحصّل الكلام أنّ هناك قسمين من الروايات:

الأوّل: ما يُصرّح بأنّ حدّ اللواط هو حدّ الزنىٰ حتّى في الإحصان وعدمه، نعم في الملوط الرجم، أُحصن أو لم يحصن لإمكانه الفاعل من نفسه بثقبه، وهذا القسم صريح دلالةً وصحيحٌ سنداً مثل صحيحة زرارة[١]، وموثّقة علاء بن الفضل[٢]، والسنديّ بن محمّد[٣] وما عن قرب الإسناد[٤].

وقد صرّح الإمام الباقر عليه السلام بالفرق بين الفاعل والمفعول من عدم اشتراط الإحصان في المنكوح[٥].

وقوله عليه السلام: «وإن كان ثقب وكان محصناً رُجم»[٦]، و«في الّذي يوقب أنّ عليه الرجم إن كان محصناً، وعليه الجلد إن لم يكن محصناً»[٧].

والقسم الثاني: ما يدلّ على أنّ حكمه القتل بالسيف أو الإحداب من جبل مشدود اليدين والرجلين أو الإحراق بالنارمثل روايات ٢، ٤، ٥ من الباب الأوّل[٨]، وروايات ١، ٢ من الباب الثاني[٩] و٣ من الباب الثالث[١٠] و١ من الباب الخامس[١١]، وروايات الباب الأوّل من أبواب حدّ السحق[١٢].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٣، الباب ١ من أبواب حدّ اللواط ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٤، الباب ١ من أبواب حدّ اللواط ح ٣.
(٣) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٥، الباب ١ من أبواب حدّ اللواط ح ٧.
(٤) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٥، الباب ١ من أبواب حدّ اللواط ح ٦.
(٥) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٧، الباب ١ من أبواب حدّ اللواط ح ٨.
(٦) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٩، الباب ٣ من أبواب حدّ اللواط ح ٧.
(٧) وسائل الشيعة ٢٨: ١٦٠، الباب ٣ من أبواب حدّ اللواط ح ٨.
(٨) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٣ ـ ١٥٤.
(٩) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٦.
(١٠) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٨.
(١١) وسائل الشيعة ٢٨: ١٦١ ـ ١٦٢.
(١٢) وسائل الشيعة ٢٨: ١٦٥ ـ ١٦٦.

وكلٌّ من القسمين وإنْ كان ظاهراً، بل صريحاً في الحكم والدلالة لكنّ الدقّة والتأمّل فيه يوجب الاطمئنان بأنّ الحقّ ومُقتضى الجمع أن يقال بالأوّل، وأنّ حدّه حدّ الزنىٰ من الجَلْد والرجم، وفي الملوط الرجم مطلقاً لما عرفت من صحّة السند وصراحةالدلالة، ولما تجد من الضعف في إسناد القسم الثاني بـ«قاسم بن محمّد الجوهري» المجهول[١]، في الحديث ٢ من الباب ١[٢]، وبـ«معلّى بن محمّد» المضطرب الحديث والمذهب في الحديث ٤ من الباب ١[٣]، وكون الحديث الخامس من الباب مكاتبة، ويقول الراوي: ولم أرَ الجواب[٤]. ويُحدث المكتوب.

وفي باقي الموارد نرىٰ أنّه كان من عمل الإمام عليه السلام بما هو وليّ[٥] أو لكونه مكرّراً في المورد والحكم في المعتاد غير الحكم في أصل العمل ابداءً إذا كان غير محصن، وتعبيره عليه السلام: «أرىٰ فيه أنْ تضرب عنقه»[٦] غير أنّ حكمه ذلك فإنّه عليه السلام بنفسه قال في مقام بيان حكم الله:«الملوط حدّه حدّ الزنىٰ»[٧].

وأمّا حديث ابن رئاب[٨] مع تفصيله وبعد إقرار الرجل أربع مرّات فإنّه عليه السلام قال له: «يا هذا إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حكم في مثلك بثلاثة أحكام فاختر أيّهن

---

(١) كوفي الأصل، سكن بغداد، ليس له حظّ من الوثاقة في المعاجم الرجاليّة المعتمدة، نسبه الشيخ والكليني إلى الوقف ووافقهما العلّامة، وعدّه الشيخ من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام (رجال النجاشي: ٣١٥، الرقم ٨٦٢، ورجال الشيخ: ٢٧٣، الرقم ٣٩٤٦ و٣٤٢، الرقم ٥٠٩٥، والخلاصة: ٣٨٨، الرقم ١٥٥٨، ومختلف الشيعة ٢: ١٥٨).

(٢) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٣.

(٣ و٤) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٤.

(٥) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٦، الباب ٢ من أبواب حدّ اللواط ح ١ و١٥٨، الباب ٣ ح ٤٣.

(٦) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٨، الباب ٣ من أبواب حدّ اللواط ح ٣.

(٧) وسائل الشيعة ٢٨: ١٥٣، الباب ١ من أبواب حدّ اللواط ح ١.

(٨) وسائل الشيعة ٢٨: ١٦١، الباب ٥ من أبواب حدّ اللواط ح ١.

شئت». ومن المعلوم أنّه بيان لحكم رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاث قضايا بثلاثة أُمور دون بيان حكم الله، وأنّه أحدُ هذه الثلاثة واختياره بيد الإمام، فيرجع إلى قضايا في وقائع ليس لها لسان لبيان حكم الله، بل كان عمل الرسول صلى الله عليه وآله، وهو وليّ المسلمين ومُجري أحكام الله تعالىٰ، بعد أن لم يعمل عليّ عليه السلام أيضاً في المورد بإحراقه حيّاً لقبول توبتِه وعفوه حيث كان ثبوته لديه بالإقرار. فلا يتمّ ما عن المشهور من اختيار الإمام في حدّه وقتله بأحد الوجوه الخمسة، سيّما إلقائه من عالٍ أو شاهق ولا سيّما إحراقه حيّاً. والحقّ مع غير المشهور الّذي أشار إليه المحقّق رحمه الله في الشرائع[1].

ثمّ بعد ذلك كلّه تصرّح الآية الشريفة بأنّهما إن تابا وأصلحا أنفسهما فلا تتعرّضوا لهما إنّ الله كان توّابا رحيما، والظاهر أنّ ذلك قبل الثبوت لدى الحاكم.

ومن المعلوم أنّ الحدود المذكورة لتلك الانحرافات تكون لغير المكره عليه، لقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾[2] بعد ظهور عناوين الزانية والزاني والآتي بالفحشاء في حال الاختيار؛ ولحديث الرفع[3]، كما فُصّل في محلّه.

حدّ الرمي

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ

(١) شرايع الإسلام ٤: ١٦٠.
(٢) النحل ١٦: ١٠٦.
(٣) وسائل الشيعة ٤: ٣٧٣، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلّي ح ٨، و١٥: ٣٦٩، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس ح ١ و٢.

﴿تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[١].

تحكم الآية الكريمة وجوباً على الّذين يرمون المحصنات بالفاحشة ويقذفونهنّ، ثمّ لم يثبتوا ذلك بأربعة شهداء، بأنّه يجب جلدهم ثمانين جلدة، وأنّهم فاسقون، لا تقبل شهادتهم أبداً بارتكابهم الذنب العظيم ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٢].

ثمّ إنّك بالتأمّل في لسان الآيات وتشديد الحكم ترىٰ اهتمام الشرع المقدّس بحيثيّة المجتمع الإسلامي وعنايته بعلوّ مقامه وكرامة شرفه، وأنّ الذنب الصادر عن البعض أحياناً لابدّ وأن يكون مستوراً منكراً لا يعرفه غيره، فيتوب بنفسه إلى الله تعالىٰ ويستغفره، وليس لأحد أن يستطلع غيره، ويستظهر زوايا معيشته، ولو اطّلع على فاحشة من الغير اتّفاقاً ليس له أن يتفوّه بها عند الآخرين، وعليه التستّر مع منعه ونهيه عنها علىٰ خفاء، كما ليس للمذنب نفسه ذلك حتّى لا تشيع الفاحشة، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾[٣].

ومن المعلوم أنّ الاطّلاع علىٰ الفحشاء وترديد ذكرها يستصغر الأمر ويستدرج إلى ارتكابها، فتشيع، ويتوسّع نطاق الانحراف، كما هو كذلك في زماننا بأيدي الأجانب[٤] وحكّام الجور العاملين وسلطاتهم علىٰ مختلف شؤون المسلمين الّذين يعاندون الدين، ويحاربون الله ورسوله، والحال أنّهم ينتحلون الإسلام ديناً، ويعدّون أنفسهم من أفضل المسلمين، عليهم لعنة الله وخذلانه، وقطع الله أيديهم عن البلاد ... .

---

(١) النور ٢٤: ٤ ـ ٥. (٢) النور ٢٤: ٢٣. (٣) النور ٢٤: ١٩.

(٤) كان ذلك قبل نجاح الثورة الإسلاميّة وتحقّق الجمهورية الإسلاميّة في إيران.

وكيف كان، فالقاذف إنْ أُثبت بالشهادة يُحَدّ المقذوف بحدّه، وإلّا فالرامي، ويحكم بفسقه حفظاً لكرامة الأُمّة وشرف المجتمع، وحيث إنّه قلّما يتمكّن من إثبات مثل هذه الأُمور بأربعة شهداء، يجتنب عنه فيتوب المذنب في خفاء.

وأمّا استثناء التائب فالظاهر أنّه يرتفع عنه عنوان الفاسق فتقبل شهادته سيّما على القول بمنع الفسق دون اشتراط العدالة في قبول الشهادة، فلا يتمّ القول بأنّه غير فاسق، ولكن لا تقبل شهادته مطلقاً كما في المجمع[1]، ولا سيّما إذا قلنا بأنّه حُدَّ باللعان أو لا يُحدّ، فإنّه لا وجه لعدم قبول شهادة المحدود مطلقاً إلى الأبد بعد إمكان عدالته مع أنّ القاذف ليس أشدّ جُرماً من العاهر، والتائب من الذنب كمن لاذنب له.

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَيَدْرَؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ*﴾[2].

الآيات المباركات تدلّ أيضاً علىٰ أنّ الأمر في التحفّظ علىٰ سموّ الأُمّة الإسلاميّة وشرفها، والتستّر علىٰ العيوب والذنوب علىٰ هذه الشدّة والأهميّة يكون حتّى في الأُسرة والعائلة، ولا سيّما بين الزوج والزوجة، فليس لأحدهما قذف الآخر بكلّ ما يتوهّم أو يظنّ، ﴿*وَلَوْ لَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللهِ عَظِيمٌ*﴾[3]، فليس للزوج قذف

---

(١) مجمع البيان ٧ ـ ٨: ١٢٦، ذيل الآية ٥ من سورة النور.

(٢) النور ٢٤: ٦ ـ ٩.

(٣) النور ٢٤: ١٤ ـ ١٥.

زوجته ورميها بالفحشاء من السحق أو الزنىٰ أو نفي الولد بعنوان إثبات الزنىٰ دون المجمل أو مع احتمال جذب الماء أو الوطء شبهة.

ومع ذلك كلّه، لو قذف فعليه الإثبات بأربعة شهداء، ولها الجرح حتّى يتمّ القضاء، ويحكم عليها بالحدّ، وإلّا فإنْ لم يكن للزوج شاهد إلّا نفسه، فعليه اللعان فراراً عن حدّ القذف، بأن يُشهِدَ الله علىٰ صدقه أربع مرّات، والخامسة أنّ لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وأيّ مؤمن يعترف بالله واليوم الآخر ثمّ يشتري لعنة الله علىٰ نفسه فراراً من عذاب قليل في الدنيا، وللزوجة أن تدرأ العذاب والحدّ بأن تُشْهِدَ الله على كذب زوجها أربع مرّات، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان زوجها من الصادقين، وأيّة خاطئة تؤمن بالله واليوم الآخر تشتري غضب الله لنفسها دفعاً لعذاب الدنيا؟

والحاصل أنّه بعد القذف، إن لم يشهد بأربع شهادات ولم يلعن، يُحَدُّ بقذفه ثمانين جلدة، ولا تقبل شهادته، وإن شهد بأربع غير مجروح تُحَدّ الزوجة حدّها، وأمّا إن لم يكن له شاهد إلّا نفسه فاللعان بوجه عرفته، فإنْ لاعنَ الزوجُ دون الزوجة تُحَدّ حدّها أيضاً، وإن لا عنت أيضاً يدرأ عنها العذاب، ولا حدّ علىٰ أحدهما.

ولكن كيف يمكن أن يبقيا علىٰ ما كانا عليه من الزوجيّة بعد تلك المطاردة والملاعنة؟ وكيف يتصوّر استقرار الصفاء والوداد بينهما، وكلّ منهما يكذّب الآخر علىٰ تلك الشدّة في مثل أمر هو أساس مسألة الزوجيّة؟! فكأنّه بنفس تلك المطاردة تنقطع عنهما العلاقة الزوجيّة من دون طلاق ولا حكم حاكم، كما

صرّحت به السنّة المباركة[١]، ولم يذكر في الآيات ما يعطي ذلك، ولكن يستظهر منها حسب الاعتبار اعتماداً علىٰ السنّة الشريفة، ولولاها ما تجرّأنا، ولقلنا بلزوم الطلاق أيضاً، كما لا يبعد احتياطاً، كما أنّ الاعتبار يقتضي الحرمة الأبديّة، والسُنّة المباركة بحمد الله قد بيّنت الأمر.

وأنت تعلم أنّ الآيات بسياقها راجعة إلى قذف المرء زوجته بالزنىٰ ولو بنفيه الولد، إذا أراد به ذلك، وأمّا نفيه مع احتمال جذب الماء أو الوطء بشبهة فالظاهر انصراف الآيات عنه، ولا لعان، كما أنّ الظاهر انصراف إطلاق كلمات الفقهاء (رضوان الله عليهم) إلى ذلك ـ أي إرادة الزنىٰ من نفي الولد ـ فلا يتمّ ما ذكروه مطلقاً.

وأمّا ذكرهم اللعان عقيب الطلاق والظهار بلحاظ الأثر ـ أي الانفصال بلاطلاق ـ فلا يخلو عن شيء، فإنّ ذلك ممّا يترتّب عليه، وهو من لواحق الرمي وتوابع الحدود، كما عرفت والحمد لله ربّ العالمين.

وأمّا حدّ شرب الخمر فقد تعرّضنا له في المحرّمات بصحيحة إسحاق بن عمّار قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل شرب حسوة خمرٍ قال: بجلد ثمانين جلده قليلها وكثيرها حرام»[٢].

خلاصة البحث

يُستخلص ممّا مضىٰ جملة اُمور:

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٤٠٧، الباب ١ من كتاب اللعان، وسنن أبي داود ٢: ٢٧٤ ح ٢٢٥٠، وسنن البيهقي ٧: ٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٩ و٤١٠.

(٢) وسائل الشيعة ٢٨: ٢١٩، الباب ١ من أبواب حد المسكر ح ١.

الأوّل: من حارب الله ورسوله ـ أي حارب وناهض دين الله وشريعته ـ يُقتل بحكم الحاكم الشرعيّ أو يُصلب أو تُقطع يده ورجله من خلاف ويُترك حتّى يموت[١]، أو يُنفىٰ من الأرض على اختلاف مراتب محاربته سواء كانت بواسطة السيف أو الرمح أو البندقيّة أو المتفجّرات من الآلات الحربيّة النـاريّة أو بواسطة القلم أو الخطابة أو الإذاعة والنشر أو غيرها مع صدق المحاربة[٢]، كلّ ذلك قبل توبته.

الثاني: السارق والسارقة لمال مضبوط تُقطع يدهما اليمنىٰ من الأصابع، ومع التكرار بعده فباختيار الحاكم في أن يَقطع رجله أو يَسجن أو يَقتل.

الثالث: لا حدّ في سرقة الأب من ابنه، والعبد من مولاه، والغانم من مال الغنيمة، والشريك من شريكه فإنّه ليس بسرقة موضوعاً.

الرابع: الزاني والزانية بعد ثبوت زِناهما يُجلد كلّ واحد منهما مائة جلدة، إذا كان الزاني شابّاً عزباً، وفي المحصن الرجم مع الجَلد أو بدونه، ومع التعذيب أو بدونه علىٰ ضوء السنّة الشريفة، واللاتي يأتين بفاحشة المساحقة فلابدّ من حبسهنّ وإمساكهنّ في البيوت حتّى يمتن أو يتزوّجن حتّى يحصنّ حسب ما يراه الحاكم الصالح، واللّذان يأتيان بفاحشة اللواط، علىٰ الحاكم ايذاؤهما وتعزيرهما وما يراه مصلحة إلى القتل عند اجتماع الشرائط علىٰ ضوء السُنّة والمنكوح محكوم مطلقاً.

---

(١) من المعلوم أنّ الصَّلب وقطع اليد والرجل من خلاف قسيم القتل، وليس يُراد بهما القتل سواءً انتهىٰ إلى موته أو لا، ولذلك لابدّ من فكّه من الصَّلب بعد ثلاثة أيّام وتركه لو كان حيّاً، وكذلك القطع.

(٢) كما إذ كان من مُنظّمة محاربة مثل منظّمة المنافقين المحاربة لنظام الجمهوريّة الإسلاميّة.

الخامس: الّذين يرمون المحصنات المؤمنات الغافلات بفاحشة الزنىٰ ثمّ لم يأتوا بأربعة شهداء يجب أن يجلدوا ثمانين جلدة، ولا تُقبل شهادتهم أبداً لفسقهم هذا.

السادس: من رمىٰ زوجته بالزنىٰ ولو بنفي الولد بقصده دون احتمال جذب الماء أو الوطء بشبهة، فإنْ أثبت ذلك لدى الحاكم بأربعة شهداء تُحَدّ زوجته حدّها، وإلّا فعليه اللعان وحُدَّ حدَّ القذف، وإنْ لاعن يُدرأ عنه ذلك، وللزوجة أن تلاعن دفعاً للحدّ عنها، فإنْ لاعنت ينفصل كلٌّ عن الآخر من غير طلاق اعتباراً من الكتاب العزيز، وتحريماً أبداً أيضاً علىٰ ضوء السُنّة المباركة في المقام[1].

السابع: إجراء حدود الله تعالىٰ بين عباده بيد وليّه الإمام المعصوم عليه السلام أو من ينوب عنه نيابة خاصّة أو عامّة من الفقهاء الذين بيدهم مجاري الأُمور، وعلىٰ العدول، بل المسلمين كفاية حال قبض اليد لئلّا تتعطّل حدود الله تعالىٰ.

كتاب القصاص

القصاص

«القصاص» على وزن فِعال من قصّ ـ أي تتبّع الأمر والخبر ـ ثمّ استعمل في تتبّعه الجرح والدم، ويترتّب عليه من المعاملة بالمثل من القتل والقطع، وفي جبر كلّ ضرر حتّى في قصاص المال وتقاصّه.

ومن المعلوم أنّه لو لم يجازَ الظالم في المجتمع فستنفعل الأُمّة بالظلم شيئاً فشيئاً حتّى تضعف وتذلّ بتسلّط الجائر الظالم فتموت، وبالمجازاة المتناسبة يتعادل المجتمع ويحتفظ بحياته، فتحيا الأُمّة به وتقوم على صلبه، وذلك معنى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ...﴾[1] كما سيأتي. والحقّ أنّ القصاص حقّ مجعولٌ شرعيّ في القتلى على خلاف الأصل وإن كان قد يُتوهّم وفاقه له في الضرب والجرح، فإنّ الإنسان بطبعه يدافع عن نفسه، والعمل بالمثل أقلّ مراتبه.

ولو سُلِّم فلا يتمّ في القتلى لانعدام المدافع، وجواز العمل بالمثل لغيره يحتاج إلى دليل ولو كان الغير وارثاً له، ولذلك لابدّ من الاقتصار على المتيقّن من مفاد

---

(١) البقرة ٢: ١٧٩.

الدليل والمراد في موارد الشك، وليس بحكم من الأحكام الشرعيّة ليكون واجباً ولو على وليّ أمر المسلمين، وإن كان ظهور الكتابة في قوله تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ الإيجاب، كما في قوله تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾، لما أنّ في الآية نفسها عقيب الكتابة قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ والحكم لا تناله يد العفو من جانب العبد، ولما ذكر في الآية الأُخرى ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً﴾ الصريحة في جعل حقّ السلطنة لوليّ الدم.

فلا يتمّ حمل الوجوب على الحكّام في حماية وليّ الدم أو على القاتل في تسليم نفسه أو وجوب المماثلة بعد الفراغ عن أصل القصاص فإنّ ذلك كلّه خلاف ظاهر المكتوب.

وأمّا شمول قاعدة الدرء وعدم شمولها له فأمر آخر، والأصل العدم، ولو قلنا بعدم الشمول فتوجّه.

تشريع القصاص

وفي الكتاب آيات:

الأُولى: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[1].

الآية المباركة توجب أصل القصاص علىٰ لسان ايجاب الأركان والأعمدة[2]،

---

(١) البقرة ٢: ١٧٨.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿... كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ...﴾ (البقرة ٢: ١٨٣)، وقال: ﴿... إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾ (النساء ٤: ١٠٣).

فإنّ الكتابة كناية أبلغ من الأمر والايجاب، والمعنىٰ أنّ ذلك مقضيّ محتوم مكتوب من قبل لا يختلّ بشيء.

ثمّ بعد بيان استحكام ذلك المشروع علىٰ الإجمال تفصّل الأمر بأنّه لابدّ من مراعاة التعادل في القتلىٰ علىٰ الكمال: الحرّ بالحرّ، والعبد بالعبد، والأُنثى بالأُنثى، والذكر بالذكر، بل والحرّ بالعبد، والذكر بالأُنثى، بمعنىٰ عدم الفرق ونفي الامتياز بين النفوس، فكلّ من قتل نفساً بغير حقّ يقتل قصاصاً سواء كان القاتل حرّاً أو عبداً، ذكراً أو أُنثىٰ، وكذلك المقتول فإنّ النفس بالنفس، والمسلمون تتكافأ دماؤهم، وذكر المذكورات ردّ على التفاضل المتوهّم الّذي لا مفهوم له.

ومن المعلوم أنّ ذلك في مجتمع المسلمين، وعدم وجود التفاضل بينهم، أمّا التفاضل بالإسلام علىٰ الكفر فهو أمرٌ يُحقَّق علىٰ التفصيل في محلّه، ولابدّ من التساوي في الدين من الإسلام وغيره، فلا يقاد مسلمٌ بالكافر وخروج ذلك تخصُصيّ لا تخصيص وإن صرّحت به روايات الباب[١] أيضاً، وقوله تعالى: ﴿*لَن يَجْعَلَ اللهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً*﴾[٢] والقصاص سبيل.

أمّا قتل الكافر بالكافر بعد ما يوجد في أهل الكتاب حكم خاصّ بهم في كتابهم يعود إلى حكم القاضي في الجزائيّات مثل حكمه في الأحوال الشخصيّة، كما هو الحقّ، أو بحكم الإسلام، كما يتوهّم، وأمّا في غير أهل الكتاب فالأمر بيد القاضي والمسألة مبتلىٰ بها في السُّلطة القضائيّة في الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران كما تعلم.

كذلك نستظهر من الآية الكريمة ونفهم أنّها بصدد بيان المساواة بين النفوس

(١) وسائل الشيعة ٢٩: ١٠٧، الباب ٤٧ من أبواب القصاص في النفس.
(٢) النساء ٤: ١٤١.

البشريّة، علىٰ خلاف ما ذكره الأصحاب[١] (رضوان الله تعالىٰ عليهم) من عدم القصاص عند الاختلاف بالحرّيّة فقط، وأنّه لا يُقتل الحرّ بالعبد مع قولهم بقتل الذكر بالأُنثى، والسياق واحد، فلزمهم توجيهات بعيدة حتّى خرجت الآية المباركة عن مفهومها مع صراحتها في التشريع، وأنّها في مقامه، وأضعفها تخصيص الآية بواقعة خاصّة من موردها، وأشدّ ضعفاً النسخ بقوله تعالىٰ: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ...﴾[٢]، كما أشار إليها صاحب الكنز رحمه الله[٣] مع أنّه لا يتمّ البحث أيضاً في الحرّ والعبد، كما لا يتمّ جواب صاحب الكنز أيضاً من أنّ الناسخ مكتوب في التوراة فلا يكون ناسخاً، فإنّ لسان النقل يعلن بيان المشروع الباقي في الإسلام أيضاً ونقل في القرآن بذلك الملاك.

ولا ينافي ما استظهرناه من لزوم ردّ نصف الديّة بعد قتل الرجل القاتل للمرأة إلى وليّ المقتول قصاصاً، كما لا ينافي عدم قصاص رسول الله صلى الله عليه وآله من المولى الّذي قتل عبده[٤]، فإنّ لوليّ الدم العفو كما سيأتي[٥]، وهو صلى الله عليه وآله بنفسه وليّه، بل لاينافي في الحكم بعدم قتل الحرّ بالعبد مطلقاً بالسنّة القطعيّة، وإن بَعد ذلك مع اعتياد المولىٰ.

ويؤيد ما ذكرنا قوله عليه السلام: «لا يُقتل حرّ بعبد، ولكن يُضرب ضرباً شديداً ويغرم ثمنه دية العبد»[٦] بعد قراءة أبي بصير لأحدهما عليهما السلام قولَ الله عزّ وجلّ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾[٧] فإنّه لو

---

(١) تهذيب الأحكام ١٠: ١٩٢، ذيل الحديث ٧٥٧، والخلاف ٥: ١٤٨، مسألة ٤، والكافي في الفقه: ٣٤٩ و ٣٥٠، وتحرير الأحكام ٥: ٤٤٣، الرقم ٧٠١٩ وغيرها.

(٢) المائدة ٥: ٤٥.

(٣) كنزالعرفان ٢: ٣٢٧.

(٤) الكافي ٧: ٣٠٤ ح ١.

(٥) في ص ٥٣٧.

(٦) سنن ابن ماجة ٢: ٨٨٨ ح ٢٦٦٤، وسنن البيهقي ٨: ٣٦.

(٧) البقرة ٢: ١٧٨.

كان ظاهر الآية كما ذكروه لم يكن إلى البيان افتقار، فإنّه بنفسه مفاد الآية، وتوضيح الواضح لا يناسب الإمام عليه السلام، فهو لبيان تخصيص المفاد بغير الحرّ والعبد، وتعيين الدية فيهما، إذا كان القاتل حرّاً فيضرب علىٰ حدّ من الشدّة يمنعه عن ذلك إن كان مولاه، فإنّ ديته من ماله، وهو أتلفه، ويغرم إن كان غيره دية بدل القصاص، وذلك لا يفيد الإطلاق حتّى مع الاعتياد وعدم الامتناع.

والحاصل أنّه لابدّ من حفظ ظهور الآية في جميع الفقرات والتخصيص في الحرّ القاتل للعبد بالدية دون القصاص من طرفي الحكم بالسنّة القطعيّة، فتأمّل.

ومع ذلك كلّه: ﴿... *وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً...*﴾[١] كما سيأتي الكلام[٢] فله أن يقتصّ من القاتل، كما له أن يعفو عنه، ولكن من عُفي له من أخيه المؤمن الّذي هو وليّ دم المقتول، فعليه الاتّباع بالمعروف والإحسان إلى ورثته بأداء المتعارف دية وغرامة، دون أن يأخذ نفسه معفوّاً مجّاناً وبلا عوض، وذلك الخيار بين العفو والقصاص والغرامة المجعولة لوليّ الدم تخفيف ورحمة من الله عليكم، ومن اعتدىٰ بعد ذلك فله عذاب أليم[٣].

وظاهر ذلك عدم لزوم نظارة وليّ المسلمين وإمامهم عليه، خلافاً لما جاء عن الطبرسي في المجمع[٤]، والشيخ في المبسوط[٥]، والعلّامة في القواعد[٦]، مع عدم اشتراط الآخرين في سائر كتبهم.

---

(١) الإسراء ١٧: ٣٣.
(٢) ص ٥٣٧.
(٣) وقد ورد أنّ في شريعة آدم عليه السلام كان جزاء القاتل التغريب، وفي شريعة موسىٰ عليه السلام القتل، وفي شريعة عيسىٰ عليه السلام العفو فقط (منهج الصادقين وحجّة التفاسير اسند إلى أعداد التوراة في سفر التكوين وسفر الخروج).
(٤) مجمع البيان ٥ ـ ٦: ٤١٤، ذيل الآية ٣٣ من سورة الإسراء.
(٥) المبسوط ٥: ١٢.
(٦) قواعد الأحكام ٣: ٦٢٢.

نعم، يمكن القول بذلك حفظا لنظام الأُمّة ومنعاً عن الهرج والمرج والاعتداء بالقتل بعد العفو، أو بأزيد من القتل وحتّى منعاً عن السجن في زمن طويل وجعله معلّقاً، فإنّ وليّ أمر المسلمين هو الّذي تنتظم بيده الأُمور، وتُحفظ به الحقوق.

فذلكة: أمّا كيفيّة استيفاء ذلك الحقّ: فالأقرب الأولى أنّ على وليّ الدم أن يستأذن الوالي والحاكم واحداً كان أو أكثر، وليس له البدار في الاستيفاء قبل الاستئذان، خلافاً لصاحب الزبدة[١] والكنز[٢] وغيرهما[٣]، مستدلاً بإطلاق الآيات قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾[٥] و﴿جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً﴾[٦] وأنّه لو كان لهذه السلطنة والمجازاة دخل لأمر آخر لكان على المولى بيانه. وفيه: أنّ الإطلاق من مقدّماته مقام البيان، ومن الواضح أنّ تلك الآيات لم تكن إلّا في مقام تشريع أصل هذا الحقّ، ولا ينافي لزوم تحقّق أمر آخر ثبوتاً في مقام الاستيفاء لتعدّد المقامين كما لايخفىٰ، ويدلّ على ما ذكرنا:

اوّلاً: ما روي عن الباقر عليه السلام ـ وإن كان في سنده ضعفٌ بـ«محمّد بن عبدالله ابن هلال» ـ قال عليه السلام: «من قتله القصاص بأمر الإمام فلا دية له في قتل ولاجراحه»[٧] وقريبٌ منه ما روي عن الصادق عليه السلام «... من ضربناه حدّاً من حدود الناس فمات فإنّ ديته علينا»[٨]. فإنّ قيد «بأمر الإمام» و«نا» في «ضربنا»

---

(١) زبدة البيان: ٨٤٦.
(٢) كنزالعرفان ٢: ٣٤٠.
(٣) المبسوط ٥: ٦٤، وإرشاد الأذهان ٢: ١٩٩، وتحرير الأحكام ٥: ٤٩١، وإيضاح الفوائد ٤: ٦٢٢، والروضة البهيّة ١٠: ٩٤، واللّمعة الدمشقيّة: ١٧٩ وغيرهم.
(٤) الشورىٰ ٤٢: ٤٠.
(٥) الشورىٰ ٤٢: ٤١.
(٦) الإسراء ١٧: ٣٣.
(٧) وسائل الشيعة ٢٩: ٦٥، الباب ٢٤ من أبواب القصاص في النفس ح ٨.
(٨) وسائل الشيعة ٢٩: ٦٤ الباب ٢٤ من أبواب القصاص في النفس ح ٣.

جزآن للموضوع في الحكم بنفي الدية في الأوّل وإثباته في الثاني وإن لم يكن المفهوم صريحاً في حكم خاصّ إذا قتله القصاص لا بأمر الإمام أو ضربٍ لا بأيديهم.

وثانياً: ما في كلمات القدماء من الأصحاب رضوان الله عليهم من أنّ ذلك للإمام أو سلطان الإسلام. ودعوى عدم الخلاف في الخلاف[١] فإنّ ظاهر معقد نفي الخلاف أنّه لا ينبغي أن يقتصّ بنفسه، ولا يتمّ ما في الجواهر من أنّه غير محقّق المعقد وأنّ إشعار الرواية لا يصلح للحجيّة[٢]. وكيف نترك قول الصادقين عليهما السلام وما في نفس الفقهاء العظام رضوان الله عليهم من عدم الخلاف سيّما ما في المبسوط من التصريح بأنّ للإمام حقّاً في الاستيفاء[٣].

وثالثاً: الاعتبار، فإنّ إجراء القصاص إذا تحقّق بموافقة الوالي وبإذنه كأنّه هو أجرى واستوفى ذلك الحقّ دون الوليّ فقط حتّى يتوهّم أولياء المقتول قصاصاً، إنّ من تمكّنهم الانتقام واثارة الضوضاء، وقد عرفت[٤] أنّ ذلك أحد وجوه معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً﴾[٥] ذيل آية الإسراء بعد رجوع الضمير

(١) قال: إذا وجب لإنسان قصاص في نفس أو طرف فلا ينبغي أن يقتص بنفسه؛ فإنّ ذلك للإمام أو من يأمره به الإمام بلاخلاف (الخلاف ٥: ٢٠٥ مسألة ٨٠) وعن الغنيه: ولا يستقيد إلّا سلطان الإسلام أو من يأذن له في ذلك وهو وليّ من ليس له وليّ (غنية النزوع: ٤٠٧ ـ ٤٠٨).

(٢) جواهر الكلام ٤٣: ٤٤٣ ـ ٤٤٤.

(٣) قال الشيخ في المبسوط: إذا وجب لرجل على غيره قود في نفس أو طرف لم يكن له أن يستوفيه منه بنفسه بغير سلطان، لأنّه من فروض الأئمّة، فإن خالف وبادر واستوفى حقّه وقع موقعه ولا ضمان عليه وعليه التعزير، وقال بعضهم: لا تعزير عليه. والأوّل أصح؛ لأنّ للإمام حقّاً في استيفائه انتهى. (المبسوط ٥: ١١٣).

(٤) مرّ آنفاً.

(٥) الإسراء ١٧: ٣٣.

إلى وليّ المقتول ظلماً.

ورابعاً: مطلق حقّ الوليّ الحاكم في مثل الأُمور والاستيذان لايكون إلّا لتطابق الحقّين، فإنّ للوالي المنع إذا ترتّب عليه المفاسد الأشدّ كما في سائر الأموال والحقوق.

وامّا ما توهّمه الفاضل المعاصر في شرحه لتحرير أُستاذنا الأعظم من قوله:

«فالظاهر أنّ ثبوته عند الحاكم كاف ولا يحتاج بعد الثبوت إلى الاستيذان منه في إجراء القصاص وإعماله»[1] انتهى، غير تمامٍ، فإنّ محلّ الخلاف في لزوم الاستيذان عن الوالي وعدمه لايكون إلّا بعد الثبوت عند الحاكم دون ما كان الاختلاف في تحقّق أصل الموجب، فإنّه لا شكّ ولا خلاف في وجوب الرجوع إلى الحاكم حينئذٍ، فراجع. ثمّ إنّ لزوم الاستيذان هذه أمرٌ تكليفي صرف على القول به بحيث لو بادر من غير استيذان أثم ولا شيء عليه كما عن الشيخ ﵀ في الخلاف[2]، أو وضعيّ لحقّ الحاكم والوالي على حكمة حفظ النظم الاجتماعي والمنع عن الهرج والمرج في دعوى أنّ قتله كان قصاصاً لقتل فلان، حتّى يعزّر لو بادر بغير الاستيذان وإن كان واقعاً في موقعه، وليس عليه شيء من القصاص أو الديه، الأقرب الأصح الثاني لما عرفت، وقال به الشيخ ﵀ في المبسوط[3]، مع تناسب الحكم والموضوع.

---

(١) تفصيل الشريعة (القصاص): ٢٩٧، مسألة ٦.

(٢) قال الشيخ في الخلاف: ... وإن بادر واستوفاه بنفسه وقع موقعه ولا شيء عليه. وللشافعي فيه قولان أحدهما: المنصوص عليه، أنّ عليه التعزير. والثاني: لا شيء عليه. دليلنا أنّ الأصل براءة الذمّة، ومن أوجب التعزير فعليه الدلالة (الخلاف ٥: ٢٠٥ مسألة ٨٠).

(٣) المبسوط ٥: ١١٣ ـ ١١٤.

ثمّ التعزير هذه على ما قلناه تبعاً للأعلام لايكون إلّا بما يراه الحاكم.

مسألة: لو تعدّد وليّ دم المقتول ظلماً فهل لكلّ واحد منهم البدار في استيفاء الحقّ قبل الاستيذان من الباقي أو انتظار الجمع والوفاق أو لا؟ وذلك بعد موافقة الوالي والحاكم أو قبله؟

لا شكّ أنّ هناك حقّاً واحداً مجعولاً شرعاً وهو سلطنة وليّ الدّم يشترك فيه الأولياء، لا بمعنى أنّ لكلّ منهم جزءاً منه، ولا بمعنى أنّ لكلّ حقّ كامل مستقلّ عن حقّ الآخر بانحلال الحقّ إلى الحقوق حسب تعدّد الأولياء، امتناع الأوّل وكون الثاني خلاف ظاهر الجعل وخلاف التحقيق، كما في علم الأُصول.

فإن استوفى كلّ منهم مبادراً فقد استوفى حقّه من غير تصرّف في حقّ غيره. نعم، إذا طالب بعضهم الدّية فعلى من يريد الاستيفاء أداء سهم الدية ثمّ القصاص، ولا دخل لنظر الجاني. وأمّا إذا عفا بعضهم أو أراد المال بأكثر من دية ووافق الجاني بحيث تملك شطراً من نفسه مجّاناً أو بعوض، فهل هناك القصاص للآخر بأداء المال إلى ورثة القاتل وللعافي الثواب أو لا؟

فقد يقال بتبدّل حقّ القصاص إلى الدّية جبراً على الوليّ، لامتناع تجزئة النفس وحرمة قتل النفس المحترمة ولو شطراً منها.

ويستدلّ عليه بروايات مثل ما عن عبدالرحمن ـ في حديث ـ قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجلان قتلا رجلاً عمداً وله وليّان فعفا أحد الوليّين، قال: فقال: إذا عفا بعض الأولياء درئ عنهما القتل...» الحديث[١].

وما عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قضى أميرالمؤمنين عليه السلام فيمن

---

(١) وسائل الشيعة ٢٩: ١١٥، الباب ٥٤ من أبواب القصاص، ح ١.

عفا من ذي سهم بأنّ عفوه جائز، وقضى في أربعة إخوة عفا أحدهم، قال: يعطى بقيّتهم الدية، ويرفع عنهم بحصّة الّذي عفا»[١].

وما عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجلين قتلا رجلاً عمداً وله وليّان فعفا أحد الوليّين، فقال: «إذا عفا عنهما بعض الأولياء درئ عنهما القتل»[٢]. فإنّها كماترى تدلّ على درء القتل بعفو بعض الأولياء وقضاوة الإمام علي عليه السلام على ذلك، ومعلوم أنّ درءه لايكون مجّاناً بل بالدية أو عفو الوليّ، ولكن مع ذلك المشهور من الفقهاء العظام أفتوا بأنّ لكلّ منهم القصاص حتّى مع عفو البعض أو أخذ الدّية إلّا أنّ عليه أداء سهم طالب الدّية ثمّ القصاص إلى حدّ لو فرض أنّ عشرة أولياء وعفوا كلّهم إلّا واحد أو طالبوا بالدّية أو الأكثر ووافق الجاني وتملك تسعة عشر من نفسه بذلك قالوا: بأنّ للواحد الباقي أن يؤتي المال إلى ورثة الجاني وقصاصه.

واستدلّوا على ذلك برواية أبي ولّاد الحنّاط، قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل قتل وله أُمّ وأب وإبن، فقال الإبن: أنا أُريد أن أقتل قاتل أبي، وقال الأب: أنا أُريد أن أعفو، وقالت الأُمّ: أنا أُريد أن آخذ الدية، قال: فقال: فليعط الإبن أُمّ المقتول السدس من الدّية، ويعطى ورثة القاتل السدس من الدّية حقّ الأب الّذي عفا، وليقتله»[٣] وقريب منه روايات الثاني والثالث من الباب.

وأنت ترى أنّ روايات الباب على طرفي البحث لا يخلو من التهافت بل التعارض، فإنّ قسم الأوّل يصرّح بدرء القتل بعد عفو بعض الأولياء أو أخذه الدّية.

---

(١) وسائل الشيعة ٢٩: ١١٥، الباب ٥٤ من أبواب القصاص، ح ٢.
(٢) وسائل الشيعة ٢٩: ١١٦، الباب ٥٤ من أبواب القصاص ح ٣.
(٣) وسائل الشيعة ٢٩: ١١٣، الباب ٥٢ من أبواب القصاص ح ١.

والثاني يصرّح بأنّ له أن يقتله بعد ردّ سهم العافي إلى ورثة القاتل.

قال الشيخ (رحمة الله تعالى عليه) في الاستبصار بعد إيراد الروايات: الوجه فيها أنّه إنّما ينقل إلى الدية إذا لم يؤد من يريد القود إلى أولياء المقاد منه مقدار ما عفا عنه، لأنّه متى لم يؤدّ ذلك لم يكن له القود على حال. انتهى[1]. وأنّك تعلم أنّ الجمع هذا تبرّعيّ، فإنّ من المعلوم عدم جواز القود قبل أداء سهم الدّية العافي أو من يريد الدية، وتقابل الروايات لا ينحصر بهذه الصورة، فإنّ الأوّل منها يقول بصراحة: أنّه يدرأ عنه القتل بنفس العفو أو طلب الدّية من بعضهم وقبول القاتل، فكأنّه بعد ما تملك من نفسه شطراً مجّاناً بالعفو أو بعوض الدّية يدرأ عنه القتل لعدم تجزئة النفس. والثاني يقول: بأنّ له أن يرد سهم دية العافي إلى ورثة القاتل ويقتص، أمّا عدم جواز الاقتصاص قبل الرد معلوم من نفس هذه الرواية، وكيف كان، فلا يتمّ هذا الجمع.

وعن العلّامة المجلسي رحمه الله في المرآت قوله عليه السلام: «درئ عنهما القتل» موافق لما نسب إلى بعض العامّة[2]. فكأنّه رحمه الله أراد أن يحمل على التقيّه فيترك ما وافق العامّة ويؤخذ بخلافهم مع أنّك تعلم أيضاً أنّ الموافقة مع بعض العامّة لا يوجب التقية، فإنّه إذا كان بينهم الاختلاف أيضاً ويوافق بعضهم مع الحقّ فلا يتحقّق للتقيّة وجه.

ولكن مع ذلك كلّه الحقّ الأقرب مع قول المشهور، فإنّ إطلاق أدلّة القصاص من الكتاب ومن جعل السلطنة للوليّ باق على حاله، ولا يصحّ التقييد بروايات الدرء فإنّ تقييد الكتاب بالرواية المتعارضة لا يساعده القواعد والاعتبار.

---

(١) الاستبصار ٤: ٢٦٣ ـ ٢٦٤، ذيل الحديث ٩٩١.

(٢) مرآة العقول ٢٤: ١٨٠.

مع أنّ النفس الّتي تملك القاتل شطراً منها بالعفو وبأداء سهم الدية لمن أراد لم يكن تملّكاً لكلّها وبنفس هذه النفس قد جنى وقتل ظلماً، والنفس المملوكة المحترمة بشطر ما هي النفس الجانية القاتلة ظلماً وقد جعل لوليّ المقتول السلطنة عليها كما هو ظاهر. وتفصيل الكلام في محلّه.

والنختم البحث في القصاص بمسألة أُخرى تكون مورد الإبتلاء أيضاً وهي أنّ الفرض على حاله من تعدّد الأولياء إلّا أنّ بعضهم صغار، وحينئذٍ لابدّ من الانتظار إلى أن يكبر الصغير ويأخذ من حقّه ما أراد أو للوليّ الشرعي مثل الجدّ أو الحاكم الأخذ من قبله، ومع رعاية غبطته كما في سائر الموارد، وفي المقام أيضاً روايات الباب على طرفي الأمر:

ففي رواية أبي ولّاد قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل قتل وله أولاد صغار وكبار أريت إن عفا الأولاد الكبار؟ قال: فقال: لا يقتل ويجوز عفو الأولاد الكبار في حصصهم فإذا كبر الصغار كان لهم أن يطلبوا حصصهم من الدّية»[1]. وأنت ترى صراحتها في درء القتل عنه بعد عفو الكبار وأن ليس للصغار بعد أن يكبروا إلّا الدّية.

وفي رواية إسحاق بن عمّار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام : «أن عليّاً عليه السلام قال: انتظروا بالصغار الّذين قتل أبوهم أن يكبروا، فإذا بلغوا خيّروا، فإن أحبّوا قتلوا أو عفوا أو صالحوا»[2]. والرواية كما ترى صريحةً في لزوم الانتظار وعدم درء القتل، وأنّ لهم أن يقتلوه إن أحبّوا بعد أن يكبروا، ويلازم ذلك حبس القاتل زمن صغر الوليّ سنين عديدة إلى خمس عشرة سنة، ومؤنة ذلك على الحكومة أو على

(١) وسائل الشيعة ٢٩: ١١٤، الباب ٥٣ من أبواب القصاص في النفس ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٢٩: ١١٥، الباب ٥٣ من أبواب القصاص في النفس ح ٢.

الأولياء الصغار في أموالهم.

قال المحقّق ﷺ في الشرائع: وهنا مسائل: الأُولى: إذا كان له أولياء لا يولّى عليهم كانوا شركاء في القصاص، فإن حضر بعض وغاب الباقون، قال الشيخ[١]: للحاضر الاستيفاء بشرط أن يضمن حصص الباقين من الدية، وكذا لو كان بعضهم صغاراً. وقال: لو كان الوليّ صغيراً وله أبٌ أو جدٌّ لم يكن لأحدٍ أن يستوفي حتّى يبلغ، سواء كان القصاص في الطرف أو النفس، وفيه إشكال. وقال: يُحبَس القاتل حتّى يبلغ الصبي أو يفيق المجنون وهو أشد إشكالاً من الأوّل. انتهى[٢].

فإنّك ترى أنّ المحقّق يستشكل في قول الشيخ ﷺ بعدم جواز الاستيفاء إذا كان للصغير وليّ شرعي (الاب أو الجدّ). وقال: بشدّة الإشكال في حبس القاتل حتّى يبلغ الصغير أو يفيق المجنون، والحقّ معه أوّلاً: لما عرفت من جواز استيفاء الكبار حقّهم بعد ضمان حصّة الصغار من الدية. وثانياً: إطلاق أدلّة ولاية الوليّ الشرعي موجود، وله أن يعزم مع الكبار فيما فيه صلاح الصغير[٣] كما ترى من صاحب الجواهر ﷺ بعد قوله: «فيه إشكال»؛ لعموم الولاية مع المصلحة أو عدم المفسدة المقتضية للجواز، كما ترى هو المحكي عن الفاضل في الإرشاد[٤] وحجر القواعد[٥] والشهيدين في الروضة[٦] والمسالك[٧]... من جواز القصاص للإمام عليه السلام فيما إذا جنى على طرف اللقيط. وقال ﷺ بعد قول المحقّق: «وهو أشدّ

---

(١) الخلاف ٥: ١٧٩، مسألة ٤٢ و٤٣.
(٢) شرائع الإسلام ٤: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٣) قال تعالىٰ: ﴿... وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ (البقرة ٢: ٢٢٠).
(٤) إرشاد الأذهان ٢: ١٩٩.
(٥) قواعد الأحكام ٢: ١٣٥.
(٦) الروضة البهيّة ٤: ٤٥٠.
(٧) مسالك الأفهام ١٥: ٢٣٩.

إشكالاً» وأشد من ذلك إشكالاً احتمال تجويز العفو على مال تمّ تجويز القصاص للصغير، كما هو واضح[١].

والحاصل: أنّه بعد ما قلنا بإطلاق الولاية للفقيه لا فرق بين وليّ المجعول الشرعي لخصوص الصغير من الأب والجدّ مع وليّ المسلمين، فإنّ ولايته في طول ولايته هو وليّ على الوليّ والمولّى عليه، وله أن يتصرّف في حقوقهم وأموالهم حسب ما اقتضت مصلحة المسلمين، فلا وقع للتشكيك في حقّ الإمام والوالي، وأنّ له أيضاً القصاص وهو المجعول للناس لوليّ الدم أو يختصّ بالعفو والدية، فإنّه لافرق بين حقّ القصاص وسائر الحقوق إذا اقتضت مصلحة المسلمين لا خصوص مصلحة الصغير، فإنّه وليّ على القاتل والمقتول ووليّ الصغير وليّ على وليّ الدم فقط، والأمر واضح بحمدالله وعلى ما ذكرنا أدلّة الولاية حاكمة على رواية إسحق بن عمّار.

والحاصل: أنّ الآية تدلّ علىٰ تشريع حقّ القصاص في النفس، وظاهر كلمة «القتلى» العمد دون غيره، وأمّا الكلام وأفصح البيان يشير إلى حفظ العدالة وحسن التعبير، فإنّه فرق بينه وبين أن يقال: القصاص يورث الحياة أو يُقلّل القتل كما كان في عبارات العرب في الجاهليّة: القتل أنفى للقتل[٢].

ومن المعلوم أنّ الحياة هذه هي الحياة الدنيا، وفي المجتمع الإنساني فإنّ من اطّلع علىٰ أنّ جزاء القاتل القصاص يحترز عنه فيبقي نفسه ومن أراد قتله حيّاً كما لايخفىٰ.

---

(١) جواهر الكلام ٤٣: ٤٧٠ ـ ٤٧٢.

(٢) اُنظر: شرح المختصر للتفتازاني: ٢٧٢ ـ ٢٧٤، ومجمع البيان ١: ٢٦٦، ذيل الآية ١٧٩ من سورة البقرة.

المقابلة بالمثل أو العفو

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[1].

تحكي الآية الكريمة حكم القصاص المكتوب في التوراة الّتي فيها هدى ونور، والّتي يحكم بها النبيّون الّذين أسلموا في القتلىٰ بأنّ النفس بالنفس مطلقاً من غير تفصيل فيها بين المزايا المتوهّمة من الرئاسة والشرف وغيرهما، وفي الأعضاء العين بالعين واحدة ومتعدّدة، يميناً ويساراً، والأنف بالأنف، والأُذن بالأُذن، والسنّ بالسنّ، كسراً وقلعاً مع مراعاة العدد، وكذلك الجروح فيها قصاص مع مراعاة المقدار، ومن تصدّق به فهو كفّارة له، وكذلك من عُفي عنه من أداء الكفّارة والدية أو بدونها؛ فإنّ العفو والتكفير في الجروح، بل في القتلىٰ مع عدم اعتداء من ظلم أو لا بأداء المعروف والإحسان، والتصدّق ـ أي الدية ـ يوجب الرأفة والرحمة بين الأفراد، وتقارب بعضهم مع بعض، ويعزّز علاقاتهم بالامتنان من بعض علىٰ بعض، كما أشارت إليه الآية المباركة السابقة، ولذلك كانت الدية على العاقلة ـ أي أقربائه ـ كما في السنّة الشريفة[2]، كما أنّ القصاص يوجب التنبّه إلى ردع الظالم ومنعه عن الاعتداء وتقليل الفساد، في الحياة.

فقد روعي في المشروع ـ كما ترى ـ جميع الجوانب والأطراف، والآية بقيودها في الصدر تكون بياناً للمشروع لا نقلاً وحكاية فقط، وإن شئت قلت: إنشاء بلسان الإخبار أو استصحاب لما ثبت، والآية مضافاً إلى تشريع قصاص

---

(١) المائدة ٥: ٤٥.

(٢) وسائل الشيعة ٢٩: ٣٩٢، الباب ٢ من أبواب العاقلة.

النفس تدلّ علىٰ تشريع القصاص في الطرف والجروح أيضاً.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِى حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلا يُسْرِف فِّى الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً﴾[١].

تنهى الآية عن قتل النفس المحترمة ولا ينحصر ذلك بأهل الإيمان والذمّي والمعاهد كما توهّم، فقد كرّم الله تعالىٰ ابن آدم، وأقلّ الكرامة عدم جواز قتله، وأسره من غير حرب.

وقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا بِالحَقِّ﴾ لا يدلّ علىٰ أزيد من وجود موارد يجوز فيها القتل، أمّا أنّها هي القتل قصاصاً أو لارتداده أو جزاءً للحرب أو الزاني واللواط فيمن كان جزاؤه القتل، فلا؛ لأنّ أدلّة حكم القتل في تلك الموارد هي الملاك، كما لايخفىٰ.

نعم، قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً﴾ يدلّ علىٰ سلطة الوليّ علىٰ نفس القاتل إذا قتل عن ظلم وعمد، والسلطة علىٰ نفسه ليس إلّا جواز قتله قصاصاً، وأمّا جواز العفو والدية، فقد ثبت بأدلّتها من قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾[٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾[٣] فلا يتمّ ماورد عن بعض الأعلام[٤] من أنّ السلطنة تكون علىٰ الأعواض، فيشمل قتل الخطأ وشبه العمد ويشمل العفو والدية، وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿فَلا يُسْرِف فِّى الْقَتْلِ﴾ ـ أي الوليّ إذا أراد القصاص ـ ليس له إلّا نفس القاتل فقط دون التعدّد بالواحد، وعدم جواز المثلة أو زجر القاتل حين قتله، فيستفاد من أدلّته الخاصّة فإنّها ليست بالإسراف في القتل كما توهّم.

---

(١) الإسراء ١٧: ٣٣.
(٢) البقرة ٢: ١٧٨.
(٣) المائدة ٥: ٤٥.
(٤) زبدة البيان: ٨٤٦.

والضمير في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً﴾ لا يرجع إلّا إلى الوليّ؛ فإنّ الجملة في مقام تعليل السلطنة وكونه منصوراً بجعل الله تعالىٰ أصل القصاص ونصرة الحاكم، وإطّلاع العامّة علىٰ الحقّ المجعول والقود لا إلى القاتل، ولا إلى المقتول، كما احتمله بعض الأعاظم بتوجّهات ذكروها، فراجع الزبدة[١] وكنزالعرفان[٢].

القتل بلا قصاص

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً...﴾[٣].

الآية المباركة ـ كما ترىٰ ـ جاءت بعد بيان نبأ ابني آدم إذ قرّبا قرباناً (القصّة)، وقبل بيان حدّ المحارب المفسد في الأرض، تقصّ أنّه من أجل ذلك كتبنا علىٰ بني إسرائيل تشريعيّاً أنّ من قتل نفساً بغير نفس فهو في العصيان والذنب كمن قتل الناس جميعاً، دون ما إذا كان بنفس؛ بأن قتل قاتلاً، فلا بأس؛ لأنّ ذلك حقّ مشروع، فالتقيّد يفيد المطلوب مع ما في الآيات السابقة من الكفاية؛ فإنّ نقل مثل ذلك في مثل السياق لا يساعد بيان حكم التقصيص إلّا تبعاً بالإشارة إليه على وجه التسلّم والفراغ، كما هو ظاهر، وكذلك قوله تعالىٰ في قصّة موسىٰ والخضر عليهما السلام: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَاماً فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُّكْراً﴾[٤].

فإنّ قيد «الزكيّة» يُشير إلى وجود ذنب ودنس يحلّ معه القتل ـ مثل الارتداد

---

(١) زبدة البيان: ٨٤٦.
(٢) كنزالعرفان ٢: ٣٣١ ـ ٣٣٢.
(٣) المائدة ٥: ٣٢.
(٤) الكهف ١٨: ٧٤.

والمحاربة والإفساد في الأرض ـ وبغير نفس يشير إلى أنّه إذا كان القتل بنفس ـ أي قبال نفس من باب القصاص والاعتداء بالمثل ـ فلا بأس به، وكأنّ ذلك كان مرتكزاً في نفس موسىٰ عليه السلام لا أنّه في شريعته كما لا يخفىٰ.

ومن المعلوم أنّ ظاهر الآيات اختصاص الحكم بالعامد دون الخاطئ، كما يرشد إليه بعد الظهور التصريح بجواز العفو والتصدّق الجاري في العمد دون الخطأ والتقييد بالظلم في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُوماً﴾[1]، وبعد ذلك صراحة الآية الشريفة في تعيين حكم الخطأبتحرير الرقبة وأداء الدية،كما عرفت في الحدود، والعمد دائرة مدار الصدق العرفي حسب الآلة والقصد وغيرهما، كما هو ظاهر.

الكيفيّة والزمان في القصاص

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿الشَّهْرُ الْحَرامُ بِالشَّهْرِ الْحَرامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾[2].

الآية المباركة ـ كما ترىٰ خلال آيات الجهاد ومقاتلة أعداء الدين ـ تتعرّض بالمناسبة لمسألة القصاص فيما إذا اعتدىٰ الخصم ولم يراعِ حرمة الشهر الحرام، فيجوز القتال فيه (الشهر بالشهر)، ثمّ تقضي علىٰ الأمر ببيان قاعدة كلّيّة تستغرق كلّ مقام، وهي عندنا من أعرق الأُسس الّتي تُحفظ بها الأُمّة واستقلالها، بل كيانها ثمّ رُقيّها وتكاملها في كلّ عصر وزمان، وهي عدم الاستسلام مقابل أيّ ظلم واعتداء، ولزوم مكافحة الظالم ومواجهة المعتدي ومدافعته ـ حتّى يرتدع، وما

---

(١) الإسراء ١٧: ٣٣.

(٢) البقرة ٢: ١٩٤.

يفعل في طريق ذلك عقلائيّاً حقّ وعدل يستحقّه كلّ ذي حياة ورمق، فكيف بإنسان وأُمّة إسلاميّة، وهي خير أُمّة أُخرجت للناس؟! وليس ذلك باعتداء، وإنّما أُطلق عليه للمقابلة، والقاعدة العريقة الواسعة قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنِ اعْتَدىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدىٰ عَلَيْكُمْ﴾ ردّاً عليه ومنعاً لاعتدائه من غير نقيصة، حتّى يكون انطلاقاً وقبولاً للاعتداء ولو في الجملة ومن غير زيادة؛ لئلّا يكون اعتداء عليه فيها، فاتّقوا الله تعالىٰ من الاعتداء بالزيادة باسم القصاص والتقابل، واعلموا أنّ الله مع المتّقين الّذين لا يعتدون ولا يتحمّلون الاعتداء، فإنّ ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها...﴾[١]، ﴿وإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ...﴾[٢]، وبذلك يتحقّق المطلوب والغرض الأصلي من القصاص وهو العدل الاجتماعي الساري في تمام شؤون الأُمّة ومختلف جوانبها، وكلّ أُمّة لم تتعرّض لذلك، ولم تلتزم به (القصاص)، فهي مظلومة، مسروقة حقوقها المشروعة علناً وعلىٰ رؤوس الأشهاد، كما مرّ.

وقد خرجنا عن سياق آيات الأحكام في مسألة القصاص حسب الافتقار في منطقة القضاء في السلطة القضائيّة في الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، صانها الله تعالى عن الحدثان إن شاء الله.

خلاصة البحث

١ ـ من قتل نفساً متعمّداً بغير نفس يُقتل نفساً بنفس.

٢ ـ لو قتل رجل امرأة يُقتل، ويُردّ نصف الدية إلى ورثة المقتول قصاصاً.

---

(١) الشورىٰ ٤٢: ٤٠.　(٢) النحل ١٦: ١٢٦.

٣ ـ وليّ دم المقتول ظلماً له السلطة علىٰ نفس القاتل إن شاء قتله قصاصاً، وإن شاء عفا عنه من غير أخذ شيء، أو معه دية بالمتعارف، وعلىٰ المعفوّ عنه أداء شيء إحساناً من غير أخذ نفسه مجّاناً.

٤ ـ إنّ القصاص في الأطراف (الأعضاء): العين بالعين والأُذن بالأُذن والأنف بالأنف وهكذا، والجروح قصاص.

٥ ـ يجوز التصدّق علىٰ من عليه القصاص في النفس والطرف والجرح بالعفو ممّن له ذلك وهو الوليّ في النفس، ونفسه في الأطراف والجروح.

٦ ـ لابدّ من دفع كلّ ظالم بعين ما ظلم، جزاء سيّئة سيّئة مثلها، ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم.

٧ ـ لا يُقاد المسلم بالكافر، هذا الخروج تخصّصي لا تخصيصي لقوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾، وجعل ذلك الحقّ محصوراً في مجتمع المؤمنين.

٨ ـ لو قتل كافر كافراً، فإنْ كانا من أهل الكتاب فترجع المسألة إلى جواز الحكم في الجزائيّات مثل الأحوال الشخصيّة بما في شرائعهم من الأحكام الخاصّة الجزائيّة، كما هو الحقّ أوّلاً، وفي غيرهم الأمر بيد الحاكم، كما لايخفىٰ.

٩ ـ الأقرب الأولىٰ أنّ استيفاء هذا الحقّ لايجوز إلّا بعد إجازة الحاكم.

١٠ ـ لو استوفىٰ الوليّ من دون إجازة الوالي ووقع موقعه يُعزّر ولاشيء عليه.

١١ ـ لكلّ من أولياء الدم إذا كانوا متعدّدين استيفاء حقّه من غير توقّف علىٰ إذن الباقين، وعليه أن يؤدّي حصّة من يريد الدية منهم إذا كان بعضهم يريد.

١٢ ـ إذا عفا بعضهم حصّته لا يمنع من استيفاء الآخرين إلّا بعد أداء حصّة الدية إلى ورثة القاتل.

١٣ ـ إذا كان بعضهم صغاراً، لوليّه الشرعيّ كالجدّ الاستيفاء حسب العلم، وكذلك للحاكم والوالي الاستيفاء والعمل علىٰ ما تقتضيه المصلحة العامّة، وعلىٰ الأقل مصلحة القاتل ووليّ المقتول معاً، فإنّه وليّ لهما ولسائر المسلمين كما لايخفىٰ.

إلى هنا تمّ كتاب القصاص ويتلوه كتاب «القضاء» و«الشهادات» إن شاء الله تعالى.

كتاب القضاء والشهادات

وفيه فصول

الفصل الأوّل

القضاء في اللغة

القضاء في اللغة[1] إنهاء الأمر وإمضائه، بحيث لا يعود إلى سابقه، ثمّ استعمل في الخلق والإيجاد، لوقوعه وتحقّقه وعدم عوده إلى العدم.

قال تعالىٰ: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[2]. ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[3].

وكذلك في التكليف التعبّدي القطعي الماضي في عالم التشريع ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾[4].

وهكذا حتّى في الأفعال الآدميّة الماضية، قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَراً ... إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً﴾[5].

ومن ذلك قضاء القاضي وحكمه في المحاكم، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ

---

(١) الصحاح ٦: ٢٤٦٣ ـ ٢٤٦٤، مادّة «قضى»، ولسان العرب ١٥: ١٨٦ و١٨٧، مادّة «قضى».
(٢) فصّلت ٤١: ١٢.
(٣) البقرة ٢: ١١٧ وسورة آل عمران ٣: ٤٧ وفي الأخير: إذا.
(٤) الإسراء ١٧: ٢٣.
(٥) الأحزاب ٣٣: ٣٧.

﴿وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...﴾[١].

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّما أقضي بينكم بالبيّنات والأيمان، وبعضكم ألحن بحُجّته من بعض»[٢].

فالقاضي إذا حكم بشيء أو لأحد أو عليه كأنّما قطع الأمر وفصل الخصومة وأنهاها وأتمّها بحيث لا تُعاد.

فالمعنىٰ واحد في المواد لا أنّه متعدّد أو مشترك لفظاً أو معنىً كما هو كذلك في كثير من اللغات[٣].

وفي الاصطلاح إنشاء القاضي الحكم في أمرٍ من الدعوىٰ أو الجريمة انتسب إلى مُتّهم، أو تكليف علىٰ مكلّف في الأُمور الحسبيّة وغيرها[٤].

واعلم أنّه لا إشكال ولا خلاف في أنّ القضاء من الأُمور الهامّة الّتي يتوقّف عليها نظام حياة المجتمع ونظم العيش المدنيّ الإنسانيّ بحيث لم يكن يخلو مجتمع بشريّ، ولا يخلو عنه أيّ نظام اجتماعيّ ومؤسّسة حكوميّة منذ بدء الحياة الاجتماعيّة لحدّ الآن وإلى الأبد، مثل الطبابة وكثير من

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٣٦.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٣٢، الباب ٢ من أبواب كيفيّة الحكم ح ١.

(٣) فلا يتمّ ما عن ظاهر الشهيد الثاني رحمه الله في المسالك (١٣: ٣٢٥) من تعدّد المعنىٰ حيث قال: يُطلق علىٰ إحكام الشيء وإمضائه، وعلىٰ إتمامه، وعلىٰ الفراغ من الأمر، وعلىٰ نفس الحكم، وذكر لكلٍّ مثالاً. ونقله صاحب الجواهر رحمه الله (٤١: ٥) بعد قوله: وهو لغة لمعاني كثيرة.

(٤) وما قيل: من أنّه ولاية الحكم شرعاً لمن له أهليّة الفتوىٰ بجزئيّات القوانين الشرعيّة علىٰ أشخاص معيّنين من البريّة، بإثبات الحقوق واستيفائها للمستحقّ، كما أشار إليه الشهيد الثاني رحمه الله في المسالك (١٣: ٣٢٥) فهو حقّ القضاء دون نفس القضاء، وأشار إليه صاحب الجواهر رحمه الله (٤١: ٦ ـ ٨).

ضروريّات الحياة الجمعيّة المدنيّة علىٰ أشكالها المختلفة ونُظمها المتفاوتة.

وقد عبّر عن ذلك الشهيد الثاني في المسالك: أنّه من متمّمات نظام النوع الإنساني، وفي نسخة: من مهمّاته[1].

وأصل ذلك الولاية والحكومة وضرورة إدارة حياة المجتمع منعاً عن الهرج والمرج وحفظاً لحقوق الأفراد في شتّىٰ شؤون حياتهم، ومن ذلك يصلح أن يقال: القضاء غصنٌ من شجرة الولاية وشطر من مجموع الحكومة.

وكذلك الأمر في الإسلام وحكومته فإنّه قد أمضىٰ كثيراً من المسائل الجارية في نظام حياة الإنسان، وما كان يعمله في طريق رقيّه وثقافته ومعيشته مع التصحيح بتوسعةٍ وتضييق في معاملاته وعقوده وإيقاعاته، كما لا يخفىٰ علىٰ المتتبّع.

وعندئذٍ قد يقال: إنّ وجوب القضاء في النظام الولائي والحكومة الإسلاميّة مثل وجوب الطبابة ووجوب حفظ الأمن في البلاد والطرق والشوارع وسلامة الأغذية والأدوية ونظام حركة السيّارات والطيّارات والسفن في إطار الحكومة، بل وجوب التعليم والتعلّم وغير ذلك من الواجبات الكفائيّة الّتي لا يتصدّىٰ لها إلّا مَنْ كان له علم في ذلك علىٰ حدّ اللزوم والضرورة، وتجب علىٰ مَنْ تمكّن من ذلك عيناً ما لم يكن في المجتمع مَن به الكفاية، ولا فرق بين القضاء وسائر ما عرفت من الواجبات من هذه الجهة.

فلماذا يقال في القضاء بالوجوب علىٰ حدّ حرمة الأُجرة عليه وعدم الإجازة في نظام الطواغيت علىٰ خلاف سائر الواجبات من هذا الباب؟

فإنّه يقال أوّلاً: الأمر في جميع ما عرفت من تلك الواجبات واحد في نظام

---

(١) مسالك الأفهام ١٣: ٣٢٦.

الإسلام، وواجب كفائي وعيني إذا لم يوجد من به الكفاية.

وعدم جواز إعانة الظالم في أيّ مرحلة مع جواز استيفاء الحقّ في نظام الطواغيت ظاهر.

وثانياً: حيث إنّ القضاء في الإسلام يستلزم إقامة الحدود وإجراء التعزيرات الشرعيّة وحفظ حقوق الناس في أموالهم وأعراضهم ونفوسهم علىٰ مبنىٰ أحكام الدين فيفترق مع الطبابة وحفظ أمن البلاد وغيرها من الواجبات الاجتماعيّة، فإنّ أمر إقامة الحدود وإجراء التعزيرات لايجوز في زمن الغيبة إلّا للفقيه الجامع للشرائط في الجملة.

وأساس البحث مسألة الحكومة ومبنىٰ الولاية في الإسلام، وأنّه لا ولاية لأحدٍ علىٰ أحد إلّا لله تعالىٰ بما هو مالك، له أن يتصرّف في ملكه كيف يشاء، أو بما هو عالم بكلّ شيء ويعلم مصالح العباد والبلاد، فيجعل خليفته إماماً وحاكماً وقاضياً، وبعد الرسول صلى الله عليه وآله نائبه وخليفته الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام كما ورد في آية التبليغ[1] وحديث الغدير[2] وغيرهما، وبعده الأئمّة الأحد عشر إلى وليّ العصر (عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف)، وفي زمن غيبته عليه السلام الفقهاء العظام ونوّابه علىٰ ما فُصّل في محلّه.

فكما لا ولاية إلّا لمن نصبه الله تعالىٰ، كذلك لا يحقّ القضاء إلّا لمن كان مُجازاً من الله تعالىٰ ولو بالوساطة، وهذا هو الشرط الأوّل للقضاء ـ أي الاجتهاد ـ وسيأتي الكلام فيه[3].

فالقضاء في الإسلام مؤسّسة شرعيّة بنظامها الخاصّ من شرائط القاضي

---

(١) المائدة ٥: ٦٧.

(٢) راجع كتاب الغدير للعلّامة الأميني رحمه الله.

(٣) في ص ٥٦٣ ـ ٥٦٤.

وكيفيّة التحقيق والطريق الخاصّ من البيّنة والأيمان وغيرها، وكيفيّة إنشاء الحكم، وكذلك إجراء الأحكام ونظامها، وليس من الأُسس الممضاة وإن كانت المجتمعات البشريّة طيلة حياتها الاجتماعيّة لم تخلُ من القضاء والقاضي بلا إشكال كما لا يخفىٰ.

وأُسس القضاء: القاضي، والمحكمة، والحكم، وسائر الأُمور الجانبيّة والفرعيّة في المؤسّسة القضائيّة.

وحيث إنّ كلامنا في الباب علىٰ سبيل الفقه في القرآن نرجع إلى آيات الباب مهما أمكن، ونشير إلى الروايات المربوطة والفتاوى إذا لزم.

ففي أصل القضاء وضرورته بما يمكن أن يستند إليه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللهِ*﴾[1].

فإنّ صراحة الآية تدلّ علىٰ أنّ داود النبيّ جُعل خليفة وأُمر بالحكم بين الناس بالحقّ، ونقل ذلك في القرآن الكريم لإفادة البقاء في الإسلام، وأنّ علىٰ خلفاء الله في أيّ زمان الحكم بين الناس، وذلك الحكم يعمّ القضاء والحكومة المستلزمة للخلافة، فيجب القضاء بين الناس علىٰ حدّ وجوب الحكومة إلّا أنْ يُقال: إنّ اتّجاه الآية إلى الحكم بالحقّ بعد الغمض عن أصل وجوب الحكم، فلا تدلّ علىٰ وجوب الحكم، بل تدلّ علىٰ كيفيّة الحكم، وأنّه لابدّ وأن يكون بالحقّ وإلّا فأصله مفروغ منه.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ*

---

(١) ص ٣٨: ٢٦.

﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾[١].

تقريب الاستدلال أنّ الآية تدلُّ على أنّ من علل نزول الكتاب هو الحكم بين الناس وإنْ كان مقيّداً بكونه بما أراه الله من الحقّ والعدل وعدم المخاصمة مع الخائنين، وهذا الحكم يعمّ الحكومة والقضاء أيضاً، فيجب علىٰ الرسول القضاء أيضاً علىٰ حدّ وجوب الحكومة.

إلّا أن يقال: بأنّ أصل الحكم وإن كان أعمّ من القضاء مفروغ منه علىٰ لسان الآية، والغرض الأصلي أن يكون ذلك الحكم بما أراه الله تعالىٰ، وترك المخاصمة مع الخائن، كما يؤيّده شأن النزول وموارده.

ولكن الحقّ أنّ المورد لا يُخصّص، ولسان الآية متحمّلٌ للمطلوب من إيجاب الحكم علىٰ مَنْ أنزل إليه الكتاب، والكيفيّة أمرٌ جانبي.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾[٢].

تخبر الآية الكريمة عن أمر الله تعالىٰ وحكمه بأمرين لكلّ منهما أثر خطير في حياة المجتمع:

الأوّل: أداء الأمانات إلى أهلها، وهذا يوجب تحكيم روابط الأفراد بعضهم مع بعض، وتوثيق التكافل بينهم بأقوىٰ مراتبه الّذي هو من أهمّ أركان الحياة وأهنئها، سيّما إذا قلنا بسعة الموضوع وأنّ الأمانة تعمّ الأعيان والأجناس الّتي هي موضوع الأمانة في الفقه، ولها تعريف وأحكام وتشمل المعاني والعناوين، مثل الإمامة والرئاسة والمسؤوليّة، كما ورد في تأويل الآية والروايات في الباب حيث

(١) النساء ٤: ١٠٥.
(٢) النساء ٤: ٥٨.

المراد منها الإمامة للأئمّة المعصومين الإثني عشر ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ فإنّها ذكر المصداق بعد التوسعة في المعنىٰ، فيشمل المسؤوليّات والمناصب المعطاة للموظّفين في نظام الحكومة الإسلاميّة من النيابة في المجلس التشريعي إلى سائر المناصب التنفيذيّة والقضائيّة، وحتّى المناصب الشرعيّة من إمامة الجمعة والجماعة إلى ممثّل الوليّ الفقيه في المؤسّسات والمنظّمات.

الثاني: الحكم بالعدل في المحاكم القضائيّة عند فصل الخصومات ومراجعة المظلوم، بل في كلّ الإدارات والمكاتب الّتي لها التصرّف والتصميم في الشؤون الشرعيّة في أموال الناس وأعراضهم ونفوسهم، فإنّ الحكم يعمّ القضاء، والقضاء قسم منه، فلابدّ وأن يكون العدل الّذي يقابله الظلم علىٰ حدٍّ يراه ويلمسه كلّ من راجع محكمة أو إدارة أو مكتباً، وأنّ حقّه مصون محفوظ، وشأنه وحيثيّته ملحوظتان.

وفي النهاية توصي الآية وتعظ من الله تعالىٰ نعم الوعظ والنصيحة في رعاية الأمرين والعمل بهما، فإنّه تعالىٰ سميع في ذاته وبصير بعينه الّتي لاتنام[1]، فهو تعالىٰ يرىٰ ويسمع أعمالكم وكلماتكم وأحكامكم، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرّة.

ومحصّل الكلام أنّ الآية تدلّ علىٰ وجوب التصدّي للقضاء لو قلنا بأنّ ذلك وجهة نظرنا، وأمّا لو قلنا بأنّ أصل التصدّي للقضاء وجوازه ظاهر، ولم يكن يخلو مجتمع منه قبل الإسلام وبعده، وأنّ وجهة الأمر إلى كيفيّة الحكم ووصفه، وأنّه لابدّ

---

(١) وقيل: إنّ الفرق بين السميع والسامع، والبصير والناظر أنّه مثاليّ، سميع عند ما لا يوجد مسموع، ويبصر عند ما لا يوجد مبصر، فهو تعالى بذاته يسمع كلّ مسموع ويبصر كلّ منظور مطلقاً.

وأن يكون بالعدل كما هو الحقّ الأقوىٰ فدلالتها عليه أظهر كما لا يخفى.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيماً﴾[1].

تفيد الآية المباركة أنّ من عِلل نزول الكتاب والفرقان هو الحكم بين الناس بالحقّ والعدل ممّا بيّنه تعالىٰ مراراً لنبيّه صلى الله عليه وآله وأراده دون ما تعارف عند بعض الناس، والمحاكم الّتي لا تحكم بما أُنزل الله ولا سيّما في الدول الّتي يدّعي حكّامها الإسلام، والإسلام منهم براء، فهي تبني محاكمها علىٰ قوانين متهافتة، أكثرها قائم علىٰ أُمور باطلة وظلم ومخالفات كالتمييز بين الناس، والتحقير لفئة دون فئة لا لعلّة شرعيّة عقلائيّة، بل لخصومات قوميّة نفسانيّة، فرديّة واجماعيّة، وهذا ما ينافي الأُصول والحقوق الإنسانيّة والشرائع الربّانيّة، فلابدّ إذن من أن يكون الحكم بالحقّ والعدل، أي بما أنزل الله تعالىٰ علىٰ نبيّه صلى الله عليه وآله.

والحاصل: أنّ الآية أيضاً تدلّ علىٰ جواز التصدّي للقضاء، بل الحكومة لو قلنا بأنّ ذلك وجهة نظر الآية كما في كلمات الفقهاء العظام رحمهم الله، وأمّا لو قلنا بأنّ ذلك معلوم مفروغ منه بأدلّته في محلّه، وأنّ وجهة نظر الآية متّجهة إلى الكيفيّة، وأنّ الحكم مطلقاً، قضاءً كان أو حكوميّاً، لابدّ وأن يكون علىٰ أحكام الله تعالىٰ وقوانينه النازلة علىٰ نبيّه، كما هو الأقرب عندنا، فالمستفاد أمرٌ آخر وهو لزوم أن يكون مدار الحكومة والولاية الأحكام الشرعيّة وحدود الله تعالىٰ، وأنّ ذلك من أهداف نزول الكتاب والقرآن الكريم.

وأمّا شأن النزول وقصّة سرقة درع قتادة بن نعمان بواسطة طعمة، وتوديعه

---

(١) النساء ٤: ١٠٥.

ذلك لدىٰ رجل يهوديّ علىٰ ما في التفاسير[١]، فقد سمعتَ مراراً أنّ المورد لا يُخصّص، وأنّ مفاد الآية لا ينحصر بالمورد فتوجّه.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * وكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ وما أُولٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾[٢].

الآيتان المباركتان توحيان بأن الله تعالىٰ قد خيّر نبيّه ﷺ بين أن يقبل التحكيم ويتصدّى للحكم بين أهل الكتاب إذا جاءوا ورجعوا إليه أو أن يُعرض عنهم من غير أن يضرّه شيء من ناحيتهم حتّى يرعىٰ جانبهم في القبول.

نعم، إن اختار الحكم لابدّ وأنْ يحكم بينهم بالقسط، فإنّ الله يُحبّ المقسطين، فان أعرضوا وتولّوا عن حكم الله فالحقّ موجود في كتابهم الّذي يجعلونه وراء ظهورهم، فكيف بهم إذا حكمت بينهم بما لديك من القرآن الكريم؟ بما أراك الله تعالىٰ فيه من الحكم وفصل الخصومات.

وقوم هذه شيمتهم ما هم بمؤمنين كيف إذن يحكّمونك ويرضون برأيك وهو الحقّ والعدل، وعندهم كتابهم الّذي فيه حكم الله، أو ما أراك الله في كتابك ثمّ يتولّون ويعرضون؟ وكيف ما كان، عليك الحكم فيهم بالعدل.

فإذا أمر الله تعالىٰ نبيّه ﷺ أن يحكم بين أهل الكتاب بالقسط، فالحكم بالقسط بين المسلمين أوضح وأوجب، فعلى كلّ حاكم إذن أن يحكم بين الناس

---

(١) تفسير التبيان ٥: ٧١ ـ ٧٢، ذيل الآية ١٠٥ من سورة النساء، ومجمع البيان ٣: ١٠٥، ذيل الآية ١٠٥ من سورة النساء.

(٢) المائدة ٥: ٤٢ ـ ٤٣.

بالقسط، ولا سيّما حكّام المسلمين.

وهل هذا التخيير بين الإعراض والقبول للحكم بينهم كان دائماً في جميع الحالات حتّى بعد استقرار الحكومة وفتح خيبر، وقرار الذمّة وضعف أهل الكتاب لوقوعهم في خلال حاكميّة الإسلام وقواعده، وليس لهم أن يجعلوا مراكز القضاء بينهم مرجعاً لحلّ اختلافاتهم ومنازعاتهم بشكل إيجاد الحكومة في الحكومة، أو كان ذلك مختصّاً بأوائل الأمر كما يشير إليه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئاً﴾؟ فإنّ احتمال الإضرار بعد الإعراض لم يكن إلّا قبل تأسيس الحكومة وقدرتها وسلطاتها.

ولا نعني بذلك نسخ الآية بعد استقرار الحكومة، كما تصوّره البعض[1] في قولهم بذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ﴾[2] استظهاراً من إطلاق الأمر بالحكم بينهم بما أنزل الله، بل الأقرب عندنا أنّ الآية تختصّ بما إذا لم يكن للإسلام سلطة وقدرة وسيف وسوط، سواء كان ذلك في أوّل البعثة أو علىٰ طول تاريخ الإسلام، فكلّما كان للإسلام حكومة وقدرة، كما في زمن الإمام علي عليه السلام، بل الخلفاء، فعلىٰ الحكّام وقضاة الإسلام أن يحكموا بين أهل الكتاب إذا جاءوا إلى المحاكم الإسلاميّة، وليس للقاضي الإعراض عن الحكم واستماع الدعوىٰ، وأمّا إذا لم يكن كذلك والحكومة كانت بيد الطغاة والظلمة، كما في كثير من الأزمنة طيلة الغيبة الكبرىٰ، ولم يكن لأهل الحقّ والفقهاء العظام الحكومة، فلهم الخيار بين القبول والردّ إذا جاءوا إلى حكّام

---

(١) مجمع البيان ٣: ١٩٦، ذيل الآية ٤٢ من سورة المائدة، وفيه: عن الحسن ومجاهد وعكرمة.

(٢) المائدة ٥: ٤٩.

الشرع وعلماء الإسلام.

وأمّا إطلاق الأمر فليس معناه نسخ ذلك، بل توجيهه نحو الكيفيّة والحكم بما أنزل الله ولو بعد اختيار أن يحكم بينهم.

ثمّ إنّ القاضي والحاكم في المحكمة الإسلاميّة إذا كان عليه أن يحكم لبسط اليد وتحقّق السلطة والقدرة، كما في زماننا، وفي ظلّ حاكميّة الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران بولاية الفقيه العظيم آية الله السيّد الخامنئي (دام ظلّه الوارف)، أو اختار أن يحكم بينهم في أيّ شرائط، فهل عليه أن يحكم بالإسلام وأحكامه أو أن يحكم بشرائعهم مطلقاً أو في بعض الأُمور؟

الحقّ الأقرب أن عليه أن يحكم بينهم بشرائعهم في مالهم، في دينهم، وشريعتهم حكماً خاصّاًفي مثل الطلاق والنكاح والإرث والوقف والصلح وغيرها المعبّر عنها بالأحوال الشخصيّة دون مطلق المنازعات مثل ما في المعاملات والتغلّبات العاديّة، فإنّ الحكم عليهم فيها، كما في غيرهم، والوجه ظاهر؛ فإنّ أهل الكتاب في ذمّة الإسلام وتحت حمايته بما هم أهل الكتاب يعتقدون بما في كتابهم ـ وإن لم يكن عندنا بحقّ ـ فإنّ لكلّ قوم نكاحاً وطلاقاً، والإسلام بحكومته قد تعهّد في الذّب عنهم والتزم الحفظ والدفاع عن أموالهم وأعراضهم ونفوسهم ودينهم ما لم يبغوا علىٰ الإسلام ولم ينقضوا العهد، كما هو ظاهر.

ولعلّ ذلك هو المراد ممّا ذكره المحقّق الأردبيليّ ﷺ في زبدته: قال القاضي: تخييرٌ لرسول الله ﷺ إذا تحاكموا إليه بين الحكم والإعراض، ولهذا قيل: لو تحاكم الكتابيّان إلى القاضي لم يجب عليه الحكم، وهو قول الشافعي، والأصحّ وجوبه إذا كان المترافعان أو أحدهما ذميّاً؛ لأنّا التزمنا الذّبّ عنهم ودفع الظلم عنهم ـ إلى قوله: ـ وأيضاً الظاهر أن دفع الظلم واجب سواء التزمنا الذبّ أم لا، عن

المسلم والكافر كتابيّاً كان أو غيره. انتهىٰ[١].

وقال الفاضل المقداد في كنز العرفان: والتخيير باقٍ، وهو مذهب أصحابنا، لكنّه ليس علىٰ إطلاقه، بل إذا كان الخصمان من ملّة واحدة ـ إلى قوله: ـ ولو كانا متغايرين في الملّة كاليهودي والنصراني يحتمل الردّ إلى الناسخ، والأقوى تحتّم يحكم بينهما بمذهب الإسلام؛ لأنّ ردّهما إلى أحد الملّتين يوجب إثارة الفتنة. انتهىٰ[٢]، وفيه ما لا يخفىٰ من النظر والتأمّل كما عرفت.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ*﴾[٣].

قد أمر الله تعالىٰ نبيّه في هذه الآية المباركة بالحكم بين الناس بالحقّ، وبما أنزل الله، والتحرّز عن اتّباع أهواء أهل الكتاب، ومراعاة ميولهم؛ جذباً لهم إلى الدين، والاحتراز عن افتتان الناس في جانب الحقّ بالتظاهر الموجب للانحراف عن العدل في الحكم، ثمّ إنّ ذلك من مهامّ آثار الرسالة وأعظم أغراض الهداية؛ فإنّ الحكم بالحقّ، وبما أنزل الله من أقوىٰ أركان حياة المجتمع الإنسانيّ، وأبقىٰ وأدوم لحياة الإنسان علىٰ الصفاء والهناء، بحيث كلّما انحرفت أحكام المحاكم وقضاء القضاة عن القسط والعدل بأيّ سبب كان ـ كتنفيذ رغبات وطلبات ذوي الثروات والأموال أو الخوف من ذوي السلطة والمناصب ـ انحرف بنفس النسبة استقلال الحاكم والمحكمة، فتنحرف عندئذٍ الحياة الإنسانيّة، والعدالة الاجتماعيّة عن المجرىٰ الحقيقيّ، وتضيق المعيشة بأهلها، كما هو في أكثر البلاد والأقطار

---

(١) زبدة البيان: ٨٦٠.
(٢) كنز العرفان ٢: ٣٤٨.
(٣) المائدة ٥: ٤٩.

الشرقيّة والغربيّة؛ حيث صارت المحاكم وسيلة في أيدي السلطات الحاكمة، وآلة للمكر والحيلة والتظاهر بالمشروعيّة في العزل والنصب، وفي الإعدام والسّجن والإقصاء وسائر الجنايات الأُخرىٰ علىٰ أنّها مشروعة وقانونيّة، بينما الشرع والقانون منها براء، أعاذنا الله من شرور أنفسنا وفتن الزمان.

فإنْ تولّىٰ القضاة عن الحقّ والعدل، وحكموا بغير ما أنزل الله، فإنّه سيُصيبهم ببعض ذنوبهم، وإنّ أكثر الناس لفاسقون، وقد حكم شُريح القاضي (لعنه الله) بما حكمتْ نفسه وقريحته، وضلّ من ضلّ بواسطته ووقع ما وقع في زمن يزيد بن معاوية (لعنهما الله).

والحاصل: أنّ الآية الكريمة تفيد وجوب الحكم بما أنزل الله من الحقّ والعدل، والتحرّز عن افتتان الناس، لئلّا يشتبه الأمر، فيحكم باسم العدل ظلماً، وبصورة الحقّ باطلاً، فتضلّ الناس وتنحرف، أعاذنا الله من شرور النفس.

والظاهر أنّ الاطلاق في قوله تعالىٰ: ﴿... فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ...﴾[1] أو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ اللهُ﴾[2] مع قوله تعالىٰ: ﴿وعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللهِ﴾[3] يفيد جواز حكم الحاكم الإسلاميّ بين أهل الكتاب بكتابهم، أو بما في الإسلام، وكلاهما قسط وعدل، وحكمٌ بما أنزل الله، بعد ملاحظة عدم نفوذ التحريف الوارد في كتبهم في الحكم، وإنْ لم يُساعد ذلك بعض الجزئيّات في قضاء الاسلام.

وإذا كانت التوراة فيها حكم الله تعالى، فكذلك الإنجيل، لصراحة القرآن الكريم في تساوي الحكم والحاكم في الكتب السماويّة، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا والرَّبَّانِيُّونَ والْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ واخْشَوْنِ ولَا تَشْتَرُوا

(١) المائدة ٥: ٤٢. (٢) المائدة ٥: ٤٨. (٣) المائدة ٥: ٤٣.

﴿بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ * وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ... * وَقَفَّيْنَا عَلىٰ آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ... * وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ... فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ...﴾(١) و(٢).

ويُستفاد من الآيات المباركة أنّ ما أنزل الله تعالىٰ إلى موسىٰ وعيسىٰ ونبيّنا محمّد (عليه وعلىٰ آله وعليهم الصلاة والسلام) في كتبهم إنّما هو نور وهدى ليحكموا به، وهو الحكم بما أنزل الله مع صراحة تساوي بعض الحدود في كتبهم مثل: إنّ النفس بالنفس، فلا إشكال في جواز الحكم لأهل الكتاب بكتابهم، سيّما في الأحوال الشخصيّة والأحكام الّتي تكون في شريعتهم، مثل النكاح والطلاق والصلح والوقف وغيرها، بل لابدّ من الحكم والتصدّي للقضاء أوّلاً، وليس لقاضي الإسلام الخيار في الردّ والقبول فإنّهم تحت ذمّة الإسلام، وحاكم الإسلام جعلهم تحت حماية النظام وتعهّد في الذبّ عنهم بما هم أهل الكتاب في دينهم ودنياهم، فكما عليه الذبّ عن أموالهم وأعراضهم كذلك عن دينهم الّذي يعتقدون به، كما ذكر الأردبيلي ﷺ في زُبدته فراجع(٣).

---

(١) المائدة ٥: ٤٤ ـ ٤٨.

(٢) وإلى ذلك يشير أيضاً قوله تعالىٰ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ...﴾ (البقرة ٢: ٢١٣)، وان كان ظاهر مورد الاختلاف غير المبحوث عنه، لكنّ الاطلاق يشمله.

(٣) انظر زبدة البيان: ٦٨٤ ـ ٦٨٥.

الفصل الثاني

مَنْ هو الحاكم؟ وما شروطه؟

ما يتعلّق بالحاكم وأنّه من هو؟ وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً*﴾[1].

تُخاطب الآية الكريمة المؤمنين وتأمرهم بإطاعة الله وإطاعة رسوله وأُولي الأمر، ثمّ تأمرهم بردّ المنازعات إلى الله ورسوله، وذلك خير لهم وأحسن تأويلاً، وأكّدت بأنّ ذلك مقتضى الإيمان، وإن كان الحقّ عليهم، ذلك إن كانوا مؤمنين.

لا إشكال في دلالة الآية المباركة علىٰ وجوب إطاعة الله تعالىٰ إرشاداً إلى ما أفاده العقل، فلابدّ من اتّباع أوامره تعالىٰ من الصوم والصلاة وغيرهما، والنهي عن نواهيه، كما لا إشكال في دلالتها علىٰ وجوب إطاعة الرسول أيضاً على نسق إطاعة الله تعالىٰ، فلابدّ من اتّباع أوامره صلى الله عليه وآله في الموضوعات وتطبيق العناوين

---

(١) النساء ٤: ٥٩.

الكلّيّة على المصاديق العرفيّة، وتعيين الأوقات الشرعيّة والأشخاص، ونصب أمير وعزله، أو اختيار إمام وتعيينه، وأخذ الوجوه الشرعيّة (الزكوات وغيرها) وصرفها في مصارفها، وفي كلّ ما يرجع إلى الحاكم الشرعيّ في المجتمعات والأُمم، وكذلك الأمر في أُولي الأمر، فإنّ ذلك معنى أصحاب الأمر وزعماء الأُمّة، فهم الّذين يتولّون هذا المقام الإلٰهي العلوي بتنصيب النبيّ صلى الله عليه وآله وتعيينه، فيجب عندئذٍ إطاعتهم فيما يجب إطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وهم الأئمّة المعصومون المهديّون الاثنا عشر (عليهم الصلاة والسلام)، قال تعالىٰ: ﴿*وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ...*﴾[1].

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّي تاركٌ فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي...»[2].

وبعبارة أُخرىٰ: أنّ ما يأتي به الرسول الكريم صلى الله عليه وآله ويحكم به يكون علىٰ نوعين:

١ ـ بما هو رسول من الله تعالىٰ إلى عباده، فيُنبئ عنه تعالىٰ ويحكي أحكامه لعباده ويبلّغها إليهم، وما علىٰ الرسول إلّا البلاغ المبين، وإطاعته في المقام بنفس إطاعة الله تعالىٰ.

٢ ـ بما هو وليّ وأمير من قِبل الله تعالىٰ علىٰ عباده، فيأمرهم وينهاهم بما هو حاكم ووليّ وإطاعته حينئذٍ إطاعة الله تعالىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿*... وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...*﴾.

فله صلى الله عليه وآله مقامان: مقام الرسالة، ومقام الإمامة، يُشير إلى الأوّل قوله تعالىٰ:

---

(١) الحشر ٥٩: ٧.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٣ ـ ٣٤، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي. وفيه: أقول: وقد تواتر بين العامّة والخاصّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله.

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ والَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ...﴾[١]، وقوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلٰكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾[٢]، ويُشير إلى الثاني قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً﴾[٣]، وغيرهمامن الآيات الّتي ذكرناهافي مسألة الولاية في كتابها فراجع.

وكما يجب إطاعة الرسول ﷺ في مقام رسالته الراجعة إلى إطاعة الله تعالىٰ، كذلك يجب إطاعته في مقام إمارته وحكومته وقضائه، وكما أنّ عصيان الله تعالىٰ ضلال، فكذلك عصيان الرسول ﷺ ضلال أيضاً، وكما هو معلوم أنّ الرسالة تقبل الختام دون الزعامة والإمامة، كما فصّلناه في مقامه وفي كتاب الولاية والحكومة.

فالآية الكريمة تدلّ بأوّلها علىٰ لزوم قبول قضاء الله تعالىٰ ورسوله وحكمهما مطلقاً، وتدلّ بآخرها ـ علىٰ سبيل ذكر الخاصّ بعد العامّ ـ وتصرّح بلزوم إرجاع المنازعات إلى الله تعالىٰ ورسوله الكريم ﷺ ، وليس لغيرهما التصدّي للقضاء ورفع الخصومات، فلا يجوز الرجوع إلى غيرهما كالطاغوت مثلاً، وقد أُمروا أن يكفروا به، وذلك مقتضىٰ الإيمان: ﴿... فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ والرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ والْيَوْمِ الْآخِرِ ذٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[٤].

وما ذكره بعض أعلام المفسّرين من تقييد التنازع بأُمور الدين ومسائل مختلف فيها بقولهم: فإن تنازعتم في شيء من دينكم[٥]، فلا وجه له، فإنّ التنازع

---

(١) الفتح ٤٨: ٢٩. (٢) الأحزاب ٣٣: ٦. (٣) الأحزاب ٣٣: ٣٦.
(٤) النساء ٤: ٥٩.
(٥) تفسير جوامع الجامع ١: ٤١١، ذيل الآية ٥٩ من سورة النساء.

أوّلاً غير الاختلاف لغةً[١]، فإنّ الأوّل من الموضوعات، والثاني من الأحكام، ولو سلّمنا شموله له فلا وجه للاختصاص فيعمّ الأحكام، مع أنّ المرجع في المسائل الخلافيّة العلم وأهله، قال تعالىٰ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢].

والأكثر أن يقال: إنّ التنازع شامل للمسائل الخلافيّة، فالمرجع فيها أيضاً الله ورسوله ـ أي كتاب الله وسُنّة رسوله ـ وكذلك في المنازعات القضائيّة أيضاً وقضاء القاضي لابدّ وأن يقع عليها، كما هو ظاهر.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيداً﴾[٣].

تُنبئ الآية الكريمة عن تفكير الّذين يزعُمون أنّهم آمنوا بما أنزل الله تعالىٰ إلى أنبيائه مع أنّهم يتحاكمون إلى الطاغوت ويرجعون إلى حكّام الجور وقضاة الظلم وقد أُمروا أن يكفروا بهم، فكيف يكونون مؤمنين بالحقّ، وبما أنزل الله علىٰ رُسُلِهِ عليهم السلام وهو الكفر بالطاغوت؟ إلّا أنّ الشيطان يُريد أن يُضلّهم ويُبعدهم عن الحقّ، فإنّ الّذين يرضون بقضاء الجور ويقبلون حكم الظلم، يتباعدون بالتدريج عن العدل إلى حدٍّ إذا قيل لهم: تعالوا إلى ما أنزل الله من القسط في الحكم، وإلى الرسول الحاكم بينكم بما أراه الله تعالىٰ من الحقّ يتولّون ويصدّون عن سبيل الله، فيجعلون أنفسهم وراءه، فإنْ أُصيبوا بظلمهم هذا يحلفون بالله إن أردنا، إلّا إحساناً وتوفيقاً، أُولئك الّذين يعلم الله ما في قلوبهم، فأعرِض عنهم وَعِظْهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً.

---

(١) تاج العروس ١١: ٤٧٦، مادّة «نزع».
(٢) النحل ١٦: ٤٣.
(٣) النساء ٤: ٦٠.

فالآية الكريمة ـ كما تراها ـ تدلّ في سياقها علىٰ أنّ الحاكم هو الله تعالىٰ ورسوله فقط دون الطغاة الّذين يتجاوزون حدود الله تعالىٰ وأحكامه من الجبابرة والظلمة، وقد أمر الله تعالىٰ عباده أن يكفروا بهم ويثوروا عليهم حتّى يزولوا فيعدموا ويطهّر المجتمع من دنسهم، كما هم معدمون في نظام التكوين بإرادة الله تعالىٰ وحكمه إن شاء الله ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾(١). ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾(٢). وفي موضع آخر: ﴿الْفَاسِقُونَ﴾(٣)، وفي موضع آخر: ﴿الْكَافِرُونَ﴾(٤).

كما يدلّ علىٰ المطلوب إطلاق قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ...﴾(٥)، وإطلاق النهي عن إطاعة المفسدين في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾(٦).

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾(٧).

الآية الكريمة ـ بعد ما صرّح قبلها بلزوم إطاعة الرسول بوجه مطلق في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ﴾(٨) ـ تؤكّد مع القَسَم بأنّ الّذين آمنوا لم يؤمنوا كمال الايمان حتّى يحكّموك فيما شَجَرَ بينهم، ويرجعوا اليك في منازعاتهم دون غيرك، فإنّ الّذي لا يحكم إلّا بالحقّ هو أنت، فإنّك رسول أمين، وغيرك طاغوت متجاوز لحدود الله، مراع لميوله، مفتتن بفتن الناس، وكذلك لايتمّ ايمانهم حتّى يرضوا بما حكمت لهم ممّا أراك الله تعالىٰ وأنزل أليك، ولم يجدوا في

---

(١) الأنبياء ٢١: ١٠٥. (٢) المائدة ٥: ٤٥. (٣) المائدة ٥: ٤٧.
(٤) المائدة ٥: ٤٤. (٥) الشورىٰ ٤٢: ١٠.
(٦) الشعراء ٢٦: ١٥١ ـ ١٥٢. (٧) النساء ٤: ٦٥. (٨) النساء ٤: ٦٩.

أنفسهم حرجاً ممّا قضيتَ لهم أو عليهم علىٰ أساس القسط والعدل، ويسلّموا تسليماً كاملاً.

والبيان آكد ما يمكن تثبيت الأمر به، وأنّ الحاكم هو الرسول ﷺ الحاكم بحكم الله تعالىٰ فقط، وكذلك من يحكم بحكم الرسول ﷺ ممّن تولّىٰ بأمره (عليهم الصلاة والسلام) ونوّابهم ووكلاؤهم (رضوان الله عليهم)، وليس للمؤمنين الرجوع إلى غيرهم، ولا لغيرهم للحكم بينهم، فإنّهم (الحكّام الشرعيّون) لا يحكمون إلّا بما أنزل الله، وغيرهم يحكم بغيره ولو أحياناً، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[١]، و﴿... الْفَاسِقُونَ﴾[٢]، و﴿... الْكَافِرُونَ﴾[٣]، علىٰ اختلاف المراتب.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿... وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[٤]. وفي الأُخرىٰ: ﴿... هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٥]، وفي الثالثة: ﴿... هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٦].

صراحة الآيات الكريمة في تعيين الحاكم وتعريفه بأنّه هو الّذي لا يقضي إلّا بقضاء الله تعالىٰ، وأمره وحكمه قسط وعدل أنزلهما الله تعالىٰ علىٰ نبيّه ﷺ وأراهما إيّاه، فمن لم يحكم بما أنزل الله ـ أي حكم بغيره، لا من لم يحكم بذلك أصلاً ـ فقد اقترف ذنباً وارتكب إثماً مبيناً، وبذلك فقد ظلم نفسه وَفَسَقَ عن أمر ربّه، بل إنّه بتستّره هذا علىٰ الحقّ قد كفر بالله العادل الخبير العليم بالحقّ، وبما جاء من عنده، وبما حكم به وبكلّ شيء أيضاً.

والحاصل: أنّ الحاكم القاضي قسمان: حاكم يقضي بما أنزل الله من قسط وحقّ، وبميزان فرقان حكيم، وقاض يحكم بغير ذلك على مقاييس الطغاة الخونة

---

(١) المائدة ٥: ٤٥.
(٢) المائدة ٥: ٤٧.
(٣) المائدة ٥: ٤٤.
(٤) المائدة ٥: ٤٤.
(٥) المائدة ٥: ٤٥.
(٦) المائدة ٥: ٤٧.

الفسّاق الظلمة ـ خذلهم الله ـ ومن حكم بحكمهم فهو أيضاً فاسق خؤون، بل هو كافر ظلوم حسب مراتب حكمه لو لم نقل به في كلّ حكم لم يوافق ما أنزل الله، كائناً من كان، فلابدّ من الكفر به، ومن حذا حذوه، وهجرانهم جميعاً وتركهم حتّى يزولوا عن حياة المجتمع الإنسانيّ.

والأوّل من القضاة: هو الحاكم العادل اللائق للبقاء وللاستناد علىٰ مسند القضاء ومتّكأ الحكم ـ كثّر الله أمثالهم وأيّدهم بنصره.

والظاهر أنّ الاتّكاء على كلمة: ﴿مَا أَنْزَلَ اللهُ﴾ بكلّيّتها في الآيات المباركة يدلّ علىٰ أنّ القاضي لابدّ وأن يكون علىٰ حدّ من الفقه يتمكّن به من استخراج الفروع وحكم الحوادث من الأُصول الثابتة، وتطبيق الكلّيّات العالية علىٰ المصاديق الدانية الواقعة، وهو الّذي نعبّر عنه بالاجتهاد، أي يشترط في القاضي أن يكون فقيهاً مجتهداً.

كما أنّ اشتراط العدالة ظاهر بطبعه، فإنّ غيره يقع في فتنة الناس وحرفهم سريعاً؛ حيث يميل بهم الميول والاتجاهات المنحرفة فيحكم بغير ما أنزل الله، وهو لايشعر أحياناً لطول الباع في الانحراف، والعدالة في القضاء تمنع عن ذلك كلّه، فيمكن استنباط اشتراط العدالة في القاضي من مفهوم: ﴿مَا أَنْزَلَ اللهُ﴾ أيضاً، كما لايبعد وضوحها من قوله تعالىٰ: ﴿... إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ...﴾[1].

وأمّا طيب المولد بعد الغضّ عن التأثيرات العرقيّة النسبيّة في التفكير والمستوىٰ الثقافي من ناحية المركّبات أو الجزئيّات الأصليّة المسمّاة بـ«الجينات»، والّتي أثبتها العلم الحديث المسمّىٰ بـ«علم الوراثة»، وأشارت إليها، بل صرّحت بها آيات كثيرة في أبواب شتّىٰ، ولا سيّما المرتبطة بهذا الباب، فلعلّه

---

(١) الحجرات ٤٩: ٦.

لما نشعر به ونستفيد منه من الحكم بما أنزل الله تعالىٰ أيضاً وحفظ الحدود الالهيّة والحقوق الحقّة، هو أنّ من كان مولوداً من نقض الحكم، ومحصولاً من إبطال الحدّ الإلهي وتضييع الحقّ، كيف يتصدّىٰ لحفظ الحكم الشرعي وضبط الحقّ الإلٰهي وإجراء الحدّ مع تنفّر الطباع عمّن لم يطب مولده؟ والسنّة المباركة ـ بحمد الله ـ قد صرّحت بهذا الأمر وبيّنت الشروط فيه بوضوح.

واشتراط الذكورة في القضاء مستفاد من تناسب الحكم والموضوع مع التصريح بها في السنّة المباركة، وتفصيل الكلام في هذا الباب مبسوط في رسالتنا: «أبحاث فقهيّة» باب القضاء، ونشير إليه هنا باختصار، فنقول: إنّ ما ذكره الأصحاب دليلاً علىٰ اشتراط الذكورة اُمور:

الأوّل: رواية حمّاد بن عمرو وأنس بن محمّد، عن أبيه، عن جعفر بن محمّد عليهما السلام، عن آبائه في وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام قال: «يا عليّ! ليس علىٰ المرأة جمعة ولا جماعة ولا أذان ولا إقامة ولا عيادة مريض ولا اتّباع الجنازة ولا هرولة بين الصفا والمروة ولا استلام الحجر ولا حلق ولا تولّي القضاء...» الخبر بتفصيله[1].

وتقريب الاستدلال ظاهر من أنّ الرسول صلى الله عليه وآله قد نفىٰ عن المرأة القضاء وفي تعبيرٍ آخر نهاها عنه بقوله: «ولا تولّىٰ المرأة القضاء»[2].

وفيه: أنّ السياق واحد وصريح في نفي المذكورات عن المرأة، نفي تكليفها عنها كان حكم كلّ ما كان، ونفي التكليف غير النهي، وأنّ عليها أن لا تتصدّىٰ، وما

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٢١٢، الباب ١١٧ من أبواب مقدّمات النكاح ح ٦.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٢٠، الباب ١٢٣ من أبواب مقدّمات النكاح ح ١، وفيه: عن أبي جعفر عليه السلام.

معنىٰ ليس عليها إلّا نفي التكليف عنها، ولذلك يجوز لها الجماعة، بل الجمعة والأذان والإقامة إذا لم يسمع صوتها الأجنبي لو قلنا بأنّ صوتها عورة إلّا عند الضرورة، كما يتوهّم، وكذلك عيادة المريض إذا كان أباها أو أخاها وغيرهما من محارمها، بل غيرهم من الأقوام، بل الجيران من النساء، وتولّي القضاء أيضاً كذلك نفي التكليف عنها غير تكليفها بأن لا تتصدّىٰ له.

وعبارة النهي لم يثبت ورودها ولكونها غير ما في هذه الرواية.

الثاني: ماورد في النبويّ من طرق العامّة أنّه صلى الله عليه وآله قال: «لا يفلح قوم وليتهم امرأة»[١] أو «لن يفلح»[٢]، أو «ما يفلح»[٣]، علىٰ اختلاف النسخ.

وتقريب الاستدلال أنّ القضاء شطر من الولاية، وغصن من شجرتها، وإذا انتفىٰ الفلاح بولايتها فكذلك بقضائها، فليس عليها ذلك، بل لايجوز، فتشترط الذكورة.

وفيه: أوّلاً: أنّ الولاية هي الرئاسة العامّة والإمامة المطلقة دون القضاء، ونفي الفلاح برئاستها العامّة لا يستلزم نفيه بقضائها كما هو ظاهر، هذا أوّلاً، مع أنّ نفي الفلاح وعدم النجاح والتوفيق لا يستلزم الحرمة كما أشار إليه المحقّق الخونساري في مداركه علىٰ ما سيأتي إن شاء الله[٤].

الثالث: ما ورد عنه عليه السلام: «أخّروهنّ من حيث أخّرهنّ الله»[٥]. بتقريب: أنّ من أجاز لها أن تتولّىٰ القضاء فقد قدّمها وأخّر الرجل عنها، كما استدلّ بذلك

---

(١) مسند أحمد ٥: ٤٣ و٤٧.

(٢) مسند أحمد ٥: ٣٨ و٤٧، وسنن البيهقي ١٠: ١١٧ ـ ١١٨، وتلخيص الحبير ٤: ١٨٤ ح ٢٠٨١.

(٣) مسند أحمد ٥: ٥٠.

(٤) يأتي في ص ٥٦٩.

(٥) مصنّف عبدالرزاق ٣: ١٤٩ ح ٥١١٥، والمعجم الكبير ٩: ٢٩٥ ح ٩٤٨٤.

الشيخ رحمه الله في الخلاف[١].

وفيه: أنّ ذلك مصادرة واضحة، فإنّه لو كان اشتراط الذكورة مسلّماً قطعيّاً لكان الله تعالىٰ قد أخّرهنّ، ومن أجاز لها خالف ذلك وقدّمهنّ مع أنّ ذلك أوّل الكلام، ولا نعلم أنّ الله تعالىٰ قد أخّرهنّ في القضاء حتّى نؤخّرهنّ.

كما لا يتمّ ما استنتج رحمه الله من قوله صلى الله عليه وآله: «من فاته شيء في صلاته فليسبّح، وأنّ التسبيح للرجال والتصفيق للنساء»[٢]، فالنبيّ صلى الله عليه وآله منعها من النطق لئلّا يُسمع كلامها مخافة الافتتان بها، فبأن تُمنع من القضاء الّذي يشتمل علىٰ الكلام وغيره أولىٰ. انتهىٰ[٣].

ولا افتقار إلى بيان عدم التماميّة لأنّه ظاهر.

ثمّ إنّ الأصحاب رحمهم الله بعد الاستدلال بما سمعت ذكروا مؤيّدات لمدّعاهم أكثرها أضعف من الأدلّة، ففي الجواهر قال: مؤيّداً بنقصها عن هذا المنصب، وأنّها لا يليق لها مجالسة الرجال ورفع الصوت بينهم، وبأنّ المنساق من نصوص النصب في الغيبة[٤] غيرها، بل في بعضها التصريح بالرجل[٥] ولا أقلّ من الشكّ والأصل عدم الإذن. انتهىٰ[٦].

ويشبه كلامهما ما عن غيرهما كما لا يخفىٰ علىٰ المتتبّع.

وأنت بالتأمّل فيها ترىٰ أوّلاً: المصادرة من دعوىٰ نقصها أو عدم أهليّتها لهذا

---

(١) الخلاف ٦: ٢١٣ ـ ٢١٤، مسألة ٦.

(٢) سنن الدارمي ١: ٣١٧، والموطأ ١: ١٦٣ ح ٦١.

(٣) الخلاف ٦: ٢١٤، مسألة ٦.

(٤) وسائل الشيعة ٢٧: ١٣٦ و ١٤٠، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي ح ١ و ٩.

(٥) وسائل الشيعة ٢٧: ١٣ و ١٣٩، الباب ١ و ١١ من أبواب صفات القاضي ح ٥ و ٦.

(٦) جواهر الكلام ٤١: ١٦.

المنصب دليلاً علىٰ اشتراط الذكورة وعدم أهليّتها، والمستند من عدم لياقتها لمجالسة الرجال ورفع الصوت بينهم مصادرة أُخرىٰ؛ لعدم حرمة مجالستها معهم مطلقاً حتّى المحارم أو الأجنبي ما لم يلازم حراماً آخر. ودعوىٰ أنّ صوتها عورة مطلقاً أوّل الكلام مع أنّه لو سلّمنا فهو أخصّ للمدّعىٰ؛ لجواز قضائها للنساء في المسائل الراجعة إليهنّ من غير مجالسة الرجال أو رفع الصوت بينهم علىٰ ذلك.

وأمّا أنّ المنساق من روايات النصب، وعمدتها مقبولة عمر بن حنظلة، ومشهورة أبي خديجة وروايته الأُخرىٰ أيضاً[١]، فهو مدّعىٰ بلا دليل، فإنّ المقام لم يكن ولا يكون إلّا بيان نفي الرجوع إلى الطاغوت، ولزوم الرجوع إلى مَن كان منكم قد نظر في حلالهم وحرامهم، وعرف أحكامهم ـ أي الفقيه العارف ـ وأنّ المراد من كلامهم بيان الحكم دون التقيّة أو معها، ومعرفة إطلاق الكلمات وتقييدها وعمومها وخصوصها من غير فرق بين الرجل والمرأة. وأمّا الرجل في خَبَري[٢] أبي خديجة لايكون إلّا كرجل في قولهم: رجل شكّ بين الثلاث والأربع[٣]، وفي بيان كثير من الأحكام العامّة الّتي لا تختصّ بالرجال، بل المراد

---

(١) ففي المقبولة ... قلت: «فكيف يصنعان؟ قال: ينظران إلى مَن كان منكم قد روىٰ حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً...» الخبر (وسائل الشيعة ٢٧: ١٣٦، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي ح ١).

وفي رواية أبي خديجة قال: «بعثني أبو عبد الله عليه السلام إلى أصحابنا فقال: قل لهم: إيّاكم إذا وقعت بينكم خصومة أو تدارؤ في شيء من الأخذ والإعطاء أن تَحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفسّاق، اجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالنا وحرامنا، فإنّي قد جعلته عليكم قاضياً...» الخبر (وسائل الشيعة ٢٧: ١٣٩، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي ح ٦).

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٣ و١٣٩، الباب ١ و١١ من أبواب صفات القاضي ح ٥ و٦.

(٣) وسائل الشيعة ٨: ١٢٦، الباب ١٠ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، وانظر الخلل الواقع في الصلاة للإمام الخميني قدس سره: ٢٣٢، والمستند في شرح العروة الوثقىٰ ٢٢: ٤٨٠، في الاعتكاف.

المكلّف وكلّ أحد، مع أنّ ذلك كلّه لا يكفي لبيان حكم الله، والحُجّة علىٰ أن يحكم المجتهد بأنّ من أحكام الله تعالىٰ أنّه لا يجوز للمرأة تولّي القضاء مطلقاً.

فالحقّ الأقرب ما ذكره المحقّق الخونساريّ ﵀ في مداركه بعد ذكر ما استدلّ به الأصحاب، قال: ويمكن المناقشة في بعض ما ذكر، فإنّ التولية ظاهرة في الرئاسة غير القضاء، والتعبير بـ«لا يفلح» لا ينافي الجواز، وكذا التعبير بـ«ليس علىٰ النساء» لا ينافيه، ألا ترىٰ أنّ المرأة تصلّي جماعة مع النساء؟ انتهى[١].

والّذي لا ينبغي التغافل عنه أنّ المسألة كانت معنونة منذ زمن الصادقَين عليهما السلام إلى العسكريَّين عليهما السلام والغيبة الصغرىٰ بين العامّة، وقد أفتىٰ أكثرهم بالجواز مثل ابن جرير[٢] وأبو حنيفة[٣]، كما صرّح بنظرهما شيخ الطائفة ﵀ في الخلاف[٤]، وبعدهما معاريف فقهائهم مثل أحمد بن محمّد القدريّ البغداديّ المتوفّى سنة ٤٢٨هـ وكذلك ملك العلماء منهم المتوفّىٰ سنة ٥٨٧[٥].

ويخالفهم منهم أحمد بن قدامة (المتوفّى سنة ٦٢٠)[٦] وأبو زكريّا حسن الخزاعي النووي الشافعيّ (المتوفّى سنة ٦٧٦)[٧]، وإنّك ترىٰ في أدلّة المخالفين

---

(١) جامع المدارك ٦: ٧.

(٢) بداية المجتهد ٢: ٤٦٠، والمجموع ٢٠: ١٥١.

(٣) المغني ١١: ٣٨٠، وبدية المجتهد ٢: ٤٦٠، وحلية العلماء ٨: ١١٤، والحاوي الكبير ١٦: ١٥٦، وغيرها.

(٤) الخلاف ٦: ٣١٣، مسألة ٦.

(٥) قال الأوّل: ويجوز قضاء المرأة في كلّ شيء إلّا الحدود والقصاص. انتهىٰ، والثاني قال: أمّا الذكورة فليست من شروط جواز التقليد في الجملة؛ لأنّ المرأة من أهل الشهادات في الجملة، إلّا أنّها لا تقضي بالحدود والقصاص؛ لأنّه لا شهادة لها في ذلك، وأهليّة القضاء تدور مع أهليّة الشهادة. انتهىٰ. المصادر الفقهيّة ١٦: ١٨ و١٧٣، وبدائع الصنائع ٧: ٣.

(٦) المغني ١١: ٣٨٠.

(٧) المجموع ٢٠: ١٢٧.

عين ما استدلّ به أصحابنا في كتبهم بحيث يتصوّر الناظر أنّهم أخذوا منهم في غير رواية: «ليس علىٰ المرأة جمعة ولا جماعة»[١].

ونحن نرىٰ من أئمّتنا المعصومين عليهم السلام في أمثال هذه القضايا بيان حكم الله تعالىٰ بأصرح لسان علىٰ خلاف نظر فقهائهم، مثل ما عن الإمام الجواد عليه السلام في مجلس الخليفة العبّاسي بعد نظر يحيىٰ بن أكثم وغيره أنّ حكم الله في قطع السارق غير ما ذكروه، بيّن الحقّ كما تعلم، ولو كان حكم الله في المقام عدم الجواز، وحرمة التصدّي لها مطلقاً لكان عليهم بيان ذلك طيلة زمن الحضور والغيبة الصغرىٰ، كما في غير ذلك من المسائل وتصحيح الروايات في زمن ثامن الأئمّة عليه السلام، ولا نرىٰ فيما بأيدينا إلّا ما عرفت من وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام[٢] والخبر العامّي الّذي أُسند إليه أيضاً.

قال الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد الشيرازي (المتوفّىٰ سنة ٤٧٦): ... ولا يجوز أن تكون امرأة لقوله صلى الله عليه وآله: «ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة»، ولابدّ للقاضي مجالسة الرجال من الفقهاء والشهود والخصوم، والمرأة ممنوعة من مجالسة الرجال لما يخاف عليهم من الافتتان بها[٣]. انتهىٰ.

وقال ابن قدامة (المتوفّى سنة ٦٢٠ ...) الخامس: الذكورة، فلا يصلح تولية المرأة لقول النبيّ صلى الله عليه وآله: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة» رواه البخاري، ولأنّ المرأة ناقصة العقل، غير أهل لحضور الرجال ومجالس الخصوم[٤]. انتهىٰ.

---

(١) وسائل الشيعة ٧: ٢٩٦، الباب ١ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها ح ٤ و٥.
(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٢١٢، الباب ١١٧ من أبواب مقدّمات النكاح ح ٦.
(٣) المهذّب للشيرازي في فقه الشافعي ٢: ٤٠٧.
(٤) المغني لابن قدامة ١١: ٣٨٠.

والحاصل: أنّ عمل الأئمّة عليهم السلام من جهة بيان حكم الله تعالىٰ في تلك الظروف والأجواء، سيّما زمن الصادقين عليهما السلام، لو لم يكن إمضاء للجواز لم يكن ولا يكون دليلاً مطمئناً علىٰ عدم الجواز حتّى تصرّح بالحكم بالحرمة.

بقي في المقام الإجماع المدّعىٰ، وسيرة المسلمين ثمّ الأصل بعد عدم تماميّة الدليل.

فنقول: الإجماع الّذي يُعدّ من الأدلّة اتّفاق فقهاء الإسلام، سيّما الّذين كانوا معاصرين زمن الأئمّة عليهم السلام، وقبل الحوادث الواقعة الّتي انتهت إلى إحراق مكتبة شيخ الطائفة رحمه الله في بغداد وكرسيّه، وخروجه إلى النجف خائفاً يترقّب، بحيث يكشف هذا الاتّفاق عن نظر المعصوم عليه السلام، قلنا بأنّ الإجماع الدخولي أو الكشفي في الأُصول غير محقّق.

فإنّ عدم تعرّض كثير منهم للمسألة مثل الصدوق رحمه الله في المقنع والهداية وغيره لايدلّ علىٰ شيء، ولعلّه لذلك عبّر المتأخّرون بعدم وجدان الخلاف، أو وفاق الأصحاب، وفي كلامٍ واحد، المنقول منه غير منقول، والمحصّل منه غير حاصل كما لايخفىٰ علىٰ المتتبّع.

وكذلك سيرة المسلمين اللّذين يصحّ الاستناد إليهم لجواز أمر هو أن يكون عمل المسلمين علىٰ مرأىٰ ومسمع الأئمّة المعصومين عليهم السلام ولم ينهوا عنه، الكاشف عن الجواز ورضاهم، فإنّه لو كان غير جائز لكان عليهم الردع والمنع وبيان حكمه الشرعي كما في كثير من الأُمور.

وأمّا عدم العمل بشيء لا يدلّ علىٰ شيء، سيّما في مثل مورد البحث الّذي لم تكن القدرة بأيدي المؤمنين، بل كانت في أيدي الحُكّام والخلفاء وبعدهم السلاطين، بل وحتّى في زمن أميرالمؤمنين عليه السلام أكثر من أربعة سنين لم يكن

مورد الابتلاء وما احتيج إليه، أو لم تكن امرأة حائزة لسائر الشرائط مع أنّه عليه السلام قد أمضىٰ بقاء شريح في منصب القضاء مع أنّه كان فاقداً لأكثر الشرائط اللازمة.

وكذلك الأمر طيلة زمن الغيبة وولاية الفقهاء العظام ـ كثّر الله أمثالهم ـ فإنّهم لم يكونوا حكّاماً مبسوطي الأيدي علىٰ حدّ العزل والنصب للمناصب، سيّما القضاء الّذي كان دائماً من أعظم المناصب وأخطرها وأقدرها.

فما نرىٰ من عدم نصب المرأة للقضاء في زمن الحضور والغيبة إلى زماننا هذا لايكون السيرة الدالّة علىٰ شيء، فإنّ عدم العمل لا يكشف عن عدم جوازه إلّا إذا كان العمل ممكناً ومفتقراً إليه عادة حتّى يكون تركه دالّاً علىٰ عدم الجواز مع أنّ فقهاء العامّة والمشهورين في تلك الأزمنة مثل القدوري[١] وأبي بكر بن مسعود القاشاني الحنفيّ[٢] بل قبلهما أبو حنيفة وابن جرير[٣] كانوا قائلين بالجواز ومصرّحين به، ولم يرد عن الأئمّة المعاصرين في ردّ ذلك القول إلّا ما عرفت[٤]، وعرفت جوابه.

وأمّا ما ذكره صاحب الجواهر أخيراً من قوله:

ومع فرض الشكّ فلا ريب في أنّ الأصل العدم[٥]، أنّ المراد من العدم إن كان

---

(١) قال أحمد بن محمّد القدوري البغدادي المتوفّى سنة ٤٢٨ هـ. ق. في كتابه المختصر المعروف بـ«الكتاب»: ويجوز قضاء المرأة في كلّ شيء إلّا في الحدود والقصاص (المصادر الفقهيّة ١٦: ١٦).

(٢) المعروف بـ «جلال الدين وملك العلماء»، المتوفّى سنة ٥٨٧ هـ. ق. في كتابه «بدائع الصنايع» قال: وأمّا الذكورة فليست من شروط جواز التقليد في الجملة... الخ (بدائع الصنائع ٧: ٣).

(٣) كما نقل عنهما الشيخ رحمه الله في الخلاف ٦: ٢١٣ مسألة ٦، أبي حنيفة مع التفصيل، ومرّ سابقاً استخراج ذلك من كتب العامّة وتوضيحه.

(٤) مرّ آنفاً.

(٥) جواهر الكلام ٤١: ١٦.

عدم الجواز فغير تمام بعد أنّ الأصل الأوّل في كلّ الأُمور الجواز إلّا أن يمنعه الشارع بدليل قاطع، وإن كان عدم نفوذ الحكم وغيره مثل الولاية فهو تابع لقاعدة أُصول الملازمة.

وعلىٰ ذلك كلّه فالحكم بالحرمة وانتسابه إلى الله تعالىٰ مشكل، والاحتياط في خلاف الاحتياط ... فتوجّه.

والّذي يسهّل الخطب عندنا بعد أنّ الأصل يتوصّل إليه حال الشكّ وعدم الدليل، والمدّعى في المقام عدم الدليل علىٰ حرمة تصدّي المرأة، ولسنا بصدد إثبات الجواز، وحيث إنّه لا يوجد دليل علىٰ الحرمة أو الجواز، وقد عرفت ضعف ما استُدلّ به عليها، وتصريح الفقيه العظيم المحتاط في الأُمور المحقّق الخونساري في مداركه[1] بأنّ تلك الأدلّة لا تنافي الجواز فتبقىٰ الأدلّة العامّة سيّما المقبولة علىٰ حالها.

والمخلص عن الدائرة أنّ تلك الشروط والأبحاث حولها راجعة إلى تولّي القضاء بنصب الإمام عليه السلام أو مَن ينوب عنه، وهذا غير إذن المنصوب من ناحية الإمام المعصوم عليه السلام ـ أي الفقيه الوليّ والوليّ الفقيه ـ لشخص أن يتصدّى للقضاء في حدود خاصّة، وأُمور مخصوصة، كما في أكثر القضاة المأذونين في زماننا غير المجتهدين، للتصدّي لمحكمة معيّنة جزائيّة كانت أو حقوقيّة أو مدنيّة، بل وفي كلّ منها علىٰ نطاق خاصّ وضوابط محدودة، فما المانع في إذن المرأة أن تتولّىٰ أُموراً خاصّة راجعة إلى النساء أو إليهنّ، والرجال في مسائل مدنيّة وعائليّة مع مراعاة جميع الأحكام الشرعيّة والمصالح اللازمة؟

فالحقّ الأقرب عندنا أنّه لا نرىٰ منعاً من الشارع لذلك أوّلاً، وللإذن ثانياً

---

(١) جامع المدارك ٦: ٧.

ليكون المأذون غير المنصوب. فتأمّل.

وحيث إنّ سائر الشرائط المذكورة للقاضي بعد شرائط العامّة ظاهرة لإخفاء فيها نُحوّلها إلى المفصّلات.

ولنختم الكلام في القضاء بمسألة جواز عمل القاضي بعلمه؛ لما تجد فيه من الاختلاف وتشتّت الآراء من الجواز مطلقاً وعدمه كذلك، والتفصيل بين حقوق الناس وحقوق الله تعالىٰ أخيراً عن بعض المعاصرين، التفصيل حسب مبادئ العلم والقول بالجواز فيما كان عن حسّ ونحوه دون ما حصل عن مجموع القرائن[١].

ومُلخّص ما استدُلّ به للجواز أُمور ثلاثة:

الأوّل: عمل الأئمّة المعصومين عليهم السلام كما في قضيّة درع طلحة[٢]، وثمن الناقة[٣].

وأُجيب بأنّ العمل فيهما لم يكن قضاءً، بل قضايا في وقائع علىٰ أساس الحكومة والولاية، بل العمل بوظيفة شرعيّة تجب علىٰ كلّ أحد في موضوع ثمن الناقة فراجع.

نعم، عن الإمام عليّ عليه السلام في قضايا كثيرة ورد القضاء والعمل بالعلم حين لم تكن البيّنة والأيمان، كما في تنازع المرأتين علىٰ ابن واحد[٤]، وتنازع الرجلين ودعوىٰ كلّ منهما أنّ الآخر عبده وهو مولاه[٥] فراجع.

---

(١) قاله مؤلّف البحوث الفقهيّة آية الله مكارم الشيرازي: ١٨٥، فراجع.
(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٦٥ ـ ٢٦٧، الباب ١٤ من أبواب كيفيّة الحكم ح ٦.
(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٧٤، الباب ١٨ من أبواب كيفيّة الحكم ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٨٨، الباب ٢١ من أبواب كيفيّة الحكم ح ١١.
(٥) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٨٤، الباب ٢١ من أبواب كيفيّة الحكم ح ٤.

الثاني: صدق الحكم بالحقّ والعدل والقسط المأمور به في الآيات[١] علىٰ القضاء بالعلم.

وأُجيب بأنّ ذلك نوع مصادرة، فإنّه لو كان طريق القضاء منحصراً بالبيّنة والأيمان فصدق العناوين علىٰ القضاء بغيرهما أوّل الكلام.

والمانع يدّعي الانحصار مستدلّاً بروايات الباب سيّما رواية هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: البيّنة علىٰ المدّعي واليمين علىٰ مَن ادّعى عليه»[٢] وغيرها بهذا المضمون، كما لايخفىٰ علىٰ مَن لاحظ روايات الباب.

وتقريب الاستدلال أنّ ظاهر كلمة «إنّما» وصيغة المتكلّم المفردة أقضي للانحصار، وأنّ القضاء لايكون إلّا بهما، غاية الأمر أنّ العلم حُجّة علىٰ العالم نفسه ويترتّب عليه آثاره قهراً، ولا يلزم منهجيّة للقضاء فيما لم يكن هناك بيّنة ولايمين، فكيف إذا كانا موجودين؟! أقصىٰ ذلك عدم القضاء مع العلم بخلاف اليمين والشهادة، كما قاله صاحب الجواهر رحمه الله[٣].

وفيه: أنّ الظاهر من تلك الروايات بيان أنّ القضاء منه صلى الله عليه وآله لايكون علىٰ ملاك الأُمور الواقعيّة النفسيّة وعلىٰ مبنىٰ العلم اللّدنّي الإلهيّ، بل يكون علىٰ ظواهر الأمر ومجاريه العاديّة، كما يدلّ عليه التصريح بأنّ القضاء إذا كان بحيث

---

(١) ﴿... فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ (صٓ ٣٨: ٢٦)، ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾ (النساء ٤: ٥٨)، ﴿... وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ (المائدة ٥: ٤٢).

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٣٣، الباب ٣ من أبواب كيفيّة الحكم ح ١.

(٣) صاحب جواهر الكلام (٤١: ١٢٣) قال: وأقصى ما يخرج منها: المعلوم كذبهما (أي البيّنة واليمين) ولو لمخالفتهما لعلمه، فلا يحكم حينئذٍ بهما، وهو لا يقتضي الحكم بعلمه وأنّه أحد طرق الفصل كالبيّنة. انتهىٰ.

يعلم المحكوم له أنّه غير الواقع فهو قطعة من النار، وسائر روايات الباب كذلك[١]، ولا نستظهر منها شيئاً لبيان الانحصار، كما لا يدلّ على شيء آخر فيبقىٰ العلم علىٰ منهجيّته وحُجّته ذاتاً من غير منع من الشارع لاستخدامه في القضاء فتوجّه.

الثالث: إنّ العلم أقوىٰ من البيّنة في كشف الحقّ، ومنهجيّته أشدّ، فإذا جاز العمل بالبيّنة جاز بالعلم بطريق أولىٰ.

وأُجيب بأنّ حجيّة البيّنة مجعول شرعيّ لا يرتبط بطريقيّتها، فإذا قامت البيّنة، علىٰ القاضي أن يحكم بها سواء أثّر في نفسه بتبدّل الجهل إلى العلم أو الظنّ أو الشكّ، بل مع بقاء الجهل، بل الظنّ بالخلاف عليه أن يحكم بمقتضاه كما أنّ الإقرار طريق مجعول شرعيّ يحكم بمقتضاه القاضي ولو كان ظانّاً بخلافه، وعليه فلا أولويّة لمنهجيّة العلم، فإنّ حُجيّته ذاتيّة غير مجعولة لا يُعقل سلبه عنه وإعطاؤه له كما فُصّل في الأُصول، وهذا بخلاف البيّنة والأيمان[٢].

هذا وأساس البحث مسألة انحصار طريق القضاء بهما، وإذا لم يكن لنا دليل علىٰ ذلك فلا وجه لنفي العمل بالعلم للقاضي والحكم بمقتضاه، وقد عرفت عمل الإمام عليه السلام به، وأنّ روايات باب البيّنة والأيمان واردة في مورد الغالب كما أشار إليه صاحب الجواهر رحمه الله في قوله: اللّهمّ إلّا أن يقال[٣].

فالحقّ الأقرب جواز حكم القاضي بمقتضىٰ علمه مطلقاً في حقوق الناس وحقوق الله، كما صرّح به المحقّق رحمه الله قال: وغيره من القضاة يقضي بعلمه في حقوق الناس وفي حقوق الله تعالىٰ علىٰ قولين أصحّهما القضاء[٤].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٣٢ ـ ٢٣٣، الباب ٢ من أبواب كيفيّة الحكم.

(٢) أُنظر جواهر الكلام ٤١: ١١٩ ـ ١٢٤.

(٣) جواهر الكلام ٤١: ٢٠.

(٤) شرائع الإسلام ٤: ٧٥.

ولا يتمّ ما قيل من عدم المُطالب المعيّن بحقوق الله تعالىٰ[١]، فإنّ الإمام ونائبه هما المطالبان بها، وعليهما إقامة حدود الله، لاسيّما مع بسط اليد في زمن الغيبة مثل زماننا الّذي استقرّ فيه بحمد الله حكم الإسلام في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، ولا وجه لتعطيل حدود الله مع إمكان إجرائها وإطلاق أدلّتها كما تعلم.

كما لا يتمّ التفصيل بين مبادئ العلم، والقول بجواز العمل به إذا كانت عن الحسّ أو قريبة إليه دون ما إذا كان عن تراكم الظنون وتطابق القرائن[٢]، فإنّ العلم إذا تحصّل للعالم وتيقّن بشيء بحيث ارتفع الشكّ والترديد والظنّ، فهو حُجّة في ذاته، ولا يمكن سلبه عنه، كما لا يمكن إعطاؤه له كما عرفت، والقاضي حينما يكون عالماً بشيء فله، بل عليه أن يعمل به، ولا يمكن له تركه من غير فرق في المبادئ، وإذا قلنا بعدم الجواز للاتّهام أو نفوذ الفساد وغير ذلك، فلا فرق بين أقسام العلوم الناشئة عن مبادئها كائنة ما كانت.

فالحقّ ما أفتىٰ به الأُستاذ الأعظم الإمام الراحل الإمام الخميني قدس سره في تحريره، قال: يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه من دون بيّنة أو إقرار أو حلف في حقوق الناس، وكذا في حقوق الله تعالىٰ، بل لايجوز له الحكم بالبيّنة إذا كانت مخالفة لعلمه، أو إحلاف مَن يكون كاذباً في نظره، نعم، يجوز له عدم التصدّي للقضاء في هذه الصورة مع عدم التعيّن عليه. انتهىٰ[٣]. ولكن مع ذلك كلّه في النفس شيء وهو أنّ العلم حجّة ذاتاً للعالم نفسه وليس له التخلّف عنه وأمّا في حقّ

---

(١) نقله علم الهدى المرتضى عن ابن الجنيد في الانتصار: ٤٨٨، مسألة ٢٧١.

(٢) كما عبّر بذلك صاحب بحوث فقهيّة مهمّة: ١٩٢.

(٣) تحرير الوسيلة ٢: ٤٠٨ مسألة ٨.

غيره فلا دليل عليه فإذا علم أنّ ذلك المال ليس لمن في يده ليس له الاشتراء عنه، وأمّا القضاء عليه بسلبه عنه مع عدم دليل للمدّعي فلا وجه له، فليس له الحكم إلّا إذا كان للمدّعي دليلاً، كما لا يخفىٰ.

هذا إتمام الكلام في القضاء ممّا يناسب المقام، ويتلوه البحث في «الشهادة» إن شاء الله.

الفصل الثالث

ما يتعلّق بالشهادات

من المعلوم أنّ أوّل شيء ينبثق منه التنازع والتخاصم هو الادّعاء الّذي يدّعيه شخص ما لأمرٍ ما، والإنكار الّذي ينكره شخص آخر، فيدّعي أحدهما تحقّق شيء وأحقيّته، والآخر ينكره، فإن أثبت المدّعي ما ادّعاه علىٰ الأقلّ بالبيّنة ـ أي شهادة عدلين ـ فلا شيء، وإلّا فالمُنكِر ينقلب مدّعياً لخلاف ما ادّعاه الأوّل مع ضعف منكره الّذي كان مدّعياً، فيثبت أمره بأسهل ممّا كان علىٰ الأوّل إثباته مثل القسم، فتنفصل الخصومة ويرتفع التنازع.

نعم، أنّ ما لا يحتاج إلى مؤنة وتكلّف هو النفي والإنكار، ولكنّ الإثبات لابدّ وأن يستند إلى دليل ومثبت لأوّله، وأقربه شهادة من حضر الواقعة وشهدها بعد كونه عادلاً، لا يشهد عن زور، ولا عن طمع وميل، ومن ذلك يُعلم أنّ القضاء لاينفكّ عن الشهادة غالباً، فإذا لم يتمكّن المدّعي من الإشهاد وإراءة المستند أو إثبات ما يدّعيه ينتهي الأمر إلى المنكر، وعليه الإشهاد أو اليمين بعد انقلابه إلى مدَّعٍ خلاف الأوّل.

وما ذكرناه أمر عقلائيّ، كان وما يزال سائراً في جميع الأُمم والشعوب، وقد أمضىٰ الشارع المقدّس أُسسه الكليّة، وتصرّف في بعض جزئيّاته نفياً وإثباتاً مثل تعدّد الشهود، وعدم كفاية المرأة الواحدة في الشهادة، وسوف يُبحث مفصّلاً بعد القضاء إن شاء الله[1]، وفي الفصل آيات.

الشهادة في التجارة والأمانة

الأُولى: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ وَلَا تَسْئَمُوَا أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللهِ وَأَقْومُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُواْ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوَاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَايُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ * وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِباً فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِى اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[2].

تأمر الآيتان الكريمتان بتحكيم الأُمور في المعاشرات والمعاملات الّتي لاتخلو عن استقراض وتداين لئلّا ينتهي الأمر إلى منازعة ومخاصمة، وإذا انتهىٰ

---

(١) في الصفحة الآتية.

(٢) البقرة ٢: ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

إليها كان الأمر في الحلّ والفصل أسهل لتحكيمه وإحكامه من قبل، ككتابة ما يُتّفق عليه وإيجاد الشاهد وغير ذلك.

فتأمر بكتابة ما يقع بين الدائن والمدين من ناحية الأجل والعدالة من غير بخس في حقّ كلّ منهما، ومن غير سأم وملل في كتابة كلّ صغيرة وكبيرة؛ فإنّ ذلك أقسط وأقوم للعدل والشهادة، وليكن إملاء الكتابة على الّذي عليه الحقّ تحفّظاً عليه كيف ما يشاء لسدّ ثغوره، وإنْ لم يستطع فليملل وليّه بالعدل، وأمّا إن لم يوجد كاتب أصلاً فليس لهما التسامح في التداين والتعامل، بل عليهما رهان مقبوضة، إلّا أن يأمن كلّ واحد منهما الآخر، فليؤدّ الّذي ٱئتُمن أمانته، وليتّق الله ربّه فكأنّ الآية تأمر مؤسّسة الأسناد بوجوب تنظيم جميع المعاملات وحدود الأملاك والتطابع وسطوح أراضي المزارع والبيوت وحتّى الشوارع والأموال العامّة.

وكذلك مديريّة الأحوال المدنيّة لضبط خصوصيّات الأشخاص، كما هو المتعارف اليوم، كما لا يخفىٰ.

وبعد ذلك كلّه فليستشهدوا على أمرهما هذا شهيدين من الرجال، أو رجلاً واحداً وامرأتين، أو أربعة منهنّ فقط من العدول أو ممّن ترضون به للوثاقة بصدقه وأمانته عند أداء الشهادة وإن لم يكن عادلاً يكفي أن يكون موثّقاً، أن تضلّ إحداهنّ فتذكّرها الأُخرىٰ، ولا كفاية في غيرهم من الشهود، كما لا تكفي شهادة امرأة واحدة عوضاً عن شهادة رجل واحد، بل لابدّ من شهادة امرأتين بدل شهادة رجل واحد، أو أربعة بدل رجلين، ومن ذلك يُعلم أنّ الشهادة نوعان: تحمّلي وأدائي، والأوّل لا يكون إلّا للثاني، ولا يجب الأوّل إلّا بعد الطلب والدعوة، فيجب كفايةً.

وأمّا الثاني فيجب علىٰ مَنْ تحمّل الأداء عيناً إلّا إذا كانوا كثيرين، وحضر

العدد اللازم للأداء فيسقط عن الآخرين، كلّ ذلك جارٍ وماضٍ في التبايع والتداين إذا كان ذا أجل ومدّة، أمّا إذا كانت تجارة حاضرة تُدار من قِبَلِ أفراد فليس عليهم جُناح أن لا يكتبوها، ولا يستشهدوا عليها، فإنّ الحضور والدوران يقطعان الأمر، وتقوم اليد مقام كلّ سندٍ وكتابة.

ثم إنّ الآيات الكريمة ـ كما عرفتها ـ لا تستند إلّا إلى أمر واحد وهو تحكيم الأُمور في المعاملات علىٰ وجه تقلّ فيه المنازعات، وتُحَلّ فيه الخصومات، وكلّ ذلك بأُمور عقلائيّة أرشد إليها الشارع المقدّس مع تصرّف في بعضها مثل الشاهد.

وعليه فاستفادة إباحة الاستدانة أوّلاً، والتأجيل فيه ثانياً، ووجوب كون الأجل مضبوطاً ثالثاً، إلى آخر ما عدّه صاحب الكنز[1] وصاحب الزبدة[2] (رضوان الله عليهما) ممّا كان معمولاً به لدىٰ العقلاء بما هم عليه، فيه ما لا يخفىٰ، والآيات الكريمة تشمل أوامر ونواهيَ، ولو كان كلّها إرشاديّاً للزم أن يرجع إلى أمر واحد، فلا يبقىٰ مجال للبحث عن الوجوب والاستحباب فيها، أو الحرمة والكراهة، لعدم التشريع والتأسيس رأساً، نعم، ذيل الآية والنهي عن الكتمان تشريعيّ قطعاً، فإنّه إثم قلبي وعملي.

وتستحقّ الآية هنا مزيداً من الشرح حول إضرار الكاتب أو الشاهد أو كليهما والتحذير من ذلك، نحوّ له إلى المفصّلات.

الشهادة في الطلاق

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ*

(١) كنزالعرفان ٢: ٣٨ ـ ٣٩.
(٢) زبدة البيان: ٥٦٠.

﴿الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾[١].

الآية الكريمة بصراحتها تأمر بإشهاد ذوَي عدل حين التفريق وتسريح الزوج زوجته؛ لما ذكرنا من التحفّظ علىٰ الأمر نفسه، ودفع الإنكار والنسيان أو الموت أو غير ذلك ممّا ينبعث عنه الاختلاف والخصومة، والأمر ـ ولا سيّما في هذا المورد ـ يدلّ علىٰ الوجوب بحيث لا يقع بدونه ولا يصحّ؛ وذلك لأهميّة الموضوع، فإنّ ذلك تعاهد للمعيشة والحياة الإنسانيّة وتعاهد للأُسرة، وفي النهاية تعاهد للمجتمع الّذي لا ينفصل بشيء من الوهم والخيال، ولا يتّصل بهما أيضاً، كما فصّلناه في كتاب التسريح، وكلّما كان الأمر أهم كان الإشهاد عليه ألزم، ولذلك لابأس بتركه في بعض المعاملات الجزئيّة مع صراحة الأمر به فيما عرفت من الآية المباركة السابقة.

وظاهر الأمر بإشهاد ذوَي عدل في الطلاق أنّه مثل الأمر في العقود التداينيّة أو التبايعيّة، إرشاد إلى الأمر العقلائي تحكيماً للأمر، وتسهيلاً للحلّ إذا انتهىٰ إلى المحكمة ولزوم البيّنة، إلّا أنّ في روايات الباب ما يُصرّح بأنّ الإيقاع في المقام غير العقود وحضور العدلين له دخل في صحّة الطلاق، بحيث لا يقع بدونه، كما في صحيحة زرارة ومحمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ الطلاق لا يكون بغير شهود، وإنّ الرجعة بغير شهود راجعة، ولكن ليُشهد بعد فهو أفضل»[٢].

---

(١) الطلاق ٦٥: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ١٣٤، الباب ١٣ من أبواب أقسام الطلاق، ح ٣، ورواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يُشهد رجلين إذا طلّق وإذا رجع، فإن جهل فغشيها فليشهدا الآن علىٰ ما صنع وهي امرأته، وإن كان لم يشهد حين طلّق فليس طلاقه بشيء». وذلك صريح في اعتبار حضور العدلين واستماعهما في الوقوع الشرعي، وتأثير صيغة الطلاق في تحقّق التسريح والفراق في عالم الاعتبار بحيث لايجور عند عدمه شرعاً، وإن لم نفهم وجه ذلك الاشتراط والتأثير.

ثمّ إنّ في المقام أمراً مهمّاً، بل أهمّ قد أُشير إليه، وهو تكليف من شهد الواقعة وحضرها من وجوب اداء الشهادة بعد التحمّل حال الافتقار، وأنّه لابدّ وأن يكون أداؤه لله تعالى، لا لمن له الحقّ أو عليه خوفاً من قهره، أو ترحّماً لضعفه، فإنّ من يؤمن بالله واليوم الآخر لا يستتر عن الحقّ ولا يقضي عليه، وأنّ الله علىٰ كلّ شيء شهيد وهو خير الحاكمين، ومن يتّق الله يعلم انّ الله تعالىٰ سيجعل له مخرجاً، وأنّه هو الرزّاق ذو القوّة المتين، فلا يكتم الشهادة ولا يؤدّيها بغير حقّ طمعاً في مال أو استرزاقاً من غير الله تعالىٰ، وهو يعلم أنّه تعالىٰ يرزقه من حيث لا يحتسب، وكذلك من يعلم أنّ الله تعالىٰ هو البارئ الخالق المصوّر وبيده كلّ شيء، وكلّ شيء عنده بمقدار، لا يكتم الشهادة ولا يؤدّيها بغير حقّ، بل يتوكّل علىٰ الله تعالىٰ فهو حسبُهُ، إنّ الله بالغ أمره، قد جعل الله لكلّ شيءٍ قدراً، ويتّعظ بذلك خير الوعظ.

وعليه فلابدّ من الإشهاد، ويجب علىٰ الشاهد أداء شهادته لله تعالىٰ بالحقّ، ويحرم الكتمان، لما صرّح به في ذيل الآية السابقة: ﴿*وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ*﴾ وبغير ذلك فهو لم يترك واجباً فقط، بل فعل حراماً أيضاً في كتمانه هذا مادام كاتماً لوجود الأمر والنهي معاً في الاعتبار دون اتّخاذ أحدهما من دون الآخر حتّى يُلاحظ المتّخذ عنه فقط.

ثمّ إنّ السرّ في شدّة الاهتمام ظاهر، فإنّ الشهادة ـ كما عرفت ـ هي الّتي تنفصل بها الخصومة، ويحكم بحسبها الحاكم غالباً، فبها ينقلب الحقّ باطلاً أو الباطل حقّاً، أو يظهر الأمر كما هو، فكأن الشاهد هو الّذي يضلّ الحاكم عن الحقّ أو يهديه إليه، فالأمر خطير جدّاً، والتكليف ثقيل، لو لم نقل بأنّه أخطر؛ فإنّ الحاكم يقضي علىٰ البيّنة واليمين، ولذلك نرىٰ الآيات الكريمة تعبّر عن كتمان الشهادة

بأشدّ تعبير، ولا سيّما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللهِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[١].

فإنّ لسان الآية الكريمة ـ كما تراه ـ يفيد الاستفهام علىٰ نحو آكد بأنّ من كتم عن الله تعالىٰ وعن حاكم الحقّ ما عنده من الشهادة بأن حضر الأمر وشاهده ثمّ لم يؤدّ ما تحمّله لدىٰ الافتقار إليه، سواء لم يؤدِّ شيئاً منه أصلاً، أو أدّاه علىٰ خلاف الحقّ، فهو أظلم من كلّ ظالم؛ لأنّه قد هدم بظلمه هذا مكانة واعتبار حافظ حقوق المجتمع، المنظّمة القضائيّة المعتدلة الّتي هي أقوىٰ أركانه، لا أنّه ظلم بنفسه شخصاً معيّناً في واقعه فقط، وقد اشترى بذلك غضب الله تعالىٰ وعذابه، وما الله بغافل عمّا يعمل الظالمون، فكما أنّ الشهادة بالحقّ واجبة، فكذلك كتمان الحقّ حرام.

وأمّا الاستشهاد لحرمة كتمان الشهادة بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَـٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾[٢]، كما في الزبدة[٣]، ففيه ما لا يخفىٰ، فإنّ ما أنزل الله من الآيات كلّيّات من الأحكام والمعارف بعد الغمض عن شأن النزول وكتمان علائم رسالة الرسول صلى الله عليه وآله في التوراة والإنجيل، وما كان الأحبار والرهبان يشترون به ثمناً قليلاً، والشهادات لاتكون إلّا في الجزئيّات والمصاديق، وبعبارة أُخرىٰ قد وقع الخلط بين العناوين والمصاديق فتأمّل.

الشهادة لإقامة العدل

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لله وَلَوْ عَلَىٰ

---

(١) البقرة ٢: ١٤٠. (٢) البقرة ٢: ١٥٩. (٣) زبدة البيان: ٨٧٠.

﴿أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلىٰ بِهِمَا فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾[١].

تُخاطب الآية المباركة المؤمنين وتأمرهم بإقامة القسط في مجتمعهم علىٰ الإطلاق في مختلف شؤونهم الحياتيّة الّتي منها المحاكم القضائيّة، فلابدّ لذلك من إقامة الشهود لله تعالىٰ وبالحقّ، ولو كان علىٰ أنفسهم أو علىٰ والديهم أو الأقربين منهم، فليس له مراعاة نفسه أو أقربائه بطبقاتهم، فيشهد لهم على خلاف الحقّ والعدل، من غير فرق في ذلك بين أن يكونوا فقراء أو أغنياء، والمتّبع هنا هو العدل والحقّ لا الميل والهوىٰ، فإنّ الله تعالىٰ خبير بما تعملون في اداء الشهادة بالحقّ أو الإعراض عنه، وإن تلووا أو تُعرضوا فإنّ الله كان بما تعملون خبيراً.

وقد استدلّ بالآية الكريمة علىٰ جواز شهادة الولد علىٰ الوالد، كما تجوز الشهادة له قبال عدم الجواز لولاية الأب، وأنّ الولد وما له للوالد[٢] ولايةً، والمتّبع هنا هو إطلاق القرآن بعد صراحته في اشتراط عدالة الحاكم، ولا ينافي ولاية الأب، واحترام الابن له، ولزوم الإحسان إليه، فإنّ الإحسان في الآيات راجع إلى الروابط المتعارفة دون الحقوق والأحكام الشرعيّة، وقد فصّلنا الكلام في مقامه[٣]. ونشير إليه هنا إجمالاً، فإنّ أداء الشهادة كثيراً ما لايكون خلاف الإحسان عرفاً، ولايكون خلاف المصاحبة المتعارفة المأمور بها في الآيات العديدة الآمرة بالإحسان، ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ في مواضع عديدة[٤]

---

(١) النساء ٤: ١٣٥.

(٢) كما ورد في الخبر: «أنت ومالك لأبيك». من لايحضره الفقيه ٣: ١٧٧ ح ٣٦٦٩.

(٣) في كتاب «المجتمع والآداب»، وفي كتاب الجهاد باب اشتراط إذن الوالدين من «رسائل فقهيّة» ص ٤٦.

(٤) البقرة ٢: ٨٣، والنساء ٤: ٣٦، والأنعام ٦: ١٥١، والإسراء ١٧: ٢٣.

﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً﴾[١]. والمصاحبة بالمعروف ولو كان، لا وجه لتخصيص الآية المبحوث عنها، بل يجوز تخصيص تلك الآيات بصراحة الآية، الآمرة بالشهادة ولو علىٰ أنفسكم أو الوالدين، فيجوز بحكم الآية ترك الإحسان وترك المصاحبة بالمعروف مع صراحة رواية داود الحصين[٢] وعليّ بن سدير[٣]، مع ما ذكره صاحب الزبدة والمسالك.

قال المحقّق الأردبيلي في الزبدة: ففي الآية دلالة علىٰ كمال المبالغة في وجوب الحكم بالعدل، بل عدم فعل إلّا لله وفي وجوب الاقرار بما عليه، وفي إقامة الشهادة لله، وعلىٰ جواز الشهادة علىٰ الوالدين، بل وجوبها، فمنع البعض بعيد، انتهىٰ[٤].

وقال في المسالك: فإنّ قول الحقّ وردّه عن الباطل وتخليص ذمّته من الحقّ عين المعروف، كما ينبّه عليه قوله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قيل: يا رسول الله كيف أنصره ظالماً؟ قال: تردّه عن ظلمه فذلك نصره إيّاه»[٥]. انتهىٰ[٦].

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[٧].

الآية المباركة كسابقتها تخاطب المؤمنين وتأمرهم أن يكونوا قوّامين لله بأن

---

(١) لقمان ٣١: ١٥.
(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٤٠، الباب ١٩ من أبواب الشهادات ح ٣.
(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ٣١٥، الباب ٣ من أبواب الشهادات ح ١.
(٤) زبدة البيان ٢: ٨٦٨.
(٥) صحيح البخاري ٩: ٢٨ ـ ٢٩، ومسند أحمد ٣: ٩٩، وسنن البيهقي ٦: ٩٤.
(٦) مسالك الأفهام ١٤: ١٩٥.
(٧) المائدة ٥: ٨.

يملأ الله تعالىٰ حياتهم الفرديّة والاجتماعيّة بمظاهره وشعائره حتّى يتجلّىٰ الحقّ والقسط في بيوتهم وطرقهم وشوارعهم ومعاملهم ومتاجرهم ومؤسّساتهم العامّة والخاصّة، فإذا كانوا كذلك كان الحقّ قائماً بينهم، وكانوا هم قوّامين له، ويصحّ أن يطلق علىٰ بلادهم بأنّها بلاد المسلمين، علىٰ خلاف ما هو الظاهر في زماننا من أكثر تلك البلاد وعواصمها؛ حيث إنّ الإسلام قد انزوىٰ وانحصرت أعمال المسلمين في المساجد والمعابد فقط، وحُبست بين جدرانها، والمسلم مسلم مادام فيها، فإذا خرج عنها فهو في بلده ومعبره ومتجره ومعمله كبلاد الكفر في معابرهم ومنازلهم ومعاملهم، لا في مزاياها ومحسّناتها فحسب، بل في أكثر الجهات، صانها الله عن شرور الكفّار وحيل الأجانب.

ويتمكّن من استظهار وضع المحاكم وقضاتها الحاكمين علىٰ المسلمين، اللاعبين بالاسلام وأحكامه ـ خذلهم الله وقطع أيديهم وأيدي من سلّطهم علىٰ رقاب المسلمين إن شاء الله ـ فهؤلاء القضاة الطغاة يقضون وفق أُسس الغربيّين أو القواعد الّتي تحكم بقهر المظلومين المستضعفين، ولا سيّما الّذي عاصرناه في بلادنا وعشناه في جميع شؤوننا من حكم البهلوي واستبداده وأعوانه السافاك حفاظاً علىٰ السلطة الجائرة.

والمطلوب في المجتمع الإسلامي ـ إضافة إلى تربيته الفرد وتأديبه ـ تربية المجتمع الإنساني والمجتمعات الأُخرىٰ أيضاً وتأديبهم بأن تكون الظواهر كلّها إسلاميّة سواء كانت في البيوت والأسواق والمعامل أو المعابد، وعلىٰ الصورة الشرعيّة حتّى يستجلب المحيط والمجتمع الإسلامي كلّ فرد إليه ويذيبه في صبغة الإسلام وضوء القرآن.

ومن ذلك يأمرهم الله تعالىٰ بإقامة العدل والشهادة بالقسط في مختلف شؤون

الحياة، وفي المحاكم لدىٰ فصل الخصومات بطريق أولىٰ ومصداق أجلىٰ بلا تأثّر بشنآن قوم، فيميلون عن الحقّ ويجرمون، والعدل أقرب للتقوىٰ، واتّقوا الله إنّ الله خبير بما تعملون في أيّ مقام، وفي الشهادة بالعدل أيضاً.

ثمّ إنّ الظاهر الأمر بأن يكونوا قوّامين بالقسط شهداء لله كما في الآية الثالثة، وبأن يكونوا قوّامين لله شهداء بالقسط كما في الرابعة، حيث إنّ المخاطبين هم الّذين آمنوا بالوجوب لكي يكون القسط قائماً مشهوداً في الحياة، وكذلك الله تعالىٰ بأحكامه وحدوده وشريعته قائماً مشهوداً لكلّ مَنْ يرىٰ الّذين آمنوا ويرى بلادهم ومساكنهم ومتاجرهم وكلّ شؤونهم، فيجب عليهم إقامة الحكومة ونظام الحكم علىٰ وجه يقوم القسط وأحكام الله تعالىٰ علىٰ صلبه وقوائمه، وهذا الوجوب دائم في الإيجاد والإبقاء، فيجب علىٰ كلّ مكلّف التعاون علىٰ إيجاد نظام الحاكم الإلهي وحفظه ورفع الشرّ عنه، وهذا هو المراد من كلام الأُستاذ الأعظم الإمام الراحل الخميني قدس سره: أن حفظ النظام الإسلامي الحاكم من أوجب الواجبات[1]، كما لايخفىٰ.

أهمّيّة الشهادة

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ**﴾[2].

الآية الكريمة ـ كما تراها ـ في سياق عدّ عوامل النجاح في الدنيا والفلاح في الآخرة، فجعل إقامة الشهادة بعدم كتمانها وأدائها بالحقّ عدْل الدوام علىٰ الصلاة وأداء الزكاة وصيانة الشهوات ورعاية العهود والأمانات الّتي هي من مهام أركان الأحكام والعبادات، وليس ذلك إلّا لأهميّة موقف الشهادات في المحاكم ولدىٰ

---

(١) انظر الكلمات القصار (مواعظ وحكم) من كلام الإمام الخميني قدس سره ١: ٧٦، ولكوثر ٢: ٨٧، وحركة التجديد والاستنهاض ١: ٩.

(٢) المعارج ٧٠: ٣٣.

فصل الخصومات، فإنّ قيامها بالحقّ والعدل يورث الاطمئنان لكلّ أحد ويوجب هناءة المعيشة والصفاء والراحة في الدنيا والآخرة، وفّقنا الله تعالىٰ لإقامة الحقّ والعدل في خير أُمّة إن شاء الله.

الشهادة عند ردّ الأموال

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿... *فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيباً*﴾[1].

الآية الكريمة في مقام بيان ولاية الأب والجدّ وأنّ السفهاء لا تُردُّ إليهم الأموال، بل لابدّ من إرزاقهم وإكسائهم والقول معهم بالمعروف المتعارف، وكذلك الأيتام لا يُؤْتَوْنَ أموالهم، حتّى إذا بلغوا النكاح واستؤنس منهم الرُشد، فيجوز عندئذٍ دفع أموالهم إليهم، ولابدّ من الإشهاد علىٰ الدفع تحكيماً للأمر ودفعاً للخلاف وتسهيلاً للحلّ إذا ظهر عن عمد أو خطأ أو نسيان أو غير ذلك، ومن المعلوم أنّ الآية تدلّ علىٰ لزوم تحمّل الشهادة مقدّمةً للأداء، وقد عرفت معنىٰ الأمر والوجوب وجواز الأُجرة عليه.

الشهادة عند الوصيّة

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذاً لَمِنَ الْآثِمِينَ * فَإِنْ عُثِرَ عَلىٰ أَنَّهُمَا*

---

(١) النساء ٤: ٦.

﴿اسْتَحَقَّا إِثْماً فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾[1].

توجب الآية الكريمة الإشهاد علىٰ من أراد الوصيّة بعادلين من معارفه، إذا حضره الموت، والوصيّة بين الأقرباء وفي الوطن؛ حيث يعرف كلّ واحد منهم الآخر بحدوده، وأمّا إنْ أنتم ضربتم في الأرض وكنتم علىٰ سفر فالإشهاد لايلزم أن يكون بعدلين، بل لابدّ وأن يكونا اثنين من غيركم، ولو كانا غير مسلمين، كما كان في شأن نزول الآية. وشهادة الشاهدين معتبرة إن لم يكن بهما ريب، وإن ارتبتم في صدقهما، لعدم المعرفة بحالهما كما هو حقّه، تحبسونهما وتوقّفونهما بعد الصلاة فيُقسمان بالله علىٰ أنّا لا نكتم شهادة الله وهو علىٰ كلّ شيءٍ شهيد، ولانشتري به ثمناً لا قليلاً ولا كثيراً، ولو كنّا ممّن كتم شهادة الله أو اشترىٰ بها ثمناً، لكنّا إذاً من الآثمين المستحقّين للعذاب، فإن أقسما بذلك، وما عُثر علىٰ كذبهما، فهو حقّ، ويتمّ به الأمر؛ فإنّ البيّنة علىٰ المدّعي واليمين علىٰ مَنْ أنكر، والريب لايكون في الوصيّة إلّا إذا لم يكن للورثة شاهد وبيّنة، والشهود منكرين أو بمنزلتهم، فيكون حكم الآية مع القاعدة.

وإلّا فإن عُثر علىٰ كذبهما فعلىٰ الآخَرَين اللّذَين كانت الشهادة عليهما من الّذين استحقّ عليهم الأَوْلَيان من صاحبي الحقّ القسم، فيقومان مقامهما ويُقسمان بالله إنّ شهادتنا أحقّ من شهادتهما وما اعتدينا، ولو لم يكن كذلك لكنّا من الظالمين.

والحكم هذا لا ينحصر بمورد نزول الآية حتّى يقال: إنّ أحقيّة الشهادة لما أنّ الورثة مسلمون، والشهود كانوا غير مسلمين، وشهادة المسلم أحقّ من غيرهم، بل

---

(١) المائدة ٥: ١٠٦ ـ ١٠٧.

يشمل غيره، والمورد لا يخصّص، ويمكن أن يكونا مسلمين فالأحقيّة بملاك كذب الأوّلين فيكون من باب ردّ القسم علىٰ المدّعي أو الاستثناء عن القاعدة.

فإن أقسما بعد شهادتهما يعمل بها، وذلك أدنىٰ وأقرب إلى المحافظة علىٰ الحقّ والواقع، وتحقّق الشهادة علىٰ وجهها، وعدم ردّ الأيمان إلى غير مورده، فإنّه مع عدم الشهادة علىٰ منكر اليمين وردّه علىٰ المدّعي، ومعها علىٰ الوجه المذكور لا ردّ للأيمان إلّا إلى محلّها، فاتّقوا الله تعالىٰ في الشهادة واليمين لئلّا تميلوا عن الحقّ والعدل إلى الباطل والخلاف، واسمعوا ما وعظكم الله به واعلموا أنّ الله لا يهدي الفاسقين باقتراف الذنب.

وكيف كان فلا إشكال في دلالة الآية المباركة علىٰ لزوم الإشهاد وتحكيم الأُمور به، وكلّما كان الأمر أهمّ كان الاهتمام به أشدّ، ومنها الوصيّة، هذا كلّه في الشهادة في مرحلة التحمّل والأداء وحكمها.

وأمّا **شرائط الشاهد وصفاته** فالكلام في الشرائط العامّة أوّلاً مثل: البلوغ والعقل والاختيار والإرادة، فيقال: من المعلوم أنّ ظاهر الآيات الّتي عرفت وإطلاق روايات الباب اشتراط البلوغ في الشاهد، فلا يقبل من الصبيّ إلّا في القتل لنصّ خاصّ مثل صحيحة جميل: قال: «قلت لأبي عبدالله عليه‌السلام: تجوز شهادة الصبيان؟ قال: نعم، في القتل يؤخذ بأوّل كلامه، ولا يؤخذ بالثاني منه»[١]. وفي الآخر قال: «سألت أبا عبدالله عليه‌السلام عن شهادة الصبيّ قال: فقال: لا، إلّا في القتل، يؤخذ بأوّل كلامه ولا يؤخذ بالثاني»[٢].

وما قد يقال من القبول في الضرب والجرح من مقدّمات القتل بالأولويّة، ففيه

(١) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٤٣، الباب ٢٢ من أبواب الشهادة ح ١.
(٢) المصدر السابق ٢٧: ٣٤٣، الباب ٢٢ من أبواب الشهادة ح ٢.

تأمّل فيما إذا لم ينته إلى القتل وكانت الشهادة موجباً للحكم فيهما، لإطلاق النفي في غير القتل لقوله عليه السلام: «لا إلّا في القتل». نعم، لابدّ في القبول في القتل من أن يكون في زمن الأداء مدركاً مميّزاً كاملاً في عشر سنين علىٰ الأقلّ، وإنْ لم يتمّ الاستدلال برواية أبي أيّوب الخزّاز وفي ذيلها: «فإذا كان الغلام ابن عشر سنين جاز أمره وجازت شهادته»[1] فإنّ ذلك لم يكن من كلام الإمام أوّلاً، وإن كان إسماعيل بن جعفر في نظر السائل إماماً، ولا يؤخذ بإطلاقه ثانياً كما هو ظاهر.

أمّا اشتراط العقل فلا كلام فيه إلّا لبيان قبول شهادة المجنون الأدواري إذا كان في زمان التحمّل في نهاية التعقّل والشعور وحال الأداء كذلك، فلا يضرّ عروض الجنون في بعض الأحيان مع حفظ سلامة جميع الحواس.

كما لا كلام في اشتراط الاختيار والإرادة وعدم اعتبار كلام المجبور والملزم، إنّما الكلام في الإيمان والعدالة واشتراطهما.

قال المحقّق رحمه الله في الشرائع: الثالث: الإيمان، فلا تقبل شهادة غير المؤمن وإن اتّصف بالإسلام، لا علىٰ مؤمن ولا علىٰ غيره، لاتّصافه بالفسق والظلم المانع من قبول الشهادة[2].

وقال صاحب الجواهر رحمه الله: للأصل، بعد اختصاص إطلاقات الكتاب والسُنّة، ولو للتبادر وغيره بالمؤمن، خصوصاً نحو ﴿رِّجَالِكُمْ﴾[3] و﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ﴾[4] ... إلى قوله رحمه الله: هذا كلّه علىٰ القول بإسلامه، أمّا علىٰ القول بالكفر ـ كما هو مذهب جماعة[5] ـ فلا إشكال في عدم قبول شهادته لكفره. انتهىٰ[6].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٤٤، الباب ٢٢ من أبواب الشهادات ح ٣.
(٢) شرائع الإسلام ٤: ١٢٦. (٣) البقرة ٢: ٢٨٢. (٤) البقرة ٢: ٢٨٢.
(٥) رسائل الشريف المرتضى ٣: ٢٧١، والسرائر ١: ٧٩ و٣٦١.
(٦) جواهر الكلام ٤٢: ٢٠.

وأنت تعرف ما في كلام العلمين (رحمهما الله)، فإنّ توصيف المخالف بما هو بالفسق والظلم غير تامّ كما صرّح به الشهيد رحمه الله في المسالك بقوله: الفسق إنّما يتحقّق بفعل المعصية المخصوصة مع العلم بكونها معصية، أمّا مع عدمه، بل مع اعتقاده أنّه إطاعة، بل من أُمّهات الطاعات فلا[١]. انتهىٰ.

ومن المعلوم أنّ الحقّ هو هذا، فلا يحكم بفسق المخالف ما لم يرتكب الحرام في مذهبه، وكذلك الحكم بظلمه، فلا وجه لردّ شهادته بعد أنّه مسلم، مع ما في روايات الباب من قبول شهادة المسلم مثل ما عن تفسير العكسري عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله تعالى: «﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾[٢] قال: ليكونوا من المسلمين منكم، فإنّ الله إنّما شرّف المسلمين العدول بقبول شهادتهم، وجعل ذلك من الشرف العاجل لهم ومن ثواب دنياهم»[٣].

وما في حديث كهيل عن أميرالمؤمنين عليه السلام أنّه قال: «واعلم أنّ المسلمين عدول بعضهم علىٰ بعض إلّا مجلوداً في حدّ لم يتب منه أو معروف بشهادة الزور أو ظنين»[٤] فإنّ صراحة الرواية قبول شهادة المسلم بما هو مسلم.

وأمّا ما أشار إليه صاحب الجواهر رحمه الله من الأصل فلا وقع له بعد وجود الدليل علىٰ القبول ودعوىٰ تبادر المؤمن بالمعنىٰ الخاصّ من ﴿رِّجَالِكُمْ﴾[٥] و﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ﴾[٦] ففيها مالا يخفىٰ، فإنّ زمن نزول القرآن لم يكن للخاصّة والعامّة بالمعنىٰ المصطلح معنىٰ، وذلك غير «منكم» في زمن الصادقَين عليهما السلام في مثل رواية أبي خديجة أو مقبولة عمر بن حنظلة كما لا يخفىٰ.

---

(١) مسالك الأفهام ١٤: ١٦٠.
(٢) البقرة ٢: ٢٨٢.
(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩٩، الباب ٤١ من أبواب الشهادات ح ٢٢.
(٤) وسائل الشيعة ٢٧: ٢١١ ـ ٢١٢، الباب ١ من أبواب آداب القاضي ح ١.
(٥) البقرة ٢: ٢٨٢.
(٦) البقرة ٢: ٢٨٢.

وأمّا احتمال كفرهم فلا يُعبأ به في المقام وفيه كلام، وسريان حكم النواصب إلى غيرهم غير موجّه.

فلا يتمّ عندنا قوله ﷺ: نعم، المتّجه منع عدم صدق الفاسق علىٰ المخالف في العقيدة، والفرض عدم معذوريّته في الاعتقاد المزبور الّذي دخل به في قسم الكافرين فضلاً عن الفاسقين والظالمين، وأي فسق أعظم من فساد العقيدة الّتي لم يعذر صاحبها؟! وعلىٰ كلّ حال فلا تقبل شهادة غير المؤمن. انتهىٰ[1].

فإنّه لا إشكال في معذوريّته إذا لم يكن مقصّراً أوّلاً، وعدم استلزام اعتقاد المخالف للكفر ثانياً. فإنّ الإسلام شهادتان وقرينتان مع روايات كثيرة، بل الآيات الدالّة علىٰ أنّ الإسلام يتحقّق بالاعتقاد بأُصول ثلاثة والعمل بمثل الصلاة والزكاة[2] والحجّ[3].

ولا يشتبه عليك ثالثاً الخلط بين مقام النجاح والفلاح في الآخرة مع الأحكام الفقهيّة الظاهرة في الدنيا من الطهارة وحلّيّة الذبيحة وحرمة النفس والمال والعرض وصحّة المعاملات، وغير ذلك إلّا ما خرج بالدليل.

شرط العدالة

وأمّا اشتراط «العدالة» فقد استدلّ عليه بقوله تعالىٰ: ﴿*إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ*﴾[4].

تقريب الاستدلال أنّ منطوق الآية يمنع عن قبول شهادة الفاسق ونبئه، فيشترط في القبول عدم الفسق وهو العدل علىٰ القول بعدم الواسطة، كما صرّح

---

(١) جواهر الكلام ٤٢: ٢٥.
(٢) البقرة ٢: ٤٣، وغيرها.
(٣) آل عمران ٣: ٩٧، وغيرها.
(٤) الحجرات ٤٩: ٦.

بذلك المحقّق الأردبيلي ﷺ في زبدته قال: فإنّها تدلّ بظاهرها علىٰ أنّ الفسق مانع وعدمه شرط للقبول، فما لم يعلم رفع المانع وتحقّق وجود الشرط لا يعمل به، وهو ظاهر(١).

وقريب منه ما عن الفاضل المقداد في الكنز في قوله: في الآية دلالة علىٰ اشتراط العدالة؛ لأنّها ملزومة لعدم الفسق ـ إلى قوله: ـ وجه الدلالة: أنّ الله تعالىٰ أمر بالتثبّت عند إخبار الفاسق، ويلزم منه أن لا يجب التثبّت عند إخبار العدل. انتهىٰ، إلى آخر ما قال(٢).

وفي الاستدلال بالآية علىٰ اشتراط العدل بأي تقريب نظر، فإنّ عدم قبول خبر الفاسق وشهادته غير اشتراط العدالة اعتباراً، فإنّ الاعتبار الشرعيّ المدلول عليه بالآية مانعيّة الفسق دون اشتراط العدل، ولا استلزام في المقام، سيّما إذا قلنا بالواسطة، فإنّ الانحصار بأنّ كلّ إنسان إمّا فاسق وأمّا عادل غير تامّ.

والقول بأنّ كلّ مَنْ لم يكن فاسقاً فهو عادل غير تامّ، وعلىٰ القول به لا دلالة علىٰ الاشتراط شرعاً، بل الدليل علىٰ مانعيّة الفسق، واستلزام العقليّ لو سلّم لايثبت اشتراط الشرعيّ كما قلنا كراراً: إنّ اعتبار الاشتراط في المخترعات الشرعيّة بمعنىٰ دخالة وجوداتها في تحقّق المعتبر ليس إلّا، ولا يتمّ القول بأنّ عدم تلك الشرائط مانع عن وجود المعتبر، وكذلك في طرف اعتبار الموانع فإنّه بمعنىٰ أنّ وجودها يضرّ ويمنع عن تحقّق المعتبر، ولا يتمّ القول بأنّ عدمها شرط في تحقّق المعتبر، كما في الواجبات والمحرّمات؛ فإنّ المعتبر أحد طرفي الحكم شرعاً وإن استلزم حرمة ترك الواجب، ووجوب ترك الحرام عقلاً.

وعليه، فالآية لا تدلّ علىٰ أكثر من مانعيّة الفسق شرعاً، ولابدّ في قبول

---

(١) زبدة البيان: ٨٦٧.

(٢) كنزالعرفان ٢: ٣٥٤.

الشهادة أن لايكون الشاهد فاسقاً بارتكاب كبيرة أو ترك واجب، ولذلك تُقبل شهادة مَنْ كان ظاهره كاشفاً عن عدم فسقه فقط، كان في نفسه ونفس الأمر من كان، كما تصرّح به رواية عبدالله بن أبي يعفور[١] فراجع.

هذا إتمام الكلام في شرائط الشاهد المناسب للمقام، والباقي يحوّل إلى المفصّلات.

ومن المعلوم أنّ الشرائط المذكورة لابدّ من وجودها في زمن الأداء دون التحمّل، فإذا لم يكن واجداً لها في زمن التحمّل يُقبل منه مع واجديّته في زمن الأداء، كما صرّح به ابن البرّاج في مهذّبه[٢]، وهو ظاهر منصرف كلمات الأصحاب[٣] في اشتراط الشروط للشاهد.

نعم، شرط العدالة في شهود الطلاق لازم في زمن التحمّل لصراحة قوله تعالىٰ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[٤] وللنصّ في تأثير وجود الشاهد وحضوره في صحّة وقوع هذا الإيقاع كما عرفت وإن لم ينته إلى الأداء أصلاً.

مراجعة الظالمين لاستنقاذ الحقّ

مسائل ثلاث:

الأُولى: بعد ما عرفنا أنّ وجود المحاكم العادلة ضروريّ حفظاً لحقوق الناس وتحكيماً للعدالة الاجتماعيّة في ضوء الحكومة الإسلاميّة الحقّة حتّى لاتكون فتنة

---

(١) وسائل الشيعة ٢٧: ٣٩١، الباب ٤١ من أبواب الشهادات ح ١.

(٢) المهذّب ٢: ٥٥٧.

(٣) كما في الخلاف ٦: ٢٦٠، مسألة ١١، وكشف اللثام ١٠: ٣١١، ومسالك الأفهام ١٤: ٢٠٣، وجواهر الكلام ٤٢: ١٢٦، وغيرها.

(٤) الطلاق ٦٥: ٢.

في الأرض ويكون الدين كلّه لله، فإنْ كانت الحكومة الإسلاميّة متحقّقة، والحاكم شرعيّاً عادلاً فبها ونعمتْ، وإلّا فلا يجوز الرجوع إلى حكّام الجور وقضاة الظلم وقد أُمرنا أن نكفر بهم.

نعم، قد ورد عن الأصحاب الجواز بذلك عند ما يتوقّف استنقاذ الحقّ عليه مطلقاً، وفي الإطلاق لدينا كلام، فإنّ تجويز التحاكم لديهم علىٰ الإطلاق تحكيم لأركان عروشهم، وتقوية لمباني محاكمهم الجائرة، فإنّ رجوع الناس إليهم هو علّة لبقائهم، وتردّد الناس إليهم والاكتفاء بهم هو دعم في دوام أساسهم، من غير تأثّر بهم لكون الاعتقاد بهم أنّهم ظَلَمة يجب إزالتهم عن المجتمع الإسلامي اللازم، فإنّ الناس إذا رأوا كفايتهم في استيفاء حقوقهم، وتجويز الفقهاء العظام (رضوان الله تعالىٰ عليهم) لهم بذلك، وأنّه لا ملجأ لهم غيرهم، فلا داعي في مخالفتهم لهم، ولا يقدح في تصوّراتهم لزوم الحفاظ علىٰ المحاكم الشرعيّة، بل في إيجادها، إذا لم تكن كما في زماننا[1]، فكيف بمكافحتهم إلى أن يزول الكفر والظلم وينقطع شرّهم عن الناس، ويجزم بانقطاعهم عن سائر غصون شجرتهم الملعونة بشكل تدريجي وهم ظالمون قاهرون، ومخالبهم ناشبة في عروق المجتمع الإسلاميّ باسم الإسلام والدين، خذلهم الله جميعاً.

فالحقّ أنّ مراجعات الناس لهم هي الّتي توجب بقاءهم ونفوذهم في المجتمع الإسلاميّ، ولو حال فقدان طريق آخر، وهي لا تجوز قطعاً، سواء كان ذلك من ناحية المراجعين كرجال متّبعين في قومهم ومَثَلٍ للمؤمنين وهم أُسوة حسنة فيهم، الّذين يقتدي بهم غيرهم، ويستظهرون من مراجعتهم قبولهم في مقامهم متمسّكين بأعذار، سواء كان مورد الخصومة ما يُعتنىٰ به من القيمة أو لا، أو من ناحية الأمر

---

(١) أي قبل تحقّق الجمهورية الإسلاميّة المباركة، أو في غيرها من بقاع الأرض.

الّذي تخاصموا فيه، كان المراجع من كان، ومن أيّ طبقة وصنف، كما في الأُمور الاجتماعيّة الراجعة إلى المكاسب والمعامل أيضاً.

والحاصل: أنّ المسألة تبتنى علىٰ تعارض المهمّ مع الأهمّ، فلابدّ من ملاحظتهما وانتخاب الأقلّ مفسدة من تقوية الحقّ أو تقوية الظالم.

نعم لا بأس برجوع من لا تأثير لرجوعه إليهم في تحكيمهم ممّن لا يُقتدى به في المجتمع، ولا يُقاس بعمله شيء، أو ممّن لا يُبالي بشيء وهو معروف بذلك، كان الحقّ فيه ما كان، والغرض توقّف استنقاذه عليه.

وما ذكرناه هو مقتضىٰ الجمع بين تأكيد الآيات الشريفة في اختصاص حقّ حكومة الله تعالىٰ ورسوله والأئمّة عليهم السلام والمنصوبين من قِبلهم كما بيّناه في بحث ولاية الفقيه[1] فراجع.

وحرمة التحاكم إلى الطاغوت كما عرفت من روايات الباب سيّما صدر روايتي أبي خديجة، ومقبولة عمر بن حظلة، قال عليه السلام: «إيّاكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور»[2]. وقوله عليه السلام: «قل لهم: إيّاكم إذا وقعت بينكم خصومة أو تدارؤ في شيء من الأخذ والعطاء أن تحاكموا إلى هؤلاء الفسّاق»[3]. و«... مَنْ تحاكم إلى الطاغوت فحكم له فإنّما يأخذ سحتاً، وإن كان حقّه ثابتاً؛ لأنّه أخذ بحكم الطاغوت وقد أُمر أن يكفر به[4] مع سرّ ضرورة وجود المحاكم وحكمة وجوب القضاء كفاية كما لا يخفىٰ، ولذلك لا يختصّ ما ذكرناه بالقضاء، بل في مشابهاته أيضاً كالصلاة وسائر التصرّفات في الأراضي الموزّعة بين الفلّاحين بيد

---

(١) مرّ في ص ٣٩٠.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٣، الباب ١ من أبواب صفات القاضي الحديث ٥ وذيله.

(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١٣٩، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي ح ٦.

(٤) وسائل الشيعة ٢٧: ١٣، الباب ١ من أبواب صفات القاضي ح ٤.

الحكومة الجائرة من غير رضا المالك، لمن يجوز له بشخصه لولايته أو إجازته من الوليّ، فإنّه لا يجوز له ذلك، إذا انتزع من عمله الملكيّة وصحّة عمل الجائر، إلّا أن يصرّح بوجه الجواز لشخصه وبقاء الملك علىٰ مالكه الأوّل، ولعلّ منه قبول بعض الخطباء والمبلّغين تعهّد المنظّمات الدوليّة عدم تدخّلهم في بعض المسائل، مع أنّها هي الأساس الإسلاميّ اللازم بيانه كالحجاب والطلاق وحقوق الزوجة من البدع المحدثة، بل ومن الباب السكوت المطلق قِبال أعمالهم الجائرة مثل هجومهم الوحشي علىٰ المدرسة الفيضيّة العلميّة، وضرب ونهب وجرح وقتل طلّاب العلوم الدينيّة مراراً ـ لعنهم الله ـ فإنّه قد يستظهر من ذلك القبول، ومن ذلك السكوت إمضاءً للباطل، وقس عليهما مسائل أُخرىٰ، حفظنا الله من شرور أنفسنا، ولا سيّما ممّا يُسوّل لنا الشيطان ويؤوّل لنا فيقوّي بنا الظالم الجائر، اللّهمّ اهدنا لما اختُلف فيه من الحقّ بإذنكَ واحفظنا من شرور أنفسنا.

حرمة الرشوة

الثانية: لا إشكال في حرمة الرشوة مطلقاً، كما سيأتي بيانه في كتاب المحرّمات إن شاء الله، ولا سيّما حرمتها علىٰ القاضي والشاهد والمتحاكمين.

قال تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ*﴾[1].

تنهىٰ الآية الكريمة عن التوسّل بالحكّام والتدلّي إليهم بالأموال ليحكموا لصالح صاحب المال، فيأكل فريقاً من أموال خصمه من الناس بالقضاء الباطل والإثم، فإنّ ذلك أكل للمال بالباطل، وما يُنفق في سبيل الباطل باطل، والآخذ

(١) البقرة ٢: ١٨٨.

والمعطي، بل الرابط بينهما والكاتب لهما شركاء في الإثم كما في السُنّة المباركة: «الراشي والمرتشي كلاهما في النار»[١] وتمام الكلام وتفصيله في كتاب المحرّمات.

قال الشهيد في المسالك: اتّفق المسلمون علىٰ تحريم الرشوة لما روي أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم»[٢]. وعن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الرشأ في الحكم هو الكفر بالله تعالىٰ»[٣]. أمّا الهديّة فالأولىٰ أن يُسدّ بابها ولا يقبلها، لأنّها أبعد عن التهمة. أمّا من حيث الحلّيّة والحرمة فينظر، إنْ كان للمُهدي خصومة في الحال حرم قبول هديته؛ لأنّها تدعو إلى الميل وينكسر قلب خصمه، وإن لم يكن له خصومة، فإن لم يعهد منه الهديّة قبل تولّي القضاء حرم قبول هديّته في محلّ ولايته؛ لأنّ هذه الهديّة سببها العمل ظاهراً، وقد روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «هدايا العمّال غلول»[٤] وفي رواية: «هديّة العامل سحت»[٥]و[٦].

الدعوة إلى الصلح

الثالثة: الصُلح الجاري في جميع الحقوق والأموال المتنازع عليها بين الأفراد

---

(١) كنزالعمّال ٦: ١١٣ ح ١٥٠٧٧، ومجمع الزوائد ٤: ١٩٩، باب في الرشا.

(٢) مسند أحمد ٢: ٣٨٧ و٣٨٨، وكنزالعمّال ٦: ١١٣ ح ١٥٠٧٩، ومجمع الزوائد ٤: ١٩٩، والمعجم الكبير ٢٣: ٣٩٨.

(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٢٢، الباب ٨ من أبواب آداب القاضي ح ٣.

(٤) المصدر السابق ٢٧: ٢٢٣ ح ٦، وفيه: «الأُمراء» بدل «العمّال»، ومسند أحمد ٥: ٤٢٤، ومجمع الزوائد ٤: ٢٠٠.

(٥) تاريخ جرجان: ٢٩٦ ذيل الحديث ٤٩٦، والكامل في الضعفاء ١: ٢٨١.

(٦) مسالك الأفهام ٣: ٤١٩.

أو الأقوام والملل، كما أنّ ماهيّته لا تتحقّق إلّا بقرار وتسالم مضبوط بعقد أو توافق مضمون بلفظ أو كتابة، وهو بطبعه حسن يستحسنه كلّ إنسان، ويستسيغه كلّ عاقل في مختلف موارد الاختلاف، فإنّ إرجاع الأمر إلى طبعه الأصلي الصالح لئلّا يفسد بتمامه ـ وهو الإصلاح الحاصل منه الصلح ـ مطبوع لدىٰ العقلاء، مستحسن عندهم، ولذلك يُستحب للقاضي أيضاً دعوة المتخاصمين إلى الصُلح أوّلاً قبل قضائه، وقد رغّب إليه الشرع المقدّس أيضاً إلّا في موارد خاصّة والّتي لا يقبلها طبع المتنازع فيه، ولا يستحسنه العقلاء أيضاً، كما في الجهاد حال اشتعال نائرة الحرب وظهور علائم الفتح للحقّ والنصر، وانهزام الخصم الباطل، فإنّه لا يتوسّل إلى الصلح إلّا الضعيف دفعاً لسقوطه وانعدامه، ولا يقبله القوي الفائق، لأنّه تضعيف للحقّ وخذلان لأهله وهو حرام، كما يجوز ذلك إذا كان تركه ضرراً للحقّ، وتضعيفاً لا ينجبر بموازين عقلائيّة، قال تعالى: ﴿*وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ*﴾[1].

فكما يجوز الجنوح والتواضع للسلم عند المصلحة، كذلك لا يجوز عند إرادة العدوّ الخدعة للإسلام والمسلمين، بل لابدّ من التعقيب والإدانة، فإنّ الله تعالىٰ هو الكافل الكافي والمؤيّد بنصره المؤمنين المجاهدين، وكما في الزوجين عند مخافتهما في أن لا يُقيما حدود الله تعالىٰ فالصلح بينهما مرغوب عنه، كما سيأتي بيانه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالىٰ.

وفي غير هذه الموارد فإنّ الصلح حسن علىٰ الإطلاق يختلف حُسْنُهُ حسب متعلّقه ومورده، وفي المقام آيات:

---

(١) الأنفال ٨: ٦١ ـ ٦٢.

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتّىٰ تَفِيءَ إِلىٰ أَمْرِ اللهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[1].

الآية الكريمة ـ بصورة الكبرىٰ كلّيّاً بعد ذكر قسم من موارد الاختلاف ـ تأمر بالإصلاح بين المؤمنين مهما أمكن لدىٰ اختلافهم بعضهم مع بعض، أو مع طائفة أو طائفتين، ولا سيّما إذا انتهىٰ اختلافهم إلى القتال والحرب، فإنّ لزوم الإصلاح ووجوبه علىٰ حدّ لابدّ من مقاتلة الباغي منهما حتّى يفيء إلى أمر اللهِ، وبعد ذلك لابدّ من الإصلاح بينهما بالعدل والقسط ورعاية حدود الله تعالىٰ وحقوقه في الطرفين، فإنّ المؤمنين إخوة بعضهم أولياء بعض.

وكيف كان، فلا إشكال في دلالة الآية الكريمة علىٰ مطلوبيّة طبيعة الإصلاح الحاصل منه الصلح بالمعنىٰ الأعمّ، ومقتضىٰ كلّيّة الكبرىٰ وجوب ذلك في جميع الموارد؛ فإنّ الاختلاف بطبعه الموجب لبقاء الضغائن والتعاند والفساد مبغوض ممقوت ولو كان المختلف فيه حقيراً. وما قد يتوهّم من أنّ الآية راجعة إلى جهاد البغاة الخارجين علىٰ إمام العدل الواجب مقاتلتهم، كما في قتال عليّ عليه السلام أهل البصرة وحرب الجمل، مستظهراً من صيغة البغي والأمر بقتال الفئة الباغين في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا... فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي...﴾[2]، غير تامّ؛ فإنّ البغي هنا التجاوز عن الحدّ، والتعدّي عن الحقّ دون الخروج علىٰ الإمام لا لكفر الباغي بالخروج، هذا وإنّ الآية راجعة، بل صريحة في الطائفتين من المؤمنين؛ فإنّ استلزام الخروج للكفر محلّ كلام ما لم ينته إلى إنكار إحدىٰ الشهادتين أو كليهما.

---

(١) الحجرات ٤٩: ٩ ـ ١٠.

(٢) الحجرات ٤٩: ٩.

وأمّا الكلام في كفر البغاة علىٰ الإمام عليّ عليه السلام مستنداً إلى ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله : «يا علي! حربكَ حربي وسلمكَ سلمي»[١] وإنّ كفر الخوارج لاعتقاداتهم، وإنّ الاستدلال علىٰ وجوب قتال البغاة بإطلاق آيات الجهاد، فقد مضت الإشارة إليها في كتاب الجهاد .

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ قُلِ الْأَنفَالُ لِلّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ*﴾[٢].

الآية الكريمة، وإنْ كانت في مورد بيان الأنفال، واختلافهم في حكم الله تعالىٰ حسب توقّعهم وانتظارهم في تقسيمها بأجمعها بينهم، إلّا أنّ الأمر بالإصلاح وتوافق الجميع علىٰ ما هو حكم الله تعالىٰ واقعاً من أنّها لله ولرسوله، وإطاعة الجميع لله تعالىٰ ورسوله في الحكم والموضوع والاتّقاء عن محارمه بالتصرّف فيها علىٰ غير وجهها، كلّ ذلك يدلّ بوضوح علىٰ أصل مطلوبيّة الصلح، مع إفادة أمرٍ زائدٍ، وهو أن الإصلاح والتوافق لابدّ وأن يكونا في نطاق دائرة أحكام الله تعالىٰ وموضوعاته المشروعة بحسب الانطباق من غير تحليل حرام أو تحريم حلال أو تغيير موضوع عن موضعه، فالصُلح جائز إلّا ما حرّم حلالاً أو أحلّ حراماً كما في السُنّة المباركة[٣]، وطبع الأمر يقتضي ذلك، فإنّ الإصلاح بين

---

(١) أمالي الصدوق: ٦٥٦ ح ٨٩١، ومجمع البيان ٣: ٩٥، ومسند أحمد ٢: ٤٤٢.

(٢) الأنفال ٨: ١.

(٣) رواية سلمة بن كهيل قال: «سمعت عليّاً يقول لشريح: ... واعلم أنّ الصلح جائز بين المسلمين إلّا صلحاً حرّم حلالاً أو أحلّ حراماً». وسائل الشيعة ٢٧: ٢١١، الباب ١ من أبواب آداب القاضي ح ١.

وقال عليه السلام في وصيّته لابنيه: «أُوصيكما... بتقوىٰ الله ونظم أمركم وصلاح ذات بينكم، فإنّي سمعت جدّكما صلى الله عليه وآله يقول: صلاح ذات البين أفضل من عامّة الصلاة والصيام». نهج البلاغة: ٤٢١، رسائل أميرالمؤمنين عليه السلام الرقم ٤٧.

المؤمنين هو إرجاعهم إلى ما هو الأصل في طبع المؤمن بما هو مؤمن في المورد المختلف فيه، فلا ينقلب به ما هو عليه لولا الاختلاف من الحكم أو الموضوع.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً*﴾[١].

لا إشكال في دلالة الآية الكريمة علىٰ أن الصُلح بطبعه خير وَحَسَنٌ، ولا سيّما في أُمور الأُسرة وما يطرأ بين الزوجين من أُمور خلافيّة ينشأ منها النفور والنشوز من أحدهما علىٰ الآخر، فإنّ ترك ذلك ينتهي إلى ما لا يُحمدُ عُقباه، وما لا ينجبر أحياناً ممّا يؤدّي إلى انفصالهما وتشتّت العائلة وضياع الأولاد، والابتلاء بما لاينبغي لإنسانٍ ما، فكيف به للمسلم؟! وكثيراً ما كان أُسُّ الأمر الموجب للنفار غير خطير، فالصُلح في مثل هذه الموارد أكثر خيراً وأحفظ لمصالح الأُسرة والمجتمع معاً، وتمام الكلام وتفصيله مذكور في كتاب النكاح[٢].

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحاً يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً*﴾[٣].

الآية المباركة في سياق العناية بالأُسرة والعائلة أيضاً، حيث هي أساس المجتمع ولبنته، وتحثّ علىٰ لزوم رعاية مصالحها ودفع الاختلافات الحاصلة فيها، المنتهية إلى الفساد والانحطاط، فتأمر الآية المباركة ـ مخافة وقوع ذلك ـ بأن يختار كلّ منهما حَكماً ينوب عنه، والله تعالىٰ هو الموفِّق بينهما، وهو المُعين علىٰ حصول الصلاح وتحقّقه إن أرادا ذلك، فعليكم الإقدام للإصلاح بوجه أفضل حتّى اختيار الحَكَم من كلّ منهما وحتّى التوفيق بينهما، ولا تيأسوا من رَوح الله ...

---

(١) النساء ٤: ١٢٨. (٢) سيأتي في ص ٦٨٠. (٣) النساء ٤: ٣٥.

فالآية الكريمة تدلّ بوضوح علىٰ مطلوبيّة الصُلح ولزومه حسب الموارد الكافية.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً*﴾[1].

تنهىٰ الآية الكريمة ـ بلسان النفي ـ عن النجوىٰ والمكالمة مع مخاطب معيّن في حضور الآخرين منفصلاً به عنهم بحيث لا يسمعون قوله، فيتوهّم كلّ من حضر توهّماً ما، فيتأذّون، فإنّ ذلك من عمل الشيطان[2] قد نُهيَ عنه، وهو مذموم حرام حسب الظاهر، ثمّ استثنت الآية الكريمة منه موارد الخير والصلاح، فلا خير في كثيرٍ من نجواهم إلّا فيما إذا أمر بصدقة أو إعانة الفقراء والضعفاء، ولم يكن في ذكر ذلك شفاهاً وبسمع الآخرين مصلحة ولا فائدة لمورد الصدقة أو الفقير أو الغني المخاطب، وكذلك من موارد الخير في النجوىٰ إذا كانت النجوىٰ لمعروف وخير وصلاح يأمر به المناجي ولا يصلح الإعلان به لوجه، ومثل ذلك إذا أراد الإصلاح بين الناس فيما اختلفوا فيه، وبالنجوىٰ والتكلّم خفاء بمحضر الآخرين يحصل التوفيق بينهما علىٰ الفرض وبالتسويف إلى ملاقاة المخاطب بشكل خاصّ، لا في جمع فتفوت الفرصة، ولا سيّما إذا كان ذلك ابتغاء لمرضاة الله تعالىٰ دون رئاء الناس.

وحيث إنّ قبح النجوىٰ وحرمتها لا تكون أمراً ذاتيّاً، بل للإيذاء وتحقير الآخرين وأشباه ذلك، فإذا كان في البين مصلحة أقوىٰ فلا بأس به تكليفيّاً مع بقاء الوضع، كما هو الظاهر من مسألة اجتماع الأمر والنهي في مصداق واحد، والآية

---

(١) النساء ٤: ١١٤.

(٢) ﴿إِنَّمَا النَّجْوَىٰ مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ المجادلة ٥٨: ١٠.

الكريمة تدلّ علىٰ أنّ مصلحة الصلح علىٰ حدٍّ تغلب المفسدة في النجوىٰ.

قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوىٰ وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[1]، وسيأتي الكلام عنه في كتاب «المجتمع وآدابه» إن شاء الله.

وحاصل الآيات الخَمْس أنّ الصُلح خير وَحَسَن، لازم في مختلف مستويات المجتمع الإسلاميّ من الأُمور العاديّة في العوائل والأُسر، ولازم أيضاً في موارد الاختلاف في المعاملات والمكاسب حتّى المنازعات الحاصلة بين الطوائف لاختلاف الأفكار والمفاهيم، أو بغي بعض علىٰ بعض، فلابدّ من الإصلاح بينهم ما لم يلزم تغيير حكم من أحكام الله أو حدّ من حدوده حتّى أنّه لابدّ من مقاتلة الباغي ليفيء إلى أمر الله، وترك الصلح إذا خاف الزوجان أن لا يُقيما حدود الله، فالصلح جائز نافذ ما لم يحرّم حلالاً أو يُحِلّ حراماً.

ولا يتوهّم من ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفاً أَوْ إِثْماً فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[2] أنّه يجوز تبديل الوصيّة والتصرّف فيها بعنوان الإصلاح فهو حرام بدونه وليس كذلك، فإنّ المراد من الإصلاح بين الوَرثة في الوصيّة هو تراضيهم علىٰ الحقّ وانفصالهم عن الباطل، ولو بتصرّف كلّ منهم في سهم الآخر برضاه، وسيأتي تفصيل الكلام عنه في كتاب الوصيّة إن شاء الله.

فرع: يُستحبّ للقاضي ترغيب الخصوم بالصلح كما صرّح به المحقّق ﷺ في الشرائع[3] وغيره من الأصحاب[4]، ويدلّ عليه الإطلاقات الّتي عرفت من الآيات

---

(١) المجادلة ٥٨: ٩.

(٢) البقرة ٢: ١٨٢.

(٣) شرائع الإسلام ٤: ٨١.

(٤) قواعد الأحكام ٣: ٤٣٠، وإرشاد الأذهان ٢: ١٤١، وجواهر الكلام ٤١: ٢٠٢، ومجمع الفائدة والبرهان ١٢: ٥٦، ورياض المسائل ١٣: ٥٦.

أنّ الصلح خير، وقد أُمرنا به وفيه: قال تعالىٰ: ﴿يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾[١]، واستفيد من ذلك عدم الفوريّة في وجوب القضاء كما صرّح به صاحب المسالك[٢] وبيّن وجه الجمع بين هذا الاستحباب المستلزم غالباً لإسقاط حقّ في الجملة مع تصريح الفقهاء العظام بكراهة شفاعة القاضي لإسقاط حقّ بأحد وجوه ثلاثة:

الأوّل: إنّ الاستحباب راجع إلى بعث القاضي غيره لترغيبها في الصلح، فلا تهافت، وفيه ما لا يخفىٰ.

الثاني: جعل الصلح متوسّطاً بين إسقاطه وعدمه، فلا يكون خيراً مطلقاً، وهذا أيضاً بخلاف ظاهر الكلمات.

الثالث: جعله استثناء فلا كراهة عند إرادة الصلح.

وهذا هو الأقرب عندنا[٣] لحاكميّة إطلاقات الصلح علىٰ الآية الكريمة.

خاتمة المطاف

لا إشكال في ضرورة وجود المحاكم، ووجوب القضاء كفايةً كوجوب أصل الحكومة والولاية العامّة ـ أي الزعامة وقيادة الأُمّة ـ وفي **الفصل** فروع:

الأول: يجب الحكم بالعدل وبما أنزل الله تعالىٰ، وهو أصدق مصاديق العدل، ويحرم الحكم بخلافه؛ فإنّه فسق وظلم وكفر.

الثاني: يجوز للحاكم الإسلاميّ أن يحكم بين أهل الكتاب بكتابهم علىٰ القسط والعدل، وبالإسلام كذلك.

الثالث: لابدّ للحاكم أن يتحرّز عن افتتان الناس حتّى لا يشتبه عليه الأمر

---

(١) آل عمران ٣: ١١٤، والأنبياء ٢١: ٩٠، والمؤمنون ٢٣: ٦١.

(٢) مسالك الأفهام ١٣: ٤٣١.

(٣) كما ذكرناه في آداب القضاء وأحكامه.

فيحكم بغير الحقّ وهو لا يعلم.

الرابع: يجب علىٰ الناس أن يُوكلوا ويُرجعوا حلّ مخاصماتهم إلى الله ورسوله وإطاعتهما فيما أمرا به وفي خصوص القضاء وفصل الخصومات فيما بينهم عن رضىً وطيب نفس سواء كان لهم أو عليهم ليكونوا مؤمنين.

الخامس: يشترط في القاضي أن يكون فقيهاً مقتدراً علىٰ استنباط الحكم بما أنزل الله من الكتاب والسُنّة، كما يُشترط فيه العدالة وطيب المولد.

وفي الفصل الثالث فروع:

الأول: ينبغي إحكام كلّ عقد أو إيقاع، بل كلّ قرار بين طرفين بكتابته وختمه والاستشهاد عليه حتّى يسهل الفصل والحلّ عند بروز خلاف بموت أو سهو أو نسيان أو غيرها، ولا سيّما في مهامّ الأُمور كطروء الموت، بل يجب ذلك شرعاً في بعضها مثل الطلاق والوصيّة، بحيث لا يتمّ الأوّل بدون شاهد، ولا يثبت الثاني بدونه ولا بدون الكتابة أيضاً، فلابدّ من أحدهما.

الثاني: ينبغي عند إرادة الكتابة أن يُملل صاحب الحقّ بأيّ وجه شاء، فإنّ ذلك أقرب إلى حفظ الحقّ وسهولة الفصل لدىٰ الخصومة الطارئة فيما بعد.

الثالث: يجب علىٰ الشاهد تحمّل الشهادة لدىٰ الاستشهاد كفايةً، فيجب عليه أداؤها، كما تحمّلها عيناً كذلك فيحرم عليه الكتمان بتركها أو أدائها لا علىٰ وجهها المطلوب.

الرابع: الإشهاد لابدّ وأن يكون بواسطة رجلين عادلين، أو رجل وامرأتين أو أربع نساء عادلات في موارد خاصّة.

الخامس: يجب علىٰ الشاهد أن يرىٰ الحقّ بعينيه ويجمع شعوره ويعلم بأنّ الله تعالىٰ علىٰ كلّ شيء شهيد، فلا يتّبع الهوىٰ فيعدل عن الحقّ، أو يراعي جانب أحد

بسبب القدرة أو القوّة أو القرابة، بل عليه أن يشهد بالحقّ والعدل، فإنّ الله بما تعملون خبير.

السادس: إنْ شكّ في شهادة الشهود في الوصيّة، فيقسمان بالله، وإلّا فآخران غيرهما يشهدان مقامهما ويُقسمان بالله إنّ شهادتنا أحقّ من شهادتهما، وما اعتدينا إنّا إذاً لمن الظالمين.

السابع: يحرم التحاكم إلى قُضاة الجور إلّا إذا توقّف عليه استنقاذ الحقّ ما لم يكن تأييداً لظلمهم، أو تحكيماً لمقامهم الجائر، وإلّا فلا يجوز أيضاً، وإن فات الحقّ، إلّا أن يكون حقّاً أهمّ من تأييد الظالم، وأيّ حقّ كذلك؟!

الثامن: تحرم الرشوة والتدلّي إلى الحكّام الطغاة لأكل أموال الناس بالباطل أو لاستنقاذ الحقّ، وكليّة قاعدة الأهمّ في مقامه من غير تحليل.

التاسع: الصلح خير جائز في كلّ الأُمور ما لم يُحرّم حلالاً أو يُحلّل حراماً أو يُوجب ضرراً أكثر، كما في الحرب بعد ظهور آثار الفتح والنصر وانهزام الخصم، أو في الزوجين لا يُقيما حدود الله، وهو في الأُمور الأُسرية العائليّة أرجح وألزم.

العاشر: لا بأس بالنجوىٰ عند إرادة الصلح.

الحادي عشر: لا بأس بالإصلاح بين الوَرثة عند خوف الجنف أي ميل الانحراف في الحكم، والحكم بتراضيهم في التصرّفات.

العقود والإيقاعات

كتاب النكاح

تمهيد

«النكاح» و«الزواج» من ضروريّات الحياة، وتدعو إليه الفطرة والخلقة لا في الإنسان فحسب، بل في كلّ ذي حياة من حيوان ونبات؛ قال تعالىٰ: ﴿*وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ*[1] *خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ*﴾[2]، وقال أيضاً: ﴿... *وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ*...﴾[3]. وهذا هو سرّ بقاء النسل وأساس دوام الحياة في الأنواع

---

(١) هناك بحث تفسيري ينبغي الإشارة إليه؛ وحيث إنّ ظاهر الآية تحقُّق الزوجيّة في كلّ شيء؛ والأمر في الجمادات ـ وهي أكثر الأشياء ـ غير واضح، فذهب جمعٌ من المفسّرين رحمهم الله إلى أنّ المراد التعدّد والتنوّع قبال التفرّد والتوحّد، وقالوا: الأشياء أصنافٌ من الأرض والسماء والشمس والقمر والسهل والجبل إلى النور والظلمة وحتّى الحلو والحامض، وقالوا: حيث إنّ كلّ الممكنات كذلك، وأنّ الواجب تعالىٰ واحد، فالآية إشارة إلى توحيد الله سبحانه، ولذلك قال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ وأيّدوا ذلك بحديثٍ، كما في المجمع (٩: ١٦٠، ذيل الآية ٤٩ من سورة الذاريات). والمنهج [منهج الصادقين] (٩: ٤٨، ذيل الآية ٤٩ من سورة الذاريات). والصافي (٥: ٧٣، ذيل الآية ٤٩ من سورة الذاريات). والميزان (١٨: ٣٨٢، ذيل الآية ٤٩ من سورة الذاريات).

وذهب الآخرون إلى معناه الظاهر كالذكر والأُنثى في شجرتين أو شجرة واحدة، والفحل وما يقابله، إلى القوّة الإلكترونيّة الموجبة والسالبة في تركيب كلّ الأشياء، كما أثبتته العلوم الحديثة، كما عن الماوردي (في النكت والعيون ٥: ٣٧٤، ذيل الآية ٤٩ من سورة الذاريات). والطنطاوي (في الجواهر في تفسير القرآن ١٢: ١١٥، ذيل الآية ٤٩ من سورة الذاريات). والميزان (١٨: ٣٨٢ و٣٨٤، ذيل الآية ٤٩ من سورة الذاريات). في تفسير الآية.

والأقرب ـ والله العالم ـ الثاني، ويؤيّد بموارد استعمال هذه اللفظة في القرآن الكريم، فراجع كلام الأُستاذ ﷺ في الميزان (١٨: ٣٨٢ و٣٨٤، ذيل الآية ٤٩ من سورة الذاريات).

(٢) الذاريات ٥١: ٤٩.

(٣) الرعد ١٣: ٣.

المختلفة، وقال تعالىٰ مخاطباً شيخ أنبيائه نوحاً (علىٰ نبيّنا وآله وعليه السلام): ﴿... فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ...﴾[١]، وفي آية أُخرىٰ قال: ﴿... قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ...﴾[٢]، ولم يكتفِ بواحد ممّن خلق، وإنّهما خَلْقٌ أراده الله تعالىٰ لا تبديل لخلقه، وفطرة فطر الناس عليها.

والأمر إلىٰ حدّ لعلّه يصحّ أن يُقال: إنّ الرجل بل الفحل مطلقاً بما هو نصف في الخلقة، كما أنّ المرأة بل الأُنثىٰ مطلقاً بما هي نصف في الخلقة أيضاً، لا يتمكّن كلّ منهما بنفسه وبمفرده من العمل علىٰ بقاء نوعه ودوام حياته وحياة غيره أيضاً، وبموته يموت النوع ويزول، فهما معاً نوع واحد ـ كإنسانٍ واحد ـ له حياة ودوام أوّلاً، ولهما معاً عيشة ولذّة ثانياً. فإنّ إرادة الله تعالىٰ وقدرته تفعل ما تشاء في نكاحهما وزواجهما من توليد الذكر أو الأُنثىٰ منهما علىٰ نسبة خاصّة لازمة مع جهلهما، أو غفلتهما عنها، وهذا ما أثبتته العلوم الحديثة أيضاً.

قال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٣].

وقال أيضاً: ﴿وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ...﴾[٤].

وقال: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ...﴾[٥].

وقال تعالىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾[٦].

---

(١) المؤمنون ٢٣: ٢٧.
(٢) هود ١١: ٤٠.
(٣) الروم ٣٠: ٢١.
(٤) النحل ١٦: ٧٢.
(٥) آل عمران ٣: ٦.
(٦) يس ٣٦: ٣٦.

وقال تعالىٰ: ﴿... وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾[1].

ثمّ إنّ العمل الطبيعي الضامن للبقاء واللازم للدوام يُعمل به من قِبَل غير الإنسان أيضاً علىٰ حدود وقوانين تكوينيّة جُبل عليها بلا افتقار إلى اعتبار حكم، لعدم تخلّف وانحراف، بل لعدم إمكانه؛ قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ...﴾[2].

وأمّا في الإنسان المختار من بين الموجودات، المتميّز عنهم بكلّ أعماله، الظلوم الجهول بعد إمكان انحرافه عن الفطرة واحتمال صدور الزلّة عنه، فقد جعل الله له حدوداً وشرائع وبيّن له ما لم يكن يعلم؛ تحفّظاً عليها وتتميماً للنعمة.

والحاصل: إنّ النكاح مسألة طبيعيّة غريزيّة عقلائيّة مشروعة بنفسها عند كلّ قوم وملّة، وله أحكام وحدود، والتخلّف عنه سفاح وفاحشة. أرشد إليه وإلىٰ حدوده وخصوصيّاته الشارعُ المقدّس توسعةً وتضييقاً، فالأصل الأَوّلي فيه الجواز والإباحة حتّىٰ يثبت الخلاف، لو لم نقل بالوجوب الكلّي على المسلمين، ولا أقلّ من حرمة ترك الكلّي منهم، وهذا غير تكليف كلّ فرد من عدم جواز الرهبانيّة وترك النساء، أو حرمة الاكتفاء بالمجانس، أو بنفسه، أو ببهيمة، ممّا يستفاد من مجموع الآيات والروايات على ما سيأتي إن شاء الله.

وقد حكى صاحب الجواهر رحمه الله عن المصابيح: أنّ الوجوب المنفيّ هو الوجوب العينيّ على كلّ أحد، أو على من تاقت[3] نفسه إلى النكاح. أمّا الوجوب الكفائيّ ـ أي وجوب ما يقوم به النوع ـ فيجب القطع بثبوته[4]...[5].

---

(١) لقمان ٣١: ١٠.

(٢) الحجر ١٥: ٢٢.

(٣) أي اشتاقت.

(٤) المصابيح في الفقه: المناكح، المقدّمة ورقة ٢٦٧ (مخطوط).

(٥) جواهر الكلام ٣٠: ٢٠.

ولنعم ما قال، وإن كان التعبير بوجوب القطع لا يخلو عن شيء، ولعلّه لذلك لم يتعرّض الأصحاب سيّما المتقدّمين منهم لأصل المشروعيّة ولم يتكلّموا حول الجواز وعدمه، وكان بدء كلماتهم بيان الشرائط والموانع على اختلاف سلائقهم مثل المفيد رحمه الله في المقنعة[١] والشيخ رحمه الله في النهاية[٢].

والآيات المباركة في الكتاب العزيز الّتي تعنى بهذا الباب، ستُذكر خلال فصول إن شاء الله تعالى.

(١) المقنعة: ٤٩٦ ـ ٤٩٩.
(٢) النهاية: ٤٥٠.

الفصل الأوّل

الترغيب في النكاح

من المعلوم أنّ النكاح ليس حقيقة شرعيّة فإنّه يستعمل في التزويج لغةً[1] وشرعاً؛ يقال: نكح المرأة: تزوّجها، ونُكحت المرأةُ: تزوّجت، فهي ناكح وناكحة؛ أي ذات زوج، وعليه فلا طائل في البحث عن معناه وما بني عليه في كلمات الأصحاب.

فلنشرع هذا الفصل فيما يتعلّق بالآيات المرغّبة لأصل النكاح، الآمرة به، مع الردّ علىٰ مَن يمتنع عنه متعذّراً بأُمور، أو متخيّلاً لها، وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَأَنْكِحُوا الْأَيَامىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ*﴾[2].

الظاهر أنّ الخطاب في الآية الشريفة موجّهٌ إلى المكلّفين كافّة، وهي تؤكّد النكاح وتزويج من لا زوجة له، أو لا زوج لها ـ أي الأيامى، سواء كانوا من

---

(١) المغرب: ٥١٣، وكتاب العين ٣: ٦٣، والصحاح ١: ٤١٣، مادّة «نكح».
(٢) النور ٢٤: ٣٢.

الحرائر والأحرار أو الغلمان والجواري ـ فعلى كلّ مكلّف ذلك بأيّ وجه أمكنه من تأمين المؤنة، وتخفيف المهر وحذف الزوائد الّتي تعدّ تشريفاً عرفاً، وتسهيل توفير المسكن واللوازم الضروريّة للعيش ولو من قِبل الحكومة والدولة، أو المؤسّسات والمنظّمات الخاصّة، كما تعمل لجنة الإمام الخميني قدس سره للإغاثة اليوم في المهرجانات الشاملة لتزويج عشرات منهم في كلّ سنة.

وكذلك على الأولياء والآباء والأُمّهات بالنسبة إلى أولادهم والمولى عليهم ذكوراً وإناثاً من الترغيب والمساعدة في الانتخاب زوجاً وزوجةً.

وكذلك على الشبّان والشابّات قبول الخطبة بعد الكفاءة وتحمّل مسؤوليّة الحياة العائليّة، سيّما في بدايات الحياة المشتركة حتّى يعطيهم الله تعالى من فضله.

وكذلك على السادة والمالكين للعبيد والإماء، إنكاح الصالحين منهم، سواءً أقلنا بأنّ المراد منه الصلاح في الأعمال كما هو الظاهر وذهب إليه الأكثر[1]، قائلاً بأنّ القيد ذُكر ترغيباً للصلاح أو ترجيحاً وتقديماً للصالح منهم على غيرهم أم قلنا بأنّ المراد الصالح للنكاح كما عن الأُستاذ في الميزان[2].

وكيف كان، فلا يختصّ الخطاب بالأولياء والسادة كما قيل، ليرجع إلى وجوب قبول الخطبة أو رجحانه.

وقد استظهر بعضٌ من إضافة العباد إلى ضمير «كم» ومن ظهور الإماء في الجواري التقابل مع الأيامى واختصاصهم بالحرائر والأحرار، وتخصيص العباد بالعبيد والإماء وتذكير الضمير في الصالحين للتغليب.

---

(١) حقائق التأويل للشريف الرضي: ٣٠٤، والتبيان ٩: ٢٠٧، ومجمع البيان ٧: ١٣٩ ـ ١٤٠، وجوامع الجامع ٢: ٦١٨ ـ ٦١٩، ذيل الآية ٣٢ من سورة النور.

(٢) الميزان في تفسير القرآن ١٥: ١١٣، ذيل الآية ٣٢ من سورة النور.

قال الراوندي: هذا خطاب من الله تعالى للمكلّفين من الرجال والنساء، يأمرهم أن يزوّجوا الأيامى اللوّاتي لهم عليهنّ ولاية، وأن يزوّجوا الصالحين المستورين الّذين يفعلون الطاعات من المماليك والإماء إذا كانوا ملكاً لهم[١].

وقال المحقّق الأردبيلي رحمه الله في الكشّاف[٢]: المراد أن زوّجوا من تأيّم منكم من الأحرار والحرائر، ومن كان فيه صلاح من غلمانكم وجواريكم... إلى قوله: وتدلّ الآية على وجوب قبول الوليّ الخطبة وتزويجه المولىٰ عليها حرّاً كان أو مملوكاً، وذلك غير بعيد إذا كان فيه مصلحة[٣][٤].

وقال صاحب مسالك الأفهام: والخطاب للأولياء والمعنى: زوّجوا أيّها المؤمنون من لا زوج له من أحرار رجالكم ونسائكم. والصالحين من عبادكم وإمائكم و[٥]غلمانكم وجواريكم، وقرئ: من عبيدكم[٦].

وقال الفاضل المقداد: والخطاب للأولياء والسادات بأن يزوّجوا من لا زوج له من الحرائر والإماء والأحرار والعبيد[٧].

وحيث إنّ الإهمال يُورث الفساد والهلاك، فقد ردّت الآية الكريمة علىٰ التسويف فيه والاستنكاف عنه، وعلىٰ من يتخيّل أنّ الفقر مانع أو أنّ الزواج سبب الفقر وشبهه، ردّت علىٰ ذلك كلّه واعتبرته سوء ظنّ بالله العظيم، فإنّه تعالىٰ يُغنيهم من فضله الواسع، وهو عليم بعباده وبمن يستحقّ الفضل والغنىٰ.

الثانية: قوله تعالى: ﴿***وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللهُ مِنْ***

---

(١) فقه القرآن ٢: ٧٥.

(٢) الكشّاف ٣: ٢٣٣، ذيل الآية ٣٢ من سورة النور.

(٣) في المصدر: مصلحته.

(٤) زبدة البيان: ٦٣٧ ـ ٦٣٨.

(٥) في المصدر: من.

(٦) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٣: ١٧١.

(٧) كنز العرفان في فقه القرآن ٢: ١٣٣.

فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1].

وحيث إنّ الغريزة الجنسيّة الطبيعيّة لو لم تجد ما تسكن إليه تعلو وتطغىٰ علىٰ نفس الإنسان فتسلّط علىٰ إدراكاتها العقليّة وتحكم عليها ـ أعاذنا الله منها ـ فقد أمر الله تعالىٰ الّذين لا يجدون نكاحاً ـ وفي النكرة إشارة إلىٰ نفي جميع الأقسام المباحة من الدائم والمنقطع والملك أيضاً، فإنّه بمعناه اللغوي، لا العقد ـ أمرهم الله سبحانه بالاستعفاف والتحفّظ حتّىٰ يُغنيهم من فضله، ويُسبّب لهم الخير من الزواج وينجوا من الهلكة، طبعاً من خلال مجاريه وأسبابه، بعد السعي والعمل كلٌّ بما في عهدته علىٰ الطرق الشرعيّة والطلب الجميل من مسبّب الأسباب وهو الله تعالىٰ الّذي بيده مقاليد السماوات والأرض يفعل ما يشاء، بيده الخير وهو على كلّ شيء قدير.

ثمّ تأمر الآية المباركة الموالي بالنسبة إلى العبيد والإماء الّذين يبتغون المكاتبة مع أوليائهم ومالكيهم تحريراً لأنفسهم، فيعملون لغير مالكهم ويعطونه ممّا يكتسبون من أُجرة اشتراء لأنفسهم علىٰ أيّ وجه يتّفقان عليه من التحرّر؛ سواء كان بنسبة معيّنة، أو تحرّر كُلّي بعد أداء جميع مال المكاتبة، بالموافقة والمكاتبة معهم، هذا إن علموا خيراً عند تحريرهم ووجود قدرة كافية فيهم علىٰ تكسّب الحلال دون إكراهٍ على البغاء.

ثمّ تأمر الآية الكريمة أيضاً بإيتائهم الأيامى ممّا ملكت أيمانهم ـ أو مطلقاً ـ شيئاً من الأموال الّتي آتاها الله تعالىٰ، فإنّهم الضعفاء لابدّ من الترحّم والعطف

---

(١) النور ٢٤: ٣٣.

عليهم. وظاهر الأمر في المقامين (في المكاتبة والإيتاء) الوجوب، إلّا أنّ مقتضىٰ إطلاق الملكيّة هو الجواز راجحاً مؤكّداً في الأموال، ومقتضىٰ السياق الاستحباب في الثاني ـ الإيتاء ـ كرامةً وتوسعةً وفضلاً عليهم. وكيف كان، فالآية الكريمة تدلّ علىٰ صحّة المكاتبة ومعاملة المولىٰ مع عبده أيضاً.

وأخيراً تنهى الآية الكريمة عمّا يُوجب استدراج الإماء بل الفتيات مطلقاً إلىٰ السفاح والبغاء، وذلك بطلب المال منهنّ بمكاتبة سقيمة بينهم علىٰ شروط كانت دارجة في سالف الزمان، أو ابتغاء ما يُوجب ذلك عرض الدنيا، أو علىٰ شروط تكون كالّتي في زماننا هذا، والقارئ الكريم بعد معرفة تطوّرات الزمان، يعلم ويعرف ما الّذي تنهى الآية الكريمة عنه من غير اختصاص بزمان أو صراحة بشيء، وليس علينا التفصيل(١).

ولعلّ ذلك يعمُّ الفتيان أيضاً، والآية الكريمة تُرشد إلىٰ حرمة كلّ ما ينتهي إلىٰ البغاء من الطرفين، والكتابة علىٰ أخذ المال من أيّ طريق كان في طرف الإماء مصداق للحرمة أيضاً، والعقل يُرشد إليه مسبقاً، فالحرمة شرعيّة وعقليّة أيضاً.

وفي الباب روايات كثيرة ترشد إلى الحثّ والترغيب في النكاح والتحرّز عن التجرّد والعزوبة؛ نتبرّك بذكر بعضها:

١ ـ محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده عن عبد الله بن الحكم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ما بُني بناءٌ في الإسلام أحبّ إلى الله

---

(١) ونحن نخجل من ذكر أنواع ما عملته الحكومة الجائرة البهلويّة مع الفتيات من إجبارهنّ علىٰ الاشتراك في المعسكرات والمنظّمات واستخدامهنّ مضيّفات في الفنادق والطائرات شارطة عليهنّ إطلاق أنفسهن وعرضها علىٰ الضيوف الأجانب من الأُوروبّيين والأمريكيّين وغيرهم. وكان ذلك قبل انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران.

عزّوجلّ من التزويج»[١].

٢ ـ وفي الخصال بإسناده عن عليّ عليه السلام ـ في حديث الأربعمائة ـ قال: «تزوّجوا فإنّ التزويج سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ فإنّه كان يقول: من كان يحبّ أن يتّبع سُنّتي، فإنّ من سنّتي التزويج، واطلبوا الولد، فإنّي مكاثرٌ بكم الأُمم غداً، وتوقّوا على أولادكم من لبن البغي من النساء والمجنونة، فإنّ اللبن يعدي»[٢].

وغير ذلك ممّا ذكر في كتب الروايات، فراجع.

تعدّد الزوجات

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذٰلِكَ أَدْنىٰ أَلَّا تَعُولُوا*﴾[٣].

تأمر الآية الكريمة بنكاح الطيّبات من النساء، وهي بصدد بيان تفصيل آخر من التحديد، بعد الفراغ عن أصل الجواز، وهو أنّهنّ محلّلات طيّبات، مثنىٰ وثلاث ورباع مع رعاية العدالة بينهنّ، وإن خفتم أن لا تعدلوا بينهنّ فاكتفوا بواحدة حتّىٰ لا تكونوا ممّن طغىٰ وظلم، فإنّ التعفّف والاقتصار علىٰ واحدة أو على ملك اليمين، أدنىٰ وأقرب من أن لا تعدلوا وتكونوا من الظالمين علىٰ أنفسكم وأزواجكم[٤].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ١٤، الباب ١ من أبواب مقدّمات النكاح ح ٤.

(٢) وسائل ٢٠: ١٥، الباب ١ من أبواب مقدّمات النكاح ح ٦، ومنه الخصال: ٦٧٤، حديث الأربعمائة (مع اختلاف يسير).

(٣) النساء ٤: ٣.

(٤) وأمّا كون تفريع الأمر بنكاحهنّ علىٰ خوف عدم التقسيط في اليتامىٰ غير ظاهر الترتيب، ←

هذا، ولكنّ التأمّل في التعبير يعطي جواز تعدّد الزوجات وصحّة نكاحهنّ من غير اشتراط الحلّ والجواز بالعدالة بينهنّ؛ فإنّه أُشير إليها مفهوماً بذكر المقابل، وأنّ الخائف من عدم العدالة عليه الاقتصار علىٰ واحدة لئلّا يكون من الظالمين. وبعبارة أُخرىٰ فرق بين الاشتراط وتعليق الحكم بأن يقال: فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنىٰ وثلاث ورُباع إن كنتم عادلين بينهنّ ناظرين إليهنّ علىٰ السواء، وبين ما وُضّح من البيان الكريم البليغ، فالتعليق يفيد عدم المشروط عند عدم الشرط، والبيان لا يُعطي ذلك. نعم، يُشير إلىٰ أنّ المؤمن الكامل كذلك، فإنّه أبعد عن التعالي المذموم أخلاقيّاً مع بُعده عن المحرّمات شرعاً. وبعبارة أُخرى: لاحجّية لمفهوم الشرط أوّلاً. ولو سلّمنا فإنّه لا يفيد إلّا تعدّد المطلوب وبيان أمرين: جواز تعدّد الزوجات إلى أربع ولزوم رعاية العدالة بينهنّ مثل لزوم رعايتها مع الواحدة بالنسبة إلى حقوقها.

وعليه، فلا إشكال في صحّة نكاح المتعدّد وحلّية الاستمتاع لمن لا يعدل بينهنّ أيضاً، وإن كان ذلك ظلماً وتعالياً مذموماً بل حراماً في بعض مراحله، إلّا أنّ المحرّم غير المحلّل مصداقاً مع أنّ الحقّ صحّته في وحدة المصداق لو فُرض أيضاً،

← فهو بحث تفسيري ذُكر فيه وجوه من أنّ المراد منه اليتامىٰ اللّاتي تريدون أن تنكحوهنّ لامطلقاً، والنساء غيرهنّ فإن خفتم أن لا تُقسطوا بين اليتامىٰ إن نكحتموهنّ فانكحوا من غيرهنّ، كما قيل (التفسير الكبير ٩: ١٧١، ذيل الآية ٣ من سورة النساء) وضعف ذلك ظاهر، فإنّه لا دخل لذلك في العدالة اللّازمة الرعاية في اليتامى النساء في نكاح غير اليتامىٰ من النساء، ويرجع ذلك إلى عدم اشتراط العدالة في نكاح النساء مطلقاً مع بُعد نكاح المتعدّد من اليتامىٰ ولا وجه للتقييد.

ويمكن أن يقال: إنّ سياق الآيات في الأموال وردّها إلىٰ مالكيها، فالمعنىٰ إذا خفتم أن لاتقسطوا في ردّ أموال اليتامىٰ فتبدّلوا الخبيث بالطيّب من المال فانكحوا ما طاب لكم من النساء متعدّداً تحصيلاً للسعة في المعيشة كما أشار إليه الحديث، وتمام الكلام في محلّه.

فإنّ مقام تعلّق الحكم، غير مقام الانطباق والامتثال علىٰ ما حُقّق في الأُصول، وقد شيّد أركانَ المسألة الأُستاذُ الأعظم المرجع الأعلىٰ والملجأ الأوحد آية الله العظمىٰ الإمام الخميني قدس سره. وفي المقام روايات نتبرّك بذكر بعضها:

١ ـ محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام ـ في حديث ـ قال: «والغيرة للرجال ولذلك حرّم على المرأة إلّا زوجها. وأُحلّ للرجل أربعاً، فإنّ الله أكرم من أن يبتليهنّ بالغيرة ويحلّ للرجل معها ثلاثاً»[١].

٢ ـ محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة بن أعين ومحمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا جمع الرجل أربعاً وطلّق إحداهنّ فلايتزوّج الخامسة حتّىٰ تنقضي عدّة المرأة الّتي طلّق، وقال: لا يجمع ماءه في خمس»[٢].

٣ ـ محمّد بن عليّ بن الحسين في عيون الأخبار، بإسناده عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون، قال: «ولا يجوز الجمع بين أكثر من أربع حرائر»[٣].

وفي تفسير العيّاشي، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لايحلّ لماء الرجل أن يجري في أكثر من أربعة أرحام من الحرائر»[٤].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٥١٧، الباب ١ من أبواب ما يحرم باستيفاء العدد ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٥١٨، الباب ٢ من أبواب ما يحرم باستيفاء العدد ح ١.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٢٤ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ٢٠: ٥١٨، الباب ٢ من أبواب ما يحرم باستيفاء العدد ح ٣.

(٤) تفسير العيّاشي ١: ٢١٨ ح ١٤، وعنه وسائل الشيعة ٢٠: ٥١٩، الباب ٢ من أبواب ما يحرم باستيفاء العدد ح ٤.

فقه الأحاديث ظاهر من دلالتها على جواز نكاح الأربعة ونفي الزائد عليها، وقيد «الحرائر» يفيد أنّ ذلك فيهنّ دون الإماء وملك اليمين، فيجوز الاستمتاع منهنّ بأكثر بعنوان الملك، ولا يجوز الزواج منهنّ بأكثر من اثنتين؛ كما فصّل في روايات الباب[١].

إذا عرفت ذلك تعلم بطلان الاستدلال علىٰ حرمة تعدّد الزوجات وعدم صحّته في الإسلام؛ كما قيل[٢] بأنّ القرآن الكريم اشترط الجواز بالعدالة بينهنّ في آية،وصرّح بعدم إمكان تحقّق ذلك الشرط في الأُخرىٰ،قال تعالىٰ:﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ...﴾[٣] فأفاد بهما عدم الجواز بألطف بيان.

ووجه البطلان: أنّ الآية الكريمة الثانية واقعة في آخر بحث الاستفتاء الحاصل من الرسول صلّى الله عليه وآله في النساء وما حولهنّ من مسائل شتّىٰ الّتي ينتهي منها إلىٰ مشاجرات تقع كثيراً بالطبع بين الأزواج وفي كلّ أُسرة، ولا يخلو بيت منها في الجملة، ولزوم الإرشاد إلىٰ الإصلاح، وأنّ الصلح خير، وأُحضرت الأنفس الشحّ والبُخل، ففي السياق تقول: لن تستطيعوا أيُّها المؤمنون أن تعدلوا بين النساء. والمخاطب العموم ممّن له زوجة واحدة علىٰ الغلبة من غير اختصاص بمن له زوجات ليرتبط بالبحث مع صراحة التفريع علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿...فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ...﴾[٤]. وإن كان ظاهر كلمات أكثر المفسّرين والفقهاء (رضوان الله عليهم) اختصاص آية عدم الاستطاعة بمن له أكثر من زوجة واحدة.

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٥١٨، الباب ٢ من أبواب ما يحرم باستيفاء العدد.

(٢) كما عن بعض أساتذة الأزهر خلال كلماته علىٰ ما في تاريخ قوانين المدنيّة، وعن الدكتور مصطفى الرافعي في كتابه: «الإسلام، نظام إنساني».

(٣ و ٤) النساء ٤: ١٢٩.

مع أنّه لا تهافت أيضاً لو سلّم الاختصاص بتعدّد الزوجات؛ فإنّ الشرط الممكن للعدالة في العمل، هو ظواهر الأُمور حال تقسيم تعاطي المعيشة من المأكل والملبس والمسكن وغير ذلك، ومن غير الممكن حصول الحُبّ في القلب المشار إليه بكلمة ﴿لَنْ﴾ كما هو ظاهر[1].

ومن المعلوم أنّ ذكر شرط غير ممكن لبيان عدم الجواز، وحكم الحرمة في مثل هذا المقام ولا سيّما في كلامين يشبهان الأكل من القفا، بعيد جدّاً عن سموّ مستوىٰ كتاب الله العزيز وهو أفصح كلام وأكمل بيان.

ثمّ إنّ قوله تعالىٰ: ﴿...أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...﴾[2] عطفاً علىٰ واحدة يكتفى بنكاحها من النساء يدلّ علىٰ جواز الاستمتاع بها وتأمين ذلك الافتقار من ملك اليمين؛ فإنّ للمالك التصرّف في ملكه كيف يشاء حسب ما يتوقّع من المتاع والسلعة عقلائيّاً، وذلك قسم مستقلّ قِبال النكاح والزواج، وسيأتي الكلام عنه إن شاء الله ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾[3] فإنّ الواحدة من النساء المعقود عليها أو الملك واحدة كانت أو متعددّة أقرب إلى ترك العدول والميل من الحقّ إلى الباطل طبعاً وأقرب إلى نفي كثرة العائلة ومؤنة العيال.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ * قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ

---

(١) راجع بحث «النشوز» ص ٧٧٥ ـ ٦٨٥ من الكتاب، وقد صرّحت بذلك روايات الباب. (وسائل الشيعة ٢١: ٣٣٧ ـ ٣٥٤، باب القسم والنشوز والشقاق).

(٢) المؤمنون ٢٣: ٦.

(٣) النساء ٤: ٣.

* ﴿فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ العَادُونَ﴾[١].

الآيات الكريمة تصف المفلحين من المؤمنين بأنّهم الّذين يحفظون فروجهم علىٰ حدّ الضرورة والوجوب تلو الخشوع في الصلاة[٢]، والإعراض عن اللغو وإيتاء الزكاة الواجبة، ولعلّ السياق في سورة المعارج آكد أكثر.

وبذلك أفادت الآيات الكريمة وجوب حفظ الفرج مطلقاً وحرمة تركه أيضاً، وحيث إنّ الإطلاق، ينافي الافتقار الطبيعي الغريزي ولا يساعد طريق الخلقة وسبيل الفطرة الّتي لا تبديل لها من بقاء النوع، استثنت منه بقوله تعالىٰ: ﴿... إِلَّا عَلىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ...﴾ ردّاً علىٰ تاركي النكاح مطلقاً، كما عن بعض الهنود وما في المسيحيّة المحرّفة، وإثباتاً لموارد الجواز؛ لأنّ النفي، كان للتحديد وبيان موارد الإثبات، فينحصر سبيل تأمين ذلك الافتقار شرعاً بموردين فقط:

الأوّل: الزوجيّة، فيجوز استمتاع كلّ من الزوجين بالآخر بأيّ وجه كان؛ حرّين كانا أو مملوكين أو مختلفين، فإنّهم غير ملومين في ذلك.

الثاني: الملكيّة في ناحية الرجل، فله الاستمتاع من أَمَتِهِ الّتي هي ملك يمينه، ولها ذلك منه طبعاً بأيّ وجه كان كالزوجيّة، دون المرأة فليس لها الاستمتاع من عبدها بالملك، فإنّه في ناحية الرجل يصدق التصرّف في المستمتع منها وللمالك أن يتصرّف في ملكه كيف يشاء عقلائيّاً، وأمّا من ناحية النساء فليس تصرّفاً منها فيه، فإنّ الاستمتاع فيهنّ من حيث القبول والانفعال والاستسلام، والرجال هم القوّامون علىٰ النساء الواردون عليهنّ، والقبول والانفعال ليس بتصرّف إلّا في

---

(١) المؤمنون ٢٣: ١ ـ ٧.

(٢) قد سبق في كتاب الصلاة أنّ الآية الكريمة تدلّ علىٰ وجوب الخشوع مهما أمكن وهو حضور القلب.

نفسها، فليس للحرّة الاستمتاع من عبدها بالملكيّة وإن كان لها التصرّف فيه بسائر الأعمال العقلائيّة.

والحاصل: أنّ الاستمتاع في المقام، هو تصرّفه فيها لا تصرّفها فيه عقلائيّاً، وأمّا في سائر الأعمال استخدامها إيّاه تصرّف لها فيه وللمالك أنْ يتصرّف في ملكه كيف يشاء عقلائيّاً[١].

ومن هذا عرفت أنّ عبدها من هذه الجهة كالأجنبيّ لها، وعليها التستّر منه، وليس له لمسها والنظر إليها أيضاً كما هو ظاهر، فلا يتوهّم جوازهما في الاختلاء أيضاً، فكيف بذات البعل.

ولا يقال: إنّ قوله تعالىٰ: ﴿... وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ...﴾ في تعداد المحارم الّذين يجوز للمرأة النظر إليهم وبالعكس؛ فإنّه يعمّ العبد والأمَة في قوله تعالىٰ: ﴿لَاجُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ...﴾[٢]، فيجوز للسيّدة النظر إلىٰ عبدها وبالعكس ولو كانت ذات بعل بحكم الإطلاق.

فإنّه يقال: لو كان كذلك لكان الأنسب ذكر ملك اليمين بعد «الرجال» وقبل كلمة ﴿وَلَا نِسَائِهِنَّ﴾ ونفس ذكره بعدها يُشير إلىٰ الاختصاص بالأمَة، ولا تكرار مع نسائهنّ فإنّهنّ المسلمات فقط بمقتضىٰ الإضافة، وأمّا ما ملكت أيمانهنّ من الإماء يعمّ الكافرات كما هو ظاهر، فإنّه وكيف يرضىٰ الشارع المقدّس بأن ينظر

---

(١) وأمّا مسألة اعتبار مالكيّة إنسان لإنسان ومملوكيّته له كالسلعة فهي بحث حقوقيّ علميّ ليس هنا محلّه، ولا غرو فيها بعد معرفة معنى الملكيّة وحدود جواز تصرّف المالك في ملكه وما في المقام من تحديدات كثيرة.

(٢) الأحزاب ٣٣: ٥٥.

الرجل المملوك إلىٰ جسد مالكته وسيّدته الّتي هي ذات بعل كما في الأُم والأُخت بلا ريبة إلّا أن يُحسب حيواناً لا نراه، وكذلك البحث في آية الغض: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ...﴾(١)، أضف إلىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...﴾(٢)، وسيأتي الكلام فيه عند بحث الحجاب، إن شاء الله تعالىٰ.

ثمّ إنّ الآيات الكريمة أكّدت وجوب حفظ الفرج والتحفّظ عليه، وانحصار عدم الملامة بتركه في الأمرين: الزوجيّة والملكيّة بوجه عرفته بقوله تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾(٣) بأنفسهم الظالمون بتعدّيهم وعصيانهم: ﴿...وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾(٤)، ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾(٥).

وبذلك تدلّ الآية الكريمة علىٰ حرمة اللواط والمساحقة والمجامعة مع حيوان أو ميّت ـ ولو كانت زوجته لانقطاعها عنه بالموت ـ أو مع المجسّم الّذي يشبه الرجل، أو المرأة، القابل للانعطاف، المصنوع من موادّ بلاستيكيّة أو غيرها، وكذا حرمة الاستمناء بأيّ وجه كان، سواء باليد أو بالنظر إلىٰ صورة أو بالتخيّل أو غيرها، المؤدّية إليه، فإنّ ذلك كلّه وراء الزواج والملكيّة، وابتغاؤها عدوان وظلم محرّم.

كما تدلّ الآية المباركة علىٰ حرمة كشف العورة، والنظر إلىٰ عورة الغير، ولو كان مماثلاً أو من المحارم، فإنّ ذلك ترك لحفظ الفرج الواجب حفظه وستره.

---

(١) النور ٢٤: ٣١. (٢) النور ٢٤: ٥٨.
(٣) المؤمنون ٢٣: ٧. (٤) البقرة ٢: ٢٢٩. (٥) النساء ٤: ١٤.

ولا يقال: إنّ دلالة الآية الكريمة علىٰ حرمة اللواط والمساحقة لأنّهما يستلزمان ترك حفظ الفرج وانكشافه لدى الغير وعليه تمام الحرمة، وأمّا في غيرهما من مجامعة الحيوان أو الميّت وكذلك الاستمناء بأقسامه لا سيّما بالنظر والتخيّل، فلا دلالة فيها علىٰ حرمتهما لعدم كشف العورة علىٰ الغير المحرّم فلا ينافي التحفّظ، ولابدّ من التماس دليل آخر علىٰ الحرمة فيها.

فإنّه يقال: إنّ تعبير الآية الكريمة هو: ﴿... لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾، لا حافظون فروجهم عن الغير، فالواجب نفس التحفّظ والمنع عن التمايلات والشهوات النفسيّة وعن القيام بتلك الأعمال الّتي تنافي الحفظ والتحفّظ والمنع وإن لم يصدق كشفه علىٰ الغير، فالآية الكريمة تدلّ علىٰ حرمتها أيضاً.

ويُستفاد من عطف ﴿... مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ...﴾ علىٰ ﴿... أَزْوَاجِهِمْ...﴾ بحرف ﴿أو﴾: أنّ الزوجيّة لا تقع علىٰ الملكيّة وأنّهما لا يجتمعان، فلا يصحّ للمالك أن يكونَ زوجاً لمملوكته، ولا زوجة لمملوكها، وإن كان يصحّ تزويج مملوكه بالحرّ أو الرقّ، كما يصحّ له إجازة تزويج المملوك نفسه أو لنفسه فضوليّاً مع حرّ أو رقّ، كما فُصّل في محلّه.

ولعلّ الوجه هو أنّ النكاح يشبه البيع من جهات وهو عقد وعهد بين الزوجين وليس ببيع كما سيأتي بيانه، فكأنّ الزوج والزوجة متبايعان، والمَهْر والبضع ثمن ومثمن مع عدم التعيّن في طرف الزوجة، ولا معنىٰ لمبادلة الإنسان مع ملكه ـ بنفس رغبات ذلك الملك ـ بملكه الآخر كما لا معنىٰ لتبديل ملك مع ملك في الملكيّة لمالك واحد، ولو قلنا بمالكيّة الرقيق، فإنّ العبد وما في يده ملك لمولاه، والنكاح وعقده بين المالك والمملوك يرجع إلىٰ ذلك كما لا يخفىٰ.

نعم، لا يبعد الجواز بين السيّدة وعبدها علىٰ ما عرفته من قبل، فإنّها لا تملك الاستمتاع به فيصحّ بالعقد، وإطلاق عدم الجمع بين الزوجيّة والملكيّة باقٍ علىٰ حاله من غير تقييد بمفاد ﴿أو﴾.

خاتمة في الآية الكريمة

قد عرفت دلالة الآية الكريمة علىٰ انحصار جواز الاستمتاع وترك حفظ الفرج بأمرين: الزوجيّة والملكيّة، عيناً ومنفعة أو انتفاعاً كتحليل الأمَة[١]، وأمّا الهبة: بأن تهب المرأة نفسها لرجل من غير زواج فلا يكون، ولم يكن إلّا للنبيّ صلى الله عليه وآله، قال تعالىٰ ـ عطفاً على المحلّلات ـ: ﴿... ***وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ***...﴾[٢]، وكان ذلك لحكمة خاصّة في وقت خاص[٣] مع احتمال تحقّق النكاح بمعناه: العقد والتعاهد

---

(١) لو لم نقل بأنّ التحليل وجه مستقلّ، وظاهر ﴿مَا مَلَكَتْ﴾ ملك العين فقط، فإنّ روايات الباب دلّت على جواز التحليل في الإماء، مثل موثّقة الفضيل بن يسار قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت فداك، إنّ بعض أصحابنا قد روى عنك أنّك قلت: إذا أحلّ الرّجل لأخيه جاريته فهي له حلال؟ فقال: نعم، يا فضيل!». فراجع (وسائل الشيعة ٢١: ١٣٢، الباب ٣٥ من أبواب نكاح العبيد والإماء ح ١).

وفي التبيان (٩: ١٢٦، ذيل الآية ٦ من سورة المؤمنون): إنّما قيل للجارية: «ملك اليمين» ولم يقل في الدار: «ملك اليمين» لأنّ ملك الجارية أخصّ من ملك الدار؛ إذ له نقض بنية الدار وليس له نقض بنية الجارية، وله عارية الدار وليس له عارية الجارية حتّىٰ توطأ بالعارية، فلذلك خصّ الملك في الأمة انتهى. ونقل ذلك المجمع (٧ ـ ٨: ٩٩، ذيل الآية ٦ من سورة المؤمنون) عيناً.

(٢) الأحزاب ٣٣: ٥٠.

(٣) وقد ورد في روايات عديدة (وسائل الشيعة ٢٠: ٢٦٤، الباب ٢ من أبواب عقد النكاح) أنّه لا يصلح نكاح إلّا بمهر؛ قلّ أو كثر.

←

بعد أن أوهبت نفسها له صلى الله عليه وآله، وقبل النكاح بمعنىٰ التعلّق والدخول، فلا نقض للانحصار، مع أنّ الهبة تمليك للعين، ولا تتعلّق بالمنفعة، كما سيأتي بيانه إن شاء الله، إلّا أنّ معنى قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أنّه هبة.

وفي المجمع[1]: مهما طال أو قصر تحقيق إرادته فيتبع إرادة الواهبة نفسها إرادة النبيّ صلى الله عليه وآله. وليس للحرّة تمليك نفسها ليلحق جواز الاستمتاع بالملك، كما لايصحّ تملّك إنسان لإنسان آخر بذلك. نعم، تحليل المالك الاستمتاع من أمته لغيره دلّ عليه الروايات كلّاً حتّىٰ الوطي أو بعضاً مثل القبلة والنظر[2].

←عن الحلبيّ قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة تهب نفسها للرجل ينكحها بغير مهر، فقال: إنّما كان هذا للنبيّ، فأمّا لغيره فلا يصلح هذا حتّىٰ يعوّضها شيئاً»، وسائل الشيعة ٢٠: ٢٦٤، الباب ٢ من أبواب عقد النكاح ح ١.

(١) مجمع البيان ٧ ـ ٨: ٣٦٤، ذيل الآية ٥٠ من سورة الأحزاب.

(٢) راجع وسائل الشيعة ٢١: ١٣٢ و ١٣٤، الباب ٣٥ و ٣٦ من أبواب نكاح العبيد والإماء ح ١ و ٢.

الفصل الثاني

الالتزام بالعقد في الزواج

هذا الالتزام يدلّ علىٰ أنّ النكاح أمر لا يتحقّق إلّا بالتعاهد والعقد بين الزوجين ليثبت علىٰ كلّ منهما بذلك أحكام قبال التزام الآخر، وثبوت أحكام له أيضاً، وما لم يعقد ذلك التعاهد والالتزام بين الطرفين، لا تتحقّق تلك الرابطة المجوّزة للاستمتاع.

وأمّا الرضا الباطنيّ والتقاول بين الطرفين فليسا بعقد ولا يكفيانِ عنه، وكما أنّه لا يتحققّ إلّا بعقد له أحكام، فهو لا ينحلّ ولا ينفصل إلّا بسبب، وله أحكام أيضاً، وبعد إجرائه تثبت أحكام أُخرىٰ.

فهنا ملتزمان: موجب وقابل، وهما ركنان، وفي البين شيء يُعقد عليه، فتتحقّق في الاعتبار الزوجيّة، والتزامهما: كون الرجل زوجاً للمرأة والمرأة زوجة له، فيخرجان عن الانفراد في الاعتبار والعين، وفي المقام أمر آخر يتعلّق الالتزام الزوجي به وهو الصدَاق والنِحْلة قِبال تسلّم المرأة، ولكلٍّ من تلك الأُمور، أحكام تتعرّض لها الآيات المباركة في كتاب النكاح والطلاق،

وكيف كان ففي الفصل آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[1].

الآية الكريمة وإن كان سياقها بيان النساء اللّاتي توفّي عنهنّ أزواجهنّ، وأنّ عليهنّ أن يتربّصن بأنفسهنّ أربعة أشهر وعشراً[2]، وأنّه لا جُناح عليهنّ بعد بلوغ الأجل وانقضاء العدّة أن يفعلن في أنفسهنّ ما هو المتعارف، ممّا يدلّ على التمايل إلىٰ الزواج المصرّح به في الآية الكريمة السابقة، إلّا أنّها تعني الرجل في تثبيت وإمضاء ما هو المتعارف أيضاً من الخطبة، وإظهار الرغبة في النساء بوجه معروف بين الناس علىٰ اختلاف آدابهم، ثمّ تُصرّح الآية الكريمة بأنّه لا جُناح علىٰ المكنون في النفس من حُبّ النساء ومن العلاقة بإمرأة يُريد الزواج منها ما لم ينته إلىٰ التواعد معها سرّاً عن أهلها.

نعم لا بأس بالمقاولة العادية معها سرّاً عن أهلها استطلاعاً علىٰ نظرها ورعاية لجانبها لا سيّما في المبحوث عنها، وهي المتوفّىٰ عنها زوجها المتوقَّع انقضاء عدّتها، فالتزوّج معها، ولا يبعد الاختصاص بها. فلا يصرّح بذلك أوّلاً، فإنّه لاجناح فيما عرّضتم؛ أي أثرتم كناية ولا تواعدوهنّ لا سرّاً ولا علناً بالأولويّة. وكلّ ذلك إكراماً للزوج المتوفّى مثل نفس العدّة وترك التزيّن إلى أن ينقضي زمن العدّة.

---

(١) البقرة ٢: ٢٣٥.

(٢) كما سيأتي في بحث العدّة ص ٧٣١ إن شاء الله تعالىٰ.

عدم مشروعيّة العقد قبل انقضاء العدّة

ثمّ بعد ذلك كلّه تنهى الآية الكريمة صراحةً عن عزم عقدة النكاح قبل أن ينتهي الكتاب أجله، وتنقضي العدّة للزوجة المتوفّى عنها زوجها فتخرج عنها، فتدلّ الآية الكريمة علىٰ أنّ التقاول والتراضي؛ سرّاً كان أو علناً، لابدّ وأن لا يكون في العدّة وانعقاد ذلك العزم، وعقدة النكاح غيرهما، فالنكاح عقد يُعزم، وعزم يُعقد عليه، فلا زوجيّة قبل العقد ولو مع التراضي، فالآية الكريمة وإن لم تكن في مقام بيان لزوم العقد في تحقّق النكاح إلّا أنّها تعطيه بوجه أصرح من الفراغ عن لزوم ذلك، وأنّ هناك عقداً يُعزم وعزماً يُعقد، إلّا أنّه لابدّ وأن لا يكون في العدّة، ولابأس بمقدّماته قبل انقضائها من التقاول والتراضي والتوافق حسب الحدود الشرعيّة.

ثمّ إنّ العقد الّذي أرشدتْ إليه الآية الكريمة في المقام هو الموجود في مختلف المجتمعات حتّى الّتي لا تعتقد بدين وشريعة أيضاً، فإنّ السفاح لديهم غير النكاح، وإنّه يتوقّف تحقّقه على توافق مُظْهَرٍ بلفظ صريح أو إمضاء وكتابة علىٰ اختلاف الآداب المتعارفة؛ وفي الإسلام باللفظ فقط، الصريح في إفادة المقصود من التزويج والنكاح، ولا يصحّ بالهبة والتمليك وما أشبههما.

والعقد هذا على الأصل لا يكون إلّا بيد الطرفين من الزوج والزوجة ولو بالوكالة أو بواسطة وليّهما في ضوء أدلّة الولاية، كما وُضّح.

قال تعالىٰ: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ...﴾[1].

وسيأتي الكلام عنه في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) البقرة ٢: ٢٣٧.

إنشاء العقد وسننه

ثمّ إنّ العقد المذكور، لا يُعزم ولا يُستحكم إلّا بإنشاءٍ واضح وبيان صريح من لفظ النكاح والزواج وما يقوم مقامهما علىٰ اختلاف الألسن واللّغات، ولا تكفي الألفاظ المشتركة، ولا الكناية أو الإشارة إلىٰ قرار ترتبط به السعادة الفرديّة والاجتماعيّة، فلا ينعقد بسهولة ولا ينحلّ بتخيّل؛ فإنّه ميثاق غليظ[١] وتعاهدٌ شديد وبناءٌ ركين ما بني في الإسلام أحبّ إلى الله تعالى منه، كما في الحديث[٢] ونقضه أبغض الحلال، وعندنا لابدّ في إيجاده وتحقّقه من لفظٍ خاصّ من الإنكاح أو التزويج كما عن الشافعي[٣]، ولا يصحّ بغيرهما؛ خلافاً لأبي حنيفة القائل بصحّته حتّىٰ بلفظ التمليك والهبة والتحليل[٤]، مع أن الأصل عند الشكّ، عدم التحقّق وبقاء الحرمة كما هو ظاهر.

قال أبو الصلاح الحلبي من أصحابنا في الكافي: النكاح على ثلاثة أضرب: نكاح غبطةٍ ونكاح متعةٍ وملك يمين. واللفظ الموجب إذا كانت هي المتولّية للعقد عليها: «قد زوّجتك أو أنكحتكَ نفسي على صداق مبلغه كذا» ويقول الوليّ: «فلانة

---

(١) محمّد بن يعقوب، عن أحمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب، عن بريد قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقاً غَلِيظاً﴾ (النساء ٤: ٢١)، فقال: الميثاق هو الكلمة الّتي عُقد بها النكاح، وأمّا قوله: ﴿غَلِيظاً﴾ فهو ماء الرجل يفيضه إليها». (وسائل الشيعة ٢٠: ٢٦٢، الباب ١ من أبواب عقد النكاح ح ١).

(٢) وبإسناده عن عبدالله بن الحكم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما بني بناءٌ في الإسلام أحبّ إلى الله عزّ وجلّ من التزويج». (وسائل الشيعة ٢٠: ١٤، الباب ١ من أبواب مقدّمات النكاح ح ٤).

(٣) المجموع ١٦: ٢١٠، بدائع الصنائع ٢: ٢٢٩.

(٤) المجموع ١٦: ٢١٠، وفيه: ينعقد بالبيع والهبة والصدقة والتمليك، ولا ينعقد بالإباحة والتحليل، وبدائع الصنايع ٢: ٢٢٩، وفيه: ينعقد بالبيع والهبة والصدقة والتمليك.

بنت فلان» دون سائر الألفاظ من: «أبحتُك» و«حلّلت» و«وهبْتُ لك» و«آجرتك» وغير ذلك. والقبول أن يقول الزوج: «قد قبلتُ هذا النكاح» ويقول النائب عنه: «قد قبلت هذا النكاح لفلان بن فلان ورضيت به»(١).

وقال علاء الدين القاساني الحنفي من العامّة: لا خلاف أنّ النكاح ينعقد بلفظ الإنكاح والتزويج، وهل ينعقد بلفظ البيع والهبة والصدقة والتمليك؟ قال أصحابنا (أي الحنفيّون): ينعقد. وقال الشافعي: لا ينعقد إلّا بلفظ الإنكاح والتزويج(٢).

وكذلك الشهود على العقد عندنا من السنّة من غير دخل له في صحّة العقد نصّاً وفتوىً، خلافاً للعامّه، ففي رواية هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّما جُعلت البيّنات للنسب والمواريث»(٣).

وفي رواية زرارة بن أعين قال: «سُئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرّجل يتزوّج المرأة بغير شهود؟ فقال: لا بأس بتزويج فيما بينه وبين الله، إنّما جعل الشهود في التزويج الْبَتّة من أجل الولد»(٤). وقريب منها روايات أُخر(٥).

وقال الصدوق في الهداية: ويجوز التزويج بغير شهود، وإنّما يكره بغير شهود من جهة عقوبة السلطان الجائر(٦).

وقال المفيد في المقنعة: والنكاح على ثلاثة أضرب: فضرب يسمّى نكاح الغبطة: وهو النكاح المستدام المنعقد بغير أجل ولا اشتراط، والسنّة فيه الإشهاد

---

(١) الكافي في الفقه: ٢٧٧ و٢٧٨.
(٢) بدائع الصنائع ٢: ٢٢٩.
(٣) وسائل الشيعة ٢٠: ٩٨، الباب ٤٣ من أبواب مقدّمات النكاح ح ١، وفي رواية أُخرى: والحدود، كما في ح ٢.
(٤) وسائل الشيعة ٢٠: ٩٨، الباب ٤٣ من أبواب مقدّمات النكاح ح ٣.
(٥) وسائل الشيعة ٢٠: ٩٨ ـ ٩٩، الباب ٤٣ من أبواب مقدّمات النكاح ح ٥ ـ ٨.
(٦) الهداية: ٢٥٩.

والإعلان. ونكاح المتعة: وهو النكاح المؤجّل المنعقد بالأُجور المذكورة على التعيين لها والاشتراط ونكاح ملك الأيمان: وهو مختصٌّ بالإماء دون الحرائر من النّسوان[١].

وقال الشيخ في النهاية: النكاح على ثلاثة أضرب... النكاح المستدام... ويستحبّ فيه الإعلان والإشهاد عند العقد[٢].

وقال القندوزي الحنفيّ من العامّة: ولا ينعقد نكاح المسلمين إلّا بحضور شاهدين حرّين بالغين عاقلين أو رجل وامرأتين عدولاً كانوا أو غير عدول أو محدودين في القذف[٣].

فالمحصّل: أنّه لا يكفي في النكاح «التراضي» فقط بل يحتاج إلى مظهر صريح لفظيّ، واللفظ لابدّ أن يكون من أحد مادّتي «النكاح» و«التزويج» الواردين في الآيات دون غيرهما، ولا يلزم الإشهاد وإن كان راجحاً وحسناً للولد والميراث. وأما أنّ هذا اللفظ لابدّ وأن يكون عربيّاً أو يكفي ما يفيد صراحة النكاح والتزويج بأيّ لغة؟ الأقرب الثاني؛ فإنّا لم نجد ما يدلّ على الاشتراط وإن كان ذلك أقرب للاحتياط كما لايخفى، مثل الكفائيّة العرفيّة.

وأمّا توهّم جواز انعقاده بلفظ «الهبة» كما في زواج النبيّ صلى الله عليه وآله فمدفوع ـ بما عرفت ـ من أنّه كان قِبال النكاح والملك ولذلك كان مختصّاً بنفسه الشريفة من دون المؤمنين كما عليه صراحة الآية الكريمة[٤].

وعن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا تحلّ الهبة إلّا لرسول الله صلى الله عليه وآله وأمّا غيره فلا

---

(١) المقنعة: ٤٩٧ ـ ٤٩٨.
(٢) النهاية: ٤٥٠.
(٣) بدايع الصنائع ٢: ٢٥٥، ولم يرد القندوزي.
(٤) الأحزاب ٣٣: ٥٠.

يصلح نكاح إلّا بمهر»(١).

وفي المقام روايات كثيرة نتبرّك ببعضها:

١ ـ محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده عن زرارة بن أعين، عن الصادق عليه السلام في حديث خلق حوّاء وتزويج آدم بها: «أن الله عزّ وجلّ قال له: أخطبها إليّ. فقال: يا ربّ! فإنّي أخطبها إليك ـ إلى أن قال: ـ فقال الله عزّ وجلّ: قد شئت ذلك وقد زوّجتكها فضمّها إليك»(٢).

٢ ـ قال: «ولمّا تزوّج أبو جعفر محمّد بن عليّ الرضا عليهما السلام ابنة المأمون خطب لنفسه فقال: الحمد لله متمّم النعم برحمته والهادي إلى شكره بمنّه، وصلّى الله على محمّد خير خلقه الّذي جمع فيه من الفضل ما فرّقه في الرسل قبله، وجعل تراثه إلى من خصّه بخلافته وسلّم تسليماً. وهذا أمير المؤمنين زوّجني ابنته على ما فرض الله عزّ وجلّ للمسلمات على المؤمنين (إمساك بمعروف أو تسريح باحسان) وبذلتُ لها من الصداق ما بذله رسول الله صلى الله عليه وآله لأزواجه وهو اثنتا عشرة أُوقيه. ونشّ وعليَّ تمام الخمسمائة، وقد نحلتها من مالي مئة ألف. زوّجتني يا أمير المؤمنين؟ قال: بلى. قال: قبلت ورضيت»(٣).

فقه الحديث: بعد بيان مقدار المهر والنحلة زائداً عليه بمئة ألف واستحباب ذلك على الموسع قدره، تعبيره عليه السلام في خلال الخطبة: «أن الله تعالى جعل تراثه إلى من خصّه بخلافته» مشيراً إلى واقع الأمر، وخطابه عليه السلام بعبارة «أميرالمؤمنين» على ما هو ظاهر بالفعل ويقال له، وكلّ منهما يعلمان ما يقال.

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٦٥، الباب ٢ من أبواب عقد النكاح... ح ٢.

(٢) من لايحضره الفقيه ٣: ٣٨٠ ح ٤٣٣٦، وعنه وسائل الشيعة ٢٠: ٢٦١، الباب ١ من أبواب عقد النكاح... ح ١.

(٣) من لايحضره الفقيه ٣: ٣٩٨، ح ٤٣٩٩.

الصداق

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً﴾[١].

تأمر الآية الكريمة بإيتاء النساء صدُقاتهنّ وأنّه لا يحلّ أكلها إلّا إذا طابت أنفسهنّ بها أو بشيء منها، فإنّ الصداق والمهر هو المال الّذي تملكه الزوجة قِبال تملّك الزوج الاستمتاع بها أو الإباحة له ذلك، سواء مقدّراً كان ذلك المال ومسمّىٰ أو مِثلاً، يشبه الثمن في البيع، والزوجان يشبهان المتعاملَيْن، فتتوقّف تماميّة العقد علىٰ المهر، ويجب عليه ردّه إليها لدىٰ المطالبة، ولها ذلك في كلّ وقت حتّىٰ قبل تسليم نفسها إليه، كما عليها تسليم نفسها في كلّ وقت طلب منها، كلّ ذلك بمقتضىٰ العقد وإطلاق النساء في الآية من غير تقييد بالدخول وإن كان استقرار تمامه متوقّفاً عليه، ولا إشكال في ذلك عندما كان الزوج موسراً، وإن كانت القاعدة تقتضي ذلك في الإعسار أيضاً فتأمّل؛ فإنّ الزوجة إن كانت عالمة بإعسار الزوج حال العقد ومع ذلك زوّجت نفسها فكيف تمتنع عن مقتضى العقد وهو التمكين، وقاعدة الدين أنّه إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة....

وتُشير إلىٰ ذلك ـ أي إلىٰ الصداق والنحلة ـ آيات الطلاق أيضاً مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾[٢]، كما سيأتي بيانها إن شاء الله.

وقد يقال: إن النحلة وصفٌ للصداق والمهر، ومعناه العطيّه من غير توقّع العوض ولا معنىٰ لتملّك الزوج البضع؛ فإنّه في ملك المرأة بعد النكاح كما هو قبله

---

(١) النساء ٤: ٤.

(٢) البقرة ٢: ٢٣٧.

وإنّما الّذي استحقّه الزوج هو الاستباحة لا الملك، فلا يملك بدل المهر شيئاً، وهما مشتركان في فوائد التزويج ومتساويان في التمتّع، وعلى الزوج إيتاء الصداق عطيّةً أو إطاعةً لأمر الله تعالى أو ديناً، كما في مسالك الأفهام[١].

فإنّه يقال: نعم يتمّ ذلك على هذا المعنى للنحلة وذلك التقريب للبضع، ولكن مع ذلك كلّه لا يخرج عن كونه يشبه البيع عرفاً لا أنّه هو حقيقةً.

وعليه فأكل الزوج للمهر ـ الصداق ـ بلا طيب نفس من زوجته أكل للمال بالباطل، وأمّا مع طيب نفسها فهو هنيءٌ مريءٌ يُؤكّد هناءته البضع بلا عوض.

وكذلك البحث في أُجورهنّ في المنقطع من النكاح؛ لقوله تعالىٰ: ﴿... *فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً*...﴾[٢]، كما سيأتي الكلام عنه إن شاء الله.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ * قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْراً فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ * قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ * فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ*...﴾[٣].

تقصّ الآية الكريمة إنكاح شعيب النبيّ عليه‌السلام ابنته من موسىٰ النبيّ عليه‌السلام وقبول عمله ثماني حُجج أُجرة وعوضاً له، والحكاية تعطي أُموراً:

الأوّل: جواز خطبة المرأة للرجل، فقد قالت إحداهما: ﴿*يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ*﴾، وتوصيفها إيّاه في المقام يُشعر بذلك، ولابأس به من حيث هو.

---

(١) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٣: ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٢) النساء ٤: ٢٤.

(٣) القصص ٢٨: ٢٦ ـ ٢٩.

الثاني: لُزوم وجود العِوض والمهر في النكاح، وذلك أمر عقلائيّ ولا أقلّ من مقابلة المهر قبول الزوجيّة وتعاهد ذلك الميثاق الغليظ وإن لم يكن تبادلاً وتقابلاً مع البضع.

الثالث: إنّ المهر في النكاح لابدّ أن يكون مالاً يصحّ أن يُبذل بإزائه المال كائناً ما كان، حتّىٰ العمل في المستقبل، ولو تعليم سورة من القرآن كما ورد في السُنّة المباركة[1]، والمهر هذا لابدّ وأن يكون معيّناً مضبوطاً كثماني سنوات وإتمام العشر من عنده، ذلك لابدّ منه حتّىٰ بين المعيّنين فإنّ الترديد في قوله: ﴿*إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ*﴾ وكذلك في ﴿*أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ*﴾ لم يكن إلّا في مقام المقاولة قبل عزم عقدة النكاح وإحكام عهدته كما صرّح به كلامه: ﴿*أُرِيدُ*﴾، وأمّا الّتي جعلت منكوحة وما جعل مهراً كان معيّناً معلوماً لقوله تعالىٰ: ﴿*فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ*﴾، وما قضاه كان مشخّصاً، والترديد في مقام المقاولة لا يضرّ بعد الجزم والبتّ والتعيين في أطراف العقد، وأمّا عدم التقدير في طرف البضع طبيعيّ؛ ولذلك يشبه النكاح بالبيع وليس ببيع.

ومن المعلوم أنّ الصداق للزوجه، كما أنّ البُضع للزوج بمعنى إباحة الاستمتاع دون الملكيّة، وظهور قول شعيب عليه السلام: ﴿*عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي*﴾ في وقوع الأُجرة له لا لابنته، مندفع بمقام المقاولة وولايته عليها، وفي العمل تقع لها أو له بمصالحتها لأبيها، ولا وجه لصيرورتها له ابتداءً. وممّا يؤيّد عدم التبادل بين المهر والبضع أنّه ليس للزوج إلّا إباحة الاستمتاع كما للزوجة دون آثار الملكيّة من جواز التصرّفات، والزوجة تتملّك المهر وتتصرّف فيه كيف تشاء، وليس للزوج تملّك في المقام ولو قلنا بحقّ الاستمتاع لا حكم الإباحة.

---

(١) وسائل الشيعة ٢١: ٢٧٣، الباب ١٧ من أبواب المهور.

الرابع: يمكن أن يستفاد من الآية ولاية الأب لإنكاح البنت حتّى البالغة الرشيدة الباكرة أو الثيّبة من غير فرق بين رضاها وعدمه.

فإنّ قول شعيب: ﴿أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ صريح في اختياره وإرادته لذلك، وأنّه هو الملاك في تحقّق العقد والزواج وإن كان المورد مع رضاها لا أقلّ من رضا من قالت: ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ فإنّ تعريفها له تعريض برضاها، وكانتا بكراً حسب تعبير ﴿ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ دون كلمة النساء.

وحكاية ذلك القرآن الكريم يشير إلى إمضائه في الإسلام. وهو ثابت في الجملة كما ذكرناه في بحث الولاية لدى الكلام في ولاية الأب والجدّ وعلى صغار الأولاد ذكوراً وإناثاً، ويتّسع نطاق ذلك الإنكاح ويترتّب عليه الآثار المحرميّة.

وقد صرّحت بذلك رواية محمّد بن إسماعيل بن بزيع قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصبيّة يزوّجها أبوها ثمّ يموت وهي صغيرة فتكبر قبل أن يدخل بها زوجها، يجوز عليها التزويج؟ أو الأمر إليها؟ قال: يجوز عليها تزويج أبيها»[١].

ورواية عبدالله بن الصلت قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجارية الصغيرة يزوّجها أبوها، لها أمرٌ إذا بلغت؟ قال: لا ليس لها مع أبيها أمر.

قال: وسألته عن البكر إذا بلغت مبلغ النساء، ألها مع أبيها أمرٌ؟ فقال: ليس لها مع أبيها أمر ما لم تكبر[٢] (تثيّب خ ل)».

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٧٥، الباب ٦ من أبواب عقد النكاح... ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٧٦، الباب ٦ من أبواب عقد النكاح ... ح ٣.

وقريبٌ منها غيرهما الصريح في صحّة عقد الأب وإنكاح الصغيرة، كما هو مقتضى إطلاق أدلّة ولايته على الولد ابناً أو بنتاً واستصحاب صحّة ذلك العقد إلى زمن البلوغ حيّاً كان الأب أو ميّتاً.

أمّا أنّ لهما الخيار في الردّ والقبول بعد البلوغ أو لا؟ فالحقّ الأقرب الأوّل، كما صرّحت به رواية محمّد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصبيّ يزوَّج الصبيّة؟ قال: إن كان أبواهما اللّذان زوّجاهما فنعم جائز، ولكن لهما الخيار إذا أدركا فإن رضيا بعد ذلك فإنّ المهر على الأب»[١].

وقال عليه السلام في خبر الكناسي: «... فإن زوّجها قبل بلوغ التسع سنين كان الخيار لها إذا بلغت تسع سنين»[٢]. وإن كان قد ذكر في رواية عليّ بن يقطين جواباً عن سؤاله: «فإذا بلغت الجارية فلم ترض فما حالها؟ لا بأس بذلك إذا رضي أبوها أو وليّها»[٣]، الظاهر في معارضتها معهما، مع أنّ وجه الجمع أنّ عدم رضاها لاينافي الخيار والقبول مع الكراهة، فلا تعارض.

إنّما الكلام في ولاية الأب لإنكاح الباكرة الكبيرة كما عليه المشهور مستدلّاً بروايات في الباب، مثل رواية فضل بن عبد الملك عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لاتستأمر الجارية الّتي بين أبويها إذا أراد أبوها أن يزوّجها، هو أنظر لها. وأمّا الثيّب فإنها تُستَأذن، وإن كانت بين أبويها إذا أرادا أن يزوّجاها»[٤].

ورواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن البكر إذا بلغت مبلغ

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٧٧، الباب ٦ من أبواب عقد النكاح... ح ٨.
(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٧٨، الباب ٦ من أبواب عقد النكاح... ح ٩.
(٣) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٧٧، الباب ٦ من أبواب عقد النكاح... ح ٧.
(٤) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٦٩ ـ ٢٧٠، الباب ٣ من أبواب عقد النكاح... ح ٦.

النساء ألها مع أبيها أمر؟ فقال: ليس لها مع أبيها أمر مالم تثيّب»[١].

وقوله عليه السلام : «الجارية البكر التى لها أب لا تتزوّج إلّا بإذن أبيها[٢] ولا تنكح ذوات الآباء من الأبكار إلّا بإذن آبائهن»[٣]. وغير ذلك ممّا يقرب هذه المضامين، وما ورد من قوله عليه السلام : «لا ينقض النكاح إلّا الأب»[٤].

إلّا أنّ ذلك كلّه لا يدلّ على الولاية المطلقة بحيث لم يكن لرضاها دخلٌ وكان عليها قبول نظره مطلقاً، مع أنّ في المقام روايات اُخرى تدلّ على لزوم رعاية نظرها، مثل رواية منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «تُستأمر البكر وغيرها ولا تنكح إلّا بأمرها»[٥].

وقوله عليه السلام : «لا بأس بتزويج البكر إذا رضيتْ بغير إذن أبيها»[٦] وغيرهما ممّا يفيد ذلك. ومقتضى الجمع اشتراكهما ولزوم رعاية نظرهما كما هو مقتضى الاحتياط، وقد عرفت الأصل في المقام من استصحاب الحرمة مع عدم رضا كلّ منهما.

وأمّا الثيّب فلا إشكال في كونها أملك لنفسها، كما عرفت من روايتي الفضل والحلبي ومصرّح به في روايات عديدة[٧] لا تخفى على المراجع.

ويشعر بالاشتراك ما في كلام المفيد رحمه الله في المقنعة: ... وذوات الآباء من

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٧١، الباب ٣ من أبواب عقد النكاح... ح ١١.
(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٧٣، الباب ٤ من أبواب عقد النكاح... ح ٢.
(٣) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٧٧، الباب ٦ من أبواب عقد النكاح... ح ٥.
(٤) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٧٣، الباب ٤ من أبواب عقد النكاح... ح ٥.
(٥) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٨٤، الباب ٩ من أبواب عقد النكاح... ح ١.
(٦) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٨٥، الباب ٩ من أبواب عقد النكاح... ح ٤.
(٧) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٦٧، الباب ٣ من أبواب عقد النكاح... .

الأبكار ينبغي لهنّ أن لا يعقدن على أنفسهنّ إلّا بإذن آبائهنّ، وإن عقد الأب على ابنته البكر البالغ بغير إذنها أخطأ السنّة ولم تكن لها خلافه، وإن أنكرت عقده ولم ترض به لم يكن للأب إكراهها على النكاح ولم يمض العقد مع كراهتها[١].

وقال صاحب الوسائل ﷺ بعد نقل رواية زرارة (لا ينقض النكاح إلّا الأب): أقول: فيه دلالة على اشتراك الولاية بين الأب والبنت وإلّا لكان العقد الواقع منها غير صحيح ولا حاجة إلى نقضه[٢].

وقال في آخر الباب التاسع: أقول: والقول بالتشريك في الولاية هو وجه الجمع؛ لوجود التصريح به ولموافقته الاحتياط والبعد عن التقيّة وغير ذلك[٣].

وقال السيّد في العروة بعد نقل الأقوال: والتشريك بمعنى اعتبار إذنهما معاً، والمسألة مشكلة فلا يترك مراعاة الاحتياط[٤].

وأمّا أنّ إذن كلّ منها جزء أو أحدهما أصل والآخر شرط فلا طائل تحته قلنا بما قلنا في الاعتبار بعد قبول التشريك.

---

(١) المقنعة: ٥١٠.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٨٥، الباب ٩ من أبواب عقد النكاح... ذيل الحديث ٥.

(٣) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٨٦، الباب ٩ من أبواب عقد النكاح... ذيل الحديث ٨.

(٤) العروة الوثقى ٥: ٦٢٤، المسألة ١.

الفصل الثالث

المتعة أو الزواج المؤقّت

قد عرفت أنّ جواز الاستمتاع وترك التحصّن وحفظ الفرج ينحصر في أمرين، وهما: النكاح وملك اليمين، ثمّ إنّ النكاح قسمان هما: دائم ومنقطع، على ما يُصرّح به قوله تعالىٰ:

﴿... وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾[1].

فإنّ تعبير الاستمتاع وأداء الأُجرة متفرّعاً علىٰ حلّيّة ما وراء المحرّمات المذكورات، والابتغاء بالأموال محصنين تاركين السفاح، قِبال النكاح والصداق في الآيات الكريمة السابقة، وملك اليمين فيها وفي الآية اللاحقة[2]، مع العلم بحرمة الاستمتاع في غيرهما، يفيد صريحاً أنّ ذلك قسم من النكاح يُطلق على

---

(١) النساء ٤: ٢٤.

(٢) من قوله تعالىٰ: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ...﴾ (النساء ٤: ٢٥) كما سيأتي الكلام فيها إن شاء الله.

صداقه الأُجرة وعلى عقدِه المتعة، وهذا هو النكاح المنقطع المؤقّت، وفي بعض القراءات بعد كلمة ﴿مِنْهُنَّ﴾: إلىٰ أجل مسمّىٰ[١]، مضافاً إلىٰ ثبوت ذلك بالسنّة المباركة العمليّة والقوليّة في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله ولا سيّما عند فتح مكّة[٢]، ولا يُعبأ بقول مَن لا ضمان لرأيه ولا وقع لاجتهاده قِبال النصّ.

وبعبارة أُخرىٰ: آيات سورة النساء الباحثة عن النكاح وأحكامه وفروعه من أوّل الأمر من قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً...*﴾ إلىٰ قوله: ﴿*... فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنىٰ وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذٰلِكَ أَدْنىٰ أَلَّا تَعُولُوا * وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً...*﴾[٣].

ثمّ آيات ذكرت فروعاً أُخرىٰ ترتبط بالصداق والروابط الزوجيّة والتوارث بينهما وفروعها إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...*﴾[٤] وذكر محرّمات أُخرىٰ بقوله: ﴿*حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ*﴾ إلىٰ قوله: ﴿*وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذٰلِكُمْ*﴾[٥]. ففي مثل هذا السياق الّذي تكون الآيات بصدد بيان تمام أقسام الحلال والحرام من النكاح وفروعه تُبيّن تفريع الاستمتاع بالأُجرة والابتغاء بالأموال مع لزوم التحصّن وترك السفاح، وهو صريح في تقسيم التحصّن إلى

---

(١) كما (في مجمع البيان ٣: ٣٢، ذيل الآية ٢٤ من سورة النساء) عن أُبيّ بن كعب وعبدالله بن عبّاس وسعيد بن جُبير وغيرهم.

(٢) صحيح مسلم، عن عبدالله بن مسعود... . ثمّ رخّص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل... [٢: ١٠٢٢ ح ١٤٠٤ (١١)]. وعن جابر بن عبدالله، قال: كنّا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق لأيّام علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأبي بكر حتّىٰ نهىٰ عنها عمر في شأن عمرو بن حُريث [٢: ١٠٢٣ ح ١٤٠٥ (١٦)]. وأمّا نسخها من ناحية الرسول صلى الله عليه وآله فمختلف فيه لديهم أيضاً، فراجع مختصر صحيح مسلم (لم نعثر عليه).

(٣) النساء ٤: ١ ـ ٤. (٤) النساء ٤: ٢٢. (٥) النساء ٤: ٢٣.

النكاح والاستمتاع والملك، والثاني هو النكاح المؤقّت لصدق الأجرة قِبال الصداق نحلة، ولا يُنافي ذلك إطلاق الأُجرة في نكاح المُؤمنات المُهاجرات الأعمّ من الدائم والمنقطع، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ...﴾[1]، كما لا ينافي قوله تعالىٰ: ﴿...فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾[2] الدّال على صحّة نكاح الإماء أيضاً دواماً ومنقطعاً بإذن أهلهنّ ومالكهنّ لمن لم يستطع طولاً أن ينكح المحصنات، فإنّ إطلاق الأُجرة على المهر غير مقابلتها معه مع التصريح بأنّ ذلك إذا لم يكنّ مسافحات زانيات أو متّخذات أخذَان، فإنّ اتخاذ الخِدْن ومعاشرة الفتيات والفتيان بالتصادق والتلاصق محرّم كالزنا، كما يُشير اليه ذكرهما معاً في آيات[3].

كما أنّ الظاهر من قوله تعالىٰ: ﴿... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[4] إرادة الأعمّ من المهر والصداق أو الأُجرة ودلالتها على جواز نكاحهن دواماً أو انقطاعاً لوحدة السياق. وعندنا الآية باقية على حالها وغير منسوخة لا بآية الممتحنة: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾[5] ولا بآية البقرة: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾[6] فإنّ الأُولى راجعة إلى مسألة قطع العصمة إذا أسلم أحد الزوجين غير المسلمين، والثانية لا تشملهم فإنّهم ليسوا بمشركين كما فصّلنا في محلّه. وللأُستاذ صاحب الميزان رحمه الله في ذيل

---

(١) الممتحنة ٦٠: ١٠. (٢) النساء ٤: ٢٥.

(٣) ﴿...غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ...﴾ النساء ٤: ٢٥، و ﴿...مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ...﴾ المائدة ٥: ٥.

(٤) المائدة ٥: ٥. (٥) الممتحنة ٦٠: ١٠. (٦) البقرة ٢: ٢٢١.

آية البقرة تحقيق يؤيّد ما ذكرنا فراجع[١] تجد الفرق بين صدق وصف المشرك وشمول فعل الشرك فلا يطلق على أهل الكتاب أنّهم مشركون.

ثمّ لا إشكال في أنّه يعتبر في نكاح المنقطع ما يُعتبر في الدائم من شروط العقد، ويزيد فيه تعيين المدّة الّتي تراضيا عليها بعد فريضة الأُجرة، فلا يكفي نفس تراضيهما بالاستمتاع مدّة قِبَال أُجرة، بل لابدّ من العقد بلفظ صريح في المتعة بأيّ لغة بعد عدم تمكّنهما من العربيّة كما لابدّ من تعيين الأُجرة والمدّة.

ثمّ لا جُناح عليهما فيما تراضيا عليه من بعد الفريضة أيضاً بالزائد عليها بأن يكونا معاً أكثر ممّا فرضاه أوّلاً من المدّة والأُجرة من بعد انقضاء المدّة المفروضة بقرار جديد وعقد آخر، فلا تصحّ الزيادة في المدّة والأُجرة بالتراضي فقط، بل من بعد الفريضة الأُولىٰ إلّا أن تهب باقي المدّة من الفريضة الأُولىٰ حتّىٰ يصدق الانقضاء والتراضي الجديد، والفريضة بعد انطباقها على الأُجرة تشمل المدّة أيضاً تحقيقاً للتراضي، أي التوافق في جوانب الأمر.

وبعبارة أُخرىٰ: أنّ نفس حلّية الابتغاء بالأموال والاستمتاع منهنّ بأداء الأُجرة فريضة معلومة، لا تُعطي لزوم تعيين المدّة أيضاً إلّا بالملازمة بين فرض المال وفرض الوقت للحال في قوله تعالىٰ: ﴿فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾، وأمّا قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ إمّا تأكيد للأوّل، وأنّه بعد تحقّق الفريضة في الأُجرة والتراضي في المدّة فلا جُناح عليكم، كما لا يبعد، وإمّا تجويز للتجديد بعد انقضاء الفريضة الأُولىٰ مدّة وأُجرة فيما تراضيا عليه للاستقبال، فالتراضي للحال كان أوّله للاستقبال تجديداً يُفيد لزوم تعيين المدّة كما لا يخفىٰ.

وقال أبو حنيفة بعد ما سئل أبو عبدالله عليه السلام عن المتعة فقرأ عليه الآية: والله

(١) تفسير الميزان ٢: ٢٠٤ ـ ٢٠٥، ذيل الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

لكأنّها آية لم أقرأها قطّ[١].

مع أنّ الأمر متّضح بالسُنّة الشريفة بحمد الله علىٰ التفصيل في محلّه نشير إلى بعض منها مثل رواية أبي بصير قال: «سألت أبا جعفر عليه‌السلام عن المتعة فقال: نزلت في القرآن: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ...﴾[٢]»[٣]، ورواية عبدالله بن سلمان قال: «سمعت أبا جعفرعليه‌السلام يقول: كان علي عليه‌السلام يقول: لولا ما سبقني به ابن الخطاب ما زنى إلّا شقيّ»[٤].

وفي المقام رواياتٌ كثيرة لتبيين أصل الجواز بل الاستحباب[٥] والعمل بها زمن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ولم ينسخ[٦] خاصّة في السفر لا سيّما في الأسفار الطويلة للجهاد والدفاع[٧] وما أشبه ذلك من الغياب عن الأهل ولو لمانع فيهنّ، ولاانحصار فيها بالأربع فراجع[٨].

وعندنا أنّ المستفاد من المجموع أنّ هذه السنّة شرّعت امتناناً وتسهيلاً على الّذين لا يجدون نكاحاً ويصعب عليهم الاستعفاف في الحضر والسفر، ولسان التأكيد والترغيب كان لنفي الحرمة المبتدعة، ولذلك كان الأجل من أركانه بحيث يبطل بدون ذكره أو يصير دواماً.

وأمّا من كان متزوّجاً وهو عند أهله فعليه التعفّف والاستغناء بأهله وإن كان

---

(١) وسائل الشيعة ٢١: ٧، الباب ١ من أبواب المتعة ح ٦.

(٢) النساء ٤: ٢٤.

(٣) وسائل الشيعة ٢١: ٥، الباب ١ من أبواب المتعة ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ٢١: ٥، الباب ١ من أبواب المتعة ح ٢، وفيه: عبدالله بن سليمان.

(٥) وسائل الشيعة ٢١: ١٦، الباب ٣ من أبواب المتعة.

(٦) وسائل الشيعة ٢١: ٨ و٩، الباب ١ من أبواب المتعة ح ١٢ و٦

(٧) وسائل الشيعة ٢١: ١١، الباب ١ من أبواب المتعة ح ٢٦.

(٨) وسائل الشيعة ٢١: ١٨، الباب ٤ من أبواب المتعة.

حلالاً جائزاً، وأيضاً استحكاماً لأساس الأُسرة واحتراماً للأهل.

فعن فتح بن يزيد قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتعة فقال: هي حلال مباح مطلق لمن لم يغنه الله بالتزويج فليستعفف بالمتعة، فإن استغنى عنها بالتزويج فهي مباح له إذا غاب عنها»(١).

وفي الآخر: «كتب أبو الحسن عليه السلام إلى بعض مواليه: لا تُلِحّوا على المتعة، إنّما عليكم إقامة السنّة، فلا تشتغلوا بها عن فرشكم وحرائركم فيكفرن ويتبرين ويدعين على الآمر بذلك ويلعنونا»(٢).

وأنت تعلم أنّ الأمر كذلك في بلادنا وعند نسائنا من غيرة مذمومة، والعبارات تساعد الحمل على التقيّة للجمع بين الأمر والنهي فتوجّه، وقد تطابق النصّ والفتوى كما يشير إليه شطر من كلمات أعاظم الأصحاب:

١ ـ قال الصدوق رحمه الله في المقنع والهداية: اعلم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أحلّ المتعة ولم يُحرّمها حتّىٰ قبض(٣).

٢ ـ وقال المفيد رحمه الله في المقنعة: والنكاح على ثلاثة أضرب: فضرب منه يسمّى نكاح الغبطة وهو نكاح المستدام... ، ونكاح المتعة وهو النكاح المؤجّل المنعقد بالأُجور المذكورة على التعيين لها، ونكاح ملك الأيمان وهو مختصٌّ بالإماء دون الحرائر من النّسوان(٤).

٣ ـ وقال الشريف السيّد المرتضى في الانتصار: مسألة: ومما شنّع به على

(١) وسائل الشيعة ٢١: ٢٢، الباب ٥ من أبواب المتعة ح ٢.
(٢) وسائل الشيعة ٢١: ٢٣، الباب ٥ من أبواب المتعة ح ٤.
(٣) المقنع: ٣٣٧، باب المتعة، والهداية: ٢٦٤، الباب ١٤٦.
(٤) المقنعة: ٤٩٧ ـ ٤٩٨.

الإماميّة وادّعي تفرّدها به، وليس الأمر كذلك، إباحة نكاح المتعة وهو النكاح المؤجّل، وقد سبق إلى القول بإباحة ذلك جماعةٌ معروفة الأقوال منهم أميرالمؤمنين عليّ بن أبى طالب عليه السلام وعبدالله بن عبّاس وعبدالله بن مسعود (رضي الله عنهما) ومجاهد وعطاء وإنّهم يقرؤون: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ ـ إلى أجل مسمّى ـ ﴿فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ...﴾، وقد روي عن جابر بن عبدالله الأنصارى وسلمة بن الأكوع وأبي سعيد الخدريّ والمغيرة بن شعبة وسعيد بن جبير وابن جريح أنّهم كانوا يفتون بها، فادّعاؤهم الاتّفاق على حظر المتعة باطلٌ، والحجّة لنا سوى إجماع الطائفة على إباحتها أشياء: منها... ومنها... له كلام بتفصيل فراجع[١].

٤ ـ وقال الشيخ الطوسي رحمه الله في النهاية: النكاح على ثلاثة أضرب: منها هو النكاح المستدام الّذي لا يكون مؤجّلاً بأيّام معلومة ولا شهور معيّنة... ونكاح المتعة وهو المنعقد بأجل معلوم ومهر معيّن، وبهذين الحكمين يتميّز من نكاح الغبطة... ونكاح بملك الأيمان وهو يختصّ بالإماء دون الحرائر[٢].

٥ ـ وقال سلّار في المراسم: فأمّا أقسامه فهو على ثلاثة أضرب: نكاح دوام ـ وهو غير مؤجّل ـ ونكاح متعة ـ وهو مؤجّل ـ ونكاح ملك اليمين ـ إلى قوله: ـ ذكر: نكاح المتعة وهو المؤجّل المفتقر إلىٰ تعيين: الأجر والأجل. وكلّ شروط نكاح الدوام شروطه، إلّا أنّها تبين منه بالأجل، وبأنّه يجوز نكاح الكتابيّات فيه[٣]. وقريب من عباراتهم ما قاله ابن البرّاج في المهذّب[٤]، وأبي الصّلاح الحلبي في الكافي[٥] وابن إدريس في السرائر[٦] والمحقّق في

---

(١) الانتصار: ٢٦٨، المسألة ١٥٣.
(٢) النهاية: ٤٥٠.
(٣) المراسم: ١٤٧ و١٥٥.
(٤) المهذّب ٢: ١٧٩.
(٥) الكافي في الفقه ٢٧٧ و٢٨٢ ـ ٢٨٣.
(٦) السرائر ٢: ٥٥٩.

الشرائع[١] والعلّامة في القواعد[٢] والشهيد في اللُّمعة[٣] والفاضل المقداد في كنز العرفان[٤].

وأمّا ما قاله المحقّق الأردبيلي في الزبدة نقلاً عن مجمع البيان[٥] من أنّ معنى ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ﴾، أنّه حتّىٰ عقدتم عليهنّ هذا العقد المسمّى متعةً وما رتّب عليه من وجوب أداء الأُجرة بصرف العقد على خلاف ما في الدائم إلىٰ آخر ما قال[٦]، لايخلو من نظر، سيّما زمن نزول الآية، وقد قلنا كراراً أنّه ليس لنا تبديل ألفاظ القرآن تفسيراً بمعنى خلاف ظواهرها اللغويّة بمناسبات عارضة.

(١) الشرائع ٢: ٣٠٣.
(٢) قواعد الأحكام ٣: ٥١.
(٣) اللمعة الدمشقيّة: ١١٤.
(٤) كنزالعرفان ٢: ١٤٢ ـ ١٤٨.
(٥) مجمع البيان ٣: ٣٢، ذيل الآية ٢٤ من سورة النساء.
(٦) زبدة البيان: ٦٥٠.

الفصل الرابع
المحرّمات

لا يحلّ نكاح بعض النساء بالنَسَبِ أو السَبَبِ كما صرّحت به آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ:

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[1].

تنهى الآية الكريمة المؤمنين عن نكاح المشركات وتقول: المؤمنة خير من المشركة ولو كانت مُعجِبة بحسنها، وكذا تنهى المؤمنات عن نكاح المشركين ولو كانوا مُعجِبين، فالشرك والكفر يمنعان عن صحّة نكاح المؤمن معهم لا أنّ نكاح المشركين والكفّار بين أنفسهم باطل حيث إنّ لكلّ قوم نكاحاً، فلابدّ إذن أن يكون زوج المؤمنة مؤمناً وزوجته مُؤمنة، فإنّ النهي يدلّ على الفساد كما لايخفى.

---

(١) البقرة ٢: ٢٢١.

ويُصرّح بذلك أيضاً قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ...﴾ إلىٰ قوله تعالى: ﴿...وَلَاتُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ...﴾[1]، الدالّ علىٰ بطلان نكاحِهنّ السابق بالإيمان[2].

ومن المعلوم أنّ الإيمان في المقام أُريد به معناه الأعمّ وهو الإسلام، فيصحّ نكاح العامي بل المانع الشرك والكفر، فيصحّ نكاح الكتابيّين، ولا يشترط فيه الإسلام. نعم ما ذكر تعليلاً من قوله تعالىٰ: ﴿...أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ ...﴾[3] لعلّه يعطي لُزوم التحذّر عن كلّ نكاح يدعو أحد طرفيه الآخر إلىٰ النار، ولا سيّما إذا كان الداعي الرجل لضعف المرأة، ولذلك يجتنب عن نكاح المرأة المؤمنة مع العامي، بل مع المؤمن الشارب للخمر الفاسق كما في السُنّة الشريفة، ولعلّه لذلك أيضاً خُصّ الجواز في الكتابيّين بالمنقطع لعدم الدعوة فيه، ولا ينتقض بالمشركة والكافرة المحرّمة حتّىٰ الموقّت، فإنّ النار فيهما أشدّ وأحرق منهنّ لعدم إيمانهنّ بالله واليوم الآخر. وينبغي هناك نقل مقالة المحقّق الأردبيلي ﷺ والإشارة إلىٰ روايات الباب وفتاوىٰ الأصحاب. قال: ثمّ اعلم أنّ الكلام في استنباط الأحكام أن يقال: إنّ ظاهرها دالّ على تحريم التناكح بين المسلم والكافر الّذي هو المشرك الحقيقيّ، وشمول المشرك للكتابي الّذي

---

(١) الممتحنة ٦٠: ١٠.

(٢) ولابدّ أن يبحث عنها في باب الجهاد عند الكلام في المعاهدة مع الكفّار، وأنّه لابدّ من ملاحظة ذلك وقد نزلت في سبيقة بنت الحارث الأسلميّة، حيث جاءت مسلمةً بعد صلح الحديبيّة، وفيه ردّ من أتىٰ النبيّ منهم وعدم ردّهم مَن أتاهم، فإذا جاء زوجها وقال: يامحمّد! اردد عليّ امرأتي فإنّك شرطت لنا أن تردّ علينا مَن أتاك منّا وهذا طينة الكتاب ولم تجفّ.

(٣) البقرة ٢: ٢٢١.

يقول بوحدانيّة الواجب غير ظاهر لغةً وعرفاً؛ لكون القول بأنّ لله ابناً لا يستلزم الشرك الحقيقيّ، وإطلاقه عليهم في الآية السابقة لا يستلزم كونه حقيقةً فيهم أيضاً حتّىٰ يراد منه مطلقاً، وأيضاً لا تشمل جميع غير المشرك الحقيقي من أصناف من يحكم بكفره.

والأصل وعموم أدلّة النكاح يدلّ على الجواز. ولا يمنعه عدم جواز تزويج المسلمة بالكافر مطلقاً إجماعاً، ولا يستلزم ذلك كونه مستفاداً من هذه الآية.

وعلى تقدير التسليم لا يستلزم عموم المشركات، وآية المائدة ظاهرة في الجواز[١] فانتظر زيادة التحقيق هناك[٢]. وهناك روايات عديدة كانت مستنداً لفتاوىٰ الأصحاب نشير إليها:

١ ـ فمنها ما تدلّ على الجواز مثل ما عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال: «وما أُحبُّ للرجل المسلم أن يتزوّج اليهوديّة ولا النصرانيّة مخافة أن يتهوّد ولده أو يتنصّر»[٣].

٢ ـ ومنها ما عن أبي جعفر عليه السلام ـ في حديث ـ قال: «لا ينبغي للمسلم أن يتزوّج يهوديّة ولا نصرانيّة وهو يجد مسلمةً حرّة أو أمة»[٤].

٣ ـ ومنها ما عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل المؤمن يتزوّج اليهوديّة أو النصرانيّة فقال: «إذا أصاب المسلمة فما يصنع باليهوديّة والنصرانيّة؟ فقلت له: يكون له فيها الهوى. قال: إن فعل فليمنعها من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير،

(١) بل صريحة فيه لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، المائدة ٥: ٥.

(٢) زبدة البيان: ٦٦٨ ـ ٦٦٩.

(٣) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٤، الباب ١ من أبواب ما يحرم بالكفر ح ٥.

(٤) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٦، الباب ٢ من أبواب ما يحرم بالكفر ح ٢.

واعلم أنّ عليه في دينه غضاضة»[١].

٤ ـ ومنها ما عن يونس عنهم عليهم السلام قال: «لا ينبغي للمسلم الموسر أن يتزوّج الأمة إلّا أن لا يجد حرّة، وكذلك لا ينبغي له أن يتزوّج من أهل الكتاب إلّا في حال ضرورة حيث لا يجد مسلمة ولا أمة»[٢].

تقريب الاستدلال ظاهر؛ فإنّ لسان «لا أُحبّ» و«لاينبغي» لا يفيد الحرمة، بل الأكثر الكراهة والغضاضة.

والحكمة أيضاً واضحة؛ حفظاً لكرامة الإنسان المؤمن ومخافة في أولاده، مع الإجازة صريحاً فيما إذا كان له فيها هوى مع الغضاضة[٣].

ومن المعلوم أنّ مورد أكثرها نكاح الغبطة والدوام دون المتعة والانقطاع، ولا وجه لحملها عليها.

وأمّا الرّوايات الّتي يمكن أن يستدلّ بها على الحرمة وعدم الجواز:

١ ـ فمنها رواية زرارة بن أعين قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[٤]، فقال: هي منسوخة بقوله: ﴿...وَلَاتُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ...﴾[٥]»[٦].

تقريب الاستدلال: أنّ الإمام عليه السلام أجاب عن السؤال بأن الآية الّتي تدلّ على جواز نكاحهن منسوخة ولا يؤخذ بعقد الكوافر وعصمهم، فألحق أهل الكتاب بهم

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٦، الباب ٢ من أبواب ما يحرم بالكفر ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٧، الباب ٢ من أبواب ما يحرم بالكفر ح ٣.

(٣) غضّ غضاضةً من فلان: وضع من قدره، والشيء: نقصه. وغضّ بصره: منعه مما لا يحلّ له رؤيته. المنجد: ٥٥٣، مادّة «غضّ».

(٤) المائدة ٥: ٥.

(٥) الممتحنة ٦٠: ١٠.

(٦) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٣، الباب ١ من أبواب ما يحرم بالكفر ح ١.

حكماً؛ فلا يجوز نكاحهنّ.

وفيه: أوّلاً: أنّ آية المائدة راجعة إلى النكاح الابتدائي، وآية الممتحنة راجعة إلىٰ انقطاع العصمة إذا أسلمت زوجة الكافر فهي حرام له وبالعكس، ولا يؤخذ بعقده السابق، ولا تعارض بينهما.

وثانياً: أنّها معارضةٌ مع رواية النعماني بإسناده عن عليّ عليه السلام الدالّة على أنّ آية المائدة غير منسوخة بل هي ناسخة نصف آية البقرة ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ...﴾[١]، فأطلق الله مناكحتهن (أهل الكتاب) بعد أن نهى وترك قوله: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾[٢].

والتعارض حيث لا مُرجّح يوجب التساقط، مع أنّ إلحاق أهل الكتاب بالكفّار برواية واحدة ـ ولو كانت موثّقة ـ ممّا لا يساعده سائر الآيات وروايات الباب.

٢ ـ ومنها ما عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن نصارى العرب، أتؤكل ذبائحهم؟ فقال: كان عليٌّ عليه السلام ينهىٰ عن ذبائحهم وعن صيدهم ومناكحتهم»[٣].

تقريب الاستدلال ظاهر، فإنّ ظاهر نهي عليٍّ عليه السلام نهي تحريم وقد عرفت من قبل أنّ حرمة النكاح يرجع إلىٰ فساد العقد أو حرمة المباشرة.

وفيه: أنّ لسان الجواب غير صريح في بيان الحكم، ولعله عليه السلام كان ينهى كراهةً، وقد علمت من قبل[٤] في ذبائحهم: أنّه إذا سمعت منهم ذكر الله عند الذبح

---

(١) البقرة ٢: ٢٢١.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٨، الباب ٢ من أبواب ما يحرم بالكفر ح ٦.

(٣) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٣، الباب ١ من أبواب ما يحرم بالكفر ح ٢.

(٤) مرّ آنفاً.

فلا إشكال في أكله حتّى قيل: أنّهم يذكرون كذا وكذا فأُجيب بأنّ ذلك ذكر الله، فالحقّ الأقرب أنّه لا يدلّ على أكثر من الكراهة والغضاضة.

٣ ـ ومنها ما عن ابن فضّال، عن الحسن بن جهم قال: «قال لي أبوالحسن الرضا عليه السلام: يا أبا محمّد! ما تقول في رجل تزوّج نصرانيّة على مسلمة؟ قال: قلت: جُعلت فداك! وما قولي بين يديك؟ قال: لتقولنّ فإنّ ذلك يعلم به قولي؛ قلت: لا يجوز تزويج النصرانيّة على مسلمة ولا غير مسلمة. قال: ولِمَ؟ قلت: لقول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾. قال: فما تقول في هذه الآية: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾؟ قلت: فقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾، نسخت هذه الآية، فتبسّم وسكت»[1].

وأنت بالتأمّل فيه تعرف أنّ الدلالة على الجواز أقوى من الدلالة على عدم الجواز، فإن استدلاله عليه السلام بآية المائدة ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ...﴾ أقوى من التبسّم والسكوت قبال قوله بالنسخ، مع ما عرفت من كون المنسوخ في قوله كان ناسخاً في رواية.

ثمّ اعلم أنّ فتاوىٰ الأصحاب الّذين كانوا قريبين من زمن الأئمةً عليهم متخذةً من روايات الباب وليس هناك إجماع[2] ولا يعتنى بشهرة المتأخّرين.

قال الصدوق رحمه الله في المقنع والهداية[3]: يجوز نكاح اليهوديّة والنصرانيّة مطلقاً. وقال الطوسي رحمه الله في النهاية[4]، وابن البرّاج في المهذّب[5]، وابن حمزة في

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٤، الباب ١ من أبواب ما يحرم بالكفر ح ٣.

(٢) كما قال المرتضى في الانتصار (٢٧٩، مسألة ١٥٥): مما انفردت به الإماميّة: حظر نكاح الكتابيّات. دليلنا بعد الإجماع، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾.

(٣) المقنع: ٣٠٨، والهداية: ٢٦١.

(٤) النهاية: ٤٥٧.

(٥) المهذّب ٢: ١٨٧.

الوسيلة[١]: يجوز عند الضرورة.

وقال الطوسي رحمه الله في الخلاف: المحصّلون من أصحابنا يقولون: لا يحلّ نكاح من خالف الإسلام؛ لا اليهود ولا النصارى ولا غيرهم. وقال قوم من أصحاب الحديث من أصحابنا: يجوز ذلك. وأجاز جميع الفقهاء التزويج بالكتابيّات. وروي عن عمر كراهيّة ذلك، وإليه ذهب الشافعي[٢]. وأنت ترى في كلامه رحمه الله نفي الإجماع بصراحة.

وقال في المقنعة: لا يجوز لأنهنّ كافرات، وادّعى اتّفاق أهل الإسلام على كفرهنّ[٣].

وقال الراوندي في فقه القرآن: لا يجوز لأن العلّة وهي الدعوة إلىٰ النار قائمة فيهنّ[٤]. وقد عرفت ما في استدلالاتهم رحمهم الله تعالى.

ومحصّل الكلام ـ آيةً وروايةً ـ: أنّه لا إشكال في عدم جواز نكاح المسلمة مع الكافر والمشرك بل مع غير المسلم مطلقاً، كما لا إشكال في عدم جواز نكاح المسلم مع الكافرة أو المشركة.

أمّا مع أهل الكتاب حيث لا نعتقد بشركهم ولا كفرهم فلا وجه لعدم جواز نكاحهنّ، ومقتضى جميع ما عرفت من روايات الباب، الكراهة والغضاضة في دين الفاعل، دون البطلان والحرمة.

هذا كلّه بالنسبة إلىٰ نكاح الغبطة. أمّا بالنسبة إلىٰ المتعة، فلا كلام في الجواز كما هو مصرّح في روايات الباب من أنّه «لا بأس أن يتمتّع الرجل باليهوديّة

---

(١) الوسيلة: ٢٩٠.
(٢) الخلاف ٤: ٣١١ ـ ٣١٢، المسألة ٨٤.
(٣) المقنعة: ٥٠٠.
(٤) فقه القرآن للراوندي ٢: ٧٧.

والنصرانيّة وعنده حرّة»[١].

ولا يبعد دلالة الآية تعليلاً ومعلّلاً علىٰ مسألة الكفاءة، وأنّ المُؤمن كُفْوُ المُؤمنة، ثمّ مراتب الإيمان حتّىٰ ينتهى إلىٰ اختلاف مراتب العلم والأدب دون المال والجاه، كما هو المُتعارف اليوم، فالملاك هو الدعوة إلىٰ النار، وملاحظة مراتب الاختلاف الّتي ينتهي ترك رعايتها إلىٰ الدعوة إلىٰ النار بمراتبها، كما لايخفىٰ.

المحارم

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً*[٢] *وَسَاءَ سَبِيلاً * حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً * وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ...*﴾[٣].

الآيات الكريمة تنهىٰ عن نكاح منكوحة الأب وتحكم علىٰ أنّ ذلك فاحشة ومقت، وكذلك منكوحة الجدّ؛ للصدق عليه، وهي غير الأُمّ؛ لذكرها قبالها

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٩، الباب ٤ من أبواب ما يحرم بالكفر ح ١، ونحوه في ح ٢ و٣ من نفس الباب.

(٢) المقت: البُغض الشديد لمن تراه تعاطى القبيح... (المفردات في غريب القرآن: ٤٧٠، مادّة «مقت»).

(٣) النساء ٤: ٢٢ ـ ٢٤.

والتصريح بها بعدها مستقلّاً عنها، فالمُحرّمات في الآيات الكريمة عددها ثلاث عشرة طائفة، وهي: زوجة الأب والجدّ، والأم نَسَباً ورضاعاً وإنْ علت، والبنت كذلك، والأُخت نَسَباً ورضاعاً، والعمّة الّتي هي أُخت الأب، دون عمّة العمّة ما لم تكن عمّة، والخالة الّتي هي أُخت الأُم دون خالة الخالة ما لم تكن خالة، وبنت الأخ، وبنت الأُخت وإن علتا، وأُمّ الزوجة، وبنت الزوجة المدخول بها من زوج آخر دون غير المدخول بها، وحليلة الابن من الصُلب دون الأدعياء كما سيأتي بيانه، وأُخت الزوجة ـ جمعاً بينهما دون التفريق ـ والمحصنة ذات البعل، فإنّ كلّ هذه الموارد يُحرم نكاحهنّ، وذلك حكم الله تعالىٰ وكتابه عليكم «أيّها المسلمون» وأُحلّ لكم ماوراء ذلك.

والظاهر: أنّ العناوين السببيّة مثل منكوحة الأب وأُمّ الزوجة وبنتها وأُختها تشمل الزنا والوطي بشبهه أيضاً، فتُحرم أُمّ المزنيّ بها أو الموطوءة بشبهة وبنتها علىٰ الزاني، وتُحرم هي بنفسها علىٰ أبيه وابنه، فإنّ الأوّل مصداق: ﴿أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾، والثاني مصداق: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، والثالث مصداق: ﴿حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمْ﴾ بالنسبة لأبيه، ﴿مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ بالنسبة إلىٰ ابنه.

وليس ذلك بمعنىٰ الإلحاق موضوعاً أو حكماً بالسنّة المباركة، فإنّ الزنا والوطي بشبهة ليس من النكاح، وكيف يصدق علىٰ المزنيّ بها أنّها: ﴿... وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمْ...﴾، بل القطع بأنّ النكاح بملاكه الأصلي غير المنفكّ عنه غالباً ـ أي الدخول لو لم يكن ذلك معناه اللغوي ـ فإنّه يوجب الحُرمة ويُورثها، والعقد يُوجب حلّيّته ولعلّه لم يصدق عليه مُقيّداً بعدم الدخول. والحليلة وإن كانت بلحاظ

كونها معقودة عليها، إلّا أنّ أساس الحرمة هو الزوجيّة والمباشرة والدخول مع التصريح به في ناحية الربيبة، والإطلاق والصدق يُعطي الحُرمة في الحليلة وأُمّهات النساء بعد العقد ولو قبل الدخول، كلّ ذلك بعد الزنا أو الوطي بشبهة، وأمّا إذا طرأ علىٰ العقد لم تُحرم لانعقاد العقد بلامانع، كما هو ظاهر.

وما ينبغي الإشارة إليه: أنّ المذكورات في المقام هنّ المحرّمات نكاحهنّ دون المحلّلات من ناحية النظر إليهنّ ولا تلازم بينهما وإن كان بعضه كذلك، كما في آية النظر؛ فقد قال تعالىٰ بعد إيجاب الحجاب وتحريم النظر: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ﴾[1].

فيجوز للأب النظر إلىٰ ابنته، وللابن إلىٰ أُمّه وأُخته، ولابن الأخ إلىٰ عمّته، ولابن الأُخت إلىٰ خالته، كلّ ذلك من غير ريبة، كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالىٰ في محلّه. وأمّا غيرها فلا يُستفاد من حُرمة نكاحهنّ جواز النظر، كما ترىٰ في المحصنات اللاتي عُدّت من الأوّل، ولايجوز النظر إليهنّ قطعاً فلابدّ من التماس دليل آخر، إلّا أن تقبل التنزيل حتّىٰ تكون منكوحة الأب بمنزلة الأُمّ، وكذا أُمّ الزوجة بتنزيل الصهر منزلة الابن، والربيبة بمنزلة البنت لاسيّما مع القيد، وأمّا بنت الأخ وبنت الأُخت فبتنزيل العمّ والخال منزلة العمّة والخالة دون تنزيلهما منزلتهما؛ لعدم وجود وجه لهما، والأمر سهل بعد التفصيل في السُنّة الشريفة بحمد الله، فراجع[2].

ومنها مسألة بدو النسل[3] وقد سئل من الإمام عليه السلام والكلام فيه كلاميٌّ

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٥٥.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٣٦١، أبواب ما يحرم بالنسب.

(٣) وسائل الشيعة ٢٠: ٣٦٤، الباب ٣ من أبواب ما يحرم بالنسب.

وتفسيريّ أشار إليه الأُستاذ في الميزان[١]، أشرنا إلىٰ المختار في محلّه، وأنّ الضرورات تقدّر بقدرها والحكم تشريعيّ، وإن كان له في التكوين ملاك. ولكن حيث إنّ في كلام الصادق عليه‌السلام ـ معاذ الله أن يكون ذلك ـ على ما قالوا من أمر الإخوة والأخوات[٢] والتعبير لا يساعد على ما نقله الأُستاذ رحمه‌الله عن الاحتجاج[٣] عن السجّاد عليه‌السلام من أنّ الحرمة تشريع وقع بعد بدو النسل[٤]، فنردّ علم الخبرين إلىٰ أهله ونترك ما وقع على ما وقع من غير ترجيح وتأييد بعد إمكانها، ولا ينافي الأوّل ظاهر القرآن في صدق ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً﴾[٥]، فتأمّل.

وممّا لابدّ أن يستحضر أنّ الآية لم تذكر في نشر الحرمة بالرضاع إلّا الأُمّ والأُخت؛ قال تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾[٦]، من دون الإشارة إلىٰ مسألة الموارد، فهل يستفاد من السياق لدى تعداد موارد النسب العمّ والخال وبنات الأخ والأُخت حرمتهم أيضاً من الرضاعة؟

الإنصاف أنّه لا يستفاد من السياق شيء من ذلك، فلابدّ من ملاحظة السنّة والأمر فيها واضح بحمد الله، فعن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله أنّه قال: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»[٧]، أو «من القرابة»[٨].

---

(١) تفسير الميزان ٤: ١٤١ ـ ١٤٦، ذيل الآية ١ من سورة النساء.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٣٦٥، الباب ٣ من أبواب ما يحرم بالنسب ح ٤.

(٣) الاحتجاج ٢: ٣١٤ و٣١٥.

(٤) تفسير الميزان ٤: ١٤٧، ذيل الآية ١ من سورة النساء.

(٥) النساء ٤: ١.

(٦) النساء ٤: ٢٣.

(٧) وسائل الشيعة ٢٠: ٣٧١ و٣٧٣، الباب ١ من أبواب ما يحرم بالرضاع ح ٢ و٩.

(٨) وسائل الشيعة ٢٠: ٣٧١ ـ ٣٧٣، الباب ١ من أبواب ما يحرم بالرضاع ح ١ و٣ و٤ و٦ و٧ و٨ و١٠.

والأصل هذا يكفينا في تعيّن الموارد وفي حدّها عن الأئمّة عليهم السلام: «لا يحرّم الرضاع أقلّ من يوم وليلة أو خمس عشرة رضعة متواليات»[١] ولابدّ أن يكون من فحل واحد[٢] وأن يتروّى الرضيع بنفسه[٣] ولا رضاع بعد فطام[٤] وتفصيل الفروع في المفصّلات.

المحيض

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[٥].

إنّك تعلم أنّ الآية يُبحث عنها في كتاب الطهارة ـ ليس في الكتب الفقهيّه فقط بل في آيات الأحكام وفقه القرآن للأصحاب أيضاً ـ مع أنّ المحتوى والتكليف فيها راجع إلىٰ النكاح ولزوم الاعتزال وحرمة المقاربة حال الحيض من دون تكليف وأمرٍ بالنسبة إلىٰ التطهير، أو التطهّر، ولذلك ذكرناه هاهنا.

والأذى هو المكروه الّذي يؤذي الطبع.

قال تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ﴾[٦].

دون القذارة والخبث الظاهري. ومن[٧] فسّره به كان بتوهّم منه التقابل مع

---

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٣٧٤ و٣٧٩، الباب ٢ من أبواب ما يحرم بالرضاع ح ١ و١٤.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٣٧٤، الباب ٢ من أبواب ما يحرم بالرضاع ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ٢٠: ٣٨٣، الباب ٤ من أبواب ما يحرم بالرضاع ح ١ و٢.

(٤) وسائل الشيعة ٢٠: ٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٧، الباب ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع ح ١ و٢ و٥ و١١ و١٢.

(٥) البقرة ٢: ٢٢٢.

(٦) البقرة ٢: ٢٦٤.

(٧) كماعن قتادةوالسدّي على ما نقله مجمع البيان ١و٢: ٣١٩، ذيل الآية ٢٢٢من سورة البقرة.

التطهّر المذكور في الآية.

واعتبار الإيجاب في الأمر بالاعتزال والتحريم مع النهي عن المقاربة يدلّ على شدّة المفسدة الموجودة في المتعلّق، وإلّا لكان ذكر أحدهما كافياً عن الآخر. وكيف كان، أمر الله تعالىٰ في هذه الآية الكريمة باعتزال النساء في المحيض، لأنّه أذىً حتّىٰ يطهرن، فإذا تطهّرن يجوز إتيانهنّ من حيث أمر الله.

فلا إشكال في دلالة الآية الكريمة علىٰ حرمة المباشرة بمعنىٰ المواقعة معهنّ حال الحيض، لأنّه المتيقّن المتوقّع منهنّ مع تناسب الحكم والموضوع، فإنّ كيفيّة الأذىٰ يناسب منع المواقعة، وأمّا الاستمتاع بما دون ذلك فهو باقٍ علىٰ الجواز والحلّية استصحاباً، لا بل دليلاً، لأنّ المواقعة فقط متيقّنة الخروج.

كما أنّ المتيقّن من الحرمة حالة الابتلاء بالحيض فقط، أمّا بعد زواله وقبل الغسل فهو باقٍ على الجواز أيضاً، ولا تُستصحب الحرمة؛ لأن المتيقّن هو ذلك المقدار، ولا شكّ لإطلاق دليل الجواز مع ارتفاع تناسب الحكم والموضوع. نعم، لو ثبت أنّ التطهّر المذكور غاية للنهي في قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَطَّهَّرْنَ﴾ بالتشديد لكانت الحرمة إلىٰ الغسل ولم يثبت هذا[1].

---

(١) فإنّ التطهّر متعدّياً ظاهر في رفع الحدث والقذارة النفسيّة كما يُرشد اليه مَوارد استعماله في الكتاب الكريم، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران ٣: ٤٢)، وقال أيضاً: ﴿... أُوْلَـٰئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ...﴾ (المائدة ٥: ٤١)، وقال أيضاً: ﴿... أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ (الأعراف ٧: ٨٢)، وقال أيضاً: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾ (التوبة ٩: ١٠٣)، وقال أيضاً: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (الأحزاب ٣٣: ٣٣)، وغيرها من موارد كثيرة مثل الّتي في سورة النمل ٢٧: ٥٦، وفي سورة الأنفال ٨: ١١ وغيرها، فإنّ الموارد لاتساعد علىٰ غير رفع الحدث وطهارة الباطن، كما أنّ ظاهر استعماله لازماً في رفع الخبث والنجاسة الظاهريّة كما هو معناه اللغوي في قولهم: «طهُر ضدّ نجس»، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً﴾ (الفرقان ٢٥: ٤٨). ←

وأمّا الأمر بإتيانهنّ بعد التطهّر أو التطهير حيث إنّه عقيب الحظر فلايعطي شيئاً، إلّا ماكان عليه قبله فإنّه لبيان منتهىٰ الحرمة لا مبدأ الجواز.

ثمّ تقييد الإتيان بقوله تعالىٰ: ﴿... مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ﴾ يُشعر بلزوم تعديل إتيانهنّ إلىٰ ما هو المتعارف بين الزوجين زجراً عن وطئهنّ دُبراً على حدّ الكراهة، بل الحرمة لو كان الأمر تحديداً، إلّا أنّه راجع إلىٰ ما هو الأمر من أوّل الأمر علىٰ سعة قوله تعالىٰ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ...﴾[1]، زمانيّاً كانت كلمة: ﴿أَنَّى﴾ أو مكانيّاً، إلّا أن يُقال برعاية المحرث، والدُبر كأرض سبخة لا تحرث ما يُزرَع فيها، وكيف كان الحكم بالحُرمة فهو خلاف الاحتياط، والاحتياط في تركه أولىٰ ولا بأس بالحكم بالكراهة الشديدة كما لايخفىٰ.

وفي الختام أنّ الله يحبّ التوّابين عن الذنب وعن تجاوز الحدود ويحبّ المتطهّرين الّذين تابوا وأصلحوا، فلو غلبهم الشبق فعليهم الكفّارة بدينار أو نصفه أو ربعه كما فصّل في الكفّارات.

←والأمر في آية الطهارات الثلاث، حيث إنّه متعدّ، يُفيد وجوب الغسل والتطهّر في النفس زائداً علىٰ التنظيف الظاهري، والخبث الّذي لابدّ من إزالته في الجنابة، والحيض أبعد عن مقام الإنسانيّة وتوغّل في الحيوانيّة لاسيّما في الجنابة حال الإجناب والمباشرة، وذلك معنىٰ الجنابة لغة دون البُعد عن أحكام الطاهرين، كما قيل (تقدّم استخراجه في ص)، فإنّه اعتباري، والحدث أمر نفسي عيني ولذلك لا يرتفع إلّا بالتقرّب إلىٰ الله تعالىٰ حين امتثال أمره فيعود إلىٰ الإنسانيّة ويعتدل، حيث إنّ الإنسان ينجذب إلىٰ قطب بالإصرار والتكرار وترتفع خباثته الظاهريّة أي النجاسة الّتي تكون تحت كلّ شعرة في الجنابة أيضاً.

وكيف كان، ففي المقام حيث يمكن القراءة متعدّياً ولازماً، ولا دليل علىٰ تعيين أحدهما، لا وجه للحكم بالحرمة قبل الغسل، وقد أُشير اليه في كتاب الطهارة أيضاً في ص .

(١) البقرة ٢: ٢٢٣.

نفي الحرمة

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِى تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى السَّبِيلَ*﴾[١].

ممّا يمكن أن يتوهّم أنّ الأنسب ذكر الآية في بحث الظهار من كتاب الطلاق لا في المحرّمات، ولكن حيث إنّها ترد على مسائل ثلاث في سياق وآخرها أصل الظهار، وأنّ تلك الأقوال غير مجعولة من الله تعالى، بل هي أقوال الناس بأفواههم، والله قوله الحقّ من نفي الحرمة الأبديّة في الموردين، كان الأنسب ذكرها في المقام.

وكيف كان، فالآية الكريمة تنفي وتردّ بعض ماكان في عصر الجاهليّة شائعاً معتبراً:

منها: أنّه تعالىٰ لم يجعل لرجل من قلبين في جوفه[٢] وأنّه لايمكنه التوجّه إلىٰ أمرين في آن واحد، ولعلّ منه امتناع اجتماع الدنيا والآخرة بمعناه المشروح في وجه، فلايجتمع وجهان يلي أحده الربّ ويلي الآخر الخلق.

ومنها: أنّه ماجعل الله أزواجكم اللائي تُظاهرون منهنّ أُمّهاتكم، فلايتمّ ماهو

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٤.

(٢) قيل [مجمع البيان ٧ ـ ٨: ٣٣٥، ذيل الآية ٤ من سورة الاحزاب] في شأن الجملة أنّه كان رجل يُقال له: جميل بن معمر بن حبيب الفهري، شديد الحافظة وكان يقول: إنّ لي قلبين أعلم بكلّ منهما أكثر من علم محمّد... ! ولذا فإنّ قريشاً سمّوه: «ذا القلبين»، فعند انهزام الكفّار في معركة بدر رأوه هارباً آخذاً بيده إحدىٰ نعليه والأُخرى برجله، فقيل له: انتبه... !! قال: ماكنت أعلم ذلك، فعلموا أنّه ما كان له من قلبين في زمان، والآية على سياق الكلّي، فقد بيّنت الحقيقة النفسيّة.

المعمول بينهم من جعلهم القول للزوجة: «أنتِ عليّ كَظَهْرِ أُمّي» طلاقاً، بل أشدّ منه يُورث الحرمة الأبديّة وتصير الزوجة بمنزلة الأُمّ. ونفي ذلك بردّ الأُمومة وأنّه لايُوجب الحُرمة الأبديّة، لا يُنافي الحرمة وهي ترتفع بالكفّارة علىٰ ماسيأتي بيانه إن شاء الله في ختام كتاب الطلاق في بحث الظِّهار والإيلاء[١].

ومنها: أنّه ماجعل الله أدعياءكم أبناء لكم، فلايترتّب عليهم أحكام الأبناء بدعائكم لهم، فإنّ ذلك قول وتفوّه لا أساس له في الخلقة ولا في الاعتبار الشرعي، فلايحرم عليكم حلائلهم بعد الطلاق ولاحلائلكم عليهم كذلك، فإنّهنّ لا أُمّهات لهم ولا أزواج الآباء ومنكوحاتهم، كما أنّهنّ لسنَ بحلائل الأبناء، وصرّح بذلك النفي أيضاً تقييد الابن بالصلب في قوله تعالىٰ عطفاً علىٰ المحرّمات: ﴿...وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾[٢]، فلا تحرم حلائل غير الصلبيّ ممّن تدعونهم أبناء، وأصرح من ذلك كلّه قوله تعالىٰ: ﴿... لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً﴾[٣] في قصّة زيد وتزوّج النبيّ صلى الله عليه وآله زوجته بعدما طلّقها[٤] ـ علىٰ تفصيل في محلّه.

وحكم الله تعالىٰ في ذلك كلّه هو الحقّ وسبيله هو الرشاد، وهو أحقّ أن يُتّبع لا حكم الجاهليّة الّتي تبغي عوجاً، فهو قول يتفوّهون به بألسنتهم من غير تدبّر وتأمّل. فعليكم (أيُّها المسلمون) أن تدعوا كلّ أحد لأبيه فإنّ ذلك أقسط وأعدل عند الله، فإن لم تعرفوا آباءهم فهم إخوانكم في الدين ومواليكم في الإيمان، ولا جُناح عليكم فيما أخطأتم، ولكن ماتعمّدت قلوبكم، وكان الله غفوراً رحيماً.

---

(١) في ص ٧٥٨ ـ ٧٦٤.
(٢) النساء ٤: ٢٣.
(٣) الأحزاب ٣٣: ٣٧.
(٤) مجمع البيان ٧ ـ ٨: ٣٦٠، ذيل الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

أُمّهات المؤمنين

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿... *وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَداً إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللهِ عَظِيماً*﴾(١).

تنفي الآية الكريمة صراحة جوازنكاح أزواج النبيّ صلى الله عليه وآله من بعده أبداً وبذلك تُعطي الحُرمة الأبديّة، وأنّه لا يجوز للمؤمنين نكاحهنّ من بعده سواء كان ذلك بملاك التجليل والاحترام لمقام النبيّ صلى الله عليه وآله أو لمقام أزواجه من بعده، كما يُعطي نفس الحكم قوله تعالىٰ: ﴿*النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ*...﴾(٢)، فإنّ جعل الأُمومة اعتباراً شرعيّاً في سياق جعل الولاية لا يصحّ إلّا بالإلحاق بالحكم، فحرمتهنّ كحرمة الأُمّ الأبديّة، فلا يرد عليه ما عن صاحب كتاب «الكنز»(٣) ـ رضوان الله عليه ـ من لزوم حرمة أولادهنّ أيضاً فإنهنّ أخوات للمؤمنين وهكذا العمومة، لأن التنزيل والاعتبار يقتصر على دليله ويدور الحكم مداره، فلايصغى إلىٰ ما توهّم أنّ ذلك عنوان لهنّ للتجليل بقرينة أولويّة النبيّ صلى الله عليه وآله، كما لايصغى إلىٰ حمل النهي المستفاد من النفي علىٰ التنزيه والكرامة، فإنّ ذلك يردّه صراحة العطف على الإيذاء المحرّم قطعاً لا سيّما في سياق بحث العِشْرة مع النبيّ صلى الله عليه وآله بالأمر والنهي من قوله تعالىٰ: ﴿... *لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا*...﴾(٤) علىٰ ماسيأتي بحثها إن شاء الله تعالىٰ في كتاب «المجتمع والآداب».

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٥٣.
(٢) الأحزاب ٣٣: ٦.
(٣) كنزالعرفان ٢: ٢١٦، ذيل الآية ٥٣ من سورة الأحزاب.
(٤) الأحزاب ٣٣: ٥٣.

وأمّا الولاية الشرعيّة المجعولة للنبيّ صلى الله عليه وآله في طول ولاية الله تعالىٰ وولاية المؤمنين علىٰ أنفسهم وأموالهم من قبيل ولاية الأب والجدّ من دون ورود العاملين على معمول واحد ـ كما أشرنا إليه في كتاب الولاية والحكومة ـ فهي غير مرتبطة بولايته التكوينيّة الّتي هي مسألة ثقيلة قد أوصىٰ الأئمّة المعصومون (صلوات الله عليهم) أصحابهم بترك ذكرها وذكر أمثالها من مسألة الطينة وغرض الخلقة والقضاء والقدر، والجبر والتفويض... وغيرها ممّا يصعب حلّها علىٰ العموم إلّا أن يجدوا أهلها فيبيّنوها لهم بإرشاداتهم حسب الشروط في روايات خاصّة لا تخفىٰ على من له قلب أو ألقىٰ السمع وهو شهيد.

والولاية بمعنىٰ الوساطة في الفيض الوجودي عن الله تعالىٰ لامستقلاً عنه، وهي ثابتة للنبيّ صلى الله عليه وآله وللأئمّة المعصومين عليهم السلام بما أنّهم نور واحد مخلوق قبل كلّ شيء، حينما لم يكن مع الله أحد، لا ملك مُقرّب ولا نبيّ مُرسل، وبما أنّهم مجاري الفيوضات الحقيقيّة والأنوار العينيّة، فلايوجد شيء بلا وجود، ولا وجود بلا علّة، ولا علّة إلّا وهو معلول متسلسلاً إلىٰ أوّل معلول لا علّة له إلّا علّة العلل والوجود الغني الواجب المُبدئ الأوّل الّذي هو الله تعالىٰ وهو علّة ولا معلول، وأوّل معلوله نور واحد، فإنّ الواحد الحقيقي من جميع الجهات لايمكن أن يصدر عنه إلّا واحد، كما أنّ الواحد الكذائي لايصدر إلّا عن الواحد وهو المُجري لجميع الفيوضات المنتشرة يُعبّر عنها «بالعقل الأوّل»، الوجود المنبسط والحقيقة المحمّديّة صلى الله عليه وآله ، فإنّ أوّل ما خلق اللّه العقل ونورهم عليهم السلام المتنوّر به كلّ ظُلمة، والمهيّات ظُلمات، والوجود نور حقيقي، فكلّ وجودٍ تَنَوَّرَ به شيء ومهيّة فيضٌ يصدر عن المبدأ الأوّل ويُعبّر عن معلوله الأوّل، وذلك معنىٰ وساطتهم في الفيض

وولايتهم في الكون، ولا شيء إلّا تحت ولايتهم. وحيث إنّ العلّة واجدة للمعلول لا بحدّه، وما زاد دون المعلول والعلم هو الواجديّة والحضور، فكلّ علّة عالمة بمعلولها علماً حقيقيّاً ولا يُمكن العكس، فكلّ حلقة من سلسلةٍ عالمٌ بما دونها دون مافوقها، وما في رأس الخلق فهو عالم بجميع ماسواه، ومن الوسط إذا كان على وضع يتمكّن من اتّصاله بالفوق فهو في حال الاتّصال عالم بالسابق وبوساطته باللاحق، وهذا معنىٰ قولهم: «لو شئنا علمنا»[١]، «ولولا الإمام لساخت الأرض بأهلها»[٢]، وغير ذلك ممّا فُصّل في محلّه، وكأنّ القلم اغتَصَبَ مِنّا العنان وقادنا إلىٰ ما لسنا من أهله، وليس المقام محلّه، فمنك العفو أيها القارئ المحترم.

خاتمة للفصل في المكروهات

قال تعالىٰ: ﴿*الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ*﴾[٣].

الآية الكريمة كأنّها تُخبر عن تناسب وسنخيّة في الكفاءة الملحوظة في النكاح عرفاً، وأنّ الرجل الزاني بانحرافه واعتياده بذلك الذنب العظيم لايرىٰ نفسه صالحاً لنكاح المؤمنة الملتزمة بالحلال والحرام، فلا يُفكّر إلّا بزانية أو من يشبهها في عدم المبالاة من مشركة فلاينكح إلّا إيّاها، وكذا الزانية لاتتوقّع ولاتنتظر أن ينكحها مؤمن صالح، بل ترىٰ نفسها مطلوبة لمسانخها وهو رجل زانٍ لا يُبالي بشيء من الأحكام أو مُشرك كذلك، لاسيّما مع التوجّه إلىٰ أنّ الوصف عنوان لايصدق علىٰ من زنىٰ اتّفاقاً ثمّ تاب من غير أنْ يُحدّ ويعلم به أحد، بل

---

(١) الكافي ١: ٢٥٨ ح ١، ٢ و٣.

(٢) الكافي ١: ١٧٩ ح ١٠، ١١ و١٣.

(٣) النور ٢٤: ٣.

المراد المعنونون به كشارب الخمر وآكل الربا وأمثالهما، وهذا المفاد غير ما هو في الفقه من الجواز وعدمه أي الصحّة والفساد، مع أنّا نرىٰ أنّ الزاني قد ينكح غير الزانية وغير المشركة من مؤمنة صالحة، وكذا الزانية قد ينكحها غيرهما من مؤمن صالح بعدما تابت وانصرفت عمّا كانت عليه، والإطلاق بلحاظ السابقة، ولا إشكال في صحّة نكاحهما هذا، فإنّ زناهما علىٰ النهاية يجعلهما فاسقين ولايخرجهما عن الإيمان بمعناه الفقهيّ الواسع الموضوع للأحكام، إلّا أنّ بيان ذلك وإلحاق الزاني بالمشرك، والزانية بالمشركة بعد إفادة أنّ الزنا كبيرة وأنّ نكاح كلّ منهما الآخر متناسب، يُشعر بعدم تناسب نكاح المؤمن معهما، وذلك معنىٰ الكراهة، ويُحمل عليها الحرمة في قوله تعالىٰ: ﴿وَحُرِّمَ ذٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾.

والحاصل: أنّ الآية الكريمة تحكم بألطف بيان بكراهة نكاح الزانية دواماً ومنقطعاً، وكذلك تزويج الزاني، وأمّا حكم المشرك والمشركة فقد عرفته من قبل صريحاً.

هذا، ولكن روايات الباب تحكم بالحرمة في الزاني والزانية المعلنة المشهورة مثل ذوات الأعلام في مكّة قبل الإسلام والفواحش المشهورة في البلاد. قال زرارة: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ قال: هنّ نساء مشهورات بالزنا ورجال مشهورون بالزنا قد شهروا بالزنا وعرفوا به والناس اليوم بذلك المنزل، فمن أُقيم عليه حدّ الزنا أو شهر بالزنا لم ينبغ لأحد أن يناكحه حتّىٰ يعرف منه التوبة»[1].

وأصرح من ذلك ما عن الحلبيّ قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: لا تتزوّج المرأة

(١) وسائل الشيعة ٢٠: ٤٣٩، الباب ١٣ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ح ٢.

المعلنة بالزنا ولا يتزوّج الرجل المعلن بالزنا إلّا بعد أن تعرف منهما التوبة»[١].

فإنّ في الأوّل تعبير «لم ينبغ» لا يكون صريحاً في الحرمة قبل التوبة، ولكن النهي الصريح دالّ على الحرمة.

فإن قلنا بأنّ النفي المذكور في الآية الراجع إلىٰ النهي مختصّ بالمعلنة والمعلن قبل التوبة، فالحكم الحرمة حسب ظاهر النفي والنهي وإلّا يحمل على الكراهة. وكيف كان، الحكم بالاختصاص والحرمة مشكل، ولا يساعده السيرة، فالأقوى الكراهة مطلقاً.

---

(١) نفس المصدر: ح ١.

الفصل الخامس

النشوز

سنبحث في هذا الفصل في ما يتعلّق بـ«النشوز» والعصيان بين الزوجين، وفيه آيات تتصدّىٰ بعضها نشوز النساء، والأُخرىٰ لنشوز الرجال، ثـمّ طـريق الحـل ورفع الخلاف.

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيراً * وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلاحاً يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً*﴾[1].

تُخبر الآية الكريمة ـ أوّلاً ـ عن حقيقة تكوينية تشهد بـها العـلوم الحـديثة الجديدة بفنونها الحياتيّة والطبيعيّة، وهي: تفوّق الرجل علىٰ المرأة، وهما صنفان من نوع واحد، فالرجال قوّامون علىٰ النساء بما فضّل الله بعضهم علىٰ بعض في

---

(١) النساء ٤: ٣٤ ـ ٣٥.

الخلق والطبع، وبما يترتّب علىٰ هذا التكوين من الاعتبار تـرتّب الحكـم عـلى الملاك ثانياً[١] من أنّ الرجال ينفقون من أموالهم أي عليهم ذلك نِحْلة ومـؤونة، وهي المعيشة من مأكل وملبس ومسكن فيجب عليهم ذلك، والإطلاق يحمل على ماهو المتعارف حسب شأنها في الجهات المختلفة الّتي تعنيها.

وقِبال ذلك فالزوجات الصـالحات يكُـنَّ خـاضعات لأزواجـهنّ، قـانتات مطيعات لهم، حافظات لما يجري بينهنّ وبين أزواجهنّ ليلاً ونهاراً في مـختلف شؤون حياتهم الزوجيّة بما حفظ الله تعالىٰ. وبهذا تُفيد الآيـة الكـريمة وجـوب إطاعة الزوجة لبعلها وحرمة النشوز، وكذلك وجوب التحفّظ علىٰ الزوج في المال والنفس والتستّر علىٰ أسراره، أي أنّ الصالحات لابدّ أن يكنّ كذلك.

وأمّا غير الصالحات اللآتي تخافون نشوزهنّ وعصيانهنّ بعد ما ترون منهنّ ما يورث خوف بروز النشوز لا بـعده حـتّىٰ يسـتلزم تـقدير شـيء مـن الدوام والاستمرار، ولذلك قال المحقّق في الزبدة[٢] بظهور أمارات العـصيان والنشـوز وإن ذهب نفسه إلىٰ حمل الخوف على العلم، فعِظوهُنّ ـ أوّلاً ـ مـوعظة حسـنة لتُصلحوهنّ، ومن المعلوم: أنّ موعظة الرجل لامرأته غير موعظة غيره لها، فلابدّ وأن تكون زائدة على غيره، وذلك علىٰ أساس المحبّة واستدرار العطف، وذكـر

---

(١) وقد عُدّ في بعض التفاسير موارد التفاضل التشريعي إلىٰ نيف وثلاثين في الصلاة والحجّ والأُمور الاجتماعيّة، فليس لها الأذان والإقامة الإعلاميّتين ولا الجمعة والجماعة والجهر بالتلبية والهرولة بين الصفا والمروة واستلام الحجر ولا القضاء والإمارة والاستشارة والذبح ولا الشهادة في الحدود والطلاق إلى غير ذلك بين مكروه وحرام، على ما فصّل في محالّها، وأكثرها مذكورة في رواية جعفر بن محمّد عن آبائه عليهم السلام في وصيّة النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «يا علي! ليس على النساء جمعة ولا جماعة...». (وسائل الشيعة ٢٠: ٢١٢، الباب ١١٧ مـن أبواب مقدّمات النكاح ح ٦).

(٢) زبدة البيان ٢: ٦٧٧ ـ ٦٧٨.

الأسرار العائليّة وتوضيحها لكونها من مسؤوليّات الزوجين والتذكير بعواطف الأُمّ وتأثيرها في سعادة الأولاد إن كانت ذات ولد، ثمّ التذكير بالآخرة ويوم القيامة ونتايج الأعمال ثواباً وعقاباً؛ فإن أثّرت المواعظ فيهنّ ورجعن عمّا صرن إليها ممّا قد ينتهي إلىٰ النشوز وأطعنكم، فبها ونعمت، وإلّا فاهجروهنّ في المضاجع، وهذا يُورث إطاعتهنّ بالطبع، لافتقارهنّ إليكم وإلىٰ محبّتكم وإلىٰ مضاجعتكم حسب الخلقة والفطرة، ثمّ بعد ذلك إن لم يطعنكم أيضاً فاضربوهنّ تنبيهاً لا بغياً برعاية المراتب شدّة وضعفاً بموازاة احتمال التأثير، والله تعالىٰ أعلىٰ وأكبر، يجازيكم ببغيكم عليهنّ والتكبّر والتنمّر.

وظاهر الضرب هنا أنّه باليد لا بشيء آخر، ولا يبعد أن يكون المراد في المضاجع أيضاً، وحينئذ لا يكون بغياً، بل بنحو لعلّها تتنبّه وتعود، وإن كان الإطلاق يشمل الضرب الخارج عن المضجع، إلّا أنّه لابدّ أن لا يكون جارحاً ولا كاسراً.

وفي المجمع عن الإمام الباقر عليه السلام: «إنّ الضرب بالسواك»[1] وعن الشيخ رحمه الله في المبسوط عن جماعة: أنّ الضرب يكون بمنديل ملفوف أو درّة ولايكون بسياط ولا خشب[2].

وفي الحديث عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أيضرب أحدكم المرأة ثمّ يظلّ معانقها؟»[3].

وفي الآخر: «... وهي ريحانة وليست بقهرمانه»[4]. ومن المعلوم أنّ الضرب

---

(١) مجمع البيان ٣ ـ ٤: ٤٤، ذيل الآية ٣٤ من سورة النساء.

(٢) المبسوط ٣: ٦١١.

(٣) وسائل الشيعة ٢٠: ١٦٧، الباب ٨٦ من أبواب مقدّمات النكاح ح ١.

(٤) كما في نهج البلاغة (لصبحي الصالح): ٤٠٥، كتاب رقم ٣١.

واقع في سلسلة مراتب إيجاد التنبّه والاستشعار دون الانتقام أو المجازاة والمقابلة، فلا يكون علاجاً نهائيّاً حتّىٰ يتشدّد، ولذلك لو لم يحصل الغرض وخيف على الشقاق فليتوصّل إلىٰ الحكمين.

ثمّ إنّ الترتيب في الأُمور الثلاثة عقلائيّ، وكلّ منها في محلّه يجب أو يستحبّ بأمره، ولا يرتبط بمسألة النهي عن المنكر(١) حتّىٰ يستلزم رعاية شرائطه من احتمال التأثير والأمن من الضرر وغيرهما، وإن قيل بأنّه لا بأس بالجمع إذا كان أوقع وأشدّ تأثيراً في رفع النشوز(٢).

أمّا عدم جواز الضرب والهجر عن المضاجع وكذلك ترك خصوص هذا الوعظ فلا يرتبط بمفهوم تلك الأوامر، بل هو ثابت بأدلّته في محلّه أو بذيل الآية: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً﴾ ونفي الحكم لدى نفي الموضوع ليس بشيء من المفاهيم، ولم نجد وجهاً لحمل الأمر على الإباحة في كلام المحقّق رحمه الله في الزبدة، وتبعه صاحب مسالك الأفهام مع تهافتٍ ما في كلام الثاني صدراً وذيلاً؛ لقوله رحمه الله : والترتيب بين الأُمور المذكورة لازم كما يعطيه السياق، فإنّ هذا من باب النهي عن المنكر فليكن بحكمه فيقدّم الأسهل فالأسهل.

وقال بعد كلام: والأمر جاز أن يكون للإباحة، فإنّ الضرب لا يكون مستحبّاً فضلاً عن وجوبه، بل يمكن أن يكون مرجوحاً فإنّ العفو حسن...(٣) فإنّ من المعلوم أنّ النهي عن المنكر واجبٌ.

---

(١) كما ذكره كنز العرفان ومسالك الأفهام إلى آيات الأحكام، ففي الأوّل: يجب رعاية الترتيب كما يجب في النهي عن المنكر (٢: ١٨٦). وفي الثاني: فإنّ هذا من باب النهي عن المنكر (٣: ٢٦٠).

(٢) كما نقله صاحب مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٣: ٢٦٠.

(٣) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٣: ٢٦٠ ـ ٢٦١.

وقال المحقّق: فالأمر هنا للإباحة لا الوجوب والاستحباب، بل يمكن أن يكون مرجوحاً فإن العفو حسن. إلىٰ قولهما: فيجرى فيه الأحكام الخمسة[١]. وأمّا جواز ترك الإنسان حقّه بالعفو ونحوه فهو أمرٌ لا يرتبط بالحكم على موضوعه، ولعلّ ذلك كان منشأ كلام العلمين.

وبعد ذلك كلّه، إن خفتم الشقاق أيضاً فلاطريق إلّا الإصلاح والاستمداد بالتحكيم بأن يُعيّن حَكَماً من أهله وحكماً من أهلها، فإن كانا يُريدان الإصلاح حقّاً يُوفّق الله بينهما، والله عليم بما تعملون في تلك المراحل، خبير بما تُريدون من البغي عليهنّ أو الإصلاح فاحذروه واتّقوه.

ومن المعلوم أنّ الحَكَم في المقام ـ كما في غيره ـ غير الحاكم والقاضي، وهو من تراضى الخصمان أو المتداعيان برأيه ونظره، والملاك في لزوم الإجراء والعمل وجوب الوفاء بالعهد والعقد والتراضي البدوي كما فصّلناه في محلّه. وليس من الوكالة بشيء؛ لجوازه وتقدّم نظر الموكّل وعمله.

بل لعلّ الحَكَم في المقام ليس من قسم الحَكَم في موارده المتعارفة، فإنّ الزوجين لم يتّفقا على قبول نظرهما، بل كلّ منها أيضاً لم يتعهّد قبول حكمه في أيّ نظر، والآية تصرّح بأنّهما ﴿إِن يُرِيدَا إِصْلَاحاً يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا﴾. فأقصى ما لهما إصلاح ذات البين وإلّا فإن انتهيا إلى لزوم التفريق والطلاق فالزوج باقٍ على حقّه إثباتاً ونفياً، كما أنّ الزوجة كذلك، إلّا إذا صرّحا أوّلاً بحدود الاختيار وشرطا لهما حتّى إلى التفريق، كما ورد في روايات الباب مثل ما في صحيحة الحلبي وحمّاد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن قول الله عزّوجلّ: ﴿فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ

(١) زبدة البيان: ٦٧٩.

﴿وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا﴾[١] قال: ليس للحكمين أن يفرّقا حتّى يستأمرا الرجل والمرأة، ويشترطان عليهما إن شاءا جمعا وإن شاءا فرّقا، فإن جمعا فجائز، وإن فرّقا فجائز»[٢]. وقريب منه ما عن عليّ بن حمزة قال: «سألت العبد الصالح عليه‌السلام ...»[٣].

فقه الحديث ظاهر، فإنّ معنى قوله عليه‌السلام : «وإن فرّقا فجائز» أي لهما التفريق، وذلك بتكليف الزوج أن يطلق نفسه وإلّا لهما الطلاق بمقتضى «المؤمنون عند شروطهم»[٤].

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً * وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾[٥].

الآية الكريمة تتصدّىٰ لحكم نشوز الرجال وتعصّيهم، فإن امرأة خافت من بعلها نُشوزاً أو إعراضاً عنها فلا جُناح عليهما أن يُصلحا، فإنّ الصُلح خير، وإن كانت النفوس علىٰ شُحّ وحرص، وذلك يُوجب تشديد الاختلاف بين الزوجين، فإنّه لم يُخلق إنسانان متماثلين في جميع الشؤون الجسميّة والروحيّة، فكلّ إنسان يُغاير الآخر في أُمور فكريّة وروحيّة قطعاً، ولا سيّما الرجل والمرأة، فلابدّ من

(١) النساء ٤: ٣٥.
(٢) وسائل الشيعة ٢١: ٣٤٨، الباب ١٠ من أبواب القسم والنشوز ح ١.
(٣) وسائل الشيعة ٢١: ٣٤٩، الباب ١٠ من أبواب القسم والنشوز ح ٢، وفيه: عليّ بن أبي حمزة.
(٤) وسائل الشيعة ٢١: ٢٧٦، الباب ٢٠ من أبواب المهور ح ٤.
(٥) النساء ٤: ١٢٨ ـ ١٢٩.

التفاهم والغضّ عن موارد الاختلاف، والاستفادة من موارد الاتّفاق، ولا سيّما الطبيعيّة منها، فالإحسان والخير يقتضيان الصلح والتسلّط على شحّ النفس، فأحسنوا واتّقوا فإنّ الله بما تعملون خبير، من أنّكم أيّها الرجال لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء في تلك المواقع والظروف حال ظهور الشحّ وبروز العصبيّة ولو حرصتم عليه بمقتضىٰ العقل والإيمان؛ لما في أنفسكم من طلب التجديد والتنوّع، وكلّ شيء في العيش معاً يصير عادياً بسرعة بعد زمان، والنفس لن تشبع أبداً، فلاتميلوا عن حُسن السلوك وهناءة العيش كلّ الميل فتذروا الزوجة كالمعلّقة لا ذات بعلٍ فتتمتّع ببعلها ولا مطلّقة فتملك نفسها أو يخطبها خاطب؛ هذا بحسب ملاحظة سياق الآيات، فلا يختصّ الحكم بمن كان له أكثر من زوجة واحدة، بل يشمل كلّ متزوّج، وإن كان ظاهر كلام أكثر المفسّرين والفقهاء اختصاصها به استظهاراً من كلمة «بين» والنهي عن الميل، مع أنّك تعرف أنّ المخاطب إذا كان من المكلّفين وكلّ متزوّج فيصحّ معنى البين. والنهي عن الميل لا يلزم أن يكون إلىٰ زوجة اُخرى، بل النهي عن الميل كلّه عنها ولو لم يكن إلىٰ غيرها فتوجّه.

وأمّا احتمال الإطلاق، وشمول حكم عدم الاستطاعة بتعدّد الزوجات أيضاً فقد عرفت جوابه من أنّ غير الممكن غير ممكن، فإنّ الأوّل راجع إلى القلب والباطن، والثاني إلى ظواهر الاُمور[1]. كما أنّ للمرأة أيضاً الشحّ في نفسها

---

(١) فقد روي عن النبيّ ﷺ أنّه كان يقسّم بين نسائه فيعدل ويقول: «اللّهمّ هذه قسمتي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أملك»، (الكشّاف ١: ٥٧٢ ذيل الآية ١٢٩ من سورة النساء، وقال ابن حجر: رواه الأربعة وصحّحه ابن حبّان والحاكم (٢: ١٨٧) وفسّره بالقلب، وغيرهم مثل: سنن البيهقي ٧:٢٩٨، وسنن ابن ماجة ١:٦٣٣ ح ١٩٧١، ومسند أحمد ٦: ١٤٤، ونقل عن مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٣: ٢٦١، وكنزالعرفان ٢: ٢١٥ ـ ٢١٦).

وحقوقها الّتي على الزوج من النفقة إلى المضاجعة والمجامعة ولن ترضى بترك الحقوق سيّما إذا رأت ضرّة وشريكة في العواطف.

وعندئذ للمرأة الصلح والموافقة لترك بعض حقوقها قبال بقائها في حباله، بل قد ينتهي الأمر إلىٰ أن تتصالح المرأة مع زوجها على أن لا يطلّقها وأن يمنعها عن كثير من حقوقها.

وفي مثل ذلك الصلح استشكل المحقّق الأردبيلي رحمه الله في الزبدة وقال: وفيه تأمّل، لأنّه يلزم إباحة أخذ الشيء للإتيان بما يجب عليه، وبترك ما يحرم عليه(١).

وقال في كتاب الصلح ـ بعد ذكر الإشكال ـ: فيمكن أن يحمل على ترك بعض الأُمور المتعارفة المتداولة بين الزوج والزوجة من التلطّف وحسن المعاشرة زائداً على الواجبات، فراجع(٢).

وكيف كان، فظاهر الآية أنّ للمرأة إذا خافت نشوز زوجها أو إعراضه بعلامات وأمارات أن تتصالح مع زوجها بقبول غمض العين عن بعض حقوقها بطيب نفسها قبال حسن المعاشرة وبقائها في حباله. ولا إشكال مع أنّ «الطلاق بيد من أخذ بالساق»(٣).

نعم، لا يجوز إلجاء المرأة لذلك، وعلى الرجل إمّا أن يمسكها بمعروف أو يسرّحها بإحسان، والصلح بطيب النفس أمر خيرٌ في أيّ مقام، وقد صالحت بعض زوجات النبي صلّى الله عليه وآله ووهبت سهمها لعائشة(٤). وقد وردت بذلك روايات مثل

---

(١) زبدة البيان: ٦٨٠. (٢) زبدة البيان: ٥٨١.

(٣) مستدرك الوسائل ١٥: ٣٠٦، الباب ٢٥ من أبواب مقدّمات النكاح ح ٣، وعوالي اللآلي ١: ٢٣٤ ح ١٣٧.

(٤) مثل سودة بنت زمعة، نقله مجمع البيان ٣ ـ ٤: ١٢٠، ذيل الآية ١٢٨ من سورة النساء.

رواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً﴾[١]، فقال: هي المرأة تكون عند الرجل فيكرهها، فيقول لها: إنّي أُريد أن أُطلّقك، فتقول له: لا تفعل، إنّي أكره أن تُشمت بي، ولكن أُنظر في ليلتي فاصنع بها ماشئت، وما كان سوى ذلك من شيء فهو لك، ودعني على حالتي، فهو قوله تعالىٰ: ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾[٢]، وهو هذا الصلح»[٣]. وقريب منه روايات أُخر[٤].

وكيف كان، فالإحسان والتقوىٰ والعدل بينهنّ ولو في ظواهر الأُمور أفضل وأقوم بحكم العقل والإيمان، فاعفوا عن خطيئاتهنّ وسيّئاتهنّ تحقيقاً للصلح وتمتّعاً بالخير.

ثمّ اعلموا أنّ الطلاق وانفصال كُلٍّ عن الآخر لا يُوجب هلاكاً، فلا تتخيّلوا ويقول أحدكم: لولاي لما كنتِ تقدرينَ على المعيشة والحياة، وإنّي أنا الّذي أكفيكِ فقط، ولا كفيل لكِ بعدي، وأمثال ذلك، فإنّ الله تعالىٰ يغني كلَّ عبد من عباده رجلاً كان أو امرأة بما لديه من النعمة من كلّ جهة؛ قال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللهُ كُلّاً مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللهُ وَاسِعاً حَكِيماً﴾[٥].

ثمّ إنّك ممّا عرفت تعلم أنّ الرابطة بين الزوجين لابدّ وأن تكون على الصفاء والصداقة والعفو والمروءة والهناءة والتمتّع، فعلىٰ المرأة الإطاعة لزوجها والتحفّظ عليه، وعلىٰ المرء العدالة والتقوىٰ في رعاية زوجته وحقوقها، فإنّه قوّام لها وقوّام

(١ و٢) النساء ٤: ١٢٨.

(٣) وسائل الشيعة ٢١: ٣٤٩، الباب ١١ من أبواب القسم والنشوز ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ٢١: ٣٥٠ ـ ٣٥١، الباب ١١ من أبواب القسم والنشوز.

(٥) النساء ٤: ١٣٠.

عليها أيضاً، وهي ريحانة تُشمّ لا قهرمانة تُصارع، وفي تعبير آخر: الرجل مُحتاج لجسدها وهي محتاجة لمحبّته وعلقته أكثر من بدنه.

ومع ذلك كلّه، فإن ظهر بينهما التمرّد والنشوز فهو أمر طبيعي في الجملة، فإن كان من جانبها فعلى الرجل موعظتها أوّلاً، ثمّ تنبيهها بالهجران، ثمّ الضرب دون البغي عليها، وإن كان من جانبه فعليها الدعوة إلى الصلاح والإصلاح مهما أمكن ولو بغمضها عن بعض حقوقها من النفقة وأنواعها أو الجنسيّة من المضاجعة والمباشرة وتفويض قسمها إليه لتبقى فى حباله. وإلّا فالتفريق دون التعليق بغياً، فإنّ الله تعالىٰ يُغني كلّا منهما بما لديه من الفضل والنعمة.

وفي الترتيب لطف لايخفىٰ، فإنّ الموعظة مستفادة من مرحلة التعقّل بمعونة العواطف الّتي تكون فيهنّ أشدّ وأقوىٰ، ثمّ الهجران مستفاد من الغرائز الطبيعيّة الّتي تكون فيهنّ كذلك وهما استمداد من الباطن ثمّ من الخارج. والظاهر التحديد في الحدود والتأديب بالضرب كلّ ذلك منهما، وعند عدم الإمكان لابدّ من الاستمداد بتعيين حَكَمٍ من أهله وحَكَمٍ من أهلها، فإن أرادا إصلاحاً واقعاً يُوفّق الله بينهما، وإلّا فآخر الدواء الكيّ ولا خلاص إلّا بالطلاق.

ثمّ إنّك حال المقارنة بين حكمي نشوزهما ترى بوضوح نكتة الحراسة من قيّوميّة الرجال، وأنّ لهم التصدّي للإرشاد ثمّ التنبيه بمراتبه دون النساء، فإنهنّ إذا خفن من بعلهنّ نشوزا أو إعراضاً، فعليهنّ الإصلاح والتوافق في مبادلة الحقوق مع بقائها في حباله أو على الحكمين منهما لا عليها فقط أو الحكم الّذي تختاره، وهو يُشير إلىٰ عدم رُشدها وصلاحيّتها إلىٰ حدّ إدارة المعيشة مستقلّة في زوايا تفتقر إلىٰ التعقّل والعزم بحسب النوع.

هذا في كونها قد أبرزت أسرارها فكيف بأسرار قومه وشعبه ومجتمعه،

ويا عجباً من أدب الإسلام في إعلان تلك الأسرار حين التحفّظ علىٰ شخصيّتها بما هي عليها من أنّها إنسانة لايجوز لها البغي علىٰ زوجها بوجه من الوجوه، كما فُصّل في محلّه.

ومع ذلك كلّه، فالإسلام ينهاهُنّ صريحاً عن التظاهر والتَبرُّجِ، بل ينهاهُنّ عن الخضوع بالقول، فإنّ ذلك يُورث انهدام شخصيّتهنّ وطمع مَنْ في قلبه مرض. وشمول الخطاب في الآية الكريمة لغير نساء النبي صلى الله عليه وآله مع العناية إلىٰ شأنهنّ ظاهر؛ قال تعالىٰ: ﴿... وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾[1]، وسيأتي الكلام عنه إن شاء الله في بيان مسألة الحجاب في كتاب: «المجتمع والآداب».

نتيجة أبحاث الباب (فروع لآيات الفصول)

فروع لآيات الفصل الأوّل

الأوّل: النكاح واجب علىٰ العزّاب الأيامىٰ الّذين لايجدون نكاحاً فيبتلون بترك العفّة والعفاف، ولابدّ من انتخاب الصالح.

الثاني: يجب الاستعفاف علىٰ من لم يجد نكاحاً حتّى يُغنيه الله تعالىٰ من فضله مع سعيه الجميل في طريق تحصيله.

الثالث: يُحرم شرعاً وعقلاً ابتغاء كلّ عرض من الحياة الدنيا بأن يستدرج الفتيات والفتيان إلىٰ السفاح والبغاء.

الرابع: لا إشكال في جواز تعدّد الزوجات إلىٰ الأربع، ولابدّ من رعاية العدالة

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٣٣.

بينهنّ ما أمكن في المأكل والمشرب والمسكن والفراش وجميع حقوق المعيشة، ولا بأس باختلاف المحبّة والعلاقة الباطنيّة القلبيّة ما لم يكن في الظاهر خلاف.

الخامس: يَصُحُّ استمتاع المتعدّد الزوجات وَيَحُلُّ الاستمتاع بهنّ مع عدم العدالة أيضاً، وإن ظلم نفسه وزوجته تكليفاً.

السادس: يجوز استمتاع كلّ من الزوجين بالآخر بأيّ وجه شاءا، ومن أيّ جزء من جسدهما نظراًكان أو لمساً أو دخولاً.

السابع: يجوز استمناء الرجل بأيّ جزء من أجزاء بدن حليلته وكذلك استمناء المرأة بأي جزء من أجزاء بدن زوجها.

الثامن: يجوز استمتاع الرجل بأَمَتِهِ المملوكة له كزوجته، والاستمناء بأيّ جزء من بدنها، كما يجوز استمتاعها بمالكها واستمنائها بأيّ جزء من بدنه، كلّ ذلك بنفس الملكيّة.

التاسع: العبد المملوك للحُرّة كالأجنبي لها، فعليها التستّر منه، ويُحرم النظر واللمس، بل الاستمتاع بالملكيّة.

العاشر: يجب حفظ الفرج وستره عن الغير مماثلاًكان أو غير مماثل، فيُحرم النظر اليه من الغير في غير الزوجين.

الحادي عشر: يُحرم اللواط، والمساحقة، والمجامعة مع الحيوان أو الميّت ولو كان زوجته أو المجسّمة اللينة الطرية، وكذا الاستمناء بأيّ وجه كان سواء كان باليد أو بالنظر أو بالتخيّل.

الثاني عشر: لاتنعقد الزوجيّة بين المالك ومملوكه رجلاً وامرأة، أَمَة أو عبداً مادامت الملكيّة محقّقة.

الثالث عشر: لايجوز للعبد النظر إلىٰ سيّدته مكشوفة، ويجب أن تكون نظرتُهُ

كنظرتِهِ للأُمّ والأُخت بلا ريبة أيضاً، كما لا يجوز لها النظر اليه إلّا كنظرتها إلىٰ الأب والابن وسائر المحارم.

فروع لآيات الفصل الثاني

الأوّل: لا يقع العقد علىٰ الّتي تكون في عدّة الغير من وفاة وغيره.

الثاني: لا يجوز التواعد مع النساء سرّاً عن أهلهنّ وإن كان التقاول معهنّ بالمعروف جائزاً، ولا يبعد اختصاص ذلك بالمعتدّة دون الباكرة.

الثالث: لابدّ في تحقّق العقد وانعقاد الزواج من لفظ صريح من النكاح والزواج ومايقوم مقامهما في اللسان، فلايكفي المشتركات والكنايات، حتّى لفظ الهبة لغير النبي صلى الله عليه وآله، وأمّا إذا كان له صلى الله عليه وآله فمحلل مستقلّ لإنكاح على القول به، كما وُضّح من قبل.

الرابع: يجب ردّ الصداق والمهر إلىٰ النساء إذا طالبن به، ولا يحلّ أكله بالباطل إلّا إذا طابت به أنفسهنّ أو ببعضه.

الخامس: يجوز خطبة المرأة للرجل، كما يجوز العكس.

السادس: لابدّ في العقد من عوض ومهر، وهو الصداق.

السابع: كلّ ما له ماليّة يصحّ أن يُجعل صداقاً ولو عملاً.

الثامن: لابدّ من تعيين أطراف العقد من الناكح والمنكوحة والصداق حتّى يصحّ، ولا يضرُّ عدم تعيّن البضع لعدم إمكانه.

التاسع: الصداق ملك للزوجة فلا يحلّ أكلُهُ بالباطل.

ثمّ إنّ هناك فرعاً لا ينبغي التغافل عنه، فإنّ بعض الناس عندما لا يرزقون ولداً أو لا يبقى أولادهم، فيستحيون ويستبقون بالنذر أو العهد أو القسم بتقديمه لمكان مقدّس أو شخص معزّز اقتداء بامرأة عمران إذ قالت: ﴿*إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّراً... * فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ...*﴾[١]. وعندما ولدت ينكحونها ويجعلونها زوجة لفلان ويجرون الصيغة ولاية، فإذا بلغت وقبلت أو ردّت وكان المنكوح له حاضراً فلا كلام، وإذا كان غائباً لو أنكح ابنته الصغيرة ولاية لوليّ العصر الإمام الغائب عليه السلام وقَبِلَ من قبله فضوليّاً وكان الإيجاب من قِبَلِها، فلما بلغت أَشُدَّها ولم يظهر من ناحيته عليه السلام ردّ أو إمضاء، فهل تبقىٰ معلّقة لتزلزل العقد إلّا أن تردّه بنفسها أو يبطل باستظهار ردّه عليه السلام من أنّه لا يترك الواجب من الإنفاق وباقي الحقوق، كما قيل، فلها التزوّج من غير دخالة الفقيه الحاكم، أو لها ذلك بعد الإرجاع اليه وضرب الحاكم الأجل فتنتظر انتظار الزوجة الغائب عنها زوجها فيسرّحها الفقيه نيابة بعد انقضائه، أو أنّ ذلك للغائب العادي دون مانحن بصدده مع العلم بحياته وإحاطته وإمكان الردّ أو القبول صريحاً والشكّ في شمول نيابة الفقيه لمثل ذلك؛ وجوه:

الأوّل: فإذا قَبِلَتْ وأجازَت العقد بعد بلوغها لا سيّما مع علمها بخصوصيّات الحال فقد تمّ العقد من ناحيتها، ولاطريق إلىٰ الخروج، وأمّا من ناحيته عليه السلام فاستظهار البطلان من تركه الواجب كما حُكي عن المُحقّق الخراساني صاحب كتاب الكفاية رحمه الله جواباً عمّن ٱبتُلي بذلك من زُهّاد زمانه في النجف الأشرف ظاهر الضعف، فإنّ نفقتها ليست عليه بمجرّد العقد الفضولي قبل الإجازة وتمام العقد، ولو سلم ففي أمواله وعلى وكلائه أداؤها ما لم يثبت الردّ ولاينفق عليها

---

(١) آل عمران ٣: ٣٥ ـ ٣٦.

حينئذٍ بعنوان الزوجة، ومجرّد ترك الإنفاق مباشرةً لايثبت الردّ لعدم ثبوت حقّ أوّلاً، وعدم تركه ثانياً، ولا بأس به إذا كان غيبة الزوج لوجه صحيح ثالثاً كما لايخفىٰ، فليس لها التزوّج بعد قبولها العقد وقبل ردّ الفقيه العقد.

وأمّا بقاؤها معلّقة فلا يُساعد شأن الامام عليه السلام، فقد يستظهر من نفس ذلك أنّ الإمام عليه السلام لم يقبل العقد وجعلها مسرّحة، وعلىٰ الفقيه إظهار ذلك وإبلاغه كسائر اُموره الّتي يستظهر الفقيه رضاه أو عدمه فيعمل عنه نيابة، وذلك غير شمول أدلّة النيابة بإطلاقها للمورد حتّى يستراب فيه. وعليه فلافرق بين المورد والغائب العادي، فلابدّ من دخالة الفقيه وردّه العقد حتّى يخرج العقد عن التزلزل وتخلّص عن قبولها وتصير مسرّحة يمكنها أن تبتعل.

ثمّ إنّ ماذكرناه لاينحصر بالإمام عليه السلام بل يشمل كلّ غائب، جعل علىٰ اُموره وكيلاً أو وكلاء ولم يكن له وسيلة عادية لإبلاغ نظره بصورة مباشرة كما لا يخفىٰ، فلا يُقال: إنّ ذلك العقد للإمام عليه السلام أمر لهويّ غير عقلائيّ من أوّل الأمر، فإنّ ذلك من عدم المعرفة بحقّ الامام عليه السلام وشأنه فإنّه حيّ مرزوق بين الناس يأكل ويمشي غائباً عن الأنظار (عجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف) وأعزّ به الإسلام وأهله إن شاء الله تعالىٰ.

ولا يبعد أن يقال أنّ العقد ذلك من أوّل الأمر غير عقلائي وغير صحيح ولا أثر له ولا يلزم الطلاق.

فروع لآيات الفصل الثالث

الأوّل: النكاح قسمان: دائم ومنقطع، يُسمىٰ الثاني بالمتعة من غير فرق بين الحُرّة والأمَة، ولابدّ أن يكون بإذن أهلها.

الثاني: يُحرم على كلّ من الفتيان والفتيات اتّخاذ الخِدن ـ أي اتّخاذ صديق مُصاحب من جنس مخالفٍ شهوةً ـ كما هو المتداول بين مدّعي المدنيّة في بلاد الكفر، ومع الأسف بين غير المبالين من المسلمين في بعض بلادهم، وحرمة ذلك لايقلّ عن حُرمة الزنا.

الثالث: لابدّ في النكاح المؤقّت من كلّ ما لابدّ منه في الدائم، ويـزيد لزوم تعيّن المدّة والأُجرة، فلايكفي التراضي بلاعقد ولفظ.

فروع لآيات الفصل الرابع

الأوّل: لايجوز للمؤمن والمؤمنة نكاح المشركةوالمشرك،وبالأولويّة الكافرة والكافر، ولا بأس بنكاح الكتابيّة مؤقّتاً، بل دائماً على كراهيّة.

الثاني: لا بأس بنكاح المؤمن للعاميّة مطلقاً، وأمّا المؤمنة للعامي فلعلّه لابأس به إذا كانت قويّة علىٰ حدٍّ لم تتأثّر به بل تُؤثّر فيه.

الثالث: ينبغي الاجتناب عن كلّ نكاح يدعو أحد الطرفين الآخر إلىٰ النار، ولا سيّما نكاح شارب الخمر، الفاسق المُفسد بشربه الحرث والنسل، كما ورد في السُنّة المباركة.

الرابع: المؤمن كُفْؤُ المؤمنة في النكاح مع رعاية مراتب التقوىٰ والأدب دون المال والجاه، نعم لابدّ من التحرّز إلىٰ كلّ مايلزم البُعد عن الله تعالىٰ والدعوة إلىٰ النار في ضروريّات المعاش.

الخامس: لايجوز نكاح المحارم بوجه، والمحارم هي:

زوجة الأب، الأُمّ نَسَباً ورضاعاً، البنت، الأُخت، العمّة، الخالة، بـنت الأخ، بنت الأُخت، أُمّ الزوجة، أُخت الزوجة جمعاً، حليلة الابن من الصُلب، الربيبة من

المدخول فيها، والمُحصنات من النساء اللّاتي لهنّ بعل.

السادس: لايجوز النظر إلىٰ ماذُكر من المُحرّمات ريبة كغيرهنّ. نعم، يجوز بدونها إلىٰ غير العورة في غير المحصنات ذوات البعل.

السابع: يجب الاعتزال عن النساء حال ابتلائهنّ بأذىٰ الحيض بترك المواقعة، ولا بأس بالاستمتاع بهنّ بغيرها في الحال، كما لا بأس بها بعد رفع الأذىٰ وقبل الغُسل ويُكره شديداً إتيانهنّ في الدُبر.

الثامن: الظِهار وهو أن يقول لزوجته: «أنتِ عليَّ كظهر أُمّي» لايوجب الحُرمة الأبديّة ولايجعلها أُمّاً له، بل لابدّ من الكفّارة عنه بعتق رقبة أو صوم شهرين مُتتابعين أو إطعام ستّين مسكيناً مرتّباً لا مُخيّراً.

التاسع: التبنّي لايوجب البُنوّة، فلاتُحرم زوجة المُتبنّي المطلّقة علىٰ المُتبنّىٰ بلحاظ الأُمّ أو منكوحة الأب، فإنّ دعاء الغير لشخصٍ ابناً لايجعله كذلك.

العاشر: زوجات النبيّ صلى الله عليه وآله أُمّهات المؤمنين شرعاً،فهنّ مُحرّمات عليهم أبداً.

وفي ختام الفصل: يُكره نكاح الزانية دواماً ومنقطعاً، كما يُكره تزويج الزاني كذلك.

فروع لآيات الفصل الخامس

الأوّل: يجب علىٰ المرأة إطاعة زوجها، والتحفّظ علىٰ نفسها وعلىٰ ماله أيضاً، ويحرم عليها النُشوز، ويجب علىٰ الرجل الإنفاق عليها وتأمين معاشها حسب شأنها عرفاً.

الثاني: علىٰ الزوج موعظة زوجته إذا نشزت، ثمّ هجران مضجعها، ثمّ ضربها من غير بغي، بل للتأديب والإصلاح، ثمّ التحاكم لدىٰ حَكَم من أهله وحَكَم من

أهلها، وبالنهاية التفريق دون البغي عليها وتعليقها، وعلىٰ الزوجة طلب الإصلاح إذا خافت من بعلها نشوزاً، وإلّا التفريق دون البغي عليه، وإن كان الرجل هو القوّام والأمر بيده.

الثالث: لابدّ أن تكون الرابطة بين الزوجين قائمة علىٰ الصفاء والمودّة والتعاون ليهنئا وليتمتّع كلّ واحد بالآخر، وليكن ذلك من طرف الزوج ابتداءً واستدامة؛ فإنّ النساء نواقص العقول(١).

خاتمة المطاف: ثمرة الزواج (الولد)

إنّ من أطيب ثمار الزواج بعد السكون هو الولد، قال تعالى: ﴿*وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا*(٢) *إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ*﴾(٣).

وقال سبحانه: ﴿*وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَ فَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللهِ هُمْ يَكْفُرُونَ*﴾(٤).

فعلىٰ أساس التحفّظ عليه وبقاء النسل وطهارته يكون النكاح مشروعاً طبيعيّاً ومرغوباً فيه فطريّاً في كلّ مجتمع وملّة.

ألا ترىٰ ما في حقيقة النكاح من اختصاص المرأة بالرجل ومنعها من تمكينها للغير من الرجال، وإنّ ذلك يعدُّ سفاحاً وخيانة، دون اختصاص الرجل بالمرأة

---

(١) كما ورد ذلك على لسان أميرالمؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة (صبحي الصالح): ١٠٥ ـ ١٠٦، الخطبة رقم ٨٠.

(٢) وأكثر السكون اللازم جعل في الليل كما تشهد به آيات ومنها قوله تعالى: ﴿اللهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً﴾، (غافر ٤٠: ٦١).

(٣) الروم ٣٠: ٢١.

(٤) النحل ١٦: ٧٢.

لدىٰ العقلاء، حتّىٰ غير المتديّن منهم وتزوّجه بامرأة أُخرىٰ لايُعدُّ خيانة وسفاحاً، والأمر كذلك في الإسلام إمضاء مع تضييق وتوسعة، كلّ ذلك صيانةً علىٰ الماء والنطفة وتحفّظاً علىٰ الولد، ولاينحصر الأمر بفترة الحمل وتكامل الجنين إلىٰ أن يتولّد بل إلىٰ أن يصير فرداً مستقلاً.

قال تعالىٰ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذٰلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1].

الآية الكريمة تدلّ علىٰ أُمور:

الأوّل: إنّ الوالدات بما هُنّ والدات فهُنَّ زوجات أيضاً أو مطلّقات يجب عليهنّ ـ مُؤكّداً بالجملة الخبريّة ـ أنْ يرضعن أولادهنّ حولين كاملين ـ وإن تَمَكَّن المولود من التغذّي بغير لبن الأُمّ أو لبن غيرها ـ لمن أراد أن يتمّ الرضاعة، وإلّا فلا بأس بالأقلّ منهما أو أكثر بقليل يصدق معه حولين عُرفاً كشهر أو شهرين، فإنّ إرادة الإتمام قيد لكمال الحولين لا لأصل الرضاع، وإن احتمل بعضٌ أن يتعلّق بـ﴿يُرْضِعْنَ﴾ حتّىٰ يصحّ الكسر عن الحولين مطلقاً، إلّا أنّ روايات الباب تصرّح بأنّ التقليل بأقلّ من واحد وعشرين شهراً جورٌ على الصبيّ[2] فلا يجوز ذلك وهي قرينة، بل دليل على أنّه قيد لحولين. والإيجاب ذلك علىٰ الأُمّهات تحفّظاً علىٰ

---

(١) البقرة ٢: ٢٣٣.

(٢) عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الرضاع واحدٌ وعشرون شهراً فما نقص فهو جورٌ على الصبيّ»، (وسائل الشيعة ٢١: ٤٥٥، الباب ٧٠ من أبواب أحكام الأولاد ح ٥).

سلامة الأولاد ورُشدهم جسماً وروحاً، فإنّه لن يُعوّض شيء عن الإرضاع من ثدي الأُمّ في تقوية الولد جثّته حسب التناسب الدقيق المودع بيد القدرة في جهاز تغذيته الشاملة لكلّ ما يحتاج اليه البدن بمقدار، وروحه بامتصاصه عواطف الأُمّ الّتي هي أرقّ العواطف وأطيبها مع امتصاصه الثدي، ولا ينوب عن ذلك شيء حتّىٰ تغذية لبن الأُمّ من غير ثديها، كما صرّح به أهل الفنّ من العلوم الحيويّة والنفسيّة في بناء شخصيّة الطفل.

وما يقال: من أنّ المستفاد من الآية مع قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾[١]، أنّ أقلّ الحمل ستّة أشهر كما هو مصرّح في روايات الباب أيضاً[٢] وعليه كلّما زاد عليها، لها أن تنكسر عن مدّة الرضاع، فإذا صار الحمل سبعة أشهر لها أن ترضع إلىٰ ثلاثة وعشرين شهراً، وإذا صار الحمل تسعة أشهر كما هو الأكثر، لها أن ترضع واحداً وعشرين شهراً حتّىٰ يصحّ ثلاثون شهراً وهكذا إلىٰ أقصى مدّة الحمل.

ففيه: أنّ استفادة أقلّ مدّة الحمل صحيح، ولكن من أين جواز انكسار مدة الحمل عن زمن الرضاع، مع أنّ كلّاً بحكمه ولا دليل على الكسر، وصدق الثلاثين في الجمع لا يشتمل على التكليف بالتطبيق كما هو ظاهر.

---

(١) الأحقاف ٤٦: ١٥.

(٢) قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تلد المرأة لأقلّ من ستّة أشهر». (وسائل الشيعة ٢١: ٣٨٢، الباب ١٧ من أبواب أحكام الأولاد ح ٨).

وعن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن غاية الحمل بالولد في بطن اُمّه كم هو؟ فإنّ الناس يقولون: ربما بقي في بطنها سنتين! فقال: كذبوا، أقصى مدّة الحمل تسعة أشهر ولا يزيد ساعة ولو زاد لقتل اُمّه قبل أن يخرج». (وسائل الشيعة ٢١: ٣٨٠، الباب ١٧ من أبواب أحكام الأولاد ح ٣).

هذا كلّه بالنسبة إلىٰ نهايه الفطام والانفصال، أمّا جواز الرضاع زائداً على الحولين وعدم جوازه فالأقرب أنّ الكلام أوّلاً: في الأشهر من شهرٍ أو شهرين بحيث لا يضرّ بصدق الحولين عرفاً نقصاً وزيادةً، وثانياً: أنّه لا وجه للحرمة، فإنّ الآية والروايات لا تكون إلّا بصدد بيان الزمان اللازم للرضاع وجواز أخذ الأُجرة عليه وأنّه هو حولين كاملين من غير تعرّض لبعدهما.

ومما يضحك الإنسان الاستدلال على الحرمة بأنّ اللبن بعدها من فضولات غير المأكول الممنوع أكلها أو أنّه من الخبائث كما ذكر[1].

هذا كلّه حسب الشرائط المتعارفة العاديّة، وأمّا إذا لزم النقصان بدليل خاصّ أو افتقر إلىٰ الزيادة بأيّ دليل فلابدّ من ملاحظه المصلحة بنظر الوليّ.

الثاني: إنّ المولود له، وهو الأب يجب عليه رِزق الوالدات وكِسوتهنّ بالمعروف من غير تكلُّف عليه، فإنّه لاتُكلَّفُ نفسٌ إلّا وسعها، وبما أنّ الأب (المولود له) يجب عليه ذلك ـ زوجاً كان للوالدة أو لا بأن طلّقها ـ وكذلك الوالدات بما هُنّ، لهُنّ الرزق ـ سواء زوجات كُنّ أو مطلّقات ـ فالإيجاب هنا علىٰ ملاك رابطة الوالدين مع الولد فكأنّ رزق الوالدة وكسوتها بالمعروف رِزق للولد حقيقة، وبالتقابل يُعلم أنّ الإيجاب بذلك الملاك يكون مادامت الأُمّ ترضع ولدها لا مطلقاً، وإن صدقت عليها الوالدة بل الزوجة، فإنّه لابدّ لوجوب نفقة الزوجة علىٰ الزوج من التماس دليل آخر دون الآية الكريمة كما عن البعض. نعم، تدلّ علىٰ وجوب نفقة الولد علىٰ الوالد رزقاً وكسوةً بالمعروف حتّىٰ بعد الحولين فإنّه فيهما كان الإنفاق علىٰ الوالدة، كما مرّ.

---

(١) جواهر الكلام ٣٢: ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

الثالث: إنّه لابدّ وأن لايضرّ كلّ من المولود له (الأب) والوالدة (الأُمّ) الآخر بسبب الولد. فعلىٰ الأب مراعاة ما عليه من الرزق والكسوة وسائر حقوقها المقرّرة[1] وقبول رضاعها للولد فلا يأخذه لترضعه غيرها، ولا يمنعها من الرزق والكسوة وسائر الحقوق المقرّرة. وعلىٰ الأُمّ ـ في الضمن ـ مراعاة الميسور والمتعارف في طلب الرزق والكسوة وقبول إرضاع الولد، فلا تضرّه بطلب الزائد أو عدم إرضاع الولد كما هو، فيتضرّر الولد والوالد بسببه. ومع ذلك كلّه لايضرّ كلّ منهما الولد أيضاً بمنعه عن ارتضاعه من اُمّه إذا كان له أصلح من غيرها، أو منعها عن ارتضاعه من غيرها إذا كان له أصلح أيضاً، فإنّ المنهيّ عنه إضرار كلّ من الوالدين الآخر والولد بسببهما، ولا بأس بإرادة المعنيين، فيكون تضارّ بمعنىٰ تضارّ أو تضرّر.

الرابع: أنّه علىٰ وارث المولود له (أي الأب) مثل ماكان عليه من حرمة إضرار الأُمّ بسبب الولد وإضراره أيضاً بانتزاعه عنها ليرتضع غيرها مجّاناً أو من مال الولد،بل مع إعطاء المرضعة شيئاًللمرتضع لغرض عقلائي مع أصلحيّةارتضاعه من الأُمّ لشرافتها وطيبها وسلامتها عن ذلك، فإنّ ذلك الانتزاع في مثل الظرف ضرر علىٰ الأُم والولد وليس للوارث ذلك، كما لم يكن للأب، من غير فرق بين أن يكون لذلك الوارث ولاية عليه أيضاً مثل الأب والجدّ أو لا، بل كانت دخالته بعنوان آخر مع انطباق قاعدة: «لا ضرر»[2] الكلّيّة علىٰ الصورة الثانية أيضاً.

---

(١) فلا يتركها معلّقة غير موطوءة باسم الولد، والمباشرة تضرّ الولد حال الحمل والإرضاع، كما نقله الأردبيلي ﷺ عن قانون الشيخ ﷺ (القانون في الطب ١:١٥٣) في كتاب زبدة البيان: ٧٠٥. ولو سلّم فيُقدّم الأهمّ أي الأقلّ ضرراً به أو بها.

(٢) وسائل الشيعة ٢٦: ١٤، الباب ١ من أبواب موانع الإرث ح ١٠.

ثمّ لايبعد شمول إطلاق مثل ذلك في الآية الكريمة لوجوب الإنفاق علىٰ الوارث أيضاً، فإنّ نفقة الولد في ماله إن كان غنيّاً، وفي بيت المال إن لم يكن، فعلىٰ الوارث تولّي رزق الوالدة وسكناها بالمعروف مادامت ترضع الولد ولو من ماله ـ سواء كان ذلك الوارث المتصدّي متولّياً شرعيّاً أيضاً أو جعلاً كوصيّ الأب، أو لم يكن ـ ولا يضرّ ذلك أنّ الأمر بالإنفاق في المورث بمعنىٰ وجوبه من ماله وفي الوارث بمعنىٰ وجوب التصدّي من مال الولد أو غيره، كما هو ظاهر.

وحيث لا مسؤوليّة لوارث الأُمّ في الحكم الّذي كان عليها من وجوب الإرضاع وحرمة الإضرار بسبب الولد به وبالوالد وبوارثه المتصدّي لأُموره، فإنّ عهدة المُرتضع بعد موت أُمّه علىٰ أبيه أو وارثه كما كان قبله، فلا يشمل كلمة الوارث في قوله تعالىٰ: ﴿... *وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذٰلِكَ*...﴾ لوارث الأُمّ وإن كان يمكن تصوّر إضراره الأب أو وارثه أو الولد بدخالته في أُموره علىٰ خلاف مصلحته، بل يمكن تصدّيه للإرضاع باستيجار المرضعة واختيارها علىٰ خلاف المصلحة، كما إذا لم يكن له أب ولا وارثة، إلّا أنّ ذلك يردّه قاعدة «لا ضرر» الكلّيّة وهي: «لاضرر ولا ضِرار في الإسلام»[1]، فإنّ قوله تعالىٰ: ﴿... *لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ*...﴾ راجع إلىٰ ماكان من الأحكام المبحوث عنها من وجوب الإرضاع علىٰ الأُمّ ووجوب النفقة علىٰ الأب وحرمة إضرار كلّ واحد بالآخر وبالولد، وأمّا حمل الوارث علىٰ نفس الأُمّ بمعنىٰ الباقي كما عن الفاضل المقداد رحمه الله[2] فخلاف الظاهر، مثل سائر الاحتمالات المذكورة في كلام

(١) وسائل الشيعة ٢٦: ١٤، الباب ١ من أبواب موانع الإرث ح ١٠.
(٢) كنزالعرفان ٢: ٢٠٩.

المحقّق رحمه الله في كتابه «الزبدة»[١] كما لا يخفىٰ.

الخامس: إنّ المولود له (وهو الأب) والوالدة (الأُمّ) إن أرادا فصالاً وانقطاعاً للولد عن الإرضاع قبل الحولين وفيهما عن تراضٍ منهما وتشاور لا يخصّهما ولا يعنيهما فلا جناح عليهما، ما لم يكن ضرراً علىٰ الولد، أمّا بعدهما فلا وجه لشمول الآية لعدم التكليف أو الحقّ، وللأب أن يختار ما يراه صلاحاً بما هو وليّ من غير تراضٍ وتشاور. فلا يتمّ ما عن الجصّاص في «أحكام القرآن»[٢] من شمول الآية لما بعد الحولين، كما أنّه لا جُناح علىٰ الأب نفسه فقط إن أراد أن يسترضع ولده من غير أُمّه إذا أدّىٰ أُجرة الإرضاع بالمعروف، ولم يكن ضرراً علىٰ الولد ماليّاً وجسميّاً، فاتّقوا الله تعالىٰ في ذلك، لئلّا يكون إضرار من كلّ واحد بالآخر أو بالولد، واعلموا أنّ الله بما تعملون من أداء حقوق كلّ واحد للآخر وحقوق الولد أو تركها بصير، يرىٰ ماترون من المصلحة وما تعملون وفقاً لمنفعة الولد وإطاعة الله تعالىٰ أو خلافها لمنافعكم واتّباع الهوىٰ.

ومن ذلك يعلم **أولاً**: أنّ وجوب إرضاع الأمّ ولدها المدلول عليه بصدر الآية الكريمة لايكون ابتداءً، بل بعد توافقهما عليه بالتراضي والتشاور وبعد عدم إضرار كلّ واحدٍ الآخر والولد أيضاً، ومع ذلك للأب أن يسترضع لولده من غير أُمّه، فتدلّ علىٰ أنّ ذلك الواجب فيما كان لايكون مجانّاً وبلا عوض، ولها أن تطلب الأُجرة زائداً علىٰ الرزق والكسوة مادامت ترضع ولدها ولو كانت مطلّقة.

وثانياً: أنّ علىٰ الوالدات أن يرضعن أولادهنّ حولين كاملين، وللأب أن

---

(١) زبدة البيان: ٥٠٧.

(٢) أحكام القرآن للجصّاص ١: ٤٠٩، ذيل الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

يسترضع لولده غير الأُمّ، ولايكون ذلك إلّا فيما إذا كان ذلك مصلحة للطفل لامطلقاً، لحرمة إضرار كلّ واحد منهما بالولد أيضاً، وتركُ صلاحه نوعٌ من الضرر، فالواجبُ عليهما رعايةُ مصلحة الطفل مطلقاً.

هذا، وأمّا روايات الباب الراجعة إلىٰ الأولاد والحقوق المتقابلة بينهم وبين الوالدين والوالدات فكثيرة لا ينبغي التغافل عنها، وحيث لا يساعد الكتاب على ذكرها نشير إلىٰ شطرٍ من مضامينها، وعلى الطالب الرجوع إلىٰ أُصولها:

١ ـ إنّ أولاد المسلمين موسومون عند الله: شافع ومشفّع، فإذا بلغوا اثني عشر سنّة كتبت لهم الحسنات، فإذا بلغوا الحلم كتبت عليهم السيّئات»[١].

٢ ـ «أكثروا الولد أُكاثر بكم الأمم غداً»[٢].

٣ ـ «الولد الصالح ريحانة من الله قسّمها بين عباده»[٣].

٤ ـ «الولد الصالح ريحانة من رياحين الجنّة»[٤].

٥ ـ «إن الله تبارك وتعالى على الإناث أرقّ منه على الذكور، وما من رجل يُدخل فرحةً على امرأة بينه وبينها حرمة إلّا فرّحه الله يوم القيامة»[٥].

٦ ـ «البنات حسنات والبنون نعمة، وإنّما يُثاب على الحسنات ويُسأل عن النعمة»[٦].

٧ ـ «يا علي! حقّ الولد على والده أن يحسّن اسمه وأدّبه، ويضعه موضعاً

---

(١) وسائل الشيعة ٢١: ٣٥٥، الباب ١ من أبواب أحكام الأولاد ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٢١: ٣٥٧، الباب ١ من أبواب أحكام الأولاد ح ٨.
(٣) وسائل الشيعة ٢١: ٣٥٨، الباب ٢ من أبواب أحكام الأولاد ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ٢١: ٣٥٨، الباب ٢ من أبواب أحكام الأولاد ح ٢.
(٥) وسائل الشيعة ٢١: ٣٦٧، الباب ٧ من أبواب أحكام الأولاد ح ١.
(٦) وسائل الشيعة ٢١: ٣٦٧، الباب ٧ من أبواب أحكام الأولاد ح ٢.

صالحاً، وحقّ الوالد على ولده أن لا يسمّيه باسمه، ولا يمشي بين يديه، ولا يجلس أمامه، ولا يدخل معه الحمّام»(١).

٨ ـ «أصدق الأسماء ما سمّي بالعبوديّة، وأفضلها أسماء الأنبياء»(٢).

وغير ذلك من مضامين عالية في شتّى شؤون الحياة، فراجع. والحمد لله أوّلاً وآخراً.

تذييل: في الفروع المستفادة من الآية الكريمة في ثمرة الزواج

الأوّل: يجب علىٰ الاُمّ إرضاع ولدها من ثدييها مهما أمكن حولين كاملين عرفاً، لمن أراد أن يُتمّ الرضاعة فلا تضرّ الزيادة والنقيصة بقليل.

الثاني: يجب علىٰ الأب رزق الوالدة وكسوتها بالمعروف مادامت ترضع ولدها، كما يجب علىٰ الأب نفقة الولد أيضاً مطلقاً وكسوته في الحولين.

الثالث: للوالدة أن تطلب الاُجرة إزاء إرضاعها الولد، زائداً علىٰ الرزق والكسوة ـ زوجة كانت أو مطلّقة ـ مادامت في العده مستحقة لهما بما كانت زوجةً.

الرابع: للوالد أن يسترضع لولده غير اُمّه إذا كان ذلك أصلح، كما إذا كانت أشرف وأطيب، أو كانت الاُمّ خبيثة أو مريضة، فيجب عليه أداء الاُجرة إذا كان ذلك بالإجارة.

الخامس: يُحرم إضرار كلّ من الأب والاُم الآخر أو الولد بسببهما، فعليهما رعاية مصلحة الولد وإن خالف صلاح أحدهما.

---

(١) وسائل الشيعة ٢١: ٣٨٩، الباب ٢٢ من أبواب أحكام الأولاد ح ٤.

(٢) وسائل الشيعة ٢١: ٣٩١، الباب ٢٣ من أبواب أحكام الأولاد ح ١.

السادس: يجب علىٰ وارث الأب في الولد كلُّ ماكان يجب علىٰ مورثه من الإنفاق علىٰ الأُمّ ولو من مال الولد، ويُحرم عليه ماكان حراماً عليه ـ سواء كان وليّاً شرعيّاً أو لا ـ ويسقط عنه التكليف بعد تصدّي الوليّ الشرعي والجدّ، أو الجعلي كالوصيّ إذا لم يكن وليّاً.

السابع: للأب والأُم مع التشاور والتراضي فصال الولد عن لبن الأُم وتغذيته بلبن غيرها أو غير لبنها من أنواع المسحوق. كلّ ذلك إذا لم يكن ضرراً علىٰ الولد بوجه من الوجوه، فيجب عليها مراعاة مصلحة الولد من جميع الجهات، فلا يجوز إرضاعه من أخبث أو أضعف، أو تغذيته بأهون مع وجود الأشرف والأطيب والأقوىٰ ويسار الوالد أو الولد كما هو ظاهر.

إلىٰ هنا أُخْتُتِمَ بحمد الله تعالىٰ وعونه «كتاب النكاح» أو مايُسمّىٰ بالعهد الوثيق «الزواج» وتحقيقه وما يُترتّب عليه من الآثار، والحمد لله أوّلاً وآخراً ونستعين به علىٰ التوفيق، ويتلوه كتاب التسريح (والطلاق) بعون الله.

كتاب الطلاق

تمهيد

«الطلاق» لغةً[1] فكّ القيد وحلّ العقد، والإطلاق شمول الكلام وعمومه، وطِلْق اليد سخاؤه، وشرعاً تسريح الزوجة وتخلية سبيلها عن قيد الزواج فتكون هي «المطلَّقة»، وليس ثمّة حقيقة شرعيّة فإنّه ليس من المخترعات بل كان في جميع الأقوام والأُمم، فكما أنّ لكلّ قوم نكاحاً كذلك عندهم الطلاق، إلّا أنّه ذُكر في شرع الإسلام لصحة تحقّقه شروط وضوابط. وقد عرفت من قبلُ أنّ النكاح ميثاق وثيق لا يُنتقض بشيء من الحوادث البسيطة، فإنّه ميثاق الحياة والعيش، وميثاق السكون والأمن والأسرار، وميثاق التلبّس بخير لباس، الساتر للعيوب والظاهر للكمال والجمال، والتنعّم بنعمة الأولاد والأحفاد. قال تعالىٰ:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً...﴾[2].

و﴿وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾[3].

---

(١) مجمع البحرين ٥: ٢٠٧ و٢٠٨.

(٢) الروم ٣٠: ٢١.

(٣) النحل ١٦: ٧٢.

و﴿... هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ...﴾[١].

ومن المعلوم أنّ هذا الميثاق يقتضي البقاء والدوام ويخالف القطع والفصل، لذا يُكره الطلاق والانفصال بلا وجه عقلائي وشرعي، والطلاق إيقاعٌ أمره بيد من أخذ بالسّاق[٢]. وقيل: يتّصف بالأحكام الخمسة، وسيأتي الكلام فيه. وفي الكتاب فصول.

(١) البقرة ٢: ١٨٧.

(٢) كما جاء في الحديث: «الطلاق بيد من أخذ بالساق». عوالي اللئالي ١: ٢٣٤ ح ١٣٧.

الفصل الأوّل

ما يدلّ علىٰ كراهيّة الطلاق وجوازه

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً * وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً * وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضىٰ بَعْضُكُمْ إِلىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً﴾[1].

تقول الآيات الكريمة: أنّه لا يحلّ للمؤمنين أن يرثوا النساء كرْهاً بأن يمسك الرجل المرأة ولا يقوم بحقوقها على وجه المضارّة بها حتّىٰ تموت فيرثها، كما نقله الشيخ قدس سره في التبيان[2]، والفاضل المقداد في كنز العرفان[3].

---

(١) النساء ٤: ١٩ ـ ٢١.

(٢) التبيان ٤: ٤٠٣، ذيل الآية ١٩ من سورة النساء.

(٣) كنزالعرفان ٢: ٢٥٠، ذيل الآية ١٩ من سورة النساء.

أو بتملّك النساء بعد موت أزواجهنّ إرثاً كسائر التركة معها أو بدونها وتزوّجها من غير مهر جديد أو تزويجها بالغير وأخذ مهرها أو حبسها حتّىٰ تموت وتورَث أموالها، على ما كان في الجاهليّة، كما ذهب إليه أكثر المفسّرين.

إلّا أنّ للأُستاذ في «الميزان» بياناً لا ينبغي التغافل عنه، فإنّه قدس سره بعد نقل رأي المفسّرين قال: إلّا أنّ قوله في ذيل الجملة ﴿كَرْهاً﴾ لا يلائم ذلك، سواء أُخذ قيداً توضيحيّاً أو احترازيّاً، فإنّه لو كان قيداً توضيحيّاً أفاد أنّ هذه الوراثة تقع دائماً على كرهٍ من النساء، وليس كذلك وهو ظاهر.

وإن أُخذ قيداً احترازيّاً أفاد أنّ النهي إنّما هو إذا كانت الوراثة على كره من النساء دون ما إذا كانت على رضاً منهنّ، وليس كذلك.

نعم، الكره يتحقّق في العضل عن الزواج؛ طمعاً في ميراثهنّ دائماً أو غالباً بعد القبض عليهنّ بالإرث. فالظاهر أنّ الآية في مقام الردع عن هذا الإرث على كره... وبالجملة، الآية تنهى عن وراثة أموال النساء كرهاً دون وراثة أنفسهنّ، فإضافة الإرث إلىٰ النساء إنّما هو بتقدير الأموال أو يكون مجازاً عقليّاً. انتهى[1].

والأقرب ما ذهب إليه الأُستاذ قدس سره سيّما بملاحظة توارد استعمال الإرث في القرآن الكريم، فإنّ سليمان لم يرث شخص داود عليهما السلام حسب الآية الشريفة: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾[2].

ثمّ تنهاهم عن عضلهنّ ليذهبوا ببعض ما آتوهنّ من صداق، وبكلّه فمن باب الأولويّة، ومن المعلوم أنّ الإرث المنهيّ عنه لايكون عن موت، فإنّ المفروض

---

(١) الميزان ٤: ٢٥٤، ذيل الآية ١٩ من سورة النساء.

(٢) النمل ٢٧: ١٦.

الإلهي الّذي يرثه الزوج عن زوجته حقّ مشروع جعله الله تعالىٰ له هنيئاً مريئاً من نصف أو ربع ـ علىٰ ما سيأتي بيانه في محلّه إن شاء الله تعالىٰ ـ فهو في المقام بمعناه العُرفي أي التملّك بوجهٍ فصّلته الجملة التالية الّتي تنهى عن عضل الزوجة والبغي عليها في حقوقها حتّىٰ ترضىٰ بترك صداقها لزوجها كلّاً أو بعضاً ليرافقها أو يُسرّحها، فإنّ الأخذ والتملّك بهذا الوجه منهيٌّ عنه لا يحلّ ولا يجوز.

ثمّ أكّدت الآيات المباركة النهي والحُرمة ثانية فيما إذا أراد استبدال زوج مكان زوج بأن يطلّقها وينكح غيرها مكانها، فتنهىٰ الآية الكريمة عن أخذ شيء من صداقهنّ مهما كان ولو كان قد أعطاهنّ قنطاراً، وإنّ توجيه التهمة لهنّ من تركهنّ العفّة تبريراً لأخذ ذلك الشيء أو طلاقهنّ، لهو إثمٌ مبين وذنبٌ عظيم، فإنّ النكاح ميثاق غليظ لا يُنتقض بشيء، وعهدٌ متين لا يُتخلّف عنه.

وأمّا دلالة الآية على جواز غلاء المهر كما أجاب عمر امرأةً عندما قال: لا تزيدوا في مهور النساء على أربعين أوقية، فمن زاد أُلقيت الزيادة في بيت المال، فقالت: ما ذلك لك، قال: ولم؟ قالت: لأن الله تعالى يقول: ﴿*وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً*...﴾ الآية. فقال عمر: امرأة أصابت ورجلٌ أخطأ[1].

وعلى لزوم المهر بالإفضاء والوطي دون الخلوة اقتصاراً على المتيقّن فيما خالف الأصل سواء أراد الاستبدال أو لم يرد، وغير ذلك من الدلالة على عدم جواز الرجوع في الهبة مثلاً، فالكلام فيها في محلّه.

والّذي نراه من مجموع الآيات الكريمة هو النهي عن الطلاق بلا عذر ووجه

---

(١) الدرّ المنثور ٢: ١٣٣، ذيل الآية ١٩ من سورة النساء، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبرّ ١: ١٥٩، وكنزالعمّال ١٦: ٥٣٨ ح ٤٥٨٠٠، عن عبدالله بن مصعب.

وجيه، وأنّ النكاح ميثاق غليظ، وعلى المتعاهدين الوفاء به والصبر عليه والتحمّل لما يخالف ميلهما ورغبتهما، فإنّه عسىٰ أن يكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً أكثر ممّا يتوهّمه الزوج في مال زوجته، أو الزوجة في الخلاص والراحة في حلّ العقد ونقض الميثاق من الولد وتشكّل الأُسرة والسعة فيها وبها التوفيق للخيرات، فالطلاق مكروه مرغوب عنه، وكما في السنّة المباركة: «إنّ أبغض الحلال إلىٰ الله تعالى الطلاق»[١]. نشير إلىٰ شطرٍ من الروايات في الباب:

موثّقة صفوان بن مهران عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: تزوّجوا وزوّجوا، ألا فمن حظّ امرئ مسلم إنفاق قيمة أيمةٍ، وما من شيء أحبّ إلىٰ الله عزّ وجلّ من بيتٍ يعمر بالنكاح، وما من شيء أبغض إلىٰ الله عزّ وجلّ من بيتٍ يخرب في الإسلام بالفرقه يعني الطلاق». ثمّ قال أبو عبدالله عليه السلام: «إنّ الله عزّوجلّ إنّما وكّد في الطلاق وكرّر القول فيه من بغضه الفرقة»[٢]. وقريب منه روايات أُخر مثل قول طلحة بن زيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سمعت أبي يقول: إنّ الله عزّ وجلّ يبغض كلّ مطلاق وذوّاق»[٣]، فراجع.

وأمّا ما أُشير إليه في روايات الباب من أنّ الإمام الثاني الحسن بن علي عليهما السلام كان رجلاً مطلاقاً طلّق خمسين امرأة[٤] ومقالة عليٍّ عليه السلام وإجابة رجل من همدان: «بلى والله لنزوّجنه وهو ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وابن أميرالمؤمنين عليه السلام فإن

---

(١) سنن ابن ماجة ١: ٦٥٠ ح ٢٠١٨، وسنن ابي داود ٢: ٢٥٥ ح ٢١٧٨، وسنن البيهقي ٧: ٣٢٢.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٧، الباب ١ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٨، الباب ١ من أبواب مقدّمات الطلاق، ح ٣.

(٤) وسائل الشيعة ٢٢: ٩، الباب ٢ من أبواب مقدّمات النكاح ح ٢، عن يحيى بن أبي العلاء وهو لم يوثق.

شاء أمسك وإن شاء طلّق»[١] بعد ضعف السند بيحيى بن أبي العلاء ومحمّد بن زياد، لعلّه كان من المدسوسات والدخيلات الّتي نشأت من سياسات الطغاة ـ سيّما معاوية بن أبي سفيان ـ فإنّهم كانوا يتّهمون الرجال والمتنفذين والمحبوبين بين الناس بأنواع التهم؛ تضعيفاً لمكانتهم لدى العامّة، وتحقيراً لهم في الأنظار، وكم له من نظير فيما فعل بنو اُميّة وبنو العبّاس مع الأئمّة الطاهرين من بني هاشم عليهم السلام من الدعوة إلىٰ المراماة أو المباحثات وبعد ذلك من الاغتيال والنفي والسجن إلىٰ القتل والشهادة، كما فُعل بالإمام الحسن عليه السلام.

ثمّ إنّ الانقطاع والانفصال بلا عذر بين الزوجين وإن كان مبغوضاً منفوراً إلّا أنّ الخلاف بينهما قد ينتهي إلىٰ حدّ لا يبقى معه طريق للجمع بينهما ولا يصلح إلّا التفريق، فلابدّ أن يكون جائزاً في الجملة[٢]، بل قد يكون محبوباً راجحاً لئلّا تصعب الحياة عليهما وتشقّ، فيعذَّبان بالبقاء معاً وبعذاب النار أيضاً، وقد أمضىٰ الشارع المقدّس هذا النوع من الطلاق، وأمّا ما يقال: أنّ الطلاق ينقسم إلىٰ البدعة والسنّة[٣] فيتّصف بالأحكام الخمسة أو الأربعة[٤] من الحرمة كالطلاق في حال الحيض والطهر الّذي جامعها فيه، أو الوجوب تخييراً كطلاق المولي والمظاهر، أو الندب كالطلاق مع الشقاق وعدم العفّة، أو الكراهة كالطلاق مع التئام الأخلاق

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ١٢، الباب ٤ من أبواب مقدّمات النكاح ح ١، وفي السند محمّد بن زياد وهو لم يوثق.

(٢) خلافاً لما في المذهب الكاثوليكي المسيحي المحرّف من تحريم الطلاق مطلقاً كما في انجيل مرقص إصحاح ١٠، الآيتان ٨ و٩ نقلاً عن كتاب فقه السنّة للسيّد سابق ٢: ٣٨٣.

(٣) كما نقله صاحب الجواهر قدس سره في أقسام الطلاق (جواهر الكلام ٣٣: ٢٠٢ ـ ٢٠٣).

(٤) قال الشيخ في المبسوط (٤: ٥): الطلاق على أربعة أضرب: واجب ومحظور ومندوب ومكروه. ثمّ فصّل كلّاً منها.

والوفاق، ففيه ما لا يخفى من أنّ الحكم الناشئ عن الحالات والعوارض الطارئة لا يرتبط بحكم الشيء بما هو، فإنّ الطلاق بطبيعته جائز مكروه مبغوض وهو أبغض الحلال، إلّا أنّ على المولي والمظاهر، أن يرتكب هذا المكروه وجوباً أداءً لحقّ الزوجة، وعلى الّذي بينهما شقاق وعدم العفّة يستحبّ أن يرتكب هذا المكروه تقريباً للمصلحة، كما فصّلناه عند الكلام في الجمع بين الأحكام الأوليّة والثانوية سيّما على مبنى الأُستاذ الأعظم الإمام الراحل الخميني قدس سره من بقاء الأحكام الأوّليّة على عناوينها في جميع الحالات، إلّا أنّ المكلّف لا إثم عليه ومعذور في تخلّفه.

الثانية: قال تعالى: ﴿*وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً * وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللهُ وَاسِعاً حَكِيماً*﴾[1].

إنّ الله تعالى بعد الإخبار بواقع كلّي خارجيّ، وهو عدم رعاية الرجال العدالة بين النساء مطلقاً[2]، بل عدم استطاعتهم ذلك، على سبيل الجمع الّذي لا ينافيه، بعد ذلك كلّه ينهى تعالى عن الميل والانحراف عن الحقّ بترك المرأة معلّقة، لا هي ذات بعل تسكن إليه ولا هي مسرّحة تخطب زوجاً جديداً آخر. فتقوى الله تعالى والعفو عمّا يوجب الخلاف، وطلب الإصلاح لإعادة العيش الرغيد والصفاء المديد لهو خيرٌ مطلوب وخيرُ مرغوب محبوب، فإنّ الله كان غفوراً رحيماً.

---

(١) النساء ٤: ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢) من غير اختصاص به أزواج وزوجات، بل يشمل الزوج والزوجات، والزوج والزوجة، ومع ذلك لا يتمّ الاستدلال بها على عدم جواز تعدّد الزوجات كما عرفت في كتاب النكاح.

والمفروض بالمؤمن أن يتّصف بصفات الله تعالى، فيعفو ويرحم حتّىٰ يجمع الله تعالى بينه وبينها على خير. ومع ذلك كلّه فإن لم يتّفقا معاً ولم يجتمعا، فلا يتوهّم كلّ منهما أنّ في الانفصال هلاكاً ودماراً، أو هلاك أحدهما وخسرانه، وأنّ حياته وسعادته بيد الآخر، فيقول الثاني له: لو لم أكن لما كنت تقدر على العيش والحياة وكذا وكذا ... إلىٰ غيره من الكلام الّذي لا اعتبار له، فلا يتوهّم أحد ذلك، بل إنْ يتفرّقا يُغنِ الله تعالى كلّاً من سعته، وهو تعالى حكيم واسع الرحمة، ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ...﴾(١).

الطلاق قبل التّماس

الثالثة: قوله تعالى:

﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ * وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾(٢).

الآية المباركة أصرح من الآية السابقة في الدلالة على جواز الطلاق ومشروعيّته في الجملة، فإنّها تصرّح بنفي البأس والجناح في الطلاق قبل مسّهنّ والتصرّف فيهنّ، كالّذي بعد العقد بأيّ وجه شاء فهو مكروه مؤكّداً وإن كان بلا وجه وجهة وجيهة بمقتضى الجمع مع الأُولى.

---

(١) البقرة ٢: ٢٣١.

(٢) البقرة ٢: ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

وفي المقام أحكام أُخرى مجملها: أنّ الطلاق وإن كان بيد من أخذ بالساق[١] قبل أخذه به وبعده، إلّا أنّ العدل والكرامة بين الزوجين يقتضيان استمتاع كلّ واحد من الآخر، والتمتّع بالعيش وردّ الصداق المفروض أو المثل؛ وفاء بالعهد الوثيق والميثاق الغليظ، وإلّا فلا تمسكوهنّ ضراراً لتعتدوا عليهنّ ولا تجعلوهنّ معلّقات بل تسريح بإحسان وردّ المفروض إليهنّ، أو المثل إن كان ذلك بعد التصرّف فيهنّ، ونصفه إن كان قبله، أو التمتّع بشيء من المال، على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ممّا يتعارف إن لم يكن، أو ما يقتضيه الفضل والكرامة إذا عفونَ أو عفا من بيده عقدة النكاح، فلا تنسوا الفضل بينكم على أيّ حال، إنّ الله بما تعملون خبير بصير.

قلنا بأنّ الّذي بيده عقدة النكاح وليّ المرأة من أبيه وجدّه كما ورد في الحديث[٢]، أو المراد الزوج الّذي بيده حفظ العقدة وحلّها. وعفوه أن يعطيها تمام المهر قبال عفوها نصفه كما لا يبعد.

---

(١) كما جاء في الحديث: «الطلاق بيد من أخذ بالساق»، عوالي اللئالي ١: ٢٣٤ ح ١٣٧.
(٢) أُنظر وسائل الشيعة ٢٠: ٢٧٢ و٢٧٥ و٢٨٤، الباب ٤ و٦ و٩ من أبواب عقد النكاح.

الفصل الثاني

في من يقع عنه الطلاق وما يقع منه

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[1].

تفيد الآية الكريمة بأنّ الطلاق إيقاع لابدّ وأن يقع مع العزم والقصد، فلا يقع بلا توجّه وإرادة، ولا يصحّ ممّن لا قصد له ولا عزم شرعاً ولا عرفاً كالمجنون والساهي والخاطئ وكذلك الغضبان والمكره والهازل وغير البالغ، فإنّ الله تعالى يعلم ما في قلوبكم من الجدّ والهزل أو الاختيار والإكراه، ويسمع ما تنشؤون وتقولون. وقد ورد عن الصادقين عليهما السلام أنّهما قالا: «لا طلاق إلّا لمن أراد الطلاق»[2]. وإسناد العزم إلىٰ الأزواج فقط من غير دخل للزوجات كما في الإيلاء ـ على ما سيأتي بيانه ـ فهو يدلّ على كونه إيقاعاً متحقّقاً بالموقع والمنشئ فقط، كما هو ظاهر.

---

(١) البقرة ٢: ٢٢٧.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٠، الباب ١١ من أبواب مقدّمات الطلاق.

ولابدّ أن يكون الإنشاء بلفظ «الطلاق» ولا يكفي غيره مثل أنتِ خليّة أو بريّة أو عليّ حرام، كما هو مصرّح في روايات الباب[١].

وما قد يقال: من أنّه كما لكلّ قوم نكاح كذلك لهم الطلاق، وكما يصحّ العقد بكلّ لفظ مفهمٍ له، إلىٰ أن احتمل بعضٌ صحّة المعاطاة فيه، مع حفظ الشرائط، فكذلك في الطلاق لابدّ وأن يكون كلّ لفظ مُفهمٍ له كافياً، كما تراه في رواية وهب ابن وهب، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام قال: «كلّ طلاق بكلّ لسانٍ فهو طلاق»[٢].

ففيه: أنّ الكلام في صيغة النكاح والطلاق في الإسلام وشرائطهما فيه، لا ما عند الأقوام، فإنّ الحكم بصحّتهما بما لدى كلّ قوم لا ينافي لزوم رعاية قيود وشرائط خاصّة عندنا كما هو كذلك، فلا يكفي كلّ لفظ في تحقّق النكاح كما عرفت، وكذلك في الطلاق مع أنّ الجواز بكلّ لسان، غير الجواز بكلّ مفهوم، فإنّ الصلاة لا تصحّ بغير العربيّة ويصحّ كثير من العقود والإيقاعات بألسنة مختلفة عند كلّ قوم بلسانه من الفارسيّة والتركيّة و... كما يصحّ بالعربية.

وقد ورد في رواية ابن سماعة قال: «ليس الطلاق إلّا كما روى بكير بن أعين أنْ يقول لها وهي طاهر من غير جماع: أنت طالق ويُشهد شاهدي عدل، وكلّ ما سوى ذلك فهو ملغى»[٣]. ومقتضى الجمع جواز غير العربيّة مع عدم التمكّن منه، ولكن مع حفظ مفهوم النكاح والتمتّع كحفظ مفهوم الطلاق.

وأمّا إذا قال الرجل لامرأته: أنتِ بالخيار، أهو طلاق إذا اختارت نفسها

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٧، الباب ١٥ من أبواب مقدّمات الطلاق.
(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٤٣، الباب ١٧ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ١.
(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٤١، الباب ١٦ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ١.

مطلقاً، أم ليس بطلاق كذلك، أم هو طلاق إذا نوى به ذلك واختارت نفسها فوراً؟ ذهب إلىٰ الأخير ابن الجنيد[١] وابن أبي عقيل[٢] من أصحابنا، وإلى الأوّل ابن مسعود[٣] وأبو حنيفة[٤] وإلى الثاني أكثر أصحابنا[٥] الإماميّة بما عرفت من قول الصادق عليه السلام: «إنّما الطلاق أن يقول لها: أنتِ طالق»[٦].

ومنشأ الخلاف تفسير الآية الراجعة إلىٰ النبي صلى الله عليه وآله وأزواجه؛ قال تعالى: ﴿يا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً * وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْراً عَظِيماً﴾[٧].

مع أنّ صراحة الآية أنّه صلى الله عليه وآله كان يمتّعهنّ ويسرّحهنّ إن أردن الدنيا، أي كان يعطيهنّ مهورهنّ وأكثر ثمّ يطلّقهنّ وليس نفس اختيارهنّ أنفسهنّ طلاقاً. فتأمّل.

ثم إنّك قد عرفت أنّ الطلاق لا يقع إلّا بلفظ صريح وهو كلمة «الطلاق»، ولابدّ أن يكون منجّزاً، ولا يقع مع شرائطه إلّا واحدة، فلا يكفي الكنايات وإن نوى بها الطلاق، ولا يقع لو تعلّق على شيء كما إذا قال: لو فعلت كذا فأنت طالق، ولا يقع في الجلسة الواحدة إلّا واحداً وإن صرّح بالتعدّد. وكلّ ذلك كان مصرّحاً في روايات الباب على تأكيد خاصّ، وقد أشرنا إلى بعضها وذلك كلّه على خلاف العامّة:

قال القندوزي الحنفي (المتوفّى ٤٢٨ هـ. ق.) في المختصر: والضرب الثاني

(١ و٢) نقله العلّامة في مختلف الشيعة ٧: ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٣) المبسوط للسرخسي ٦: ٢١٢.

(٤) المبسوط للسرخسي ٦: ٢١٢.

(٥) منهم: من لايحضره الفقيه ٣: ٤٩٤، والخلاف ٤: ٤٧٠ المسألة ٣١، والشرائع ٣: ٥٨٤، والمختلف ٧: ٣٤٠، وغيرهم، وقال صاحب كنزالعرفان (٢: ٢١٥): والأكثر منّا.

(٦) وسائل الشيعة ٢٢: ٤٢، الباب ١٦ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٤.

(٧) الأحزاب ٣٣: ٢٨ و٢٩.

الكنايات ولا يقع بها الطلاق إلّا بنيّة أو دلالة حال وهي قوله: اعتدّي، استبرئي رحمك، أنت واحدة[١].

وقال في الشرط: وإن أضافه إلى شرط وقع عقيب الشرط مثل أن يقول لامرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق[٢] وكذلك قال في بدايع الصنايع[٣].

وفي العدد قال: ... وبقيّة الكنايات إذا نوى بها الطلاق كانت واحدة، بائنة، وإن نوى بها ثلاثاً كانت ثلاثاً، وإن نوى اثنتين كانت واحدة، كما عرفت في إعطاء الاختيار أنّ ذلك كان مختصّاً بالنبي صلّى الله عليه وآله، ولا يقع به الطلاق من غيره، وذلك غير مسألة جواز التوكيل الشامل للزوجة خلافاً لهم أيضاً. قال: وإذا قال لامرأته: اختاري نفسك؛ ينوي بذلك الطلاق، أو قال لها: طلّقي نفسك فلها أن تطلّق نفسها مادامت في مجلسها[٤].

وتفصيل مذاهبهم الّتي تستكشف عنها وجه تأكيد الأئمّة المعصومين عليهم السلام على إصلاح أمر الطلاق وبيان الحقّ على حدٍّ عُدّ من وظائف الحكومة كما ترى في كتاب الفقه على المذاهب، فراجع[٥].

عدد الطلاق

الثانية: قوله تعالى: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ**

(١) المصادر ٣٢: ٦.
(٢) المصادر ٣٢: ٧.
(٣) المصادر ٣٢: ١٠٤، وبدائع الصنائع ٣: ١٢٨.
(٤) المصادر ٣٢: ٨.
(٥) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ٤: ٣٢١ ـ ٣٥٦.

اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا جُناحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيما حُدُودَ اللهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[١].

تعطي الآيات المباركة أُموراً:

منها: إنّ الطلاق الّذي يقع حسب العادة والطبع ولا يعدُّ لعباً وإضراراً مرّتان، بأن يطلّق الزوج زوجته المعقودة عليه المدخول بها، ثمّ يندم بعد ذلك على ما عمل ويلتفت إلىٰ خطئه، فله استرجاعها قبل أن تنقضي عدّتها، أو يتزوّجها بعقد جديد بعده؛ وحينئذٍ يصدق مرّةً واحدة، ثمّ إنّه بعد مدّة يطلّقها مرّة ثانية لما ظهر بينهما خلاف ونزاع وتوهّم انحصار طريق الخلاص بالطلاق، فطلّقها للمرّة الثانية ثمّ ندم أيضاً فله استرجاعها أيضاً في عدّتها أو يعقد عليها بعدها، وحينئذٍ تصدق مرّة ثانية ـ أي «مرّتان» ـ وهما رجعيّان إذا كان الوصل بالرجوع، وبعد ذلك إن لم يتمكّنا من التوافق والعيش معاً فطلّقها مرّة ثالثة، عند ذلك لا تحلّ عليه ولايجوز الرجوع إليها، أو العقد في العدّة وبعدها إلّا أن ينكحها زوج آخر، فترى المرأة في زواجها هذا (الثاني) بعض الحقائق المشتركة وقد يرى الرجل أيضاً الاضطراب بعد الأمن، ثمّ إن طلّقها الزوج (الثاني) فلا جناح عليهما (هي والزوج الأول) أن يتراجعا، إن ظنّا أنْ يقيما حدود الله تعالى، فإنّ فلسفة تشريع الطلاق وعلّة تجويزه هي حفظ كرامة الزوجين وهناءة العيش دون الإضرار والإيذاء والتلاعب بحياة المرأة، كما حكي في شأن نزول الآية الكريمة، وهو أنّ رجلاً قال لامرأته: «والله لا أُطلّقك لتبيني منيّ، ولا آويك أبداً، قالت: كيف ذلك؟ قال: كلّما

---

(١) البقرة ٢: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

همّت عدّتك أن تنقضي راجعتك»، فنزل قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾[١] وبعدهما فعلى الزوج إمساك بمعروف من أداء حقوقها ورعاية شؤونها، أو تسريح باحسان من افتراق مع أداء حقّها المفروض أو تمتيعها بشيء من المثل أو ما يقتضيه الفضل والكرامة إن لم يكن في البين فرض.

ولا يكفي لصدق المرّتين التعدّد في مجلس واحد ولو مع فصل الرجوع وفي طهر غير المواقعة مع إشهاد العدلين، كما لا يكفي إذا وقعا في طهر واحد من غيرفصل بالوطء، بل لابدّ أن يقعا في طهرين مع فصل الرجوع والوطء؛ لعدم العلم بصدق المرّتين في الطلاق الشرعي المعبّر عنه بطلاق السنّة، مع فقد تعدّد الطهر وعدم الوطي، ولاستصحاب بقاء علقة الزوجيّة حتّى يُعلم المزيل بعد لزوم الاحتياط في الفروج، وليس الشكّ في صدق أصل الطلاق بما هو، لكي يُتمسّك بأصل عدم الاشتراط وإطلاق أدلّة الطلاق وظهور الصدق بدونهما كما لا يخفى. وروايات الباب تصرّح بذلك بحمد الله، فلا تصل النوبه إلىٰ الأُصول.

ففي رواية إسحاق بن عمّار، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «سألته عن رجل يطلّق امرأته في طهر من غير جماع ثمّ يراجعها من يومه ثمّ يطلّقها، تبين منه بثلاث تطليقات في طهر واحد؟ فقال: خالف السنّة. قلت: فليس ينبغي له إذا راجعها أن يطلّقها إلّا في طهر آخر؟ قال: نعم. قلت: حتّىٰ يجامع؟ قال: نعم»[٢].

والأمر كذلك فيمن طلّق ثلاثاً في مجلس واحد فإنّه لا يقع إلّا طلاق واحد، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد أبطل طلاق عبدالله بن عمر بما أنّه طلّق امرأته ثلاثاً في

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٢: ٤١٨ ح ٢٢٠٦، والدرّ المنثور ١: ٢٧٧، ذيل الآية ٢٢٩ من سورة البقرة، وروح المعاني ٢: ١٣٥ـ١٣٦، ذيل الآية ٢٢٩ من سورة البقرة، وسنن البيهقي ٧: ٣٣٣.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٢١، الباب ٨ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٦.

مجلس واحد لابما أنّها كانت في طمث،كما صرّحت به روايات الباب، فراجع[١].

وقال الشيخ قدّس سرّه في الخلاف: «روى ابن عمر قال: طلّقت زوجتي وهي حائض فقال لي النبي صلّى الله عليه وآله : ما هكذا أمرك ربّك، إنّما السنّة أن تستقبلها الطهر فتطلّقها في كلّ قرء تطليقة، وقال: فأمرني رسول الله صلّى الله عليه وآله فراجعتها، ثمّ قال: إذا طهرت فطلّق عند ذلك. فقلت: يا رسول الله! أرايت لو طلّقتها ثلاثاً كان يحلّ لي أن أراجعها؟ قال: لا كانت تبين منك ويكون معصية»[٢].

وأمّا الطلاق بأكثر من واحد إذا وقع في مجلس واحد وقال: أنتِ طالق اثنتين أو ثلاثاً، فلا يقع إلّا واحد، كما صرّحت به رواية الحلبي وعمر بن حنظلة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الطلاق ثلاثاً في غير عدّة، إن كانت على طهر فواحدة، وإن لم تكن على طهر فليس بشيء»[٣].

نعم، إن تغيّر الشروط وتحوّل الأحوال يورث التقرّب إلىٰ الواقعيّات والبعد عن التخيّلات، فإنّ من لم يؤدّبه الأبوان أدّبه الدهر والزمان، فلو نكحها زوج آخر ثمّ طلّقها، وظنّا بتلك التغيّرات الّتي طرأت أنّهما يقدران على تحمّل مشاقّ العيش المشترك فيتمكّنان من إقامة حدود الله تعالى وأحكامه بينهما، فلا جناح عليهما أن يتراجعا، وإلّا فمع العلم ببقاء الحالة السابقة وانتهاء العقد الجديد إلىٰ الطلاق أيضاً فليس ذلك عقلائيّاً وإن صحّ شرعاً؛ لوجود احتمال التوافق ولو في الجملة، ولذلك لو تكرّر الثلاث ثلاثاً مع تخلّل الزوجين، تحرم عليه أبداً، كما في السنّة المباركة، لأنّه ملعبة لا حياة ولا زواج، إذا كان ذلك جائزاً مطلقاً.

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٢١، الباب ٨ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٨ و١٠.

(٢) الخلاف ٤: ٤٥٢، المسألة ٣.

(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٦١، الباب ٢٩ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ١.

فقد ورد عن زرارة بن أعين وداود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «والّذي يطلّق الطلاق الّذي لا تحلّ له حتّىٰ تنكح زوجاً غيره ثلاث مرّات، وتزوّج ثلاث مرّات، لا تحلّ له أبداً»[١] وكذلك ما عن أبي بصير عنه عليه السلام وإن كان في سنده عليّ بن أبي حمزة الواقفي، فراجع[٢].

الافتداء والبذل

ومنها: أنّه لا يجوز أخذ شيء من صداقهنّ ممّا آتيتموهنّ قبال الطلاق بالبغي أو التضييق عليهنّ حتّى يرضين ببذل شيء منه، إلّا فيما إذا افتدت به الزوجة بنفسها من غير إضرار، فإنّ المرأة قد ترى من نفسها أنّها لا تقدر ولا تتمكّن عليه بوجه من الوجوه فلا تقدر هي على إقامة حدود الله في الحياة الزوجيّة وتخاف من ابتلائها بالنشوز أو الفحشاء، فإنّ النفس لأمّارة بالسوء، فتطلب من زوجها الطلاق وخلاص نفسها من عذاب الدنيا وشقاء الآخرة، فإن سرّحها فهو إرفاق وإكرام، وإلّا فلا جناح عليهما فيما افتدت به من صداقها بل الزائد عليه، فتهبه لزوجها ليطلّقها ولتخلّص نفسها منه، فلا جناح على الزوج حينئذٍ في قبول ذلك فداءً وعوضاً لتسريحها وتخليصها عمّا وقعت فيه من ورطة، والأمر بيده، فإن كان من جانبه النفور والانزجار بحيث إنّهما معاً كانا يخافان أن لا يقيما حدود الله فيسمّى: «مباراة» لتبرّي كلّ واحد عن الآخر، وإلّا فالخلع لإخلاع الزوجة ثوبها؛ فإنهنّ لباس لكم كما أنّكم لباس لهنّ، وتلك حدود الله فلا تعتدوها، ومن

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ١٢٠، الباب ٤ من أبواب أقسام الطلاق ح ٤.
(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ١١٨، الباب ٤ من أبواب أقسام الطلاق ح ٢.

يتجاوزها بالإضرار أو التضييق عليهنّ لتفتدي عن حقّها ونفسها فيأخذ ممّا أوتيت فقد ظلم نفسه وزوجته، ومن يتعدّ حدود الله فأُولئك هم الظالمون.

الطلقات الثلاث

ومنها: أنّ الثلاثة من الطلاق الموجب للحرمة حتّىٰ ينكحها زوج غيره لا يتحقّق في مجلس واحد بذكر لفظ «الثلاث» من غير تخلّل الرجوع والعقد، فإنّ المرّة والمرّتين لا يصدقان عليه بل ولا بتكرار الطلاق أيضاً(١).

ومنها: أنّه لو نكح المطلّقة ثلاثاً زوج آخر قاصداً طلاقها حين النكاح حتّى تحلّ لزوجها الأوّل فلا بأس به وصحّ العقد والطلاق لإطلاق قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾(٢).

ويطلق عليه: «الزواج المحلّل»، وعلى عقده: «نكاح التحليل»، ولا يصغى إلى ما عن بعض العامّة من دعوى انصرافه إلى العادي فقط نكاحاً وطلاقاً توهّماً منه أنّ ذلك وصمة على جبين الاسلام ينافي شأنه وشرافته، فإنّ الحكمة موجودة فيه أيضاً، ونعم الفرار من الحرام إلىٰ الحلال.

نعم، لا يكفي المتعة والنكاح الموقّت كما لا يكفي نفس عقد النكاح الدائم، بل

---

(١) خلافاً لجمع من فقهاء العامّة القائلين بوقوعه ثلاثاً مستدلّين بأُمور موهونة، وعن بعضهم (المغني لابن قدامة ٨: ٢٤٣، والمجموع ١٧: ٨٤) وفاقاً للشيعة أنّه يقع واحدة مستدلاًّ بما عن رسول الله ﷺ : «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم» (سنن النسائي ٦: ١٤٢، والتفسير الكبير للفخر الرازي ٣٠: ٣١، ذيل الآية ١ من سورة الطلاق) حين أخبر برجل طلّق زوجته بثلاث جمعاً، فقام غضبان وقال ذلك.

والقانون المصري في عصرنا الحاضر يعتبر لفظ الطلاق الثلاث طلاقاً واحداً.

(٢) البقرة ٢: ٢٣٠.

لابدّ وأن يذوق عسيلتها كما هو مصرّح في رواية أبي بصير[١]؛ كلّ ذلك مقتضى عبارة «تنكح غيره». ثمّ إنّك عرفت ممّا ذكرنا أنّ الطلاق على أربعة أقسام: الرجعي، والبائن، والخلع، والمباراة، ولكلّ واحد منها حكمه الخاصّ.

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ١١٨، الباب ٤ من أبواب أقسام الطلاق ح ١.

الفصل الثالث

شروط التسريح والرجوع

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذٰلِكَ أَمْراً * فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلّٰهِ*﴾[1].

تحكم الآيات الكريمة أوّلاً بأنّ طلاق النساء لابدّ وأن يكون لعدّتهنّ، فلابدّ من إحصاء عدّةالنساء وتعداد أيّامهنّ حتّىٰ لايقع فيما إذاكنّ مستبطنات الزوج إن كنّ مدخولاً بهنّ، فلا يصحّ الطلاق في طهر المواقعة، بل لابدّ من أن يحضن ثـمّ يطهرن لإمكان الحمل مع الحيض ولو نادراً دون الحامل وغـير المـدخول بـها، فاتقوا الله تعالى في رعاية الحدود.

---

(١) الطلاق ٦٥: ١ ـ ٢.

ثمّ إنّ الآيات الكريمة تنهى بعد الطلاق عن إخراجهنّ من بيوتهنّ ما دمن في العدّة، فإنّهنّ فيها زوجات حكماً كما سيأتي بيانه إن شاء الله، فيحرم خروجهنّ أيضاً بلا إذن إلّا أن يأتين بفاحشة مبيّنة فلا بأس بإخراجهنّ.

والحاصل: أنّه بعد إحصاء العدّة وتحقّق الشرط إمّا إمساك بمعروف وتحفّظ على الأُسرة برعاية الحقوق والحدود أو تفريق بإحسان من رعاية الأُصول الشرعيّة والعرفيّة من ردّ الصداق أو تمتيعها بشيء حتّىٰ يغني الله كلّاً منهما من فضله الواسع.

فإن أردتم الطلاق فعليكم أن تستشهدوا عليه ذَوي عدل منكم ليكون الطلاق بمحضرهما، ولكي لايدّعي أحد طلاق زوجته أو نفي ولده بسهولة، وكذلك لكي لاتنكر المطلّقة الطلاق بسهولة أيضاً ليلحق بها الولد وتطلب النفقة، فلا يصحّ الطلاق بدون إشهاد عادلين، وعليهما تحمّل الشهادة ثمّ أداؤها لله تعالى عند الاختلاف والحاجة، فإنّ الله على كلّ شيء شهيد. فالمطلّقة بدون إشهاد يحرم نكاحها مع العلم بأنّها ذات بعل وإن اعتدّت وانقضت عدّتها، ومع الجهل، وقد وطئت بالشبهة يجب الانفصال عنها لدى انكشاف الحال. ولابدّ أن يكون الشاهدين العدلين من الرجال فقط جمعاً دون التفريق، ولا تجوز شهادة النساء ولو ضمّاً للرجال.

فقد ورد عن أبي جعفر عليه السلام ـ في حديث ـ قال: «إن طلّقها للعدّة أكثر من واحدة فليس الفضل على الواحدة بطلاق، وإن طلّقها للعدّة بغير شاهدَي عدل فليس طلاقه بطلاق، ولا يجوز فيه شهادة النساء»[1].

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٦، الباب ١٠ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٢.

وكذلك ذيل رواية أبي بصير، قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام ... قال: لا تجوز شهادة النساء في الطلاق وقد تجوز شهادتهنّ مع غيرهنّ في الدم إذا حضرنه»(١).

وفي رواية أبي نصر قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل طلّق امرأته على طهرٍ من غير جماع وأشهد اليوم رجلاً ثمّ مكث خمسة أيّام ثمّ أشهد آخر؟ فقال: إنّما أُمر أن يشهدا جميعاً»(٢). وكذلك ذيل رواية إسماعيل بن بزيع عنه عليه السلام ... قال: «لا يجوز حتّىٰ يشهدا جميعاً»(٣).

ويكفي إسماعهما ولو من غير استشهاد، كما إذا علم حضورهما في الجمع ولو إجمالاً؛ ففي رواية محمّد بن أبي نصر قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل كانت له امرأة طهرت من محيضها فجاء إلىٰ جماعة فقال: فلانة طالق، يقع عليها الطلاق، ولم يقل: اشهدوا؟ قال: نعم»(٤).

وكذلك رواية صفوان عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «سئل عن رجل طهرت امرأته من حيضها فقال: فلانة طالق، وقومٌ يسمعون كلامه ولم يقل لهم: اشهدوا، أيقع الطلاق عليها؟ قال: نعم، هذه شهادة»(٥).

ثمّ إنّ بعض فقهاء العامّة كانوا ينفذون الطلاق بالثلاثة في مجلس واحد، وكذا في حال الحيض(٦)؛ لقولهم بأنّ النهي في غير العبادات لا يدلّ على الفساد،

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٧، الباب ١٠ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٤، وفيه: «أحمد بن محمّد بن أبي نصر» بدل «أبي بصير».

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٤٩، الباب ٢٠ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٤٩، الباب ٢٠ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٢.

(٤) وسائل الشيعة ٢٢: ٥٠، الباب ٢١ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ١.

(٥) وسائل الشيعة ٢٢: ٥٠، الباب ٢١ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٢.

(٦) المدونة الكبرى ٢: ٤٢٢، والمجموع ١٧: ٧٨ و٨٤ ـ ٨٧، والمغني ٨: ٢٣٧ ـ ٢٣٩ و٢٤٣.

فالطلاق وهي على طمث ذنب وحرام وليس بباطل، وما أشبه ذلك في الشرائط.

هذا في حين أنّ أئمّة الهدى عليهم السلام قد أكدّوا بطلان الطلاق البدعيّ، ولزوم رعاية شرائط الطلاق السنّي إلىٰ حدٍّ أقسموا بالله تعالى أنّه لو كان حتّى شيء من الأمر بيدهم لأقاموا الناس بالسيف والسوط على رعاية شرائطه[١]، ففي رواية الحلبي قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل طلّق امرأته وهي حائض؟ فقال: الطلاق لغير السّنة باطل»[٢].

وفي الآخر قال: «الطلاق على غير السّنة باطل. قلت: فالرجل يطلّق ثلاثاً في مقعدٍ؟ قال: يردّ إلىٰ السنّة»[٣].

وقصّة طلاق ابن عمر امرأته وهي حائض ثلاثاً فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله أن يراجعها ثمّ قال: «إن شئت فطلّق وإن شئت فأمسك»[٤] المنقول في كتب الفريقين[٥].

وفي صحيحة أبي بصير قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: والله لو ملكت من أمر الناس شيئاً لأقمتهم بالسّيف والسوط حتّىٰ يطلّقوا للعدّة كما أمر الله عزّوجلّ»[٦].

←واللباب ٣: ٣٨ ـ ٣٩، وغيرها.

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ١٣، الباب ٦ من أبواب مقدّمات الطلاق وشرائطه.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٠، الباب ٨ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٠، الباب ٨ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٣.

(٤) وسائل الشيعة ٢٢: ١٩ ـ ٢٠، الباب ٨ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ١.

(٥) وسائل الشيعة ٢٢: ١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢، الباب ٨ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ١ و٤ و٧ و١٠، وصحيح مسلم ٢: ١٠٩٥ ح ٧، وسنن الدارقطني ٤: ٨ ح ١٩.

(٦) وسائل الشيعة ٢٢: ١٣، الباب ٦ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ١.

وفي الآخر يقول: «لا يصلح الناس في الطلاق إلّا بالسّيف، ولو ولّيتهم لرددتهم فيه إلىٰ كتاب الله عزّ وجلّ»[١].

وفي الثالثة قال: «لو ولّيت الناس لعلّمتهم كيف ينبغي لهم أن يطلّقوا ثمّ لم أُوت برجل قد خالف إلّا أوجعت ظهره، ومن طلّق على غير السّنة رُدّ إلىٰ كتاب الله وإن رغم أنفه»[٢].

كلّ ذلك حفظاً لحدود الله تعالى وكرامة الأُمّة وطهارة الأنساب، ومنعاً عن اختلاط المياه ولوث الأولاد والأنساب، واستحكاماً لبنيان الأُسرة وكيان العائلة.

الثانية: قوله تعالى: ﴿*وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللهِ هُزُواً وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ*﴾[٣].

تنهى الآيات المباركة ـ صراحة ـ عن الإضرار بالنساء والاعتداء عليهنّ بترك حدود الله وأخذ آياته وأحكامه فيهنّ هزواً ولعباً، فإذا طلّقتم النساء وبلغ انتهاء أجلهنّ وعدّتهنّ فليس لكم عندئذ إلّا أحد الأمرين:

الأول: الرجوع قبل تمام الأجل، والإمساك بمعروف من رعايتهنّ وإعطاء

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ١٣ ـ ١٤، الباب ٦ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٢.
(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ١٤، الباب ٦ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٣.
(٣) البقرة ٢: ٢٣١ ـ ٢٣٢.

حقوقهنّ لاسيّما من ناحية المضاجعة والمباشرة دون الإمساك إضراراً واعتداءً بالرجوع والطلاق، وهكذا.

الثاني: التسريح والإطلاق بمعروف أي بعدم الرجوع حتّىٰ تنقضي عدّتهنّ، ويبغين عندئذٍ زوجاً آخر دون الإضرار والاعتداء بعدم ردّ الصداق والحقوق الأُخرى، ولا تمسكوهنّ ضراراً بالرجوع والطلاق كذلك.

فمن تعدّى أحكام الله فيهنّ فقد ظلم نفسه وعليه العقاب، فاذكروا نعمة الله تعالى عليكم بالهداية والإرشاد إلىٰ الأحكام الّتي فيها الخير والنجاة الّتي أُنزلت إليكم من الكتاب والحكمة، أنّ الله يعظكم بها فاتقوه فيها، واعلموا أنّ الله بكلّ شيء عليم، يعلم ويرىٰ ما تعملون فيهنّ وفي حقوقهنّ.

ثمّ إنّكم إذا طلّقتم النساء فبلغن أجلهنّ بانقضاء عدّتهنّ، فإن تراضوا وتوافقوا مرّة أُخرى على النكاح والزواج جديداً فلا تعضلوهنّ ولا تمنعوهنّ عن ذلك إذا كان بالمعروف مراعياً كلّ منهما حدود الله تعالى في حقّ الآخر، فإنّ ذلك أزكى وأطهر من الميل إليهنّ ومنعهنّ أن ينكحن أزواجهنّ لتنكحوهن، وقد اختبر كلّ منهما الآخر من قبل، وحدث بينهما الفراق لحدّة نشأ منها التكامل والتعمّق في الأُمور الداخليّة العائليّة فاتّعظوا بذلك وتراضوا.

هذا، ولكنّ الظاهر أنّ المراد من أزواجهنّ غير الزوج الأوّل الّذي طلّقها ولم يراجعها إلى أن انقضت عدّتها، فإذا أردن أن ينكحن حينئذٍ فلا تمنعوهنّ ولا تعضلوهنّ غيرةً وعصبيّة جاهليّة، سواء أكان المنع من ناحية أقربائهنّ من الأب أو الأخ والعمّ وغيرهم، أو من ناحيه أولادهنّ من أبنائهنّ وبناتهنّ، فإنّ النساء لابدّ لهنّ من التبعّل، ولا تنحصر الحاجة للزوج بالافتقار للنفقة، فالمطلّقة

بعد انقضاء عدّتها لها أن تتزوج من شاءت، ولا ولاية لأحد عليها سواء كان الخاطب زوجها الأوّل بعقد جديد، أو الجديد من الرجال. ويؤيّد ذلك شأن النزول[1]، وهو منع معقل بن يسار أُخته أن ترجع إلىٰ زوجها باستيناف العقد، وذلك يقوّي المعنى الأوّل، ولكن الإطلاق يقتضي شمول النهي عن عضلهنّ من أن ينكحن أزواجهنّ الأعمّ من الزوج الأوّل، وكأنّ ذلك نهي عن سنّة الجاهليّة والغيرة والحميّة الفاسدة.

(١) كما في مجمع البيان ١ ـ ٢: ٣٣٢، ذيل الآية ٢٣٢ من سورة البقرة، والدرّ المنثور ١: ٢٨٦، ذيل الآية ٢٣٢ من سورة البقرة، وتفسير البغوي ١: ١٥٦، ذيل الآية ٢٣٢ من سورة البقرة.

الفصل الرابع
إحصاء العدّة

ما يتعلّق بالعدّة

العدّة من تعديد الأيّام وانتظارها إلى أجلٍ معيّن، وهي لا تكون إلّا للمدخول بها عند الانفصال عن زوجها أو المتوفّىٰ عنها زوجها مطلقاً، وهو في الأُولىٰ: ثلاثة قروء، يتحقّق أكثر بثلاثة أشهر وعشر إن لم تكن حاملاً، وإن كانت حاملاً فإلى أن تضع حملها، وفي الثانية (أي المتوفّىٰ عنها زوجها): بأربعة أشهر وعشر، أو أبعد الأجلين منها ومن أن تضع حملها، وفي الفصل آيات مباركات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِناتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَما لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَها فَمَتِّعُوهُنَّ وَ سَرِّحُوهُنَّ سَراحاً جَمِيلاً*﴾[1].

تفيد الآية الكريمة صراحةً أنّ الطلاق بعد العقد والنكاح وقبل المسّ[2]

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٤٩.

(٢) وهوكنايةعن الدخول لامطلق المسّ،وذلك من أدب القرآنالكريم كماعرفت في كتاب ←

لا يتوقّف على انتظار الأجل وعدّ الأيّام لئلّا يقع في طهر المواقعة حيث لا دخول، فيجوز تمتيعهنّ بشيء إنْ لم يكن في البين فريضة، وإلّا فنصف ما فرضتم ـ كما عرفت من قبل ـ ثمّ تسريحهنّ سراحاً جميلاً من غير عناد وإضرار، ولها النكاح والتمتّع من زوج آخر بلا انتظار الزمان وتعديد الأيّام، فما لكم عليهنّ من عدّة تعتدّونها.

وأنت تعلم ما في التقييد من إشارة، بل صراحة إلىٰ علّة الاعتداد وسرّه من التحفّظ على الماء والولد، فحيث لا لمس ولا دخول فلا ماء ولا تحفّظ ولا عدّة، وحيث كان لا يصحّ الطلاق في طهر المواقعة، وكما عرفت لابدّ من الطهر بعد الطمث لاحتمال جمع الحيض والولد، فيشترط في طلاق المدخولة خلوّها من الحيض دون غيرها، وأمّا العدّة الّتي عليها فلجواز تزوّجها من غيره ـ كما ترىٰ ـ ويدلّ علىٰ ذلك أيضاً روايات الباب نتبرّك ببعضها:

مثل صحيحة محمّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «العِدّةُ من الماء»(١).

وصحيحة زرارة عن أحدهما عليهما السلام : «في رجل تزوّج امرأة بكراً ثمّ طلّقها قبل أن يدخل بها ثلاث تطليقات، كلّ شهر تطليقة، قال: بانت منه في التطليقة الأُولىٰ، واثنتان فضلٌ، وهو خاطب، يتزوّجها متىٰ شاءت وشاء بمهرٍ جديد، قيل له: فله أن يراجعها إذا طلّقها تطليقة قبل أن تمضي ثلاثة أشهر؟ قال: لا، إنّما كان يكون له أن يراجعها لو كان دخل بها أوّلاً، فأمّا قبل

← الطهارة (ج ١ ص) عند قوله تعالىٰ: ﴿... أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، (النساء ٤: ٤٣). وكما ترىٰ في قوله تعالى أيضاً: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفاً...﴾ (الأعراف ٧: ١٨٩).

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ١٧٥، الباب ١ من أبواب العدد ح ١.

أن يدخل بها فلا رجعة له عليها، قد بانت منه ساعة طلّقها»[١]. وقريب منهما سائر روايات الباب[٢].

فقه الحديث ظاهر، فإذا كانت العدّة من الماء، ومعلومٌ أنّ المراد الولد والحمل، فلا عدّة على الصغيرة قبل بلوغ تسع سنين ولا على اليائسة وإن دخل بها، ولارجعة في طلاقهما لزوجها، وتزوّج من ساعتها كما هو مصرّح في روايات الباب أيضاً[٣].

وعدّة الحامل المطلّقة وضع الحمل. وإن وضعت من ساعتها فله الرجوع قبل الوضع لا بعده، ولها التزوّج بعده بمن شاءت من زوجها السابق وغيره بعقدٍ جديد.

حرمة كتمان النطفة

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحاً وَ لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَ لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ*﴾[٤].

الآية الكريمة تحكم ـ بلسان الإخبار ـ على المطلّقات بتربّص ثلاثة قُروء، فلايجوز لهنّ قبل انقضائها النكاح بزوجٍ آخر، والإطلاق بل العموم مقيّد ومخصّص بالآية السابقة، فيختصّ الحكم بالمدخولة كما يؤيّده تناسب الحكم

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ١٧٥، الباب ١ من أبواب العدد ح ٢.
(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ١٧٥، الباب ١ من أبواب العدد.
(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ١٧٧ و١٨١، الباب ٢ و٣ من أبواب العدد.
(٤) البقرة ٢: ٢٢٨.

والموضوع، بل يدلّ عليه لو كانت السابقة راجعة إلىٰ شرط الطلاق لا الزواج مع غيره بعده.

والمراد من القرء هو الطهر وإن كان يستعمل فيه وفي الحيض أيضاً لغةً[(١)] وشرعاً، وفي الحديث: «دعي الصلاة أيّام إقرائك»[(٢)].

دليلنا روايات الباب وإجماع الأصحاب، ففي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه‌السلام قال: «القرء ما بين الحيضتين»[(٣)]. ومثله عن محمّد بن مسلم[(٤)] وفي الثالثة: «الأقراء هو الأطهار»[(٥)].

وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه‌السلام قال: «قلت له: أصلحك الله، رجلٌ طلّق امرأته على طهرٍ من غير جماع بشهادة عدلين؟ فقال: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدّتها، وحلّت للأزواج، قلت له: أصلحك الله، إنّ أهل العراق يروون عن عليّ عليه‌السلام أنّه قال: هو أحقّ برجعتها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة، فقال: فقد كذبوا»[(٦)]. وقريبٌ ممّا ذكر سائر روايات الباب[(٧)]. والأخير كما ترىٰ بعدما يدلّ على أنّ المراد من القرء الطهر يدلّ على أنّ المراد من الطهر تمام زمنه، ولذلك عبّر عنه بين الحيضتين، فإنّ أقلّ زمن الطمث ثلاثة أيّام وأكثره عشرة، فيختلف زمن الطهر باختلافه وبطبع المرأة، بأن كانت ذات عادة مستقيمة وقتاً وعدداً أو

---

(١) الصحاح ١: ٦٥، مادّة «قرأ»، ولسان العرب ١: ١٣٠ و١٣١، مادّة «قرأ»، ومجمع البحرين ٣: ٤٧٧ ـ ٤٧٨، مادّة «ق ر أ».

(٢) وسائل الشيعة ٢: ٢٨٧، الباب ٢ من أبواب الحيض ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٠١، الباب ١٤ من أبواب العدد ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٠١، الباب ١٤ من أبواب العدد ح ٢.

(٥) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٠١، الباب ١٤ من أبواب العدد ح ٣.

(٦) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٠٣ و٢٠٩، الباب ١٥ من أبواب العدد ح ١ و١٩.

(٧) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٠٣، الباب ١٥ من أبواب العدد.

أحدهما، أو كانت مضطربة.

فإنّ قوله: «إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدّتها» يدلّ على لزوم محاسبة تمام أيّام الطهر الثالث من العدّة الّتي يتمّ بدخولها فيها.

وقوله: «حلّت للأزواج» بصرف ذلك الورود يدلّ علىٰ جواز نكاحها وهي علىٰ هذه الحال، إلّا أنّها لا تمكّن نفسها، ولا يشترط الطهارة في صحّة النكاح، كما هو مصرّح في رواية محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يُطلّق امرأته متىٰ تَبِين منه؟ قال: حين يطلع الدم من الحيضة الثالثة تملك نفسها، قلت: فلها أن تتزوّج في تلك الحال؟ قال: نعم، ولكن لا تمكّن من نفسها حتّى تطهر من الدم»[1].

ولذلك كذّب الإمام عليه السلام قول من قال بأحقّيّة الزوج الأوّل للرجوع ما لم تغتسل. والمطلّقة الرجعيّة زوجة ما دامت في العدّة، ولكلّ منهما أحكامه من التوارث والنفقة وما يختصّ بكلّ منهما.

وكذلك تحكم الآية الكريمة عليهنّ بحرمة كتمان ما خلق الله تعالىٰ في أرحامهنّ، فعليهنّ الإظهار والتربّص إلى أن يضعن حملهنّ كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

ولا يشمل ما خلق الله في أرحامهنّ الدّم كما قيل[2]، فإنّه خلاف ظاهر صيغة الخلق المستعمل في النطفة ذات الحياة ومراتبها.

وظاهر لزوم الإظهار عليهنّ لزوم القبول كما هو مقتضى القاعدة من تصديق ما لا يُعرف إلّا من قِبلهنّ مثل العُذرة والدّم والولد ، فعن الصادق عليه السلام قال: «قد

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٢١٠، الباب ١٦ من أبواب العدد ح ١.

(٢) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٤: ٤٩.

فوّض الله إلى النساء ثلاثة أشياء؛ الحيض والطهر والحمل»[١]. وعن أبي جعفر عليه‌السلام قال: «العدّة والحيض للنساء، إذا ادّعت صُدّقت»[٢].

وعندنا لا يشترط الوثوق في القبول اتّكالاً على الأُصول. نعم، لا يقبل مع الفسق والعلم بالكذب أو بكونها كذّابة، ولعلّه إلى ذلك يشير قوله تعالىٰ عقيب ذلك: ﴿إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

وأمّا الاتّكال على الأجهزة المتداولة اليوم في تلك الأُمور، وإمكان إراءة تصوير أعضاء البدن وبواطنها علىٰ صفحات العرض ورؤيتها وحركاتها واستماع أصواتها إلى إمكان تشخيص النسب وإلحاق الحمل أو الولد من طريق (D.N.N) ما لم ينتهِ إلى العلم مشكل، فإنّ الطرق الشرعيّة الإقرار والبيّنة، وأمّا العلم فحجّيّته ذاتيّة ولكن على العالم نفسه، وأمّا في حقّ الآخرين ففيه كلامٌ ذُكر في محلّه.

وبعولتهنّ أحقّ بردّهنّ من غيرهم قبل انقضاء العدّة بالرجوع، أو بعده بعقدٍ جديد ـ كما عرفت من قبل.

إلّا أن يُقال: إنّ الردّ لا يشمل العقد الجديد، فإذا انقضت العدّة انقطعت العلقة الزوجيّة، وهي تملك نفسها تتزوّج بمن شاءت بمهرٍ جديد فلا بعل ولا ردّ، ولاحقّ، ولا أحقّيّة، فلا فرق بين الزوج السابق وسائر الخطّاب، فيختصّ الحقّ والأحقّيّة بما قبل انقضاء العدّه، وأنّ ذلك دليل على أنّ المطلّقة الرجعيّة زوجة، ولذلك قال صاحب المسالك: أنّ «أفعل» هنا بمعنى أصل الفعل أي الردّ إلى النكاح حقّ البعولة[٣].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٢٢، الباب ٢٤ من أبواب العدد ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٢٢، الباب ٢٤ من أبواب العدد ح ١.

(٣) [مسالك الأ]فهام إلى آيات الأحكام ٤: ٥١.

قال تعالى: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحاً﴾ دون اعتداء، وظاهر القيد عدم الجواز مع عدم إرادة الإصلاح، ولا أقول: مع إرادة الإفساد والإضرار المنهيّ عنهما مكرّراً لولا الإجماع على الجواز، وكأنّه عدم التعرّض للحكم الوارد عن الأصحاب لا الاتّفاق على الجواز، ولعلّ المراد من إرادة الإصلاح عدم إرادة الاعتداء لبُعد الواسطة بل عدمه ـ كما لا يخفىٰ.

ثمّ إنّ للمطلّقات في أيّام القروء الثلاثة الإحسان والمعروف والخير مثل الّذي عليهنّ، فإنّهنّ في تلك الأيّام بحكم الزوجة فلهنّ النفقة والمسكن، وعليهنّ حفظ النفس ومال الزوج وعدم الخروج من بيته بغير إذنه، وعليهما مراعاة الكرامة والفضيلة وإن كان في ذلك كلّه للرجال عليهنّ درجة من القوامة والفضل، فعليهم مراعاة جانبهنّ أكثر ـ كما تعلم ـ والله عزيزٌ حكيم.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَ مَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً﴾[1].

التقييد بالارتياب يُفيد أنّ ما عرفت من الاعتداد بثلاثة قروء سواء كان بحسب عدد الطهر أو الطمث كما عرفت، وفي المعلوم حيضها غير المرتابة، وأمّا مع الارتياب بانقطاع الحيض واحتمال اليأس لكبر أو عارض كاللّاتي لم يحضن وهنّ في سنّ من يحضن فعليهنّ التربّص بثلاثة أشهر فحسب بحسب الزمان، وأمّا أُولات الأحمال أجلهنّ أن يضعن حملهنّ سواء كان بعد الطلاق بشهور أو شهر أو أقلّ.

وأمّا اللّاتي يئسن من المحيض والارتياب فلا عدّة عليهنّ كالصغيرة واليائسة

(١) الطلاق ٦٥: ٤.

لكبر السنّ، وإن ذهب إلى ثبوتها لهما بعض الأصحاب كالسيّد المرتضى رحمه الله[١] عملاً بظاهر الآية وحملاً للارتياب على الجهل بالحكم، وقد نقل ذلك صاحب كنزالعرفان[٢]. ونفىٰ عنه البُعد المحقّق الأردبيلي (رضوان الله عليه)[٣] أوّلاً ثمّ ردّه باعتبار السنّة المباركة، وقد عرفت أنّ الآية الكريمة بنفسها تُفيد ما أفادته روايات السنّة المباركة؛ نشير إلى بعضها تبرّكاً. فعن الأعلام الثلاثة: الكليني والشيخ والصدوق رحمهم الله :

١ ـ محمّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنّه قال: «في الّتي تحيض في كلّ ثلاثة أشهر مرّة أو في ستّة أو في سبعة أشهر، والمستحاضة الّتي لم تبلغ الحيض، والّتي تحيض مرّة ويرتفع مرّة، والّتي لا تطمع في الولد، والّتي قد ارتفع حيضها وزعمت أنّها لم تيأس، والّتي ترى الصفرة من حيض غير مباشر، فذكر: أنّ عدّة هؤلاء ـ كلّهنّ ـ ثلاثة أشهر»[٤].

وفي الآخر: «... المسترابة إن مرّت بها ثلاثة أشهر بيض ليس فيها دم بانت منه»[٥].

وفي الثالث: «سألت عن رجل طلّق امرأته بعدما ولدت وطهرت وهي امرأة لا ترى الدم ما دامت ترضع، ما عدّتها؟ قال: ثلاثة أشهر»[٦].

وصراحة تلك الروايات أنّ المراد من اللّائي يئسن من المحيض إن ارتبتم في

---

(١) الانتصار: ٣٣٤، مسألة ١٨٨.

(٢) كنزالعرفان ٢: ٢٣٥.

(٣) زبدة البيان: ٧٥٠.

(٤) الكافي ٦: ٩٩ ح ٥، ومن لايحضره الفقيه ٣: ٥١٣ ح ٤٨٠١، والتهذيب ٨: ١١٩ ح ٤١٢، وعنهم وسائل الشيعة ٢٢: ١٨٣، الباب ٤ من أبواب العدد ح ١.

(٥) الكافي ٦: ٩٨ ح ١، ومن لايحضره الفقيه ٣: ٥١٤ ح ٤٨٠٢، والتهذيب ٨: ١١٨ ح ٤٠٩، ووسائل الشيعة ٢٢: ١٨٥، الباب ٤ من أبواب العدد ح ٥.

(٦) الكافي ٦: ٩٩ ح ٧، وعنه وسائل الشيعة ٢٢: ١٨٥، الباب ٤ من أبواب العدد ح ٦.

الآية هنّ اللّائي كنّ مستراباتٍ في علّة اليأس وقطع الحيض، والمذكورات في الحديث، وتذكير الضمير في الارتياب لأنّ المخاطب الرجال: ﴿مِن نِّسَائِكُمْ﴾، مع أنّهنّ يسألن أحكامهنّ من الرجال العلماء كما عن المسالك[١]، فلا تشمل الصغيرة واليائسة، خلافاً للعامّة فإنّهم أجمعوا على أنّ المراد الكبيرة الّتي بلغت سنّ اليأس، وقالوا: بأنّ المراد من اللائي لم يحضن في الآية، الصغيرة، فعليها العدّة ثلاثة أشهر[٢].

ولنا في المقام روايات تدلّ بصراحتها على أنّه ليس لهما عدّة.

٢ ـ محمّد بن مسلم قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: في الّتي قد يئست من المحيض يطلّقها زوجها، قال: قد بانت منه ولا عدّة عليها»[٣].

وعن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام «في الصبيّة الّتي لا تحيض مثلها، والّتي قد يئست من المحيض، قال: ليس عليها عدّة وإن دخل بها»[٤].

وفي الآخر: «الّتي لا تحبل مثلها لا عدّة عليها»[٥].

وعن حمّاد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن الّتي قد يئست من المحيض والّتي لا تحيض مثلها، قال: ليس عليها عدّة»[٦].

فالنصّ والفتوى متّفقان على أنّ المطلّقات المدخول بهنّ عدّتهنّ ثلاثة قروء إذا كنّ ذات قرء متعارف، وإذا لم يحضن وهنّ في سنّ من تحيض فعدّتهنّ ثلاثة

---

(١) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٤: ٥٤.
(٢) كما صرّح به الكشّاف ٤: ٥٥٧، ذيل الآية ٤ من سورة الطلاق.
(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ١٨١، الباب ٣ من أبواب العدد ح ١.
(٤) التهذيب ٨: ١٣٧ ح ٤٧٩، والاستبصار ٣: ٣٣٧ ح ١٢٠٣.
(٥) وسائل الشيعة ٢٢: ١٨٢، الباب ٣ من أبواب العدد ح ٢.
(٦) وسائل الشيعة ٢٢: ١٧٧، الباب ٢ من أبواب العدد ح ١.

أشهر إذا كنّ مسترابات أو مضطربات. ولا عدّة لغير المدخولة والصغيرة واليائسة المدخول بها والّتي لا تطمع بالولد ولا تحبل.

وهل تشمل الجملة الأخيرة النساء اللّاتي عقمن أنفسهنّ بالعلاج وهنّ في سنّ مَن تحيض؟

ظاهر الإطلاق الشمول وعدّتهنّ ثلاثة أشهر، وإن كانت الحكمة تقتضي عدم الشمول.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُم مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرىٰ*﴾[١].

الآية الكريمة برجوع ضميرها إلى المطلّقات تدلّ على أنّ لهنّ السكن من مساكن أزواجهنّ حسب القدرة والإمكان، وظاهر الإنفاق الأعمّ من المسكن مثل ما كان لهنّ قبل الطلاق ـ كما عرفت ـ من قوله تعالىٰ: ﴿*ولهُنَّ مثلُ الّذي عليهنّ بالمعروف*﴾[٢]، فليس للأزواج التضييق عليهنّ بإخراجهنّ من البيوت وترك الإنفاق عليهنّ، والأمر في الرجعيّات منهنّ قبل انقضاء العدّة ظاهر، فإنّهنّ زوجات وأُولات الحمل تابعات إلى أن يضعن حملهنّ، فعليهنّ مراعاة ما على الزوجات ولهنّ ما لهنّ من عدم الخروج من البيت بغير إذن أزواجهنّ واستحقاق النفقة لنفسها أو بملاك الولد، ولكن ظاهر توصيف الموضوع وأنّ المطلّقات إن كنّ أُولات حمل فأنفقوا عليهنّ حتّىٰ يضعن حملهنّ بما أنّ الوصف مشعرٌ بالعلّية أنّ الإنفاق يكون للحمل لا للحامل، فلا يكون كإنفاق الزوجة في الكيفيّة والمقدار

---

(١) الطلاق ٦٥: ٦.

(٢) البقرة ٢: ٢٢٨.

بالنسبة إلى المطعم والملبس والمسكن وغيرها، ولا يلزم أن يكون من مال الأب إلّا إذا كان الحمل فقيراً وكان الأب غنيّاً يجب عليه نفقته وإلّا قد يكون من ماله أو بيت المال.

وكيف كان، فالإطلاق وإن كان يشمل البائنة أيضاً إلّا أنّ الملاك هو التبعيّة لا يشملها فتخصّص بالآية الكريمة كما صرّحت به السنّة المباركة أيضاً:

١ ـ عن سعد بن أبي خلف قال: «سألت أبا الحسن موسىٰ عليه السلام عن شيء من الطلاق، فقال: إذا طلّق الرجل امرأته طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فقد بانت منه ساعة طلّقها وملكت نفسها ولا سبيل له عليها وتعتدّ حيث شاءت ولا نفقة لها. قال: قلت: أليس الله يقول: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾[١] قال: فقال: إنّما عنىٰ بذلك الّتي تُطلّق تطليقة بعد تطليقة فتلك الّتي لا تُخرج ولا تَخرج حتّى تطلّق الثالثة. فإذا طلّقت الثالثة فقد بانت منه ولا نفقة لها، والمرأة الّتي يُطلّقها الرجل تطليقةً ثمّ يدعها حتّىٰ يخلو أجلها فهذه أيضاً تقعد في منزل زوجها ولها النفقة والسُكنىٰ حتّىٰ تنقضي عدّتها»[٢].

٢ ـ وعن سماعة قال: «قلت له: المطلّقة ثلاثاً لها سُكنى أو نفقة؟ فقال: حبلىٰ هي؟ قلت: لا، قال: ليس لها سكنىٰ ولا نفقة»[٣].

٣ ـ وعن رفاعة بن موسى «أنّه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن المختلعة لها سُكنىٰ ونفقة، قال: لا سكنى لها ولا نفقة»[٤]. وفي معناها روايات عديدة

---

(١) الطلاق ٦٥: ١.

(٢) وسائل الشيعة ٢١: ٥١٩، الباب ٨ من أبواب النفقات ح ١، و٢٢: ٢١٦، الباب ٢٠ من أبواب العدد ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ٢١: ٥٢٠، الباب ٨ من أبواب النفقات ح ٣.

(٤) وسائل الشيعة ٢١: ٥٢١، الباب ٨ من أبواب النفقات ح ٩.

في الأبواب، فراجع[(١)].

وكلّ ذلك خلافاً للعامّة[(٢)] القائلين بوجوب الإسكان للمطلّقة وإن كانت يائسة، والحنفيّة[(٣)] بوجوب الإنفاق كذلك ما دامت في العدّة مثل الحامل.

ثمّ إنْ أرضعن لكم زوجاتكم المطلّقات أولادكم بعد وضع حملهنّ فعليكم عندئذٍ إعطاء أُجورهنّ حسب المتعارف وهو أقرب للحقّ الطبيعي للولد والأُمّ معاً، وكما عرفت من قبل من أهمّية الآثار الخاصّة في لبن الأُمّ، وإنْ لم يقبلن بدءاً، أو يفرض مبلغاً خاصّاً لذلك، وقد تعاسرتم في الحلّ فأتمروا في ذلك بتشاور وتبادل في الرأي والنظر يؤدّي إلىٰ قبول الأُمّ إرضاع ولدها، وإلّا فستُرضع له أُخرىٰ، ولابأس وإن كان ذلك لا يُساعد طبع الولد بل الأُمّ. وقد يستظهر من لسان الشرط دلالة الآية على عدم وجوب إرضاع الأُمّ ولدها مطلّقةً كانت أو لا، ولو كان عليها الإرضاع لما كان لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ معنى، ولا يبعد ذلك، فإنّ الرضاع بين الأُمّ والولد لا يرتبط بالطلاق والزوجيّة، فتأمّل، وتفصيل الكلام عرفت في كتاب النكاح وثمرة الزواج لدى البحث في قوله تعالىٰ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ الآية.

وممّا لابدّ لنا من الالتفات إليه أنّ الآية تأمر بالائتمار وتبادل النظر وتعاون الفكر في مسألةٍ جزئيّة حقوقيّة وغير حقوقيّة حتّىٰ تنتهي إلى الحقّ أو قريباً منه،

---

(١) راجع وسائل الشيعة ٢١: ٥١٩، الباب ٨ من أبواب النفقات، و٢٢: ٢١٦، الباب ٢٠ من أبواب العدد ح ٢، و٢٢: ٢٢٠، الباب ٢٣ من أبواب العدد.

(٢) نقله صاحب الكشّاف ٤: ٥٥٨، ذيل الآية ٦ من سورة الطلاق، والتفسير الكبير للفخر الرازي ٣٠: ٣٧، ذيل الآية ٦ من سورة الطلاق، وروح المعاني ٢٨: ١٣٩، ذيل الآية ٦ من سورة الطلاق.

(٣) نقله صاحب تفسير روح المعاني ٢٨: ١٣٩، ذيل الآية ٦ من سورة الطلاق.

فكيف في مهامّ الأُمور وكلّيّاتها الّتي لا ائتمار في أنفسها رعايةً للحدود والأحكام؟ وهذه المؤتمرات هي الّتي لابدّ منها في الحكومات الإسلاميّة.

المتوفّىٰ عنها زوجها

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَ يَذَرُونَ أَزْواجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْراً فَإِذا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا جُناحَ عَلَيْكُمْ فِيما فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَ اللهُ بِما تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ*﴾[1].

تُوجب الآية الكريمة ـ بلسان الإخبار ـ تربُّص أربعة أشهر وعشر لمن تُوفّي عنها زوجها، فلايجوز لها قبل انقضاء المدّة والأجل أن تتزيّن أو تتبرّج، وإن كان لابأس بالخطبة وبما تكنّ في نفسها من علاقة، وذكر بعدها ما لم يكن تواعد في السرّ إلّا بالمعروف من مقاولة وغيرها، كما عرفت من قبل[2]. فإذا بلغن أجلهنّ بانقضاء الشهور والأيّام فلا جُناح عليكم وعليهنّ فيما فعلتم وفعلن بالمعروف المشروع، والمدّة المذكورة بمثابة الحِداد الّذي قد أفتىٰ بوجوبه المشهور من ترك التزيّن والتبرّج وكلّ ما تفعله صاحبة زوج لزوجها قبل الأجل.

ولكن لايبعد استفادة كراهة التزيّن والتبرّج والحِداد مع بقاء التزوّج على الحُرمة بحكم الفرق بين مفاد الحرف: «في» والحرف: «باء» من غير لزوم استعمال اللفظ في أكثر من معنىٰ، علىٰ ما فيه من كلام، بتقريب أنّ مفهوم نفي الجناح بعد الأجل وجودُه قبلَه مطلقاً فيما يفعلن في أنفسهنّ أو بأنفسهنّ فيعمّ

---

(١) البقرة ٢: ٢٣٤.

(٢) في كتاب النكاح عند الكلام حول قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ الآية.

التزيّن والتزوّج، ولكن منطوق الصدر قيّد التربّص في المدّة بما يفعلن بأنفسهنّ الظاهر في التزوّج وعند نفي الجناح بما يفعلن في أنفسهنّ الظاهر في التزيّن، فالجناح الثابت قبل الأجل يُحمل على الكراهة في غير التزوّج والحرمة فيه، والمعنى المستعمل فيه الجناح واحد، وهو كما فسّره أهل اللغة[١] الإثم، مع أنّ المفهوم لا لسان له حتّىٰ يُقال باستعمال لفظ الجناح في أكثر من معنىٰ، وإن كان مقتضى الحكمة الأصليّة وهو احترام المؤمن الاجتناب، فالحكم هو الكراهة الشديدة. ألا ترى أنّ ذلك التربّص لا يختصّ بالمدخول بها، بل كلّ من توفّي عنها زوجها. هذا، ولكنّ ظاهر روايات الباب الوجوب؛ ففي رواية زرارة: «عليها أن تحدّ عليه في الموت أربعة أشهر وعشراً، فتمسك عن الكُحل والطيب والأصباغ»[٢].

وفي رواية ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن المتوفّىٰ عنها زوجها، قال: لا تكتحل للزينة، ولا تطيّب، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً، ولا تبيت عن بيتها، وتقضي الحقوق، وتمشّط بغسلة، وتحجّ، وإن كان في عدّتها»[٣].

وفي رواية أبي العبّاس قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : المتوفّىٰ عنها زوجها، قال: لا تكتحل لزينة، ولا تطيب، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً، ولا تخرج نهاراً، ولا تبيت عن بيتها، قلت: أرأيت إن أرادت أن تخرج إلىٰ حقّ، كيف تصنع؟ قال: تخرج بعد نصف الليل، وترجع عشاءً»[٤]. وقريب منها سائر روايات الباب[٥].

وتقريب الاستدلال أنّ تعبير الإمام عليه السلام : «بأنّ عليها أن تحدّ» وجوابه عليه السلام

---

(١) مجمع البحرين ٢: ٣٤٦، مادّة «جنح»، ولسان العرب ٢: ٤٣٠، مادّة «جنح».
(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٣٣، الباب ٢٩ من أبواب العدد ح ١.
(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٣٣، الباب ٢٩ من أبواب العدد ح ٢.
(٤) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٣٣، الباب ٢٩ من أبواب العدد ح ٣.
(٥) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٣٣، الباب ٢٩ من أبواب العدد.

عن المتوفّىٰ عنها زوجها بقوله:«لاتكتحل ولا... ولا ...»، ظاهرٌ في وجوب الحِداد وحرمة الإتيان بالمزيّنات. وأنت ترىٰ في جواب السؤال بالنسبة إلى الخروج عن البيت إذا كان لأداء حقّ، فقال عليه السلام : «تخرج بعد نصف الليل وترجع عشاءً».

والتفقّه في ذلك يرشد إلى الأمن من الخطر والأمانة من الاتّهام. وعندنا ذلك ممّا يؤثّر فيه الزمان والمكان، فإنّ الوقت المقرّر في الرواية ظاهر، مبدؤه بعد منتصف الليل في تلك الظروف، كان يناسب ذلك إلى العشاء وأنّ عليها الرجوع للعشاء.

وأمّا في زماننا هذا وظروف الحاضر وأوضاع البلدان والمدن وأنّ أكثر الفتن والحيل تقع، ويمكن أن تقع بسهولة في ذلك الوقت بعد منتصف الليل إلى مبدأ النهار، بل في النهار أيضاً، فيستظهر من الرواية لزوم وجود الأمن من الخطر كما لايخفىٰ. وعليه تحمل رواية ابن مهران أيضاً في باب خروج المطلّقة رجعيّاً كما في باب ١٩ من الأبواب[١].

كلّ ذلك في غير أُولات الأحمال، وأمّا هنّ فأجلهنّ أن يضعن حملهنّ سواء كان قبل انتهاء أربعة أشهر وعشرٍ أو بعدها، وحينئذٍ فإن كان قبلها لاسيّما في القليل منها، فهل عليهنّ التربّص بأنفسهنّ إلى انتهاء المدّة المذكورة بمقتضى الإطلاق والحكمة، أو لا بتقييد الإطلاق بعموم قوله تعالىٰ: ﴿وَأُولاتُ الْأَحْمالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[٢]، أو أبعد الأجلين من وضع الحمل وانقضاء الشهور والأيّام بمقتضى الجمع بين الإطلاق والعموم وحفظ مقتضى الحكمة؟ فالأخير هو الحقّ لعدم التعارض بين المثبتين، ولأنّ الجمع مهما أمكن أولىٰ مع التصريح به في السنّة

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٢١٥، الباب ١٩ من أبواب العدد ح ١.

(٢) الطلاق ٦٥: ٤.

المباركة كما ترى في حديث الحلبي وسماعة:

محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه‌السلام أنّه قال في الحامل المتوفّى عنها زوجها: «تنقضي عدّتها آخر الأجلين»(١).

وعن سماعة قال: «قال: المتوفّى عنها زوجها الحامل أجلها آخر الأجلين إن كانت حبلىٰ، فتمّت لها أربعة أشهر وعشراً ولم تضع فإنّ عدّتها إلى أن تضع، وإن كانت تضع حملها قبل أن يتمّ لها أربعة أشهر وعشر، تعتدّ بعدما تضع تمام أربعة أشهر وعشر، وذلك أبعد الأجلين»(٢).

ثمّ إنّ أُولات الأحمال المتوفّىٰ عنهنّ أزواجهنّ لهنّ حقّ السكنىٰ والنفقة في أيّام الاعتداد في نصيبهنّ ونصيب حملهنّ، وعلى الورثة ذلك إن لم يكفِ نصيبهما، ولهنّ أيضاً بعد وضع حملهنّ أُجرة الرضاع في نصيبه، ثمّ على الورثة لإطلاق قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ على ما عرفت من أنّ الإنفاق ولو كان شاملاً للمسكن لم يكن إلّا للحمل دون الحامل، فإذا وضعت حملها قبل إتمام العدّة تعتدّ باقي الزمان حيث شاءت.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَ يَذَرُونَ أَزْواجاً وَصِيَّةً لِأَزْواجِهِمْ مَتاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْراجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُناحَ عَلَيْكُمْ فِي ما فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَ اللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * وَ لِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾(٣).

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٣٩، الباب ٣١ من أبواب العدد ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٤٠، الباب ٣١ من أبواب العدد ح ٢.

(٣) البقرة ٢: ٢٤٠ ـ ٢٤١.

الآيتان الكريمتان تدلّان على أنّ الكرامة وروح الفضيلة تقتضي الوصيّة للزوجة ـ زائداً علىٰ مهرها ونصيبها من الإرث ـ بالمؤونة المتناسبة من المسكن وغيره إلى الحول ما لم تخرج من بيت زوجها حسب رغبتها، فهي الّتي تستّرت علىٰ نفسها لزوجها خلال حياته، وتعتدّ أربعة أشهر وعشراً، وتأخذ بالحِداد بعد وفاته احتراماً له وحفظاً لشؤونه في المجتمع، فإنّ حرمة المؤمن ميّتاً كحرمته حيّاً. فلها ذلك الحقّ بعد العدّة ما دامت تُراعي حقّه إلى الحول، وأمّا إن خرجن ولم يبقين علىٰ وضعهنّ السابق بعد الأجل فلا جُناح عليكم فيما فعلن في أنفسهنّ من التبعّل والتزوّج بالمعروف؛ هذا في المتوفّىٰ عنها زوجها، وكذلك الأمر في المطلّقات فلهنّ متاع بالمعروف زائداً علىٰ حقوقهنّ الواجبة من المفروض أو نصفه أو المثل، فإنّهنّ كنّ أزواجاً معاشرات متحمّلات لمشاقّ العيش، فتركهنّ اكتفاء على الحقوق المقرّرة قانوناً خلاف للفضيلة والكرامة الّتي تكون حقّاً على المتّقين، فذلك على المتّقين بالحقّ في أزواجهم.

هذا هو مقتضى الجمع بين الآيات الواردة في الوصية للمتوفّى عنها زوجها والمطلّقة وللوالدين والأقربين وفي عدّتها وإرثهم.

فإنّه لا تهافت بين استحباب الوصيّة للأزواج متاعاً إلى الحول، وللمطلّقات متاعاً بالمعروف، وللوالدين والأقربين إن ترك خيراً[١] مع وجوب اعتدادهنّ أربعة أشهر وعشراً[٢] أو ثلاثة قروء[٣] ووجوب أداء سهم الإرث لكلّ من

---

(١) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ وَ الْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة ٢: ١٨٠).

(٢) ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَ يَذَرُونَ أَزْواجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْراً﴾ (البقرة ٢: ٢٣٤).

(٣) ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة ٢: ٢٢٨).

الوالدين[١] والأقربين[٢] والزوجة[٣]. ولا تعارض بين المثبتات كما ذهب إليه جمعٌ من المفسِّرين[٤] خلافاً للآخرين منهم القائلين بالنسخ، وأنّ الحول منسوخٌ بأربعة أشهر وعشراً والنفقة بالإرث[٥].

مع أنّه لم يثبت وجوب هذه الوصيّة في الإسلام أوّلاً حتّىٰ يصحّ النسخ، ولامعنى لنسخ القرآن ما كان معمولاً في الجاهليّة، والنسخ هو رفع الحكم الثابت إثباتاً مع كونه موقّتاً ثبوتاً واقتضت المصلحة إظهار دوام الحكم واستمراره فهو دفعٌ ثبوتاً، كما صرّح به صاحب الكفاية رحمه الله وغيره[٦].

وعمل الرسول صلى الله عليه وآله في تركة الحارث الطائفي[٧] المهاجر قضيّة في واقعة من غير تشريع وبيان للحكم، مع أنّ النسخ نادرٌ شاذٌّ خلافٌ للأصل.

---

(١) ﴿ولِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (النساء ٤: ١١).

(٢) ﴿وَأُولُو الأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتابِ اللهِ﴾ (الأنفال ٨: ٧٥).

(٣) ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ (النساء ٤: ١٢).

(٤) مخزن العرفان ٢: ٣٥٣، ذيل الآية ٢٤٠ من سورة البقرة، وأطيب البيان ٢: ٤٧٦، ذيل الآية ٢٤٠ من سورة البقرة، وأحسن الحديث ١: ٤٥٠، ذيل الآية ٢٤٠ من سورة البقرة، وپرتوى از قرآن ٢: ١٦٥، ذيل الآية ٢٤٠ من سورة البقرة.

(٥) مجمع البيان ١: ٣٣٧ و٣٤٥، ذيل الآتين ٢٣٤ و٢٤٠ من سورة البقرة ومنهاج الصادقين ٢: ٣٤، ذيل الآية ٢٤٠ من سورة البقرة، والميزان ٢: ٢٤٧، ذيل الآية ٢٤٠ من سورة البقرة.

(٦) قال: فاعلم أنّ النسخ وإن كان رفع الحكم الثابت إثباتاً إلّا أنّه في الحقيقة دفع الحكم ثبوتاً، وإنّما اقتضت الحكمة إظهار دوام الحكم واستمراره أو أصل إنشائه وإقراره، مع أنّه بحسب الواقع ليس له قرار وليس له دوام واستمرار... إلى قوله: فلا بأس به مطلقاً ولو كان قبل حضور وقت العمل، لعدم لزوم البداء المحال في حقّه تبارك وتعالىٰ (كفاية الأُصول: ١٧٨).

وقريب من ذلك ما قاله العلّامة الحائري رحمه الله في درر الفوائد (١: ٢٢٩ ـ ٢٣٠، آخر المقصد الخامس)، وتفصيل الكلام في الأُصول.

(٧) الدرّ المنثور ١: ٣٠٩، الآية ٢٤٠ من سورة البقرة، والإصابة لابن حجر ١: ٥٢١، الرقم ١٧٩٤، وأسباب نزول الآيات: ٥٢، الآية ٢٤٠ من سورة البقرة، الرقم ١٥٤، والعجاب في بيان الأسباب: ٦٠٠، الرقم ١٤٩.

وبعد ذلك كلّه لا إشكال في جواز هذه الوصيّة للزوجة وللوالدين والأقربين وصحّتها في زماننا هذا وفي كلّ زمان، ولو كان منسوخاً لكانت بدعة ولا يتفوّه به فقيه. فلا ناسخ ولا منسوخ، والآيات كلّها باقية على أحكامها من غير تعارض.

بقيت هنا مسألة مبدأ العِدّة لم يُصرّح به في الآيات، وإن كان يمكن أن يُستظهر من عنوان المطلّقات والمتوفّىٰ عنها زوجها أنّ مبدأ التربّص العلم بالطلاق والوفاة دون نفسهما لعدم اتّصاف الزوجة بالعنوان ما لم تعلم حسب إطلاق العرف، فلو خطبها خاطب تتحاشىٰ وتقول: إنّي مزوّجة، وإن وقع الطلاق أو الوفاة في نفس الأمر ومضىٰ زمن العدّة.

إلّا أن يُقال: إنّ الوفاة أمرٌ تكويني كلّما وقع ترتّب عليه آثارها قهراً، ومنها: أنّ زوجته متوفّى عنها زوجها ولا دخل للعلم في هذا الاتّصاف في نفس الأمر فهي كذلك وإن لم تعلم، وكذلك في «الطلاق ـ أنّه أمرٌ إيقاعي أمره ـ بيد من أخذ بالسّاق»[1]، وإذا أنشأ الطلاق وأوجده في عالم الاعتبار يترتّب عليه آثاره في ذلك العالم، ومنها: اتّصاف زوجته بأنّها مُطلّقة ولا دخل للعلم في الاتّصاف فهي كذلك وإن لم تعلم.

وحينئذٍ فلو طلّق الزوج ولم تعلم به الزوجة إلّا بعد انقضاء ثلاثة قروء أو توفّي الزوج ولم تعلم به الزوجة إلّا بعد انقضاء أربعة أشهر وعشراً، فعليها أن تعتدّ من يوم العلم بالطلاق أو الوفاة عدّتها في المقامين أو ليس عليها عدّة فيهما كذلك، لما تحقّق الاعتداد في الواقع، أو التفصيل فليس عليها شيء في الطلاق لتحقّق الاستبراء ولا دخل للعلم فيه دون الوفاة، لأنّ عليها الحداد وترك التزيّن زائداً

---

(١) مستدرك الوسائل ١٥: ٣٠٦، الباب ٢٦ من أبواب مقدّمات الطلاق ح ٣، وعوالي اللآلي ١: ٢٣٤ ح ١٣٧.

على حرمة الزواج، والحِداد ممّا للعلم دخل فيه؟

والحقّ التفصيل وهو مصرّح في روايات الباب[١] ويساعده الاعتبار، خلافاً للعامّة القائلين بالثاني[٢]، وأنّه ليس عليها العدّة في المقامين.

قال القدوري في المختصر: وابتداء العدّة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة، فإن لم تعلم بالطلاق أو الوفاة حتّىٰ مضت مدّة العدّة فقد انقضت عدّتها[٣].

لنا بعد الاستظهار عن الآيات روايات الباب، وفيها الفرق بين عدّة الطلاق والوفاة؛ ففي الأوّل من زمن وقوع الطلاق إذا علمت بذلك، كما إذا شهد لها عدلان وتيقّنت بأنّها طُلِّقت من سابق وقد مضت العدّه فلا تعتدّ دون الثاني، فإنّها تعتدّ من زمنٍ علمت بوفاته لما قلنا: إنّ عليها الحداد.

ففي رواية محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا طلّق الرجل المرأة وهو غائب، ولا تعلم إلّا بعد ذلك بسنةٍ أو أكثر أو أقلّ، فإذا علمت تزوّجت ولم تعتدّ. المتوفّىٰ عنها زوجها وهو غائب تعتدّ من يوم يبلغها، ولو كان قد مات قبل ذلك بسنة أو سنتين»[٤].

وفي رواية محمّد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال: «سأله صفوان ـ وأنا حاضر ـ عن رجل طلّق امرأته وهو غائب فمضت أشهر، فقال: إذا قامت البيّنة أنّه طلّقها منذ كذا وكذا، وكانت عدّتها قد انقضت فقد حلّت للأزواج، قال: فالمتوفّى

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٢٧ و٢٢٨، الباب ٢٧ و٢٨ من أبواب العدد.

(٢) تفسير القرطبي ٣: ١٨٣، ذيل الآية ٢٤٠ من سورة البقرة.

(٣) المصادر ٣٢: ٢.

(٤) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٢٧ و٢٣٠، الباب ٢٧ و٢٨ من أبواب العدد ح ١ و٨.

عنها زوجها؟ فقال: هذه ليست مثل تلك، هذه تعتدّ من يوم يبلغها الخبر، لأنّ عليها أن تحدّ»[١]. وترىٰ صدره في سائر روايات الباب[٢].

نتيجة البحث الأوّل

نتيجة البحث الأوّل فروع، وهي:

الأوّل: لا يجوز عضل النساء وتركهنّ في المضاجع ذهاباً بصداقهنّ كُـلّاً أو بعضاً، فلا تحلّ أموالهنّ لغيرهنّ كُرهاً.

الثاني: يجب معاشرة الزوجة بالمعروف من أداء حقوقها الواجبة إليها، بـل المندوبة أيضاً ثمّ بالكرامة والفضيلة.

الثالث: يُستحبّ للزوج والزوجة تحمّل الكراهة والمشقّة في مورد الاختلاف في الأُمور العائلية العادية دون الّتي تعني أحكام الله تعالىٰ، ليجعل الله لهما خيراً.

الرابع: كما يحرم أخذ شيء من صداق وأموال الزوجة بالتضييق عليها، كذلك يحرم البُهتان عليها بفاحشة، فإنّه إثمٌ مبين وأكلٌ بالباطل[٣].

الخامس: الطلاق مبغوض مكروه، وإنّه أبغض الحلال.

السادس: يُستحبّ الطلاق فيما إذا أتت الزوجة بفاحشة مبيّنة، بل في مطلق ترك الواجب وفعل الحرام، إذا لم تنتهِ بعد مراتبه المقرّرة.

السابع: لايجوز الميل والانحراف عن الحقّ في حقوقها بتركها معلّقة لا هي

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٢٧، الباب ٢٦ من أبواب العدد ح ٧، وفيه: أحمد بن محمّد بن أبـي نصر.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٢٥، الباب ٢٦ من أبواب العدد.

(٣) مأخوذ من الآية: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾، (البقرة ٢: ١٨٨، والنساء ٤: ٢٩).

ذات بعل ولا هي مطلّقة حتّىٰ تتبعّل، فـلابدّ مـن الإصـلاح والعـفو فـي مـوارد الاختلاف علىٰ مقتضى التقوىٰ ومخافة الله تعالىٰ، والطلاق آخر الدواء.

الثامن: يجوز الطلاق بعد العقد، وحتّى قبل المسّ والدخول، فـلابدّ مـن ردّ نصف المفروض إن كان قبله، وتمامه إن كان بعده. وإن لم يكن في البين فـرضٌ مفروض، فلابدّ من تمتيعهنّ بشيءٍ على الموسع قدره وعلى المقتر قدره، أي مهر المثل، ومقتضى الكراهة إعطاؤهنّ شيئاً إذا عفوْنَ عن حقّهنّ.

نتيجة البحث الثاني

وهي فروع أيضاً، وهي:

الأوّل: «الطلاق ـ إيقاع، أمره ـ بيد من أخذ بالساق»[١] ولابدّ فيه من العزم والقصد، فلا يصحّ من غير القاصد كالساهي والغالط والمجنون، ومن لا قـصد له شرعاً وإن قصد كالمكره والهازل والغضبان وغير البالغ.

الثاني: يجوز التوكيل في الطلاق كما في سائر العقود والإيقاعات، فللوكيل ذلك مع بقاء حقّ الموكّل وحكومته عليه، كما هو مقتضى الوكالة، فله العمل أيضاً علىٰ وفاقه أو خلافه والواقع المتقدّم منهما كما فُصّل في محلّه.

فلايصحّ توكيل الزوجة في تطليق نفسها حيث شاءت، أو إذا أمرت المحكمة العرفيّة علىٰ وجه لم يبق للزوج حقّ عزل وتقدّم، فإنّ ذلك خلاف حكم الله تعالىٰ وشرعه، لا خلاف الحقّ الّذي جعل له، حتّىٰ يجوز له تركه لغيره، كما أنّ تقييد عقد النكاح بذلك أيضاً غير صحيح وإن وقع المقيّد دون قيده.

---

(١) مستدرك الوسائل ١٥: ٣٠٦، الباب ٢٦ من أبواب مقدّمات الطلاق، وعوالي اللآلي ١: ٢٣٤ ح ١٣٧.

والعجب كلّ العجب ممّن صحّح ذلك توجيهاً، ولعلّه خوفاً من السلطة القاهرة المبدِعَة في الإسلام الجائرة في المسلمين اللّاعبة بأحكام الله تعالىٰ وبحقوق الناس بعنوان تحرير النساء ولو كان ذلك ماحقاً للفقه الإسلامي الحنيف[١].

الثالث: الطلاق الجائز فيه الرجوع في العدّة أو التزوّج بعقدٍ جديد بعدها مرّتان، فلا تحلّ المطلّقة ثلاثاً إلّا أن ينكحها زوجٌ آخر، ثمّ يطلّقها قاصداً الطلاق من حين النكاح أوّلاً، فلا بأس عندئذٍ أن يتراجعا إن ظنّا أن يقيما حدود الله، فلاينبغي نكاح المطلّقة ثلاثاً بعدما طلّقها المحلّل مع ظنّ بقاء الحالة السابقة بينهما فإنّ ذلك ملعبة لا نكاح وطلاق.

الرابع: لا يقع الطلاق المتعدّد بذكر العدد في جلسة واحدة من دون تخلّل الرجوع أو العقد من غير فرق بين ما إذا واقعها بعد كلّ رجوع أو عقد أو لا بعد تحقّق شروط الطلاق.

الخامس: لا جُناح على المرأة فيما افتدت به لزوجها حتّىٰ يطلّقها ويخلع عن نفسه لباس نكاحها فيما تخاف أن لا تُقيم حدود الله، كما لا جُناح على الزوج في أخذ ذلك وطلاقها، سواء كان الأمر من جانبه أيضاً كذلك أو لا، فلا ينبغي ذلك دون وجه وجيه، ولا رجوع للزوجة إلّا أن ترجع في فديتها.

نتيجة البحث الثالث

وهي فروع أيضاً، وهي:

---

(١) ولقد كافح أعاظم علماء الإسلام (رضي الله عنهم) سالفاً و(أدام الله بقاءهم) حاضراً وفي طليعتهم أستاذنا الأفخم كهف الإسلام وملاذ المسلمين آية الله العظمى الإمام الحاجّ السيّد روح الله الموسوي الخميني (قدّس الله سرّه الشريف) فإنّه كافح البدع والمقرّرات المخالفة للدِّين مهما كانت وفي أيّ طريقٍ وزمان، فراجع تاريخ زماننا وحوادثه الهائلة المؤلمة تجده مخبراً.

الأوّل: يشترط في صحّة طلاق المدخول بها أن تكون في طُهر غير طهر المواقعة بأن تطهر بعد الطمث ولو قبل الغسل.

الثاني: المطلّقة الرجعيّة زوجة ما دامت في العدّة، فلها النفقة والسكن وسائر الأحكام الّتي تخصّها، فلايجوز إخراجها من البيت إلّا أن تأتي بفاحشة مبيّنة توجب الحدّ لا مطلق ارتكابها الحرام أو تركها الواجب.

الثالث: يجب إشهاد ذوي عدل حال الطلاق، فلا يصحّ بدونهما، ويحرم نكاح المطلّقة كذلك، فإنّها ذات بعل، فيجب الفراق والانفصال لو انكشف الحال من عدمهما أو عدم عدالتهما.

الرابع: يجب على الشهود بعد تحمّلهما الشهادة الأداء لدى الحاجة عند الحاكم الشرعي.

الخامس: يَحرُم إيذاء النساء بتركهنّ معلّقات، فإمّا إمساكٌ بمعروف أو تسريحٌ بإحسان.

السادس: المطلّقة بعد انقضاء العدّة أجنبيّة لابدّ في نكاحها من عقدٍ جديد، وأزواجهنّ أحقّ بردّهنّ، فيُحرم منعها عن الزواج مع زوجها الأوّل بعد توافقهما.

نتيجة البحث الرابع

وهي فروع أيضاً، وهي:

الأوّل: لا عُدّة لغير المدخولة، وبملاكها الصغيرة واليائسة، فله طلاقها حيث يشاء، ولها التزوّج بغيره بعده حيث تشاء.

الثاني: على المطلّقات بعد المسّ والدخول تربّص ثلاثة قروء، فلايجوز لهنّ قبل انقضائها النكاح من زوج آخر.

الثالث: لا يحلّ على المطلّقات أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهنّ فيجب عليهنّ الإظهار ثمّ التربّص إلى أن يضعن حملهنّ ولو بعد الطلاق بقليل، وبُعولتهنّ أحقّ بردّهنّ إن أرادا إصلاحاً، ولابدّ لكلّ منهما رعاية حقوق الآخر، وللرجال عليهنّ درجة برعايتها ورعايته أكثر.

الرابع: يجب على المطلّقة المرتابة الّتي يئست من المحيض وهي في سنّ مَنْ تحيض، تربّصُ ثلاثة أشهر بحسب الزمان، فلا عدّة للياسة.

الخامس: أُولات الأحمال عدّتهنّ أن يضعن حملهنّ مطلقاً.

السادس: يجب على الزوج سكنى المطلّقة ومؤونتها ما دامت في العدّة، رجعيّة كانت أو ذات حمل من جهة نفسها أو ولدها.

السابع: عدّة المتوفّىٰ عنها زوجها تربّص أربعة أشهر وعشر من حين العلم بالوفاة، فلايجوز لها التزوّج قبل الانقضاء، ويُكره التزيّن والتطيّب وما تفعله الزوجات لأزواجهنّ عرفاً دون النظافة المتعارفة.

الثامن: أُولات الأحمال المتوفّىٰ عنهنّ أزواجهنّ عدّتهنّ أبعد الأجلين من أربعة أشهر وعشر ومن وضع الحمل، وسكناهنّ على الوَرثة إن لم يكفِ نصيبها، كما أنّ عليهم أُجرة رضاعها للولد إن لم يكفِ نصيبه، وإن لم يرضعن لكم فالائتمار والتشاور لدى الإعسار فسترضع له أُخرىٰ، وعلى المؤمنين الإنفاق وأداء الأُجرة ثمّ علىٰ بيت المال، فيُحرم التضييق عليهنّ بترك ذلك.

التاسع: تُستحبّ الوصيّة بتمتيع الزوجة من السكنىٰ والمؤونة إلى الحول إن لم تخرج عن بيت زوجها، أي بقيت علىٰ حالها من دون تزوّج، وذلك زائداً علىٰ نصيبها المفروض، كما يُستحبّ تمتيع المطلّقة بشيء زائداً علىٰ حقّها من المهر أو نصفه أو المثل، فإنّ ذلك كرامة وحقٌّ على المتّقين.

العاشر: مبدأ العدّة في المطلّقة بعد الطلاق علمت بـه أو لا، وفـي الوفـاة إذا علمت به.

وهمٌ ودفعٌ

قد يتوهّم أنّ مقتضى الجمع بين الآيات الناهية عـن الإضـرار بـهنّ مـؤكّداً ومكرّراً مع الأمر ببعث الحكَم من الطرفين(١) للإصلاح؛ جواز تـطليق القـاضي الزوجة بدون رضا زوجها في موارد منها إضراره إيّاها كالضرب والسبّ وتـرك النفقة، أو اعتياده بما لا يناسب شأن الرجل من حرامٍ وغيره، أو غيبته وحبسه زمناً لا يُتحمّل عادةً(٢).

وقد أوضحنا من قبل أنّ النكاح ميثاق غليظ وعهدٌ وثيق، لا ينتقض بسهولة، ولا يخلّ بشيء من العناء والمشقّة، وذلك عهدٌ بينهما ولهما وعليهما، ولا يمكن أن يشعر ويحسّ غيرهما ما يشعران به من خصوص عهدهما، فلا معنى لجعل أمرهما بيد غيرهما، كما أنّه لا وجه لجعل أمره بيد امرأة كلّاً أو بعضاً، وهي الّتي تضطرب بشيء وتسكن بشيء آخر، تحسّ سريعاً وتعقل بطيئاً، فـإنّه خـلاف مـصلحتها

---

(١) كقوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوها كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ (النساء ٤: ١٢٩) وقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوها﴾ بعد قوله: ﴿فَإِمْساكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسانٍ﴾ (البقرة ٢: ٢٢٩)، وقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا﴾ (البقرة ٢: ٢٣١)، وقوله: ﴿وَلَا تُضارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ (الطلاق ٦٥: ٦)، وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقاقَ بَيْنِهِما فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِها إِنْ يُرِيدَا إِصْلاحاً يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُما﴾ (النساء ٤: ٣٥).

(٢) ممّا ابتدعته الحكومة البهلويّة الجائرة ضمن بدع أُخرىٰ بعنوان تحرير المرأة وحماية الأُسرة؛ ممّا أدّى إلى حدوث ثورة وكفاح انتهى إلى مصائب هائلة للإسلام والمسلمين كما تعلم.

ثمّ إنّ صاحب كتاب «فقه السُنّة» قد فصّل بعض تلك الموارد وقبلها معلّلاً بتيسير الناس والتمشّي مع روح الإسلام السمحاء ٢: ٢٨٧، نعوذ بالله من القياس في الأحكام.

ومصلحة العائلة والمجتمع، وقد جعل الله تعالى أمرها بيد زوجها كما عرفت من ضمائر الآيات، وذلك حكم من أحكامه تعالى لا أنّه حقّ حتّىٰ يصحّ تفويضه أو إلقاؤه.

مع أنّ اختيار الحكَمين في الآية الكريمة لم يتجاوز عن الإصلاح بينهما وليس لهما أو لأحدهما الطلاق علىٰ فرض عدم الإصلاح، فكيف الحاكم؟!

نعم، قد أفتى الأصحاب[١] فيمن غاب عنها زوجها ولم تعلم به وانقطع خبره بعد رفع أمرها إلى الحاكم وضرْب الأجل بأربع سنوات والتفحّص في الجهات المحتمل وجوده فيها خلال المدّة المذكورة، فيطلّقها الحاكم وتعتدّ عدّة الوفاة مع حفظ حقّ تقدّم الزوج لو وُجد في العدّة، كلّ ذلك إذا لم يكن للغائب وليٌّ يخلفه في أُموره أو كان وامتنع عن طلاقها.

وكذلك أفتوا في المُظاهَر عليها الّتي لا يطلّقها زوجها ولا يرجع إليها بالتكفير، فإذا رفعت أمرها إلى الحاكم يُنظره ثلاثة أشهر، فإن لم يخترْ أحدَ الأمرين يحبسه ويُضيّق عليه في المطعم والمشرب حتّىٰ يختار حلّاً واحداً من دون إجبار ولا يطلّق عنه[٢]، وكذلك في الإيلاء مع تفاوت في المدّة الّتي تضرب من أربعة أشهر[٣].

فترىٰ من تلك الموارد شدّة رعاية الاحتياط، فلابدّ من ذلك في أحكام الفروج والدماء، وحينئذٍ كيف يمكن الحكم بجواز الطلاق للحاكم في موارد العلم بحياة الزوج، بل مع إمكان مكالمته أو مكاتبته مع تعذّره من الاستمتاع مدّة

---

(١) شرائع الإسلام ٣: ٣٩، وجواهر الكلام ٣٣: ٤٩١، وتحرير الوسيلة ٢: ٣٤٠ ـ ٣٤٣.
(٢) شرائع الإسلام ٣: ٦٦، وجواهر الكلام ٣٤: ٢٨١، وتحرير الوسيلة ٢: ٣٥٦.
(٣) شرائع الإسلام ٣: ٨٦، وجواهر الكلام ٣٤: ٥٣٥ ـ ٥٣٧، وتحرير الوسيلة ٢: ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

كالحبس والأسر بل السفر، فكيف في مثل الإضرار بالضرب والشتم وترك النفقة وغيرها، فإنّ طريق منعه عن ذلك وتكليفه بأداء الحقوق هو غير الطلاق من قبله.

هذا، ومع ذلك كلّه لا ننسى الولاية العامّة للحاكم الشرعي في بعض الموارد الخاصّة الّتي انتهى الأمر فيها إلى الضرر والحرج المنفيّين وخيف من وقوعهما أو وقوعها في الحرام من الفحشاء فلا يُقيما حدود الله، وعلم بذلك كلّه الحاكمُ فله ذلك لحكومة أدلّتها على الأدلّه الأوّليّة على الكلام في شمولها لمثل المقام. فليس الطريق مقطوعاً مسدوداً مطلقاً ولا السبيل مفتوحاً سهل العبور مطلقاً أيضاً. وعلى الحاكم بعد رعاية جانب الاحتياط دفعُ الضرر عنها.

الظهار والإيلاء

تكملة فيما يشبه الطلاق وليس بطلاق

إنّك إن كنت متزوّجاً متأهّلاً تعرف ـ قطعاً ـ ما يطرأ بين الزوجين حسب اختلافهما ولو في الجملة طول حياتهما المشتركة ـ على أساس استمتاع كلّ واحد بالآخر ـ ممّا ينتهي إلى المراودة الكلاميّة فالتشاجر ثمّ التباغض أحياناً إن لم يغمض أحدهما ويعفو، والأولىٰ به هو الرجل فإنّه الّذي عليه الكرامة وله القوام.

وعندئذٍ يتعرّض لهما الشيطان ليُوقع بينهما العداوة والبغضاء، فيحاول كلّ واحد منهما الإضرار بالآخر مهما أمكن، سواء كان مشروعاً أو غير مشروع، أعاذنا الله تعالىٰ منه، فكان الرجل يشبّه زوجته بأُمّه ظهراً حتّى تصير عليه حراماً لا يطأها إضراراً بها، ولم تكن مطلّقة مسرّحة، والظهر كناية عمّا يركب عليه، أو كأن يُولّي ويقسم ويحلف باسم الله تعالىٰ علىٰ تركها معلّقة فلا يطأها إضراراً بها

ولا يطلّقها حتّىٰ تملك نفسها، فالأوّل يُسمّىٰ: «ظهاراً» والثاني يُسمّىٰ: «إيلاءً»، فأنزل الله تعالى في المقام آيات تعديلاً لهما.

الظِّهار

«الظِّهار» في اللغة[١]: ظاهَر مظاهرةً وظهاراً فلاناً: عاونه. وظاهر بين ثوبين طابق بينهما أو لبس أحدهما على الآخر، وظاهر امرأته قال لها: أنتِ عليَّ حرام كظهر أُمّي. وفي الشرع أن يقول الرجل لامرأته: أنتِ عليَّ كظهر أُمّي، كما في المفردات[٢].

قال تعالىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجادِلُكَ فِي زَوْجِها وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ وَاللهُ يَسْمَعُ تَحاوُرَكُما إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ * الَّذِينَ يُظاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسائِهِمْ ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ إِنْ أُمَّهاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ[٣] وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَراً مِنَ الْقَوْلِ وَ زُوراً وَ إِنَّ اللهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ * وَالَّذِينَ يُظاهِرُونَ مِنْ نِسائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَماسَّا ذٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَ اللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَماسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ذٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَ تِلْكَ حُدُودُ اللهِ

---

(١) لسان العرب ٤: ٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٨، مادّة «ظهر».

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٣١٨، مادّة «ظهر».

(٣) وفيه أيضاً قوله تعالىٰ: ﴿مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهاتِكُمْ وَما جَعَلَ أَدْعِياءَكُمْ أَبْناءَكُمْ ذٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْواهِكُمْ وَ اللهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَ هُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾. (الأحزاب ٣٣: ٤)، وقد أفتىٰ بها بعض الأصحاب (مختلف الشيعة ٧: ٤١٨، والانتصار: ٣٢٢، مسألة ١٨٠، والمهذّب البارع ٣: ٥٢٤، والتنقيح الرائع ٣: ٥٢٤) في خصوص الظهر، والآخر مطلقاً إذا قصد التحريم (الخلاف ٤: ٥٣٠، مسألة ٩، والنهاية: ٥٢٦، والوسيلة: ٣٣٤، والمهذّب ٢: ٢٩٨) وهو مشكل بعد توقيفيّة عوامل الفراق، وإن كان الحكم بالتأثير احتياطاً خلاف الاحتياط وأشكل أيضاً، ولكن روايات الباب قد صرّحت بالحكم كما ستعرف.

﴿وَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[١].

الآيات المباركة تحكي سماع الله تعالىٰ تحاور رسوله مع الّتي كانت تشتكي من زوجها في الإضرار بها بمثل الظهار، وكان النبيّ صلى الله عليه وآله ـ حسب الظاهر ـ يُوصيها بالصبر والتحمّل على ما كان معمولاً به قبل الإسلام، فتجادله في زوجها لأنّها كانت تحبّه وتعشق بقاء عيشها، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ...﴾ فيقولون لهنّ: ظهركِ عليَّ كظهرِ اُمّي إضراراً بهنّ، لا يحْرُمْنَ بهذا القول عليهم كحرمة اُمّهاتهم عليهم وإن اُمّهاتهم هنّ اللآئي ولدنهم، فالقول هذا منكرٌ وزورٌ لا يناسب شأنكم، يعفو الله تعالى عن قائله إذا تاب وعاد إلىٰ حياته الهنيئة، فإنّ الله عفوّ عن الخطيئات غفورٌ رحيم.

نعم، على المظاهرين الّذين يعودون لما قالوا بعدما عفا الله تعالىٰ عن أوّل من ظاهر في الإسلام[٢] كفّارة رقبة قِبال تحبيسه نفسه في الجملة، وليذوق طعم التحرير ويرى آثاره في المحرّر، فتنبعث روحه على الخير وينزجر هو عن الشرّ، وإن لم يقدر على ذلك فصيام شهرين متتابعين لذلك أيضاً، وإن لم يستطع فإطعام ستّين مسكيناً، كلّ ذلك قبل التماسّ والدخول، فعليه التكفير ثمّ الرجوع حتّىٰ يتّعظ، والله تعالىٰ بما تعملون خبير، وذلك من حدود الله فمن كفر بها وتجاوز عنها فله عذابٌ أليم.

ويحتمل أن يكون المراد من العود ـ كما قالوا[٣] ـ الندم عن الظهار وإرادة

---

(١) المجادلة ٥٨: ١ ـ ٤.

(٢) هو أوس بن الصامت وزوجته خولة بنت المنذر كما في رواية أبان عن الصادق عليه السلام. وسائل الشيعة ٢٢: ٣٠٣، الباب ١ من أبواب كتاب الظهار ح ١.

(٣) مسائل الناصريات: ٣٥٥، المسألة ١٦٩، ومختلف الشيعة ٧: ٤٢٥، وإيضاح الفوائد ٣: ٤٠٠، والمختصر النافع: ٣٢٢، والتنقيح الرائع ٣: ٣٧٤.

التماسّ والدخول، فعليه الكفّارة، وحينئذٍ فالعفو لكلّ مظاهر بعد الكفّارة، كما هو صريح رواية أبان عن الصادق عليه السلام.

فيجب على المُظاهِر العود والكفّارة أو الطلاق لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً﴾[1] فإن عاد أو صبرتْ هي حتّىٰ يعود بنفسه فبها ونعمت، وإلّا رُفِعَ أمرها إلى الحاكم فيلزمه علىٰ واجبه بمراتبه حتّى يصل إلى الحبس والتضييق حتّى يختار أحدهما، وليس له طلاقها بدون إذنه، ولا وجه لضرب الأجل من قِبَل الحاكم إلّا إذا لم تنقض مدّة يجب عليه التماسُّ والدخول شرعاً، والأجل المضروب على الفرض يستغرق مدّة ذلك الواجب من زمن ترك الوطء إلى أربعة أشهر. فإنّ المظاهر بها زوجةٌ ولها حقوقها وعلى الزوج أداؤها.

ثمّ إنّ الظاهر من كلمة: «أم» هو أنّ التشبيه بغيرها لا يُوجب الحرمة[2]، وإن أوجبها تشبيه غير الظهر بالأُمّ بقصد التحريم دون التعظيم، كما أنّ الظاهر من قوله تعالىٰ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾ بعد إيجاب الكفّارة جواز غير الدخول من الاستمتاعات بلا كفّارة وعدم تكرّره به. ورعاية الترتيب في الكفّارة ظاهر. والظاهر من ﴿نِّسَائِهِم﴾ ثبوت الحكم في المطلّقة الرجعيّة أيضاً ما دامت في العدّة، وعليه الكفّارة إن أراد الرجوع بالدخول بعد الظهار، دون المنكوحة بعقد جديد بعد انقضاء العدّة، وبذلك الاحتيال يتخلّص من الكفّارة فيطلّقها ثمّ ينكحها بعقدٍ

---

(١) البقرة ٢: ٢٣١.

(٢) وإن أفتى بها بعض الأصحاب في خصوص الظهر، وآخرون مطلقاً إذا قصد التحريم، وهو مشكلٌ بعد توقيفيّة عوامل الفراق، وإن كان الحكم بالتأثير احتياطاً خلاف الاحتياط. وأُشكل أيضاً، ولكنّ روايات الباب قد صرّحت بالحكم كما ستعرف (مرّ هذا الهامش آنفاً).
إلّا أن يُقال: إنّ الأُمّ المذكورة في الآية ذكرت بما هي محرّمة فيشمل الحكم سائر المحرّمات من البنت والأُخت والعمّة والخالة كما وردت به الرواية.

جديد بعد انقضاء العدّة مع تقبّل خطر احتمال عدم قبول الزوجة.

ولكنّ صريح روايات الباب أنّه جارٍ في غير الأمّ من المحارم أيضاً كالأُخت والبنت والعمّةوالخالة، وكذلك في التشبيه بسائر أعضاء البدن من اليد والبطن و... :

١ ـ عن زرارة قال: «سألت أبا جعفر عليه‌السلام عن الظِّهار فقال: هو من كلّ ذي محرم من أُمّ أو أُخت أو عمّة أو خالة، ولا يكون الظِّهار في يمين»(١).

٢ ـ عن جميل بن درّاج قال: «قلت لأبي عبدالله عليه‌السلام : الرجل يقول لامرأته: أنتِ عليَّ كظهر عمّتي أو خالتي، قال: هذا هو الظهار(٢). وسألته عن الظِّهار متىٰ يقع علىٰ صاحبه الكفّارة؟ قال: إذا أراد أن يواقع امرأته، قلت: فإن طلّقها قبل أن يواقعها أعليه الكفّارة؟ قال: لا، سقطت عنه الكفّارة». رواه المشايخ الثلاثة(٣).

٣ ـ عن يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله عليه‌السلام قال: «سألته عن رجل قال لامرأته: أنتِ عليَّ كظهر أُمّي أو كَبِدها أو كبطنها أو كفرجها أو كنفسها أو ككعبها، أيكون ذلك الظهار؟ وهل يلزمه فيه ما يلزم المظاهر؟ قال: المظاهر إذا ظاهر من امرأته فقال: هي عليه كظهر أُمّه أو كيَدِها أو كرجلها أو كشعرها أو كشيءٍ منها، ينوي بذلك التحريم فقد لزمه الكفّارة في كلّ قليلٍ منها أو كثير»(٤). وكذلك إذا قال: «كبعض المحارم فقد لزمه الكفّارة»(٥).

ثمّ إنّ «الظِّهار لا يكون إلّا على موضع الطلاق»(٦). فلابدّ وأن يكون في الطهر

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٠٩، الباب ٤ من أبواب كتاب الظِّهار ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٠١، الباب ٤ من أبواب كتاب الظِّهار ح ٢.

(٣) الكافي ٦: ١٥٥ ح ١٠، والفقيه ٣: ٥٣١ ح ٤٨٣٥، والتهذيب ٨: ٩ ح ٢٨، وعنهم وسائل الشيعة ٢٢: ٣١٨، الباب ١٠ من أبواب كتاب الظهار ح ٤.

(٤) وسائل الشيعة ٢٢: ٣١٦، الباب ٩ من أبواب كتاب الظِّهار ح ١.

(٥) وسائل الشيعة ٢٢: ٣١٠، الباب ٤ من أبواب كتاب الظِّهار ح ٤.

(٦) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٠٧، الباب ٢ من أبواب كتاب الظِّهار ح ٣.

الّذي لم يواقعها، ومع شهادة الشهود، وأن يكون عن قصد وإرادة جدّ دون الهزل أو المزاح أو الغضب وقصد الإضرار أو إرضاء الغير وما أشبه ذلك من إلزام نفسه علىٰ شيء فيقول: أنتِ عليَّ كظهر أُمّي لو فعلت كذا (لو أعدت الصلاة).

ولا يقع الظهار من طرف المرأة فلو قالت: «زوجي عليَّ كظهر أُمّي، فلا كفّارة عليها»(١).

وعن حمران عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا يكون ظهارٌ في يمين، ولا في إضرار، ولا في غضب»(٢).

«ولا يكون ظهارٌ إلّا علىٰ طهر بغير جماع بشهادة شاهدين مسلمين»(٣) (وفي سند الصدوق) «يأتيها وليس عليها ولا عليه شيء»(٤).

ولا يلزم الكفّارة إلّا إذا أراد المواقعة دون سائر الاستمتاعات، وكلّما تكرّر الظهار تكرّرت الكفّارة، ولا يكون مرّتين كالطلاق.

عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله عليه السلام ـ في حديثٍ ـ قال: «سألناه عن الظِّهار متىٰ يقع علىٰ صاحبه الكفّارة؟ قال: إذا أراد أن يواقع امرأته، قلت: فإن طلّقها قبل أن يواقعها، أعليه كفّارة؟ قال: لا سقطت عنه الكفّارة»(٥).

محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن رجل ظاهر من امرأته

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٣٩، الباب ٢١ من أبواب كتاب الظِّهار ح ١، وفيه: «عليهما» بدل «عليها».

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٣١٥، الباب ٧ من أبواب كتاب الظِّهار ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٠٨، الباب ٢ من أبواب كتاب الظِّهار ح ٤.

(٤) الفقيه ٣: ٥٣٣ ح ٤٨٤٠، وعنه وسائل الشيعة ٢٢: ٣١٤، الباب ٦ من أبواب كتاب الظِّهار ذيل الحديث ١٠.

(٥) وسائل الشيعة ٢٢: ٣١٨، الباب ١٠ من أبواب كتاب الظِّهار ح ٤.

خمس مرّات أو أكثر ما عليه؟ قال: عليه مكان كلّ مرّة كفّارة»[١]. وقريب منه سائر روايات الباب[٢] وذكر خمس مرّات أو أكثر يدلّ علىٰ عدم الانحصار كالطلاق فإنّ جوهرة الظِّهار ليس طلاقاً وقطعاً للزوجيّة، بل تحريم علىٰ نفسه المواقعة ويرتفع بالكفّارة.

الإيلاء

الإيلاء لغةً: الحلف المقتضي لتقصير في الأمر الّذي يُحلف عليه، وجُعل الإيلاء في الشرع للحلف المانع من جماع المرأة، كما في المفردات[٣].

قال تعالىٰ: ﴿نِسَآءُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُواْ اللهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّكُم مُّلاَقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ * وَلَا تَجْعَلُواْ اللهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ النَّاسِ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِيَ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ * لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَآءُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٤].

الآيات المباركة بعدما تُشير إلى العلّة الأصليّة والغاية الأساسية لبناء صرح الزواج، وأنّه بقاء النسل وتكثير النوع الإنساني إلىٰ ما شاء الله الّذي يُصوّره تعالىٰ في الأرحام كيف يشاء، فإنّ النساء حرثٌ لكم فأتوهنّ من حيث أمركم الله به بعد الاعتزال عنهنّ أيّام المحيض طهارةً للحرث والنسل، وبعد تأكيد الآيات الكريمة

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٢٥، الباب ١٣ من أبواب كتاب الظِّهار ح ٤.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٢٤، الباب ١٣ من أبواب كتاب الظِّهار.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٢٢، مادّة «إلى».

(٤) البقرة ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٧.

الأمر ومراعاتهنّ لتقوى الله تعالى والاعتقاد بيوم القيامة ولقاء الله، تنهىٰ عن اليمين والقسم باسم الله تعالىٰ مطلقاً، فلا تجعلوا الله عُرضةً لأيمانكم بين الناس وبين أنفسكم لاسيّما في الأُمور العائليّة وبين الزوجين، فإنّ البِرَّ والتقوىٰ والإصلاح بلا قسم ويمينٍ خيرٌ. وظاهر النهي الحرمة تكليفاً مع التصريح بأنّه يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم.

ثمّ تُشير الآيات الكريمة إلى الفرق بين الجِدّ والهزل، وأنّ الموضوع للحكم والمنهيّ عنه المؤاخذ عليه هو الجِدّ المكسوب بالقلب دون الهزل والمزاح.

وحينئذٍ فإن حلف أحدكم عن جِدٍّ علىٰ ترك وطء زوجته زائداً على أربعة أشهر إضراراً بها فقد آلى زوجته، ولو حلف عليه علاجاً أو دفعاً للضرر أو حفظاً لصلاحها أو لصلاحه أو صلاح ولدهما فلا إيلاء وإذا تحقّق الإيلاء فلا يكون الأمر باختياره مثل سائر الأيمان والكفّارة عند حنثه بمشيّته، بل عليه أحد الأمرين بعد انقضاء المدّة: إمّا الحنث والكفّارة وإمّا الطلاق، ويُضرب لاختياره أربعة أشهر وهي المدّة الّتي يجب عليه بعدها المباشرة، وذلك بعد رفع أمرها إلى الحاكم.

ولا إيلاء إلّا في المدخول بها وإن كان ظاهر من نسائهم الأعمّ؛ لتناسب الحكم والموضوع بعد الإجماع وصريح الأخبار، ولا يستفاد من الآية لزوم الكفّارة زائداً على التربّص والتكليف بأحد الأمرين إلّا إطلاق كفّارة اليمين، وأمّا الكفّارة فكما يأتي بحثها في بابها إن شاء الله في كتاب العهود والأيمان عند قوله تعالىٰ: ﴿*لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ*﴾[1]. على الواجد إحدى الخصال الثلاث وعلى الفاقد

(١) المائدة ٥: ٨٩.

صيام ثلاثة أيّام. والأمر في اختيار الحاكم ـ كما في الظهار ـ عليه إجباره بمراتبه دون الطلاق من قبله.

فرعٌ

لو حلف ترك المواقعة معها بأزيد من أربعة أشهر ولكن في زمنٍ معيّن مثل خمسة أشهر، ولم ترفع الزوجة أمرها إلى الحاكم وفاء الرجل بعد المدّة المحلوفة عليها، فهل عليه الكفّارة لتحقّق الإيلاء أو لا؟

عن الشيخ رحمه‌الله في المبسوط[1] أنّه ليس عليه شيء؛ لعدم حنث اليمين، وعدم تكليف من الحاكم، ووجود رضا الزوجة، ولم يعص الله في حقّها، ولا كفّارة على الإيلاء بما هو بل عندما فاء وحنث أو كلّفه الحاكم على الحنث أو الطلاق. وعندنا ذلك هو الحقّ. ثمّ إنّ في الباب روايات كثيرة نتبرّك ببعضها:

١ ـ محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسىٰ، عن عمر بن أُذينة، عن بكير بن أعين وبريد بن معاوية، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما‌السلام قالا: «إذا آلى الرجل أن لا يقرب امرأته فليس لها قول، ولا حقّ في الأربعة أشهر، ولا إثم عليه في كفّه عنها في الأربعة أشهر، فإن مضت الأربعة أشهر قبل أن يمسّها فسكتت ورضيت فهو في حِلٍّ وسعةٍ، فإن رفعت أمرها قيل له: إمّا أن تفيء فتمسّها وإمّا أن تُطلّق، وعزم الطلاق: أن يخلي عنها، فإذا حاضت وطهرت طلّقها، وهو أحقّ برجعتها ما لم تمض ثلاثة قروء. فهذا الإيلاء الّذي أنزله الله تعالىٰ في كتابه وسنّة رسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله»[2]. وقريب منها ـ ولعلّه معها

(١) المبسوط ٤: ١٥٣ و١٥٥.

(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٤٢، الباب ٢ من أبواب الإيلاء ح ١.

واحد لوحدة السند ـ وأكثر عبارات المتن رواية بريد بن معاوية قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام ...» الحديث[١]، فراجع.

٢ ـ عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين! إنّ امرأتي أرضعت غلاماً وإنّي قلت: والله لا أقربك حتّىٰ تفطميه. فقال: ليس في الإصلاح إيلاء»[٢].

٣ ـ عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قلت له: رجلٌ آلىٰ أن لا يقرب امرأته ثلاثة أشهر، قال: فقال: لا يكون إيلاءً حتّىٰ يحلف على أكثر من أربعة أشهر»[٣].

٤ ـ عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يكون مولياً حتّىٰ يدخل»[٤].

فقه الأحاديث وصريح الروايات أنّ الإيلاء حلف خاصّ وإنشاء مخصوص يوجب حرمة الزوجة في المدّة الخاصّة ولا يشترط فيه ما يشترط في اليمين، وحكمه التربّص والإمهال أربعة أشهر من مبدأ رفع الأمر إلى الحاكم فيوقف فيكلّف إمّا بالفيء والرجوع عن حلفه أو الطلاق بشرائطه، ولا يُطلّق من قبله بل يُضيّق عليه حتّىٰ يختار ولا يكون ذلك طلاقاً، ولا يشترط في الإيلاء ما كان يشترط في الظِّهار من شرائط الطلاق كما عرفت.

وكفّارة ذلك الحلف إذا حنث، كفّارة اليمين؛ لعموم آية المائدة[٥] وإن لم يذكر في آية الإيلاء[٦]؛ للإجماع بعد العموم.

---

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٥١، الباب ١٠ من أبواب الإيلاء ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٤٤، الباب ٤ من أبواب الإيلاء ح ١.
(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٤٥، الباب ٥ من أبواب الإيلاء ح ٢.
(٤) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٤٥، الباب ٦ من أبواب الإيلاء ح ١.
(٥) المائدة ٥: ٨٩.
(٦) البقرة ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٧.

نتيجة البحث في الظهار والإيلاء

الأوّل: الظِّهار هو أن يقول الزوج لزوجته: «أنتِ عليَّ كظهرِ أُمّي» مثلاً، إضراراً بها بقصد تحريم الوطء، وهو نوع تحريم يُشترط فيه شروطه الخاصّة به، لكنّها لاتحرم بذلك عليه حرمة مؤبّدة كأُمّه، فله أن يعود إليها كالرجوع إليها من جديد، بل عليه ذلك بعد الكفّارة، فتُحرم عليه قبلها، وكفّارته تحرير رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستّين مسكيناً ـ على الترتيب ـ ولا تتكرّر الكفّارة بالدخول قبله، ولا بأس بالاستمتاع بغير الدخول قبل التكفير.

الثاني: يتحقّق الظهار بالتشبيه بغير الأُمّ من المحارم النسبيّة أيضاً، وإن كان الاحتياط في ذكر خصوص الظِّهار بقصد التحريم مراعى، وفي ذكر غير الظهر في التشبيه بالأُمّ وغيرها بقصد التحريم روايات الباب، فالأقرب التحقّق والحرمة.

الثالث: لا يتغيّر الحكم بتطليقها رجعيّاً ما دامت في العدّة. نعم، بعد انقضائها ولو بالبائن ينقطع أثر الظهار، وله التزوّج بعقدٍ جديد.

الرابع: يجب على المُظاهر أحد الأمرين؛ فإمّا العود والكفّارة وإمّا الطلاق، فإن تركهما يُجبره الحاكم على واجبه بمراتب الإجبار إلى الحبس والتضييق حتّىٰ يختار واحداً منها، دون التعيين له أو التطليق بغير إذنه ورضاه، وذلك بعد أن ترفع أمرها إلى الحاكم.

الخامس: أنّ القَسَم وجعل اسم الله تعالىٰ عُرضةً للأيمان جدّاً لا هَزَلاً، ولاسيّما في الاختلافات العائليّة بين الزوجين، مبغوضٌ منهيٌّ عنه، مُؤاخذٌ عليه، فهو حرام.

السادس: القَسَم علىٰ ترك وطء الزوجة إضراراً بها مُحرّمٌ تكليفيّاً مُؤاخذٌ عليه، يجب حنثه كذلك ثمّ الكفّارة أيضاً.

السابع: للّذين يُؤلون من نسائهم ويحلفون علىٰ ترك وطئهنّ، تربُّص أربعة أشهر ثمّ أحد الأمرين: حنث اليمين وكفّارته، أو الطلاق، واختيار الحاكم بعد رفع أمرها إليه كما في الظِّهار.

الثامن: كفّارة حنث اليمين كما في بابه: إطعام عشرة مساكين أو تحرير رقبة أو صيام ثلاثة أيّام على المراتب.

التاسع: لا بأس بالقسم علىٰ ترك وطء الزوجة مدّة لمصلحتها من تقوية مزاجها أو إصلاح لبنها أو غير ذلك فإنّه ليس بإضرار.

إلى هنا أختَتِمُ بما يرتبط بالعهد الوثيق «الزواج» فيما يتعلّق بتحقّقه وحلّه وقطعه وما يُترتّب عليه من ثمار وآثار... والحمد لله أوّلاً وآخراً ونسأله التوفيق[1].

---

(١) وفي الأصل: إلىٰ هنا تمّ كتاب التسريح والظِّهار والإيلاء والحمد لله وله الشكر أوّلاً وآخراً. والساعة الآن هي عشرة دقائق بقين إلى الظهر من اليوم الرابع والعشرين من شهر جمادى الأُولىٰ لسنة ١٣٩٤ هـ. ق. وقد انتهينا إلى أواخر كتاب التسريح، فأحضرنا من ميناء (بوشهر) إلىٰ عاصمة البلد (طهران) من قِبل وزارة العدل ـ وأين العدلُ من هذه المحاكم؟ ـ باسم المحاكمة ـ وأيُّ محاكمة؟ ـ وقد أُعلمنا بكتابة شيء بعنوان الدفاع عن أنفسنا من غير مشافهة مع الحاكم والمحكمة ولا مجاوبة في العلّة، وأكثر منه: تمكينهم إيّانا لرؤية السجلّات الّتي حُكم عليها بإقصاء كلّ من ورد اسمه فيها من أُولئك الأفاضل، وهو سجلّ مهين سخيف لايخفى على أهله، وليس هنا محلّ ذكره، وخلال نظرتنا للسجلّ حكى أحد القضاة قصّة أبي حنيفة مع الحاكم إشارةً إلىٰ موضعه وموضعنا من أنّه ورئيسه في المحكمة ومشاوريه مع كلّ المنظّمة القضائيّة المستقلّة ظاهراً لا تكون إلّا لعبة في أيدي المنظّمة الخاصّة باسم الأمن العام المستخدمة لجميع المنظّمات الظالمة علىٰ عموم الطبقات الحافظة للاستبداد العريق من قِبل العميل الخائن محمّدرضا بهلوي في سبيل حكومته ومصالح أسياده المعاونين له، ثمّ أُعلمنا أنّه متىٰ وأين حدث ذلك، فقلت لحاكم قم تلفونيّاً: وحيث أنّ المدّعي والشاهد والقاضي واحد فبيّن لنا أين ذلك المحلّ وأنت تعلم أنّه قريبٌ من بلدة رشت الّتي هي علىٰ ساحل النهرالأبيض الجاري من سدّمنجيل، وممّا أعجبني ويعجب كلّ ناظرلهذه البلدة أنّها ←

←تقع علىٰ ساحل نهر وهي محرومة من ماء الشرب المصفّىٰ، بالإضافة إلى عدم وجود مستشفىٰ فيها، وهذه النواقص والاحتياجات لهذه البلدة تُضاف إلىٰ ما كان يعانيه المجتمع الإيراني المسلم آنذاك، وفي كثير من أنحاء البلاد أيضاً. وأعتذر لخروج القلم عن مسيره الأصلي في الرسالة، وإنّما أتيت بهذه السطور في المقام تحفّظاً عليها وعلىٰ نظم الكتاب، وإنّما أشكو بثّي وحُزني إلى الله وأدعوه أن يقطع أيدي الظلمة عن الحوزات العلميّة ويردّ كيدهم إلى نحورهم وينصر الإسلام والمسلمين ويوفّقنا لمراضيه في مختلف الظروف حتّى لا ننساه وأوامره أيضاً، نعوذ به من ذلك في المكاره فإنّ الإنسان خُلق ضعيفاً، وبه نستعين.

إلى هنا تمّ ما في الأصل. وبمراجعة التاريخ يتّضح ما أُصيب به الإسلام في بلادنا ولاسيّما في الحوزة العلميّة في مدينة قم المقدّسة بواسطة أيادي تلك الحكومة الجائرة من شنّ غارات وحشية مكرّرة على المدارس العلميّة وبيوت العلماء واستخدام الضرب والجرح والقتل مراراً في أوساط الطلّاب والكسبة والزوّار ثمّ إقصاء الأساتذة والعلماء والمراجع العظام وجمع من التجّار، ثمّ إيجاد الإرهاب والتخويف بأشكاله السبعيّة توهّماً منهم أنّ هذا هو طريق استسلام الثوّار المسلمين، المجاهدين في طريق الحقّ وإحياء الدِّين ودفع البدع حتّى النصر الكامل الشامل المورث والمحقّق للحكومة الإسلاميّة الحقّة لئلّا تكون فتنةٌ ويكون الدِّين كلّه لله. وبقيت الثورة الإسلاميّة دائبة في تكامل مسيرتها بقيادة العلماء ورئاسة الأعلم الأعرف الأتقىٰ كهف الإسلام وملاذ المسلمين أُستاذنا الأعظم آية الله العظمى الإمام الحاج السيّد روح الله الموسوي الخميني (أدام الله ظلّه علىٰ رؤوس المسلمين)، وقد بلغت مراحلها العالية، نرجو من الله التوفيق الكامل بأيدي المؤمنين إن شاء الله تعالىٰ، وأنا الآن في (قرية) قرب مدينة كرمانشاه تحت إشراف المنظّمات الدوليّة منتقلاً من ميناء الفجة وذلك في جمادى الثانية ١٣٩٨ هـ. ق.

محتويات الكتاب

مقدّمة التحقيق ٥

تقديم ٧

تمهيد ٨

كتاب الطهارة

تأسيس الأصل ١٦

الطهارة من الحدث ١٧

وجوب غسل الوجه واليدين و... ١٧

في كيفيّه حدّ غسل اليدين ١٩

في كيفيّة مسح الرأس والرجل ٢٠

في كيفيّة إتيان الوضوء عند العامّة ٢٣

وجوب التطهّر من الجنابة عند إرادة الصلاة ٢٥

وجوب التيمّم على من تحقّق له مسوّغات التيمّم ٢٥

التيمّم تطهير بدليّ من الماء ٢٦

الدليل على عباديّة الطهارات ٢٧

حقيقة النيّة لغةً وعرفاً ٢٩
اعتبار الإخلاص في العبادات ٢٩
اشتراط عدم السكر في حال الصلاة ٣١
في مسوّغات التيمّم ٣٣
تعيين مقدار الفحص وفيما يتيمّم به ٣٥
الدليل على تعيين مقدار الفحص وفيما يتيمّم به ٣٦
الطهارة من الخبث ٣٩
اعتبار تطهير الخبث بالماء فيما يشترط فيه الطهارة ٤١
وجوب التطهّر في المأكول والمشروب والإناء المتناول فيها ٤٢
أحقّية إتيان الصلاة في مسجد قبا ٤٢
النهي عن إتيان الصلاة في مسجد ضرار ٤٣
المشركين نجس فلا يقرب النجس مسجداً ٤٤
فروع: تبتنى على نجاسة المشركين ٤٥
الدليل على نجاسة الميتة والدم و... ٤٩
في نجاسة بول غير الصبيّ وحكم بول الصبيّ ٥١
في نجاسة الكلب ٥٣
في نجاسة الخنزير والمني ٥٤
في نجاسة الدم والميتة والخمر والمسكر ٥٥
الفروع المستفادة من الآيات ٥٦

كتاب الصلاة

تعريفها لغة ٦٠

تعريفها اصطلاحاً ٦١
الفصل الأوّل: وجوبها ٦٢
وجوب الصلاة ٦٢
الدليل عليه ٦٣
الفصل الثاني: أجزاؤها ٧٠
وجوب الخشوع في الصلاة ٧١
وجوب الخلوص في النيّة ٧٣
اعتبار التسبيح والحمد في الصلاة ٧٧
الفصل الثالث: في الوقت ٨١
في أوقات الصلاة ٨١
دليل جواز الجمع بين الظهرين والعشاءين ٨٥
الدليل على تعيين وقت الصبح والظهرين والعشاءين ٨٧
الأقوال في طرفي النهار وزلف الليل ٨٩
المحافظة على الصلاة في كلّ يوم وليلة ٩١
وقت نافلة الليل ٩٣
الحثّ على قراءة القرآن ٩٥
فقه الأحاديث الواردة في قراءة القرآن ٩٧
في أهمّية صلاة الليل المستفاد من الآيات ٩٩
هل تجب السورة الكاملة بعد الحمد في الصلاة؟ ١٠١
ما يمكن أن يستدلّ بها لنافلة الليل ١٠٢
الفصل الرابع: فى القبلة ١٠٦
ما يمكن أنّ يستدلّ اشتراط استقبال القبلة في الصلاة ١٠٦

في ماهيّتها ١٠٨
القبلة الكعبة لمن كان في المسجد ومن كان خارجاً هي الجهة ١٠٨
تعريف الجهة ١٠٩
علامات القبلة ١١٥
الفصل الخامس: في مكان المصلّي ولباسه ١١٧
الأوّل: في مكان المصلّي ١١٧
تعمير المساجد هو العبادة وأفضل العبادة إتيان الصلاة فيها ١١٧
على المسلمين والمؤمنين الكفاح ضدّهم و... ١١٩
فقه الأحاديث الواردة في المساجد ١٢١
الثاني: لباس المصلّي ١٢٢
مواراة السوأة في الجملة يدركه الإنسان بطبعه من غير تشريع ١٢٣
ستر العورة في الصلاة وغيرها واجب ١٢٥
الفصل السادس: قراءة القرآن ١٢٧
قراءة القرآن في الصلاة الواجبة في الجملة ١٢٧
وجوب الترتيل في قراءة القرآن ١٣١
وجوب الاستماع والإنصات عند قراءة القرآن ١٣٣
وجوب السجدة عند استماع الآيات الأربعة و... ١٣٧
الفروع المستفادة من القرآن ١٣٩
الفصل السابع: في الجهر والإخفات ١٤٠
الدليل على وجوب قراءة السورة الكاملة في الصلاة ١٤٠
كيفيّة القراءة ١٤٤
الدليل على وجوب الجهر والإخفات ١٤٥

الفصل الثامن: في القصر والتمام ١٥١
وجوب القصر في السفر والتمام في الحضر ١٥١
وجوب القصر عزيمة لا رخصة ١٥٣
حدّ شرعي السفر شرط في التقصير ١٥٥
تواري الجدران أو خفاء الأذان شرط في التقصير ١٥٧
الفصل التاسع: صلاة الخوف ١٦٠
الدليل على جواز إتيان صلاة الخوف جماعة ١٦٠
فروع: تبتنى على صلاة الخوف ١٦١
الفصل العاشر: صلاة الجمعة ١٦٥
تكشف من الآيات عن وجوب شعار اسلامي في كلّ جمعة ١٦٥
صلاة الجمعة واجبة ١٦٧
نقد على حرمة البيع في وقت النداء ١٦٩
هل يشترط حضور الإمام في وجوب صلاه الجمعة؟ ١٧١
الفصل الحادي عشر: صلاة الجماعة ١٧٢
صلاة الجماعة لا تختصّ بالجمعة وصلاة الخوف ١٧٢
الدليل على مشروعيّة صلاة الجماعة ١٧٣
الأذان والإقامة كانا بالوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ١٧٤
في أهمّيّة الجماعة ١٧٥
في شرائط إمام الجماعة ١٨١
الفصل الثاني عشر: صلاة الميّت ١٨٢
عدم مشروعيّة صلاة الميّت على المنافقين ١٨٣
حكم صلاة الميّت ١٨٤

كيفيّة قراءة صلاة الميّت ١٨٥
عدم شرطيّة الطهارة في صلاة الميّت ١٨٧
الفصل الثالث عشر: ختام كتاب الصلاة ١٨٨
وجوب التسبيح ١٩١
ملخّص الفروع المستفاد من القرآن ٢٠٧

كتاب الصوم

أحكام الصوم ثابتة من زمن إبراهيم النبيّ عليه السلام ٢١٤
إنّ الصوم يكسر قوّة الشهوة ٢١٥
إنّ الصوم والإمساك في أيّام معدودة والمعيّنة ٢١٦
وجوب الإفطار على من أراد السفر والتقصير في الصلاة ٢١٧
الإفطار في السفر عزيمة أو رخصة؟ ٢١٨
سقوط فرض الصوم على المريض والمسافر والشيخ والشيخة و... ٢١٩
حكم من يشقّ عليه الصوم ومن لا يشقّ عليه ٢٢٠
في فضائل شهر رمضان ٢٢١
إعجاز القرآن في بيان حركة الانتقاليّة في الأرض ٢٢٢
نزول القرآن في ليلة القدر ٢٢٣
جواز السفر في شهر رمضان ٢٢٣
استدلال المحقّق الأردبيلي على جواز السفر في شهر رمضان ٢٢٤
حلّيّة الرفث إلى النساء في ليلة الصيام ٢٢٥
تعيين مبدأ النهار ومنتهاه ٢٢٦
حرمة مباشرة النساء في حال الاعتكاف ٢٢٧

رواية في علّة الصيام ٢٢٧
لزوم النيّة والقضد في الصيام ٢٢٨
استحباب الصيام يوم الشكّ بنيّة آخر شعبان أو... ٢٢٩
أقوال بعض الفقهاء في صوم يوم الشكّ ٢٣٠
مفطرات الصوم والكفارة الّتي يترتّب عليها ٢٣١
معنى الاعتكاف ووجوب تطهير البيت بل كلّ مسجد ٢٣٣
كيفيّة الاعتكاف بحسب الزمان والمقدار و... ٢٣٤
مبطلات الاعتكاف وأقوال بعض العلماء فيه ٢٣٥
كيفيّة اعتكاف رسول الله صلى الله عليه وآله ٢٣٦
ما يدلّ على اشتراط الاعتكاف بالصوم ٢٣٧
ما يدلّ على جواز الاعتكاف في المساجد الجوامع ٢٣٨
ما يدلّ على أيّام الاعتكاف ٢٣٨
محرّمات الاعتكاف وفروع الكتاب ٢٣٩

كتاب الزكاة

الفصل الأوّل: وجوب الزكاة ٢٤٣
ما يدلّ على أصل وجوب الزكاة ٢٤٣
أقوال بعض العلماء في مرجع الضمير في ﴿خذ من أموالهم...﴾ ٢٤٤
في معنى الصدقة ٢٤٥
هل يجوز الصلاة على غير النبيّ صلى الله عليه وآله أم لا يجوز؟ ٢٤٦
أقوال بعض العلماء في جواز أو عدم الجواز الصلاة على غير النبيّ صلى الله عليه وآله ٢٤٧

دلالة الآيات على وجوب الزكاة ووجوب مطالبة الزكاة على وليّ المسلمين ٢٤٩
إنّ الله تعالى يدفع الناس بعضهم ببعض لعللٍ ٢٥٠
إنكار الزكاة و... يوجب الكفر والارتداد ٢٥٢
الفصل الثاني: فيما ينطبق على وجوب الزكاة ٢٥٣
في الحكم البرّ ٢٥٥
ما المراد من آية: ﴿مَن آمن بالله﴾؟ ٢٥٦
ما هو المراد من الرزق والإنفاق ٢٥٧
إنّ الكفّار يعاقبون على الفروع كما يعاقبون على الاصول ٢٥٨
الفصل الثالث: في المتعلق ٢٥٩
إنّ الأحبار والرهبان من زعماء أهل الكتاب يأكلون أموال الناس بالباطل ٢٥٩
وجوب الإنفاق للّذين يكنزون الذهب والفضّة ٢٦٠
دلالة الآيات على متعلّق الزكاة ٢٦١
علّة انحصار الزكاة بالغلّات الأربع والأنعام الثلاثة والنقدان ٢٦٤
الزكاة لا تكون تعبّدي صرف بل تعبّدي دين عليه ٢٦٥
كلّ نعمة من جنّات معروشات وغير معروشات والنخل و... من الله تعالى ٢٦٦
أقوال بعض العلماء في معنى ﴿واتوا حقّه يوم حصاده﴾ ٢٦٨
الفصل الرابع: في مصرف الزكاة ٢٦٩
في مصرف الزكاة ٢٦٩
في معنى الفقير والمسكين وتفاوتهما ٢٧١
الفصل الخامس: كيفيّة إيتاء الزكاة ٢٧٣
كيفيّة إيتاء الزكاة ٢٧٣

بطلان الزكاة بالرياء و... ٢٧٥
أقوال بعض العلماء في بطلان الزكاة لغير وجه الله ٢٧٨
كيفيّة المنفق عليه ٢٨١
الحاكم الإسلامي ووليّ أمر المسلمين أعرف بمصارف الإنفاق والصدقات ٢٨٢
لزوم إنفاق المال من أطيبه وأحسنه ومن مال المحبوب ٢٨٣
روايات الدالّة على أصل وجوب الزكاة ٢٨٥
الغلّات الأربعة ما هي؟ ٢٨٦
الروايات الدالّة على ما يجب فيه الزكاة ٢٨٧
المكلّف بأداء الزكاة ما هو؟ مالك، أم الحاكم؟ ٢٨٨
هل يجب حمل الزكاة إلى النبيّ وبعده إلى الإمام و...؟ ٢٨٩
نتيجة بحث الزكاة ٢٩٢

كتاب الخمس والأنفال

الفصل الأوّل: موارد الخمس ومصارفه ٢٩٦
في بيان مصارف الخمس ٢٩٩
الخمس قسمان؛ قسم للإمام عليه السلام وقسم للسادات ٣٠٠
هل يجب إيصال الخمس إلى الإمام عليه السلام أو نائبه؟ ٣٠١
روايات في وجوب أداء الخمس ٣٠٢
فيما يجب فيه الخمس ٣٠٣
الفصل الثاني: الأنفال ٣٠٦
مصاديق الأنفال وهو لله ولرسوله ٣٠٧

الأنفال وما لم يكن له ربّ خاص فهما للإمام عليه السلام ٣٠٩
الفصل الثالث: الفيء ٣١٠
مصاديق الفيء وهو للنبيّ ومن قام مقامه ٣١١
لا يجوز التصرّف في الفيء إلاّ بإذن الله ووليّه ٣١٣
نتيجة بحث الخمس ٣١٤

كتاب الحجّ والعمرة

الفصل الأوّل: الحجّ والعمرة شعاران ٣١٨
أوّل بيت وضع للناس وفيه آيات بيّنات ٣١٩
بعض صفات بيت الله الحرام من مرجعاً ومأمناً للناس و... ٣٢٠
وجوب تطهير بيت الله الحرام ٣٢١
الحجّ والعمرة قيام للناس ٣٢٢
وجوب حفظ البيت وحكم الصدّ عن الحجّ والعمرة ٣٢٣
الفصل الثاني: وجوب الحجّ ٣٢٥
من يستطيع الحجّ والحجّ فوريٌّ ٣٢٧
إنّ الله تعالى أمر رسوله أن ينادي في الناس بالحجّ ٣٢٨
وجوب الإيذان وإعلان الحجّ على ولاة الأمر و... ٣٢٩
كيفيّة إعلان إبراهيم عليه السلام الناس للحجّ ٣٣٠
تفسير نداء إبراهيم عليه السلام الناس للحجّ ٣٣١
الفصل الثالث: مناسك الحجّ ٣٣٣
مبدأ خلقة بيت الحرام... ٣٣٥
وجوب رعاية شؤون بيت الله الحرام و... ٣٣٧

وجوب إتمام الحجّ والعمرة وأحكام المحصور والمصدود ٣٣٩
أقوال بعض العلماء في المحصور والمصدود ٣٤٠
مسائل من الحجّ وجمعٌ بين الروايات ٣٤١
مسائل من مسائل حجّ النساء وأقسام الحجّ ٣٤٢
الوقوف بالعرفات والمشعر وأوقاتهما ٣٤٣
وجوب ذكر الله تعالى فى المنى ٣٤٥
الصفا والمروة من شعائر الله ٣٤٦
الفصل الرابع: الحُرمات **٣٤٧**
محرّمات الإحرام للحاجّ والمعتمر ٣٤٩
كفّارة ارتكاب المحرّمات عمداً أو سهواً ٣٥٠
حكم صيد المحرم والمحلّ ٣٥١
بيت الله الحرام حصنٌ وأمن لكلّ عبد من عباد الله ٣٥٤
آخر أعمال الّتي يأتي بها الناسك ٣٥٥
نتيجة بحث العمرة والحجّ ٣٥٦
أعمال العمرة وامور في الحجّ على الحاجّ ٣٥٧
في أهمّيّة الحجّ ووجوبه كفائيّاً و... ٣٥٩
خاتمة المطاف، تذييل في الفروع المستنبطة من آيات الباب ٣٦٢

كتاب الولاية والحكومة

الحكم والولاية ٣٦٨
تعريف الولاية لغةً ٣٦٩
في تعريف الولاية اصطلاحاً وتعريف الولاية التكوينيّة ٣٧١

تعريف ولاية التشريعيّة وولاية الله ورسوله ٣٧٣
أولوية النبيّ ﷺ بالمؤمنين وأنّ أزواجه امّهات المؤمنين ٣٧٦
ولاية الله ورسوله ٣٧٧
ولاية أُولي الأمر ٣٨٥
ولاية الفقيه ٣٩٠
ولاية الفقيه وخلاصة البحث فيه ٣٩١
الولاية على اليتيم والسفيه ٣٩٧
الولاية على العبد المملوك ٣٩٩
ولاية الأب والجدّ على الابن ٤٠١
خلاصة البحث وفروع شتّى ٤٠٢

كتاب الجهاد

وجوب الجهاد في سبيل الله ومعنى الجهاد ٤٠٦
النوع الأوّل: وجوب القتال والجهاد مع الكفّار ٤٠٧
استثناء في الجهاد ٤١٤
هل تستوي السقاية والعمارة مع الجهاد؟ ٤١٧
السقاية والعمارة أم الجهاد؟ ٤١٧
الأمر بالقتال ٤١٨
النفير للجهاد ٤١٩
الفرق بين المتربّصين من المؤمنين والمنافقين ٤٢٠
التشديد في الجهاد ٤٢٢
التقوى والوسيلة في الجهاد ٤٢٣

ما يشير إلى وجوب الجهاد	٤٢٣
آيات الّتي تشير إلى وجوب الجهاد	٤٢٥
تفضيل المجاهدين على القاعدين	٤٢٧
النوع الثاني: كيفيّة القتال	٤٣٢
الصبر والمثابرة والاستقامة	٤٣٤
بأس الحديد	٤٣٧
الترابط في القتال والعنف في القتال مع التقوى	٤٣٨
كيفيّة الحرب والأسر	٤٤١
كيفيّة الحرب والأسر وحرمة الفرار من الحرب	٤٤٣
حرمة الفرار من الحرب والثبات وعدم التنازع	٤٤٤
الثبات وعدم التنازع والإجابة إلى السلم الحقّ	٤٤٥
الاجابة إلى السلم الحق والفحص قبل رد السلام	٤٤٦
شرعيّة معاهدة الكفّار	٤٤٩
استجارة الكفّار	٤٥١
الجهاد كما يريده الله تعالىٰ	٤٥٣
النوع الثالث: ظروف القتال	٤٥٤
وقت القتال وزمن القتال مع الكفّار	٤٥٥
الأمر بالقتال عند نقض العهد	٤٥٧
معنى الدفاع وهو أمر عقلائي ودفع توهّم	٤٥٩
الدليل على وجوب الدفاع	٤٦١
حكم الهجرة من بلد إلى بلد آخر	٤٦٥
امتحان المهاجرين والمهاجرات	٤٧٢
خلاصة البحث وفروع تبتنى على الجهاد	٤٧٤

كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٤٨٠
الدليل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٤٨١
الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ٤٨٥
خاتمة البحث في الفرق بين النهي عن المنكر وبين ردع البدع وردّها ٤٩١
خلاصة البحث ٤٩٢
أُمور تُشترط فى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٤٩٣

كتاب الحدود

الحدود ومعنى الحدّ ٤٩٦
معنى الحدّ لغة وشرعاً وأنّه من حقوق الله ٤٩٧
حدّ من حارب الله ورسوله ٤٩٨
حدّ من حارب الله ورسوله وكيفيّة إجرائه ٤٩٩
كفائيّة الحدود ٥٠١
حدّ السارق ٥٠٢
كيفيّه حدّ السارق والسارقة ٥٠٣
حدّ الانحراف في الشهوة الجنسيّة ٥٠٤
حدّ الزنا وكيفيّة إجرائها ٥٠٥
كيفيّة إجراء حدّ الزنا المحصن والمحصنة وغيرهما ٥٠٧
الدليل على حكم السحق وحدّه ٥٠٩
حدّ اللواط ٥١٠
حدّ اللواط وكيفيّته ٥١١

حدّ الرمي ٥١٣
كيفيّة إثبات الرمي وحدّه ٥١٥
خلاصة بحث الحدود ٥١٧

كتاب القصاص

القصاص ٥٢٢
القصاص وكيفيّة تشريعه ٥٢٣
النقد على عدم تشريع القصاص فيما لو قتل حرّ عبداً ٥٢٥
يعتبر في الاستيفاء الوليّ الاستيذان من الوالي والحاكم ٥٢٧
لو بادر الوليّ بغير الاستيذان وإن كان وقع في موقعه يعزّر ٥٢٩
لو تعدّد وليّ دم المقتول ظلماً، ما حكمه؟ ٥٣٠
لو كان أولياء المقتول متعدّد يعتبر الاستيذان من الكل ٥٣١
إذا كان أحد الأولياء صغار هل يعتبر أن يصبر حتّى يكبر أو لا؟ ٥٣٣
على القول بمطلق الولاية للفقيه له أن يتصرّف بما اقتضته المصلحة ٥٣٥
المقابلة بالمثل أو العفو في القصاص ٥٣٦
حرمة قتل النفس المحترمة ٥٣٧
القتل بلا قصاص ٥٣٨
الكيفيّة والزمان في القصاص ٥٣٩
خلاصة بحث القصاص ٥٤٠

كتاب القضاء والشهادات

الفصل الأوّل: القضاء في اللغة ٥٤٤
القضاء لغةً واصطلاحاً وأهمّيّة القضاء ٥٤٥

أهمّيّة القضاء عند الإسلام ٥٤٧
من علل نزول الكتاب هو الحكم بين الناس بالحق و... ٥٤٩
وجوب الحكم بما انزل الله وعدم متابعة الهواء ٥٥٣
إنّ الرسول صلى الله عليه وآله مأمور أن يحكم بين الناس بالحقّ ٥٥٥
جواز الحكم لأهل الكتاب بكتابهم سيّما في الأحوال الشخصيّة ٥٥٧
الفصل الثاني: مَنْ هو الحاكم؟ وما شروطه؟ ٥٥٨
وجوب اطاعة الله ورسوله واُولى الأمر ٥٥٩
حرمة الرجوع إلى الطاغوت وأخذ الحكم منه ٥٦١
اشتراط الذكورة في القضاء ٥٦٥
نقد على أدلّة اشتراط الذكورية في القضاء ٥٦٧
عدم الدليل على حرمة تصدّي المرأة للقضاء ٥٧٣
الدليل على جواز عمل القاضي بعلمه ٥٧٥
الفصل الثالث: ما يتعلّق بالشهادات ٥٧٩
الشهادة في التجارة والأمانة ٥٨٠
اشتراط الشهادة في التجارة والأمانة ٥٨١
الشهادة في الطلاق ٥٨٢
اشتراط وقوع الطلاق في حضور العدلين ٥٨٣
شرائط الشاهد للشهادة ٥٨٤
وجوب الشهادة بالحقّ وحرمة كتمانها ٥٨٥
الشهادة لإقامة العدل ٥٨٦
وجوب الشهادة بالحقّ ولو على أنفسهم و... ٥٨٧
يجب على الناس أن يكونوا قوّامين لله ٥٨٨
وجوب الشهادة بالحقّ ولو على أنفسهم و... ٥٨٩

أهمّيّة الشهادة ٥٨٩
الشهادة عند ردّ الأموال ٥٩٠
الشهادة عند الوصيّة ٥٩٠
وجوب الإشهاد بعدلين على من أراد الوصيّة ٥٩١
شرائط الشاهد وصفاته ٥٩٢
من شرائط الشاهد العقل والإيمان والإرادة ٥٩٣
يشترط في قبول الشهادة الشاهد أن لايكون فاسقاً ٥٩٥
شرط العدالة ٥٩٥
شرط العدالة في الشهود ٥٩٦
شرط العدالة في الشهود و... ٥٩٧
مراجعة الظالمين لاستنقاذ الحقّ ٥٩٧
حرمة الرشوة ٦٠٠
الدعوة إلى الصلح ٦٠١
يستحبّ للقاضي دعوة المتخاصمين إلى الصلح ٦٠٣
لزوم رفع الخصومة بين الزوج والزوجة ٦٠٥
النهي عن النجوى وموارد جوازه ٦٠٦
الصلح خير وحَسَن وشرط جواز تبديل الوصيّة ٦٠٧
خاتمة المطاف وفروع الفصل ٦٠٩

العقود والإيقاعات

كتاب النكاح

تمهيد ٦١٢

الفصل الأوّل: الترغيب في النكاح ٦١٦
في أهمّية النكاح والترغيب إليه ٦١٧
أقوال بعض العلماء في آية ﴿وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين...﴾ ٦١٨
وجوب الاستعفاف والتحفّظ من العصيان لمن لا يجدُ نكاحاً ٦١٩
تعدّد الزوجات ٦٢١
جواز نكاح الأربعة بعقد الدائم للرجال مع العدالة ٦٢٣
الاستدلال على حرمة تعدّد الزوجات وبطلان هذا الاستدلال ٦٢٤
جواز الاستمتاع في ملك اليمين كيف يشاء ٦٢٥
جواز استمتاع الرجل من أمته دون المرأة من عبده ٦٢٧
وجوب حفظ الفرج وحرمة اللواط والمساحقة والمجامعة... ٦٢٨
حرمة اللواط والمساحقة والمجامعة للحيوان أو الميّت والاستمناء حرام ٦٢٩
خاتمة في الآية الكريمة ٦٣٠
جواز الاستمتاع بأمرين: الزوجيّة والملكيّة ٦٣٠
الفصل الثاني: الالتزام بالعقد في الزواج ٦٣٢
جواز النكاح للمتوفّى عنها زوجها بعد انقضاء التربّص والعدّة ٦٣٣
عدم مشروعيّة العقد قبل انقضاء العدّة ٦٣٤
انشاء العقد وسننه ٦٣٥
كيفيّة خطبة الحوّاء وعليّ الرضا عليه السلام ابنة المأمون ٦٣٨
الصداق ٦٣٩
لابدّ في النكاح أن يكون المهر مالاً ٦٤١
ولاية الأب لإنكاح البنت حتّى البالغة الرشيدة... ٦٤٢
الكلام في ولاية الأب على الصغيرة والباكرة ٦٤٣

ولاية الأب على الباكرة ٦٤٥
الفصل الثالث: المتعة أو الزواج الموقّت ٦٤٦
الدليل على ثبوت عقد الموقّت و... ٦٤٧
شروط عقد الموقّت ٦٤٩
علّه الجواز بل الاستحباب في عقد الموقّت ٦٥٠
الروايات والأقوال على جواز عقد الموقّت ٦٥١
الفصل الرابع: المحرّمات ٦٥٤
جواز نكاح النساء من أهل الكتاب ٦٥٥
المحارم ٦٦١
حرمة النكاح مع المحارم ومحلّلات في النظر ٦٦٣
المحيض ٦٦٥
وجوب اعتزال النساء عن المحيض ٦٦٧
نفي الحرمة ٦٦٨
بعض ما كان في عصر الجاهليّة شائعاً مردود في الإسلام ٦٦٨
لا يترتّب أحكام الأبناء بدعائكم لكم ٦٦٩
امّهات المؤمنين ٦٧٠
حرمة النكاح مع أزواج النبيّ من بعده أبداً ٦٧٠
الولاية التشريعيّة والتكوينيّة ٦٧١
خاتمة للفصل في المكروهات ٦٧٢
كراهة نكاح الزانية دواماً وانقطاعاً ٦٧٣
الفصل الخامس: النشوز ٦٧٥
صفات الزوجات الصالحات وغير الصالحات ٦٧٦

أحكام نشوز الزوجة ٦٧٧
أحكام الشقاق ٦٧٩
وظيفة الحَكَمين ٦٨١
كيفيّة تصالح المرأة مع زوجها ٦٨٣
فروع لآيات الفصل الأوّل ٦٨٥
فروع لآيات الفصل الثاني ٦٨٧
فروع لآيات الفصل الثالث ٦٨٩
فروع لآيات الفصل الرابع ٦٩٠
فروع لآيات الفصل الخامس ٦٩١
خاتمة المطاف: ثمرة الزواج (الولد) ٦٩٢
وظيفة الأُمّهات بالنسبة إلى الأولاد ٦٩٣
وجوب رزق الوالدة وكسوتها مطلقاً ٦٩٥
على الوارث تولّي رزق الوالدة وكسوتها لو مات الوالد ٦٩٧
الأولاد وحقوق متقابلة بينهم وبين الوالدين والوالدت ٦٩٩
تذييل: في الفروع المستفادة من الآية الكريمة في ثمرة الزواج ٧٠٠

كتاب الطلاق

تمهيد ومعنى الطلاق لغةً ٧٠٤
الفصل الأوّل: ما يدلّ على كراهيّة الطلاق وجوازه ٧٠٦
عدم جواز إمساك الرجل، المرأة كرهاً ٧٠٧
الطلاق أبغض الحلال عند الله ٧٠٩
لا يجوز للزوج أن يترك المرأة معلّقة ٧١١

الطلاق قبل التّماس	٧١٢
الفصل الثاني: في من يقع عنه الطلاق وما يقع منه	٧١٤
كيفيّة إجراء الطلاق عند الشيعة	٧١٥
كيفيّة إجراء الطلاق عند العامّة	٧١٧
عدد الطلاق	٧١٧
شرائط تعدّد الطلاق	٧١٩
يجوز الأخذ للزوج في قبال الطلاق بالافتداء والبذل	٧٢١
الافتداء والبذل	٧٢١
الطلقات الثلاث	٧٢٢
شرائط صدق الطلاق ثلاثاً وأقسام الطلاق	٧٢٣
الفصل الثالث: شروط التسريح والرجوع	٧٢٤
حضور العدلين شرط في صحّة الطلاق	٧٢٥
بطلان الطلاق البدعيّ	٧٢٧
يجوز للمطلّقات بعد انقضاء العدّة أن تتزوج من شاءت	٧٢٩
الفصل الرابع: إحصاء العدّة	٧٣١
حرمة كتمان العدّة	٧٣٣
بعد انقضاء العدّة حلّت للأزواج النكاح ولا أحقّية للزوج	٧٣٥
للمطلّقات في أيّام العدّة الإحسان والمعروف مثل الّذي عليهنّ	٧٣٧
روايات في تعيين مقدار العدّة لبعض وعدمها لبعض النساء	٧٣٩
حقوق المطلّقات على الأزواج في زمان العدّة	٧٤١
المتوفّى عنها زوجها	٧٤٣
وظيفة المتوفّى عنها زوجها في زمان العدّة	٧٤٥

ما هو مقتضى الجمع بين الآيات في الوصيّة للمتوفّى عنها زوجها و... ٧٤٧
تعيين مبدأ العدّة للمطلّقات والمتوفّى عنها ٧٤٩
نتيجة البحث الأوّل يقع في أُمور ٧٥١
نتيجة البحث الثاني ٧٥٢
نتيجة البحث الثالث ٧٥٣
نتيجة البحث الرابع ٧٥٤
وهمٌ ودفعٌ ٧٥٦
حكم من غاب عنها زوجها والمظاهر عليها ٧٥٧
الظهار والإيلاء ٧٥٨
الظهار ٧٥٩
ما يجب على المظاهر ٧٦١
لا يقع الظهار من طرف المرأة ولا في اليمين ولا إضرار و... ٧٦٣
الإيلاء ٧٦٤
ما يعتبر في الايلاء ٧٦٥
فرع ٧٦٦
حكم من حلف ترك المواقعة بأزيد من أربعة أشهر ٧٦٧
نتيجة البحث في الظهار والإيلاء ٧٦٨
جواز الحلف على ترك وطء الزوجة مدّة لمصلحة الزوجة ٧٦٩
محتويات الكتاب ٧٧١